الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة البويرة

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه "علوم" في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد والمالية الدولية

بعنوان

دور المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية في تفعيل مسار الإندماج الاقتصادي المغاربي
- التحديات والأفاق المستقبلية-

إعداد الطالب:
أعراب طيب

تحت إشراف الأستاذ:
د. بوبكر مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

رقم	اللقب والإسم	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
1	د/رسول حميد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	رئيسا
2	د/بوبكر مصطفى	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
3	د/فرحي كريمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	ممتحنا
4	د/خنيش يوسف	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الأغواط	ممتحنا
5	د/سعودي محمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة المدية	ممتحنا
6	د/سعداوي فريد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 –2022

شكـــر وتقديـــر

أتقدم بالشكر والعرفان أولا، إلى المولى عز وجل القائل في كتابه العزيز :

"وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"،

أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر لجامعة آكلي محند أولحاج ، في شخص السيد مدير الجامعة، الأستاذ حياهم عمار، وفي شخص الأستاذ.حبيش علي، عميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير والأستاذ حيدوشي عاشور، نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية أساتذتها ، أطرها وموظفيها على ما بذلوه من جهد وعطاء من أجل مساعدتنا في مسار البحث العلمي.

وأتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الجليل الدكتور "بوبكر مصطفى" على مابذله من جهد في الإشراف على هذا البحث، وعلى ماأسدى لي من ملاحظات قيمة وتوجيهات نيرة خلال جميع مراحل إعدادي لهذا العمل، والتي كانت لي السند القويم، وبكل فخر واعتزاز أتمنى له المزيد من التألق والنجاح في حياته الشخصية،العلمية والعملية، دون أن لا أنسى الذين أمدوني بتوجيهات من زملائي في العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأساتذة الكرام ،على قبول عضوية لجنة المناقشة وقراءتهم هذا العمل وإفادتنا بآرائهم وملاحظاتهم القيمة.

إهـــداء

بســم اللــه والصلاة والسلام على النبي المصطفى رســول الــله (ص)، أما بعــد :

أهدي ثمرة عملي إلى من وضعت تحت قدميها الجنة،

إلى والدتي المرحومة ، لعجميل غنيمــة ، المجاهدة، ، العزيزة والغالية، التي فارقت الحياة يوم الجمعة 17 جويلية 2015 ، يوم عيد الفطر المبارك،

وأختي المرحومة، زاكيــة التي توفيت بفيروس كورونا،يوم الخميس 05 نوفمبر 2020.

كما أتقدم وأهدي ثمرة جهدي إلى جميع أفراد عائلتي، خاصة أختي فتيحة، غنيمة أعراب وموهون زهرة إلينا.

إلى أبي العزيز الغالي ، المجاهد، محند صالح أعراب، أطال الله في عمره،

إلى أساتذتي الكرام، الذين علموني، بالمدرسة الإبتدائية ذكور بعين الحمــام ، ولايــة تيزي وزو ومتوسطة أعمــر آث الشيخ بعين الحمام ، وثــانويــة حسين أيت أحمد ، وأساتذة المدرسة الوطنية للإدارة بالجزائر – حيدرة ، دفعة 26، وأساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية، بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، مابعد التدرج الماجستير،

إلى أستاذي المشرف بالماجستير، الأستاذ ، قندوزي إبراهيــم ، عميد كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، سابقا،

وأستاذي المشرف بالدكتوراه "علوم"، الأستاذ. د، بــوبكــر مصطفى بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة،

وإلى كافة إطارات وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج – الجزائر، زملائي بالمديرية العامة للموارد، والمديرية العامة للعلاقات المتعددة الأطراف،

وزملائي القدامى، بولاية تيزي وزو.

وإلى كل الأقارب والأصدقاء

الفـــهـــرس

العناوين		ص
	مقدمة	**أ– ف**
الفصل الأول	**الأسس النظرية والفكرية للإندماج الإقتصادي الإقليمي**	01
المبحث الأول	**الجوانب المفاهيمية لعملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي**	04
المطلب الأول	ماهية الاندماج الإقتصادي الإقليمي	05
المطلب الثاني	الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للإندماج الإقتصادي الإقليمي	28
المطلب الثالث	الدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة	35
المبحث الثاني	**نظريات الإندماج الإقتصادي الإقليمي ، أثاره وإشكالاته**	42
المطلب الأول	المقاربات الإندماجية السياسية والإقتصادية	42
المطلب الثاني	آثار الإندماج الإقتصادي الإقليمي وأهم مشاكله	50
خلاصة الفصل الأول		66
الفصل الثاني	**تجربة الاندماج الاقتصادي الإقليمي : دول إتحاد المغرب العربي**	68
المبحث الأول	**سياقات تأسيس ونشأة إتحاد المغرب العربي**	71
المطلب الأول	مراحل تطور فكرة الإندماج المغاربي	72
المطلب الثاني	**المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي: المنطقة المغاربية بين الإتحاد والشراكة**	80
المطلب الثالث	وسائل وآليات تنفيذ إستراتجية الاندماج الاقتصادي المغاربي	87
المطلب الرابع	مبادرات الاندماج الاقتصادي القطاعية	97
المبحث الثاني	**العلاقات الاقتصادية المغاربية البينية**	103
المطلب الأول	الوضع الإقتصادي للدول المغاربية مع تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية	103
المطلب الثاني	واقع بيئة الأعمال في دول إتحاد المغرب العربي	138
المطلب الثالث	وضعية التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي	152
خلاصة الفصل		165
الفصل الثالث	**الأنظمة المصرفية والمالية المغاربية ومساهمة المؤسسات والصناديق المالية الإقليمية في دعم عملية الإندماج الإقتصادي**	166
المبحث الأول	**نظرة عامة حول الأنظمة المصرفية والمالية المغاربية**	168
المطلب الأول	النظام المصرفي والمالي بالجزائر	169
المطلب الثاني	النظام المصرفي والمالي في ليبيا	178
المطلب الثالث	النظام المصرفي والمالي بالمغرب	184
المطلب الرابع	النظام المصرفي والمالي بموريتانيا	192
المطلب الخامس	النظام المصرفي والمالي بتونس	201
المبحث الثاني	**التكامل المصرفي والمالي في المنطقة المغاربية**	208

المطلب الأول	ماهية التكامل المصرفي والمالي	208
المطلب الثاني	فرص التكامل المالي والمصرفي المغاربي والإمكانيات الإقتصادية لتحقيقه	216
المبحث الثالث	**مدى مساهمة المؤسسات والصناديق المالية الإقليمية في دعم عملية الإندماج الإقتصادي : تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**	219
المطلب الأول	تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية :الجمع بين الأنشطة التنموية والأنشطة في مجال التعاون والإندماج الاقتصادي	219
المطلب الثاني	سياسة مجمع البنك الإسلامي للتنمية في إطار منظمة التعاون الإسلامي	228
المطلب الثالث	تمويل التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي :آليات مجمع البنك الإسلامي للتنمية وأبـرز المعـوقـات.	242
خلاصة الفصل		248
الفصل الرابع	**المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومكانته في المنظمة الإقليمية**	249
المبحث الأول	**المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية : آداة مالية للدفع نحو الإندماج الإقتصادي المغاربي**	252
المطلب الأول	الإطار القانوني والتنظيمي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية	252
المطلب الثاني	النظام الأساسي للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية، مميزاته وآليات حوكمته	260
المبحث الثاني	**الإستراتيجية التنموية للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية**	270
المطلب الأول	المحاور الإستراتجية للمصرف المغاربي وأهم القطاعات الإقتصادية للتدخل	270
المطلب الثاني	أهداف المصرف المغاربي لإستثمار والتجارة الخارجية	274
المبحث الثالث	**مصادر تمويل المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية وجهوده في تمويل المشاريع الإقتصادية ذات الطابع الإندماجي**	276
المطلب الأول	آليات ومصادر تمويل المصرف المغاربي	276
المطلب الثاني	علاقة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بالتجمعات الإقتصادية الإقليمية	279
خلاصة الفصل		285
الفصل الخامس	**إنجازات المؤسسة الاتحادية والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية : التحديات والأفاق المستقبليـــة**	286
المبحث الأول	**إنجازات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية والمنظمة الاتحادية**	287
المطلب الأول	إنجازات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المؤسسة المالية المغاربية) في الفترة (2015- 2021)	287
المطلب الثاني	إنجازات إتحاد المغرب العربي في الفترة(1989- 2021)	290
المبحث الثاني	**معوقات تنمية التجارة البينية وأنشطة تسهيل التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي**	297
المطلب الأول	المعوقات المؤسساتية	297
المطلب الثاني	شروط تفعيل التجربة الإندماجية المغاربية	305

المبحث الثالث	**الأفاق المستقبلية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية سيناريوهات – المقترحات لمعالجة التحديات والعقبات**	310
المطلب الأول	أهمية إستخدام تقنية السيناريوهات في الدراسات الإستشرافية	311
المطلب الثاني	إقتـراح برنـامج للإندماج الإقتصادي بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي	317
المطلب الثالث	مشروع إنشاء المجموعة الإقتصادبة المغاربية : دعامة للمصرف المغاربي	322
خلاصة الفصل		332
	خاتمة عامة	333
	المراجع	343
	فهرس المحتويات	355
	الملاحق	362

قائمــة الأشكــال

رقم الشكل	العـــــنـــــوان	الصفحة
(01-01)	آليتي خلق التجارة وتحويل التجارة	52
(02-01)	حالة خلق التجارة والأثر الإنشائي للاتحاد الجمركي	57
(03-01)	أثار تحويل التجارة على الرفاهية الاقتصادية	61
(04-01)	– درجات الاندماج الاقتصادي –	63
(05-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنويا)– الجزائر.	104
(06-02)	التضخم ، عوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنويا– الجزائر)	105
(07-02)	مؤشر الأداء اللوجيستي المجمع – الجزائر	107
(08-02)	معدل البطالة بالنسبة المئوية من إجمالي سكان الناشطين (تقرير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)– الجزائر	108
(09-02)	مؤشر التقدم الإجتماعي – الجزائر	109
(10-02)	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر	110
(11-02)	مؤشر النمو الاقتصاديبالمغرب	113
(12-02)	التضخم، عامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)– المغرب	115
(13-02)	مؤشر الأداء اللوجستي الكلي – المغرب	117
(14-02)	إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين إقتصاديا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في المغرب	117
(15-02)	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب	120
(16-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي% السنوية في موريتانيا) (2010– 2018)	121
(17-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوية في موريتانيا (2010–2019)	122
(18-02)	التضخم، وعوامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)– المغرب	123
(19-02)	مؤشر الأداء اللوجستي الكلي – موريتانيا	124
(20-02)	إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في موريتانيا	125
(21-02)	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا	127
(22-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوية – تونس	127
(23-02)	التضخم ، عامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ السنوية) في تونس	129
(24-02)	درجة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية – تونس	130
(25-02)	إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين إقتصاديا(تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في تونس	131

(02 – 26)	نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوية – في ليبيا	134
(02– 27)	التضخم ، عامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ السنوية) في ليبيا	134
(02–28)	إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين إقتصاديا(تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في ليبيا	135
(02– 29)	خروج الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا	136
(03– 30)	نسبة القدرة على سداد الديون ونسبة السيولة– الجزائر	174
(03–31)	الديون غير المنفذة فيما يتعلق بمجموع الديون – الجزائر	175
(03–32)	العائد على الأصول والعائد على رأس المال – الجزائر	175
(03–33)	القروض الداخلية للقطاع الخاص من قبل البنوك الجزائرية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – الجزائر	176
(03–34)	القيمة السوقية للشركات الوطنية المدرجة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)– الجزائر	177
(03–35)	تطور المستوى 1 والمستوى2 في ليبيا – نسبة كفاية رأس المال – ليبيا	180
(03–36)	العائد على الأصول والعائد على رأس المال – ليبيا	181
(03–37)	الإئتمان المحلي للقطاع الخاص عن طريق البنوك (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بليبيا	182
(03–38)	رسملة السوق (مليار دينار ليبي) – ليبيا	183
(03–39)	القيمة المالية للبنوك– الأصول الذاتية (بمليارات الدرهم)– المغرب	187
(03–40)	نسبة الديون المتعثرة في المغرب	188
(03–41)	العائد على الأصول والعائد على رأس المال– المغرب	189
(03–42)	القروض المحلية للقطاع الخاص من البنوك المغربية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – المغرب	191
(03–43)	القيمة المالية للبنوك (الأوقية) بموريتانيا	196
(03–44)	الديون الغير ممكن إسترجاعها (بملايين الأوقية) – موريتانيا	197
(03–45)	تطور العائد على الأصول والعائد على رأس المال – موريتانيا	198
(03–46)	قروض القطاع الخاص المحلي من المصاريف الموريتانية (بمليارات الأوقية الموريتانية)	199
(03–47)	رسملة السوق للشركات الوطنية المدرجة (٪من الناتج المحلي الإجمالي) – موريتانيا	200
(03–48)	القيمة المالية للبنوك (مليون دولار)– تونس	204
(03–49)	الديون المتنازع عليها (بالمليون دينار) – تونس	205
(03–50)	العائد على الأصول والعائد على رأس المال – تونس	205
(03–51)	القروض المحلية للقطاع الخاص من قبل البنوك التونسية (٪من الناتج المحلي الإجمالي)– تونس	206
(03–52)	المؤسسات الوطنية المدرجة والقيمة السوقية للشركات الوطنية – تونس	207
(03–53)	تدفقات التجارة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي	243

قائمـــة الجـداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01-01)	مقارنة حجم التجارة البينية في إطار اتفاقيات التجارة الإقليمية من إجمالي التجارة لأكبر ثلاث تكتلات اقتصادية (2008- 2017)	01
(02-01)	المقارنة بين المفاهيم	17
(03-01)	نموذج بيلا باليسا للإندماج الإقتصادي	18
(04-01)	أهم الفروقات الأساسية بين الإقليمية الكلاسيكية والإقليمية الجديدة	34
(05-01)	خلق وتحويل التجارةفي حالة الإتحاد الجمركي	56
(06-01)	أثر توحيد الرسوم الجمركية على سوق السلعة بعد القيام الإتحاد الجمركي	59
(07-02)	مساحة إتحاد المغرب العربي(كلم2) – سنة 2021	69
(08-02)	عدد سكان إتحاد المغرب العربي (مليون نسمة)- سنة 2021	70
(09-02)	الإتفاقيات المغاربية في ميادين الثقافة والقضاء والضمان الاجتماعي في الفترة (1991-1994)	102
(10-02)	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية – الجزائر في الفترة (2015-2018)	105
(11-02)	مؤشرات تسهيل التجارة – الجزائر خلال سنة2018	106
(12-02)	معدل البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي والدبلوم المتحصل عليه والجنس 2019	108
(13-02)	معدل العمر المتوقع في الجزائر في الفترة (2010- 2018)	109
(14-02)	تطور وضعية ونتائج الميزان التجاري بالجزائر خلا الفترة (2017-2020)	111
(15-02)	القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة في المغرب (نسبة التغير ٪) (2012-2018)	114
(16-02)	مؤشرات تسهيل التجارة في المغرب سنة 2018	116
(17-02)	مؤشرات سوق العمل الرئيسية في المغرب خلال الفترة (2016-2018)	118
(18-02)	معدل العمر المتوقع عند الولادة في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	119
(22-02)	مؤشر التنمية البشرية في المغرب خلال الفترة (2015-2018)	119
(19-02)	الناتج المحلي الإجمالي القطاعي بالأسعار الثابتة في موريتانيا- الفترة (2014-2018)	123
(20-02)	معدل العمر المتوقع في موريتانيا في الفترة (2010-2018)	125
(21-02)	مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا في الفترة (2015-2018)	126
(22-02)	تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط من حيث المساهمة في النمو الإقتصادي بتونس لسنة 2018	128
(23-02)	مؤشرات تسهيل التجارة لسنة 2018- بتونس	130
(24-02)	معدل العمر المتوقع في تونس في الفترة (2010- 2018)	131
(25-02)	مؤشر التنمية البشرية في تونس في الفترة (2015-2018)	132
(26-02)	معدل العمر المتوقع في ليبيا في الفترة (2010-2018)	136
(27-02)	مؤشر التنمية البشرية بليبيا في الفترة (2015-2018)	136
(28-02)	إتفاقيات النهوض بالإستثمارات وحمايتها	140
(29-02)	مناخ الأعمال في دول إتحاد المغرب العربي	143
(30-02)	ترتيب الدول المغاربية حسب مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2020	143
(31-02)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل خلال الفترة (2012-2019)	145
(32-02)	الميزات التفاضلية لمختلف بلدان المغرب العربي	147
(33-02)	أسعار صرف العملة الوطنية مقابل 1 الدولار الأمريكي في الفترة (2012-2019)	153
(34-02)	أسعار صرف العملة الوطنية مقابل 1 أورو في الفترة (2012- 2019)	154

(35-02)	الناتج المحلي الإجمالي: لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة(2012-2019)	154
(36-02)	نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2012- 2019) لدول إتحاد المغرب العربي	155
(37-02)	التضخم في بلدان إتحاد المغرب العربي في الفترة (2017- 2018)	156
(38-02)	المبادلات التجارية بين بلدان إتحاد المغرب العربي سنة 2017	159
(40-02)	التجارة البينية للتجمعات العربية بما فيها إتحاد المغرب العربي(2015- 2019)	160
(41-02)	الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة في التجارة البينية لاتحاد المغربي مقارنة بالتجمعات العربية في الفترة (2015-2019)	162
(42-03)	المؤسسات المالية و النقدية الكبرى في الجزائر سنة 2017	171
(43-03)	عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر سنة2017	172
(44-03)	المؤسسات المصرفية والنقدية الكبرى في ليبيا : سنة 2017	179
(45-03)	تطور أجهزة الصراف الآلي في ليبيا سنة 2017	182
(46-03)	تطور فروع البنوك التجارية في ليبيا خلال سنة 2017	183
(03- 47)	عدد المؤسسات المالية الرئيسية بالمغرب سنة 2017	186
(48-03)	هيكل النظام المصرفي المغربي لسنة 2017	187
(49-03)	تطور القوى العاملة في البنوك وأجهزة الصراف الآلي بالمغرب (2010-2019)	190
(50-03)	تطور عدد الحسابات البنكية وعدد البطاقات البنكية المتداولة بالمغرب(2010-2019)	190
(51-03)	المؤسسات المالية الرئيسية بموريتانيا لسنة 2017	195
(52-03)	هيكل النظام المالي بموريتانيا لسنة 2017	195
(53-03)	الرسملة السوق للشركات الوطنية المدرجة في الفترة (2012-2017)	200
(54-03)	المؤسسات المالية بتونس لسنة 2018	202
(55-03)	عدد البنوك بتونس سنة 2018	203
(56-03)	الدول المؤسسة للبنك الإسلامي للتنمية بجدة (المساهمون الرئيسيون) هم 11 دولة	220
(60-03)	إتفاقيات التمويل المبرمة بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبعض من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي خلال سنة 2017	237
(61-04)	تنظيم المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية وتركيبة الموارد البشرية	268
(62-04)	المساهمون في رأس المال المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية	277
(63-04)	توزيع حصص رأس المال المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية	278

قائمـــة المـــلاحـــق

الرقم	عنـــــوان الملحـــــق
01	معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989
02	هيكلة إتحاد المغرب العربي (التنظيم الهيكلي والمؤسساتي)
03	إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية 9و10 مارس 1991
04	النظام الأساسي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية
05	الاتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي في الفترة (1989-1994)
06	إعلان عن قيام منطقة التبادل الحر بين دول المغرب العربي
07	الجداول الإحصائية المتعلقة بتطور التجارة البينية في المنطقة المغاربية في الفترة (2010-2016)
08	Avis de manifestation d'intérêt n°03/2019 : élaboration de deux manuels : 1- Un manuel de gestion des risques de crédit, de change et de taux d'intérêt. 2- Un manuel de dispositifs de notations des contreparties et de notation externe volontaire.
09	Avis de manifestation d'intérêt n°05/2019 : Elaboration d'une étude sur les dispositifs réglementaires de financement par émissions obligataires.
10	Avis de manifestation d'intérêt n°01/2021 : recrutement d'un bureau d'études pour l'élaboration de la stratégie d'intégration économique régionale de la BMICE (2022-2026).
11	Avis de manifestation d'intérêt n°02/2021 : recrutement d'un bureau d'études pour la réalisation d'une étude d'organisation interne pour l'optimisation des ressources humaines – BMICE.
12	Avis d'attribution d'un contrat de marché n°01/2022 pour l'élaboration de la stratégie d'intégration économique régionale de la BMICE (2022- 2026).

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المصف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في تفعيل مسار الإندماج الإقتصادي المغاربي ومدى مساهمته في تحقيق العملية الإندماجية في ظل التحديات والعقبات التي توجهها بلدان إتحاد المغرب العربي الخمسة (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا).

من جملة الأهداف التي حددتها إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الكائن مقره بتونس: المساهمة في إقامة إقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك، إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع إنسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الإقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات والمدفوعات الجارية المترتبة عنها. من خلال البحث، حاولنا تحليل مختلف هذه الجوانب، بالإستعانة بالمؤشرات الاقتصادية.

وقد كانت **أهم نتائج الدراسة كما** يلي:

– تجربة إندماج إتحاد المغرب العربي لم تحقق أي مستوى أو درجة من مستويات نظرية الاندماج الإقتصادي لبيلا باليسا.

– محدودية المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في تحقيق الأهداف التي حددتها إتفاقية إنشائه في الواقع الراهن.

– المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، حديث النشأة ، بدأ المباشرة الفعلية لنشاطاته، إبتداء من سنة 2017، وانجازاته من حيث التمويلات إلى اليوم، جد محتشمة، مما صعب علينا تقييم نتائجه من حيث تمويل العمليات وخطوط التمويل والبرامج والمشروعات.

– عدم نشر التقارير المالية على مستو ى الموقع الرسمي للمصرف المغاربي منذ بداية نشاطاته سنة 2017 والإفصاح والشفافية عن نتائجه المالية أخذا بعين الاعتبار سياسة المصرف لنشر المعلومة على غرار باقي المؤسسات المصرفية.

– من الصعب حاليا، الحديث عن تأثير المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية كمتغير مستقل في هذه الدراسة، وكمؤسسة مالية مغاربية، وكجهاز فرعي لإتحاد المغرب العربي على تحقيق إندماج إقتصادات الدول المغاربية وتكاملها المالي.

– السياق الجيو– السياسي الذي يميز المنطقة المغاربية في الوقت الحالي ، عامل مؤثر وسلبي، من شأنه يعرقل الدفع نحو مسار تفعيل الإندماج الإقتصادي المغاربي.

– إستراتجية المصرف المغاربي (2016–2020) رسالتها ورؤيتها، غير محددة بصورة واضحة لاسيما في الفترة التي تزامنت دراسة هذا الموضوع.

– دراسة مشروع إعداد إستراتجية المصرف المغاربي للاندماج الإقتصادي الإقليمي (2022–2026)، في طور الانجاز، من طرف مكتب خبرة بتاريخ 23 ماي 2022 يمكن أن تساهم في بلورة رؤية جديدة أو نموذج أعمال إقتصادي جديد مقارنة بما هو معمول في المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف.

الكلمات المفتاحية : الإندماج الإقتصادي المغاربي، معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، النظام الأساسي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، التجارة البينية بين دول إتحاد المغرب العربي، تكلفة اللامغرب.

Résumé:

L'objet de cette étude est de présenter le rôle et la contribution de la Banque Maghrébine pour l'Investissement et le Commerce Extérieur (BMICE) pour la redynamisation de l'intégration économique maghrébine, face aux multiples défis et contraintes que connaissent les Etats membres de l'Union du Maghreb Arabe (UMA) : (Algérie, Maroc, Tunisie, Libye et Mauritanie).

Dans le but de renforcer l'intégration économique de l'UMA, l'Accord instituant la BMICE sise à Tunis, s'est fixé comme objectifs dans ses dispositions, à impulser une nouvelle dynamique de coopération économique maghrébine axée sur les projets d'intérêt commun, de contribuer à l'édification d'une économie maghrébine compétitive et intégrée, à travers le développement de l'investissement et des échanges intra-maghrébins en proposant des solutions aux barrières réglementaires et institutionnelles.

Les principaux résultats auxquels nous avions aboutis, après analyse des divers aspects de la question, focalisés sur les indicateurs économiques, sont les suivants :

- Limites actuelles de la BMICE à réaliser ses objectifs dans l'espace maghrébin tels que fixés par l'Accord de son institution.
- Opérationnelle depuis 2017, les réalisations de la BMICE enregistrent un résultat mitigé voire insignifiant, ce qui rend difficile à évaluer le financement des opérations, ni les lignes de financements et ni les programmes et projets
- Depuis sa mise en œuvre en 2017, aucune publication de rapports financiers, ni de programmes financés, ni de projets réalisés, afin d'apprécier ses résultats, positifs ou négatifs, tenant compte de la politique de divulgation de l'information de la BMICE, à l'image des autres Institutions financières.
- Pour le moment, nous considérons qu'il est prématuré de parler de l'action et/ou de l'apport de la BMICE pour la redynamisation de l'UMA en tant qu'institution financière maghrébine, organe subsidiaire de l'UMA, à réaliser l'intégration économique régionale maghrébine escomptée et à la complémentarité financière des pays de la région.
- Le Contexte Géopolitique caractérisant la région maghrébine, en ce moment, demeure un facteur influant, négatif, voire même de blocage pour la redynamisation du processus d'intégration économique maghrébine.
- La stratégie de la BMICE au titre du plan (**2016-2020**), sa vision et ses orientations n'est pas identifiée d'une manière claire et cohérente.
- L'élaboration par un bureau d'études et d'experts, d'une nouvelle stratégie d'intégration économique régionale de la BMICE, au titre du plan quinquennal (**2022 – 2026**), lancée le **23 mai 2022,** pourrait contribuer à réviser le modèle d'affaires économiques (business model) actuel de la banque et de réajuster ses orientations, à l'image des autres Institutions financières multilatérales et régionales.

Mots clés : Intégration économique régionale, Traité de l'Union du Maghreb Arabe, Accord de création de la BMICE, Statut de la BMICE, Echanges commerciaux maghrébins, Coût du non Maghreb.

Abstract :

The purpose of this study is to present the role and contribution of the Maghreb Bank for Investment and Foreign Trade (BMICE) for the revitalization of Maghrebian economic integration, in the face of the multiple challenges and constraints faced by (05) the member states of the Arab Maghreb Union (AMU) (Algeria, Morocco, Tunisia, Libya and Mauritania).
With the aim of strengthening the economic integration of the AMU, the agreement establishing the BMICE based in Tunis, set itsef objective the objective of stimulating a new dynamic of Maghrebian economic cooperation based on projects of common interest, contributing to the building of a competitive and integrated Maghrebian economy through the development of investment and intra-Maghrebian trade by proposing solutions to regulatory and institutional barriers.

The main results we reached after analyzing the various aspects of the issue, focused on economic indicators, are the following:

1- Current limitations of the BMICE to achieve its objectives in the Maghreb space as set out in the Agreement of its institution.
2- Operational since 2017, the achievements of the BMICE show a mixed or even insignificant result which makes it difficult to assess the financing of operations nor the financing lines and programmes and projects.
3- Since its implementation in 2017, there has been no publication of financial reports, nor of projects carried out , in order to assess its results, positive or negative, taking into account BMICE's information disclosure policy, in line with other financial institutions.
4- For the moment, we consider it premature to talk about the action and / or contribution of the BMICE for the revitalization of the UMA as a Maghrebian financial institution, subsidiary body of the UMA, to achieve the expected regional economic integration Maghreb and financial complementarity of countries in the region.
5-The Geopolitical context characterizing the Maghreb region at the moment remains an influential , negative and even blocking factor for the revitalization of the Maghreb economic integration process.
6- BMICE's strategy under the plan (**2016-2020**), its vision and directions are not identified in a clear and coherent way.
7- The development of a new BMICE regional economic integration strategy by a consultancy firm and experts, under the five-year plan **(2022-2026**) , launched on **23 may 2022,** could help revise the bank's current business model and readjust its orientations, in line with multilateral and regional financial institutions.

Keywords: Regional economic integration, Treaty of the Arab Maghreb Union, Agreement for the creation of the BMICE, BMICE statute, Maghreb trade, Cost of the non Maghreb.

البطاقة الفنية للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية

تاريخ التأسيس: مصرف إقليمي يضم خمس دول من إتحاد المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس ، ليبيا وموريتانيا). أنشآ بناء على قرارات القمة المغاربية الثالثة المنعقدة في مدينة رأس لانوف بليبيا يومي 9 و10 مارس سنة 1991 وبمقتضى اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية الموقع عليها في نفس المناسبة.

تاريخ تنفيذ الإتفاقية : 23 أفريل 2002

تاريخ إنعقاد الأول للجمعية العامة التأسيسية : 21 ديسمبر 2015 بتونس

تاريخ المباشرة الفعلية :2017

رأسمال المصرح : 500 مليون دولار أمركي

رأس المال المكتتب: 150 مليون دولار أمريكي لكل دولة مايعادل 20 ٪ لكل دولة.

تحرير رأس المال الإجمالي: 2020

المدير العام الحالي : سعيد بربال (جنسية مغربية) خلفا للسيد نور الدين زكري (جنسية تونسية)

المدير العام المساعد: عبد الغاني أيت إخلاف (جنسية جزائرية)

المقر الدائم: تونس

العنوان: تونس 1053 – ضفاف البحيرة

Immeuble Lilia, rue de la bourse,
هاتف: + 216 70 246 140
فاكس: + 216 70 246 126
البريد الإلكتروني : contact@bmice-maghreb.org
الموقع الإلكتروني : www.bmice-maghreb.org

أجهزة المصرف: (الجمعية العمومية – مجلس الإدارة – الإدارة العامة)

الأهداف الرئيسية: يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة إقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع إنسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.

المصرف الفرعي / المكتب التمثيلي: موريتانيا

مقدمــة عامــة

عرف **الاقتصاد الدولي**[1] في أعقاب الحرب العالمية الثانية بروز توجهات جديدة على مستوى الساحة العالمية، تبلورت في زيادة توجه الدول نحو الإقليمية بقيام تكتلات اقتصادية جهوية، بدافع تحقيق مكاسب سياسية وأمنية وإقتصادية المتمثلة أساسا في خلق منافذ جديدة للمنتجات الوطنية، والإستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم، وتوسعت الأسواق المحلية، وإلغاء القيود على حركة الأشخاص والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء في عملية التكامل، الأمر الذي يؤدي إلى الأمثل للموارد المتاحة، وتخفيض مستويات البطالة وتحقيق الرفاه لمجتمعاتها. لذا أصبح السعي نحو التكتل الإقتصادي سمة، تطبع المشهد الإقتصادي المعاصر، وانتشرت التكتلات الإقتصادية الإقليمية عبر مختلف بقاع العالم. وانضوت معظم بلدان العالم إلى الدخول في تكتلات إقليمية وغير إقليمية، والدخول في الإتفاقيات التجارية الإقليمية، نظرا لما يحققه الإندماج من أثار إيجابية ومكاسب إقتصادية، تتأى من خلال الإستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المندمجة، وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها، وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان. فضلا عن الزيادة الكبيرة في فرص التشغيل وازدهار اقتصادياتها. كما تلجأ الدول لهذه الاندماجات، كمحاولة لتجنب الأثار السلبية للعولمة، في إطار إتفاقيات تستهدف مستويات متفاوتة من التكامل الإقتصادي بينها. عموما، نجد أن هذه الاندماجات تسيطر على نحو 85٪ من التجارة العالمية وتضم مايزيد عن 75٪ من بلدان العالم ونحو ٪85 من سكانه.

تعتبر فكرة التكتلات الإقتصادية فكرة قديمة لكنها تجلت أكثر في الإقتصاد الدولي نظرا لتطور علاقات الإنتاج ، وزيادة أهمية الوحدات الإقتصادية الكبيرة وظهور فكرة "أقطاب التنمية". فبعد الحرب العالمية الثانية أصبح التعاون الإقتصادي الدولي والإنتشار الواسع للمؤسسات والأجهزة الدولية التي تعمل على تحقيق هذا التعاون دوليا وإقليميا واقعا وضرورة إقتصادية ، وهذا التعاون قد يتحقق إما عن طريق توحيد الإطار التنظيمي للنشاط الإقتصادي، أوعن طريق القيام بتنفيذ بعض المشروعات الدولية المشتركة. ومن أهم هذه التكتلات الإقتصادية نذكر: الإتحاد الأورربي، تكتل دول أمريكا اللاتينية . وقد وجدت التكتلات الإقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل / الإندماج الإقتصادي، حيث يعبر التكتل الإقتصادي على درجة معينة من درجات التكامل الإقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية للوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية للشعوب.

---

[1] أحد فروع علم الإقتصاد الذي يختص بدراسة الإعتماد المتبادل بين دول العالم ، ويتزايد هذا الإعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الأسواق والإقتصاد . كما يرتكز على التبادل والتمويل الدولي من زاويتي النظرية والتطبيق. لقد تزايد الإهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العامية الثانية بدراسة الإقتصاد الدولي بعد دخول العالم في عصر التعاون الإقتصادي الدولي وظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الإقتصادية.

لهذا كان الهدف من هذه التكتلات ولازال، هو الإندماج الإقتصادي ويتطلب هذا الأخير تحليل الوضع الإقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف في إقتصاده. وفي ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة، أصبح التوجه الدولي نحو الإقليمية يتزايد يوما بعد يوم وأصبحت الدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمي وتوسعه، حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية تنشأ منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **"نافتا"**. وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين وتجعل من المحيط الباسيفيكي إمتدادا إقليميا لها من أجل الدخول في تكتل مع بعض الدول الأسيوية وأستراليا. وفي أوروبا بعد تحقيق الحلم الأوروبي والعمل على ضم كل الدول الأوروبية غربية وشرقية، بدأ الكلام عن "مبادرة العمالقة" عبر الأطلسي بين الأوروبيين والأمريكيين.

ومن هذا المنطلق، تأسس على المستوى المغاربي، تكتل جهوي إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري سنة 1989 يضم خمس دول (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا)[1]. كانت الخطوات المقطوعة بشأن الإندماج الإقتصادي منه التجاري والمالي محدودة جدا، وذلك على الرغم من أن هدفه هو تعزيز وضع السياسات والإستراتجيات المشتركة في جميع المجالات، ولعل ما يبرز ذلك هو ما تتسم به المنطقة من ضعف كبير في تدفقات رأس المال والإستثمارات والتجارة بين بلدانها. وتعود هذه الإنجازات الضئيلة إلى عدة عوامل إجتماعية، إقتصادية وسياسية فحين كان من الواجب دعم سياسة الإندماج الإقليمي من خلال وضع تدابير ملائمة. وتشكل شبكة البنية الأساسية الإقليمية والبيئة التجارية والحواجز الجمركية وغير الجمركية المرتفعة جدا في المنطقة، حواجز هامة تعرقل تنمية التجارة [2]والإستثمار في المنطقة.

ومن خلال تكتل دول المغرب العربي إقليميا، ستستفيد هذه الدول من مكاسب كبيرة في مجال التنمية الإقتصادية، سواء أكان من حيث التحول البنيوي أم الديناميكيات القطاعية. فضلا عن ذلك، يساهم الإندماج التجاري في التقليل من التبعية الخارجية لإقتصاد دول المغرب العربي وبالتالي في تحسين توازن التجارة و تخفيف الضغوط على إحتياطات الصرف. ويمثل تعزيز التجارة بين بلدان المغرب العربي شرطا ضروريا لتحقيق النمو الشامل والمستدام في المنطقة. وتشمل الفوائد المترتبة على تعزيز الإندماج التجاري وفورات الحجم وزيادة حجم السوق ووضع وسلاسل القيمة في مختلف القطاعات ومضاعفة النمو الإقتصادي وفي نهاية المطاف، خلق فرص العمل في منطقة تستفحل فيها البطالة ولاسيما بين فئة الشباب.

حققت فرادى البلدان في منطقة المغرب العربي تقدما كبيرا في التجارة، لكنها كمنطقة لا تزال الأقل إندماجا على المستوى العالم، حيث تبلغ تجارتها البينية أقل من**5** ٪ من التجارة الكلية في بلدان المغرب

معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 ، أنظمت الجزائر لهذه المعاهدة بمقتضى مرسوم رئاسي رقم 54/89 المؤرخ في 02 ماي 1989 المتضمن المصادقة على إنشاء إتحاد المغرب العربي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 18. للإطلاع على الوثيقة الرسمية أنظر الملحق رقم 01.

1

العربي، وهو أقل بكثير من المستوى المسجل في كل التكتلات التجارية الأخرى حول العالم. وتعتبر زيادة الإندماج بين البلدان المغاربية أمرا منطقيا لدواعي إقتصادية. فمن شأن هذا الإندماج أن يخلق سوقا إقليمية يتجاوز 100 مليون نسمة، يبلغ متوسط دخلهم حوالي 4 ألاف دولار أمريكي للفرد بالقيمة الإسمية وحوالي 12 ألف دولار على أساس تعادل القوى الشرائية. ومن شأن هذا، أن يزيد جاذبية المنطقة كوجهة للإستثمار الأجنبي المباشر، ويخفض تكاليف حركة التجارة ورأس المال والعمالة عبر بلدانها، ويعزز كفاءة تخصيص الموارد إلى جانب أن يكسب المغرب العربي مزيدا من الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلب السوق.

هناك جملة من العوامل والأسباب الداعية إلى تفعيل مسار الإندماج الإقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي لمواكبة عصر التكتلات الإقليمية كضرورة للبقاء، ويبقى الإندماج الإقتصادي بين هذه الدول، أحد العوامل الأساسية في تفعيل مؤسسات الإتحاد المغاربي.

ففي مجال الإستثمار، وقعت دول إتحاد المغرب العربي إتفاقية تشجيع وضمان الإستثمار في 23 جويلية 1990، تمخض عنها إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية[1]الذي يعتبر خطوة إلى الأمام في طريق تحقيق الإندماج الاقتصادي المنشود بين هذه الدول خاصة في ظل ما تلعبه العلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية اليوم، في التقريب بين الدول، والمساهمة في إقامة تكتلات إقليمية لمواجهة التحديات الإقتصادية الدولية الراهنة. فالإهتمام بتأسيس المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية عام 1991 يعود دوره في التنسيق بين المؤسسات المالية لتجميع المدخرات المالية واستخدامها في مشروعات استثمارية منتجة ومتكاملة، إذ يعمل على تسهيل تمويل الشركات المغاربية وتسهيل الإجراءات الإدارية بهدف تطوير أسواق رأس المال المغاربية.

كما تعد المشروعات المشتركة إحدى الأدوات الرئيسية في بناء الإندماج الإقليمي، حيث بقدر ما تكون هذه المشروعات متنوعة وهادفة بقدر ماتكون الإنعكاسات إيجابية على إقتصاديات الدول الأعضاء في الإندماج الإقتصادي[2]. وتساهم هذه المشروعات في تفعيل مقدرة الإندماج الإقتصادي على إستقطاب وتجميع رؤوس الأموال والإستثمارات الضرورية للدول الأعضاء وإنعاش المبادلات التجارية البينية وتقوية مركزها في ساحة التجارة الدولية ككل. إلى جانب تصدي هذه المشروعات للمنافسة الخارجية المضرة

1- نظمت الجزائر إلى هذه المؤسسة المالية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 247/92 المؤرخ في 13 جوان 1992. ويعتبر المصرف مؤسسة مالية مستقلة لإتحاد المغرب العربي يقع مقره بتونس ويجوز له أن يحدث وكالات أو فروع أو مكاتب داخل أز خارج دول الإتحاد، يكون له جميع الإمتيازات الممنوحة للمقر الرئيسي للمصرف. لنص الإتفاقية ، أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 45 بتاريخ 14 جوان 1992 . تجدر الإشارة أن هذه الاتفاقية وقعت في الدورة الثالثة بتاريخ 10 مارس 1991. وعلى الرغم من مصادقة أربع دول (عليها الجزائر، تونس ، ليبيا ، موريتانيا في سنتي 1992 و1993 وإيداع وثائق المصادقة لدى الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي الكائن مقرها بالمغرب إلا أن المغرب لم يصادق عليها إلا في سنة 2002 وأودع وثائق المصادقة بتاريخ 23 افريل 2002 مما أعطى دخولها حيز التنفيذ لمدة عشرية من الزمان.

[2] محمد شكري ، تجربة التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، قطر، 2008 ، ص 7

بمصالح هذا التكامل، هذه المنافسة التي تؤدي إلى تسابق كل دولة عضو في تقديم الأحسن والأفضل ، مقارنة بالدول الأخرى، وهو ما يشكل إحدى التحديات الرئيسية التي تقف في مواجهة التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

فالمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية[1] جديد الذي أحدث من أجل تعزيز الإندماج بين دول اتحاد المغرب العربي الخمسة، منذ انعقاد الجلسة العامة التأسيسية يوم 21 ديسمبر 2015 بمدينة تونس العاصمة حيث يوجد مقره الاجتماعين، انكب مسيروه على إعداد إستراتيجية للمصرف مدعومة بخطة عمل مدتها خمسة سنوات بالإضافة إلى إنشاء هياكله التنظيمية والعملية لاسيما الموارد البشرية، التجهيزات، نظم المعلوماتية والإجراءات وبهذا أصبح المصرف جاهزا لتوفير خدمات التمويل وتعبئة الموارد.

بعد مرور مايقارب 32 سنة من مبادرة إنشاء إتحاد المغرب العربي في عام 1989 بين الدول المغاربية الخمس (الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا) ، بقيت مختلف أهدافه وتطلعاته معلقة في عالم إفتراضي، لم يرق بعد إلى حقيقة الواقع الملموس، وبالتالي لم يكتب للإتحاد النجاح الإندماجي المرجو منه.

وترجع أسباب تعثر المسار الإندماجي للإتحاد إلى جملة عوامل من الهواجس الجيوسياسية والإقتصادية وكذا الإشكالات التاريخية والإستراتيجية العالقة، على غرار الإختلالات البنيوية والهشاشة التنموية لحالة إقتصاديات الدول المغاربية، الأمر الذي جعل منها عقبات وعراقيل عملت ككل على حساب طموحات تحقيق إندماج إقتصادي وتحالف سياسي يعزز الإنسجام الشعبي والثقافي والتاريخ المشترك لشعوب المنطقة، وشكلت بدون شك عائقا كبيرا أمام التكامل أو الإندماج الإقليمي المغاربي .

إلا أن الخطوة الأكثر أهمية في مسار الإتجاه نحو إحياء الإندماج المغاربي، تلك المتعلقة **بإنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية** لتمويل مشاريع الإندماج الإقتصادي بين دول المغرب العربي الخمس. وقد أعتبرها الخبراء والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي محط جد هامة في درب الإندماج المالي المشترك، بعد أن إتفق وزراء مالية إتحاد المغرب العربي في

[1] l'Accord relatif à la création de cette banque dont le siège est prévu à Tunis a été signé en 1991 en Libye et ratifié par tous les pays de l'Union du Maghreb arabe (UMA) . Le Conseil des ministres maghrébins des affaires étrangères, tenu le 07/01/2006 à tripoli, avait alors recommandé le parachèvement des modalités de constitution de la BMICE. Le capital de la BMICE s'élève à 500 millions USD, réparti entre les cinq pays membres de l'UMA. le capital déclaré devra être souscrit au moment de la création à 150 millions USD repartis à parts égales entre les 05 pays membres, le premier quart du capital sera libéré en fonction de l'activité de la banque sur décision du conseil d'administration, et ce dans un délai de 5 années. Les Etats membres sont appelés à aider la BMICE à mobiliser auprès des bailleurs de fonds les ressources financières à des conditions avantageuses. La création de cette banque s'inscrit dans le cadre des efforts visant à exploiter le potentiel et les opportunités que recèlent les économies maghrébines, afin de les faire profiter de leviers alternatifs de croissance économique et de leurs impacts sur leur développement économique et social. La légitimité de création de cette banque réside dans les défis économiques et sociaux communs à tous les pays maghrébins et constitue un message fort pour la création d'une nouvelle dynamique de coopération économique axée sur les projets d'intérêt commun.

إجتماعهم نهاية 2010 بالجزائر على تأسيسه برأس مال قدره 500 مليون دولار أمريكي موزعة بالتوازن بين الدول الخمس الأعضاء في الإتحاد.[1]

ومن بين أهداف المصرف كذلك إنتهاج سياسة مشتركة للإستثمار لضمان تحقيق إقتصاد متوازن في الدول الخمس الأعضاء، وهذا على غرار بنك السوق الأوروبية المشتركة المعروف بتسمية "بنك الإستثمار الأوروبي"، ومن هنا تبدو أهمية المصرف المغاربي للإستثمار والدور الذي يمكن أن يلعبه في مجال الإستثمار والتجارة الخارجية. وعليه ، فإن إنشاء هذا المصرف قد يؤدي مستقبلا إلى إصدار عملة موحدة[2] تكون بحد ذاتها عاملا لتطوير المبادلات البينية المغاربية. رغم الإمكانيات الكبيرة للتجارة والاستثمار، فقد أظهرت عدة دراسات أن التجارة بين بلدان المغرب العربي لا تمثل سوى 3.5٪ من مجمل التبادلات التجارية لهذه الدول، الأمر الذي يجعل هذه المنطقة من العالم هي الأقل تكاملا من الناحية الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أن تكاليف غياب الإندماج المغاربي تترجم في كل بلد في المنطقة بفارق نمو اقتصادي يتراوح بين 1.5٪ و2٪ في المتوسط، مؤدية إلى فقدان ما بين 000 200 إلى 000 300 وظيفة إضافية سنويا، في المنطقة.

إلا أن الخطوة الأكثر أهمية في مسار الإتجاه نحو إحياء الإندماج المغاربي تلك المتعلقة بإنشاء البنك المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية لتمويل مشاريع الإندماج الإقتصادي بين دول المغرب العربي الخمس، وقد أعتبرها الخبراء والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي محطة جد هامة في درب الإندماج المالي المشترك، بعد أن إتفق وزراء مالية إتحاد المغرب العربي في إجتماعهم نهاية 2010 بالجزائر على تأسيسه برأس مال قدره 500 مليون دولار موزعة بالتوازن بين الدول الخمس الأعضاء في الإتحاد[3].

ويهدف المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية[4] إلى الإستثمار في المشاريع التنموية التي تعزز عملية الإندماج المغاربي والمساهمة في إقامة إق**تصاد مغاربي مترابط ومندمج**، وإعداد وإنجاز

---

[1] تقرير صندوق النقد الدولي ، 2020

[2]Camille Sari, « *Algérie et Maroc* » : *Quelles convergences économiques* ? Préface de M.Abdelhak LAMIRI, Editions Cabrera, Paris, 2011. D'origine Marocain. L'Auteur, Conseiller Economique, Consultant International et Spécialiste des monnaies et de la finance internationale. Docteur ès sciences économique, option Monnaie –Finance – Banque . Il a enseigné dans différentes Universités parisienne dont paris III – Sorbonne Nouvelle, Paris XII, Paris XIII ainsi que dans de grandes écoles de commerce. Il donne également des conférences au niveau international. Il a acquis une expertise sur l'évolution des pays émergents grâce à des missions économiques menées dans 52 pays. Il est membre de confrontations Europe, un Think – Tank spécialisé en réflexions sur l'Union Européenne.L'auteur propose dans son ouvrage de mettre en place une monnaie commune appelée « DINRHAM » contraction des mots DIRHAM marocain et DINAR algérien –ce dans la perspective de création d'une Union Monétaire Maghrébine notamment entre l'Algérie et le Maroc. Il a enseigné en Algérie, en Côte d'Ivoire, au Mali, au Maroc et au Sénégal. Président de l'Institut Euro Maghrébin d'Etudes et de Prospectives (IEMEP).

[3] CEA, Rapport sur L'intégration Financière Régionale et la Gouvernance en Afrique du Nord,op . cit P.2-8

[4] La création de cette banque aura un impact indéniable sur le développement du commerce intra-maghrébin, sera l'incubateur de projets économiques maghrébins, favorisera le développement des entreprises (petites et

وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة، الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك تشجيع إنسيابية رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الإقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها خاصة أن حجم التجارة والإستثمار البينين لا يتعدى 4٪ في أحسن أحواله، مع تسجيل خسارة سنوية تقارب 5 مليار دولار نتيجة غياب الإندماج المالي حسب صندوق النقد الدولي، وهو ما كبد الدول المغاربية خسارة إجمالية تقارب 100 مليار دولار منذ تجميد مشروع التكامل المغاربي سنة 1994[1].

ولقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2020، بأن المنطقة المغاربية أحد المناطق الأقل إندماجا في العالم سياسيا وإقتصاديا. إذ تسجل نسبة التبادلات التجارية داخل المنطقة أقل من 5 ٪ من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان المغاربية، وهي نسبة أقل بكثير من جميع الكتل التجارية الإقليمية في جميع أنحاء العالم[2]. ولذلك تأثيرات سلبية كبيرة، فقد أشار هذا التقرير أن زيادة الإندماج بين البلدان المغاربية يتضمن إنعكاسات إيجابية من الناحية الإقتصادية. بحيث سيجعل المنطقة أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر وسيساعد على خفض تكاليف التجارة داخل المنطقة وحركة رأس المال والحركة العمالية، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد ، كما أنه سيجعل المنطقة المغاربية أكثر مرونة لمواجهة الصدمات وتقلبات السوق[3].

كما أكد صندوق النقد الدولي أن تحقيق إندماج إقتصادي مغاربي بشتى أبعاده، يسمح لبلدان المنطقة مجتمعة من مضاعفة ناتجها الداخلي الخام إلى حوالي 720 مليار دولار في فترة قصيرة، كما ستقفز معدلات النمو المتوسطة في بلدان الإتحاد إلى 8٪ سنويا، وذلك لتوفر عاملين هامين وهما الطاقة بأسعار تفضيلية جدا واحتياطات ضخمة من العملة الصعبة لدى كل من الجزائر وليبيا، تعدت 300 مليار دولار، فضلا عن وجود طلب داخلي مهم (عدد سكان الإقليم المغاربي يفوق 100 مليون نسمة نهاية 2020)[4].

وفي هذا السياق، يهدف المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية إلى تشجيع وتمويل التبادل التجاري والاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.ويستمد شرعية وجوده كذلك من ضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة بين جميع البلدان المغاربية، وتتضح هذه التحديات بشكل خاص من خلال ارتفاع معدلات البطالة، ونقص النمو والتفاوت بين الدول المغاربية في حيث جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الإطار، فإن المصرف المغاربي يتوفر على رؤية

---

moyennes entreprises maghrébines) et exercera un effet attractif au niveau des investissements tant intra-maghrébins qu'étrangers. www.maghrebarabe.org et www.Bmice.org.

[1] تصريح الأمين العام لإتحاد المغربي العربي، السيد الطيب البكوش ، تونسي الجنسية : **www.maghrebarabe.org** تاريخ الإطلاع **2020/12/31**

[2] **Alexie Kireyev et al. Economic Integration in the Maghreb an untapped source of growth, international monetary fund, Washington DC, page 123 , 2020.**

[3] **Idem. p 123**

[4] **Idem. p 124**

واضحة تدعمها خطة عمل لمدة خمس سنوات، ويطمح المصرف إلى أن يشكل قاعدة للاندماج المغاربي وحافزا لبناء اقتصاد أكثر تنافسية ومتكاملا في المنطقة. وعليه، فإن إنشاء هذا المصرف يشكل رسالة قوية للدفع بديناميكية جديدة للتعاون الاقتصادي المغاربي تركز على المشاريع ذات الاهتمام المشترك وتمنح دورا رياديا للقطاع الخاص.

أولا: إشكالية الدراسة

من هذا المنطلق، تتبلور لنا إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في الدفع بمسار الإندماج الإقتصادي المغاربي في ظل التحديات والعقبات التي تواجهها بلدان إتحادالمغرب العربي؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذا الموضوع، وتبسيط مواطن الغموض فيه، تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالاندماج الإقتصادي وهل يوجد تشابه أو إختلاف بين المفاهيم الأخرى؟

2- هل يعتبر المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية آلية أو أداة مناسبة لتحقيق بناء اقتصاد مغاربي تنافسي ومتكامل وذلك من خلال تطوير الاستثمار والمبادلات البينية ؟

3- هل حققت دول إتحاد المغرب العربي خطوات ترتبط بمسار تكاملها واندماجها الاقتصادي وفق ما نصت عليه المعاهدة التأسيسية للإتحاد بتاريخ 17فيفري 1989 ؟

4- هل حقق فعلا المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية أهدافه المرسومة في إتفاقية إنشائه؟

5- ماهي الانجازات التي حققها المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية منذ بداية نشاطاته؟

6- مامدى قدرة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية على مواجهة التحديات مستقبلا؟

7 – إلى أي مستوى وصلت جهود الاندماج الاقتصادي المغاربي؟

ثانيا: تحديد متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: المتغير الذي يبحث أثره في متغير أخر مع إمكانية التحكم فيه للكشف عن تباين هذا الأمر، "**المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية**"."بعبارة أخرى، المتغير المستقل هو الذي يجب تغييره عن طريق تغيير ظروفه.

المتغير التابع: المتغير الذي يرغب الباحث في الكشف عن تأثير المتغير المستقل عليه ،"**الإندماج الإقتصادي المغاربي**". بعبارة أخرى، المتغير التابع لايتغير إلا إذا تغير المتغير المستقل، لأن المتغير المستقل هو الذي يتحكم في المتغير التابع.

أثر/ فاعلية/ الدور:مدى الأثر الذي يمكن أن تحدثه المعالجة التجريبية باعتبارها متغيرا مستقلا في أحد المتغيرات التابعة.

ثالثا : فرضيات البحث

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة، وبعد المطالعات والقراءات المختلفة للدراسات السابقة المتعلقة بجانب من هذا الموضوع ومقابلتها بالأسئلة موضوع البحث ، بد لنا وضع الفرضيات التالية التي تكون منطلقا لدراستنا:

الفرضية الأولى : "إتجاه الإقتصاد المغاربي نحو التكامل والإندماج، يمثل مسلكا لمواكبة تطور التكتلات الإقتصادية الإقليمية الأخرى".

الفرضية الثانية: " إتجاه المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية نحو التكامل والاندماج الاقتصادي المغاربي بفضل المشروعات المشتركة، من شأنه تعزيز وترقية الإستثمارات وتفعيل التجارة البينية داخل المنطقة المغاربية".

الفرضية الثالثة: " توجد علاقة طردية بين السعي لإصلاح المنظومة الاتحادية المغاربية من أجل تحقيق الإندماج الإقتصادي"

رابعا :أهمية الدراسة

إن أهمية موضوع المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية كآلية لتفعيل مسار الإندماج الإقتصادي المغاربي لا تنبع من قناعة شخصية، وإنما ترتكز على إعتبارات نظرية وعلمية في نفس الوقت. هذه الأهمية المزدوجة، يمكن ملاحظتها على الشكل التالي :

أ- **على المستوى النظري:** فموضوع " **دور المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في تفعيل مسار الإندماج الاقتصادي المغاربي – التحديات والأفاق المستقبلية** – يناقش الأساس النظري الذي يحكـم **نظرية الإندماج الإقتصادي** الإقليمي وأهم مقاربتها السياسية والإقتصادية (الإتحادية أو الفدرالية ، الإتصالية والوظيفية)، درجات الإندماج الإقتصادي بمعنى مساره، دوافعه وأثـاره .وهكذا ارتبط بتطور النظريات الليبرالية على الصعيد الدولي قبل وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

حول تحديد مفهوم **مصطلح الإندماج** ، تباينت أراء المفكرين،البعض منهم إستعمل مصطلح **التكامل** ،والبعض الأخر مصطلح **التعاون** وآخرون مصطلح **التكتل**، ويرجع هذا الإختلاف إلى التباين في وجهة نظرهم حول الإندماج المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل إتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة إقتصادية. علما أن هناك إتفاق بين علماء الإقتصاد والسياسة، على أن الإندماج قد يكون **عملية** أو **حالة**. فهو **عملية** لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية الاندماجية، وهو **حالة** لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين إقتصاديات الدول الأطراف، وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وإنسجام.

ب- أما **<u>على المستوى العملي</u>** ، الموضوع يكتسي أهميته من عدة جوانب :

- يعد موضوع الإندماج الإقتصادي من المواضيع التي لاتتقادم بسبب إرتباطها بالعلاقات الإقتصادية الدولية/ الإقتصاد الدولي. وعليه، نجد أنه في كل مرة هناك الجديد والتغير في هذه الظاهرة، فالإندماج الإقتصادي من المواضيع التي تتميز بالتجدد والحداثة.
- ففي مجال الإقتصاد الدولي والعلاقات الإقتصادية الدولية، يتوقف البحث عند مستويات متعددة من التأصيل النظري، وإسقاطه ميدانيا لمعاينة الواقع والمرجو من موضوع المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري سنة 1989 المبرمة بين الدول الأعضاء الخمسة (الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا) وإتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الذي يضم هذه الدول، بناء على قرارات القمة الرئاسية المغاربية الثالثة، المنعقدة في مدينة رأس لانوف، بليبيا يومي 9 – 10 مارس سنة 1991 والموقع عليها في نفس المناسبة. علما أن تاريخ تنفيذ هذه الإتفاقية بدأت حيز التنفيذ إبتداءا من 23أفريل2002 ، وتم إنعقاد الجمعية العامة التأسيسية الأولى لهذا المصرف بتاريخ 21 ديسمبر 2015 بتونس، على أن يتم المباشرة الفعلية لنشاطاته خلال سنة 2017.
- البحث يقيم سياق تأسيس المنظمة الإقليمية (إتحاد المغرب العربي) ومسارها التاريخي إلى جانب (المؤسسة المالية المغاربية) ، إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.
- يكتسي أهمية هذا الموضوع خاصة، نظرا لإعتباره تكريسا لمجموعة من القضايا الإستراتجية التي أطرت العلاقات بين البلدان المغاربية الخمسة منذ إستقلالها، سواء على المستوى الثنائي/أو على الصعيد الإقليمي والدولي.
- محاولة الوقوف على المؤسسة المالية الجديدة، المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية الإقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي.
- تتبع إنجازات وتمويلات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية من 2017 إلى يومنا الحالي في المنطقة المغاربية.
- الدور الذي يلعبه الإستثمار والتجارة الخارجية في تسريع وتيرة التنمية الإقتصادية للبلدان المغاربية وهذا لبعث مسار الإندماج الإقتصادي.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الأمر الذي يسهل ملاحظته من الدراسات السابقة، وهو ما يمثل فجوة علمية تحاول هذه الدراسة ملأها وكذلك مجالا خصبا لإشباع شغف الباحثين المهتمين بالبحث في هذا الموضوع، ويعد لبنة قيمة في مجال المعرفة بكل ما يستخلص من نتائج في هذا المجال الحيوي.
- كذلك يكتسي هذا الموضوع أهميته، من كون المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي واتفاقية المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية وإن كانتا متعددة الأطراف بين دول شمال إفريقيا،

فإنهما لاتعني فقط هذه الدول. فالموضوع له أبعادا إستراتجية– سياسية واقتصادية، وبالتالي تعد خطوة هامة لخلق تبادل تجاري بين التجمعات الاقتصادية الجهوية والدولية. فالقضايا التي تحملهما المعاهدة والإتفاقية تتجاوزان البعد الاقتصادي لتحمل أبعادا مركبة.

- دراسة مدى تماسك الإتحاد المغاربي في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية.
- المشروعات المشتركة من أنجح المداخل لتحقيق الإندماج بين الدول منها الدول المغاربية وأن المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية مدخلا وآلية لتمويل المشاريع.
- السعي إلى المساهمة في النقاش حول تمويل المشروعات المغاربية من قبل المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية لبناء اقتصاد مغاربي تنافسي ومتكامل من خلال تطوير الاستثمار والمبادلات البينية واقتراح الحلول لتجاوز العراقيل التنظيمية والمؤسساتية.

وهكذا فموضوع البحث يحظى بأهمية واضحة سواء على **المستوى النظري أو العملي**، وتبرز قيمته المضافة من الناحية العلمية في دراسته من زاوية ومقاربة تجمع بين المنظورين **الإقتصادي والسياسي**.

خامسا :أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهداف البحث في النقاط التالية:

1- معرفة الإطار النظري للاندماج الإقتصادي والجوانب المحيطة به،

2- معرفة المسار الفعلي الذي إتخذته الدول المغاربية للسعي إلى تحقيق الإندماج الإقتصادي المغاربي منذ تأسيس الإتحاد (17 فيفري1989) مع إستعراض بعض النماذج الإندماجية على المستوى الإقليمي والدولي.

3- الوقوف على محاولات وجهود الدول المغاربية في تفعيل مسيرة الإندماج الإقتصادي المغاربي ومعرفة أسباب فشله.

4- محاولة الخوض في أهم الآليات التي أعتمدتها الدول المغاربية في تفعيل الإتحاد المغاربي مع تشخيص العقبات والتحديات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي واتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

5- النظر إلى منظمة " إتحاد المغرب العربي " من زاوية قانونية مؤسسية.

6- محاولة إبراز إنجازات المؤسسة الإتحادية وحصيلتها إلى جانب المؤسسة المالية المغاربية.

7- إعطاء تصور مستقبلي – سيناريوهات حول مستقبل الإتحاد والمصرف المغاربي.

سادسا : مبررات اختيار الموضوع

تكمن أسباب اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

- **المبررات الذاتية :**

1- تجربتي المهنية بالأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي.

2- تزامن هذه الدراسة عن إفتتاح أول فرع المصرف المغاربي بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يوم 02 نوفمبر 2018 متمنيا أن يكون لبنة جديدة في بناء وتعزيز صرح إتحاد المغرب العربي بما يتيحه من فرص للاندماج والتنمية الاقتصادية والإجتماعية لبلدان الإتحاد.

3- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص العلمي الذي يدخل ضمن تخصص **الإقتصاد والمالية الدولية.**

4- الفضول المعرفي في إجراء دراسة تحليلية تتناول الأثار المتوقعة من المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومستقبل المجموعة الإقتصادية المغاربية، في الوقت الذي إزداد فيه إهتمام الدول بالتوجه إلى مزيد من الإقليمية وإنشاء إتحادات جهوية لاسيما في عصر العولمة الإقتصادية.

5- بحكم الانتماء الجغرافي لدولة من دول المغرب العربي، وهي دولة فاعلة في هذا الإطار، يقود الباحث الفضول لمعالجة ومناقشة مثل هذه المواضيع للخروج بنتائج وتوصيات، تساهم في إثراء البحث العلمي، وأملا من وراء كل هذا أن يستفيد منه كل من يأتي بعدنا من طلبة وقرَاء ومسؤولين.

6- يعد موضوع الإندماج الإقتصادي من المواضيع التي لاتتقادم بسبب إرتباطه بالعلاقات الإقتصادية الدولية/ الإقتصاد الدولي. وعليه، نجد أنه في كل مرة هناك الجديد والتغير في هذه الظاهرة، فالإندماج الإقتصادي من المواضيع التي تتميز بالتجدد والحداثة.

- **المبررات الموضوعية**

1-شعورنا بأهمية الموضوع وإمكانيته طرحه حاليا، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفنها العالم لاسيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الإقتصادية الإقليمية ومناطق التبادل الحر، ومن لها من أثار على اقتصاديات الدول المغاربية. الأزمة الصحية التي عرفها العالم من جراء كوفيد-19 خير دليل على لذلك. فالتعاون الدولي والتضامن والمساعدة مابين الدول أصبح ضرورة ملحة لا مفر منه.

2-التنبيه لضرورة الإندماج الإقتصادي المغاربي حتى لا تضيع الدول المغاربية المزيد من الوقت.

3- محاولة لفت إنتباه المختصين والمهتمين بهذا المجال إلى مختلف النقاط السلبية التي آلت دون تحقيق الإندماج والتكامل الإقتصادي المغاربي.

4- السعي إلى المساهمة في النقاش حول تمويل المشروعات المغاربية من قبل المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية. لبناء اقتصاد مغاربي تنافسي ومتكامل من خلال تطوير الاستثمار والمبادلات البينية واقتراح الحلول لتجاوز العراقيل التنظيمية والمؤسساتية.

5- إن اختيار هذا البحث لا يتوقف فقط على إنجازه من أجل الوصف والتفسير، وإنَما ليكون العمل ذا قيمة علمية وأكاديمية، نتوصل من خلاله إلى نتائج علمية جديدة، معتمدين في ذلك على التحليل

المعمق للوصول إلى خلفيات هذا الموضوع، إلى جانب تعويض النقص في معالجة هذه المواضيع، وهذا ما يجعل البحث لا يقل أهمية عن باقي البحوث الأخرى، خصوصا وأنه يحاول تفسير الواقع واستقراء المستقبل بناءا على التحولات والتغيرات الإقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة.

6-تعمل هذه الدراسة على إظهار الدور الذي قد يلعبه المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في تسريع الاندماج الاقتصادي المغاربي.

سابعا : الدراسات السابقة

إن أية دراسة علمية أو بحث أكاديمي يتطلب القيام بعملية مسح معرفي لدراسات سابقة في نفس المجال، أو القيام بعملية الإطلاع بأكبر قدر ممكن على الدراسات والبحوث الصادرة في مجال البحث الذي نحن بصدده. وقيامنا بهذه العملية، وجدنا أن هناك دراسات تناولت الموضوع بمتغير واحد التكامل الاقتصادي المغاربي مثلا دون التطرق لمساهمة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ، وفيما يلي بعض الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث:

الدراسة الأولى : دراسة الباحث محمد بوحوش بعنوان: " وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية "

أطلع الباحث على **مقال** تم إعداده من طرف **محمد بوحوش**، باحث في العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس الرباط، الذي نشر في مجلة " بحوث إقتصادية عربية"، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، Arab EconomicJournal ، رقم 42، 2008، القاهرة. تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- عرض جهود إتحاد المغرب العربي في مجال التكامل الإقتصادي.
- أسباب فشل تجربة التكامل المغاربي.
- الإندماج الإقتصادي الإقليمي المغاربي مع الإتحاد الأوروبي.
- الإتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي بين النزعة القطرية والوحدة العربية.

وقد توصل إلى **النتائج** التالية :

- واقع إتحاد المغرب العربي في وضعه الراهن غاية في الصعوبة.
- تحفيز الباحثين للبحث عن الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة وإيجاد آليات ووسائل كفيلة بتطوير وتفعيل إتحاد المغرب العربي لتحقيق الأهداف والطموحات التي تسعى الشعوب المغاربية بلوغها.
- لا يمكن تحقيق تكامل مغاربي فعال على أساس الدين والتاريخ والتكوين الثقافي والنفسي المشترك دون اعتبار الحاجات الحاضرة المطروحة والمستقبلية المفترضة.

الدراسة الثانية : دراسة الباحث محمد الشريف منصوري، بعنوان " **إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 : إهتم الباحث بدراسة وتحليل إشكالية إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في ظل النظام العالمي الجديد للتجارة، من خلال إبراز المعالم الأساسية لتطور الإقتصاد العالمي الراهن، ثم دراسة الإندماج الإقتصادي الإقليمي في النظريات الإقتصادية والتطرق إلى نشأة وتطور إتحاد المغرب العربي ومكانته في ظل إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، وفي الأخير إستعراض إستراتجيات الإندماج المختلفة لإقتصاديات بلدان المغرب العربي وأهم الصعوبات التي تواجهها.

الدراسة الثالثة: دراسة الباحث محمد عباس محرزي، بعنوان" **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي**" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر سنة 2006 : هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية التنسيق الضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي". تضمنت الدراسة في البداية، عرض أهمية التكامل الاقتصادي ومكانته في التجارة الدولية، لتنتقل فيما بعد إلى الحديث عن واقع التكامل المغاربي، أطره القانونية والعراقيل الموجودة أمامه ثم محاولة تحديد حجم تكلفة عدم إقامته من جهة أخرى ، إلى جانب معالجة نظرية التنسيق الضريبي وإمكانية إقامته في منطقة المغرب العربي ، مع إجراء مقارنة بين الأنظمة الضريبية المغاربية.

- **الدراسة الرابعة: دراسة Belhadj Aram ; Bouguezzi Wajdi and Jedlane Nabil(2009)**

بعنوان A common monetary policy for the maghreb : The winners and the losers ?

تهدف هذه **<u>الورقة البحثية</u>** إلى تقييم مدي أهمية مشروع التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي الثلاث

(الجزائر وتونس والمغرب) من خلال التأكد ما إذا كان تبني سياسة نقدية مشتركة (إنشاء إتحاد نقدي مغاربي) سيعود بالفائدة لكل البلدان أو عكس ذلك. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بتقدير نموذج قياسي مطور من 1962 **ZELNER** بإستخدام طريقة(SeeminglyUnrelatedRegression(SUR وبالإعتماد على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة 1990، 2006.

أشارت **نتائج الدراسة** إلى أن تطبيق سياسة نقدية موحدة في المنطقة المغاربية تكون أكثر فائدة للجزائر مقارنة بالمغرب وتونس وأن نجاح العملية التكاملية المغاربية على المدى الطويل يحتاج بذل مزيد من الجهود من أجل ضمان تنسيق السياسات المالية والنقدية.

- **الدراسة الخامسة : دراسة Med Hadi Bachir & AL(2007)**

The cost of non maghreb achieving the gain from economic integration

قام الباحثون في هذه الدراسة بتقدير الآثار الناجمة عن تكامل بلدان المغرب العربي في ظل إقامة منطقة تجارة حرة ، إتحاد جمركي وسوق مشتركة بتقدير الأرباح والخسائر المحتملة لمختلف خطط التكامل التجاري بإستخدام Mirage Model وقاعدة البيانات Mac Map. وتشير نتائج الدراسة أن جملة المكاسب المحتملة من تحرير تجارة السلع في المنطقة تصل إلى مالايقل عن 350 مليون دولار، كما أن الزيادة في الإيرادات من خلال الزيادة في الإنتاج والأجور ينعكس إيجابيا على مستوى رفاهية المستهلكين المغاربة. وتوصل الباحثون إلى أن إقامة سوق مشتركة هو أفضل وأكفأ خيار ليلدان المغرب العربي وتحقيق مزايا ومنافع كثيرة في المنطقة تجعلها أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة وتكامل الهياكل الإقتصادية يخلق المزيد من فرص التبادل المغاربي وأن تكلفة اللا تكامل مغاربي جد ثقيلة على إقتصاديات المنطقة.

الدراسة السادسة : دراسة الباحث **بهلولي فيصل** ، بعنوان" **التكامل الإقتصادي المغاربي كآلية للاندماج في الإقتصاد العالمي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة"– بين الواقع والطموحات**– أطروحة دكتوراه منشورة في كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2015.

ومن جملة **النتائج** التي توصل إليها الباحث نذكر:

لقد أصبح التكامل الإقتصادي المغاربي ضرورة ملحة وواقعا مفروضا على دول المغرب العربي ، في ظل ما يعرفه اليوم كل من الإقتصاد والتجارة الدوليين من تطورات وتحولات عميقة ضمن تجليات العولمة الإقتصادية، وفي ظل المناقسة الشديدة بين التكتلات الإقتصادية الإقليمية، ونظرا للتحديات التي تواجهها إقتصاديات الدول المغاربية إنطلاقا من إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام إلى المنظمة العلمية للتجارة ، وصولا إلى الأزمة الإقتصادية العالمية الأخيرة، إذ يمكن أن للتكامل الإقتصادي بين الدول المغاربية أن يكون عاملا مدعما لإندماج اقتصاديات هذه الدول في الإقتصاد العالمي من جهة، ومواجهة هذه التحديات المختلفة من جهة أخرى.

من جانب المدخل الإقتصادي : إن تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يتطلب تفعيل آليات والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك والتي من خلالها يتم تجاوز كل العراقيل والعوائق التي تواجه إقامة تكامل إقتصادي مغاربي، من خلال إعادة بعث نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

والذي ظل معلقا لعدة سنوات ، لما لهذه الهيئة من دور في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية وقدرته على تحفيز الإقتصاديات المغاربية وجلب الإستثمارات الأجنبية.

من جانب المدخل السياسي : تسوية قضية الصحراء الغربية كمدخل لدفع مسار البناء المغاربي. فقد بينت تجربة العقود السابقة أنه بدون تسوية هده القضية لا يمكن للمسار المغاربي إن يتقدم باعتبارها عاملا لتغذية سياسة المحاور في إطار المغرب العربي، وعاملا للتوصل بين أكبر بين بلدين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب. إنشاء مؤسسة مغاربية للدراسات الإستشرافية والمستقبلية، إنطلاقا من تجارب الكيانات الإقليمية الأخرى لإعطاء البدائل الموضوعية لصانعي القرار في المغرب العربي من خلال التركيز على استشراف مستقبل المنطقة في واقعه المحلي والإقليمي والدولي.

من حيث المدخل القانوني والمؤسساتي: من أجل إعطاء دفع جديد للتكامل الاقتصادي المغاربي ، أصبح من الضروري إعادة النظر في بنيته القانونية والمؤسساتية، بعد أن أثبتت التجربة أن معاهدة مراكش المنشئة لإتحاد المغرب العربي حملت الكثير من العيوب والثغرات عند إبرامها، والتعديلات والإصلاحات القانونية والمؤسساتية المطلوبة ينبغي أن تكون على النحو التالي: التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة، فلقد حصرت معاهدة مراكش القرار بيد مجلس الرئاسة، إعادة النظر في الإجراءات العملية لتنفيذالإتفاقيات، إن دخول الإتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ لا يتم إلا بعد المصادقة عليها من كل الدول الأعضاء، وهو ما أعاق تطبيق العديد من الإتفاقيات ، فمند قيام الإتحاد لم يتم التصديق سوى على ست إتفاقيات من أصل 37 إتفاقية، في حين مازالت الباقية تنتظر التصديق من الدول الأخرى. استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد كالجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

الدراسة السابعة : دراسة عوار عائشة (2015) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان : " **نحو التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي** ".

قامت الباحثة في هذه الدراسة بالبحث عن إمكانية التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا) من خلال دراسة العلاقة على المدى الطويل بيت اقتصادياتها الكلية مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والإنفاق الحكومي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي، وذلك باستخدام طريقة التكامل المشترك بالإعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترتين (1969-1988) ماقبل تأسيس الإتحاد، و(1988-2012) بعد قيام الإتحاد، وقد توصلت الدراسة إلى غياب علاقة التكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الأولى، في حين إتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الإقتصادية في المدى الطويل خلال الفترة الثانية مما يدل على إمكانية إقامة تكامل إقتصادي بينها.

الدراسة الثامنة : دراسة منيرة نوري (2017)، أطروحة دكتوراه علوم بعنوان " **دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الإقتصادي المغاربي** "، منشورة في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1.

أوضحت الباحثة من خلال هذه الدراسة أن إتحاد المغرب العربي يعيش جمودا منذ أكثر من 27 عاما، وتعترضه الكثير من الصعوبات التي تعيق عملية إعادة تفعيله ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث عن إحدى أهم السبل والآليات التي من شأنها النهوض بهذا المشروع، وفي هذا الإطار يشكل تنسيق السياسات النقدية إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز التكامل الإقتصادي المغاربي إذ من شأنه أن يخفف من العقبات النقدية التي قد تعرقل من إنسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة الدول الأعضاء، والوصول إلى إرساء المقدمات النقدية لتحقيق تكامل نقدي مغاربي الذي يعتبر تتويجا لمسيرة البناء المغاربي المشترك. وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسات النقدية للدول المغاربية الأربعة : تونس، الجزائر، ليبيا والمغرب تتقارب إلى حد بعيد وهو مايزيد من إمكانية إقامة إتحاد نقدي مغاربي بينها، هذا مع إستبعاد موريتانيا، عن المجموعة ، لأنها لم تستوفي معايير التقارب النقدي، واتضح أنه كلما كانت السياسات النقدية للدول المغاربية متقاربة فإن ذلك سيعظم من مكاسب الدخول في إتحاد نقدي وسيقلص من تكاليف التنازل عن السيادة النقدية.

الدراسة التاسعة: دراسة **لقصري محمد عادل** منشورة بمجلة دراسات إقتصادية، العدد الرابع، سنة 2017 معنونة ب" **معوقات التكامل الإقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله'**، حاولت الدراسة تحديد أهم العوامل التي أدت إلى عرقلة مسيرة التكامل الإقتصادي المغاربي، والتي قضت على إنتعاش التعاون الثنائي بين بلدانه الأعضاء، حيث تبين أن هذا التكتل يواجه عوائق مؤسساتية وأخرى إقتصادية وكذلك معيقات سياسية كان لها الأثر البالغ في تعثر مساره التكاملي وهذا مايستدعي ضرورة التسريع في تطبيق جملة من الآليات والحلول المقترحة التي من شأنها أن تعيد بناء مؤسسات مشتركة فعالة تحكمها الديمقراطية في عملها تكون قادرة على إدارة العملية التكاملية وخصوصا قدرتها على إبتكار الحلول اللازمة والتغلب على مختلف المعضلات.

ثامنا – التعقيب على الدراسات السابقة ومساهمة البحث

تميزت الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها بمنهجية علمية وتحليل موضوعي مما ساهم في إضافة جوانب معرفية. حيت تم الإستفادة منها في بناء مشكلة البحث وأدواتها والتأطير النظري لكل من التكامل والإندماج الاقتصادي.

ورغم أهمية الدراسات السابقة وقيمتها العلمية، تتميز هذه الدراسة عنها بما يلي:

– كونها من أوائل الدراسات على حد علم الباحث، التي تطرق لمدى مساهمة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في تفعيل مسار الاندماج الإقتصادي المغاربي،

– معظم الدراسات السابقة، تطرقت لجانب من جوانب الموضوع، نظرا لحاجة الإقتصاد العالمي إلى تشكيل تكتلات إقتصادية إقليمية.

– تبيان التطورات الحاصلة للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية كمؤسسة مالية إقليمية وإتحادية ضمن التكتل أو المجموعة الإقتصادية المغاربية

– حاولت الدراسة الحالية، البحث في النقاط التي لم تحظى بالتحليل في الدراسات السابقة، جاءت إستكمالا للجهود السابقة والتعريف بالمؤسسة المالية المغاربية.

– تقييم الأنظمة المصرفية المغاربية والفرص المتاحة لها للاندماج المصرفي والمالي والنقدي.

ونأمل أن نكون قد أضفنا خطوة في طريق البحث العلمي **وسد فجوة معرفية في دراسة موضوع " المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية كآلية للدفع بالإندماج الإقتصادي المغاربي"**.

تاسعا: أدوات ومنهج الدراسة

تم الإعتماد في إنجاز هذا البحث على مصادر متنوعة باللغة العربية والأجنبية، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والبحث في شبكة الأنترنت. وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر أوغير مباشر عن طريق مختلف المعلومات والبيانات والإحصائيات ، حيث تشتمل على جمع المعلومات من :

1. الكتب: وهي كتب باللغة العربية والأجنبية والتي تطرقت لموضوع العلاقات الإقتصادية الدولية والعولمة والتكامل الإقتصادي ومختلف تجارب التكامل في العالم.
2. الدوريات والمجلات والمقالات: التي يشرف على إنجازها مختلف الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة
3. البحوث والدراسات: والتي أعدتها مراكز متخصصة البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد العربي وإتحاد المصارف المغاربية، مجلة التمويل والتنمية...،
4. التقارير السنوية حول الوضعية الإقتصادية التي تصدرها الجهات المختصة في الدول المغاربية، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، المصرف المغاربي للإستثمار والنجارة الخارجية ،إتحاد المصارف المغاربية ، بنك الجزائر، والبنوك المركزية المغاربية الخمسة، التقرير الإقتصادي العربي الموحد،...
5. الرسائل والأطروحات الجامعية التي تناولت جانب من هذا الموضوع.
6. مصادر إلكترونية مثل مواقع الإنترنت والوثائق الإلكترونية خاصة مواقع المنظمات الدولية ، صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية. البنك الدولي والأنكتاد وغيرها.

7. معالجة المعلومات باستخدام الأدوات الإحصائية كحساب النسب، معدلات النمو والمؤشرات الإقتصادية والمالية.
8. **ومن بين الإنتقادات التي وجهناها لهذه المصادر**، أنها لم تتعرض كلية لدراسة هذا الموضوع، لا من الناحية القانونية ولا من الجانب الإقتصادي والمالي وهذا في الشق المتعلق بالمصرف المغاربي، بالرغم من تواجد هذه الاتفاقية من سنة **1991**.

يتبع البحث في شقيه النظري والميداني المنهج الوصفي التحليلي، الإحصائي والتاريخي بطريقة متكاملة.

- إستعمل **المنهج الوصفي** في وصف وتفسير الأحداث والظواهر التي تشهدها العلاقات الإقتصادية الدولية والتكتلات الإقليمية لاسيما المنطقة المغاربية موضوع بحثنا هذا.
- **المنهج التحليلي** ، عند التطرق لتقييم المصارف المغاربية والمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية، حيث تم إستخدامه في تحليل الجداول والأشكال والنسب والمؤشرات الإقتصادية والمالية.
- **المنهج والإحصائي**، مادام الموضوع يدور حول الإندماج الإقتصادي فكان وجوبا اللجوء إلى المنهج الإحصائي **لقياس درجة هذا الإندماج**.
- كما اعتمدت الدراسة على **المنهج التاريخي** الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية والتطورات التاريخية في بعض أجزاء البحث لإنه لايمكن فهم الأسباب وتفسير النتائج دون العودة إلى الماضي وعليه إستخدم المنهج التاريخي لتعقب ظاهرة الإندماج الإقتصادي والمراحل التي مرت بها. وكذا لتتبع الأحداث التي طبعت فكرة ومسيرة الإندماج لدول المغرب العربي التي توجت بإبرام معاهدة تأسيسية لإتحاد المغرب العربي. ضف إلى ذلك ومحاولة الوقوف على المؤسسة المالية الجديدة، المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية الإقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي.

عاشرا : حدود الدراسة

تتحدد أي دراسة نظرية وعلمية على مجموعة من الحدود المكانية والزمانية والموضوعية محددة لتوضيح مسارها وتحديد نطاقها، فهي تستهدف معالجة مدى تأثير المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بظاهرة الاندماج الاقتصادي المغاربي.

أ- **الحدود المكانية** : من ناحية الإطار المكاني، تركزت الدراسة حول دول إتحاد المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب ، ليبيا وموريتانيا) مقارنة مع بعض التكتلات الإقليمية في العالم. وهي منطقة تمثل أهمية كبرى لما تكتسيه من مكانة جيوسياسية وإقتصادية وأمنية وحضارية على المستوى الإقليمي والدولي، فهذا الإقليم الجغرافي يعتبر ساحة للتنافس الإستراتيجي.

ب-**الحدود الزمانية:** أما من ناحية الإطار الزماني فقد تركزت محددات الدراسة، على محاولات وجهود الإندماج الإقتصادي المغاربي من بداية استحداث فكرة إنشاء إتحاد المغرب العربي الفترة (1989 -2021) مع محاولة التركيز على التطور السنوي لمشاريع التمويل المسجلة لدى المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ،مستخدما أحدث الإحصائيات والمعطيات المتوفرة لتقييم نشاطاتة من 2015 إلى غاية نهاية البحث.

إحدى عشر: بنية وخطة الدراسة

تنولنا دراسة هذا الموضوع، من خلال خطة التي شملت على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

فأما **المقدمة،** فلقد كانت عبارة عن تقديم وإثارة الموضوع.

الفصل الأول، فلقد خصص لدراسة الأسس النظرية والفكرية للاندماج الاقتصادي الإقليمي لبلا بالاسا. انتقيناها في مبحثين:**الأول،** إستعرضنا الجوانب المفاهيمية لعملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي،وخصصنا **المبحث الثاني**،إلى عرض أهم نظريات الإندماج الإقتصادي الإقليمي، أثاره وإشكالاته.

الفصل الثاني، فقد تناولنا فيه تجربة إندماج دول إتحاد المغرب العربي. قسم إلى مبحثين: خصص **المبحث الأول**،لسياقات تأسيس ونشأة إتحاد المغرب العربي،**أما المبحث الثاني**،لدراسة العلاقات الاقتصادية المغاربية البينية وأهم المؤشرات الإقتصادية.

الفصل الثالث، فلقد احتوى دراسة واقع الأنظمة المصرفية والمالية المغاربية ومساهمة المؤسسات والصناديق المالية الإقليمية في تعزيز عملية الإندماج الإقتصادي مع الإشارة إلى تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمنظمة التعاون الإسلامي وقسم إلى مبحثين: **المبحث الأول**،جاء بعنوان نظرة عامة حول الأنظمة المصرفية والمالية المغاربية، أما **المبحث الثاني**،التكامل المصرفي والمالي في المنطقة المغاربية، أما **المبحث الثالث** مساهمة المؤسسات والصناديق المالية الإقليمية في تعزيز ودعم عملية الإندماج الإقتصادي،مع عرض تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمنظمة التعاون الإسلامي بجدة.

الفصل الرابع، فلقد تطرقنا فيه إلى :المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومكانته في المنظمة الإقليمية (إتحاد المغرب العربي)، والذي تضمن **ثلاثة مباحث: المبحث الأول،** تم عرض ماهية المصارف المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية نموذجا، **أما المبحث الثاني**،الإستراتجية التنموية للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية، وفي **المبحث الثالث**،مصادر تمويل المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية وجهوده في تمويل المشاريع الإقتصادية ذات الطابع الإندماجي.

وفي **الفصل الخامس** ، ركزنا على حصيلة إنجازات المؤسسة الاتحادية والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية : التحديات والأفاق المستقبليــة ،تم تبويبه إلى **ثلاثة مباحث** : في **المبحث الأول،** تم إستعراض بعض من إنجازات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية خلال الفترة (2015-

2021) أما في **المبحث الثاني**،معوقات تنمية التجارة البينية وأنشطة تسهيل التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي، ليختتم في **المبحث الثالث**، إلى تحليل إستشرافي، ما يخص الأفاق المستقبلية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية – سيناريوهات – المقترحات لمعالجة التحديات والعقبات.

أما في **الخاتمة**، فقد قمنا فيها ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بأهم **النتائج** المتوصل إليها، ثم التعليق عليها وبيان مدى علاقتها بالفرضيات والواقع، ومدى مساهمتها في تغيير الواقع. ثم عرضنا بعض**الاقتراحات** الخاصة بالموضوع ،مع أهم **التوصيات** الخاصة بالمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية .

إثنى عشر: صعوبات الدراسة

لكل موضوع طبيعته وتحدياته زمانا ومكانا، وللموضوعات الاقتصادية طبيعتها، خصوصا إذا لم يحض جانب من جوانبها بالدراسة العلمية الكافية. لقد سبق القول أن دور المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية لتفعيل واندماج إقتصاديات دول إتحاد المغرب العربي لم يتم بحثه إطلاقا من قبل الباحثين ، ومن ثم فإن التراث العلمي والدراسات السابقة بشأنه نادرة جدا.

من حيث حداثة وأصالة الموضوع، حيث شكلت هذه الأخيرة، صعوبة للإلمام بجميع جوانبه، فالموضوع يركز على ما مدى مساهمة المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية في تفعيل مسار الاندماج الاقتصادي المغاربي. أما المشاريع التمويلية له، مازالت تتبلور، ولا زالت آثارها وإنعكاساتها لم تتجسد في أرض الواقع.

– عدم الإفصاح على التقارير المالية للمصرف المغاربي بمعنى لم يتم إدراجها في الموقع الإلكتروني لهذا المصرف، – تضارب الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الإقتصادية الدولية ، – عدم توفر المعلومات والتقارير الجديدة على مستوى مواقع المؤسسات المصرفية المغاربية إلى جانب المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية.

– صعوبة تجميع البيانات والإحصاءات خصوصا البيانات التي ليس لها مصدر واحد مما جعل مهمة التوفيق بينها صعبة للغاية.

الفـــصـــل الأول

الأسس النظريـــة والفكريـــة

للاندماج الاقتصادي الإقليمي

تمهيـــد:

شهد العام **2020**، ووفقا لأحد البيانات المتاحة التي نشرتها منظمة التجارة العالمية[1]، وعلى مدار (10) العشر سنوات الأخيرة (2008 إلى 2017)، نمت أكثر من 62 ٪ من إجمالي صادرات أكبر ثلاث تكتلات إقتصادية بين الدول الأعضاء فيما يمكن تسميته كما يرى بذلك (جوادي) بظاهرة" **الإحتباس التجاري**"[2]. وقد حافظت دول الإتحاد الأوروبي على أكبر نسبة بحوالي 70٪ من إجمالي تجاراتها.

الجدول رقم (01) : مقارنة حصة التجارة البينية في إطار إتفاقيات التجارة الإقليمية من إجمالي التجارة لأكبر ثلاث تكتلات إقتصادية عامي 2008 و2017 (النسبة المئوية ٪)

التكتلات الإقليمية	2008			2017		
	التجارة البينية ضمن التجارة الإقليمية	التجارة الإقليمية البينية	التجارة مع باقي دول العالم	التجارة البينية ضمن إتفاقية التجارة الإقليمية	التجارة الإقليمية البينية	التجارة مع باقي دول العالم
الإتحاد الأوروبي	%67	%6	%27	%64	%6	%30
النافتا	%50	%0	50%	50%	%0	%50
الأسيان	%25	42%	%33	%24	%43	%33

المصدر :World Trade Statistical Review 2020 ص55

ذلك التموقع العميق للتكتلات الإقتصادية في هيكل خارطة هيكل التبادل العالمية بشكل متسارع جدا ،منذ بداية القرن الراهن مع تصاعد وتيرة التعاون الإقليمي وعبر الإقليمي، فبحلول شهر جوان للعام 1998 وبحسب تقارير (منظمة التجارة العالمية، 1998، ص 29)، تم التبليغ عن أكثر من 100إتفاقية إقليمية لدى منظمة التجارة العالمية. خلال نفس العام ، تم الإشعار بما لايقل عن 500إتفاقية تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف. وفي نهاية العام 1995، وبحسب منظمة العمل العربية،[3] إرتفع عدد المناطق الحرة والإتحادات الجمركية لحوالي 108 تجمع دولي، إضافة إلى نجاح غير قليل من محاولات التكامل

---

[1] بيانات من منظمة التجارة العالمية ، 2020 ، ص 55

[2] د. نور الدين جوادي ، "ظاهرة الإحتباس التجاري مأزق عولمي من راهن اللاتوافق بين خطاب منظمة التجارة العالمية وواقع التجارة المعولمة"، مجلة الأبحاث الإقتصادية (المجلد 5 ، العدد 4) ، 2010 ، الصفحات 13-26. كما يشير هذا المصطلح حسب الباحث (أستاذ بالمركز الجامعي الوادي – الجزائر) والمستوحى من ظاهرة الإحتباس الحراري لكون الظاهرتين ترتكزان على المبدأ نفسه . الإختلاف الوحيد أن الثانية متعلقة بإنحباس حرارة الشمس داخل الغلاف الجوي بفعل الطبقة العازلة التي ولدها التلوث الصناعي ،أما الأولى تتعلق بإنحباس المبادلات التجارية بين أسوار الجغرافيا الإقتصادية تجاريا وضمت حدود حفنة من السلع الإستراتيجية بنيويا. للمزيد من التفصيل حول هذا المصطلح، أنظر المقال المعنون " ظاهرة الإحتباس التجاري – مأزق إقتصادي عربي بعكر إحتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE ،المنشور في مجلة بحوث إقتصادية وعربية ، العدد رقم 50 ، 2010 ، ص 155 .

[3] منظمة العمل العربية ، " الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الإقتصادي" ، القاهرة ، مكتب العمل العربي.1996 ، ص 31

الإقليمي وعبر الإقليمي مثل : الشراكة الأورومتوسطية (الشراكة من أجل المتوسطي)1995، المجموعة الأوروبية 1993، منطقة النافتا1992 (منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية : أمريكا وكندا والمكسيك)، منطقة الميركوسور1991 (منطقة السوق الأمريكية الجنوبية المشتركة : البرازيل والأرجنتين والأوراغواي والبارغواي)، ...إلخ.

فلقد تحول العالم كما كتب **ثرو**،[1] من كونه نظاما إقتصاديا أحادي القطب يدور حول الولايات المتحدة الأمريكية، إلى عالم ثلاثي القطبية به تناطحا تجاريا بين اليابان ، الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية... وتحول العالم من خمسة قارات جغرافية، إلى ثلاثة قارات تجارية تحبس داخلها فرادا وفيما بينها كأمم التجارة العالمية وبنسب جد عالية. إذا، منذ نهاية النصف الأول من القرن الماضي، وتزامنا مع تشكل النظام التجاري الدولي الجديد، بدأت الجغرافيا الإقتصادية للعالم ترتسم في صورة جديدة، فقد بدأت الدول في الإنزلاق بميل حاد نحو التنازل طوعا عن سلطتها الوطنية لإقامة علاقات تكامل فوق وطنية[2] مع دول الجوار الجغرافي (التكامل التقليدي الإقليمي)، أو مع الإرتباط التاريخي أو الولاء السياسي (الإقليمية الجديدة)...إلخ.

ومنذ ذلك الحين، إزدحم القاموس الإقتصادي بحزمة من عدة مصطلحات تشكل الإطار العام لمفهومي الإندماج / التكامل الإقتصادي، ولعل من أهمها وأكثر تداولا : التكتل الإقتصادي، التعاون، الشراكة، تنسيق السياسات التجارية والإقتصادية، الإندماج الإقتصادي، الإتفاقيات التجارية (التفاضلية، الثنائية، متعددة الأطراف،...إلخ). وبالرغم من الإختلاف اللغوي والإصطلاحي، بينها في أخر المطاف، تصب في سياق التداخل التجاري والإقتصادي الذي أمسى أحد أهم ملامح الإقتصاد العالمي الراهن.[3] منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، شهدنا تناميا ملحوظا للتجارب الاندماجية والتكاملية في العالم، سواء بين الدول المتقدمة أو الدول النامية. وقد كان النجاح والانتشار الذي حققه الإتحاد الأوروبي في سنوات التسعينات، دافعا وحافزا قويا للمبادرة بالعديد من التجارب الإقليمية في جميع المجالات : الاقتصادي، السياسي والدفاع. بالرغم أن البعض منها، قد عرف تراجعا بسبب حالات اللاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية التي أفرزتها النماذج التنموية المطروحة من طرف الحكومات . إلا أنها عادت من جديد بعد الحرب الباردة حتى تعيد النظر في البنية الوظيفية والأهداف المسطرة.

---

[1] لستر ثرو المتناطحون : (تعريب : محمد فريد) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996 ، ص 14

[2] يعبر هذا المفهوم على الإنتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية ويقصد بذلك التحول من المنظور التقليدي الواقعي إلى منظور تعددي أوسع من السابق بحيث تم الإنتقال من التصور السائد بسيطرة الدولة على الحياة السياسية بما فيها التفاعل مع المحيط الخارجي إذ أنه لم يعد الحديث عن علاقات بين وحدات تمثلها الدول فحسب، وإنما إتسعت تلك العلاقات لتضم أنواعا أخرى من العلاقات. فالفوق وطنية تهتم عموما بالمسارات السياسية ضمن الدول، وتركز على الروابط بين المجتمعات والأفراد أكثر من العلاقات التي تجمع الدول، وذلك نتيجو التطور الهائل في المجال التكنولوجي وفي مجال النقل والإتصال وكذا تبادل السلع...إلخ.

[3] نور الدين جوادي ،" ندوة التكامل الإقتصادي" ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الوادي، الجزائر ، 2020

كما تعتبر جميع التجارب الاندماجية والتكاملية وليدة مبادرات أكاديمية واسعة[1]، والتي تنظر للفكر الأمني ومناهج تحقيق التعاون الاقتصادي. لكن هذا التنظير لفكرة التكامل والإتحاد ليس حديث، بل يرتبط بتطور الفكر الفلسفي الليبرالي وكذا أفكار المدرسة القانونية بعد الحرب العالمية الأولى. وقد مثلت حروب الدول القومية والصراع من أجل الحدود دافعا أساسيا لهذا الطرح الاندماجي، فقد اعتقد العديد من المفكرين أن الوحدة هي السبيل الوحيد من أجل تحقيق السلم واحتواء النزعات العدوانية، أو الحروب الدولية الشاملة مثل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، والتي كانت بمثابة الإنذار للديمقراطيات الغربية بضرورة تعزيز السياسات التعاونية والحلول التوافقية. خلال هذه المرحلة، أزدهر حقل الدراسات التكاملية في العلاقات الدولية بشكل غير معهود وبرزت تيارات فكرية متباينة مثل النظرية الفيدرالية، النظرية الوظيفية التقليدية، النظرية الوظيفية الجديدة، المقاربة الاتصالية للتكامل الدولي، منظور الاعتماد المتبادل ، المقاربة مابين الحكومة الليبرالية[2].

وانطلاقا من هذا المدخل، سنتعرض في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

[1] **د. عمر إبراهيم العفاس ، "نظريات التكامل الدولي الإقليمي" ، دار الكتب الوطنية، بنغازي / ليبيا ، الطبعة الأولى ،،2008 ، ص 9**

[2] **نفس المرجع ، ص 9**

المبحث الأول:

الجوانب المفاهيمية لعملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي

تعتبر ظاهرة الإندماج الإقتصادي الإقليمي من أبرز الظواهر التي تنال إهتمام المتخصصين في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية والعلاقات الدولية على مدى فترات زمنية مختلفة . فكلما ظهرت الحاجة المنبثقة من عدم التزازن في الحجم الجغرافي في عدد السكان وفي كمية الموارد ومستوى التقنية بين الدول كلما طرح موضوع الإندماج بإعتباره أحد الحلول المناسبة لإشكالية عجز الدولة عن الوفاء بوظائفها الأساسية . ويزداد اليوم الإهتمام بالإندماج الإقليمي أكثر من ذي قبل بإعتباره إحدى الخيارات التي تطرح لمواجهة إشكالية عولمة الإقتصاد العالمي[1].

تزداد اليوم أهمية موضوع الإندماج بشكل أكثر من ذي قبل. إن مايؤكد ضرورة الإنتباه إلى هذا القول هو مانشهده اليوم من تغيرات عالمية على كافة الأصعدة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وكذلك إلى هيمنة منظمة التجارة العالمية عبر تحديدها لأنظمة التجارة والتعريفة الجمركية ومسائل إنتقال الأفراد والسلع والخدمات التي ستواجهها كثير من الوحدات السياسية ذات الإمكانيات الإنتاجية والتسويقية المحدودة.

ومما هو جدير بالذكر ، أن التجربة الإندماجية الأوروبية الي بدأت خطواتها الأولى في مطلع الخمسينات بإنشاء المنظمة الأوروبية للفحم والصلب ووصول الأوروبيين إلى الصياغة الحالية المتمثلة في الإتحاد الأوروبي الذي أفرزته **إتفاقية ماستريخت**[2] عام 1992 قدمت مختبرل جديدا بالإعتماد عليه في معاينة الإقتراضات التي تطرح من قبل المتخصصين وفي تفسير السلوكيات والأفعال التي تقوم بها الدول والنخب المختلفة فيما يتعلق بقضايا الإندماج. وعلى نحو مماثل قدمت المحاولات الإندماجية التي ظهرت في إفريقيا وآسيا وآمريكا اللاتينية حالات تجريبية مهمة بعدا أخر مهما للدراسة والبحث يتبلور في قيام منهج مقارن مكن الباحثين من إحراز بعض النتائج ذات الطابع التعميمي[3].

يتناول هذا المبحث ، تقديم المفاهيم والجوانب الفكرية الرئيسية المرتبطة بموضوع الإندماج أو من حيث الإستخلاصات التي يتم الوصول إليها في بعض الحالات . ولأجل هذا الغرض، يعطي المبحث الأول مساحة لطرح بعض المفاهيم المستخدمة في أدبيات الإندماج الإقليمي و/ أو الدولي.

---

[1] **د . عمر إبراهيم العفاس. مرجع سابق ، ص 10**

تعرف بمعاهدة الإتحاد الأوروبي أو معاهدة ماسترخت وهي الإتفاقية المؤسسة للإتحاد الأوروبي وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الإقتصادية الأوروبية في نهاية الخمسينات . تم الإتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماسترخت الهولندية في ديسمبر 1991 . دخلت المعاهدة، التي تم توقيعها في 1992/02/07 في ماسترخت ، حيز التنفيذ في 1993/11/01. وتحتوي على : قسمين 02 و 06

[2] **أبواب و 55 مادة.**

[3] **نفس المرجع ، ص 11**

المطلب الأول:

ماهيـــة الاندمـــاج الإقتصادي الإقليمي

إن البحث عن الأسس الاقتصادية للاندماج، يحتاج إلى تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة. فدراسة موضوع الإندماج الإقتصادي، يستوجب علينا عرض بعض المفاهيم الأساسية في هذا المجال ، وكذا محاولة إبراز أهمية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في العصر الحالي بالذات.

يعد موضوع الإندماج الإقتصادي سواء كان في إطاره الدولي أو الإقليمي، الموضوع الأبرز والأهم فيما يتعلق بدراسة التعاون على المستوى العلاقات الإقتصادية الدولية خاصة وأن ظاهرة الإندماج صارت تعرف إنتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل أكبر في الفترة التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة ، وبروز العامل الإقتصادي بقوة كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية. وعليه، فإن محاولة التأسيس المفاهيمي للإندماج يعد أمرا مهما، لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة، في سياق التغيرات الإقتصادية الحاصلة في البيئة الدولية

قامت التحولات البنيوية والوظيفية التي عرفتها القارة الأوروبية منذ حلول القرن الماضي إلى إعادة النظر في منظورات الأمن الجماعي وحتى المقاربات الليبرالية التقليدية من أجل التعاون بين الدول. إذ ساهمت التحديات الجديدة، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بتطور الفكر التكاملي ملحوظ :فمع بداية عقد الستينات ، لمسنا ذلك الاتساع للأدبيات المهتمة بالفكر التكاملي والتعاوني، سواء تعلق الأمر كتاب النزعة التدخلية **interventionist** أمثال **بيلا بالليسا Bela Balassa** أومنظري المدرسة البنيوية أمثال شارلز كيند لبرجر، **Charles kindleberge** ،الفريد مارشال Alfred غونار ميردال **Gunnar Myrdal** فرانسوا **بيرو**[1]**.FrançoisPerroux.**

قبل التطرق لسرد نظريات الإندماج الإقتصادي، لابد حصر الإطار المفاهيمي لهذه الظاهرة واستخداماته الواسعة.

وظف مصطلحي **التكامل complémentarité والإندماج intégration في العديد من الأدبيات المعنية بالتحليل الظواهر الاقتصادية والسياسية وفي تحليلات السياسة الخارجية ، لكن لم يفصل الباحثون في تعريف دقيق أو متفق عليه**[2]**. إن غياب الإجماع يرتبط أساسا بتعقيد الظاهرة الإندماجية وتعدد أبعادها.** إذ لغاية يومنا هذا، مازال الجدل قائما حول طبيعة المسار الإندماجي، هل هو **مسار أم حالة،** حتى أنه في بعض الحالات يتم إستبدال مصطلح الإندماج بالعديد من المصطلحات الأخرى، والتي تعكس لنا سياسات تعاونية بين الدول، سواء في المجال الإقتصادي، السياسي أو الأمني.

---

[1] د. عامر مصباح ،" نظريات تحليل التكامل الدولي" ، ديوان الطبوعات الجامعية . الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة ، 2017/11 ، ص23

[2] د. عمر إبراهيم العفاس ، مرجع سابق ، ص 15

الفرع الأول: مفهوم الاندماج الإقتصادي الإقليمي

رغم حداثة لفظي **الإندماج أو التكامل** إلا أن الإهتمام بها من قبل الباحثين والإقتصاديين قد إرتفع ، مما جعلها محل إختلاف كبير حول تحديد مصطلح دقيق **للإندماج**. فالبعض منهم إستعمل مصطلح **التكامل** والبعض الأخر إستعمل مصطلح **التعاون** وأخرون استعملوا مصطلح **التكتل**[1]. ويرجع هذا الإختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الإقتصاديين في تعريفهم للإندماج، هل هو في شكل إتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة إقتصادية.

لقد تعددت منطلقات الإقتصاديين في تعريفهم للإندماج، فمنهم من يعرف الإندماج حسب **أسبابه** وأحيانا أخرى حسب **أهدافه**.[2]

من بين **الثغرات التي تعانيها النظرية الإندماجية، عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم الإندماج أو إتفاق عام على مؤشرات الإندماج**. حيث يرى جوزيف ناي **Joseph Nye** أن سبب عدم وجود الإتفاق راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه الإندماجي من خلال دراسته أسباب الإندماج أو ديناميكية الإندماج، بينما يضع آخرون نماذجهم، استنادا لدراسة الإندماج بعد إنجازه ، ومن هنا فإن إختلاف مؤشرات الإندماج تؤثر على تباين التعريفات . فمثلا بعض الباحثين يؤكدون تدفق التعامل بين الأطراف مثل تدفق التجارة أوالسياحة أوالبريد أو أي شكل من أشكال الإتصال الفني.[3]

أولا: مفهوم الإندماج

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين والإقتصاديين خاصة العرب منهم يستخدمون كلمة " **تكامل**" كمرادف لكلمة " إندماج"، على الرغم من أن الثانية أعمق ومرحلة متقدمة من الأولى . ويترجمون كلمة **Intégration** باللغة الأجنبية إلى المرادفين السابقين على الرغم من أن المصطلح الأول يقابله بالغة الفرنسية **Complémentarité** بينما المصطلح الثاني يقابله **Intégration**[4] .ترجع الصعوبة في تحديد معنى الإندماج إلى الخلاف حول المنظور الذي تعالج من خلاله دراسة، فقد ميز الكتاب بين منظورين للإندماج ، أحدهما الجانب الحركي أو الديناميكي الذي ينظر للإندماج باعتباره **عملية Intégration as a Process** يتم بمقتضاه توحيد وتجميع العناصر المختلفة والمتميزة في نسق

---

[1] **سامي عفيف حاتم ،" التكتلات الإقتصادية الإقليمية" ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص 6**

[2] **نفس المرجع ، ص 7**

[3] **دورتي جيمس ،بالستغراف روبرت ، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية." ترجمة وليد عبد الحي . ط1 ، الكويت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985.**

[4] **د. صبيحة بخوش ، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2010 ، ص 38**

عضوي أو نظام واحد ، أي أن الإندماج في هذه الحالة، هو النشاط أو الفعل الذي يؤدي في النهاية إلى وضع معين لهذه الأجزاء أو العناصر. أما الجانب الأخر، فهو المنظور الستاتيكي الذي ينظر إلى الإندماج على أنه **موقف/ حالة intégration as a situation** أي باعتباره شيئا ما تحقق بصورة نهائية ، بوصفه حالة، يعمل على إلغاء صور التفرقة بين إقتصاديات الدول ألأطراف وينقلها من حالة تفرقة إلى حالة إلتحام وإنسجام[1].

ولقد تعددت تعاريف الإندماج واختلفت بإختلاف الزوايا التي ينظر له بها. وبناءا على ذلك، سيكون تعريف الإندماج من الناحية اللغوية والاصطلاحية لنخلص إلى تعريف إجرائي.

أ- **التعريف اللغوي والموسوعي:**

إن البحث غن المدلول اللغوي للإندماج نجد أصوله في الفكر الغربي اللبيرالي في الكلمة اللاتينية **integritas** التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها. والإندماج **Intégration** لغويا، هو الإكمال الذي بعني التمام ، يشير إلى إجتماع واقتراب أجزاء شئ ما إلى بعضها البعض نحو الكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بين الأجزاء.

وقد إستعمل الإقتصاديون مصطلح **التكامل** لنقل معنى التعبير الإنجليزى **Intégration** وفي اللغة الإنجليزية إشتق هذا اللفظ من **Entege**r الذي يعني الشئ المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ. وورد إستعمال التكامل السياسي والإقتصادي في قاموس **Oxford** على أنه العملية التي تمكن الدول المنفردة من التكامل في تجمعات موحدة [2] ، أما في اللغة العربية فورد التكامل في قاموس لسان العرب بمعنى التمام وهو مشتق من فعل كمل وكامل الشئ أي تمت أجزاءه.

جاء تعريف **الإندماج** في **موسوعة السياسية** التكامل بأنه "حالة من التوافق والإنسجام والإعتماد المتبادل بين أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها.[3]

ب-**التعريف الاصطلاحي**

تباينت أراء المفكرين حول تحديد مفهوم مصطلح الإندماج، البعض منهم إستعمل مصطلح التكامل ،والبعض الأخر مصطلح التعاون، وآخرون مصطلح التكتل.[1] ويرجع هذ الإختلاف إلى االتباين في وجهة

---

[1] **بيلا باليسا ، "نظرية التكامل الإقتصادي" ، ترجمة راشد البراوي ، ط1 ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، 1964 ، ص 9**

[2] **Definition of integration , Oxford dictionaries. In : htpp://oxforddictionaries.com/definition/english/integration**

[3] **موسوعة السياسة ، ط 3 ، ت، ك، تكامل" ، من طرف عبد الوهاب الكيالي.**

نظرهم حول الإندماج المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل إتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة إقتصادية.

ووفقا لطبيعة الموضوع، سنعتمد على الجانب الاقتصادي والسياسي في التعريف الإصطلاحي للإندماج . "علما أن هناك إتفاق بين علماء الإقتصاد والسياسة على أن الإندماج قد يكون **عملية** أو **حالة**. فهو **عملية** لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية الأندماجية، وهو **حالة** لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين إقتصاديات الدول الأطراف، وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وإنسجام[2]."

ج- التعريف الإجرائي للإندماج:

- "**الإندماج**" هو عملية ترابط موضوعي متبادل وثيق، يتسم بقدر كاف من الانتظام والاستقرار والتوازن بين العناصر المكونة له، بحيث أنها تكون نظاما وكيانا اقتصاديا واحدا، يتوقف وجوده واستمراره على تضافر وتكامل أداء هذه العناصرمجتمعة، كل يؤدي دورا أو وظيفة معينة، من خلال جهاز مؤسساتي يتسم بالديمومة والفعالية والتطور، إستجابة للمعطيات الداخلية والخارجية، بمعنى أن هذا الجهاز مرنا منفتحا على بيئته، لأجل تحقيق أهداف إقتصادية بالدرجة الأولى وأهداف سياسية للوحدات المكونة له، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية على ضوء الإمكانات المتوفرة.
- هو نتيجة ظهرت بعد مشروع تنامي وديناميكية الأحداث وأشكال التعاون المرتكزة على أسس إقتصادية وسياسية وثقافية ، فهو يعتبر مشروع كونه أولا ينطلق بمبادرة ، قد تكون بدايتها سياسية إقليمية – كما هو الحال بالنسبة لإتحاد المغرب العربي، والمؤسسة المصرفية (المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية) المستحدثة لتمويل المشاريع المشتركة – المبررات التي تدفع هذا التعاون قد تكون القرب الجغرافي ، التقارب الثقافي والتاريخي ، العلاقات التجارية القائمة ، تتجسد هذه المبادرة من خلال إبرام عقد أو إتفاقية للتكامل الإقتصادي بين الأطراف المتعاقدة ، قد تتبلور هذه الإتفاقية أو تتوقف حسب الظروف وإرادة المتعاقدين.
- هو عملية إرادية من قبل دولتين أو أكثر، يتم بمقتضاه إزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما يتضمن تنسيق السياسات الإقتصادية والتجارية ، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء لغرض الوصول إلى أهداف مشتركة معينة.

موسى رحماني ، "التكامل العربي بين خيار التخصص أو الإندماج في : التكامل الإقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية" ، دار الهدى ، الجزائر، 2005 ، ص 2 [1]

بيلا باليسا ، ترجمة راشد البراوي ، مرجع سابق ، ص 9 [2]

من خلال التعاريف السابقة ، يمكن القول أن الإندماج / التكامل هو مشروع متعدد الأطراف أي هو مشروع جماعي مبني على إرادة مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا غالبا، لإقامة فضاء تعاون من خلال إزالة مختلف صور التفرقة بين إقتصاديات الدول الأعضاء وإتاحة الفرصة للجميع بغرض تحقيق أهداف سياسية (الأمن..) ، إقتصادية (تشجيع الإستثمار والتجارة...)، إجتماعية (تنظيم الهجرة...).

ثانيا :الإندماج من منظور اقتصادي / من زاوية علم الاقتصاد

مصطلح الإندماج الإقتصادي يعود إلى" **نظرية الإندماج الإقتصادي**" التي كانت معروفة في الفكر الإقتصادي اللبيرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية،[1] وقد أوضح العالم **فيصل ماخلوب (F.Machlup)** في سنة 1979 ، هذا المصطلح كما قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الإقتصادي مع **فينر (Viner)** سنة 1950 ، الذي يعد له الفضل في وضع أسس نظرية الإتحاد الجمركي، التي تكتل جوهر نظرية الإندماج الإقتصادي اللبيرالي . أما **بيلا باليسا Bela BALLASSA**[2] في سنة 1960، فقد عرف الإندماج الإقتصادي بأنه عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات إقتصادية قومية مختلفة. ويشدد **روبنسون (Robenson)** سنة 1987 على أن الإندماج الإقتصادي يهتم بكفاءة إستخدام الموارد خاصة رأس المال.

بالرغم من تباين الرؤى ، يمكن أن نورد بعض التعاريف المقدمة للإندماج من قبل أشهر الإقتصاديين في هذا المجال :

- يعرف **بيلا باليسا»Bela BALLASSA**[3] – وهو من أشهر الإقتصاديين في مجال الإندماج الإقتصادي – أنه لايوجد معنى متفق عليه لمصطلح الإندماج الإقتصادي .

الإندماج بوصفه" عملية وحالة" : فبوصفه "**عملية** " **processus** يتضمن التدابير التي تؤدي إلى إنهاء التمييز بين الوحدات الإقليمية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، "أما عن كونه **حالة état** ، فهو يتمثل في إنتفاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية " .

باليسا في هذا التعريف، يركز على التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، فيعتبر أن غياب التدخل الحكومي مدخل مهم لتحرير التجارة بين أعضاء العملية الإندماجية.[4] فهذا التعريف، يجعل من الإندماج الإقليمي على أنه عودة إلى التجارة الحرة ، فحصر الإندماج في السوق مع التركيز على تحرير التبادل التجاري كشرط لتوسيع الأسواق والإنطلاق عبر مراحل الإندماج.

---

[1] **عبد القادر رزيق المخادمي ، "التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2009 ، ص 24**

[2] **بيلا باليسا ، "نظرية الإندماج الإقتصادي"، ترجمة راشد البراوي ، ط 1 ، القاهرة ، دار النهظة العربية ، 1964 ، ص 9.**

[3] **بيلا باليسا ، "نظرية الإندماج الإقتصادي"، ترجمة راشد البراوي ، ط 1 ، القاهرة ، دار النهظة العربية ، 1964 ، ص 9.**

[4] **محسن الندوى ،"تحديات التكامل العربي في عصر العولمة "، ط1 ، لبنان . منشورات الحلبي الحقوقية ، ص 75 ، 2011.**

- أما تعريف الإندماج عند الإقتصادي **فريدز مخلوب**[1]« **Fritz Machlup** »جاء كما يلي " مصطلح الإندماج الإقتصادي قد إستخدم في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجمعات المشروعات الصناعية المندمجة ، ثم عمم على وحدات إقتصادية أكبر وهي الدول. وذكر أن التعريف الأكثر ملائمة تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل.
- بالنسبة إلى الإقتصادي ***غونار ميردال*** »[2]**Myrdal Gunnar** « يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لمصطلح الإندماجلابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الإقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الإقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.
- الإقتصادي"**جان تنبيرجين**" [3]«**Jan Tinbergen** »، يعرف الإندماج على أساس إحتوائه على جانبين سلبي وإيجابي ، حيث يشير الإندماج في جانبه السلبي إلى إلغاء وإستبعاد أدوات معينة في السياسة الإقتصادية الدولية. أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الإتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى الإندماج، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول و الإنتقال".
- يعرف الدكتور «**فؤاد مرسي**[4]» الإندماج بأنه "عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في وقت واحد في كل من مجال القوى الإنتاجية ومجال العلاقات الإنتاجية، أوبمعنى أخر فإن جوهر الإندماج هو عملية تعاون إقتصادي شاملة تبدأ من مستوى معين من تدويل القوى المنتجة القائمة على التنمية المشتركة لهذه القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية."
- أما الدكتور **إسماعيل صبري عبد الله** [5]، يركز في تعريفه للإندماج على دائرتين يتم في الأولى تحقيق بناء و تراكم وشائج إقتصادية وغير إقتصادية بين الإقتصاديات المشاركة فيه تجعل تلبية العرض والطلب على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيه الخيار الأول امام صانعي القرارات الإقتصادية ثم تتجه الفعاليات الإقتصادية نحو توحيد أسواق الأقطار المشتركة في الإندماج، ويتم في الثانية ربط هذا التكتل بالنظام التجاري العالمي من خلال المطالبة بعدم عزل هذه التكتلات عن حركة الجارة الدولية.

---

[1] د. عياد محمد سمير ، "التكامل الدولي ، دراسة في النظريات والتجارب "، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، طبعة 2013 ، ص 16

[2] نفس المرجع ، ص 17

مرجع نفسه ، ص 17 ، "جان تنبيرجين (1903–1994) من الإقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي. ولد في لاهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن وحصل على الدكتوراه في الفيزياء عام 1929 ، أول حائز على جائزت نوبل في الإقتصاد في عام 1969. شغل وظيفة أستاذ بكلية الإقتصاد عام 1933 . له إسهامات في الكثير من القضايا الإقتصادية كقضية نهظة الأمم في المجال الإقتصادي، له دراسات إحصائية حيث قدم حلولا لكثير من القضايا مستعينا بالرياضيات والإقتصاد القياسي وتكلم عن الدورات الإقتصادية وتقليل التكلفة، نظريات الفائدة والتي تعتبر من بين [3] أهم الأعمال في الحقول الإقتصادية . توفي عام 1994".

[4] نفس المرجع ، ص 17

[5] نفس المرجع السابق ، ص 18

ثالثا :الإندماج من منظور سياسي / من زاوية علم السياسة

لقد شهد القرن العشرين الكثير من التطورات التي دعت إلى إعادة النظر في الأسس التي تحكم العلاقات الدولية حيث كان للأوضاع التي سادت فترة ما بين الحربين العالميتين تأثيرا كثيرا على التنظيم في العلاقات وفي هذا الصدد، نجد أن الباحثين يميزون بين اتجاهين رئيسين في دراسة الإندماج:

الأول :إتجاه عام يعرف الإندماج بأنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة كل منها ونجد من دعاته " **مايكل هاس** « **Micheal Haas** الذي يعرفه بأنه " حالة من السلام بين الشعوب ". غير أن التعريف تعرض للكثير من الإنتقادات بكونه واسع جدا وهو ما يجعل كل التفاعلات أو العلاقات التعاونية بين مختلف الدول بمثابة علاقة إندماجية وبالتالي يصبح الإندماج مفهوما لا معنى له.

الثاني: وهو أكثرا تحديدا وينظر إلى الإندماج باعتباره عملية تطوير العلاقات بين الدول وخلق الأشكال الجديدة مشتركة من المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سياسات الدولة. أما **إرنست هاس Ernest** » « **Haas**الذي يعد أحد رواد نظرية الإندماج فيرى أنه " تلك العملية التي يستعد بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولائهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول".[1]

أما **كارل دوتش karl Deutsch**يعرف الإندماج هو" إمتلاك جماعة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الإجتماعية وسلوكها الإجتماعي، وهو يدرس الإتصال الإجتماعي، أي يجب على المجتمعات تكثيف شبكة الإتصال الإجتماعي. كما يعرفه على أنه إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الإنتشار لشكل كاف لضمان الإستمرار لوقت طويل، إعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم."[2]

تعريف الإندماج عند **دافيد ميتراني:** "هو نتاج عملية ميكانيكية متمثلة في زيادة التعاون الدولي التقني في مستويات متعددة، وتكثيف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة وخلق ظروف جديدة".[3]

أما عند **مورتون كابلان,Morton Kaplan:**" هو الطريقة التي تمكن الأنظمة المختلفة من تطوير علاقاتها المشتركة في مجالات مختلفة من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وبما أنه ينتمي إلى

[1] **د. عياد محمد سمير ، المرجع السابق ، ص 14**

[2] **عامر مصباح ، نظريات تحليل التكامل الدولي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص 15**

[3] **د. عياد محمد سمير ، نفس المرجع ، ص 14**

مدرسة النظم، فإن الإندماج بالنسبة إليه عملية تنظيمية فقط، تحاول الأنظمة من خلالها الحفاظ على مصالحها المشتركة و تنظيم العلاقات بينها."[1]

أما بوكالا**Donald J.Puchala** ، إقترح تعريفا للإندماج مفاده أن" الإندماج هو نظام للعمليات التي تنتج وتساند نظام التوافقية على المستوى الدولي، ويعتبر النظام الدولي لبوكالا ذلك النظام الذي يجد فيه الفاعلون سهولة في تناغم مصالحهم وتسوية خلافاتهم وتحديد المكافآة المتبادلة لتفاعلاتهم".[2]

الفرع الثاني : علاقــة الإندماج الإقتصادي الإقليمي ببعض المفاهيـم المتقاربـة

يرتبط ويتقارب مفهوم الإندماج الإقتصادي مع العديد من المفاهيم المتعلقة بتنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية إلا أنه يختلف في نقاط عدة عن كل من هذه المفاهيم.

1- التعاون الدولي :إن الإندماج يختلف عن مجرد التعاون البسيط الذي يعني الاحتفاظ بإستقلال الدول المشاركة ولا يؤدي إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات التعاون ، ومع ذلك فالتعاون يمكن أن يكون وسيلة لغاية وهي الإندماج. فمثلا يمكن أن نفرق بين التكامل الإقتصادي والتعاون الإقتصادي بين الدول، حيث يشير المصطلح الأخير إلى حفاظ كل بلد على إستقلاليته فيما بتعلق بسياسته الإقتصاديةالوطنية، فتكتفي الدول المتعاونة بتوحيد جهودها بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون فيها الأهداف محددة بدقة وواقعية، عكس الإندماج الإقتصادي الذي يستدعي مبادرة كل دولة عضو في المجموعة والمعنية بالإتحاد إلى تأسيس وتطبيق سياسات إقتصادية مشتركة تديرها بشكل منسجم يتوافق مع أهداف الإستراتيجية التكاملية.[3]

وإذا كان الهدف من **التعاون الإقتصادي** هو تسهيل عمليات التبادل الدولي، والتخفيف من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن **الإندماج الإقتصادي** يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يتضمن إزالة العقبات والمشكلات التي تعرقل حركة العلاقات الإقتصادية الدولية والعمل على زيادة عمق وفاعلية هذه العلاقات بين الدول، فضلا عن ذلك فإنه يرتبط بتحقيق تغيرات وأثار هيكلية في الإقتصاد الوطني للدول الأطراف في عملية الإندماج. أما **التعاون** فلا يرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ما يترتب عليه من أثار. كما أن **الفرق** بينهما يتعلق بالكيف كما يتعلق بالكم . فبينما يتضمن **التعاون الإقتصادي** الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، فإن **الإندماج الإقتصادي** يشتمل على التدابير المؤدية إلى القضاء على قدر من التمييز مثل الإتفاقيات الدولية التي تخص السياسات التجارية ، تدخل

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 13

[2] نفس المرجع ، 16

[3] محمد عباس محرزي ،"نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2001-2005 ،ص 4.

في مجال التعاون الدولي بينما إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة عما من أعمال الإندماج الإقتصادي.[1]

2- الاتفاقيات الثنائية :تعتبر أقل درجة من الإندماج من حيث المزايا ، لإن الإندماج يحتوي أكبر عدد من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة الإندماج، وتحقق الإتفاقيات الثنائية عديد من المكاسب والمزايافيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، أى أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية إنتقال السلع بين هذه الدول.[2]

3- التكتل والتحالف: يختلفان عن الإندماج فهما حالتان بسيطتان في المسار الإندماجي، يخضعان لظروف وأهداف محددة، للتكتل مدلول اقتصادي وللتحالف مدلول أمني، إذن هما محدودان في الزمان والمجال، وبزوالهما تزول أسباب التكتل والتحالف[3].

4 - الشراكة : تم إستعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا. وفي هذا الإطار يقترح **B.Ponson** " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها" . فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والشراكة والأندماج ، فيعتبر**P.Dussauge** et **B.Garrette**[4]أن الإندماج هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة ، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقييم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

والشراكة بالمفهوم الإقتصادي،"عقد أوإتفاق بين مشروعين (مؤسستين أو شركتين) أو أكثر، قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدماتي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة. ولا يقتصرهذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال، وإنما المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الإختراع والعلاقات التجارية ، والمعرفة التكنولوجية ، والمساهمة في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف ستحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية "[5]. وإذا كانت معظم التعاريف تشير إلى تقاسم المنافع و الأرباح، فإن الشراكة أيضا تؤدي إلى تقاسم الخسائر حسب ما ينص عليه عقد الشراكة أو حسب نسب المساهمة في رأس المال ، فهي أيضا إلتزام بتقاسم الأرباح والخسائر. وقد تدعم هذا المفهوم خاصة مع ظهور إتفاق الشراكة الأورو-متوسطية بموجب إعلان برشلونة.

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 4

[2] د. عياد محمد سمير ، مرجع سابق ، ص 20

[3] نفس المرجع ، ص 20

[4] Dussauge .P et B.Garrette, "Alliances stratégiques : Mode d'emplois،« revue française de gestion, octobre 1991, p.4-18.

[5] زينب حسين عوض الله ،الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان ، 2005 ، ص 426.

5 :الإعتماد المتبادل : عرفه **تيم ديون Tim Dunne** " **Interdependence**بأنه" الحالة التي تكون فيها الدول أو الشعوب متأثرة بالقرارات المتخذة من قبل الأخرين، فمثلا، قرار نسب الفائدة في ألمانيا يؤدي إلى زيادة الضغط على نسب الفائدة في الدول الأوروبية الأخرى. قد يكون الإعتماد المتبادل متماثل،كأن تكون كلا المجوعتين من الفواعل متأثرة بالتساوي ببعضها البعض، أو غير متماثل، عندما يتباين التأثير بين الفواعل"[1].

6 – الوحدة: تعبر عن مسار قانوني، فالوحدة نتاج اتفاقية وليست عمل ميداني، وهي هدف الأندماج لأنه يسعى إلى توحيد الأجزاء أي الأطراف في الكل[2].

7 – الاندماج: بوصفه عملية، يمر بمرحلتين[3] : مرحلة خارجية، تتمثل في جمع العناصر اللازمة لإنشاء الكل. ومرحلة داخلية ، مهمتها جعل هذا الكل القائم متماسكا أكثر فأكثر.

وعلى هذا النحو يمكن تعريف **الإندماج السياسي** أنه ذلك المفهوم الذي يتعلق بالمرحلة الخارجية لتقارب يجعل وحدتين أو عدة وحدات سياسية لا تشكل سوى وحدة واحدة ، ويمكن القول بأنه هو مرحلة متطورة جدا من عملية الإندماج، وتمثل نتاج وخلاصة المسار الإندماجي.

الإندماج الإقتصادي: يعتبر **الإندماج صيغة متقدمة للتكامل** تتضمن توجهات نحو التكامل متضمنة إعادة تركيب أو هيكلة الإقتصاديات والمؤسسات الإقتصادية مما يسمح بتداخل هذه الاقتصاديات بشكل عضوي من أجل أغراض متفق عليها للمجموعة المعنية في الميادين الإقتصادية والتكنولوجية والتربوية والعلمية والإجتماعية. فمفهوم الإندماج إذن " يقل قليلا عن الوحدة الإقتصادية وهو بذلك يختلف نوعيا عن التكامل"[4].

8 – التعاون الإقتصادي : هناك من يعرفه على أساس أنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الإقتصادي بطريقة لا تؤدي كما هو الحال بالنسبة للإندماج الإقتصادي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي، فالغرض هنا هو تحقيق إتفاق في الميدان الإقتصادي وذلك لبلوغ أهداف إقتصادية محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى[5]. فعلاقات التعاون الإقتصادي عادة ما تتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فاكثر في مجال إقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل. فتقوم الدول بعقد

---

[1] **Tim Dunne, « Liberalism », in The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, ed, John Baylis and Steve Smith, 2nd(*New York : Oxford University Press, 2001*), p.178.**

[2] **عياد محمد سمير ، مرجع سابق ، ص 22**

[3] **عبد العزيز جراد ،"العلاقات الدولية ، الجزائر"، موفم للنشر، 1992 ، ص.99**

[4] **صايغ يوسف عبد الله ،الإندماج الإقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية ، في المؤلف الجماعي – دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي – مركز دراسات الوحدة العربي ، بيروت ، 1982 ، ص 160.**

[5] **العربي إسماعيل ،التكتل والإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، ط2 ، 1981.**

إتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة إنتقال عناصر الإنتاج. وعلاقات التعاون الإقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية[1].

ومن المعلوم أن يشمل التعاون الإقليمي[2] على الإتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي التحرر من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية. ومن هنا يمكن أن نفرق بين التعاون الإقتصادي والإندماج . بالنسبة للتعاون الاقتصادي فهو يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز مثلا الإتفاقيات الدولية في ميدان السياسات التجارية، أما بالنسبة للإندماج الإقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز مثلا إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي فهي تعبر عن أعمال الإندماج الإقتصادي[3].

9- التكتلات الاقتصادية، التكتل الإقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية الإندماج الإقتصادي، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالإندماج الإقتصادي، ويعتبر مفهوم التكتل الإقتصادي أيضا مستوى معين من مستويات الإندماج الإقتصادي وهو أيضا يمثل صورة من صور هذا الإندماج. كما يمكن تعريف التكتل الإقتصادي بأنه تجمع عدد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الإقتصادية أو الإنتماء الحضاري المشترك بحيث يكون هذا التجمع في إطار معين قد يكون إتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة[4]. ومعنى ذلك أن التكتلات الإقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو الإندماج الإقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدة التكتل، ويتطلب هذا الإندماج الإقتصادي تحليل الوضع الإقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل[5].

فمفهوم التكتلات الإقتصادية أساسا، نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم بمساعدة العلم والتقنية وتزايد الإنتاج وتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي[6]، بعبارة وجيزة، إنشاء فضاء إقتصادي بين محموعة من الدول من أجل زيادة التبادل التجاري.

10 - العمل المشترك: يمكن تحديده على أنه تلاقي عدة إرادات لإنجاز عمل ما، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الإرادات ليس محصورا في شكل محدد كالنشاط الإقتصادي،

---

[1] الندوي محسن ، "تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة "، منشورات العربي الحقوقية ، سوريا ، 2011

[2] يعني التعاون ألإقليمي، مفهوم وسط بين التعاون الدولي من ناحية، والتعاون الثنائي من ناحية أخرى، والذي يعمل على تهيئة المناخ لفض النزاعات وحل الصراعات بين الدول.

[3] حسين عمر، "التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص 65

[4] عوض إكرام عبد الرحيم ،"السوق الشرق أوسطية،" مركز الحضارة العربية، القاهرة ، 2000 ، ص 30.

[5] الجوهري يسرى ،"دراسات في جغرافيا الموارد الإقتصادية"، الإسكندرية ، نشأة المعارف 1975 ، ص 26.

[6] منير الحمش ، "مسيرة الإقتصاد العالمي في القرن العشرين – تأملات في الفكر والنمو والأزمات" – القاهرة ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001 ، ص 129

والذي كان ما بختزل مفهوم العمل المشترك ضمن إطاره، لأن ذلك يعبر عنه بالعمل الإقتصادي المشترك[1].

11 :التنسيق : عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الإقتصادية للدول، عن طريق عملية إتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول، والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة. إذن التنسيق، ينطلق من مؤسسة أو جهاز ووجوده سابق على عملية التنسيق، هذا عكس الإندماج الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة كما أن التنسيق يكون في الغالب مؤقتا عكس الإندماج[2].

12- التكامل الإقتصادي :عملية اجتماعية واقتصادية يتم بموجبها إزالة القيود والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيه. ويؤدي إلى تحقيق الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي. ولذا يتمثل التكامل الإقتصادي في قيام مجموعة من الدول بالإتفاق على تخفيض القيود المفروضة على حرية التجارة فيما بينها، لتصبح عند أقل من مستوى القيود المفروضة على تجارتها مع الدول الأخرى. ولا يشترط في الدول المكونة للتكامل أن تكون متجاورة جغرافيا، ولكن إذا حدث وكانت متجاورة يسمي ذلك إندماج إقليمي، كما لا يشترط أن يمتد التكامل ليشمل كافة السلع والخدمات التجارية بل يكفي أن يحتوي على عدد محدود من السلع والخدمات[3].

وبناء على ما سبق، يمكننا أن نعرفه بأنه عبارة عن " جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الإقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع".

نلاحظ مما سبق، أن التكامل الإقتصادي يتضمن العناصر التالية:

أ- إنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الإقتصادية الدولية.

ب-إنه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والإقتصادية المتجانسة.

[1] د.محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي ، " الإقتصاد الدولي " ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ،دار النشر، فاروس العلمية، مصر ، 2017 ، ص 201

[2] نفس المرجع، ص 43

[3] نفس المرجع ، ص 44

الجدول رقم (02) : المقارنة بين بعض المفاهيم

بالرغم من تعدد هذه التعريفات ، يقترح الباحث النموذج التالي للمقارنة بين يعض المفاهيم :

معايير المقارنة / المفهوم	المؤسسات المشتركة	النطاق الجغرافي	الأثر السيادي
التعاون	لايتم بالضرورة عبر مؤسسات مشتركة	لايلتزم بحدود نطاق جغرافي معين	لايؤدي إلى خلق كيان سيادي جديد
التكتل	يتم بالضرورة عبر بناء مؤسسات مشتركة ذات طابع بين قومي	لايلتزم بحدود نطاق جغرافي محدد	لايؤدي إلى خلق كيان سيادي جديد
التكامل	يتم عبر مؤسسات مشتركة ذات طابع فوق قومي	يلتزم بحدود نطاق جغرافي محدد	يؤدي إلى خلق كيان سيادي جديد

المصدر : تصنيف إجتهادي للباحث

الفرع الثالث: نموذج بيلا باليسا للإندماج الإقتصادي الإقليمي والإنتقادات المقدمة له

فرق العديد من الإقتصاديين بين درجات أو أشكال الإندماج الإقتصادي. فنجد مثلا **بيلا باليسا Bella Balessa**[1]، وضع درجات الإندماج الإقتصادي على الترتيب :إتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الإقتصادية، التكامل الإقتصادي التام.

في حين يرى البعض الأخر، أن درجات الإندماج تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، الوحدة الإقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الإقتصاديين الإتحاد النقدي.

وفيما يلي ، يمكن عرض المراحل المختلفة لعملية الإندماج الإقتصادي بالترتيب :

أولا: نموذج Bella Ballessa بيلا باليسا للإندماج الإقتصادي

يعتبر **نموذج باليسا الخماسي** ، أبرز المساهمات العلمية في التنظير ل " **التكتل الإقتصادي**" وتطبيقه، حيث يرى أن الإندماج الإقليمي عملية إقتصادية واجتماعية وسياسية ...إلخ متداخلة، تقع ضمن تسلسل زمني مرحلي يفضي ميدانيا إلى الوقوع ضمن خمس حالات إقتصادية. أصبحت تصنيفات **باليسا** للاندماج الإقتصادي **نموذجا** يستخدمه الكثير من المتخصصين في ميدان الإندماج الإقتصادي. فقد رأى **باليسا** أن الإندماج الإقتصادي هو إلغاء للتمييز بين وحدات اقتصادية تنتمي إلى دول وطنية

[1] بيلا باليسا ،إقتصادي مجري ولد في بودابست عام 1928، "صاحب نظرية الإندماج الإقتصادي 1961"، ومحدد مختلف أشكال و ومراحل الإندماج الإقليمي ، حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة بيل الإمريكية ، إشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة، توفي سنة 1991.

مختلفة[1]. وقد طرح **باليسا** (5) خمسة تصنيفات يتضمن كل نموذج منها مساهمة نحو إلغاء التمييز بين الدول الأعضاء في حلقة الإندماج، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (3) :

الجدول رقم (03) : نموذج بيلا باليسا للإندماج الإقتصادي

أدوات الإندماج / مستويات الإندماج	إلغاء رسوم الجمارك	وضع رسوم جمارك خارجية	حرية حركة الإنتاج	تنسيق السياسا الإقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات الإقتصادية
منطقة التجارة الحرة	x				
الإتحاد الجمركي	x	x			
السوق المشتركة	x	x	x		
الإتحاد الإقتصادي والنقدي	x	x	x	x	
الإتدماج الإقتصادي الشامل	x	x	x	x	x

Source :Peter H. Lindert& Thomas A .Prigel : Economie internationale, Editions Economica 1996 .p 287

يوضح نموذج **باليسا** المستويات المختلفة التي تبين درجة التفاعل الإقتصادي بين وحدتين أساسيتين أو أكثر، ذلك نتيجة ظهور ما يعرف بالتخصص في الإنتاج والتبادل المتاح[2] . ومن حيث المبدأ، فقد ظهرت أراء يمثلها الإقتصاديون الليبراليون تجادل في أن الإنتاج والإنتعاش الإقتصادي يصلان إلى حدهما الأقصى إذا كانت هناك تجارة حرة تسمح بأقصى درجات التخصص بين الدول.

ويصنف **مخطط باليسا (05) خمس** مستويات كما إقترحه من خلال مؤلفه " **نظرية الإندماج الإقتصادي**[3]":

أولا– منطقة التجارة التفضيلية : من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة حرة تفضيلية، والتي نعني بها إتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض القيود التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من القيود على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، أو بصيغة أخرى، إتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية، سواء تجارة السلع أو الخدمات، مثل خفض معدلات التعريفة الجمركية أو إلغاء نظام الحصص ...الخ. ومن أمثلة هذا النوع من الإتفاقيات التجارة

[1] Ney, Joseph S. Peace in parts integration and conflict in regional organization (Boston ; little brown and company, 1971).

[2] د . عياد محمد سمير ، المرجع السابق ، ص 30

[3] بيلا باليسا ، "نظرية التكامل الإقتصادي"، ترجمة راشد البراوي، دار النهظة العربية ، القاهرة ، 1964 ، ص8

التفضيلية ،القيود التي تفرضها الدول الأوروبية على صادرات الدول النامية إليها. وفي هذا الخصوص، يمكن تسجيل الميزات التالية:

- تقتصر هذه الدرجة الإندماجة على مجرد تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على **الشق السلعي** للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل، ولكنها لاتمتد إلى **الشق النقدي** للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية ، تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.
- يعتبر نظام التجارة التفضيلي أقل صور الإندماج الإقتصادي أو هو المرحلة الأولى من مراحل الإندماج.

ثانيا: منطقة التبادل الحر أو التجارة الحرة: وتعني إزالة التعريفة الجمركية وغيرها من القيود أمام التجارة بين الدول المشتركة في هذا النظام. وهي عبارة عن " إتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم المفروضة على كل دولة مع الإحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقتها مع بقية دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة"[1].

وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع إقتصادي يسهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الإقتصادية الأخرى، وتهدف إلى دفع عجلة التنمية الإقتصادية من خلال السماح بحرية إنتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود، مما يؤدي إلى تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية في هذه الدول. كما تساهم في دعم الإستثمار الوطني وخلق فرص عمل داخل دول المنطقة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية يتم من خلالها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية مابين 10-15 سنة. ومن أمثلة ذلك، منطقة التجارة الحرة لدول غرب أوروبا والتي تكونت في عام 1960 من سبعة دول : المملكة المتحدة، النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال السويد، سويسرا – ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتي تكونت عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا والمكسيك – ومنطقة التجارة الحرة العربية التي تعد خطوة كبيرة على طريق السوق العربية المشتركة الذي يراود الشعوب والحكومات.

ثالثا: الإتحاد الجمركي : إضافة إلى إزالة العوائق أمام التجارة الداخلية، تختار الدول الأعضاء تعريفة مماثلة في تجارتها مع الأطراف الأخرى من غير الدول المشتركة في النظام. يعبر **الإتحاد الجمركي** عن درجة أعلى من درجات الإندماج من منطقة التجارة الحرة حيث تتفق الدول الأعضاء فيه على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات فيما بينها، مع تطبيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول

[1] **بيلا باليسا ،" نظرية التكامل الإقتصادي"، ترجمة راشد البراوي ، مرجع سابق ، ص 10**

غير الأعضاء. ويتمثل الإتحاد الجمركي في" إتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع تنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء."[1]

ويتفق الإتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء. ولكن يختلف معه في أنه يعمل على إيجاد نوع من التنسيق بين الدول الأعضاء من حيث السياسة التجارية المتبعة تجاه الدول غير الأعضاء. فيقوم الإتحاد الجمركي بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة دول العالم خارجه. كما يساعد على توسيع نطاق السوق بالنسبة لسلع الدول الداخلة في الإتحاد الجمركي، وعلى تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، بحيث تستفيد كل دولة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.من **مزاياه،** يساعد على توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء في الإتحاد، إلى جانب تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الإتحاد، بحيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها. ومن أشهر الأمثلة للاتحاد الجمركي **إتحاد البنلوكس** الذي تأسس عام **1944** من ثلاثة دول بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. والإتحاد الأوروبي الذي تكون في عام **1957** من ألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا.

رابعا :السوق المشتركة: عبارة عن إتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع وعوامل الإنتاج. وتتمثل في " إتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال".[2] ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة والتي تأسست عام 1958 من 06 دول هي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا ولوكسمبورغ. والتحقت بعد ذلك بها كل من إنجلترا، الدانمرك وإيراندا عام 1972. وتتفق السوق المشتركة مع الإتحاد الجمركي في كونها تعمل على إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء. ولكن تختلف السوق المشتركة عن الإتحاد الجمركي في السماح بحرية إنتقال عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء.

خامسا :الإتحاد الإقتصادي والنقدي : يتمثل في وجود سوق مشتركة مرفقة بتنسيق للسياسات الإقتصادية ، المالية، الإجتماعية وتداول نفس العملة. أوهو "إتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال مع توحيد السياسات المالية

[1] **د. محمد أحمد السريتي و أحمد الخضراوي ، مرجع سابق ، ص 208**

[2] **نفس المرجع السابق ، ص 207**

والنقدية داخلها، واستخدام عملة واحدة لدول الإتحاد"[1]. ويمكن النظر إلى الدولة الواحدة المكونة من عدة ولايات مثل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها إتحادإقتصادي، ولقد كونت كل من بلجيكا ولوكسمبورغ إتحادا إقتصاديا عام 1921.

ويتفق الإتحاد الإقتصادي مع **السوق المشتركة** في كونه يعمل على إلغاء كافة القيود الجمركيةبين الدول الأعضاء مع إلتزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال. ولكنه يختلف عن السوق المشتركة في توحيد السياسات المالية والنقدية داخله، واستخدام عملة واحدة لدول الإتحاد.

ويعد **الإتحاد الإقتصادي أعلى مرحلة من مراحل الإندماج الإقتصادي،** فهو يتضمن إضافة إلى مانصت عليه إتفاقية الإتحاد الإقتصادي والسوق المشتركة في المراحل السابقة، توحيد السياسات الإقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات . وفي هذه المرحلة من الإندماج الإقتصادي توافق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني الوصول إلى الإندماج الإقتصادي التام.

وعندما يقوم الإتحاد الإقتصادي بإصدار عملة نقدية واحدة نكون بصدد الإتحاد النقدي ، ومثل هذا الإتحاد نراه في حالة الولايات المتحدة الأمريكية.بل أحدث من الأمثلة العالمية للأتحاد النقدي هو الإتحاد النقدي الأوروبي فمند توقيع معاهدة ماستريخت في السابع من فيفري 1992 والتي تهدف لإنشاء إتحاد إقتصادي ونقدي، والدول الأوروبية تسعى لتحقيق الإتحاد النقدي الأوروبي وإصدار عملة أوروبية موحدة[2].

ومن أهم دوافع الدول الأوروبية لتحقيق الإتحاد النقدي[3] ما يلي :جعل أوروبا ثاني قوة إقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إيجاد سوق مالية أوروبية أكثر جذبا للإستثمار مما يسهم في رفع معدل النمو الإقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي، سهولة إنتقال رؤوس الأموال والعمالة بين دول الإتحاد الأوروبي في ظل عملة أوروبية موحدة مما يسهم في تقدم أوروبا على مثيلتها من دول العالم من حيث القدرة المنافسة وزيادة الصادرات ثم الحد من تعرض الدول الأوروبية للأزمات الاقتصادية وخاصة في المجال النقدي والمالي.

سادسا :الإندماج الإقتصادي الشامل: يضيف إلى ما سبق، توحيد للمؤسسات والسياسات الإقتصادية واختيار **نظام نقدي مشترك**[4].

---

[1] **بيلا باليسا ،" ترجمة راشد البراوي ، مرجع سابق ، ص 11**

محمد أحمد السرايتي محمد أحمد السريتي و أحمد فتحي خليل الخضراوي ، " الاقتصاد الدولي "، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ، المكتبة المكية [2]**، العزيزية ، الملكة العربية السعودية ، 2017 ، ص 209**

[3] **نفس المرجع السابق ، ص 210**

[4] **بيلا باليسا ، ترجمة راشد البراوي ، مرجع سابق ، ص 12**

وفقا **لبيلا باليسا** تتلخص **المزايا النسبية** في تحقيق الإندماج الإقتصادي فيما يلي[1] :

- ❖ لكل بلد الحق في التخصص في تصنيع سلعة أو مجموعة من السلع يجد مكسبا فيها: مكسب التخصص.
- ❖ التخصص يؤدي إلى زيادة الإستثمارات المرتبطة بهذه السلعة للبلاد.
- ❖ بفضل الإستثمارات من الممكن تحقيق مكاسب في الإنتاجية ووفرات الحجم.
- ❖ هناك المزيد من فرص التخصص المربحة كلما كان حجم السوق كبيرا.
- ❖ والواقع أن التخصص يكون بنفس القدر بين المنتجات والخدمات وضمن نفس الفئة من السلع والخدمات (التمايز).
- ❖ تمايز المنتجات يلبي الإحتياجات ولكنه قد يكون مكلفا للغاية، وكلما زاد التفريق (التمايز) ، قل حجم الإنتاج ويصبح من المستحيل تقريبا إسترجاع التكاليف الثابتة.
- ❖ كلما كان حجم السوق أكبر، كلما زادت إمكانيات التمايز.
- ❖ ومن خلال توسيع حجم الحيز الاقتصادي المتاح للأفراد الذين يعيشون في إقليم ما، تتيح التجارة الحرة لطائفة أكبر من المواهب التعبير عن نفسها وزيادة كمية وتنوع المنتجات والخدمات المتاحة.

كما أن **درجات الإندماج الإقتصادي** لا تنشأ بالصدفة، ولكن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها، أهمها[2]:

- وجود علاقات بين الدول المختلفة قبل تكوين الإتحاد.
- وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث تعتبر هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الإتحادات.
- وجود درجة المنافسة بين الدول المكونة وليس درجة التكامل بين إقتصاديات هذه الدول، فوجود المنافسة مع القيود الجمركية للحماية يمثلان أساسا لتكوين الإتحادات الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول هذه يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج، وبالتالي إعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها مما يؤدي إلى خلق التجارة وارتفاع معدلاتها.
- العامل الجغرافي يعتبر عاملا مساعدا مهما، فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة إنتقال السلع والخدمات من شانه عدم التأثير على نفقات النقل ويسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى الإندماج إلى توليدها.
- كثرة عدد الدول المكونة للإتحاد يشجع على تكوينها للإستفادة من حجم السوق وتعدد مصادره.

---

[1] **نفس المرجع ، ص 15**

[2] **نفس المرجع ، ص 16**

إن ما يجب ملاحظته هنا أن تلك المصطلحات بمعناها الدقيق المشار إليها أعلاه ، نادرا ما تشملها الإتفاقيات الإقتصادية بين الدول. هذه الأخير غالبا ما تمزج عنصرا أو اكثرا من عناصر ذلك التصنيف.

- **وما يمكن إستنتاجه من هذا النموذج الذي قدمه بيلا باليسا أنه تعرض إلى عدة إنتقادات[1] منها :**

1- النظرة الأولى لهذا النموذج تبين أنه مناسبا مع إستخدامات المختصين في العلوم السياسية أكثر من إهتمامات الإقتصاديين. فالنصنيفان المتعلقان بمنطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي يتوافقان مع التصنييفات القانونية للمادة 24 من الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الغاتGATT). بينما التصنيف الأخير الإندماج الإقتصادي الشامل يشير إلى المقياس المؤسسي السياسي وبهذا يتم ربط الإندماج الإقتصادي بالإندماج السياسي.

2- كما أن الإتفاقات التي تقتصر على الجانب الخاص بإستخدام مصطلحات هذا النموذج قد لا تكون مناسبة مع الواقع العملي فكانها تقود في بعض الحالات إلى سوء تقدير. أن هناك نصوصا عديدة تضمنتها عدة إتفاقات إقليمية تشير إلى قيام أسواق مشتركة، بينما واقع الحال، دول ذلك الإتفاق لا تمارس ذلك من الناحية العملية.

3- إن تصنيفات بيلا باليسا تمتلك صلة قليلة بإقتصاديات التخطيط المركزي وبالتالي يصعب المقارنة بين إقتصاديات تعتمد على الإقتصاد الليبيرالي مع الإقتصاد المقيد لقرارات مجالس التخطيط المركزية.

4- إن تصنيفات بيلا باليسا ليس لها مكان مناسب فيما يتعلق بالتصنيفات غير التجارية للإعتماد المتبادل الإقتصادي بين الدول.

رغم هذه الصعوبات، يظل لنموذج "بيلا باليسا" أهميته[2] في معرفة أسس الرغبة في الإندماج بين الدول خاصة إذا صاحب ذلك إرادة سياسية تتولى مناقشة ووضع الأسس اللازمة للتفاعل، وتقييم النتائج بعد ذلك.

الفرع الرابع : دوافع الإندماج الإقتصادي الإقليمي

ترجع دوافع الإندماج الإقتصادي إلى تلك المزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المندمجة، وذلك مقارنة بما كانت، تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقيق هذا الإندماج . تتمثل هذه **الدوافع**[3] فيما يلي:

---

[1] **د. عمر إبراهيم العفاس ، مرجع سابق ، ص 44**

[2] **نفس المرجع ، ص 45**

[3] **سماح أحمد فاضل ، "المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي" ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر، 2010 ، ص 61**

أولا: دوافع إقتصادية

- **حرية إنتقال عناصر الإنتاج** :عند قيام إندماج بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة الإندماجية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا مايزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم. كمايؤدي إنتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقر لهذا العنصر إلى إعادة توزيع مكافأت رأس المال من الدول التي لها فائض فيها، ومستوى منخفض من الأجور، وضغط ديمغرافي إتجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة. فالإستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة الأندماجية وتؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل الإندماج.
- **زيادة قوة التفاوض** :من مزايا الإندماج الإقتصادي، إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض. والثقل الملموس في التجمعات الإقليمية والدولية وحتى على الصعيد العالمي، راجع لكبر حجم صادراتها وواردتها ككتلة ، فمن خلال الإندماج يمكن إقامة مؤسسات إقليمية وأجهزة مشتركة هدفها توثيق التنسيق بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها الخارجية. فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية. الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية، وبشكل يفوق ما كانت تحصل عليه من منافع وهي منفردة.
- **إتساع حجم السوق** :من الممكن التعرف على حجم السوق من خلال عدة مقاييس فيرى **كوزنيتر** قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان أو بإستخدام المساحة الجغرافية للدول المندمجة كمؤشر يدل على حجم السوق، أما **ألن** فإنه يرى إستخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق. يؤدي فتح الأسواق وتوسيع نطاقها داخل المنطقة الأندماجية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. ويترتب على إتساع حجم السوق عدة مزايا[1] : أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس إقتصادية سليمة، والإفادة من وحدات الإنتاج الكبيرة (الخارجية والداخلية). هذا ما يؤدي إلى زيادة الإستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الإقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.
- **تخفيض العبء على ميزان المدفوعات** :تقوم الدول المندمجة إقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض الإعتماد وبشكل كبير على العالم الخارجي (الإستيراد) في تلبية مختلف حاجياته ومتطلباته، وبذلك يمكن لهذه الدول من خلال تكثيف معاملاتها البينية أن توفر قدر لا بأس به من العملات الأجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي، وهذا مايؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.

[1] أحمد عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفي ، "الإقتصاد الدولي"، مؤسسة شهاب الجامعة ، مصر، 1999، ص 238.

- **الإستفادة من خبرات اليد العاملة** :يؤدي قيام الإندماج الإقتصادي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإضهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها. فدرجة تقسيم العمل والإستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في المنطقة الأندماجية كوحدة سياسية وإقتصادية منها لو أن كل بلد إستقل وأنعزل بنفسه[1]. ويتم الإستفادة أيضا من اليد العاملة عن طريق فسح المجال لحرية إنتقال العمالة والهجرة بين الدول الأعضاء وإلى إيجاد حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة مابين الدول المندمجة بشكل يحقق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان.
- **زيادة معدل النمو الإقتصادي** :يساهم الإندماج الإقتصادي في زيادة معدلات النمو الإقتصادي للدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الإستثمار، حيث أن إتساع نطاق هذا الأخير وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الإستثماري[2]، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان الإندماج لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج وإدخال تكنولوجيا جديدة تخفض من خلالها تكاليف الإنتاج وتضاعف الكميات المخرجة. هذا، فضلا عن تشجيع التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة الأندماجية، حيث يتيسر إستغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها.
- **ثانيا: دوافع سياسية**

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسيا بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عندما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العامية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل إقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكما فعلته الولايات المتحدة أيضا لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل **الأسيان** هو الدافع السياسي قصد مواجهة التوسع الشيوعي[3].

فمن خلال تشابك العلاقات الإقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة الإندماجية، فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك، حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة الميركوسور في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين. قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل

---

[1] **محمد عبد العزيز عجيمة ، " الإقتصاد الدولي"، دار الجامعة المصرية ، مصر ، 1977 ، ص 168**

[2] **بكري كامل ،" التكامل الإقتصادي" ، مرجع سبق ذكره ، ص** 68

[3] **محمد لبيب شقير، "الوحدة الإقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها" ، ج ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية بن ، 1986 ،ص ص 71-74.**

إقتصادي أي أن هذا الأخير، يمثل تمهيدا لإقامة إندماج سياسي. إلا أنه في المقابل، قد يحدث من وراء الأندماج أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الإستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها الأندماج الإقتصادي. لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير إقتصادية، وذلك تعزيزا للأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والإجتماعية .ولقد بحث **علماء السياسة** في إستخدام **الدبلوماسية الإقتصادية والتجارية**[1] خلال سياق إقليمي ،وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

ثالثا: أسباب أمنية

الأمن الحقيقي للدولة ينلع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتهت لإعطاء الفرص لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات ، سواء في الحاض أو في المستقبل. لاشك أن الإستقرار الأمني والأمن الإقليمي كهدف، قد يدفع بعض الدول لعقد إتفاقيات إقليمية[2]. لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى. هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوروبي والمجتمع الأوروبي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال إندماج إقتصادي يعتبر خطوة أولية أساسية، وكذلك إتجاه الإتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في إتفاقيات ثنائية وإتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

الفرع الخامس: شروط الإندماج الإقتصادي الإقليمي

يرى بعض الإقتصاديين أن الإندماج يعني أساسا إنشاء كيان إقتصادي جديد ومجا للتضامن الحقيقي وأن تحقيقه يتطلب توفر عدة شروط يجملها **روبرت أرباس Robert Erbes** فيما يلي[3] :

– وجود روابط توحد بين عنلصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني.

---

[1] Guy Carron de la Carrière, « la diplomatie économique, le diplomate et le marché », Edition Economica, Paris, 1998 Il s'agit d'un ensemble de mécanismes et pratiques adoptés par des individus ou groupes, étatiques ou non étatiques, dans le but de réaliser les objectfs économiques d'un Etat par le recours à des moyens politques ou de réaliser les objectifs politiques par le recours à des moyens économiques. Pour plus de détail sur ce concept, voir notre Mémoire de Magister sur le site Web - DSPACE de l'Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou FSEGC, – Intitulé : *Essai d'analyse du rôle de la diplomatie économique et commerciale pour l'attraction des Investissements Directs Etrangers – Etude empirique en référence à l'economie algerienne. 2018.*

[2] فائزة الباشا ، "الأمن الإجتماعي والعولمة"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا ، بدون سنة النشر ، ص ص 4-6 بتصرف.

[3] Robert Erbes, « **l'intégration économique internationale** », Paris, P. U. F , 1966, pp 10-11

– التنسيق بين البرامج الإقتصادية او السعي غلى تحقيق التماسك بين هذه البراكج على مستوى المجموعة المعنية، يعني أن تلتقي الأطراف المعتية حول أهداف معينة وأن يكون هناك قدر كاف من اللتماسك بين هذه الأهداف.

– التجانس الجغرافي والتاريخي والديمغرافي وتجانس الهياكل الإجتماعية للمجال الذي يراد دمجه.

– التأكيد على مسألة تجانس الإقتصاديات المندمجة وعلى ضرورة التوازن من حيث النمو بين الأمم المندمجة.

كل هذا يعني أن دمج مجموعة من الدول المتخلفة إقتصاديا مع دول نامية وقوية إقتصاديا سيعرقل لا محالة تطور وتير ة الإندماج.

بالنسبة لكل من" **Haas &Schmitter**""قسم شروط الإندماج الإقتصادي إلى ثلاثة أصناف تبعا للمرحلة التي يمر بها. حيث شمل هذا التصنيف في البداية، شروطا أولية يستوجب توافرها قبل الشروع في إجراءات الإندماج، ومنها حجم وقوة الوحدات المعنية، وفي الدرجة الثانية الشروط المرافقة لإجراءات الإندماج،وأخيرا الشروط العملية التي تضمن إستدامة وتقدم مشروع الوحدة الإقتصادية .وبناء على التقسيم الذي طرحه "**Haas &Schmitter**"، عرض "**Joseph Samuel Nye**" من جهته، جملة منقحة من العوامل التي وصفها بمحددات الإستجابة الإندماجية، مقسما بذلك شروط الإندماج الإقتصادي إلى شروط هيكلية بنائية ذات تأثير مباشر على التعهد الأولي للإندماج، وأخرى إدراكية يجب توفرها لضمان نجاعة الترتيبات الموالية والمرافقة، حيث أن أهم الشروط البنائية هو التكافؤ الإقتصادي للوحدات المتكاملة: حيث يرى "**Joseph Samuel Nye**" أن الإندماج الإقتصادي يمكن أن يكون أكثر نجاحا إذا ما تم تشكيله بين شركاء متكافئين إقتصاديا، وذلك على النقيض من أفكار كل من " **K.Deutsch, A.Etzioni, B,Russet**" الذين يرون أنه لاوجود لدليل مقنع يشير إلى أن الوحدة الإقليمية الحديثة يجب أن تتألف من دول من نفس الحجم الإقتصادي[1].

[1] **إسماعيل صبري مقلد ،" العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات" ، القاهرة المكتبة الأكاديمية ن 1991 ، ص 99.**

المطلب الثاني:

الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للإندماج الإقتصادي الإقليمي

ظاهرة الإقليمية تعتبر ظاهرة كثيرة التعقيد من حيث إخضاعها للدراسة العلمية التي تعتمد على ضرورة تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا غير قابل لتعددية الفهم. وحيث أن هذا المفهوم مشتق من لفظ إقليم[1] ، فإن هذا الأخير ، وفقا للشكلية التي طرح بها في النطاق الدولي ، غامر بالتشوش والإلتباس. وفي الإطار الأكاديمي، إستخدم هذا اللفظ من قبل العديد من الكتاب المتخصصين على نحو يتسم هو الأخر ، بالتعددية والشموليةإلى الدرجة التي أصبح فيها هذا المفهوم شاملا لكل سلوك أو تنظيم دوليي ليست له طبيعة عالمية بدون النظر إلى المحتوى الجغرافي.

تتنوع الأسباب التي تدعو الدول للانضمام إلى إتفاقيات التجارة الإقليمية، وقد تتجاوز هذه الدعوات الأسباب الإقتصادية. إذ تشمل هذه الأخيرة، زيادة معدلات النفاذ إلى الأسواق، والتمتع باقتصاديات الحجم واستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز إصلاحات السياسة الداخلية، وإعطاء إشارات إيجابية للمستثمرين. إلا أن دوافع الانضمام لإتفاقيات التجارة الإقليمية لا تقتصر على أسباب إقتصادية فحسب، وإنما تتم صياغة هذه الأخيرة في أغلب الأحيان لتحقيق أهداف سياسية أو أمنية أو إستراتيجية.

ضمن هذا التصور، جاءت أطروحة الإقليمية الجديدة لتعزز موقفها الإستراتيجي في ظل رؤية متفتحة تجمع بين أنظمتها، إقتصاديات متباينة ساهمت إلى حد ما في تطوير المفاهيم المرتبطة بالإندماج الإقتصادي الإقليمي، هذا الاتجاه دعمته المادة 24 من إتفاقية "الجات"[2]، والتي ساهمت في بروز العديد من أنظمة التكتل الإقتصادي الإقليمي، مما جعل الكثير من الأدبيات الإقتصادية والسياسية تصف هذا الشكل بالإقليمية المتفتحة.ومن مظاهر المنهج الحديث في الاندماج الإقتصادي : تكامل تجاري إقليمي قائم على فرضية تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء إنه قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص .

تعرف الإقليمية بأنها 'عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه[3]. وتنطلق الإقليمية من التعاون وتكثيف العلاقات خصوصا الإقتصادية منها بين مجموعة من الدول من أجل الوصول لتحقيق

---

[1] د. عمر إبراهيم العفاس ، مرجع سابق . ص 17

[2] تنص االمواد 4 و5و8 " على الأطراف المشاركة في أي إتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة أن يلتزموا بإزالة الرسوم وسائر التنظيمات التنفيذية.بالنسبة لكل التجارة الفعلية بين الأقاليم المشاركة أوعلى الأقل بالنسبة لكل التجارة في المنتجات الناشئة من هذه الأقاليم ".

[3] مارتن غريفيش ، تيرداوكلاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، 2008 ، ص64

الإندماج ، حيث يتم ذلك بإزالة الحواجز والقيود المختلفة المفروضة بينها سابقا، كما تتميز الإقليمية بكونها تتم بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية (إقليم جغرافي واحد ومتقارب على الأقل)، الاقتصادي (بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة)، السياسية (قد تتم بين دول ذات توجهات سياسية متشابهة).

الفرع الأول: ماهية الإقليمية الجديدة

يعد دفع عجلة النمو الإقتصادي وتعظيم مستوى الرفاهية وتحسين أسس التخصص وتقسيم العمل الدوليين وزيادة قدرة البلدان المتكاملة على الدخول في مجالات صناعية جديدة وجذب إستثمارات أجنبية إليها من أهم ماتهدف إليه تجارب الإندماج الإقتصادي الإقليمي. حيث أهتم بعض الإقتصاديين بتفسير ظاهرة عودة إنتشار تجارب الإندماج الإقتصادي مع مطلع التسعينات وأطلقوا عليها **الإقليمية الجديدة**[1] في إشارة إلى الإندماج الإقتصادي وفق المنهج الجديد ، وقاموا بمقارنتها بتلك التي سادت في الستينات وعرفوها بالإقليمية القديمة/ الكلاسيكية والتي يراد بها الاندماج الإقتصادي وفق المنهج القديم

جدر الإشارة هنا، أنه لايجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية بإعتباره أمرا مستجدا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلما ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة و التي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين. ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي إجتاحت مختلف دول العالم النامي، وبداية تنامي النزعات الوطنية ثم إتساع نطاقها لتتحول إلى إنتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية.

ولقد كان لنجاح التجربة الإقلمية الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الإمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك (**NAFTA**) كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات (GATT) إلى أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية والتي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات الإندماج الإقتصادي والتجاري الإقليمي، ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين[2] :

النموذج الأول : هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الإتحاد الإقتصادي مثل الإتحاد الأوروبي.

تعد منهجا مستحدثا في الإندماج الإقتصادي إرتبط ظهوره بعدد من التغيرات التي حدثت على الصعيد العلمي ، جعلت الإتجاهات الفكرية لهذا المنهج
[1]تختلف غن النظرية الكلاسيكية المتعارف عليها ضمن أبجديات الفكر الإقتصادي التي تناولت الإندماج الإقتصادي والتي جاء بها بيلا باليسا و فاينر.
[2]أيمن السيد عبد الوهاب ، " المنظمات الإقليمية" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتجية ، القاهرة ، 2001 ، ص 17

النموذج الثاني : فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا.

وبعبارة أخرى، فإن عملية إعادة هيكلة النظام الإقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة [1] حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الإقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية اخرى، وبالتالي فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينيات بغلبة الطابع الإقتصادي.

الفرع الثاني: مفهوم الإقليمية الجديدة

هناك مفاهيم عديدة تحاول أن تترجم الإقليمية الجديدة، علما أن هذه المفاهيم لا تستند إلى أي نظرية إقتصادية بديلة للاندماج، وإنما تتبع أسلوبا براغماتيا ساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها الدول الصناعية الكبرى، حيث يصور الأمر على انه أفضل أسلوب من أجل التنمية مع بلد أو مجموعة بلدان أقل نموا. في سياق هذا المنهج، قدم "برجيستن 1997"[2]، مصطلحات عديدة بشأن الإقليمية الجديدة وسماها " بالمفتوحة"[3] ، نذكر منها :

المدخل المفتوح : ويعني أن أي دولة تستطيع التمسك بقواعد إتفاقيةالإندماج الإقليمي الانضمام إلى تلك الإتفاقية.

الإقليمية ذات الأفضلية غير الإشتراطية: يصطلح عليها أيضا ب" التعددية المنظمة"، حيث يرون هذا الإختلاف وسيلة لتشجيع الدول على التحرر، ولكن لا يجب أن يكون هذا الأخير مرهون بالمبادلات التجارية كما هو جاري في الولايات المتحدة حيث المبادلات جزء أساسي من التحرير.

الإقليمية ذات الأفضلية الإشتراطية : يهدف هذا النوع إلى تحقيق منطقة للتجارة الحرة، التي تطرح تمييز تجاري مغري ، حيث تستوجب أخذ الأمر برمته أو تركه على الإطلاق ، وهذا يعني أن الانضمام إلى

---

[1] Alen Winters , « Regionalism versus Multilateralism", working paper N°1687 , international trade division, international economics department, the world bank, Washington D.C 1996 , pp 2-3.

[2] برجيستن(1997) ، باحث في الشؤون الإقتصادية الإقليمية لدى البنك الدولي، إهتم بشؤون التعاون لمجموعة دول حوض الباسيفيكي الأسيوي، حيث خلص إلى أن أهداف هذه المجموعة هو التحرير المالي الذي يحقق التحرير الداخلي والذي يتوافق وأسلوب منظمة التجارة العالمية .

[3] يقصد بها الأقاليم الأكثر إنفتاحا على باقي العالم ، علما أن صفة الإنفتاح تأخذ صورتين ، الأولى تنفي عن المجموعة المندمجة الإقتصار على أعضاء بعينهم ، وهو ما تميزت به التجربة الأوروبية منذ بدايتها، الثانية و على الرغم من تمسك مجموعة أعضائها بحدود إقليمها ، إلا أنها حرصت على إقامة علاقات وثيقة مع أطراف من خارج إقليمها ، وهو ماتميزت به أيضا تجربة الأسيان.

هذه المنطقة بقدر ما هو مغري بالامتيازات ، بقدر ما هو مرهون بشروط. وفي صورة منتقدا لها يرى **سمير أمين** " إن الإقليمية الجديدة والتي تحتكم أطرافها إلى دول المركز، هي صورة لإعادة إنتاج التخلف والتبعية الإقتصادية". وعليه، يؤكد أن إقامة سوق داخلية متكاملة في إطار المساحات الأكبر في دول الجنوب هي ضرورة لإنجاز تلك التنمية المنشودة ولا بديلة عنها"[1].

إن التعريف الذي يمكن أن نتفق معه هو أن **الإقليمية الجديدة** هي الجمع بين عناصر متباينة بمعنى أنه يتم فيها الجمع بين دول متقدمة ودول نامية، بحيث يتمكن أطرافها من بناء تجمع تجاري يؤدي إلى تكوين منطقة للتجارة الحرة ، تزال فيها الرسوم الجمركية ، كما تحدد فيها أشكال معينة أو آليات لحماية الأطراف المتضررة جراء عملية الإندماج ، ويميزها عنصر القيادة الذي يعهد للدول التي يكون فيها مستوى الرفاهية و النمو متقدما، باعتبارها دول مساهمة ومساندة للإصلاحات الاقتصادية المطلوب تنفيذها في البلدان النامية"[2].

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة، بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.

إن القراءة التي يمكن أن نستنتجها من هذه التعاريف ، هي أن أطروحة الإقليمية الجديدة تتميز بمفهوم " دولة مركز أو قائد" ، وتقدم الدول المتقدمة على أنها دولة قائدة ، تعمل كسند لإصلاح السياسات بالنسبة للدول أقل تقدما.

يعرف **فريدريك سودربين Frederick Soderbaun** – الإقليمية الجديدة بوصفها " مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والأستراتجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام إقليميا". وعادة ما ترتبط الإقليمية الجديدة ببرنامج وأهداف تسعى الدول المتعاونة إلى تحقيقها من خلال إستراتيجية معينة قد تنتهي بإنشاء منظمة إقليمية، وعموما يمكن القول بان العالم يشهد الآن، موجة جديدة من الإقليمية ترجع جذورها إلى منتصف الثمانينات والتي تميزت بتغيرات نوعية وكمية كبيرة مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة.

وفقا **لمانويلا سبايندلر Spindler Manuela** – فإن الإقليمية الجديدة أصبحت أمرا منطقيا في الوقت المعاصر، لأن العالم الذي نعيش فيه هو عالم إقليمي (أي أنه مقسم إلى مناطق إقتصادية عديدة). وهكذا، فالإقليمية الجديدة عند **سبايندلر** تشير إلى نمو الإندماج المجتمعي بين الدول ، ويكون ذلك كنتيجة لزيادة التفاعل الإجتماعيوالإقتصادي الذي تفرزه العولمة إقليميا.

---

[1] **عبد العليم طه ،إشكالية التكامل الإقتصادي العربي ، دراسة قدمت لدى معهد البحوث و الدراسات العربية ، 1993 ، القاهرة ، ص 24**

[2] **بن عزوز محمد ، " الإقليمية الجديدة – الصورة الجديدة للإندماج الإقتصادي الإقليمي " ، أستاذ مساعد بالمرسة العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي ، الجزئر .**

كما يطلق بعض الإقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات الجارة القارية وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات

أولها : أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل.

ثانيها : أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم.

ثالثها : أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

ويستدل هؤلاء الاقتصاديون على ذلك، بأنه بنهاية سنة 1994، لم يكن يوجد من ضمن أعضاء الجات دولة غير منظمة إلى تكتل معين غير اليابان وهونج كونج . أما بالنسبة للدول غير الأعضاء بالجات فكانت الصين وتايوان هما الدولتين الوحيدتين اللتين لم تنظما إلى أي تكتل[1].أي أن وتيرة إنشاء هذه الترتيبات قد تزايدت بشكل متسارع حيث تمثل الإتفاقيات الثنائية 75٪ من هذه الترتيبات ، لتأتي بعدها مناطق التجارة الحرة.

الفرع الثالث: السمات أو الخصائص الأساسية للإقليمية الجديدة

على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية قديمة، إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها اختلافا كبيرا، فقد أتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية بالإضافة إلى أن درجات الإندماج والتجانس التي تحققت فيها اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد ولم يؤتى منها ثمارا ملموسة فيما عدا الإتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة، فقد أتسمت بالسمات والخصائص التالية[2] :

- أصبحت الترتيبات الإندماجية، أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق. كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول. فقد قامت عديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي.
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط.

[1]**Lawrence Summers, « Regionalism and the World Trading System ", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, pp 295-302.**

[2]**علاوي محند لحسن ، الإقليمية الجديدة : المنهج الإقبيمي ، مجلة الباحث ، عدد 2009/07 ، جامعة ورقلة ، 2010 ، ص ص 107-112**

- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.
- تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
- تركز الترتيبات الإندماجية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل ، وسياسات المنافسة والإندماج النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبييئ. هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، على غرار ماكانتعليه التكتلات القديمة ، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.
- ظهور ترتيبات إندماجية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت فالولايات المتحدة الإمريكية عضو في إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وعضو في تجمع آسيا **للباسيفيك** ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى الأتي:[1]

✓ ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها.

✓ تنويع التجارة وروابط الإستثمار لتخفيض الإعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.

[1] **نفس المرجع السابق ، ص ص 107-112**

الجدول رقم(04) – أهم الفروقات الأساسية بين الإقليمية / الكلاسيكية والإقليمية الجديدة[1]:

الإقليمية القديمة / الكلاسيكية	الإقليمية الجديدة / المنهج الجديد
قامت على الإحلال محل الواردات والإنسحاب من الإقتصاد العالمي. تخصيص الموارد والإعتماد على التخطيط والقرارات السياسية. دفعتها الجهود الحكومية . التكامل أساسا في السلع الصناعية. تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية. وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا. إقليم يضم دولا متجاورة التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي تحقيق الأمن و السلام وإيقاف الحروب تنسيق السياسات تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي وحدة إقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	تقوم على التوجه نحو التصدير والإندماج في الإقتصاد العالمي. تخصيص الموارد بالإعتماد على قوى السوق. يدفعها الجهاز الخاص. التكامل يشمل كافة السلع والخدمات و الإستثمار. تقوم على التكامل العميق. تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم. إقليم أو أكثر متجاورين التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم دعم الإستقرار السياسي إعطاء وزن أكبر لمصالح الشركات متعددة الجنسيات ومصالح الدول الأكثر تقدما أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال.

المصدر :S .Lawrence, Op.cit, p 18

من خلال الجدول ، نلاحظ وجود إختلاف بين المنهجين الكلاسيكي والجديد للإندماج الإقتصادي ، وكما ذكرنا سابقا فإن المنهج التقليدي كان سباقا للظهور ، وقد أثبت نجاحه في الكثير من الدول كما نلاحظ جملة من المزايا التي يتيحها هذا المنهج لدول الإندماج وما يسعى إليه في الوصول إلى الوحدة السياسية. وعلى النقيض فإن المنهج البديل يقتصر هدفه على تحرير التجارة ورأس المال بين الدول الأعضاء ، ولايعد هذا إجحافا في حق المنظمة العالمية للتجارة، والدور الذي تلعبه منذ إنشائها في تحرير التجارة ورأس المال وانتشار الإستثمارات الأجنبية المباشرة. ولكن يبقى كل منهج للإندماج له أهداف خاصة به يرمي إلى تحقيقها، كمت تبقى وجهات نظر الكتاب واالإقتصادييت تختلف حول من هو المنهج الأفضل. وفي هذا السياق، يرى الأستاذ " **عبد المطلب عبد الحميد**[2]"أنه حتى وإن حقق **المنهج الجديد** نجاحا في الإندماج، فإنه سيظل المنهج الكلاسيكي يمثل أساس الإندماج الإقتصادي، نظرا لوضوحه وواقعيته في أن الإندماج يمر عبر مراحل حتى وإن طالت مدتها في بعض الأحيان، ويرى أن هذا المنهج هو الأصلح للتطبيق.

[1] **Lawrence Summers , Op.cit, page 18**

[2] **عبدد المطلب عبد المجيد ، السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1 ، القاهرة، 2003، ص 30.**

الفرع الرابع: أهداف الإقليمية الجديدة

تطرح صيغة الاندماج الإقليمي وفق الرؤية الجديدة جملة من الأهداف نذكر منها[1] :

- ❖ تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثلا.
- ❖ تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.
- ❖ تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية والطلب للعمل.
- ❖ تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم.

المطلب الثالث:

الدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة

ترجع أهمية الإندماج الإقتصادي الإقليمي إلى عنصرين هامين:

1- أصبح الإندماج الاقتصادي الإقليمي إستراتجية مفضلة[2]لأي أجندة اقتصادية ، وبات أمرا لايمكن تجاهله في كل القرارات الإقتصادية في جميع دول العالم.فالحقيقة، تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام على أحد التكتلات الإقليمية في العالم.

2- إن الإقليمية الجديدة ذات طبيعة مختلفة إذ يشير الاقتصاديون إلى أن التكتلات الإقليمية الجديدة تختلف عن التكتلات في العهود السابقة من حيث درجات النجاح وكذلك الأعداد. فإن كانت تعتبر إستمرارا للجهود السابقة في هذا الصدد يظهر هذا الاختلاف في النواحي الإقتصادية والسياسية.

وعند الحديث عن تزايد الإتجاه نحو الإقليمية الجديدة على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، لابد هنا أن نفرق بين دوافع التكتل لكل من الدول الصناعية والنامية. فالدول الصناعية في هذا الإطار، تسعى إلى الإستفادة من عوائد الكفاءة الإقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الإقتصاديةالقائمة ،حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالإستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الإقتصاد. وبالتالي، فإن تغيير هذه الهياكل إستجابة للتكتل وبرامج الإندماج، يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الإقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية

---

[1] **محمد حامد عبد الله ،"الإقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية "، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 1998 ، ص 46**

[2] **Laucian Cernat , « Assessing Regional Trade Arrangements : Are South-South RTAs More Trade Diverting ", Study series N°16, Division on International Trade in Good and Services, UNCTAD , New York,2001, p 03.**

والفعالية، فإذا ما أدت الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والإدخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الإقتصادي ويجعل الإندماج أمرا إيجابيا واختياريا مناسبا للمستقبل.
أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لاتحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الإقتصادية التي يفرزها الإندماج، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول في عملية الإندماج، فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام،. كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا. وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل والاندماج ليست أهدافا ديناميكية بقدر ماهي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم أو النطاق نظرا لإتساع السوق وتنوع الإمكانات وهي الإقتصاديات التي يحميها الإندماج الإقتصادي بشكل واضح.

الفرع الأول: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية

1- الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية :يمكن إيجاز الدوافع المحلية للاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية ، على النحو التالي:

- الرغبة في رفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال الإستفادة من إقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع إقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة إستغلال وفرات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الإقتصادي عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحوث والتطوير.
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الإقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصداقية.
- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.
- قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الإقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة.
- رغبة الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- قد يرغب العضو في تنمية صناعات لايمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة لغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي.

2: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية :على الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف خلف زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية الجديدة، هناك تطورات حديثة في نهاية الثمانينات، أفرزت العديد من التأثيرات والتي شكلت في مجموعها الدوافع الرئيسية وراء هذا الاتجاه، وهي :

- ✓ **تأثير الاتحاد الأوروبي:** كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات حول توسيع نطاق السوق الأوروبية وإتمام مرحلة التحرك نحو السوق الأوروبية الموحدة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال، إذ إتجهت أوروبا إلى تكوين الإتحاد الأوربي والذي أصبح حصنا أوروبيا ، ومن هنا ساد إعتقاد لدى باقي دول العالم بأن السوق الأوربية ربما أقل إنفتاحا أمام تجارة غير الأعضاء في الإتحاد، ولذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الإتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.
- ✓ **انهيار المعسكر الاشتراكي** : مع تفكك الإتحاد السوفياتي السابق وبالتحول الذي حدث في وسط وشرق أوروبا من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق ، ورغبة الإتحاد الأوروبي في تطوير الإتحاد ليشمل دول جديدة من شرق أوروبا، أدى ذلك إلى زيادة قلق باقي دول العالم لأن الإتحاد الأوروبي قد يركز إهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف ، مما شجع تلك الدول على الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة.
- ✓ **سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي:** أدى إنتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الإقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية، كما أدى الاجتماع المتعاظم للإستراتجيات الإقتصادية ذات المسار التحرري، إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح الإندماج الإقليمي.

الفرع الثاني: الإقليميـــة وتعدديـــة الأطراف: التوافـــق أم التضـــاد

لقد تعددت الآراء حول طبيعة العلاقة بين الإقليمية وتعددية الأطراف، يمكن تقديمها كما يلي[1]:

الرأي الأول :يؤكد أن التكتلات الإقليمية من خلال فرض سياسات حمائية اتجاه الأعضاء خارج التكتل وتبادل المزايا والأفضليات بين أعضائه، ستؤدي في النهاية إلى إضعاف النظام التجاري متعدد الأطراف.

الرأي الثاني: يؤكد أنه لا يوجد تعارض بين سياسات التكتلات الإقليمية وتعددية الأطراف مادام كل منهما يحاول ألا يصطدم بالأخر. التكتلات الإقتصادية تبني سياسة تجارية تهدف من خلالها تحقيق

[1] **أكرم عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي ، مكتبة مدبولي ، 2002 ، ص 170**

خلق التجارة بين دول الأعضاء، وتحقيق فوائد لكافة الدول طالما أن التبادل السلعي والخدمي يحقق أفضل إستخدام للموارد الإقتصادية من حيث الإنتاج بجودة عالمية وبتكلفة منخفضة عن تكلفة استيراد نفس المنتوجات أو الخدمات من دول أخرى غير تلك الأعضاء في التكتل[1] .

أما إذا كانت التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء في التكتل تقوم على أساس إستبدال سلعة أو خدمة ذات جودة أعلى وتكلفة أقل وتستورد من خارج الدول الأعضاء سلع وخدمات منتجة في دول التكتل ولكنها أقل جودة أو أعلى تكلفة منها، ففي هذه الحالة، يحدث التصادم بين الإقليمية وتعددية الأطراف، وتكون الآثار السلبية أكبر على المدى الطويل.

إن التداخل بين الصيغتين فيما يتعلق بالمزايا والالتزامات، تدفع بالإقليمية نحو مواجهة الطرق المتعددة لتحسين مصداقيتها أكثر من الاتفاقيات المتعددة الأطراف وخاصة العلاقة مع منظمة التجارة العالمية، للأسباب التالية[2]:

- ❖تسمح إتفاقيات الإندماج الإقليمي للدول بتجاوزات في أمور يصعب مناقشتها أمام أطراف عديدة ، بما في ذلك تعميق الاندماج والتماثل في قواعد الاستثمار.
- ❖تختلف القواعد التي تسير منظمة التجارة العالمية عن تلك التي تسير الإتفاقيات الإقليمية ، خصوصا فيما يتعلق بالآثار التي قد تحدثه دولة ما، ذلك أن كثيرا من الدول تتأثر بأفعال دولة ما ، من خلال منظمة التجارة العالمية أكثر مما لو كان ذلك من خلال اتفاقيات الاندماج الإقليمي.

الفرع الثالث: الأبـــعاد الاقتصاديـــة للإقليمية الجديدة

هناك أبعاد تبحث الإقليمية الجديدة في استغلالها، منها التجاري والجغرافي وتنسيق السياسات وإستراتيجي، يمكن عرضها على النحو التالي:

أ- **البعد التجاري:** تشير "**نظرية التجارة الدولية**" في هذا المجال إلى أن أثار الانفتاح في المدى الطويل على النمو تتعلق بالتخصص القطاعي للاقتصاديات[3]، وتطرح إتفاقيات التبادل الحر مهما كان شكلها مشكلة تكلفة الحصيلة الجبائية التي تترك أثارها على البلدان الأقل نموا، باعتبارها مصدرا أساسيا لحكومات هذه الأخيرة، وعنصر سيادتها أيضا، كما تطرح الإقليمية الجديدة آليات داخلية لحماية الدول الأعضاء والمتضررين، وهو ماتترجمه آليات وصيغ الحمائية المتبعة في بعض التكتلات الإقتصادية منها الإتحاد الأوروبي وتجمع النافتا.

---

[1] أكرم عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 171

[2] الضغوطات التي تمارسها منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية الكبرى على الدول النامية في ظل الإتفاقيات التجارية من اجل تحرير أكثر ، يضع مصداقية التكتل أمام ميزان الربح و الخسارة ، وهو ما ميز إتساع فترة الحوار بين البلدان الراغبة في الانضمام إلى إحدى الصيغتين. لمزيد من المعلومات ، انظر : موريس شيف ، ووال. الن ونترز ، التكامل الإقليمي و التنمية ، البنك الدولي ، 2003 ص 113

[3] فوضيل رابح، "التكامل الإقتصادي الأورو-مغاربي" ، دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ، ص72

ترتكز **عملية تحرير التجارة الخارجية** بين الدول بالأساس على آليات الحماية وتعويض الأضرار، وعليه فإن غياب الآليات التي تعالج توزيع مكاسب الاندماج داخل كل دولة على حدة، يمثل إعاقة للجهود الهادفة لتحقيق إندماجإقتصادي وهو ما يفسر انهيار منطقة التجارة الحرة لأمريكا وتحالف الأسيان نتيجة للخلافات التي وقعت بشأن تقاسم منافع وتكاليف الإندماج[1]. مع العلم أن إتفاقيات التبادل الحر في ظل الحمائية الشديدة تؤدي إلى الإكتفاء الذاتي والتخصص بين منتجين غير أكفأ نسبيا، ومن ثم تؤدي إلى تحويل التجارة [2]، وعليه، فإن الآليات التي تطبقها الإقليمية الجديدة ليست شديدة فهي أكثر إنفتاحا.

في هذا السياق ، يطرح مشكل التخصص والذي قد يفسر أثار الإندماج ، حيث تتخصص البلدان النامية في مشروعات صناعية أو غير صناعية، لكن عوائدها ثابتة نسبيا ، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في ظل سوق تتميز بدرجة عالية من الإنفتاح، وعليه فإن المزايا المقارنة الداخلية بين أعضاء الإقليمي من جهة ومزايا المقارنة الخارجية إزاء بقية العالم من جهة أخرى ، ينتج عنها آثار قد تؤدي إلى التقارب أو التباعد[3] ، علما أن مزايا المقارنة التي تعتمدها إتفاقيةالإندماج الإقليمي ترتكز خصوصا على اليد العاملة المؤهلة، وكثافة رأسمال.

يلاحظ أن نسبة هذين العنصرين في البلدان الأقل نموا منخفضة عن المعدل العالمي، إلا أن حيازة بعض البلدان النامية للموارد ولعوامل الإنتاج قد يؤدي إلى التقارب وهو ما تترجمه الإقليمية الجديدة على أرض الواقع فيما يتعلق بالإندماج الإقليمي، ذلك أن انفتاح دول الشمال على بعضها البعض يفسر حالة التقارب، كما أن انفتاح هذه الأخيرة ، على دول الجنوب يفسر حالة التقارب، ينطبق هذا على البلدان التي تكون مزاياها المقارنة غير مختلفة عن المعدل العالمي أو القريبة منه ، كما ينطبق أيضا على البلدان التي لها قدرة على تحقيق النمو، وتتميز بتماثل في منتجاتها.

ب- تنسيق السياسات: ثمة إتفاق بشان تكاليف الإندماج كونها غالبا ما تؤدي على بعض التكاليف الإنتقالية المرتبطة بعملية التكيف مع الوضع الجديد، وقد تكون الأخيرة مرتفعة الأمر الذي يسفر عنه ضغوطات إجتماعية، ومن أمثلة تكاليف التكيف نجد " إنخفاض الإيرادات الجمركية، إتساع فجوة بين ميزان المدفوعات ، والأضرار بصناعات إحلال الواردات ، وارتفاع معدلات البطالة ". وعلى الرغم من أن المنافع قد تفوق التكاليف قصيرة ومتوسطة الأجل- في ظل مؤسسات فعالة-إلا أن الساسة ينظرون إلى هذا الأجل باعتباره أطول بكثير مما يودون تقبله، ويصدق هذا الوضع على كافة التجارب الإقليمية[4].

---

[1] أحمد جلال و أخرون "،الإندماج الإقتصادي العربي بين الأمل و الواقع" ، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة ، 2004

[2] أحمد جلال ،" حوافز الإندماج الإقتصادي في الشرق الأوسط" ، المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، 2005 ص 6

[3] فوضيل رابح ، المرجع السابق ،ص3 7

[4] أحمد جلال وآخرون ،"نفس المرجع السابق ، ص ص 28-30

ج-البعد الإستراتيجي: تعتمد التحولات الإقتصادية السريعة التي يفرزها الإقتصاد العالمي الجديد على التوسع الصناعي الذي تديره وتتحكم فيه الشركات العالمية ضمن إستراتيجية محكمة وإقليمية جزئية ونظرية الألعاب. هذه الأخيرة تعتمد على الإستراتجيات المحتملة وتثبت أنه من الممكن تكوين كيانات إقتصادية أو أقاليم جزئية دون أن ينجم عنها أضرار تلحق بالبلدان غير الأعضاء في هذه الكيانات.

د- نظرية الألعاب، ضمن هذه الرؤية يمكن أن بحقق التبادل الحر عبر سلسلة من الإتفاقيات التجارية الإقليمية المتشابكة والداعمة للإندماج الإقليمي ، لكن شريطة أن توضع في إطار إستراتيجي يبحث كل طرف من الأطراف على تعظيم نسبة أرباحه والتقليل من الأثار التي يمكن أن تنجم من جراء عملية الإندماج، لان القاعدة التي تعتمدها هذه النظرية هي " **إختر إستراتجيتك المعبرة والممثلة لمصالحك بصورة حسنة، مفترضا أن خصمك يقوم بتحليلها، ويكون رد فعله الأفضل المعبر والممثل لمصالحه**"، بمعنى أنه يجب عليك أن تفكر حسب أهداف وردود أفعال خصمك وتأخذ قراراتك وفق سير أهدافه وردود أفعاله[1].

الفرع الرابع : الإشكالات التي تواجه الترتيبات الإقليمية الجديدة

1- قواعد المنش[2]أ :هذه قضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية ، وتتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الإتفاقيات الثنائية.

وفي منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد أسلوب لمعالجتها تقبله الدول النامية والدول المتقدمة.[3] وهناك اختلافات واضحة حول هذه القضية في الترتيبات الإقليمية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في اتفاقياتها الثنائية مع الدول على أن تقوم باحتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ. وفي الإتحاد الأوروبي تتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محليا والمواد الأولية المستوردة التي تدخل في الإنتاج، ويتم ذلك من خلال بروتوكول خاص.

وتجدرا الإشارة إلى إختلاف المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ مابين النظام المتعدد الأطراف والاتفاقيات الإقليمية إذ يعمل على إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف. علما أن ست دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية قد أخطرت المنظمة بقواعد المنشأ التفضيلية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة

---

[1] فوضيل رابح ، مرجع سابق ذكره ، ص 70

[2] من أهم الوثائق المستخدمة في المبادلات التجارية الدولية (شهادة المنشأ) و هي وثيقة تجارية يمكن طلبها من طرف المصدر ليثبت منشأ السلعة باتبع قواعد المنشا المعروفة والمحددة من أجل الإستفادة من المعاملة التفاضلية والمزايا التعريفية الممنوحة من طرف بلد الإتجاه.

[3] Lawrence Summers , op cit , p 308

، تونس سلطنة عمان ، قطر والمغرب) وخمس دول عربية لم تخطر المنظمة عن قواعد المنشأ التفضيلية (البحرين ، جيبوتي، الكويت ، مصر وموريتانيا)[1].

2-حماية حقوق الملكية الفكرية : ما يلاحظ في هذا المجال، أن الإتفاقيات الخاصة الثنائية الموقعة مع كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وجود بنود وإلتزامات تفوق تلك الواردة في إتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية. وهذا التوجه ليس بالجديد ، ففي أثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة أوروغواي ومؤتمرات المنظمة، ظهرت إقتراحات مفادها أنه إذا تمت الموافقة على هذه الإتفاقية، فإن الو.م.أ، ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال إتفاقية ثنائية. غير أن ظهور تباين في حجم التنازلات في هذا الصدد، قد ولد بعض التضارب بين النظام المتعدد الأطراف وإتفاقية**TRIPS** وشموليات الإتفاقيات الإقليمية الثنائية والمتعددة ضمن مايعرف ب**TRIPS PLUS**،والتي تعني إضافة إلتزامات جديدة على الإتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية **TRIPS** .

3-**تباين القوى والأداء الإقتصادي** : أصبح أمرا واضحا في عالم يتسم بإندفاع الدول النامية إقامة إتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعيا وذلك دون دراسة كافية لتأثير ذلك على البنيان الإقتصادي للدول النامية. وما نعنيه هنا ، هل المنشآت ٱلإنتاجية في الدول النامية التي تود إقامة إتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة مثل الو.م .أ قادرة على الصمود والمنافسة ؟ ما يجرى حاليا، في هذا المجال، تعطي إنطباعا بالتسرع نحو إقامة إتفاقيات ثنائية دون وجود أهداف إقتصادية واضحة، ومثال ذلك، إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي .

فهناك دول لاتملك مقومات إقتصادية، أو قاعدة إنتاجية قوية، أو صناعات تعتمد على تكنولوجيا أو حتى مدخلات وموارد بشرية مدربة، وقامت تلك الدول بعقد إتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة صناعيا.

4-قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة: ويتحقق هذا الشرط حين يتمكن القادة من إرساء القواعد والسياسات والمنظمات الإقليمية فوق الوطنية، والتي تضطلع لمسؤوليات صياغة السياسات ومتابعتها، علاوة على حل المنازعات ، ويقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق الإندماج والحصول على مساندة الدول المختلفة من أجل وضع القواعد الإقليمية موضع التنفيذ.

[1]**Mariane Marchand , « The Political Economy Of New Regionalism “, The Third World Quarterly, London 2005, p 209**

المبحث الثاني:

نظريـــات الإندماج الإقتصادي الإقليمي ، أثـــــاره وإشكـالاتـــه

تناولت العديد من الدراسات موضوع الإندماج / التكامل نظرا لأهميته في حل المشكلات الإقتصادية والسياسية[1]. لذا فقد أولت هذه الدراسات حيزا وافرا في محاولة فهمها لوضع إطار نظري. حيث تباينت وجاءت هذه المقاربات /النظريات المفسرة للاندماج بنوعيها السياسية والإقتصادية بشكل متتابع : جاءت النظرية الإتحادية أولا، والتي تعتبر من أقدم النظريات في مجال الإندماج ، ثم أتت النظريات الأخرى بعدها منها الإتصالية والوظيفية . ثم تحولت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية إلى النظرية الوظيفية الحديثة أو الجديدة.

سنتعرض في هذا المبحث، إلى إبراز أهم مرتكزات المقاربات السياسية والإقتصادية مع الإنتقادات المقدمة لها.

المطلب الأول:

المقاربات الإندماجية (مقاربات الإندماج السياسية والإقتصادية)

إذا كان تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي العالمي وبناء السلم الدولي هو الهدف الأسمى لعملية التكامل والإندماج ، فإن الاختلاف بقي قائما حول الأساليب والإستراتيجيات الكفيلة لتحقيق الإندماج على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهذا ما يفسره عدة تصورات نظرية حول تفسير ظاهرة الإندماج، وتتمثل أهم هذه النظريات في الأتي[2]:

الفرع الأول : النظرية الإتحادية / الدستورية (الفدرالية)

يستمد الطرح الفيدرالي مفهومه من التنظيم الحكومي الذي يفيد أن السلطات والمسؤوليات الحكومية تتقاسمها الحكومة الفيدرالية من جهة وحكومات الوحدات المكونة من جهة أخرى، ويرتبط المبدأ الفيدرالي إرتباطا وثيقا بالديمقراطية ، فتستمد كافة المستويات الحكومية في أي نظام فيدرالي – سلطتها من الدستور، وتستمد هذه المستويات كلها شرعيتها من موافقة الشعب عليها من خلال إنتخابات حرة ونزيهة[3].

---

[1] د. صبيحة بخوش " إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007" ، الطبعة الأولى ، دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 46

[2] د. عياد محمد سمير ، نظريات التكامل الدولي ، مرجع سابق ، ص 77

[3] نفس المرجع ، ص 43

عرف **دافيد ميتراني الفيدرالية** بأنه "الأسلوب الذي بواسطته يتم إلتحام مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة في حكومة مركزية[1]."وتعد هذه النظرية أقدم النظريات المفسرة للإندماج، إذ تعتمد على متغير محدد في تفسير الإندماج والمتمثل في القرار الحكومي للدول المندمجة، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع الإندماج ، وذلك بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد من عملية الإندماج، ويكون الهدف تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للإندماج وتقليل النفقات والخسائر إلى أقصى حد ممكن، مع وضع آليات وأطر دستورية تتكفل بحل النزاعات والحفاظ على الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري بين الوحدات المندمجة، بحيث يصبح معها حصول النزاعات والحروب أمرا مستبعدا.

أما **كاري دي مالبرغ[2] Carré de Malberg** عرفها تبدو من ناحية كأنها دولة موحدة، بينما تبدو من ناحية اخرى كتجمع دول متحدة أضعف منها بالتأكيد ، لكنها تشارك فعليا في إيجاد قوتها وتسهم بإرادتها الخاصة في تكوين إرادتها.

وينظر إلى الفيدرالية في أدبيات الإندماج بإعتبارها نتاجا نهائيا لا بإعتبارها عمليات أفضت إلى الوصول إلى حالة التكامل والإندماج. وعلى هذا النحو ، تظهر الفيدرالية وكانها نموذجا معدا لحالة الدولة المركبة من عدة وحدات سياسية التي كانت لها صفة الدولة المستقلة قبل الدخول في المشؤوع الفيدرالي[3].

ولقد كانت الرغبة في التوحيد بين الدول الأوروبية كمحاولة لتجنب التوسع والضم القسري لبعض الدول على حساب أخرى، ولما تحدثه من إثارة للحروب التي تخلف ضررا بالغا بموارد الشعوب ومستويات معيشتها. وساعد على قوة هذه الدعوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية، وتقارب أوضاعها الإقتصادية ومدى تشابك علاقاتها البينية. وكان الأخذ بوحدة إندماجية يعني نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى مركز موحد، بما يتفق ونظام سياسي وإقتصادي يحمل المركز مسؤولية تسيير شؤون الموحد، على نحو ما جرى في الإتحاد السوفياتي سابقا.

[1] د عمر إبراهيم العفاس ، نظريات التكامل الدولي الإقليمي ، مرجع سابق ، ص 73

[2] R. Carré de Malberg. Contribution à la théorie générale de l'Etat. Tome 1. Lib du receuil Sirey Paris, 1963.

[3] د. عمر إبراهيم العفاس ، مرجع سابق ، ص 67

أما الصيغة الإتحادية الفيدرالية كتلك التي طبقتها الولايات المتحدة، بحيث توازن بين مايترك للولايات من سلطات، وماتتولاه السلطات المركزية في توثيق العلاقات الإقتصادية بين الولايات ، حيث تتوسع صلاحياتها إلى إدارة النظام النقدي وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق المحلية، وإعادة التوزيع على نحو يحقق التقارب في مستويات النمو، ويحقق لها قاعدة للتعاون في مواجهة التقلبات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، ويمكنها من الإستفادة من القدرة الأكبر على التعامل في الإقتصاد الدولي.

حسب هذه النظرية، تميل الدول إلى الوحدة لإعتبارين أساسيين[1]:

الاعتبار الأول: توافق مصالح الفئات الإجتماعية المختلفة، وتيقنها من أن دولة الوحدة سوف تخدم تلك المصالح بأفضل مما تفعل الدولة القطرية. وهذا يمكن وصفه بأنه قاعدة الكفاءة.

الاعتبار الثاني: أن تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في إتخاذ القرار، وإلا تحولت هذه الدولة إلى صورة منقحة من عملية الظم القسري، وهذه هي قاعدة الديمقراطية.

كان تفضيل المفكرين الأوروبيين للصيغة الفيدرالية على أساس أنها تتيح للشعوب الأعضاء فرصة الإحتفاظ بهامش مناسب من الإختيارات التي تجعلهم لايشعرون بأن الإندماج سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إرادة جهة غربية لاتراعي مصالحهم وخصوصياتهم التي كانوا يتحكمون فيها قطريا.

أما بخصوص الدول النامية إن الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها، كما أنه ليس إستخدام هذه الوحدة كأداة لحل صراع سياسي كما كان سائدا في الفكر الأوروبي، وإن كانت تسهم في تدعيم الإستقرار الإقليمي، وإنما هو الإستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى إقتصادية خارجية متفوقة، في تعزيز قدرة كل منها على النمو، وفي حصتها من عائداته. فإذا عجزت دولة الوحدة عن تحقيق ذلك،وأساءت توزيع الموارد لصالح أهداف جماعة دون أخرى داخل الإتحاد، فإن الإنفصال يصبح واردا، كما تشهد بذلك تجارب عديدة.

الفرع الثاني : نظرية الإتصادلات (النظرية الإتصالية)

المدرسة الثانية في دراسة الإندماج ، تتمثل في التطبيق المباشر لما عرف بنظرية الإتصالات[2] التي أرتبطت بأدبيات **كارل دوتش Karl Deutsch** الذي ساهم في هذا المجال بدراسة متميزة تضمنت خبرات إندماج وانفصال لجماعات سياسية في أوروبا وامريكا الشمالية مستفيدا بمدخل الإتصالات في توضيح معالم ظاهرة الإندماج. وقد حاول كارب دوتش من خلال تقديم تحليل تاريخي لتجربة الإندماج في دول اوروبا الغربية أن يوضح الشروط الأكثر ضرورة من أجل إنشاء والمحافظة على الإندماج

[1] **د. عامر مصباح ،" نظريات تحليل التكامل الدولي" ديوان الطبوعات الجامعية ، ط2 ، الجزائر ، ص ص. 73-75 .**

[2] **د. عمر إبراهيم العفاس ، نظريات التكامل الدولي الإقليمي ، دار الكتب الوطنية / بنغازي – ليبيا ، ط1 ، 2008 ، ص 87**

السياسي. ويركز مدخل الإتصالات على **كمية التبادلات** بين الكيانات السياسية بإعتبارها مؤشرا أكثر تناسبا من غيره من **المؤشرات.** كما يقوم على الإفتراض بأن درجة التلاحم بين الأفراد يمكن أن تكون ملاحظة ومقاسة بشكل مناسب عن طريق نطاق العلاقات أو التفاعل المتبادل بينهم.

ومن أهم مرتكزات نظرية الإتصالات من خلال الأدبيات التي قدمها أصحاب هذه النظرية وبخاصة **كارل دوتش،** مايلي :

1 – لبناء **الجماعة الأمنة الموحدة** ، حدد **كارل دوتش** مجموعة من الشروط الخاصة[1] ببناء هذا النموذج الموحد :

- ضرورة وجود توافق مشترك في القيم الرئيسية ووجود نمط حياة مميزة،
- توقع منفعة مشتركة بشرط أن يكون ذلك سابقا لعملية فرض أعباء الإندماج أو التوحد.
- نمو كبير في الجانب الإقتصادي على الأقل لبعض الوحدات المشاركة وتطوير مايسمى بالمنطقة المركزالتي تتجمع حولها المناطق الأضعف.
- عدم إنقطاع حلقات الإتصال الإجتماعي سواء من الناحية الجغرافية أي بين أقاليم الدولة أو بين مختلف الفئات الإجتماعية داخل الدولة.
- زيادة إتساع قاعدة النخبة السياسية.

2– أما لبناء **الجماعة الأمنة المتعددة** مثلا الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وألمانيا وفرنسا، حيث تترابط الدول في هذا النموذج في الإحساس بأنه لم يعد ثمة إمكانية لقيم حرب بينها ، وأمها مصنفة كجماعة آمنة متعددة الأطراف ، ولكن واقعيا محتفظة بحكوماتها المنفصلة[2].

يستدعي قيام هذا النموذج الشروط التالية[3] :

- إتساع القيم بين صناع القرار في مختلف الدول المشاركة في هذا النموذج.
- قدرة صانعي القرار في المجتمعات الي يراد لها الإندماج على التنبؤ المشترك
- الإستجابة المشتركة حيث تكون الحكومات قادرة على الإستجابة السريعة لما يعترضها من المشكلات دون اللجوء للعنف حيث تمتنع الدول عن تسوية منازعاتها عن طريق الحرب وتميل لإستخدام الطرق السلمية.

لعل من أهم الإنتقادات[4] التي قدمت لهذه النظرية، هي صعوبة الإعتماد على مؤشرات كمية التبادل لنشوء حالة الإندماج. يرجع ضعف هذه النظرية إلى ضعف أداة القياس فليست الرسالة البريدية وعدد

---

[1] **عمر إبراهيم العفاس . نفس المرجع ، ص 92**

[2] **د . عياد محمد سمير ، مرجع سابق ، ص 109**

[3] **د. عمر إبراهيم العفاس ، مرجع سابق ، ص 93**

[4]**عمر إبراهيم العفاس . نفس المرجع ، ص 92** [4] **نفس المرجع ، ص 99**

[4] **د . عياد محمد سمير ، مرجع سابق ، ص 109**

[4] **د. عمر إبراهيم العفاس ، مرجع سابق ، ص 93**

المكالمات الهاتفية وانتقال الأفراد لإغراض مختلفة كالسياحة مثلا هي مؤشرات تؤدي إلى نشوء حالة الإندماج. ضف إلى ذلك إهمالها لما يسمى " بالسياسة العلي[1]ا" التي عادة تمثل متغيرا حاسما في تحديد وصياغة مضمون السياسة الواقعية للدول حتى في المناطق التي تتميز بمستويات عالية من الإندماج الوظيفي الإقليمي.[2]

الفرع الثالث: النظرية الوظيفية

تعتبر النظرية الوظيفية من بين الإسهامات التي عالجت عبر أطروحاتها المتعددة قضية الإندماج الإقليمي مثلما هو الحال بالنسبة للنظرية الفيدرالية ونظرية الإتصالات. ولكن على الرغم من إشتراك هذه النظريات في وحدة الموضوع محل خطابها، إلا أن الإختلاف بينها يعتبر إختلافا[3] شاسعا.

برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال أعمال **دافيد متراني David Mitrany** الباحث البريطاني (الروماني الأصل) ، الذي وضعها عام 1943 والمعنونة ب **A Working Peace System**. وقد حضيت باهتمام كبير من قبل المتخصصين في نجال العلاقات الدولية. ونقطة الإنطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى كثر من ذلك المجال[4].

الوظيفية ليست مجرد نظرية بل هي فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك عن طريق التركيز على جانب مهم في العلاقات الدولية ألا وهو الرخاء الإقتصادي والإجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، وإدخال تعديلات إقتصادية وإجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي وتدعيم الإستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

يعارض **David Mitrany** الإندماج الإقليمي، في نظره يؤدي إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية)، وبالتالي القدرة على إستعمال القوة ، وهو ما سيؤدي في رأيه إلى تحول النزاعات إلى مستوى التجمعات الإقليمية. وقد ذهب **متراني** إلى أكثر من ذلك، حيث إنتقد المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتي تطرح النموذجين الفيدرالي والكنفدرالي كحل لتنظيم المجتمع الدولي، وبرز

نفس المرجع ، ص

تعني السياسة العليا كل الإهتمامات والمواقف والمقاربات الخاصة بالشؤون العسكرية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، كجزء متأصل ومميز للسياسة الخارجية للوحدات السياسية والمنتجة لمصفوقة من الأثار السياسية والإستراتجية مثل الأحلاف العسكرية ، المنافسة الأمنية، [1]سباق التسلح الحروب ، السلم ، الردع النووي ، وكل ماله علاقة بالقوة العسكرية وآثارها السياسية والإستراتيجية .

[2] د. عامر مصباح ، نظريات تحليل التكامل الدولي ، مرجع سابق ، ص 280

[3] د. عمر إبراهيم العفاس ، مرجع سابق ، ص 101

[4] نفس المرجع ، ص 106

ذلك بكون المنطلق لايجب أن يكون فوقيا (دستوريا) بل يجب أن يكون قاعديا(تحتيا) يرتكز على التعاطي مع الشؤون الإقتصاديةوالإجتماعية،عن طريق إنشاء وتكوين منظمات دولية، وعلى توجيه طاقات الشعوب وإمكانياتها نحو خير الجماعة الدولية.

لذلك إن أعطيت الأهمية اللازمة للجانب الإقتصادي والإجتماعي عن طريق تكوين هذه الأجهزة التي تسهر على تحقيق هذا الهدف دون التفرقة بين الشعوب،فإننا نصل إلى نقطة توحيد المصالح والرغبات وبالتالي يزول خطر السيطرة والصراع. وفي هذا الصدد، يرى **InisClaude** بأن نظام الدولة يرفض نظاما تسلطيا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي، وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي[1].

خلاصة مما تقدم، إن الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن التعاون يكون منطلقه ميادين السياسة الدنيا والمقصود هنا هو القضايا الإقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية ، فهي تؤكد على وجوب التركيز على الأساليب التي تؤدي إلى توفير الرخاء والرفاه الإقتصادي لأنه المدخل الأنسب للإندماج الدولي، كما تقوم الوظيفية في توجهها على تخطي الأقليمية إلى العالمية في أطرها، وهي الإختلافات الرئيسية بين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة.

من بين **الإنتقادات الموجهة للوظيفية التقليدية** ، هو مثاليتها المطلقة من حيث تقسيمها النظري للقضايا (سياسة عليا وسياسة دنيا) والذي يتعارض مع الواقع بحيث أن كل سلطى سياسية تقسم قضاياها على أساس رؤيتها هي وبالنظر لمعطيات ومقاييس تختلف من دولة لأخرى[2].

الفرع الرابع: النظرية الوظيفية الجديدة

قدم **إرنست هاس** في الخمسينات إسهاما علميا معدلا لنظرية ديفيد ميتراني في الوظيفية، وذلك من خلال الدراسة التي أجراها على تفاعلات الجماعة الأوروبية للفحم والصلب. ويعتبر**Ernst Hasse (الباحث الأمريكي)** من أبرز منظري الوظيفية الجديدة[3]، فيما يعتبر **Robert Schuman وJoan Monnet** من المبادرين إلى الإهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فوق وطنية، والتي من شأنها خدمة أهداف الإندماج الإقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية. فأغلبية التحاليل التي بدأت في نهاية الخمسينات ركزت على محاولات الإندماج الإقتصادي الإقليمي، ومن هنا يبرز أهم إختلاف لهذه النظرية مع الوظيفية التقليدية، خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية، ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى.

---

[1] **د. عياد محمد سمير ، مرجع سابق ، ص 79**

[2] **ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية، ط1 ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985 ، ص 278.**

[3] **د. عياد محمد سمير ، مرجع سابق ، ص 88**

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التحول في التركيز على المناطق الجهوية، جاء نتيجة فشل طروحات الوظيفية التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول. كما أن الوظيفية الجديدة كمنهج للاندماج الإقتصادي تستمد بعض عناصرها من المدرسة التقليدية، حيث تؤكد على إعتبار أن الإندماج يبدأ على مستوى السياسات الدنيا (الميادين الجزئية)، لكن دون أن تتولى ذلك قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين وهو الأمر الذي تطرحه المدرسة التقليدية.

يتمثل جوهر الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة إنفرادية على غرار المجالات الإقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات. هذه المؤسسات تتكون من نخبة جديدة على مستوى هذه المؤسسات ذات توجهات إقليمية ، وبذلك يمكن أن يتوسع مسار الإندماج الإقليمي من مجال لأخر.وبعد **Karl Deutsh** أصبح **Ernst Hasse** يلقب بأبي الوظيفية الجديدة نظرا لمساهمته القيمة في هذا المجال[1]. ولقد كان هذا الأخير متأثرا إلى درجة كبيرة بتطور التجربة الإندماجية الأوروبية، ويرى بأن فكر الوظيفية الجديدة يقوم على وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة بالنسبة لأطراف الإندماج، وأن هذا الاختلاف هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول. وقد ذهب أتباع هذه المدرسة إلى حد إقامة نظرية للاندماج الإقليمي في المجتمع الدولي تنبئوا بإقامة نظام دولي على أسس إقليمية تبدأ بالإقليمية الإقتصادية.

بل أن **Ernst Hasse** ذهب إلى أكثر، حيث تنبأ بأن النظام الإقتصادي الإقليمي سيصل إلى أقصى درجاته للتنظيم الدولي وسيكون دور الأمم المتحدة هو بمثابة السلطة الفدرالية العالمية للتنسيق بين التكتلات الإقليمية الإقتصادية. وبهذا الطرح يتضح أن الوظيفية الجديدة تخلت عن النظرة العالمية وتبنت الجهوية على خلاف المدرسة التقليدية، لكنها حددت شروطا لابد وأن تتوافر في أي مسار لكي يتحقق الإندماج الإقتصادي. من بين هذه الشروط[2] :

- أن تكون خطة مسار الإندماج محددة وظيفيا، بمعنى أن يكون لها مغزى إقتصادي للدول المعنية،
- أن يكون للقائمين على تجسيد مسار الإندماج ثقل في عملية إتخاذ القرار في بلدانهم،
- أن يكون هناك قدر من التجانس بين الدول المعنية، وهو الشيء الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة والوسائل الكفيلة بتحقيقها،
- وجوب توفر نوع من التفاهم وتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار الإندماج بين سلطات كل الدول المعنية، والعمل على إعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطنية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم

[1] **د. عمر إبراهيم العفاس ، مرجع سابق ، ص 161**

[2] **عامر مصباح ، نظريات تحليل التكامل الدولي ، مرجع سابق ، ص ص 221-223**

المركز الجديد للتجمع فوق الوطني، بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية وهو الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة مفادها أن وجود مؤسسة إقليمية أقدر على تحقيق مصالحهم بكفاءة أكبر.

من **أهم الإنتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية الجديدة**[1] فضلا عن إرتباطها بخبرة معينة هي الخبرة اللبيرالية الديمقراطية، إفتراضها إمكانية إنتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية وهذا إن كان قد حدث في الجماعة الأوروبية لدى أفراد فهو لم يحدث بعد على مستوى إجتماعي واسع ولازالت القوميات الأوروبية المختلفة داخل الجماعة الأوروبية تتمسك بهويتها المستقلة بل وتتفجر فيها حركات تؤكد هذا الإستقلال وتعلاض الإنصهار.

الفرع الخامس : مقاربات الإندماج الإقتصادي

يمكن تحقيق الإندماج الإقتصادي من خلال (04) أربع مقاربات[2] :

أولا: المقاربة الشاملة : وتعني وضع كل قطاعات النشاط الإقتصادي ضمن مجال الإندماج. وهي تفترض تخطيطا صارما للعمل المراد إنجازه، وتنسيق السياسات الإقتصادية وخطط التنمية. من أجل ذلك تتطلب هذه المقاربة إنشاء أجهزة متعددة الأطراف أو أجهزة فوق قومية. فالقوق قومية تعني أن العضو يمثل الإتحاد ككل، بيتما المتعدد الأطراف كل عضو يمثل دولته، فهي بذلك تتجاوز السياسات الإقتصادية إلى القطاعات الصناعية، الزراعية، النقود والمالية.

وعلى الرغم من أن هذه المقاربة تتيح إستفادة متكافئة لمختلف الأطراف، إلا أن وضعها محل التطبيق يعتبر أمرا معقدا ومكلفا، خاصة لكونها تفترض أن تمارس كل دولة تحكما فعالا في عمليتها الإقتصادية، وهو شرط صعب التحقيق خاصة في البلدان المتخلفة.

ثانيا : المقاربة القطاعية : يتم فيها التركيز على قطاع واحد كل مرة، وذلك بتنسيق السياسات والإجراءات التنموية فيه، وتبدو هذه المقاربة أكثر فعالية لأنها أسهل في التطبيق، ولكن ذلك لا يعني خلوها من السلبيات، بحكم أنها لا تنشا نظاما آليا للتعويضات للمتعاملين الذين قد يتضررون من إعادة هيكلة القطاع المعني، إذ ل يمكن أن يقبل أي طرف خرج خاسرا من قطاع ما تعويضا من خلال فائدة قد تحصل له إلى قطاع أخر لم يحن دوره بعد.

[1] **ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص 282**

[2] **عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 285-292**

ثالثا: المقاربة عن طريق المشاريع : وتتمثل في إقامة مشاريع خاصة بين الأطراف المعنية، وهذه المقاربة سهلة التطبيق ولا تعود بضرر مباشر على الشركاء، ولكنها مع ذلك محدودة جدا، ولا تؤدي مباشرة إلى تنسيق السياسة الإقتصادية والقطاعية للدول الأعضاء، وتصل
في البداية وتتطلب وجود إرادة لتسريع العملية الإندماجية.

رابعا :المقاربة المؤسساتية المالية الدولية : يفضل البنك العالمي والمؤسسات التابعة للإتحاد الأوروبي، مقترنة تقوم على الإندماج عن طريق التعاون ، ويتعلق الأمر هنا بمرحلتين:
1- **التعاون الوظيفي:** يتمثل في إختيار مشاريع معينة مثل الإستغلال الجماعي للموارد المشتركة بين بلدين أو أكثر. والتكفب الجماعي بمعالجة مشكلة مشتركة.
2- **تطوير سياسات متجانسة** على المستوى الجهوي في إطار قطاعي، ويؤكد البنك العالمي على تعزيز التعاون من خلال ثلاثة مبادئ وهي :

- التحرير الإقتصادي المندرج ضمن مسار الإنفتاح على الإقنصاد العالمي،
- تنسيق إقليمي أكبر للسياسات النقدية، وللأبعاد الإقتصادية الكلية لمخططات التعديل الهيكلي (تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الدعم)،
- رؤية براغماتية في إختيار الدول وميادين التعاون.

المطلب الثاني:
آثـــــار الإندماج الإقتصادي الإقليمي وأهم مشاكلـــه

يعتبر الإقتصادي الأمريكي **Viner** أول من أسس لتحليل أثار الإندماج الإقتصادي، وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين أساسيين هما خلق التجارة وتحويل التجارة. كما صنف هذه الأثار إلى نوعين هما الأثار الساكنة للإندماج الإقتصادي والأثار الديناميكية.

الفرع الأول : الآثار الساكنة للإندماج الإقتصادي الإقليمي

ينطوي هذا الأثر على معاملات مختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، ويمكن أن يؤدي إلى تغير نمط التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، وهناك نوعين من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن، يسمى الأول بخلق التجارة ، وهو أثر إيجابي، ويسمى الثاني تحويل التجارة، وهو أثر سلبي. تحدث الأثار الساكنة بنوعيها في الأجل القصير[1].

[1] د.محمد قلي، الإندماج الإقتصادي ، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، 2020 ، ص7

أولا : خلق التجارة

يعني خلق التجارة، زيادة الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة إثر إنخفاض الأسعار، وهو أثر إيجابي، يزيد من الرفاهية الإقتصادية. يحدث هذا الأثر عندما تقوم دولة عضو في التكتل الإقليمي بزيادة وارداتها من دولة أخرى عضو في التكتل، ويحدث ذلك نتيجة إزالة التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء. يعتبر هذا الأثر إيجابيا كونه يؤدي إلى إستبدال سلع محلية غير كفؤة إقتصاديا أوعالية التكلفة[1]، كانت تنتج في بلد معين أو تستورد من مناطق أخرى من العالم، قبل قيام الإندماج بسلع أكثر كفاءة تستورد من بلد أخر داخل التكتل بعد قيام الإندماج، وهو ما يسمح بتخصيص أمثل للتجارة الدولية ورفاهية اقتصادية أعلى.

يؤدي التعمق في الإختصاص الدولي إلى توليد مزيد من التبادل والتجارة الدولية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مكاسب على مستوى الإنتاج والإستهلاك، ومن ثم تتحسن الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء. ولا يقف خلق التجارة عند هذا الحد، بل يؤدي تعميق التخصص على أساس المزايا النسبية في دول الإتحاد الجمركي إلى تحسين الرفاهية بالدول غير الأعضاء، وذلك لأن زيادة الدخل بدول الإتحاد الناجم عن خلق التجارة يؤدي جزئيا إلى زيادة الواردات من الدول خارج الإتحاد.

ثانيا: تحويل التجارة

يعني تحويل التجارة إستبدال واردات أقل تكلفة من خارج الإتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالإتحاد نتاج المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء في الإتحاد. يكون لتحويل التجارة أثر سلبي على الدولة العضو التي قامت بإحلال الواردات الأقل تكلفة (من خارج التكتل) بالواردات الأكثر تكلفة (من داخل التكتل) نتيجة انضمامها لتكتل إقتصادي معين، يتم من خلاله إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وفرض رسوم جمركية موحدة على الواردات من العالم الخارجي، وبالتالي تتحمل الدولة العضو المستوردة خسائر إقتصادية تتمثل في القيمة المالية الإضافية التي تدفعها لإستيراد سلعة من دولة عضو فيها لواردتها من الدولة غير العضو (الأكثر كفاءة). من جهة أخرى ، ينتقل الأثر السلبي لتحويل التجارة ليمس التكتل ككل نتيجة عدم الإستخدام الأمثل لموارد التكتل، وعلى الرفاهية الإقتصادية العالمية لعدم الإستفادة من مكاسب الميزة النسبية وتقسيم العمل الدولي.

[1] **نفس المرجع ، ص 7**

الشكل رقم (01): آليتي خلق التجارة وتحويل التجارة

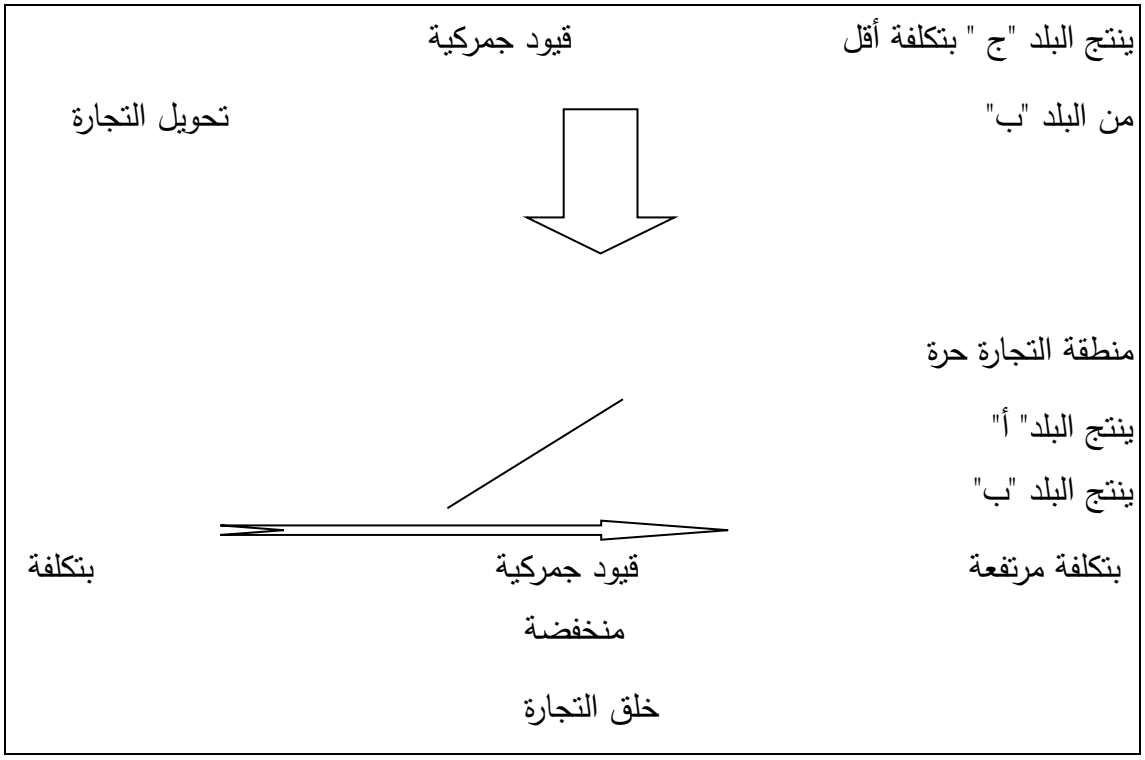

المصدر: د. محمد قلي، الإندماج الإقتصادي ، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، 2020 ، ص7

بالنسبة للفرق بين الأثرين (التمييز بين الأثرين):

- ❖ خلق التجارة دليل على نجاح التكتل أما تحويل التجارة فهو دليل على فشله.
- ❖ خلق التجارة يزيد من رفاهية المستهلك أما تحويل التجارة فهو يؤدي إلى تدهورها.
- ❖ خلق التجارة يرتبط بتحقيق أكفأ استخدام ممكن لهذه الموارد. أما تحويل التجارة يؤدي إلى عدم تحقيقها لأكفأ استعمال ممكن لمواردها.

ثالثا : صافي الأثر

إن ما ينتج عن الفرق بين هذين الأثرين يطلق عليه صافي الأثر، إذ يمكن أن يكون سلبيا أو إيجابيا، وهذا يتوقف على عوامل مختلفة أهمها:

- تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل،
- تقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء مع هياكل شركائها التجاريين الرئيسيين ، حتى لايكون تحويل التجارة من خارج دول التكتل أعلى من نمو التجارة داخله،
- تقارب مستوى الأداء والإستقرارالإقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل وذلك لتقليل إستقطاب المنافع إلى دولة واحدة، أو عدد محدود من الدول الأعضاء على حساب الآخرين.

توجد كذلك مجموعة من القواعد التي يمكن الإسترشاد بها في تقدير إمكانية تغليب الآثار الايجابية لخلق التجارة على الآثار السلبية لتحويل التجارة بين مجموعة من الدول، وهي كما يلي"

- كلما زادت نسبة التجارة المتداولة فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد مقارنة بنسبتها مع الدول غير الأعضاء، كبر إحتمال زيادة الرفاهية الإقتصادية نتيجة إقامة الإتحاد الجمركي،
- كلما صغر نصيب حجم التجارة الخارجية في التجارة الكلية لكل دولة قبل قيام الإتحاد، كبر إحتمال زيادة الرفاهية الإقتصادية نتيجة أثر خلق التجارة،
- كلما زادت درجة التنافس بين منتجات الدول الأعضاء قبل قيام الإتحاد (أي أن تكون السلع المنتجة من قيل الصناعات ذات التكلفة العالية في أطراف الإتحاد المختلفة متماثلة) زادت المكاسب الناتجة عن أثر خلق التجارة وقلت الخسائر الناجمة عن أثر تحويل التجارة. وكلما ضعفت الإزدواجية أو التنافسية بين المنتجات في دول الإتحاد قلت فرص ترشيد تخصيص الموارد، وبالتالي قلت النتائج الإيجابية لخلق التجارة،
- كلما أتسع نطاق الإتحاد وازداد عدد الأقطار الأعضاء في الإتحاد، زادت المكاسب الناجمة عن قيام الإتحاد،
- كلما أرتفع مستوى الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها البلدان الأعضاء قبل قيام الإتحاد عن مستوى الرسوم الجمركية المفروضة بعد قيام الإتحاد، زادت المكاسب نتيجة أثر خلق التجارة، وقلت الخسائر نتيجة أثر تحويل التجارة.

الفرع الثاني : الآثار الديناميكية للإندماج الإقتصادي الإقليمي

تتمثل هذه الآثار في مجموعة تغيرات سواء كانت مرتبطة بالعوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو متعلقة بالهياكل الإقتصادية لدول التكتل، فالتكتل الإقتصادي يترتب عنه عدة مكاسب ديناميكية للدول الأعضاء منها[1] :

أولا : آثار الإندماج على إتساع حجم السوق

ينجم عن إتساع حجم السوق، مجموعة من المزايا أهمها الإسراع بعملية التنمية الإقتصادية نتيجة لتشجيع إقامة وتوسيع الوحدات الإنتاجية على أسس إقتصادية سليمة، كما أنه يحقق كذلك:

❖ الإستفادة من وفرات الحجم[1]، والتي تنقسم بدورها إلى :

[1] كامل بكري ، "الإقتصاد الدولي"، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة 2 ، 1989 ، ص- ص – 297 – 299

- **وفرات خارجية:** تشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة أو عدة صناعات،
- **وفرات داخلية:** المتحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة لتوسعها في الحجم.

❖ إزباد المنافسة والقضاء على الاحتكار مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج واستبعاد المنتجين ذوي التكلفة الأعلى، مما يدفع إلى إقامة وحدات إنتاجية ذات كفاءة عالية،

❖ زيادة التبادل التجاري والقضاء على مخاطر العمليات التجارية بين الدول المندمجة ، إذ أنه بوجود الإندماج بصورة الإتحاد الجمركي أو أي صورة أعلى تزول تلك التعقيدات التي تتسم بها التنظيمات الإدارية المفروضة على التجارة الخارجية التي قد تنجم عنها مخاطر عدة تؤدي إلى تأخر العمليات التجارية والإنتاجية،

❖ زيادة النشاط الإستثماريوإرتفاع معدلات النمو، وذلك بزيادة الإستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي الخاص على الإستثمار المباشر في منطقة الإندماج، وذلك بإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للأتساع وإنشاء صناعات لم بكن إنشاؤه ممكنا قبل الإندماج.

ثانيا : آثار الإندماج على العمالة والأجور

يعمل الإندماجالإقتصادي على توظيف عناصر الإنتاج غير المستغلة، وذلك في حرية إنتقال عناصر الإنتاج، والتي تؤدي إلى تنسيق السياسات الإنتاجية إلى التخصص وتقسيم العمل بناء على المزايا النسبية، كما أن الإندماج يعمل على تحسين الإنتاج وزيادته مما يزيد من نسبة توظيف عناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها[2].

ثالثا: أثار الإندماج على الإستهلاك وتوزيع المداخيل

يؤدي الإندماج إلى إنخفاض أسعار بعض السلع ورفع مستوى الإستهلاك نتيجة توسيع الإنتاج وطبيعة السلعة وحجم التحول في الأسعار والمداخل، وتؤدي هذه الأثار على الأسعار والمداخل إلى التأثير على الأفراد داخل منطقة الإندماج وداخل كل قطر بطرق مختلفة، مما يؤدي إلى إحداث توزيع الدخل بين الأقطار المندمجة بدرجات مختلفة.

رابعا: أثار الإندماج على التبادل مع العالم الخارجي

يؤدي الإندماج الإقتصادي إلى إحلال التبادل التجاري بين الدول التي تحقق بينها الإندماج محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى إلى حد ما، كما أن الإندماج يؤثر على هيكل الصادرات من حيث

للمزيد من التفاصيل يراجع : محمد محمودالإمام ، "التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق مع الإشارة إلى الواقع العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 ، ص 228 [1]

[2] كامل بكري ، مرجع سابق ، ص 298

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، فتزداد نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة على حساب السلع غير المصنعة والمواد الأولية، وإكتساب هذه السلع أسواقا جديدة، كذلك فإن الدول المندمجة تستطيع معا الحصول على أسعار وشروط أفضل لصادراتها ووارداتها على حد سواء.

خامسا : جذب الإستثمارات الأجنبية

لقد أثبتت العديد من الأبحاث النظرية والتجريبية وجود علاقة إرتباط بين الإندماج الإقتصادي وجاذبية الدولة للأستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ تحاول الشركات الأجنبية من خلال إقامة فروع لها، الإستفادة من المزايا التي تتوفر على مستوى الأسواق الواسعة بسبب إنخفاض التكاليف وازدياد فرص الربحية، نتيجة لإتساع هامش الربح. ومن جهة أخرى، يمكن لإتفاقياتالإندماحالإقتصاديالتى تجمع بين دول تختلف من حيث مستويات النمو الإقتصادي، أن توفر جوا من الثقة والمصداقية للأصلاحات التي تقوم بها الدول الأعضاء الأقل نموا في مجال الإصلاحات الخاصة، بتحسين بيئة الإستثمار، مما سيدعم إهتمام الدول الأعضاء المتقدمة من داخل أوخارجالإندماجبنعزيز حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المنطقة. ولقد كان للعديد من هذه الإتفاقيات دورا كبيرا في تشجيع عمليات توطين المؤسسات المحلية والإستثمارات الأجنبية.

الفرع الثالث :النموذج الأساسي للإتحاد الجمركي

مثال توضيحي عن الفرق بين تحويل التجارة وخلق التجارة :

يؤدي الإتحاد الجمركي حسب التحليل الكلاسيكي لنظريات الإتحاد الجمركي (**نموذج Jacob Viner**)[1] إلى أثار ساكنة **(خلق وتحويل التجارة)**. ولقد إعتمد هذا النموذج على الإفتراضات الأساسية التي قدمتها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية (مثل ثبات كمية الموارد، سهولة حركة عناصر الإنتاج من نشاط لأخر، التشغيل الكامل، المنافسة الكاملة، ثبات الغلة...إلخ).

La théorie des unions douanières de Jacob Viner **(1950) s'attache aux effets sur le commerce de la suppression des frontières douanières. L'auteur estime que la pression du marché, c'est-à-dire une libération accrue des échanges, permet à l'intégration de se poursuivre. Celle-ci ne nécessite que l'organisation d'une coopération intergouvernementale pour se réaliser[1]. Cette conception libérale est développée par Bela Belassa en 1961, lequel retient un scénario par étapes de l'unification économique, compte tenu des effets d'entraînement («*spill over*») de chaque étape: à l'établissement des tarifs préférentiels succèdent la zone de libre échange, puis l'union douanière, le marché commun et enfin l'intégration économique complète.La question posée alors est de déterminer si l'intégration monétaire est l'instrument ou le point final de l'intégration économique. Pour les «économistes», l'union monétaire couronne les efforts en termes de convergence des structures économiques; à l'opposé, les «monétaristes»[3] estiment que l'unification monétaire exerce un rôle moteur sur la convergence structurelle, réelle. Pendant les négociations du traité de Maastricht, le premier courant a trouvé audience auprès des autorités politiques allemandes et néerlandaises, et le second dans les milieux français.[1] in.www.cvce.eu. (Viner jacob- The custom union issue , Londres, 1950), consulté le 23 juin 2019.**

وفي ظل هذه الفروض، قدم**Viner** دراسته الرائدة للنموذج الأساسي للإتحادات الجمركية، مركزا غلى أثر تكوين الإتحاد الجمركي على الإنتاج ، وعلى **الرفاهية الإقتصادية**[1]لإقتصاديات الدول الأعضاء، إعتمادا على فكرتي " **خلق التجارة وتحويل التجارة).** وسنقوم بتوضيح آلية عمل هذه النوعية من الأثار المفيدة والضارة وذلك بالإعتماد على الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : خلق وتحويل التجارة في حالة الإتحاد الجمركي[2]

	الموردون				
	التكلفة	التبادل الحر	تعريفة 100٪	نعريفة 50٪	الإتحاد الجمركي
الدولة 1	5	الدولة 3	الدولة 1	الدولة 3	الدولة 2
الدولة 2	4	الدولة 3	الدولة 2	الدولة 3	الدولة 2
الدولة3	3	الدولة 3	الدولة 3	الدولة 3	الدولة 3

المصدر: أ.د. بلقاسم زايري ، المالية والتجارة الدولية ، الجزء الأول ، النشر الجديد الجامعي ، 2016 ، ص353

- في حالة التبادل الحر، فإن الإنتاج يتم ضمانه من طرف الدولة الأكثر كفاءة في الإنتاج والتي تكون تكاليف إنتاجها أقل، وهي الدولة 3.
- في حالة وجود تعريفة جمركية مقدارها ٪100 فليس هناك مبادلات، ولكن مع تعريفة جمركية مقدارها 50٪ ، فإن الدولة 1 تستورد من الدولة 3 ونفس الشئ يحدث بالنسبة للدولة 2.
- إذا إتفقت كل من الدولة 1 والدولة 2 على تكوين إتحاد جمركي بدون الدولة 3 الأكثر كفاءة ومع فرض تعريفة جمركية خارجية على العالم الخارجي في مستوى ٪50 ، فالدولة 1 تستورد الأن من الدولة 2 بدل الدولة 3 الأكثر كفاءة، وهذا مايعبر عنه تحويل التجارة.

أولا :حالة خلق التجارة والأثر الإنشائي للإتحاد الجمركي

يقصد بخلق التجارة ،التحول من منتجين غير أكفاء بسبب الإندماج (إحلال جزء من الإنتاج المحلي للبلد العضو بالإندماج). وهو عبارة عن تغير في معدلات التبادل الناتج عن تغير في مصادر التموين. هذا التغير يؤدي إلى إنتاج أكثر رشادة وكفاءة وإلى زيادة الإنتاج ورفاهية أعضاء الإتحاد. ويؤدي جزء

[1] **هي تلك الرفاهية التي تتأثر ليس بمتوسط دخل الفرد في بلد ما وإنما أيضا بطبيعة السلع والخدمات التي يتكون منها الناتج القومي وتوزيع الدخل المترتب على هذا الناتج. كما أنها تعني إضافة إلى الزيادة المطردة في الناتج القومي الحقيقي وفي ذات الوقت دخل الفرد، وتكافؤ الفرص بين الجميع والعمل على تقارب الفئات بين بعضها البعض وبالتالي القضاء على الفقر والبطالة وتأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين.**

[2] **أ.د. بلقاسم زايري ، المالية والتجارة الدولية ، الجزء الأول ، النشر الجديد الجامعي ، 2016 ، ص353**

من الزيادة في الدخل الحقيقي للإتحاد إلى طلب أعظم على الواردات من بقية العالم، ومن ثمة يؤدي إلى زيادة رفاهية بقية العالم أيضا، وعليه فإن مستوى الرفاه الإقتصادي سوف يرتفع تحت كافة الظروف[1].

ويمكننا الإستعانة بالشكل البياني التالي لتوضيح أثر خلق التجارة.

الشكل رقم (02) : حالة خلق التجارة والأثر الإنشائي للإتحاد الجمركي

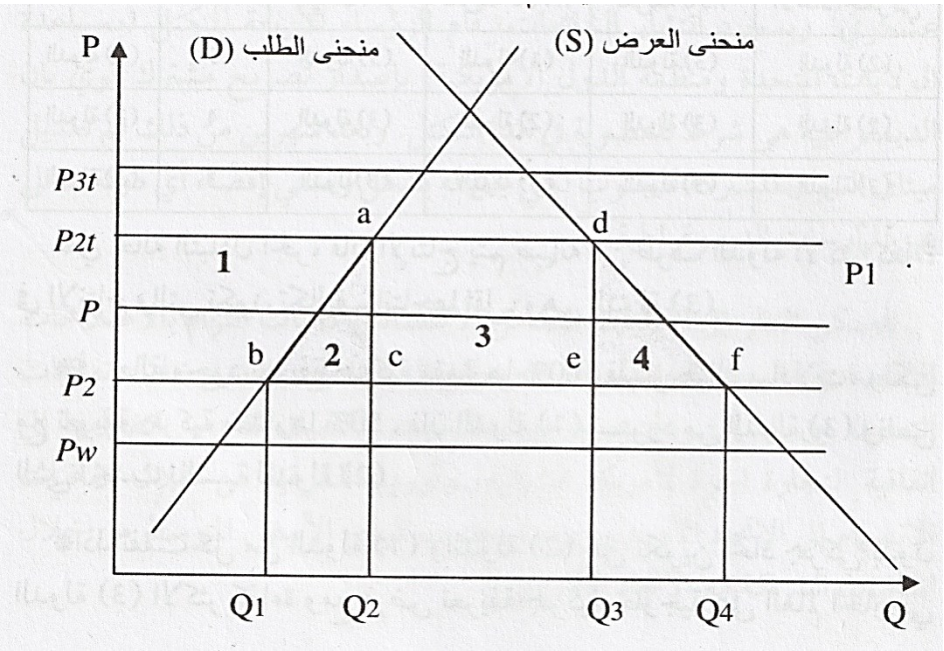

المصدر: أ.د. بلقاسم زايري ، مرجع سابق ، ص 354

يمثل كل من :

D منحنى الطلب المحلي في الدولة 1 التي تنتج سلعة متماثلة في ظروف المنافسة الكاملة.

O منحنة العرض المحلي في الدولة 1 والذي يعكس حالة تزايد التكاليف.

وإذا كان منحنى العرض في الدولة الشريكة يعكس تزايد التكاليف، أي يرتفع لأعلى، نتبع نفس الخطوات في التحليل وتقدير الأثر على الرفاهية. ونفترض أن منحنى العرض في الدولة الشريكة في الإتحاد الإقتصادي 2 وهو أفقي على السعر الدولي للسلعة والذي يعكس ثبات التكاليف ، أي أن الدولة1 تستطيع أن تستورد أي كمية من السلعة من الدولة2 على أساس سعر ثابت.

لنفترض الأن، أن الدولة 1 تستورد سلعة معينة من الدولة2 بسعر أقل **P2** مقارنة مع الدولة 3 التي تعرض نفس السلعة ولكن بسعر أعلى والمتمثل في P3. وعند القيام بفرض تعريفة جمركية فسيؤدي ذلك

---

[1] أ. د بلقاسم زايري ، مرجع سابق ، ص 354 . للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يراجع : قاشي فازة ، " الإقتصاد الدولي ، تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج ، نماذج نظرية و أسئلة تطبيقية ، منشورات دار الأديب ، الجزائر ، بدون سنة نشر ، ص ص 207- 208

إلىإرتفاعالسعر المحلي لهذه السلعة القادمة من الدولة 2 والدولة 3 بالسعر **P3t**و **P2t**. وعند السعر **P3t**. فإن الدولة لا تستطيع المشاركة في التجارة الدولية.

ماذا يحدث بعد تكوين الإتحاد الجمركي وإلغاء التعريفة الجمركية التي كانت تفرضها الدولة 1 على تجارتها مع الدولة 2؟

يمكن تلخيص الإجابة على هذا السؤال في النقاط التالية[1] :

- إنخفاض سعر السلعة الدولة2 في السوق المحلي إلى المستوى **P2** نظرا لإلغاء التعريفات الجمركية (عرض لانهائي المرونة) مما يؤدي إلى إرتفاعالإستهلاك بالمقدار **Q4Q3** (تمدد الطلب).
- إنخفاض في الإنتاج الوطني بالكميات **Q1Q2**.
- إرتفاع الواردات القادمة من الدولة 2 بكميات**Q3Q4** و**Q1Q2** وهذا يعني استفادة المستهلكين في الدولة 1، نتيجة لإزالة القيود المفروضة (الرسوم الجمركية) على وارداتها من الدولة2 بمقدار المسافة الممثلة بالأرقام التالية **(1+2+3+4)**، وهذا ما يعبر عنه بالمكسب الكلي، والذي لا يمثل المكسب الصافي الدولة1. وتفسير ذلك ،يمكن إرجاعه إلى محموعة من العناصر :

المساحة 1: تمثل الخسارة في فائض المنتج (الذي يقدر بالمساحة الواقعة فوق منحنى العرض وتحت خط السعر) والتي تحولت إلى المستهلكين. ويعود ذلك إلى أن إنخفاض أسعار منتجاتهم بخفض من هذا الفائض. كما يساهم هذا الإنخفاض بالسعر في إنخفاض إنتاج المشروعات القائمة أو (وقد تضطر بعض المشروعات للخروج من السوق). وانخفاض العمالة، والأرباح، و/ أو مدفوعات التكاليف الثابتة.

المساحة 3 : تمثل مقدار إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية قبل تكوين الإتحاد الجمركي، وهي عبارة عن خسائر بعد تكوين الإتحاد الجمركي والتي تحولت بدورها إلى المستهلكين. طالما أنه لاتوجد تعريفة جمركي أصلا، ،أن المنتج لم يكن مستوردا، لذلك فإنه لا توجد عوائد من التعريفة بالأصل. وبالتالي فإن إنشاء الإتحاد الجمركي سوف لن يساهم في تعزيز أية خسائر بالعوائد الحكومية.

ولم يعد يتبقى سوى **المثلثان 2 و4** اللذان يمثلان الزيادة الصافية في الرفاهية (فائض المستهلك) للدولة 1 من جراء قيام الإتحاد الجمركي (عند تطبيق التعريفة الجمركية كانا يعتبران خسارة)، على أساس أنه تم تخصيص الموارد بطريقة فعالة وطبقا للمزايا النسبية، ولكن مقارنة مع حالة التبادل الحر **Pw**فإن هذه الحالة لايمكنإعتبارها سوى حالة مثلى من الدرجة الثانية.

فالمثلث **abc** في حقيقة الأمر يظهر **الأثر الفاينري** على الإنتاج الناشئ بسبب تكوين الإتحاد الجمركي، والمؤدي بالتالي إلى ما يعرف **بالأثر الأنشائي (خلق التجارة) للإتحاد الجمركي**. فالكمية**Q1Q2**تعبر

[1] **أ.د. بلقاسم زايري ، مرجع سابق ، ص 356**

الأن عن الواردات التي أمكن الحصول عليها من مصادر ذات تكلفة أقل من ذي قبل أي أقل بعد تكوين الإتحاد من قبل تكوينه.

وباختصار، يمكن القول أن المثلث 2 يمثل عائدا صافيا للدولة1 ناشئ عن تكوين الإتحاد الجمركي مع الدولة 2.

ونفس الشئ بالنسبة للمثلث 4 الممثل بالمثلث **def**وهو الذي يمكن إعتباره عائدا صافيا للمستهلكين (الأثر على الإستهلاك) الذي تجاهله **فينر** في تحليله.

الجدول رقم (06) : أثر توحيد الرسوم الجمركية على سوق سلعة بعد قيام الإتحاد الجمركي

الدولة	السعر	الطلب	الإنتاج	الواردات	الصادرات	الرسوم
الدولة 1	−	+	−	+	−	−
الدولة 2	+	−	+	−	+	−

المصدر: أ.د. بلقاسم زايري ، مرجع سابق ، ص 357

وعلى هذا الأساس، يمكن تصنيف الأثار الناتجة عن الإتحاد الجمركي إلى[1]:

- الأثار الموجبة على الإنتاج وهي الأثار التي تشير إلى تحول الإنتاج من المصادر الإنتاجية الأعلى تكلفة (أي الأقل كفاءة) إلى المصادر الإنتاحية الأقل تكلفة (أي الأعلى كفاءة).
- الأثار الموجبة على الإستهلاك وهي الأثار التي تزداد فيها المداخيل الحقيقية للمستهلكين، والكميات المشتراة وذلك نتيجة لإنخفاض مستوى الأسعار بعد قيام الإتحاد. إضافة إلى ذلك، فإن المكسب الكلي (الأثر الكلي) المعبر عنه بمجموع مساحة المثلث 2 + مساحة المثلث 4 يتوقف على ثلاثة عوامل أساسية:
- التعريفة الجمركية الإسمية للدولة 1 قيل تكوين الإتحاد، وهي التعريفة التي إختارها الإتحاد الجمركي بين الدولتين 1 و2 لكي يكون السياج الجمركي الموحد قبل العالم الخارجي.
- مرونة عرض الإنتاج المحلي في الدولة 1 قبل تكوين الإتحاد الجمركي وهي نقطة الإنتاج a
- مرونة الطلب في الدولة 1 عند نقطةالإستهلاك قبل تكوين الإتحاد الجمركي النقطة d. فكلما زادت مرونة الطلب أو مرونة العرض للدولة المستوردة، كلما حدث تغير أكبر في الكمية، نتيجة تغير معين في السعر، وبالتالي زاد أثر خلق التجارة.

[1] **للمزيد من التفاصيل يراجع تحليل محمد أحمد السريتي و أحمد فتحي خليل الخضراوي ، " الاقتصاد الدولي "، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ، المكتبة المكية ، العزيزية ، الملكة العربية السعودية ، 2017 ، ص ص 214-218**

ويتعاظم المكسب الكلي لقيام الإتحاد الجمركي، والناتج عن القوة الإنشائية له، كلما إرتفعت التعريفة الجمركية الإسمية في الدولة ، وكلما إرتفعتمرونات العرض المحلي والطلب المحلي في الدولة 1.

ثانيا: حالة تحويل التجارة والأثر التحويلي للإتحاد الجمركي

يقصد بتحويل التجارة ، التحول من منتجين أكفاء إلى منتجين غير إكفاء (إحلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من أحد الدول الأعضاء بالكامل محل واردات كانت تستورد من بلد غير عضو). وتسبب هذه الحالة تدهورا في الرفاهية. ويجب التمييز بين الحالة الأولى خلق التجارة وبين حالة تحويل التجارة من الدولة ذات الميزة النسبية قبل تطبيق التعريفة الجمركية إلى الدولة الأخرى، والتي سوف تدخل معها في تكوين إتحاد جمركي، ولا تتمتع بأية ميزة نسيبية في إنتاجها . وتتضح طبيعة هذا الأثر في كون أن الدولة 1 كانت تستورد السلعة y من الدولة 3 قبل تكوين الإتحاد الجمركي. وتعتبر الدولة 3 في هذه الحالة هي المصدر الإنتاجي الأكثر كفاءة.

وغير أن قيام الإتحاد الجمركي ومايؤدي إليه من إزالة الرسوم الجمركية بين الدولتين 1و2 مع الإحتفاظ بتعريفة جمركية في مواجهة الدولة3 سوف يغير من قنوات التبادل التجاري. فالدولة 1 سوف تقوم الأنبإستيراد السلعة y من الدولة 2، وهي الدولة المنتجة للسلعة y بكفاءة إنتاجية نسبية أقل. وأصبح بإمكان الدولة 2 تموين السوق المحلي للدولة 1 بكميات من السلعة y، وتم إحلال طلب المستهلكين في الدولة1 على إنتاج الدولة2 الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة3 الأقل تكلفة. وهذه هي صورة التمييز الجغرافي في فرض الرسوم الجمركية، والذي يتخذ نوعا من التفرقة في المعاملة الجمركية بيم واردات الدولة 1 من الدولة2 (عضو الإتحاد الجمركي) وارداتها من الدولة3 وهي الدولة غير العضو في الإتحاد الأجمركي، مما يولد أثرا سلبيا على كفاءة إستخدام الموارد.

ويوضح الشكل البياني التالي، الأثار الناشئة عن تحويل التجارة على الرفاهية الإقتصادية وفي هذا الشكل نفترض مايلي[1]:

- تمثل المنحنيات SوD منحنيات العرض والطلب المحلي في الدولة1.

1- قبل تكوين الإتحاد الجمركي

❖ تختار الدولة 1 إستيراد السلعة y إما من الدولة2 أو الدولة3 بالسعر التالي : **Py2<Py3**

❖ عند فرض التعريفة الجمركية فإن الأسعار المحلية للسلعة y حسب مصدر الإستيرادتصبح :

Py2=py2(1+t)py3 ≥py3(1+t)

❖ تختار الدولة 1 إستيراد السلعة y من الدولة3 لأنها أقل سعرا . وعند هذا السعر نسجل التغيرات التالية:

[1] أ.د. بلقاسم زايري ، مرجع سابق ، ص358 (تم تحليل هذه النقطة من طرف محمد أحمد السريتي و أحمد فتحي خليل الخضراوي ، مرجع سابق).

- الإنتاج المحلي يتمثل في الكميات **OQ2**والإستهلاك المحلي يتمثل في الكميات التالية **OQ3**
- الإستيراد من الدولة يتمثل في الكميات **q2q3**
- أما الإيرادات الجمركية للدولة 1 فتتمثل في **d+c+b+a**

الشكل رقم (03) : آثار تحويل التجارة على الرفاهيةالإقتصادية[1]

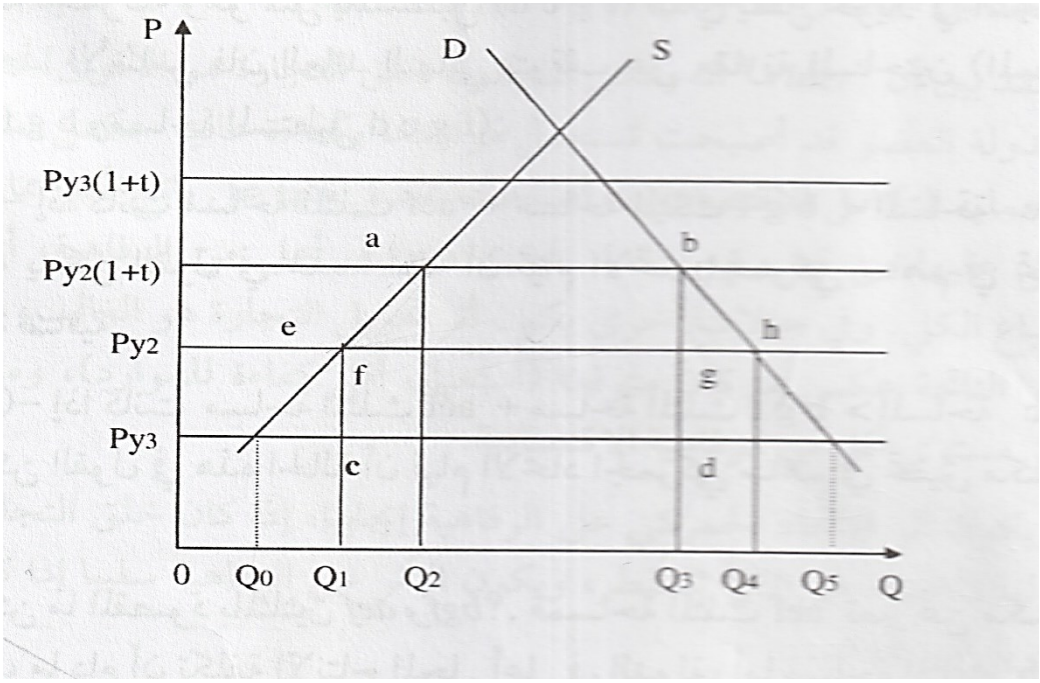

المصدر: أ.د. بلقاسم زايري ، مرجع سابق ، ص 359

2- بعد تكوين الإتحاد الجمركي

إذا قامت الدولة1 بتشكيل إتحادا جمركيا مع الدولة2 التي تنتج السلعة y بتكلفة أعلى عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية، وفرض تعريفة جمركية خارجية مشتركة على بقية العالم الدولة3 . وأمام هذا الأجراء الذي إتفقت عليه الدولتين، تحدث النتائج التالية:

- تهبط الأسعار إلى مستوى **Py2** مما يؤدي إلى الحصول على عائد لايمثل عبئا على أي من قطاعات النشاط الإقتصادي وهو ممثل بالمثلثين **(aef) (bgh)**والذي يمثل **خلقا للتجارة.**
- إنخفاضالإنتاج المحلي للدولة 1 من السلعة y وارتفاع الإستهلاك المحلي، مما يؤدي إلى تغيرات في فائض المنتجين وفائض المستهلكين. وعلى مستوى الشكل البياني فإن مكاسب المستهلكين من السلعة y تحدد بالمجال **Py3bhPy2**. أما المجال **Py3acPy2**فإنه يمثل خسارة في فائض المنتجين نظرا لإنخفاض أسعار الواردات التنافسية للسلعة y.

[1] أ.د. بلقاسم زايري ، مرجع سابق ، ص 359

❖ غير أنه هناك تكلفة لايجب إهمالها، تتمثل في ضياع العائد من إيرادات التعريفة الجمركية وهو ممثل بالمستطيل **fgcd** الذي يمثل تحويلا في التجارة. وعلى هذا الأساس، فإن العائد النهائي يتوقف على مقارنة المساحتين (المساحة **aef+bgf** ومساحة المستطيل **fged**):

- إذا كانت مساحة المثلث **aef**+ مساحة المثلث **bgf** أكبر من مساحة **fgcd** ، فإنه يمكن القول في هذه الحالة أن قيام الإتحاد الجمركي ساهم في تحقيق خسارة صافية.
- إذا كانت مساحة المثلث **aef** + مساحة المثلث **bgf** أصغر المساحة **fgcd** فيمكن القول أن قيام الإتحاد الجمركي ساهم في تحقيق مكسب صافي.

يلخص الإقتصادي**H.Robert Heller**عناصر الأثر التحويلي للإتحاد الجمركي في عنصرين هما :

❖ أثر الإنتاج السالب للإتحاد الجمركي، ويشير إلى إنتقال الإنتاج من مصدر إنتاجي تكلفته النسبية أقل خارج الإتحاد الجمركي إلى مصدر إنتاجي تكلفته النسبية أعلى داخل الإتحاد، مما يؤدي إلى إعادة تخصيص للموارد الإقتصادية في صالح المنتجين الأقل كفاءة داخل الإتحاد الجمركي.

❖ أثر الإستهلاك السالب، وهو الأثر الذي يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي للمستهلكين نتيجة زيادة مستويات الأسعار بعد تكوين الإتحاد الجمركي.

كما بين **Viner**أنه بمكن أن يكون خلق التجارة هو الأقوى ، مما بعني أن الدولة العضو قد تستعمل مواردها بكفاءة عالية عكس إستعمالها قبل عملية الإندماجالإقتصادي، وأصبحت تحصل منها على ناتج اكبر مما كانت تحصل عليها من قبل، ومن ثمة تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية أي من الإشباع الكلي. وفي حالات أخرى، يكون أثر تحويل التجارة هو الغالب، فتكون الأثار الناتجة عكس ما كان متوقعا (إستعمال أقل كفاءة للموارد)، ومن ثمة تحقيق مستوى أقل من الرفاهية الإقتصادية.

ويكون أثر الإتحاد الجمركي على الرفاهية إيجابيا، إذا كان خلق النجارة بين الدول الأعضاء هو الأثر المسيطر، ويكون الأثر على الرفاهية سلبيا إذا كان أثر التحويل هو الغالب.

خلاصة القول:

بعد تكوين الإتحاد الجمركي وإلغاء التعريقة الجمركية التي كانت تعرفها الدولة 1 على تجارتها مع الدولة2 يحدث مايلي :

- هبوط سعر السلعة الدولة 2 في السوق الوطني للدولة 1 بسبب إلغاء التعريفات الجمركية مع إرتفاعالإستهلاك.
- إنخفاض الإنتاج للدولة 1.
- إرتفاع الواردات القادمة من الدولة2، مما يعني إستفادة المستهلكين على مستوى الدولة1.

❖ تتوقف مكاسب الإتحاد الجمركي على عدة عوامل منها :

- إتساع حجم الإتحاد الجمركي.
- مستوى الرسوم الجمركية التي تعرضها الدول قبل قيام الإتحاد الجمركي.
- التناقسية بدل التكاملية بين الدول الأعضاء في الإندماجالإقتصادي.

❖ حتى يكون لتكتل الإقتصادي مبررا من الناحية النظرية، فلابد أن يكون الأثر الصافي لخلق التجارة وتحويل التجارة أثرا موجبا على الرفاهية الإقتصادية.

ولتوضيح درجات الإندماجالإقتصادي أكثر وتبسيطها، يمكن تلخيصها :

الشكل (04): درجات الإندماج الإقتصادي

منطقة التجارة التفضيلية (تعريفة منخفضة)

⇩

منطقة التجارة الحرة (م.ت.ح) =حرية انتقال السلع

⇩

م.ت.ح + تعريفة جمركية موحدة = إتحاد جمركي (إ.ج)

⇩

م.ت.ح + إ.ج + حرية إنتقال عناصر الإنتاج = سوق مشتركة (س.م)

⇩

م ت.ح + إ.ج + س.م + سياسة إقتصادية مشتركة = إتحاد اقتصادي (إ.إ)

⇩

م.ت.ح + إ.ج + س.م + إ.إ + سياسة نقدية موحدة = سوق موحد (إتحاد تام)

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الرابع : مشاكل الإندماج الإقتصادي الإقليمي

رغم المزايا التي يتيحها الاندماج الإقتصادي إلا أنه لايمكن التصور بأنه عملية مضمونة النتائج لجميع الأطراف، فالتقدير نسبي وقد يختلف من دولة لأخرى،[1] لذلك تتعرض الدول الأعضاء للعديد من

[1] أحسن مثال على ذلك السياسة الزراعية التي إنتجتها السوق الأوروبية المشتركة في بداياتها والتي عادت بالفائدة على فرنسا بينما تضررت دول أخرى منها ، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلافات بينها بل أزمات كانت تهدد مسيرة الإندماج الأوروبي وتعطل تقدمها . لمزيد من التفاصيل، أنظر حسن نافعة الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص ص 320-327.

الصعوبات التي تواجه عملية تطبيق الإجراءات الإندماجية المتفق عليها (عادة ما تظهر هذه المشاكل نتيجة لعدم تكافؤ إقتصاديات الدول الأعضاء وهذا مادفع بالكثير من الإقتصاديين التأكيد على مسألة التجانس والتقارب في السياسات الإقتصادية للدول أطراف العلاقة الإندماجية) ، فتنشأ بعض المشاكل بمجرد قيام إندماج والبعض الأخر عند التنفيذ العملي لإتفاقية الإندماج ، وفيما يلي نورد هذه المشاكل :

1- **مشكلة التعريفة الجمركية الموحدة** :من أسس قيام الإندماج الإقتصادي وضع تعريفة جمركية موحدة إتجاه العالم الخارجي، لكنه في كثير من الأحيان يكون من الصعب الإتفاق على هذه التعريفة الموحدة وتكون في حد ذاتها مشكلة تعيق إقامة الإندماج، وذلك بسبب إختلاف في مستوى التعريفات الجمركية المعمول بها في كل دولة من الدول الأعضاء قبل قيام الإندماج، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة جمركية تقل أو تزيد عن التعريفة التي تفرضها على وارداتها من السلع الأجنبية خوفا من تعرض مصالحهما التجارية للخطر. ولحل هذه المشكلة، تنتهج الدول داخل الإقليم طريقة للتوفيق بينها كما يلي[1]:

- بالنسبة للدول التي تزيد تعريفتها الجمركية الأصلية عن التعريفة الموحدة، يمكن إعفاؤها مؤقتا من وجوب تخفيض تعريفتها على بعض السلع الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي، مع وجوب إلتزامها بالتخفيض تدريجيا فيما بعد.
- أما بالنسبة للدول التي تتمتع بالتعريفة الجمركية المنخفضة، يمكن إعفاؤها من وجوب رفع تعريفتها على بعض السلع المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مع إلتزامها برفعها تدريجيا فيما بعد.

2- **مشكلة الحماية الجمركية** :تظهر هذه المشكلة نتيجة لإختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء، واختلاف درجة نمو[2]إقتصادياتها، مما يستدعي توجيه قدر ما من الحماية لمشاريعها القائمة، إما عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع المشابهة أو عن طريق تقييد الإستيراد بفرض نظام الحصص وتراخيص الإستيراد، لذلك يكون من الصعب إقناع هذه الدول بالتنازل عن هذه الحماية لأن ذلك سيعرض مشاريعها للمنافسة من جانب مشاريع الدول الأخرى داخل المنطقة التكاملية خاصة تلك التي تنتج بتكاليف اقل. ولمعالجة هذه المشكلة، يتم الإتفاق على إختيار فترة إنتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا حتى تصل إلى الإلغاء التام في نهاية الفترة حيث يتم تكييف هذه المشاريع وفقا للأوضاع الجديدة.[3]

3- **مشكلة توزيع الإيرادات الجمركية** :الإيرادات الجمركية تمثل مصدرا مهما من مصادر الخزينة لأي دولة، ولأن الإندماجيتطلب إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وفرض تعريفة جمركية موحدة إتجاه

---

[1] **بلعور سليمان، " التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة لدول الخليج العربية" ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2008-2009 ، ص.26.**

[2] **يعني الزيادة الفعلية في الناتج القومي وفي حصة الفرد منه ضمن فترة زمنية محددة**

[3] **بلمقدم مصطفى وآخرون،" تفاعل التكتلات الاقتصادية"، المستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الإقتصادي العربي، الواقع والأفاق، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، أيام 17،18 ،19 أفريل 2017، ص.294**

العالم الخارجي، فإن الدولة ستفقد بذلك جزءا من إيراداتها العامة، ويبقي تقسيم الإيرادات الجمركية المحصلة في المنطقة الإندماجية على كل الدول الأعضاء حسب الطريقة المتفق عليها لتوزيع تلك الحصيلة، وقي هذا الإطار، توجد ثلاثة آراء تتمثل في :

الاقتراح الأول: أن تحتفظ كل دولة بإيراداتها الجمركية التي تحصلت من السلع والمواد الواردة إليها مع قيام الدول الكبيرة إقتصاديا في الإتحاد بدفع مبلغ معين للدول الصغيرة وذلك كتعويض عما ستخسره من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها إلى الإندماج، وهذا الإقتراح هو الشائع والمستخدم في اتفاقيات الإندماج.

الاقتراح الثاني: يتم تقسيم حصيلة الإيرادات الجمركية على أساس نسبة عدد السكان في كل دولة إلى مجموع سكان الإندماج ومتوسط استهلاك الفرد الواحد من الواردات.

الإقتراح الثالث: يقتضي بأن تقسم الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء على أساس نسبة ما يستهلك فعلا من السلع المستوردة في كل دولة من الدول الأعضاء، إلا أن تطبيق هذا الإقتراح، يثير الكثير من الصعوبات الإدارية التي تتعلق بكيفية معرفة مصير إستهلاك هذه السلع.

4- مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية :تعتبر من أكثر المشاكل تعقيدا نظرا لإختلاف السياسات بين الدول الأعضاء، خاصة في حالة الإندماج بين الدول النامية والمتقدمة، ويتم التنسيق في ناحيتين[1]:

- الناحية المالية ويتعلق الأمر بتوحيد أسعار الضرائب في جميع الدول الأعضاء، وقد يؤدي مثل هذا الإجراء إلى التقليل من إيرادات بعض الدول وزيادة إيرادات البعض الأخر.
- والناحية النقدية، من خلال تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وقد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال إلى دول أخرى داخل الإندماج مما يؤدي إلى إختلاف في موازين مدفوعاتها.

[1] **بلمقدم مصطفى وآخرون، مرجع سابق ، ص 297**

خلاصة الفصل الأول

يحتل موضوع الإندماج الإقتصادي أهمية كبيرة في الأدبيات الإقتصادية حيث نال هذا المفهوم إنتشارا واسعا في الوقت الراهن نظرا لما تولده هذه الظاهرة من مكاسب ومزايا لشعوب المنطقة الإندماجية، كحل مشكلة ضيق الأسواق وزيادة فرص الإنتاج وتوسيعه وتحسين التبادل التجاري وخلق فرص عمل أكثر مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي للدول الإندماجية وخلق مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية والقضاء على جملة من العوائق والمشاكل التي تعاني منها. إن العملية الإندماجية لم تقتصر على الدول المتقدمة فقط بل إنتشرت لتشمل الدول النامية وذلك بقيام العديد من التكتلات والإندماجات الإقتصادية في أورربا وأمريكا الشمالية والجنوبية وقارتي آسيا وإفريقيا ، والدول العربية والمغاربية كتكتلات تبحث عن مزيد من تكاثف الجهود وتوحيد الإرادات نحو البحث عن سبل تعاون ترتقي بالإقتصاد والسياسة والأمن على مستوى تلك الدول المتوحدة الجهود. فيما بخص تحديد مفهوم مصطلح الإندماج الإقتصادي ، فقد تباينت الرؤى بين المفكرين، فعالم الإقتصاد يدرسه من زاوية العلاقات الإقتصادية الدولية وأشكال الإندماج والإتحادات الإقتصادية التي يمكن أن تقام بين الدول وعالم الإجتماع يدرسه من زاوية العلاقات بين الجماعات المكونة لمجتمع ما وهو ما يعرف بالإندماج القومي كما يدرس الشروط المختلفة لعملية الإندماج بين الدول المختلفة . أما عالم السياسة ، فيتناوله أساسا على مستوى مجال تحليل النظم السياسية أو الإندماج على مستوى الدولة الواحدة. أما مجال دراسة العلاقات الدولية وهو ما يعرف الإندماج الإقليمي ، تثار موضوعات وإشكالات الإتحادات الدولية وأشكالها والحكومة العالمية والمنظمات الدولية والسعي إلى حل الصراعات الدولية أو تحقيق الأمن القةكي من خلال الإندماج.

في هذا السياق، تم إبراز أهم التوجهات الجديدة للتكتلات والإندماجات الإقتصادية الإقليمية ، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- تكريس ظاهرة الإندماجات الإقليمية الجديدة باعتبارها السمة الرئيسية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد.
- إن المضمون الفعلي لعمليات الإندماج الإقتصادي وطابعها تتحدد بخصائص الدول المساهمة ومكانة تلك الدول في نظام الاقتصاد العالمي. فالدول المتقدمة تستخدم الإندماج لتعزيز القدرات الإقتصادية وزيادة النفوذ والإبقاء على عدم التكافؤ في العلاقات الإقتصادية الدولية. في حين تتسم العملية الإندماجية في البلدان النامية بطابع تقدمي يستجيب للمصالح المشتركة لهذه الدول، لأنها تساعد على تطوير اقتصاديتها والتقليل من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة.
- بالمقابل، إذا كانت نتائج الإندماج الإقتصادي للإتحادالأوروبي غنية في نتائجها، عظيمة في خطواتها ومناهجها، فإن واقع الحال يكشف عكس ذلك حينما يتعلق الأمر ببعض تجارب الإندماج الإقتصادي بين الدول النامية، وهذه النتائج تتشابه فيما بينها من حيث ضألة النتائج المترتبة على قيامها بل إن الكثير منها لايعدو أن يكون مجرد حبر على ورق. كما أن ظهور العديد من التكتلات الإقتصادية الإقليمية وانعدام

الشروط والمعايير التي يجب على الدول الوفاء بها مسبقا قبل الانضمام إليها، ترتب عنه تمتع غالبية دول المنطقة بالعضوية في أكثر من تكتل إقتصادي. وبالتالي نتج عن ذلك تداخل كبير بينها وتعددت إلتزامات الدول وبذلك أصبحت كل دولة مجبرة على تبني أكثر من سياسة وبرنامج بالإضافة إلى الإلتزامات المالية وتعارض المصالح. وهذا ما يتعارض مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تنص على أن الدولة العضو بتجمع إقتصادي إقليمي ينبغي عليها ألا تنضم إلى أكثر من إتحاد جمركي.

ومن من شروط نجاح التكتلات وفق المقاربة السياسية والإقتصادية، توفر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق الإندماج ولكي تتوفر هذه الرغبة ينبغي أن تكون المنافع المرتقبة من الإندماج بالنسبة للقادة السياسيين والتي تتمثل في الإحتفاظ بالقوة السياسية وبتحسين فرص إعادة الإنتخاب إلى جانب ضرورة تحقيق الإستقرار السياسي للدول الأعضاء، وضع إستراتجيات طويلة المدى وإعادة النظر في إتفاقيات الإندماج الحالية بهدف تجنب حالة تعدد عضوية الدول في أكثر من تكتل إقتصادي، تهيئة البنى التحتية لقطاع النقل والمواصلات، التنسيق بين التكتلات الإقتصادية الإقليمية وتطوير علاقات الشراكة بينها وبين التكتلات الإقتصادية العالمية.

الفصـل الثانـي

تجربـة الاندماج الاقتصادي الإقليمي:

إتحـاد المغرب العربـي

تمهيـد:

إن التسمية التي كانت تسند إلى المغرب العربي أو المغرب الكبير هي المغرب بإختصار، وهو مصطلح لغوي قصد به كتاب العرب وغيرهم ، الإتجاه الذي يحدد مغرب الشمس ، أما إصطلاحا فقد قصد به الأقاليم الواقعة غرب مصر التي تشمل شمال القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي ، ولعله إصطلاح فرضته ظروف الفتح الإسلامي، أما ما يمكن ملاحظته خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ظهور أسماء جديدة لمكونات الوطن العربي ، الهلال الخصيب، الشرق الأوسط، الخليج الفارسي، شمال إفريقيا...إلخ، وبالرغم من هذه التسميات التي قد تستند إلى تعليلات تمتلك جزءا من الموضوعية، فإن المغرب العربي يؤلف وحدة إستراتيجية متميزة[1].

المغرب العربي متسع جغرافيا ، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية ، متكافئ الموارد الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية، يتشكل على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط ، فهو يمتد من الشرق إلى الغرب بين خطي الطول 25 درجة شرقا أي الحدود الليبية المصرية إلى 17 درجة غربا التي تمثل الساحل الأطلسي لموريتانيا ، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي العرض 37 درجة شمالا إلى 18 درجة جنوبا أي حدود الجزائر الصحراوية، على مساحة إجمالية **821 837 5 كلم مربع** . فالمغرب العربي يغطي حوالي ٪4 من اليابسة في الكرة الأرضية، 20٪ من مساحة القارة الإفريقية، 40٪ من مساحة العام العربي[2]. إجمالي هذه المساحة لا يفوقه في العالم سوى مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، البرازيل والصين[3]. من هذه الزاوية ، تكتسب منطقة المغرب العربي أهمية خاصة في السياسة الدولية، نظرا لموقعها الإستراتيجي الحيوي في قلب العالم، حيث تعتبر نقطة التقاطع المهمة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا ، وبين الشمال والجنوب ، وبين الشرق والغرب . كما تتحكم المنطقة المغاربية بأهم مواقع المرور الدولية وهو مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

إن الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها دول المغرب العربي أدت إلى التفكير في إنشاء تكتل أكثر ملائمة حسب المعطيات الجغرافية والتاريخية والديموغرافية وهو إتحاد المغرب العربي ، إذا كانت ندوة طنجة المنعقدة سنة 1956 أول خطوة في إرساء أسس المغرب العربي ، وهي ندوة سبقت إتفاقية

---

[1] الصادق الخوني ، ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى " ، في بناء المغرب العربي ، تونس : مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية ، 1983 ، ص 59.

[2] محمد الجديدي ، " الموارد الطاقوية والمنجمية عامل للإندماج الإقتصادي التكاملي المغاربي " في آفاق ومراحل بناء المغرب العربي ، تونس : مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية ، 1989 ، ص 11

[3] **Djamel Eddine GUECHI, « l'Union du Maghreb arabe (UMA) , Intégration régionale et Développement économique », Alger, Casbah, 2002 , p.57**

روما التي مهدت للإتحاد الأوروبي كما هو الآن واقعا ملموسا، غير أن تداعيات الاستعمار وما أنجر عنه بعد إستقلال دول المغرب العربي الكبير جعل مسار الإتحاد راكدا تارة طويلة ومتحركا ببطء شديد تارة أخرى، ولم يعطى دفعة إلا بعد قمة زرالدة بالجزائر في 12 جوان 1988 حيث إجتمع لأول مرة زعماء المغرب العربي والخروج بقرارات تعزز إنشاء الإتحاد ، وقد تلت هذه القمة التوقيع على إتفاقية مراكش في 17 فيفري 1989 ووضع التوجهات الكبرى لمجلس الرئاسة في جويلية 1990[1].

فإتحاد المغرب العربي هو تجمع لدول المغرب العربي الخمسة وهي من الشرق إلى الغرب : ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وتسمية **الإتحاد هي تسمية سياسية أكثر منها إقتصادية**[2]، لكون التعاون بين هذه الدول لم يصل بعد إلى مستوى متقدم.

يتميز إتحاد المغرب العربي بعدة مقومات تجعل تكتله يحصل على مزايا مشتركة كبيرة، حيث أن فضاءه يشكل رقعة جغرافية موحدة تلقائيا، جغرافيا، ديموغرافيا، لغويا، دينيا وتاريخيا[3].

جغرافيا: حيث تقع هذه الدول في منطقة جغرافية موحدة تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى أطراف ليبيا شرقا، عبر شريط ساحلي متصل عبر ألاف الكيلومترات، وبجنوب صحراوي في عمومه يضم أكبر صحاري العالم التي تزخر بخيرات باطنية بترولية و غازية و معادن مختلفة.إذ يتربع المغرب العربي على مساحة قدرها **821 837 5 كلم2** (وباحتساب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تقدر مساحته **141 048 6 كلم2)**، موزعة كالتالي[4]:

الجدول رقم (10) : مساحة بلدان المغرب العربي الوحدة (كلم2)

الدولة	المساحة (كلم2)	النسبة%
الجزائر	2 381 741	40.7
المغرب	485 730	8.32
تونس	164 150	2.8
ليبيا	1 775 500	30.4
موريتانيا	1 030 700	17.65
المجموع	5 837 821	100

المصدر: جمال عبد الناصر مانع،" إتحاد المغرب العربي – دراسة قانونية و سياسية" ، الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص27

[1] محمد راتول ،" الإقتصاد الدولي ، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2018 ، ص 313

[2] محمد راتول ، مرجع سابق ، ص 313

[3] نفس المرجع ، ص 314

[4] جمال عبد الناصر مانع، " إتحاد المغرب العربي – دراسة قانونية وسياسية ، الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 27

ديمغرافيا: حيث يسود تجانس سكان المنطقة الدين إنصهروا عبر التاريخ بعربها وبربرها ليشكلوا شعبا واحدا بما يزيد عن تسعون مليون نسمة، متقاربا في العادات والتقاليد والسلوك الإستهلاكي، وبمستواه التعليمي والصحي وتركيبته الإجتماعية والعمرية وهرمه السكاني ومعدل نموه.

الجدول رقم (11): عدد سكان دول المغرب العربي[1] - الوحدة (مليون نسمة)

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	النسبة%
الجزائر	43 851 044	43.21
المغرب	36 910 560	36.37
تونس	10 982 000	10.82
ليبيا	6 871 292	6.78
موريتانيا	2 850 000	2.81
المجموع	101 464 896	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء – إحصائيات 2021

لغويا: إذ أن كل سكانه ينطقون العربية لغة، وهي اللغة الرسمية في كل دولة دستوريا إلى جانب اللغة الأمازيغية.

دينيا: إذ أن معظم السكان يدينون بالإسلام وملتزمون بتعاليمه كاملة.

مناخيا: حيث يقع الشمال الإفريقي بمعظمه في منطقة يطلق عليها جزيرة الملح ، وهي منطقة شبه جافة في غالبيتها، إذا ما إستثنينا الأقاليم الساحلية التي لا تشكل سوى جزء ضئيلا من مساحة أقطاره.

إقتصاديا: حيث تتشابه معظم إقتصاديات دوله خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، فبتجمعها تشكل كيانا إقتصاديا ضخما، تتشابه فيه معظم القطاعات والأنشطة الإقتصادية، ويتعمق هذا التشابه بدرجات خاصة على المستوى الغذائي، على المستوى التبعية الصناعية، غياب التكامل والتعاون الإقتصادي، إرتفاع حجم البطالة، ضعف أداء المصرفي.

من خلال هذا الفصل، سنتطرق إلى عرض النقاط التالية :

[1] الموقع الإلكتروني الرسمي www.ons.dz الديوان الوطني للأصحاء – إحصائيات سنة 2021 ، تاريخ الإطلاع 22 /2021/07

المبحث الأول:

سياقات تأسيس ونشأة إتحاد المغرب العربي

أصبح مشروع الإتحاد المغاربي جزءا من إهتمامات صانع القرار في الدول المغاربية خاصة عند التوقيع على إتفاقية مراكش المؤسسة للإتحاد في 17 فيفري 1989 من طرف القادة المغاربة. إن الاندماج الإقليمي لبلدان إتحاد المغرب العربي قد فرض ذاته دائما كضرورة إستراتجية لزيادة نجاعة الحلول المعتمدة لفض المشاكل الهيكلية المزمنة : نسبة بطالة مرتفعة ، انتشار الفقر وازدياد حدة التفاوت الإجتماعي، تدني مستوى التطور الإقتصادي الذي بقي دون الإمكانات المتوفرة، تواضع حجم الأسواق وتجزؤها، تبعية إقتصادية شديدة نحو أوروبا وانغلاق الإقتصادات المغاربية على نفسها[1].

لهذا ينتظر من هذا الإندماج أن يدعم الإمكانات التي تسمح للمغرب العربي بأن يواجه بشكل أفضل تحديات العولمة وأن يقلب الموازين لصالحه في مواجهة الأوضاع الجديدة الناتجة عن التوجه العام نحو التجمعات الإقليمية. ومن ناحية ثانية، ونظرا لارتباط أغلب البلدان المغاربية باتفاقات تجارية إقليمية مع أوروبا (الجزائر وتونس والمغرب)، ومع البلدان العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (تونس والمغرب وليبيا) أو في إطار إتفاق أغادير (المغرب وتونس)، واتفاقات ثنائية (المغرب– الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر – روسيا، ليبيا – إيطاليا ...)، فإن عدم إحراز تقدم ملموس على مستوى الإندماج المغاربي في السنوات القادمة سيجعل من مشروع إتحاد المغرب العربي مجرد هدف ثانوي. وهذه الوضعية تخشاها جل البلدان المغاربية من خلال المبادرة بتفعيل هذا المسار على أسس تضمن ديمومة العمل وبلوغ الأهداف.

وبقطع النظر عن إرادة الدول الأعضاء، أصبح المغرب العربي محط أنظار أطراف شراكة خارجية ذات وزن اقتصادي وسياسي هام، على غرار الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ولكن أيضا وأكثر فأكثر، من طرف اليابان والصين والهند. ودوافع هذه التجمعات للاهتمام بإتحاد المغرب العربي تكمن في بحثها عن التفاعل والتعاون لتحقيق مصالحها التجارية والاقتصادية. ومن المهم هنا التأكيد على أهمية أن تقوم البلدان المغاربية باستغلال هذا الإهتمام لصالحها بأن تجعل منه عامل تجديد وتفعيل للحركية في مسار الإندماج المغاربي حتى يكون للمغرب العربي موقعه في إطار مقتربات الشراكة الخاصة التي تهم المنطقة. وبهذا تكون الفائدة الحاصلة للبلدان المغاربية أهم من تلك التي تجنيها الأطراف الخارجية.

---

[1] د. كعبوش الحواس ، " إتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية 2010–2015" ، الناشر المكتب العربي للمعارف ، القاهرة . ط1 . 2017 ، ص 70

غير أن الالتزام بمبدأ الإجماع في إتخاذ القرارات وفي تطبيق الإتفاقيات، يجعل إجياء مسار الإندماج مشروطا بسير طبيعي للهيكل الأعلى في الإتحاد المغاربي، ألا وهو مجلس الرئاسة المتكون من الخمسة رؤساء الدول الأعضاء، وذلك على الأقل على مستوى إنطلاقة جديدة للمسار الإندماجي. ومن البديهي أن يقع التطرق خلال التحاليل التي ستجري في إطار هذه الدراسة إلى القوانين والمؤسسات الاتحادية الحالية. ويفترض أن يسمح هذا بالتوصل إلى تقديم مقترحات للحلول القانونية والتنظيمية التي من شأنها تسهيل وتليين منظومة صنع القرار والمنظومات الوظيفية لإتحاد المغرب العربي.

إن التأثيرات الإقتصادية الناتجة عن إحداث فضاء إقتصادي مغاربي مشترك، يمكن أن تكون هائلة على أساس أن إنشاء سوق يتجاوز مائة (100) مليون مستهلك، ستجلب مكاسب على مستوى النجاعة وستجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، دون أن ننسى الدعم الذي يمكن أن يحصل للقدرة التفاوضية للإتحاد المغاربي في مواجهة أطراف الشراكة الخارجيين وخاصة المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ومهما كانت العقبات غير الإقتصادية، التي تعترض طريق أي مسار إندماج إقليمي، بدون إستثناء، على مختلف المستويات، فإن الفائدة الإقتصادية الناتجة عن تحرير تنقل المنتجات والخدمات وعوامل الإنتاج، يجب أن تمثل هدفا يخدم المصلحة المتبادلة (لأطراف الإندماج) بشكل تكون فيها الفائدة الحاصلة أكبر من تكلفة عدم الإندماج، المتمثل في إلغاء هذه المكاسب الممكنة. وإن هذه التكلفة ستغدو مجحفة لجميع الأطراف وأغلى ثمنا من وضع يكون فيه التقارب مفروضا بالعقلانية الإقتصادية، وفي إطار مستقل عن التكتلات السياسية

التي سيتحقق بين أطرافها هذا التقارب ، وهذا ماسنوضحه في النقاط التالية :

المطلب الأول :
مراحل تطور فكرة الإندماج المغاربي

بقدر ماكانت فكرة توحيد البلدان الخمس لشمال إفريقيا ضاربة في التاريخ بقدر ما تأخر موعد تحقيقها باستمرار حيث أن تجسيم الوحدة بين الأقطار المغاربية لم يتبلور إلا خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وسنستعرض فيمل يلي المراحل التاريخية لتطور فكرة الإندماج المغاربي.

الفرع الأول: الإطار التاريخي لظهور الفكرة

تم توحيد المغرب العربي أول مرة قبل ثلاثة قرون من العهد الميلادي على يد ماسينيسا، ثم وللمرة الثانية خلال العصر الذهبي لشمال إفريقيا في عهد الدولة الموحدية في القرن الثالث عشر ميلادي. ولم تعرف المنطقة بعدها إلى اليوم أي شكل من أشكال التوحيد. وظل واقع التشتت قائما طوال العهود الحفصية و

المرينية والإدريسية وعلى إمتداد عهود الدول التي كانت تديم بالولاء، على مستويات متفاوتة، للإمبراطورية العثمانية وكذلك الشأن طيلة الفترة الاستعمارية.

وفي خضم حركات المقاومة المختلفة للتحرر من الإستعمار، برزت من جديد مسألة توحيد المغرب العربي لتقوية الصف والكفاح من أجل نيل الإستقلال. وقد تجلت التطلعات إلى الوحدة المغاربية من خلال إنشاء العديد من الجمعيات والمؤسسات من طرف مواطنين مغاربيين مقيمين بالخارج، وذلك على غرار " نجم شمال إفريقيا بفرنسا" سنة 1926[1] ومكاتب المغرب العربي بالقاهرة ودمشق (1947-1949).[2] لهذا فإن الأفكار الأولى حول "**مغرب عربي موحد**" لم تكن استجابة للواقع الجغرافي و للتاريخ بقدر ما كانت إستجابة لصورة المستقبل كم تتخيلها شعوب المنطقة وخاصة النخب منها الذين كانوا يرون في هذا الإندماج إطارا ملائما لحل مشاكلهم السياسية والاقتصادية والإجتماعية. وبحلول عهود الإستقلال، بدأت بعض المعالم الوحدوية تنتصب لتشمل البلدان المغاربية، وذلك على غرار :

- مؤتمر طنجة المنعقد يوم 27 أفريل 1958 والذي جمع بين الأحزاب المغاربية الثلاثة لبلدان الجزائر والمغرب وتونس. وقد خصص هذا المؤتمر لمساندة المطلب السياسي باستقلال الجزائر، وكذلك تحديد الطريق المؤدية لتحقيق الوحدة المغاربية[3].
- إنشاء اللجنة الدائمة للتنسيق المغاربي في نوفمبر 1964 بطنجة (الجزائر والمغرب وليبيا وتونس).

الفرع الثاني : المراحل التمهيدية لقمة رأس لانوف – ليبيا

قرر الرؤساء الخمسة للبلدان المغاربية، المجتمعين لأول مرة بزرالدة في 10 جوان 1988 على هامش القمة العربية، تكوين لجنة مغاربية كبرى تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي. وهذه أول مرة ينطلق فيها مسار واحد يشمل الأقطار المغاربية الخمسة مجتمعة. وقد تم تكليف هذه اللجنة بالعمل على تحديد الطرق والوسائل التي تسمح بتحقيق الإتحاد. وأسفرت أشغالها التي انطلقت في 13 جويلية 1988 بالجزائر العاصمة على وضع برنامج عمل ، على الأمدين القصير والطويل، يؤدي إلى إنشاء إتحاد المغرب العربي.

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول نجم شمال إفريقيا 1926-1937 ، يراجع : محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1994. و الدكتور إسماعيل معراف ، ا"لتكتلات الاقتصادية الإقليمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، 2012 ، ص ص 79-80

[2] للمزيد من التفاصيل يراجع : صبيحة بخوش ، المرجع السابق ، ص ص 118 – 133

زكي مبارك ، مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي : الدواعي والخلفيات والمصير ، المعهد الجامعي للبحث العلمي ، الرباط ، 2009 ، ص ص 39-47 للمزيد من التفاصيل يراجع مقال الباحث المنشور في كتاب المعنون "صعوبات وأفاق تفعيل إتحاد المغرب العربي"، أشغال ندوة دولية من تنظيم كلية العلوم القانونية والإقتصادية و الإجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة مع معهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس ، السويسي ، الرباط .

[3] يومي 16 و17 افريا 2009.

وبعد لقاء زرالدة أقيمت ست (06) قمم لرؤساء الدول، وأولها قمة مراكش المنعقدة يوم 17 فيفري 1989، تاريخ إبرام الاتفاق التأسيسي لإتحاد المغرب العربي (**أنظر الملحق رقم 01**).[1]

وقد أقرت القمة أيضا، إعلانا خاصا ببعث إتحاد المغرب العربي وبرنامج عمل الإتحاد. وقد وقعت المصادقة على هذا الاتفاق من طرف البلدان الخمسة الأعضاء في ظرف ستة (06) أشهر من إمضائه، تطبيقا للفصل 19 من المعاهدة. ومن أهداف هذه الاتفاقية :

- تمتين أواصر الأخوة بين البلدان الأعضاء،
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال،
- إعتماد سياسة مشتركة في الميدان الإقتصادي لضمان التطور الصناعي والزراعي و التجاري و الإجتماعي للدول الأعضاء، وكذلك إنشاء مشاريع مشتركة ووضع برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

ولبناء الفضاء المغاربي الموحد، حددت الثلاث مراحل التالية:

- إنشاء منطقة للتبادل الحر وتفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة بين الخمسة بلدان الأعضاء.
- إرساء وحدة جمركية وذلك بخلق فضاء جمركي موحد واعتماد تعريفة جمركية خارجية موحدة والعمل على إيجاد سياسة مشتركة في مجال التجارة الخارجية تجاه بلدان الأخرى.
- إنشاء سوق مشتركة لتدعيم لتدعيم إندماج الإقتصادات المغاربية ورفع العوائق أمام انسياب المبادلات وعوامل الإنتاج (أشخاص وسلع ورؤوس الأموال) داخل الفضاء المغاربي.

وبالإضافة إلى مجلس رئاسة الإتحاد المتكون من رؤساء البلدان الخمس، أدى تطبيق برنامج العمل خلال السنوات الثلاث الأولى (1989– 1991) إلى تركيز مجمل الهياكل المدرجة في الاتفاقية، وهي التالية:

- مجلس وزراء الشؤون الخارجية ، لجنة المتابعة، الأمانة العامة للاتحاد، مجلس الشورى ، الأربع لجان الوزارية المتخصصة، الكلفة بالأمن الغذائي والاقتصاد والمالية والبنية الأساسية والموارد البشرية. وكثيرا ماتجتمع لجنة خامسة تضم وزراء الداخلية دون أن تنص عليها الاتفاقية. الهيئة القضائية و هي متكونة من عشرة(10) أعضاء وتختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد.

[1] للمزيد من التفاصيل ، أنظر الملحق رقم 01 ، المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989

وقد حددت المعاهدة تركيبة هذه الهياكل وطريقة سيرها وكذلك العلاقات فيما بينها. في حين تعمل اللجان المتخصصة مع لجنة المتابعة والأمانة العامة من أجل صياغة خطط العمل وتحديد تطبيق برامج الإتحاد، التي وافق عليها مجلس الرئاسة.

الدورة الأولى لمجلس الرئاسة[1] : قمة تونس من 21 إلى 23 جانفي 1990:

وقد اتخذت خلالها القرارات التالية:

- تعديل الفصل 11 من المعاهدة المتعلق بالأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي.
- تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر من المعاهدة والمتعلقة بتركيبة المجلس الاستشاري.
- إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة وتحديد صلاحيتها.
- تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية فيما يتعلق بتوصيات اللجان الوزارية القطاعية والبرامج التنفيذية للإتحاد.
- قرار بخصوص العلاقات بين الإتحاد والتجمعات الجهوية العربية ،
- قرار بخصوص العلاقات بين الإتحاد والتجمعات الجهوية الإفريقية ،
- قرار بخصوص العلاقات بين الإتحاد والتجمعات الجهوية الأخرى وخاصة الإتحاد الأوروبي ،
- دعوة وزراء الخارجية والدفاع للاجتماع قصد وضع صيغة للتنسيق والتعاون في مجال الدفاع.

وقد شدد مجلس الرئاسة من خلال بيانه الختامي، على مواصلة العمل المغاربي المشترك كم ضبط رزنامة عمل اللجان الوزارية المتخصصة.

الدورة العادية الثانية[2] بالجزائر العاصمة، يوم 30 جويلية 1990:

تم خلالها المصادقة على مهام الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي ونظامها الأساسي وتعديل النظام الداخلي لمجلس الشورى كما أصدرت قرارا بإعتماد مبادئ وقواعد وحدة جمركية بين دول الإتحاد. وخلال هذه القمة تم إعتماد الإتفاقيات التي أعدتها اللجان الوزارية المتخصصة كما يلي:

- الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية،
- الوثيقة التوجيهية الخاصة ببعث السوق المغاربية الفلاحية المشتركة،
- الإتفاقية الخاصة بالحجر الصحي الزراعي،
- **إتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار بين الدول الأعضاء،**

وثائق إتحاد المغرب العربي – الأمانة العامة ، ، الرباط، " سلسلة روح مراكش" ، تحتوي على : الجلسة الافتتاحية ، قائمة القرارات الصادرة عن [1]مجلس الرئاسة ، توصية مجلس وزراء الخارجية بخصوص البرامج التنفيذية ثم البيان الختامي

[2] نفس الوثائق الصادرة عن مجلس الرئاسة .

- إتفاقية خاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول الإتحاد.
- إتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور،
- قرار خاص بإنشاء مؤسسات اتحادية (جامعة المغرب العربي، الأكاديمية المغاربية للعلوم، إحداث الهيئة المهنية المغاربية للحبوب والقول الجافة، هيئة مهنية مغاربية للبحث والتكوين والإرشاد ألفلاحي).
- توصية بخصوص البرامج التنفيذية.

وقد سمحت هاتان الدورتان العاديتان لمجلس الرئاسة بالموافقة على مجمل أشغال المجالس الوزارية المتخصصة وأشغال فرق العمل المتفرعة عنها.

الفرع الثالث : الإطار المرجعي : قمة رأس لانوف– ليبيا

الدورة العادية الثالثة لمجلس الرئاسة[1]، ليبيا يومي 10 و11 مارس 1991:

تعتبر هذه الدورة ، أكثر الدورات أهمية من بين القمم الست لرؤساء الدول المغاربية المنعقدة بين سنتي 1989 و1994. وبالفعل قد مكنت هذه القمة من إستكمال جميع هياكل إتحاد المغرب العربي كما نصت عليها المعاهدة، والمصادقة على العديد من الاتفاقيات المغاربية المتعلقة بقطاعات مختلفة وكذلك على البرامج التنفيذية لمؤسسات إتحاد المغرب العربي. وقد صدر عن هذه القمة القرارات التالية:

- قرار بالمصادقة على النظام الأساسي للهيئة القضائية لإتحاد المغرب العربي،
- قرار باعتماد الإتفاقيات التي أعدتها اللجان الوزارية المتخصصة . وعدد الاتفاقيات 09 وتهم الميادين التالية:

- اتفاقية خاصة بالطب البيطري والتعاون في ميدان الصحة الحيوانية بين دول اتحاد المغرب العربي،
- **<u>اتفاقية تجارية وتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي</u>**
- اتفاقية تعاون في المجال البحري بين دول اتحاد المغرب العربي
- اتفاق البريد بين دول اتحاد المغرب العربي
- اتفاق البريد السريع بين دول اتحاد المغرب العربي
- إتفاق الطرود البريدية
- اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي
- اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي

وثائق إتحاد المغرب العربي – الأمانة العامة ، ، الرباط، " سلسلة روح مراكش" ، تحتوي على : الجلسة الافتتاحية ، قائمة القرارات الصادرة عن [1]مجلس الرئاسة ، توصية مجلس وزراء الخارجية بخصوص البرامج التنفيذية ثم البيان الختامي .

- قرار بشأن تعزيز مسيرة الإتحاد وتحقيق أهدافه و تطوير معاهدة مراكش وقد شمل الميادين التالية:
- الوحدة الإقتصادية بما فيها إقامة الصناعات الإستراتجية على المستوى الإتحادي،
- الدفاع المشترك،
- حرية التنقل وإقامة الأشخاص،
- تطوير معاهدة مراكش بما يحقق الأهداف المنشودة ويعزز مسيرة الإتحاد.
- قرار باعتماد الملامح الكبرى لإستراتجية مغاربية للتنمية المشتركة مع تحديد الأدوات لتحقيق الأهداف المرسومة. وهذه الإستراتجية القائمة على برنامج رأس لانوف، ترتكز على أربع مراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: قيام منطقة للتبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المغاربيين على مستوى الإتحاد قبل نهاية سنة 1992.**
- **المرحلة الثانية: إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية سنة 1995.**
- **المرحلة الثالثة: إنشاء سوق مشتركة بين دول الإتحاد قبل نهاية 2000.**
- **المرحلة الرابعة: إنشاء الوحدة الاقتصادية** وهذه المرحلة غير المضبوطة بهدف زمني ترمي إلى توحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية بين الدول الأعضاء مما يتطلب القيام بالعديد من الدراسات الفنية والإقتصادية. وتستدعي هذه المرحلة التمهيد أولا لعملية دمج الإقتصادات الوطنية خاصة في المجالات الآتية:
الأمن الغذائي، الموارد البشرية، الطاقة، الصناعة، النقل والاتصالات، المجال التجاري والمالي و النقدي.

- قرار باعتماد توصية مجلس وزراء الخارجية بخصوص البرامج التنفيذية.

وقد أكد مجلس الرئاسة خلال هذه القمة على ضرورة الإسراع في استكمال تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بما يحقق إنجاز الأهداف المرسومة.

الفرع الرابع : الآليات الأخرى لتدعيم مرحلة مابعد رأس لانوف

عقد مجلس الرئاسة بعد قمة رأس لانوف ثلاث دورات عادية: الأولى بالدار البيضاء والثانية بنواكشوط (موريتانيا) والأخيرة بتونس. وقد تمخض عن هذه الدورات النتائج التالية:

الدورة العادية الرابعة لمجلس الرئاسة[1]، قمة الدار البيضاء،يومي 15 و16 سبتمبر 1991:

[1] وثائق إتحاد المغرب العربي – الأمانة العامة ، ، الرباط، " سلسلة روح مراكش" ، تحتوي على : الجلسة الافتتاحية ، قائمة القرارات الصادرة عن مجلس الرئاسة ، توصية مجلس وزراء الخارجية بخصوص البرامج التنفيذية ثم البيان الختامي

وقع خلالها إصدار القرارات التالية:

- توزيع مقرات الهياكل الاتحادية بين البلدان المغاربية الخمسة،
- إعتماد مشاريع الاتفاقيات المحالة على مجلس وزراء الخارجية من طرف اللجان الوزارية المتخصصة،
- إعتماد توصية مجلس وزراء الخارجية بخصوص البرامج التنفيذية.

الدورة العادية الخامسة لمجلس الرئاسة[1]، قمة نواكشوط، يومي 10و11نوفمبر 1992:

تقرر خلال هذه القمة تعديل المادتين الرابعة والخامسة من المعاهدة لتصبح دورات مجلس الرئاسة سنوية عوض نصف سنوية. كما وقعت أيضا المصادقة على الوثائق التالية:

- الميثاق المغاربي الخاص حول حماية البيئة والتنمية المستديمة،
- إتفاقية حول التنظيم القضائي الموحد بين بلدان الإتحاد،
- اتفاقية التعاون الثقافي بين دول الإتحاد،
- قرار بتحديد مقرات الأجهزة الاتحادية ومؤسسات الإتحاد،
- قرار بتعيين الأمين العام لإتحاد المغرب العربي،
- قرار بالمصادقة على تعديل النظام الداخلي لمجلس الشورى،
- قرار باعتماد الاتفاقيات والتوجيهات التي صاغتها اللجان الوزارية المتخصصة كما يلي:

- إتفاقية خاصة بالاعتراف المتبادل برخص السياقة،
- النظام الموحد للتأهيل بالمعاهد القضائية،
- بروتوكول خاص بشهادة المنشأ،
- إتفاقية حول تنظيم الصفقات العمومية،
- تعليمة رقم 6 تحدد شروط صناعة واستيراد وعرض الأدوية البيطرية بالجملة داخل الإتحاد،
- تعليمة رقم 67 تحدد الشروط الصحية البيطرية لاستيراد الأبقار الحية ولحوم الأبقار من البلدان غير الأعضاء قي الإتحاد،
- جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي.

الدورة العادية السادسة لمجلس الرئاسة[2]، قمة تونس يومي 02 و03 أفريل 1994:

مكنت هذه القمة من اعتماد الاتفاقيات والوثائق الإتحادية التالية:

---

[1] نفس المرجع السابق .

وثائق إتحاد المغرب العربي – الأمانة العامة ، ، الرباط، " سلسلة روح مراكش" ، تحتوي على : الجلسة الافتتاحية ، قائمة القرارات الصادرة عن [2]مجلس الرئاسة ، توصية مجلس وزراء الخارجية بخصوص البرامج التنفيذية ثم البيان الختامي

- إتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول الإتحاد،
- **بروتوكول خاص بشهادة المنشأ بين دول الإتحاد،**
- بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17.5 ٪ بين دول الإتحاد،
- إتفاقية بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين،
- إتفاقية بشأن تبادل المتكونين بين إدارات البريد والاتصالات بدول الإتحاد،
- إتفاق بشأن تبادل الخبراء و المتخصصين بين إدارات البريد والاتصالات بدول الإتحاد،
- إتفاق بشأن الإنتاج السينمائي المشترك،
- اتفاق بشان المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية،
- **إعلان بخصوص قيام منطقة التبادل الحر،**
- نظام إسناد جائزتي إتحاد المغرب العربي في مجال الهندسة المعمارية والبناء،
- تعليمة رقم 8 تحدد الشروط الصحية البيطرية لتبادل الدجاج ومنتجاته بين دول الإتحاد،
- قرار بإنشاء الوكالة المغاربية لسياحة الشباب والإتحاد المغاربي للرياضة.

وخلال الفترة الممتدة بين 1989 إلى2021،وقع الإمضاء على سبعة وثلاثين (37) إتفاقية ولم تقع المصادقة إلا على سبع (7) إتفاقيات فقط.

وقد عرف مسار الإندماج المغاربي منذ سنة 1995 نوعا من الركود ناتج عن تجميد الحركية التي نشأت خلال الخمس سنوات الأولى من عمر الإتحاد. هذا الجمود لوحظ أيضا على مجمل الأجهزة المؤسساتية لإتحاد المغرب العربي، باستثناء الأمانة العامة التي استطاعت المحافظة على قدر من النشاط رغم محدودية الإمكانيات المالية والمتأتية من مساهمتي المغرب وتونس وحدهما.

وقد بدأت منذ سنة 1999، إعادة تفعيل الأنشطة المشتركة بعقد إجتماع لجنة المتابعة المتكونة من الوزراء المكلفين بإتحاد المغرب العربي. وفي مارس 2001، إنعقد إجتماع لمجلس وزراء الخارجية للتحضير لإنعقاد مجلس الرئاسة، غير أن ذلك لم يحدث، بسبب غياب التوافق بين بعض الأطراف.

ونظرا لحدوث متغيرات سياسية واقتصادية كثيرة قد تكون لها انعكاسات وتأثيرات على مسار الإتحاد، لاسيما قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب من شهر أوت 2021[1]، فإن القيام بالدراسة الحالية، سيمكن بلا شك من دراسة وتحديد الطريقة المثلى لاستغلال ما تم القيام به، مع الأخذ بعين الاعتبار، التحويرات اللازمة للتأقلم مع الظروف المستجدة.

[1] تصريح السيد رمطان لعمامرة ، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ، الموقع الرسمي للوزارة WWW.mae.gov.dz

المطلب الثاني :

المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي: المنطقة المغاربية بين الإتحاد والشراكة

إلتزاما بقاعدة المنهجية والموضوعية المتعلقة بتحديد ومراعاة المعايير العلمية في تحديد المفاهيم الأساسية للموضوع وبالشكل الذي يساعدنا على إستبعاد الإلتباس وتعميق الفهم من هذا المنطلق، سنقوم على التمييز بين أهم المفاهيم الواردة في بحثنا كما يلي:

إذا أردنا تعريف **الإتحاد**، فنجد أنه عبارة عن تجمع رسمي ومؤسساتي يرحب بالكيانات الإجتماعية المختلفة المستقلة حول مصلحة أو عنصر مشترك. أما مفهوم **الشراكة**، نجد أنها عبارة عن تنظيم أو إتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات عدة بطريقة لاتؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي. بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة. كما تعتبر وسيلة لتقريب السياسات من أجل بلوغ درجة ملائمة تسمح تجسيد الإندماج الإقتصادي.[1]

إن إجراء دراسة تحليلية لأية وثيقة تأسيسية لتكتل أو إتحاد، لا يقتصر على إستعراض وتحليل ماجاء فيها من أحكام وأهداف، بل من الضروري الربط بين ما تضمنته هذه الوثيقة من أهداف وأحكام وما تحقق فعلا على أرض الواقع.

أبرمت معاهدة مراكش المؤسسة لإتحاد المغرب العربي والمحددة لإطاره القانوني في 17 فيفري 1989[2] وهي تحتوي على التصريح الرسمي و(19) مادة كسائر المعاهدات المبرمة في إطار القانون الدولي. بدأت هذه المعاهدة **بديباجة** ضمنها أصحابها بواعث وأسباب إبرامها وموضوعها، فاشتملت على **خمسة (5) فقرات** اختصت بذكر الحيثيات التي دفعت بالقادة المغاربة إلى إبرامها والتي يمكن حصرها في قناعة القادة المغاربة بالمقومات التي تجعل منهم شعبا وكيانا واحدا، ووعيهم بالدعم المعنوي الذي سيقدمه هذا الإتحاد لدول المنطقة، تلي هذه الديباجة **(19) مادة.**

خصصت المواد(2) و(3) بذكر الأهداف وتحديد عناصر السياسة المشتركة في مجالات السياسة الدولية، الدفاع، الاقتصاد والثقافة.أما المواد من (4) إلى (13) فقد خصصت للإطار المؤسساتي للإتحاد والمتمثل في الأجهزة والمؤسسات الاتحادية في حين المادتين (14) و**(15)** بالتطرق إلى مسألة التضامن بين بلدان المنطقة، أما المادتين (16) و(17) فقد خصصا لمجال التعاون بين الدول الأعضاء فيما بينها، وبين الدول الأعضاء وبقية الدول وكذا الانضمام إلى هذه المعاهدة بالنسبة للدول العربية والإفريقية. وتنتهي المعاهدة بالمادتين (18) و(19) وفيهما إشارة إلى كيفية تعديل المعاهدة وإجراءات دخولها حيز التنفيذ.

---

[1] د . عياد محمد سمير ، المرجع السابق ، ص 20– 22

[2] للمزيد من التفصيل أنظر الملحق رقم 01 ، مرجع سابق

وبالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الإتحاد، والتي تقارب **33 سنة** إلى غاية **2022/02/17**، نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي، سواء من حيث النضج السياسي والمعضلات الإقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الإقتصادية الكبرى. ومنه، لابد من تعديل النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الإتحاد، والتي تبقر رهينة ظروف كل دولة، وبالتالي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك وتعطل مسيرته للتكامل والإندماج، كما أن التصديق على الإتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية طويلة يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الظروف السائدة، مما يستوجب تعديلها. ومن بين العوائق أيضا الإختلاف في النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين دول الإتحاد، إذ لاتسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الإتحاد وتقييدها والحد من فعاليتها[1].

الفرع الأول : السمات الرئيسية لمعاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

تمتاز هذه المعاهدة **بالمرحلية والتدرج**، فإذا ما أمعنا النظر في محتوى ديباجتها، فإننا نستنتج بأن القادة المغاربة قد توخوا المرحلية والتدرج في بناء إتحاد مغرب عربي يقوم على نتائج ملموسة وقواعد مشتركة تكرس هذا التعاون وتحقق التطور الاقتصادي الذي تصبو إليه المنطقة.

إن أول ما يسترعى انتباه المتصفح لهذه المعاهدة، هو الإيجاز والاقتضاب الشديدين اللذين يميزان نصوصها وأغراضها، هذا ما قارناها بمعاهدات دولية أخرى كمعاهدة روما المبرمة بين الدول الأوروبية سنة 1957 لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، والتي تضمنت 248 مادة بالإضافة إلى 04 ملحقات أضيف إليها فيما بعد 13 بروتوكولا و09 تصريحات حيث أن جميع نصوصها في 334 صفحة. فحين أن معاهدة إتحاد المغرب العربي، تشتمل على 19 مادة فقط، بعد ديباجة من خمس فقرات كما سبقت الإشارة إليه.

إن هذا الاقتضاب والإيجاز يرجعه البعض إلى الحذر الشديد الذي توخاه المحررون عند صياغة هذه المعاهدة، فاقتصرت على ذكر الأهداف والخطوط العريضة العامة والإطار المؤسساتي وسكتت عن عدة أمور، في حين جرت العادة على أن تكون نصوص الإتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى الإندماج طويلة تتعرض إلى سلسلة من الإجراءات المفصلة لتحقيق الأهداف المسطرة وإلى آليات تنفيذ هذه الأهداف.

[1] جمال عبد الناصر مانع، "إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية وسياسية "، المرجع السابق ، ص 272.

أولا: دوافع وأهداف إبرام معاهدة إتحاد المغرب العربي

تضمنت معاهدة المغرب العربي جملة من الدوافع والأهداف خاصة في مادتيها الأولى والثانية، في ديباجتها وفي الإعلان المشترك أيضا. قبل التعرض لهذه الأهداف بالتفصيل، بجدر بنا الحديث عن أسباب ودوافع إبرام هذه المعاهدة التي جاء ذكرها في **الديباجة** بما تضمنته من **حيثيات:**

- إيمان شعوب المنطقة بمقوماتها الروحية ورصيدها المشترك من دين ولغة وتاريخ مشترك.
- تطلع شعوب المغرب العربي إلى الإتحاد لتوطيد أواصر العلاقات التي تجمع بينها وتعزيزها وبالتالي السير تدريجيا إلى إندماج شامل.
- اعتبار السلم كأداة تسهم في تجنب الخلافات والنزاعات على المستوى الجهوي والإقليمي والدولي.
- إدراك هذه الشعوب بما قد يقدمه هذا الإتحاد لبلدان المنطقة من تنمية إقتصادية واجتماعية.

بالإستناد إلى نصي المادتين 1 و2 من المعاهدة، يمكننا أن نحدد أربع (04) محاور من الأهداف: أهداف السياسة الدولية، الأهداف الإقتصادية، الأهداف الثقافية والأهداف الأمنية[1].

- **الأهداف الإقتصادية :** نصت المعاهدة على أن الغرض من إنشاء هذا التكتل، يكمن في السعي إلى تحقيق نهضة حقيقية في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية منها ، لاسيما وأن المغرب العربي يتوفر على الشروط الضرورية التي يتطلبها نجاح التكتل، كالموارد الطاقوية والمعدنية الكبيرة من نفط وغاز بالنسبة للجزائر وليبيا وفوسفات بالنسبة للمغرب وتونس وحديد بالنسبة لموريتانيا وما تذره هذه المواد من عملة صعبة على بلدان المغرب العربي. هذا إضافة إلى الثروة البشرية الهامة حيث تشكل نسبة الشباب أكثر من 75% وهي أعلى النسب في العالم.

وتفصيلا في الجانب الإقتصـادي ، يهدف هذا التكتل لتحقيق مايـلى : الأمن الغذائي المغاربي وتنمية الموارد البـشرية والطبيعـية وتكثيف المبادلات التجارية البينية. وكانت الحدود الزمنية لإنجاز الأهداف الاقتصادية الكبرى كما يلى :

- **السعي لإقامة منطقة تبادل حر أفاق 1992.**
- **السعي لإقامة إتحاد جمركي أفاق 1995.**
- **السعي لإنشاء سوق مغاربية مشتركة أفاق 2000.**

- **الأهداف السياسية:** ترتكز على إعطاء الإتحاد دورا مميزا في العلاقات الدولية وفي الإستراتجية الدولية. فبالنسبة للإستراتجية الدولية، فإن الانشغال الكبير للإتحاد هو المساهمة في التوازن الدولي وفي تدعيم العلاقات الدولية. تذكر المعاهدة بأهداف الأمم المتحدة وبميثاقه الذي يشدد على ضرورة تكريس السلم

[1] المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي ، المرجع السابق ، الملحق رقم 01

والأمن الدوليين والإستقرار الدولي والتي تجعل الحوار أسلوبا سياسيا لحل النزاعات التي قد تنشأ على الصعيدين الجهوي والدولي. كما أن الإتحاد يشجع على تكثيف الاتصالات السياسية والدبلوماسية بين الحكومات.

- **الأهداف الثقافية :** في هذا المجال، أشارت المادة 2 من المعاهدة إلى حتمية تدعيم العلاقات الأخوية بين شعوب المنطقة واستغلال كل ما يربط بين شعوب المنطقة من تاريخ ودين ولغة ، لتدعيم وتقوية الإتحاد وجعل هذه المقومات أدوات عملية للبناء المغاربي.

- **الأهداف الأمنية :** نستشف من نصوص المعاهدة، حرص القادة المغاربة على تجسيد الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة عضو في الإتحاد، وهو ما تشير إليه بصريح العبارة : " **إن الدول الأعضاء تتعهد بعدم السماح لأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها ، يمس بأمن أو حرمة أي منها أو نظامها السياسي كما تتعهد بالامتناع عن الإنظمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى**"[1]. أشارت المادة 14 إلى مسألة الدفاع المشترك، حيث اعتبرت بأن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

الفرع الثاني : خصوصيات الفضاء المغاربي

أولا : الخصوصية الجغرافية :

يحتل المغرب العربي موقعا جد إستراتيجي، فهو يعكس متسع جغرافي متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب الطبائع والتركيبة البشرية. تحتل المنطقة المغاربية مساحة قدرها **6.048.141 كلم**2، تقع في شمال إفريقيا، يحدها شمالا البحر المتوسط والمحيط الأطلسي غربا وكنطقة الشرق ألوسط والخليج شرقا[2]. يعتبر المغرب العربي نقطة إلتقاء القارات الثلاث (أوروبا، إفريقيا وآسيا) ونقطة ربط بين المحيطين الأطلسي والهندي. بلغ عدد سكانه في سنة **2021** أكثر من **896 464 101** مليون/ نسمة. والسواحل المغاربية لا تبعد عن أوروبا إلا بحوالي 16 كم (بين جبل طارق والسواحل الأوروبية)[3]. لا يقتصر تحديد فضاء المغرب العربي بالمنظور الجغرافي الضيق الذي يركز على دول المشكلة له (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب

[1] المادة 13 من المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي 1989

[2] أحميدة ، أمحمد السنوسي،"الإتحاد المغاربي: دراسة في الجغرافيا الإقليمية والإجتماعية والسياسية"، منشورات جامع الفاتح، طرابلس، 1999 ، ص23

[3] مصطفي ، الفيلالي ، المغرب العربي الكبير ، ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 21

وموريتانيا) ،وإنما يجب التركيز أيضا على المنظور البنائي ، ما يتعلق بالإمتداد المتوسطي المنطقة المغاربية ، مايخلق تفاعل وعلاقة تأثير وتأثرعلى قوتها أوضعفها[1].

حيوية المنطقة تبرز أيضا في كونها بوابة ومعبر يربط شمال إفريقيا بجنوب الصحراء ، فكل الدول المغاربية تجمع بين العمقين إستراتيجي إفريقي. إن هذا الموقع المتميز، يقدم مساهمة دولية معتبرة كونها ممر حيوي في شبكة النقل الجوي والبحري، وكما تزخر المنطقة بالمناطق الصناعية التي تستوعب الأيدي العاملة العربية والإفريقية[2]. إن التحليل الجيوسياسي للمنطقة ، يؤكد وحدة هذا الفضاء وأهميته كحلقة ربط متوسطية وواجهة إفريقيا، والتي من المفروض أن تواجهها ككتلة إقليمية موحدة.

ثانيا: الخصوصية التاريخية:

المعروف أن الفضاء المغاربي هو منطقة نفوذ أوروبي، ويعود ذلك إلى التاريخ الإستعماري. بالرغم من نيل هذه الدول إستقلالها، إلا ان بعض الروابط التاريخية لا تزال قائمة– بكل نسيبة ودون مبالغة وحسب طبيعة الأنظمة– لدرجة أن البعض يصف ذلك بالسيادة المنتقصة. هذا الأمر يتبين في التأثير المباشر والغير مباشر الذي يمارسه الإتحاد الأوروبي على دول المنطقة ومحاولات التدخل في غدارة شؤونها وهو ما يعرف با"لإستعمار الجديد". الإتحاد الأوروبي يحاول بذلك تحقيق مصالحه وحمايتها، عبر بناء علاقات نفوذ من نوع جديد، تجمع بين كافة الأبعاد (السياسية، الإقتصادية والثقافية). الأمر الذي مكنه من لعب هذا الدور المهيمن هو وجود نخب وتيارات فكرية وسياسية لاتزال تدور في فلك الإرث الثقافي للمستعمر.

ثالثا: الخصوصية السياسية والأمنية:

الحديث عن خصوصية البيئة الأمنية والسياسية المغاربية، يقودنا بالضرورة للإشارة إلى ما تعرفه المنطقة من تحديات ورهانات أمنية، والتي تمتد تداعياتها وتنعكس بصفة آلية على عدة فضاءات ومحيطات إستراتيجية موازية. وهذا لموقعها في خريطة العالم الجيوسياسي. لعل من أهم الرهانات الأمنية التي تواجهها منطقو المغرب العربي، نجد[3]:

---

[1] بونوار بن صايم ، بن بختي عبد الحكيم ، "رهانات الأمن في المنطقة المغاربية" ، الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة ، الجزائر ، 03 و04 نوفمبر 2009 ،

[2] 1– غالم جاطي وعبد الله بن منصور ، الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة ، الجزائر ، 03 و04 نوفمبر 2009 ، الإقتصاد المغاربي : بين التحديات الأمنية وفرص التنمية ،

[3] رتيبة برد ، " الإتحاد المغاربي ، الواق والمعوقات " ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ن المجلد رقم 08 ، العدد رقم 01 ، 2021 ، ص ص 137–157

- **على المستوى الأمني:** تعاني المنطقة المغاربية من جملة من المعضلات التي تعيق مشروعها من جهة، وتجعلها زاوية رئيسية في إستراتيجية وسياسات الإتحاد الأوروبي، أبرزها ما يرتبط بالنزاع في الصحراء الغربية، التي يصفي بدوره حالة من التوتر في العلاقات بين الجارتين الجزائر والمغرب. وماتعانيه المنطقة من من ظاهرة الإرهاب المسماة " بالقاعدة في المغرب الإسلامي"، الذي أصبح يشكل معضلة إقليمية بالنسبة للدول المعنية، وخطر على جميع دول المنطقة وإقليم المتوسط ضف إلى ذلك تداعيات قضية الهجرة السرية وشبكات تجارة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فشبكات التهريب أصشبحت خطر حقيقي يهدد أمن وسلامة الدول المغاربية، كما يشكل تواجد القوى النووية في الفضاء المتوسطي تهديدا معتبردون أن نغفل عن خطر التهديدات البيئيية المترتبة عن التلوث بكافة أشكاله.
- **على المستوى السياسي:** تعرف الدول المغاربية جملة من العراقيل أبرزها مايتعلق بفشل جهود التشاور والتنسيق لإعتبارات داخلية ذاتية مرتبطة بالأطراف المغاربية وخارجية تتعلق بتأثير الفضاءات والإستراتيجيات المسيطرة على المتوسط وجنوبه. كما أن حالة الضعف السياسي والتنموي، وعجز مستويات التنمية والبناء الديمقراطي ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالمنظمات غير الحكومية، كلها تساهم سلبا في عدم تحقيق الإقلاع الحقيقي للوحدة المغاربية. ضف الى ذلك عدم وجود إرادة حقيقية من طرف الدول المغاربية ذاتها ويتجسد ذلك في قلة التعاون فيما بينها. في ظل هذه الأسباب وغيرها أصبح الإقليم المغاربي جزءا في إستراتيجيات الغرب الذي يتنتفس حول ضمه إلى فلكه (الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية). فتوطيد الإتحاد الأوروبي لمجلات التعاون مع الدول المغاربية جاء ليمكنه من إحتواء كافة هذه المخاطر في محيطه الجنوبي.

رابعا : الخصوصية الإقتصادية

تزخر الدول المغاربية بثروات باطنية وطاقوية معتبرة ، فالمغرب وتونس تزخران بإمكانيات زراعية ورعوية وسياحية هائلة، وتملك موريتانيا الفوسفات والحديد والمنغنيز وثروة سمكية هامة. ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا كأعضاء في منظمة الأوبك من إحتياطات هائلة من النفط والغاز. فالجزائر هي سابع إحتياطي عالمي للغاز وثاني مصدر له وهي الدولة الرابع عشر في إحتياطي النفط العالمي.

تتجلى هنا أهمية هذا المجال الحيوي للتأهيل الإقتصادي لهذه الدول وهذا من خلال حجم الإمكانيات الكبيرة المتواجدة على مساحة تزيد عن 6 مليون كم2 ، تزخر بثرواتها غي مستغلة وبعضها غير مكتشف. تزيد مساحة الأراضي الزراعية عن 21 مليون هكتار وتقدر الرعوية منها ب100 مليون هكتار. أما الحجم الإحتياطي للبترول يزيد عن 5.5 مليار /طن ويفوق إحتياطي الغاز 5000 مليار

م3 واحتياطي الفوسفات يصل 6 مليار/طن. بذلك تتصف المنطقة بميزات تنافسية لايستهان بها. إضافة إلى الإمكانيات المتصلة بالإنتاج الصناعي، والتي تحتل فيه المنطقة مزايا هامة[1].

خامسا : الخصوصية الثقافية والإجتماعية

تعتبرالدول المغاربية خزانا حقيقيا للطاقات البشرية من منطلق إرتفاع نسبة الفئة الشبانية، فهم يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمعات المغاربية، والتي يتطلب تكوينها وتأهيلها لأجل الإستفادة من قدراتها. بالإضافة إلى الثراء الثقافي الذي تزخر به المنطقة التي تتنوع فيها العادات والتقاليد بكافة مظاهرها. ضف إليها وحدة اللغة والدين والإرث الثقافي والحضاري مما يشكل عوامل جمع وتقارب. إلا أن المنطقة تعاني الشقاق وتواجه تحديات إجتماعية كثيرة، متولدة عن عدم قدرة المؤسسات والهياكل المحلية على توفير فرص عمل كافية للشباب. مما يهدد الإستقرار الإجتماعي جراء إرتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر بنسب لايستهان بها. أدى بذلك لبروز مخاطر أخرى متعلقة بالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا واستقطاب الكفاءات المغاربية عبر تشجيع الهجرة المقننة عبر سياسات "الهجرة الإنتقائية".

الفرع الثالث : المزايا المكتسبة من إنشاء الإتحاد المغاربي

– إن إنشاء إتحاد المغرب العربي لا يشكل فقط قوى اقتصادية ضخمة مجابهة، إنما أيضا قوى سياسية وتفاوضية مع غيره من الاتحادات الإقليمية خاصة المجاورة منها كالإتحاد الأوروبي إنما أيضا قوة تفاوضية مع المنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة ، فضلا أن له انعكاسات أكيدة على شعوب المنطقة منها[2] :

– تضم دول الإقليم مايزيد عن 100 مليون نسمة، وهذا ما يجعلها سوقا ضخمة مفتوحة بين دوله، تجعل التجارة البينية المعفية من تكاليف الجمركة ذات ميزة نسبية ، وهذا ما يشجع التكامل الصناعي وسهولة تصريف المنتجات الفائضة من منطقة إلى أخرى، كما أن تنوع المناخ والتضاريس الموارد المائية من شأنه أن يعزز تبادل المنتجات الفلاحية وضمان تواجدها في الأسواق على طول فترات السنة. إن إنشاء الإتحاد يدعم الكثير من الأنشطة والصناعات خاصة الرائدة منها، كالتعاون في مجال النفط والغاز واستخراجه، ويوجد توجه في هذا الصدد بفعل الشركات الكبيرة ، وأيضا في المجال الزراعي والصناعي والصيد البحري.

[1] صالح صالحي ، التحديات المستقبلية لإقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الوروبي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 2 ، جامعة فرحات عباس ن، سطيف، الجزائر ، دون صفحة.

[2] محمد راتول ،" الإقتصاد الدولي" ، المرجع السابق. ص ص 314– 315

– إن إنشاء الإتحاد يعزز العلاقات المتبادلة بفعل شبكات النقل التي يجب أن ترتقي إلى المستوى الأحسن، ومن دلك تدعيم شبكات النقل الجوي والبحري وإنشاء شبكة النقل بالقطار السريع عابرة لكامل دول الإتحاد من المغرب إلى ليبيا ، يمكن أن تربط بأوروبا عن طريق جبل طارق كما يمكن أن تربط مع دول الشرق الأوسط ، ومن شأن هذه الأنشطة أن تزيد من حركات الأنشطة الصناعية والتجارية وحركات رؤوس الأموال ، واستفادة مئات الآلاف من الأشخاص بفعل الأنشطة المتولدة سواء من الوظائف المباشر أو غير المباشرة.

– زيادة تدفق رؤوس الأموال الاستثمارية إلى دول المنطقة، إذ بفعل السياسات المنجرة عن الإتحاد وخاصة إلغاء الحواجز الجمركية أن يساعد على تدفق رؤوس الأموال ويساعد الكثير من الشركات التي تتمركز في بعض دول المنطقة دون الأخرى أن توسع أنشطتها وتمدها إلى الدول الأخرى .

– زيادة توفير السلع الصناعية ببدائل مختلفة ، خاصة وأن النسيج الصناعي متشتت المصدر، وهذا مايزيد من مساحة الاختيار للمواطن بتنوع الماركات والأسعار، كما يساعد على توفير المنتجات الفلاحية في كل أوقات السنة بأسعار مناسبة.

– إمكانية منافسة بعض المنتجات الأوروبية نظرا للميزة النسبية التي يفرضها رخص اليد العاملة بدول المنطقة.إضافة إلى كل هذا، فإن إنشاء إتحاد المغرب العربي من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة أوروبا الموحدة بإتحاد موحد وقوي في أطروحاته بدل التعامل الفردي معها، مما يساعد على زيادة القدرة التفاوضية وبالتالي المكاسب الإقتصادية والإجتماعية ليس فقط مع الإتحاد الأوروبي والتكتلات الإقليمية، إنما أيضا يمتد مع المنظمات الدولية ومنها المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث :

وسائل وآليات تنفيذ إستراتجية الاندماج الاقتصادي المغاربي

في إطار تطبيق الإستراتجية المغاربية للاندماج الإقتصادي، وخلال الفترة الممتدة مابين 1989 و2016، وقع تنظيم ست قمم لقادة الدول المغاربية و34 دورة لمجلس وزراء الشؤون الخارجية و51 دورة للجنة المتابعة و06 جلسات عمومية لمجلس الشورى، و25 دورة للهيئة القضائية . ولقد كان لدى إتحاد المغرب العربي فريق عمل على مستوى مختلف القطاعات. ومنذ إنشاء إتحاد المغرب العربي سنة 1989، تم تحقيق عدد من المشاريع المشتركة أو التي تندرج في إطار سياسة مغاربية مشتركة: المقاطع الوطنية للطريق السيارة المغاربية، توسيع شبكات الإتصالات الهاتفية بالألياف البصرية، ربط الشبكات الكهربائية ، مقاومة التصحر، التعاون في مجال الصحة، مقاومة الجراد، ...إلخ.

إن إتحاد المغرب العربي كتنظيم دولي إقليمي لا يختلف كثيرا من حيث الشكل التنظيمي العام عن المنظمات الدولية. إذ أنه يقوم من الناحية الهيكلية على ثلاثة أنواع تقليدية من الأجهزة الرئيسية وهي

مجلس الرئاسة والأمانة العامة. ولكن يتميز بخصوصية ملحوظة ألا وهي تزويده بالهيئة القضائية ومجلس الشورى.

بالإضافة إلى هذه الأجهزة التي نصت عليها معاهدة الإتحاد فإن هذه الأخيرة تسمح أيضا بإنشاء لجان وزارية متخصصة معتمدة كسائر العديد من المنظمات الدولية والإقليمية. في الوقت الحاضر، يوجد مجموعة من اللجان الوزارية المتخصصة التي تفرعت عنها مجالس وزارية قطاعية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للعمل المغاربي المشترك. كما توجد الأجهزة ذات الطابع التخصصي التي يقتصر نشاطها على مجال واحد فقط من مجالات التعاون بين الدول الأعضاء منها الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم والمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية.

الفرع الأول : تقديم الآليات المؤسساتية

يمثل إتحاد المغرب العربي كيانا بين الدول ويبلغ عدد العناصر المكونة لنسيجه المؤسساتي الثمانية[1] ويمكن تقسيمها إلى صنفين :

أولا : الهيئات المكلفة برسم السياسة العامة لإتحاد المغرب العربي:

وهي مجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ومجلس رؤساء الحكومات ومجلس الشورى[2]. وفي الحقيقة، فإن هيكل القرار الوحيد هو مجلس الرئاسة. أما مجلس وزراء الخارجية فهو مجلس للتشاور. ومن خلال تحليلنا لمختلف الهياكل، يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

ا- **مجلس الرئاسة:** يتكون حصريا من رؤساء الدول الأعضاء،ولو أنه وقع تليين هذه القاعدة فيما قبل على مستوى الممارسة ففي قمة تونس في سنة 1990 وقع تمثيل موريتانيا من طرف وزير الشؤون الخارجية والتعاون. وفي الحقيقة، هذا الشرط يعوق العمل المغاربي، فمن الناحية النظرية، اشترطت الاتفاقية هذا المستوى من التمثيل لكي يقع حضور أعضاء يمتلكون سلطة إتخاذ القرار عن طريق الأغلبية. غير أنه وفي الظروف الحالية ولعدة إعتبارات لايستطيع مجلس الرئاسة أن يعقد اجتماعات بصفة منتظمة، وبذلك أصبح هذا الشرط يشكل عائقا. وقصد ضمان مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، فإن معاهدة إتحاد المغرب العربي قد استوحت مضمونها من التجارب التجمعات الإقليمية السابقة (مجلس التعاون الخليجي والرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي)[3].

وقد أقرت هذه المعاهدة صفة الدورية كقاعدة عامة، مما يسمح بمساهمة متساوية في تسيير المنظمة واستضافة الهياكل الأخرى للمؤسسة المغاربية وتسييرها. فمجلس الرئاسة يكرس البعد الشديد لمركزية

---

[1] يراجع الملحق رقم 02 المعنون " هيكلة إتحاد المغرب العربي" من إعداد الباحث.

[2] www.maghrebarabe .org الموقع الرسمي للأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

[3] Ahmed Mahiou, UMA : Etats en quête de coopération , Revue IDARA , Ecole Nationale d'Administration Hydra , Alger, 1999 , p 7

إتحاد المغرب العربي: مجلس الرئاسة هو الوحيد المؤهل لإتخاذ القرار ويمتلك بذلك السلطة التنفيذية ويتولى كذلك مهام تشريعية واسعة (تعديل معاهدة مراكش، الموافقة على الإتفاقيات...). وعلى الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، لاتوجد أية إمكانية لتقل بعض السلطات التي بيد الدول إلى الإتحاد إذ ليس هناك أي إقرار بتفويض للسلطات . فالقرارات وكذا التطبيق يتمان بالإجماع وحده وهي الصيغة الوحيدة المطروحة لصنع القرار مما يعني أن كل بلد يمتلك حق النقض لرفض اتفاقية أوإبطالها، سواء كان ذلك بخصوص الشؤون الخارجية للإتحاد أو بخصوص شؤونه الداخلية.

حتى وإن كانت هذه الصيغة في إتخاذ القرار تشتمل على بعض الإيجابيات (توحيد القرارات وبالتالي تضمن أن تكون هذه القرارات فعلية)، فهي تشكل عائقا جديا للعمل المشترك وتشل البناء المؤسساتي. وهي كذلك تنزع عن الإتحاد المغاربي كل شخصية قانونية مستقلة إزاء الدول الأعضاء. وإذا وجدت صيغة الإجماع تبريرا في الميدان السياسي، فهي غير ضرورية ولا مرغوب فيها على مستوى القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية المغاربية، والتي يجب أن يبحث لها عن صيغ أخرى للقرار، بما في ذلك إسناد قرار للهياكل الأخرى غير مجلس الرئاسة. وفي نهاية الأمر، فإن الإتحاد المغاربي عقد منذ إنشائه ستة (6) قمم آخرها قمة تونس سنة 1994.

وبما أن مجلس الرئاسة متكون من رؤساء الدول دون غيرهم، فإن عدم عقد القمم بصفة منتظمة سنويا، تكبل العمل المشترك، وخاصة تنفيذ الإتفاقيات الموجودة، وإقرار النصوص والأدوات التي يحتاجها الإتحاد المغاربي الذي هو في أمس الحاجة ليتقدم على طريق الإندماج.

ب- مجلس رؤساء الحكومات : يشكل مجلس الوزراء الأول جهاز من أجهزة التنفيذ حسب المادة 7 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي التي تنص : للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم آن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.وما يلاحظ أن هذا الجهاز أنه متميز حيث جاء خلافا لمعظم التجمعات الإقليمية ويفتقر إلى القواعد التي تحدد أسلوب عمله وكذا صلاحياته وعلاقاته بالأجهزة الأخرى للإتحاد، عدا حالة إمكانية اجتماعه في حالة الضرورة. هذا الأمر يقودنا إلى القول بأن هذا الجهاز ليس من أجهزة التنفيذ في الإتحاد والتي تضمنتها المواد 7 -10 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، وإنما يعود جهازا لدراسة وضعيات خاصة تستدعي إنعقاده.جدير بالإشارة، أن هذا الجهاز لم يجتمع بعد خلافا لما عليه بقية الأجهزة وقد يرجع ذلك إلى حداثة الإتحاد المغاربي وعدم نشوب أزمات تدخل ضمن نطاق جهاز الوزراء الأول.

ج- مجلس وزراء الخارجية: يعتبر مجلس وزراء الخارجية لإتحاد المغرب العربي بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، ذلك أنه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للإتحاد في الفترات التي تقع مابين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق اجتماعاته المتكررة التي تنعقد

في فترات متقاربة خلال السنة. تطبيقا لنص المادة 8 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، يتألف مجلس وزراء الخارجية من وزراء الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد، ومن بين اختصاصاته :

- التحضير لدورات مجلس الرئاسة.
- النظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة.
- تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.
- دراسة جميع القضايا التي يكفله بها مجلس الرئاسة.

وليس لمجلس وزراء الخارجية سلطة قرار خاصة به. فهو يمثل حلقة وصل تعمل في الإتجاهين : مابين تلك الهياكل ومجلس الرئاسة. وعلى المستوى الثنائي، يقوم مجلس وزراء الخارجية بدور الوسيط المحايد للتغلب على الصعوبات التي قد تعترض العمل الجماعي. وكانت آخر دورة اجتمع فيها هذا المجلس بتونس يوم 05 ماي 2016.

د- مجلس الشورى: تطبيقا للمادة 12 من معاهدة الإتحاد المغاربي التي تتضمن إنشاء مجلس شورى للإتحاد إنعقدت أول دورة تأسيسية في الجزائر بتاريخ 10 جوان 1989 وتم الإعلان رسميا عن ميلاد مجلس الشورى المغاربي ليعزز الهياكل القائمة على مستوى دول المغرب العربي الخمس.

يتكون مجلس الشورى المغاربي من 10 أعضاء من كل دولة تم رفعهم إلى 20 ثم إلى 30 عضوا ، يتم إختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة[1]. ويتخذ مجلس الشورى المغاربي مقرا له في الجزائر تجسيدا لمبدأ توزيع هياكل الإتحاد.ومن بين اختصاصات مجلس الشورى :

- يبدي رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه.

ثانيا : الهيئات الكلفة بالتنفيذ والمتابعة

والمقصود بذلك هيئات التنفيذ والمتابعة وتسوية النزاعات وتتألف هذه الهيئات من:

أ- اللجان الوزارية المتخصصة: وهي هيئات متعددة القطاعات وتركيبتها بين الدول ، وهي مكلفة بتحضير مشاريع القرارات لمجلس الرئاسة ثم تتولى تنفيذ نفس هذه القرارات بعد أن تصادق عليها الهيئة العليا للإتحاد المغاربي. وتشكل هذه اللجان الوزارية المتخصصة العمود الفقري للبناء الإندماجي. وهي

[1] يتم الرجوع بخصوص نص معاهدة إتحاد المغرب العربي والنظام الداخلي لمجلس الشورى إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لهذا الأخير www.majluseouma.dz/Choura/création.htm

تنشأ من قبل مجلس الرئاسة الذي يتولى أيضا ضبط مهامها. وعدد هذه اللجان أربع (4)[1] :**لجنة الأمن الغذائي : لجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية.**

وهذه اللجان هي التي كانت وراء إنجاز **37 إتفاقية مغاربية** وقع إبرامها إلى حد اليوم، في إطار إتحاد المغرب العربي. ولكن القطاعات التي تشملها هذه اللجان وكذلك عددها بقي بدون تغيير منذ إنشاء هذه اللجان سنة 1990 في قمة تونس.في حين أنه كان من المفروض أن تشمل كل قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان المغاربية. ونظرا لتطور المجتمعات والإقتصادات وظهور بعض الأولويات فإن الزيادة في عددها وفي مجالات تخصصها ، إلى جانب إنشاء لجان فرعية في صلبها، يعد أمرا مرغوبا فيه، خاصة وأن هذه اللجان معنية مباشرة بإنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية[2]، ضف على ذلك،إن تركيز لجان فرعية وفرق عمل داخل اللجان الوزارية المتخصصة يعد أمرا جوهريا، فهي تسمح بتخفيف عمل الوزراء، وفي نفس الوقت، وبفضل الكفاءات التقنية لأعضائها ، فإن المرونة التي تتسم بها أشغالها تسمح لها بأن تتمتع بقدر من الإستقلالية سواء إزاء مجلس الرئاسة أو إزاء مجلس وزراء الخارجية.

ب- المجالس الوزارية القطاعية

تطبيقا لقرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة لإتحاد المغرب العربي لاسيما المادة 5 منه التي تنص على أن : " تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة، مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها...".[3]

وعملا بهذا النص، فقد تم إنشاء عدد من المجالس الوزارية القطاعية المتكونة من الوزراء المعنيين التي شرع في تأسيسها واعتماد أنظمتها الداخلية وتتمثل هذه المجالس من الوزراء المعنيين وتعمل على تجسيد أهداف الإتحاد المغاربي في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أي في المجالات غير السياسية.

فيما يخص طريقة عمل هذه المجالس، يسبق دوراتها اجتماعات لجان الخبراء وفرق العمل التي تقوم بتحضير الأعمال وتقدمها في صورة محاضر إلى المجالس القطاعية التي تتولى التصديقات عليها وترفعها بدورها إلى مجلس وزراء الخارجية الذي بدوره يقوم بنفس العمل السابق وترفع هذه التوصيات إلى

[1] يراجع الملحق رقم 02 ، مرجع سابق

[2] للمزيد من التفصيل ، يراجع الفصل الخامس من الدراسة.

[3] قرار مجلس الرئاسة بإنشاء اللجان الوزارية المتخصصة لإتحاد المغرب العربي بتونس بتاريخ 23 جانفي 1990 .

مجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي لاتخاذ القرار اللازم بشأنها. ويلاحظ أن اللجان الوزارية المتخصصة تعمل بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي. ومن أهم هذه المجالس[1]:

أ- المجلس الوزاري المغاربي للتربية والتعليم والبحث العلمي، ب- المجلس الوزاري المغاربي للثقافة والإعلام، ج- المجلس الوزاري المغاربي للنقل، د- المجلس الوزاري المغاربي للصحة، هـ- المجلس الوزاري المغاربي للطاقة، و- المجلس الوزاري المغاربي للداخلية.

ج- الأمانة العامة[2] : هي الجهاز الإداري والفني للإتحاد حيث تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي والمهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الإتحاد ، كل ذلك بهدف تسيير قيام الإتحاد بمهامه ووظائفه وتحقيق أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها على أكمل وجه. تتخذ الأمانة العامة مقرا دائم لها في الرباط تجسيدا لمبدأ توزيع هياكل الإتحاد. وتتكون الأمانة العامة من مجموعة موظفين يعملون بها في إطار القانون الدولي لا كممثلين من الدول الأعضاء في الإتحاد حيث يمارسون مهام وظائفهم بحياد من أجل تحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء في الإتحاد، وطبقا لنص المادة 6 من النظام الأساسي للأمانة العامة للإتحاد، هؤلاء الأشخاص الذين تتكون منهم الأمانة هم : الأمين العام وعدد كاف من الموظفين.
ومن أبرز اختصاصات الأمانة العامة وبالرجوع إلى نص المادة 5 من النظام الأساسي للأمانة العامة:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الإتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الإتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الإستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية... إلخ.

إن الأمانة العامة ليست مجرد هيئة ذات صبغة إدارية بحتة. وعلى نقيض المنظمات الشبيهة، فقد أصبحت الأمانة العامة، منذ تعديل إتفاقيةإتحاد المغرب العربي، هيئة قارة مستقلة مكلفة بالتنسيق وتنفيذ القرارات في إتحاد المغرب العربي.
وقد بعثت في صلب الأمانة العامة أربع (4) إدارات تحمل نفس أسماء اللجان الوزارية المتخصصة (الموارد البشرية، الشؤون الاقتصادية، الآمن الغذائي والبنية الأساسية). وأضافت إلى هذه الإدارات التقنية، إدارة الشؤون السياسية، الإعلام والديوان وإدارة الشؤون القانونية والإدارية والمالية.

---

[1] يراجع الملحق رقم 02 ، مرجع سابق

[2] www.maghrebarabe.org الموقع الرسمي للأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي :

د- لجنة المتابعة: تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الإتحاد، وفي الواقع، فإن لجنة المتابعة مكونة من السلطة السياسية لحكومات الدول الأعضاء والتابعة لوزارات الشؤون الخارجية لهذه الدول.**وقد عقدت لجنة المتابعة أخر دورتها الواحدة والخمسين (51) في تونس، يومي 04 و05 ماي 2016.**

هـ- الهيئة القضائية: تتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشوط. وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

ثالثا: <u>الأجهزة المغاربية ذات الطابع التخصصي</u> : هي التي تقتصر نشاطها على بعض الموضوعات وقد يكون هذا الموضوع بتحقيق تعاون الدول الأعضاء في المجالات العلمية كالجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم. وقد يكون هذا الموضوع بتنسيق نشاط الدول الأعضاء وتحقيق تعاونها في المجالات الاستثمارية والتجارية والمالية **كالمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الذي هو موضوع دراساتنا.**

أ: الجامعة المغاربية : تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها، ومقرها طرابلس. وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

ب: الأكاديمية المغاربية للعلوم:تم تأسيس الأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس لإقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوافرة، وتهدف كذلك إلى تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.

ج :المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية: أنشئ هذا المصرف بناء على قرارات القمة المغاربية الثالثة المنعقدة في مدينة رأس لانوف بليبيا يومي 9 و10 مارس سنة 1991 ، وبمقتضى اتفاقية

إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية الموقع عليها في نفس المناسبة[1]. يمثل هذا المصرف الأداة المالية لإتحاد المغرب العربي. **(أنظر الملحق رقم 03 – موضوع الدراسة).**

الفرع الثاني: تقديم الآليات القانونية

حدد إتحاد المغرب العربي لنفسه منذ إنشائه سنة 1989، أهداف ترمي إلى العمل تدريجيا على تحقيق حرية حركة الأشخاص والخدمات والبضائع ورؤوس الأموال. ومنذ القمة التي جمعت مجلس الرئاسة برأس لانوف بليبيا سنة 1991، أدرج القادة المغاربيون في قلب العمل المغاربي، تحقيق التنمية الصناعية والفلاحية و التجارية والإجتماعية للدول الأعضاء، وتعبئة الوسائل الضرورية لهذا الغرض، وخاصة منها وضع مشاريع مشتركة وصياغة برامج شاملة بهدف إنجاز الإندماجالإقتصادي المغاربي.والهدف النهائي لهذا العمل، هو بناء سوق مغاربية مشتركة، حسب إستراتيجية تدريجية **(منطقة للتبادل الحر، إتحاد جمركي ، سوق مشتركة).** غير أن تحقيق المرحلة الأولى يتطلب تنفيذ الإتفاقيات التي وقعت المصادقة عليها، وكذلك إتخاذ إجراءات قانونية وإدارية ومالية من شأنها أن تخلق مناخا ملائما للأعمال والاستثمار المغاربي.

وتعتبر الإنجازات على صعيد هذه الإستراتيجية، في الوقت الحاضر، ضئيلة للغاية وبعيدة كل البعد عن الأهداف المنتظرة. فقد وقع إبرام **37إتفاقية**[2]و/ أو بروتوكول مابين 1989 و1994 (إتفاقية أو بروتوكول أومعاهدة)، تتعلق بالعديد من القطاعات وترمي إلى تحقيق الإستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة والتي وضعت في رأس لانوف سنة 1991، **ولكن أغلبية هذه الاتفاقيات والأدوات الترتيبية لم تقع المصادقة عليها.(أنظر الملحق رقم 05).**

وإن دراسة الوضع على مستوى الإتفاقات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي تظهر أنه، رغم بعض المكتسبات، فإن التأخير المتراكم في إنجاز المسار الإندماجي يعد كبيرا جدا. إذ كما أشارنا إليه سابقا ، العمل المغاربي مرتبط باجتماعات مجلس الرئاسة ، المؤهل وحده لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاتفاقيات المغاربية بين الدول الأعضاء. وعلى عكس ذلك، يختلف الأمر بالنسبة للاتفاقات المبرمة بين الإتحاد المغاربي وبين منظمات متعددة الأطراف كالبنك الإفريقي للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتمنية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية... حيث يستطيع الأمين العام أن يلزم الإتحاد إذ وقع إبرام 12 إتفاقا من هذا النوع، ويكفي إمضاء الممثلين عن المنظمتين لدخول الإتفاق حيز التنفيذ.

---

[1] لنص الاتفاقية ، أنظر الملحق رقم 03 – (موضوع الدراسة) .تم التصديق على الاتفاقية ونشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية والديمقراطية، العدد 45 ، الصادرة بتاريخ 14 جوان سنة 1992

[2] أنظر الملحق رقم 05 – الإتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي في الفترة (1989–1994).

وإن لزوم موافقة مجلس الرئاسة يعد شرط شديد الصرامة وهو يعرقل العمل المغاربي المشترك وخاصة عندما يتعلق الأمر بإتفاقيات غير سياسية وشديد التقنية وليس لها أي تأثير على سيادة الدول، مثل: العزل الصحي الفلاحي، الضمان الإجتماعي، الإعتراف المتبادل برخص السياقة، التأمين وإعادة التأمين، الإستثمار، التعاون الجمركي...ومن المفارقات الغريبة، أن إبرام إتفاقات تقنية في إطار إتحاد المغرب العربي أصعب من عقد إتفاق ثنائي بين بلد مغاربي وبلد آخر سواء كان مغاربيا أو غيره. ولعل منح وزراء الخارجية نوعا من سلطة القرار من شأنه أن يرفع هذا الحاجز، خاصة أن الاتفاق مهما كان محتواه ستقع المصادقة عليه في كل الحالات من طرف البلدان الأعضاء. وبسبب هذه التعقيدات المؤسساتية، لم تقع المصادقة إلى حد الآن إلا على ست اتفاقيات وهي التالية: الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية، الاتفاقية الخاصة بالحجر الصحي الزراعي بين بلدان إتحاد المغرب العربي، الاتفاقية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار بين بلدان إتحاد المغرب العربي، الاتفاقية الخاصة بإنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين بلدان إتحاد المغرب العربي، الإتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور بين بلدان إتحاد المغرب العربي.

وبعض هذه **<u>الإتفاقيات أساسية لموضوع هذه الدراسة</u>**: كما هو الشأن بالنسبة للاتفاقية المتعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية التي دخلت حيز التنفيذ في 14 جويلية 1993، والتي كان هدفها الأساسي النهوض بالقدرات الفلاحية وتيسير ترويج المنتجات الفلاحية الأساسية على المستوى المغاربي قصد الوصول إلى ضمان الأمن الغذائي لكل سكان البلدان المغاربية.وكما كان الشأن كذلك، بالنسبة للاتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور بين بلدان إتحاد المغرب العربي والتي وقعت الموافقة عليها سنة 1990.وبالنسبة لكل الإتفاقيات فإن المدة التي تفصل بين الإمضاء عليها ودخولها حيز التنفيذ (المصادقة عليها) لا تقل عن ثلاث سنوات.

وقد بقيت الإتفاقية الخاصة بإنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية (24سنة من1991 إلى 2015)، كي تصبح نافذة المفعول. ويعود السبب في عملية التأخير و/أو إنعدام المصادقة إلى إشتراط كل الإتفاقات بأن يخضع دخولها حيز التنفيذ للمصادقة عليها من طرف كل البلدان الأعضاء في إتحاد المغرب العربي. وكانت النتيجة سيئة للغاية، فبلد واحد بإمكانه أن يتحكم في سير الإتحاد، إذ يستطيع أن يؤخر أو حتى يعرقل دخول أي أتفاق حيز التنفيذ .

وبذلك يكون من المستحسن أن يقع التفكير في منظومة للتعاون الآني بين الدول التي ترغب في ذلك، دون الحاجة إلى انتظار دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ في كل الدول الأعضاء. وتستطيع الدول المتأخرة أو المتحفظة على مضمون الاتفاقية أن تلتحق بالمجموعة التي اعتمدتها. وعندئذ يكون باستطاعة أي بلد

أن يمتنع عن المصادقة على هذه الإتفاقية إن لم يكن مقتنعا بها ، دون أن يستطيع أن يقف حجر عثرة في وجه التقدم نحو الإندماجالإقتصادي المغاربي.

ولتمتين العلاقات الإقتصادية ، يفترض تحيين وتحديث الإتفاقيات المشتركة التي لم يعد مضمونها متوافقا مع المتطلبات الجديدة والظروف الناتجة عن التزامات ليعض الدول المغاربية مع أطراف أخرى. وينطبق ذلك على الإتفاقية المغاربية لتشجيع وضمان الإستثمارات، والإتفاق حول الصفقات العمومية[1].ويمكن لتفكيك الحواجز الجمركية أن يكون أحد الحلول لإدخال الحركية على التجارة داخل المنطقة، والتي تبقى نسبتها ضعيفة. ولكن كثيرا ما يقع تفسير ضعف المبادلات البينية ، تفسيرا هيكليا، على أساس ضعف التكامل الاقتصادي وتشابه قطاعات الإنتاج بالبلدان المغاربية.

وفي الحقيقة، فإن الحواجز التعريفية وغير التعريفية هي التي تتسبب في هذا الضعف. فبالنسبة للجزائر مثلا يمكن لإلغاء 50 ٪ أو 100 ٪ من المعاليم الضريبية المطبقة على الواردات الفلاحية القادمة من المغرب وتونس أن تؤدي إلى زيادة في المبادلات مع هذين البلدين بنسبة 21 ٪ و8 ٪ على التوالي.أما في ميدان التبادل الصناعي فتكون الزيادة في المبادلات ب 34 ٪ و85 ٪ على التوالي. وللتذكير، فإن الإتفاقية التجارية والتعريفة المغاربية المبرمة سنة1991 لم تقع المصادقة عليها (والتي تنص على تطبيق قواعد التبادل الحر على المنتجات من أصل مغاربي والتي يقع تبادلها بين البلدان الأعضاء. وهي تحتوي على أربعة بروتوكولات واتفاقات متعلقة بقواعد المنشأ ، وبتطبيق معامل ضريبي موحد ب 17.5٪ يخصم عند التوريد، وبإجراءات الحماية وبروتوكول متضمن لقائمة المنتجات المحررة.

وبصفة عامة، فإن إتحاد المغرب العربي قد حدد لنفسه هدفا يتمثل في إنشاء سوق مشتركة، تمارس داخلها بصفة تدريجية حرية حركة الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال. وقد أدرج القادة المغاربة في صلب العمل المزمع القيام به، إرساء سياسات مشتركة في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي وتعبئة الإمكانات الضرورية لذلك. وفي الوقت الحالي، وفي ظل الظروف الراهنة التي يتسم بها العمل المغاربي المشترك، يبدو أن **إتحاد المغرب العربي قد ابتعد كثيرا عن الأهداف التي رسمت قبل 32 سنة من 1989 إلى 2021.**

[1] إقترح الإتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال والذي أنشئ بالجزائر العاصمة في 2007/02/17 في تقريره عن دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية و التكامل الإقليمي في المغرب العربي (نوفمبر 2007) ، إعداد الميثاق المغاربي للاستثمار، لتوحيد وتنسيق قوانين الإستثمار بين البلدان الخمسة.

المطلب الرابع:

مبادرات الاندماج الاقتصادي القطاعية

طالما أدركت بلدان المغرب العربي الفوائد الناتجة عن زيادة الإندماجالإقتصادي، حددت الدول المغاربية المجالات الرئيسسية الذي يشمل التعاون خاصة في ميدان الأمن الغذائئ ، البنية الأساسية، الشؤون الاقتصادية والمالية والموارد البشرية.

الفرع الأول: المجالات الرئيسية في ميدان الأمن الغذائي

مسالة الأمن الغذائي أصبحت تطرح بأكثر حدة منذ سنة 2006 لكل البلدان المغاربية، مما يجعل من هذه المسألة أحسن تعبير على تقارب الإشكاليات بين البلدان المغربية والفرص المتاحة لبناء سياسات مشتركة. وتصبح هذه المسألة في غاية الأهمية في الظروف الحالية المتميزة بتغيرات عميقة طرأت على الأسواق العالمية للمواد الغذائية الأساسية، وقد نتجت هذه التغيرات عن عوامل عديدة، نذكر من بينها: التغيرات المناخية والجيوسياسية، إستعمال المنتجات الفلاحية كمحروقات بيولوجية ومضاعفات ارتفاع أسعار المحروقات على المنتجات الغذائية.

وستلحق الزيادة في أسعار المواد الأساسية المستوردة ضررا بليغا بميزانيات الدول، وخاصة منها البلدان غير المنتجة للبترول. كما أن الضعف الهيكلي للموارد الطبيعية للبلدان المغاربية (إنخفاض موارد المياه، تدهور الأراضي الصالحة للزراعة....) يهدد بجدية آفاق التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية في المنطقة.ولكي تقلص من أثار هذه الظواهر، فإن البلدان المغاربية مدعوة لبذل مجهودات كبيرة على مستوى الإنتاج والبحث والتكوين والإدارة الرشيدة للموارد والمحا فضة على البيئة . وهي مدعوة أيضا لتوفير الظروف الملائمة من أجل تحقيق تنمية مستديمة، ويكون التحكم في كل هذه الميادين أسهل إذا ما تم إرساء مبادرات إقليمية في هذا الإطار.

وفي هذا الإتجاه، قامت حكومات البلدان المغاربية بإرساء تعاون إقليمي في ميدان الأمن الغذائي وذلك بإبرام العديد من الإتفاقات والمعاهدات التي تيسر تبادل الخبرات والمعلومات وأحيانا إنجاز مشاريع مشتركة.

وقد طرحت المسألة الفلاحية منذ نشأة الإتحاد المغاربي كموضوع ذي أهمية من الدرجة الأولى، وقد صنفت قضية الأمن الغذائي كأولوية مطلقة. ولهذا الغرض، تكونت اللجنة الوزارية المتخصصة للأمن الغذائي في بداية التسعينات، وهدفها الأول العمل على تحقيق الأمن الغذائي للمغرب العربي.

وترمي الإستراتيجية المتبعة كذلك إلى إنشاء سوق مشتركة فلاحية مغاربية على المدى الطويل. والغاية من ذلك هي تسهيل حركة إنتقال المنتجات الفلاحية والغذائية، بمنح الأولوية للمنتجات من أصل مغاربي مع تقديم الحماية لها في مواجهة المنافسة من الأسواق الخارجية. وقد صدرا وثيقة توجيهية ، أقرها مجلس الرئاسة للاتحاد المغاربي في 23 جويلية 1990، تضبط مراحل إنجاز السوق المشتركة على النحو التالي:

ا-**إنشاء منطقة للتبادل الحر** مع إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية ، بإستثناء الرسوم والضرائب التي تخضع لها المنتجات الوطنية. وكذلك إلغاء الإجراءات غير التعريفية وخاصة الإجراءات الإدارية.

ب- **إرساء إتحاد جمركي** مع توحيد الرسوم الجمركية المعمول بها في مختلف البلدان المغاربية وذلك لغرض تحقيق حماية مشتركة للسوق المغاربية.

ج- **إنشاء سوق مشتركة** وهي المرحلة القصوى بتركيز الفضاء المغاربي الواحد. ولتحقيق هذه المرحلة يفترض:

- **حرية التنقل للمنتجات الفلاحية** بدون عوائق (سوق مشتركة)،
- **إرساء مبدأ أفضلية المجموعة** وحماية المنتجات الفلاحية المغاربية إزاء المنافسة الخارجية،
- **التضامن المالي** برصد الأموال اللازمة لتطبيق هذه المبادئ.

لقد بذلت اللجنة الوزارية للأمن الغذائي جهدا كبيرا من أجل تكثيف التعاون وبناء إطار مؤسساتي له، وقد قامت منذ إنشائها بإحداث فرق عمل تجتمع بطلب منها كلما دعت الضرورة لذلك.

1- الإطار المؤسساتي للتعاون المغاربي في ميدان الأمن الغذائي : من أهم الفاعلين ، نجداللجنة الوزارية المكلفة بالأمن الغذائي وتنبثق عن هذه اللجنة الهيئات التالية[1] الهيئة المغاربية الدائمة لمقاومة التصحر والبيئة والتنمية المستديمة ، اللجنة البيطرية الدائمة...الخ.

2- الإطار القانوني: أهم العقود والاتفاقيات المبرمة في هذا المجال:

- الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين بلدان إتحاد المغرب العربي ، الإتفاقية الخاصة بالحجر الصحي الزراعي بين بلدان إتحاد المغرب العربي، اتفاقية خاصة بالطب البيطري والتعاون في ميدان الصحة الحيوانية بين بلدان إتحاد المغرب العربي، الميثاق المغاربي الخاص حول حماية البيئة والتنمية المستديمة ،ومشروع الميثاق المغربي لمقاومة التصحر.

[1] أنظر **الملحق رقم 02**، مرجع سابق .

الفرع الثاني: المجالات الرئيسية في التعاون في ميدان البنية الأساسية

تمثل البنية الأساسية إحدى الركائز الأساسية الحيوية للتنمية والاندماج الاقتصادي. وبما أن الحلول التقنية مترابطة فيما بينها والاستثمارات اللازمة كبيرة ويقع تسديدها على الأمد الطويل ، فإن البلدان الأعضاء لايمكنها منفردة أن تؤسس سياسة جريئة في هذا الميدان، في غياب نظرة شمولية وتشاور إقليمي.

ولهذا السبب منحت البلدان المغاربية هذا الملف عناية خاصة وخصته بدورات عديدة لمجالس الوزراء واجتماعات الخبراء. وقد أعطى التعاون مع البلدان الأوروبية الجنوبية، والذي تلقى دفعا إضافيا بإتفاقية برشلونة، لهذا الجانب من الإندماج للفضاء المغاربي،بعدا جديدا. ولكي يتحقق التقدم التدريجي في سياسة مشتركة حقيقية في ميدان النقل والبنى التحتية الأساسية، نصت معاهدة مراكش على إنشاء لجنة وزارية مختصة تعالج هذه الجوانب، مدعومة في ذلك بلجان تقنية (لجنة النقل الجوي، لجنة النقل البري...). وقد سمحت لهذه اللجنة الوزارية، وبالإعتماد على ألشغال التحضيرية للجان التقنية، بصياغة عدة إتفاقيات . وقد سعت كذلك هذه اللجنة الوزارية إلى إرساء تنسيق أكثر متانة قصد توحيد مواقف البلدان الأعضاء في معالجة مسائل النقل على صعيد المنطقة كلها.

أولا : الإطار المؤسساتي والقانوني للتعاون المغاربي في ميدان البنية التحتية الأساسية : من أهم الأطراف المساهمة : اللجتة الوزارية المتخصصة المكلفة بالبنية الأساسية وخمسة مجالس وزارية: المجلس الوزاري للنقل، للإسكان والعمران، للتجهيز والأشغال العمومية، للمياه والري، للبريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.[1]

ثانيا : الاتفاقات والاتفاقيات المبرمة: اتفاقية خاصة بالاعتراف المتبادل برخص السياقة، اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور، اتفاقية تنظيم الصفقات العمومية في مجال التجهيز والأشغال العمومية توحيد مجلة الطرقات والمراقبة الفنية للعربات ومقاومة الحوادث، النقل البحري، نقل المواد الخطرة ومشروع الميثاق المغاربي للمياه.

الفرع الثالث: المجالات الرئيسية للتعاون في مجال الشؤون الاقتصادية والمالية

يشمل هذا المحور، مجالات التعاون في الميادين التي تنضوي تحت اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بإلإقتصاد والمالية. في إطار إستراتيجية الإندماج الإقليمي، عهد بالتصرف في المسائل النقدية والمالية

[1] أنظر الملحق رقم 02، مرجع سابق.

لهذه اللجنة وهي ممثلة من قبل مجلس وزراء المالية للبلدان الأعضاء وتهدف إلى تقريب الأنظمة الجبائية وأنظمة التأمين وإعادة التأمين بين الدول الأعضاء.

ويجتمع هذا المجلس سنويا لتقييم مسار التنسيق ويساعده في عمله فريقا تفكير يشملان ميادين نقدية ومالية مختلفة. كما تم إنشاء لجان مراقبة بنكية ، وسياسة نقدية ، ونظام صرف ودفوعات ، بما فيها مجلس محافظي البنوك المركزية، وهي تهتم بمتابعة التوصيات المنبثقة عن هذه اللجنة.

1- **الإطار المؤسساتي للتعاون المغاربي في مجال الشؤون الاقتصادية والمالية**،من أهم الأطراف المساهمة :

اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية وخمسة مجالس وزارية: المجلس الوزاري للمالية والنقد، التجارة، الطاقة والمعادن، الصناعة، السياحة والصناعات التقليدية ومجلس محافظي المصارف المركزية[1].

تم في سنة 1991، توقيع إتفاق بين محافظي المصارف المركزية وهو يهدف إلى تنسيق قوانين الدفوعات بين البلدان المغاربية. كما قرر محافظو البنوك المركزية لبلدان المغرب العربي المجتمعين في جويلية سنة 2006 بطرابلس، في إطار حرصهم على التأقلم مع الظرف المالي، جعل اللجوء إلى المنظومة التي نصت عليها الإتفاقية الثنائية للدفوعات الموحدة إختياريا بالنسبة للفاعلين في القطاع.

وبهدف تقريب الأنظمة المالية المغاربية، أنشئت مجموعات خبراء بهدف تحقيق الانسجام بين الإطار القانوني والقضائي لأنظمة الدفع والأنظمة النقدية.

2 – **اتحاد البنوك المغاربية ومبادرات التقارب :** باعتباره أحد أهم ركائز الإندماج المالي المغاربي، يعمل القطاع البنكي المغاربي عبر إتحاد البنوك المغاربية على تدعيم هذا الاندماج وتكثيف بعث البنوك المغاربية. وقد أسس إتحاد البنوك المغاربية في سنة 1990 بمبادرة من رؤساء بنوك البلدان المغاربية الخمسة. ويعد حاليا 60 عضوا رسميا، وينتظر توسيع الانخراط للمؤسسات المالية الأخرى المقيمة في البلدان المغاربية: صناديق وشركات استثمار، شركات الإيجار المالي وشركات النقديات.

وتندرج أنشطة إتحاد البنوك المغاربية ضمن الأهداف المرسومة من قبل إتحاد المغرب العربي ومن مهامه الأساسية على المستوى المغاربي، نذكر :

- دراسة كل المسائل المتعلقة بالأنشطة البنكية والمالية وتقديم توصيات لسلطات الضبط،
- العمل على توحيد وتنسيق الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط البنكي والمالي بهدف تحسين وتنمية الإستثمار والتنقل الحر للبضائع ورؤوس الأموال في البلدان المغاربية،

[1] أنظر الملحق رقم 02، مرجع سابق

- تطوير ودعم العلاقات المهنية مع المؤسسات البنكية والمالية الإقليمية والدولية،
- تنمية المصالح المشتركة للبنوك والمؤسسات المالية للمغرب العربي،
- تنمية أنشطة التكوين والرسكلة لفائدة أعوان البنوك المغاربية،
- ضبط وتعريب المفاهيم الخاصة بالتقنية البنكية.

وفي السنوات الأخيرة، تم تحقيق العديد من النتائج الإيجابية، نقدم منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تأسيس البنك التونسي الليبي،
- حصول تقارب بين إتحاد الدولي للبنوك التونسية والفرع الجزائري للشركة العامة، وكذلك بين الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة من تونس والفرع الجزائري للبنك القومي الباريسي والبنك الباريسي الهولندي ،
- إنتصاب بنك التجاري وفاء في تونس وذلك بالإستحواذ على بنك الجنوب التونسي،
- قيام العديد من البنوك التونسية بدراسة الإنتصاب في الجزائر لمصاحبة المؤسسات التونسية العاملة في هذا البلد.

الفرع الرابع: المجالات الرئيسية للتعاون في مجال الموارد البشرية

تضم مؤسسات إتحاد المغرب العربي اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالموارد البشرية وتتفرع عنها سبع مجالس وزارية قطاعية على النحو التالي : مجلس وزراء الداخلية، المجلس الوزاري للصحة، التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، الشباب والرياضة، التكوين والتشغيل والشؤون الإجتماعية والجالية، القضائية و القانونية ، والثقافة والإعلام.[1] وكان آخر اجتماع لها الدورة 12 المنعقدة بالرباط من 12 إلى 14 ماي 2015.

ويتولى مجلس وزراء التربية والتعليم العالي والبحث العلمي مسؤولية الإشراف على هذه المجالس الوزارية القطاعية.

وتتمثل الأهداف في ميدان الموارد البشرية في تحقيق الحريات الأربع الأساسية: وهي حرية التنقل، والتشغيل والإقامة والملكية. وتركز الجهود بصفة خاصة على التربية والتكوين، ويتمثل الهدف المشترك في تحقيق الإنسجام بين برامج التعليم الأساسي، وإنشاء جامعة الإمتياز المغاربية والأكاديمية، وتنظبر الشهادات. وقد وقع **إبرام 08 إتفاقات في ميدان الموارد البشرية ، ولكن لم تقع المصادقة على أي منها إلى حد الأن.**

[1]. أنظر **الملحق رقم 02**، مرجع سابق.

الجدول رقم (12) : الاتفاقيات المغاربية في ميادين الثقافة والقضاء والضمان الإجتماعي الفترة (1991-1994)

الميدان	عنوان الاتفاق	تاريخ الإمضاء	عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية
الثقافة	إتفاقية التعاون الثقافي بين دول الإتحاد	1992/11/11	03 بلدان
	إتفاق بشأن إنشاء المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية	1994/02/04	03 بلدان
	إتفاق بشأن الإنتاج السنمائ المشترك	1994/02/04	03 بلدان
	جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي	1992/11/11	بلدين
القضاء	إتفاقية حول التنظيم القضائي الموحد بين بلدان الإتحاد	1992/11/11	بلد واحد
	النظام الموحد لتأهيل المعاهد القضائية	1992/11/11	03 بلدان
	إتفاقية التعاون القانوني والقضائي	1991/10/03	04 بلدان
الضمان الاجتماعي	اتفاقية الضمان الإجتماعي	1991/10/03	04 بلدان

المصدر : www.maghrebarabe.org

المبحث الثاني:

العلاقـــات الاقتصاديـــــة المغاربيـــــة البينيـــــة

شهدت البيئة الاقتصادية للبلدان المغاربية في السنوات الأخيرة تغيرات سريعة وعميقة إتسمت إلى حد كبير بعدم الثبات الذي ميز تطور الإقتصاد العالمي. تصاعد التوترات التجارية والتهديدات الحمائية فضلا عن نقاط الضعف في الإقتصادات الناشئة وتقلب الأسواق المالية كلها عوامل هزت البيئة الإقتصادية الدولية.تأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في المغرب العربي بالتوترات التي أثرت على الإقتصاد العالمي حيث إستقر عند 3.42 ٪ في 2019 مقابل 3.69 ٪ في سنة 2018. وعلى الرغم من ضعف النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي، فقد إنخفض معدل التضخم في المنطقة إلى 5.51 ٪ في 2019 مقابل 6.54 ٪في 2018. لا يزال معدل البطالة مستقرا ومستمرا في المنطقة بحوالي 12٪ .ترتفع معدلات البطالة بشكل خاص بين النساء والشباب والخريجين.

فيما يخص مؤشرات رفاه السكان من حيث أمل الحياة عند الولادة، حققت بلدان المغرب العربي نتائج كبيرة والذي إزداد بنحو عام واحد خلال الفترة 2010-2018. أصبح التمدرس في السنوات الأخيرة، تقريبا عاما بفضل تكثيف الجهود التي تبذلها سلطات البلدان لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس. إن النمو والتضخم وبيئة الأعمال وسوق العمل والرفاهية والتجديد وتطوير الإستثمار الأجنبي المباشر كلها مؤشرات إقتصادية ذات أهمية بالنسبة للسلطات العمومية في بلدان المغرب العربي إلى جانب المؤشرات الأخرى كالتجارة الخارجية، التجارة البينة والإستثمار والتنافسية وهذا ما سنوضحه من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول:

الوضع الإقتصادي للدول المغاربية مع تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية

لعل من القضايا الهامة المطروحة للبحث والجديرة بالتحليل الظاهرة التي تدعو إلى التأمل والتوقف عتها كثيرا هو دراسة الوضع الإقتصادي لبلدان اتحاد المغرب العربي ، مع إبراز أهم المؤشرات الاقتصادية .

الفرع الأول: الـــجزائـــر

بلغ عدد سكان الجزائر 43.08 مليون نسمة سنة 2021 ، مما يجعلها ثاني أكبر دولة في شمال إفريقيا بعد مصر التي تجاوز عدد سكانها 100 مليون نسمة. مع نمو ديمغرافي 1.7 ٪ في سنة 2017 ، تتوقع الجزائر أن يصل عدد السكان إلى 51 مليون نسمة سنة 2030. لايزال السكان من الشباب ، بمتوسط عمر يبلغ 27.8 و29.2٪ من السكان تحت 15 سنة. تطور أمل الحياة عند الولادة ليبلغ 77.8 سنة في2018 .

أولا: نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)

أدى إنتعاش أسعار النفط وتخفيف قيود الخزينة الحكومية إلى منح الجزائر بعض المتنفس بعد عدد من السنوات الصعبة. ومع ذلك، بإعتبارها أكبر مصدر للغاز في إفريقيا، فإنها لاتزال تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات لغالبية إيراداتها وتقريبا جميع صادراتها. على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع تنمية القطاع الخاص، من خلال التنويع وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، لاتزال الدولة تلعب دورا رائدا. يستمر الإنفاق العمومي والإستثمار في التأثير بشكل كبير على الأداء الاقتصادي العام.

الشكل رقم (05): نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنويا) – الجزائر 2019

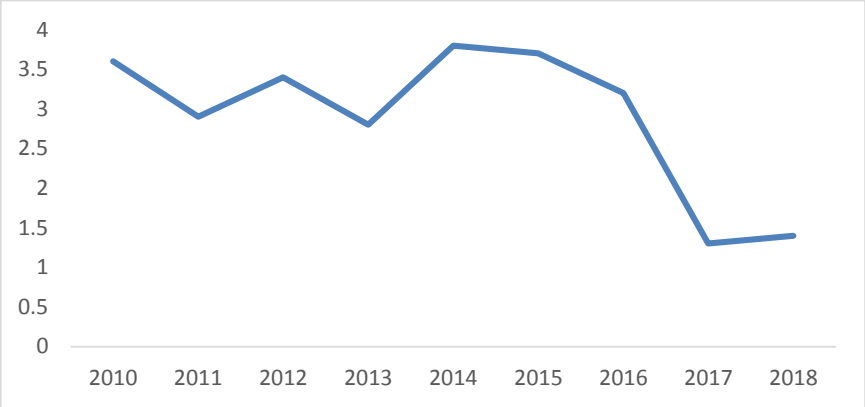

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات سنوية من مؤشرات التنمية العالمي

شهدت الجزائر سنة 2019 نموا طفيفا ويرجع ذلك أساسا إلى إنتعاش إنتاج النفط والغاز، والذي أدى تأثيره إلى تعويض التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. بلغ الناتج المحلي الإجمالي 2.4 ٪ في سنة 2019 مقابل 3 ٪ في سنة 2018. ويعزي هذا الإنخفاض الطفيف بشكل أساسي إلى الإنخفاض في إنتاج المحروقات والذي إنخفض بنسبة 5٪ مقارنة بسنة 2018. زاد النمو غير النفطي بشكل طفيف من 3.4 ٪ في 2018 إلى 3.9 ٪ في 2019، نتيجة النمو الملحوظ في قطاعات الخدمات التجارية والصناعة والبناء والأشغال العامة والزراعة الذي بلغ 5.6 ٪، 4.6 ٪، و3٪ و2.7٪ على التوالي.

على الرغم من إنخفاض أسعار النفط التي إنخفضت من 71 دولارا في سنة 2018 إلى 71 دولارا في سنة 2019 ، إلا أن هذا التباطؤ لايزال متواضعا. على الرغم من إنخفاض الصادرات بنحو 14.29 ٪، إلا أن مساهمتها في النمو لاتزال كبيرة. في الواقع، يبلغ حجم الصادرات العالمية 35.82 مليار دولار أمريكي. بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.4 ٪ في 2018 مقابل 1.3 ٪ في 2017 واستمر عند 0.8 ٪ في 2019. وسجل نمو قطاع المحروقات إنخفاظا كبيرا من 21.5 ٪ في 2018 إلى 19.4 ٪ في 2019. يواصل قطاعا الزراعة والصناعة دفع النمو الغير المحروقات ليصل إلى 12.2 ٪ و5.8 ٪ في سنة 2019 على التوالي.

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الجدول رقم (13) : التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية – الجزائر (2015-2018)

الوحدة : (٪ سنوية)

القطاعات	2015	2016	2017	2018
المحروقات	18.8	17.3	19.7	21.5
الزراعة	11.6	12.2	12.3	12.3
الصناعات	5.5	5.6	5.7	5.6
المباني والأشغال العامة	11.5	11.4	11.8	12
الخدمات بإستثناء الإدارة العمومية	27.2	26.3	26.2	26.3
خدمات الإدارة العمومية	17.4	16.9	16.5	15
رسوم الإستيراد والضرائب	8.1	7.9	7.8	7.3

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية للجزائر – بنك الجزائر

ثانيا : التضخم، عوامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)

الشكل رقم (06): التضخم، عوامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)– الجزائر 2019

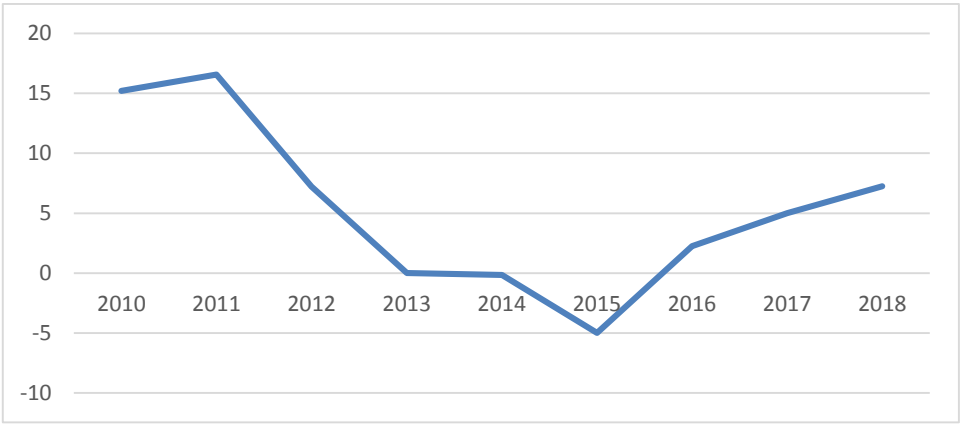

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات سنوية من مؤشرات التنمية العالمي

شهد معدل التضخم تباطؤا مستمرا خلال سنة 2019 ، حيث إستقر عند 2 ٪ (مقارنة ب 4.3 ٪ في 2018). ويعزي هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى إنخفاض أسعار المواد الغذائية التي سجلت في سنة 2019 إنخفاض بنسبة -0.6 ٪.

مؤشرات تسهيل المبادلات التجارية[1]

الوحدة: النسبة المئوية(٪) الجدول رقم (14): مؤشرات تسهيل التجارة سنة 2019 – الجزائر

المؤشرات	الرصيد	القيمة
توافر المعلومات	22	1.1
مشاركة التجار	5	0.71
الأحكام المسبقة	10	1.25
إجراءات الإستئناف	13	1.44
الرسوم والمصاريف	14	1.17
الرسميات : التشغيل الألي	4	0.44
الإجراءات الرسمية: الوثائق	3	0.27
الرسميات : الإجراءات	21	0.72
التعاون الداخلي بين مختلف الأجهزة الحدودية	8	0.8
التعاون الخارجي بين مختلف الأجهزة الحدودية	4	0.36
الحوكمة والنزاهة	3	0.43

المصدر : منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية2019

أعربت السلطات الجزائرية عن رغبتها في تسريع عملية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. ركزت المناقشات بشكل خاص على مختلف الخطط للإصلاحات التشريعية والسياسات العامة (على سبيل المثال، السياسات الزراعية والصناعية، الحواجز التقنية أمام التجارة، حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتدابير الاستثمار) إستعدادا لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. كما وقعت الجزائر على ست إتفاقيات ثنائية قصد الوصول إلى أسواق كوبا وفنزويلا وسويسرا والبرازيل والأوروغواي.كما أعربت عن إهتمامها بالإتفاقية متعددة الأطراف بشان تكنولوجيا المعلومات والتي من شانها أن تسمح لها بالإنفتاح على التجارة في منتجات الإعلامية.

لتحسين إندماجه **في سلاسل القيمة العالمية[2]**وخلق المزيد من فرص العمل الأفضل يجب على الجزائر التقليل أكثر في الحواجز التجارية وإزالة العقبات أمام توثيق الإجراءات (قبول النسخ، تبسيط الوثائق

[1] تقيس مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، التأثير الإقتصادي والتجاري النسبي لتدابير تيسير التجارة التي يجرب التفاوض بشأنها حاليا في منظمة التجارة العالمية على التدفقات التجارية وتكاليف التجارة. تختلف المؤشرات بين **0** و**2** ، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر كان الأداء أفضل.

[2] يعتمد مفهوم السلاسل القيمة العالمية على قيام الدول بالتخصص الرأسي في مرحلة محددة من مراحل الإنتاج المختلفة للمنتج. ومن هنا يتم تصنيع المنتوج النهائي في عديد من الدول. في الوقت الحالي ، أصبحت سلاسل القيمة العالمية السمة الغالبة للتجارة والإستثمار العالميين. ترى منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أن تنظيم الإنتاج والتجارة والإستثمارات الدولية يتزيد في إطار مايسمى بسلاسل القيمة العامية . حيث توجد مختلف مراحل عمليات الإنتاج في مختلف الدول. أما البنك الدولي يرى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ستؤدي إلى خلق زيادة خلق فرص العمل والنمو الإقتصادي

التجارية ، التنسيق وفقا للمعايير الدولية) ، الإجراءات (ترشيد الضوابط الحدودية، نقاط تقديم واحدة لجميع الوثائق المطلوبة الشباك الواحد) ، عمليات تدقيق مابعد الخلاص، المشغلون المعتمدون، التدابير المتعلقة بالسلع القابلة للتلف. أنظمة إدارة المخاطر، الشحنات المستعملة وكذلك التشغيل الألي (التبادل الإلكتروني للبيانات، إستخدام إدارة المخاطر الآلية، الإجراءات الحدودية الآلية، الدفوعات الإلكترونية، المعالجة الآلية قبل الوصول، التوقيعات الرقمية).

***مؤشر الأداء اللوجستي المتبع [1]**

يجب أن يساعد الأداء اللوجستي الأفضل من خلال الجودة الجيدة وتوافر خدمات الصيانة ونقل البضائع وتسهيل التجارة الخارجية في جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي والمضي قدما في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل رقم (07) : مؤشر الأداء اللوجستي المجمع – الجزائر

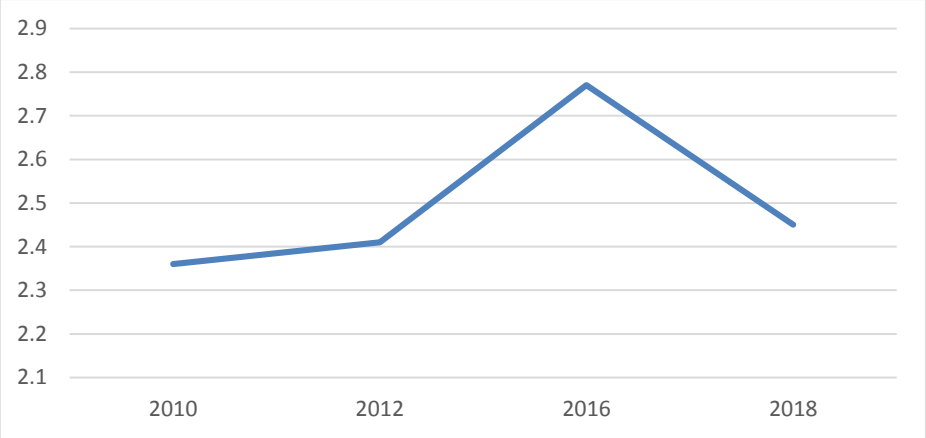

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات سنوية من البنك العالمي

اوستسورد المهارات والتكنولوجيا التي ستعود عليها بالنفع في نهاية المطاف.

[1] يعكس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التصورات الخاصة باللوجستيات في بلد ما بناء على كفاءة الجمارك والتخليص الجمركي.، وجودة التجارة والبنية التحتية للنقل المرتبطة بها، وسهولة الفهم. تنظيم الشحنات : أسعار تنافسية ، وجودة خدمات البنية التحتية والقدرة على تتبع الشحنات، وتكرار وصول الشحنات إلى وجهتها في الوقت المحدد. يتراوح المؤشر من 1 إلى 5 مع درجة أعلى تمثل أداء أفضل.

ثالثا : سوق العمل-*البطالة:

الشكل رقم (08) : معدل البطالة بالنسبة المئوية من إجمالي السكان الناشطين (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في الجزائر

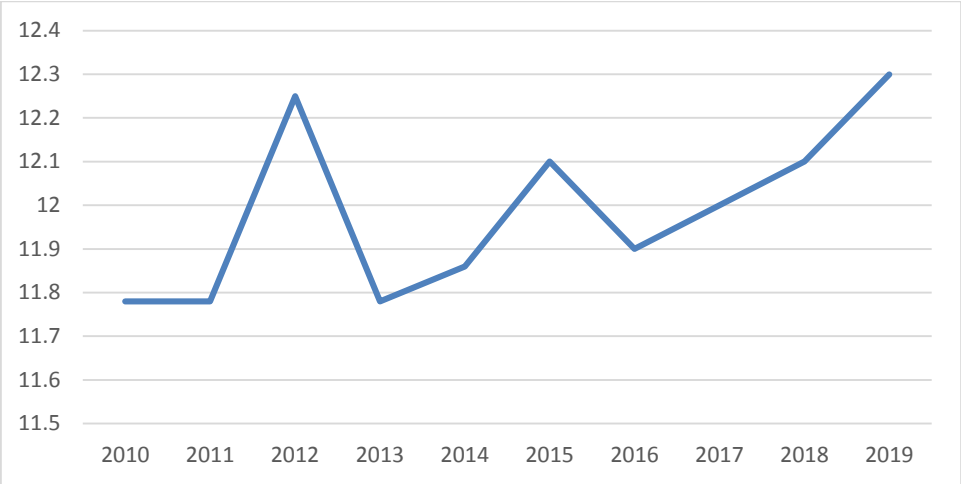

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات سنوية من مؤشرات التنمية العالمية

يعكس معدل بطالة الشباب قلة الفرص الإقتصادية لتحسين المستوى المعيشي للأسر. في سبتمبر 2019 ، إرتفعت البطالة إلى 12.3٪ . وترتفع نسبة البطالة بشكل خاص بين النساء (20 ٪) والشباب (26.7 ٪) والخريجين (17.7٪). وتعكس نسبة النشاط المقدرة ب41.8 ٪ ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل.

الجدول رقم (15): معدل البطالة بالنسبة المئوية في الجزائر حسب المستوى التعليمي والدبلوم المتحصل عليه والجنس لسنة 2019 الوحدة النسبة المئوية ٪

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	المجموع
غير متعلم	2.5	5.5	3
إبتدائي	6.4	11.3	6.8
متوسط	11	20.3	11.8
ثانوي	8.4	19	10.6
متفوق	10.7	23.9	17.4
بدون شهادة	8	14.6	8.7
دبلوم التدريب المهني	11.5	20.7	13.5
دبلوم التعليم العالي	11	23.9	18
المجموع	9.1	20.4	11.4

المصدر: مكتب الإحصاء الوطني الجزائري

رابعا : الرفاه

ا- **معدل العمر المتوقع** : من سنة 2010 إلى سنة 2018 ، إرتفع متوسط العمر المتوقع في الجزائر بنحو عامين، وهو قريب من بلدان المغرب العربي الأخرى.

الجدول رقم (16) : معدل العمر المتوقع في الجزائر (2010-2018)

السنة	2010	2015	2017	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	74.9	75.7	76.3	76.7

المصدر : بناء على بياناتKNOEMA

ب- مؤشر التقدم الإجتماعي: في سنة 2019، إحتلت الجزائر المرتبة الثانية في إفؤسقيا، وحلت في المركز 79 في الترتيب العالمي ل143 دولة وفقا لمؤشر التقدم الإجتماعي الذي نشرته المنظمة الدولية " ضرورة التقدم الإجتماعي". يتم تحديد هذا المؤشر بعد فحص ثلاثة معايير، وهي الإحتياجات الأساسية (قدرة المجتمع على تلبية الإحتياجات الأساسية لمواطنيه:

الجودة والوصول إلى النظام الصحي والإسكان والأمن)، وأسس الرفاه (قدرة المجتمع على منح مواطنيه حق الوصول إلى التعليم والمعلومات) والفرص (الحقوق الشخصية أو الحرية الفردية أو حتى التسامح).

الشكل رقم (09) : مؤشر التقدم الإجتماعي- الجزائر

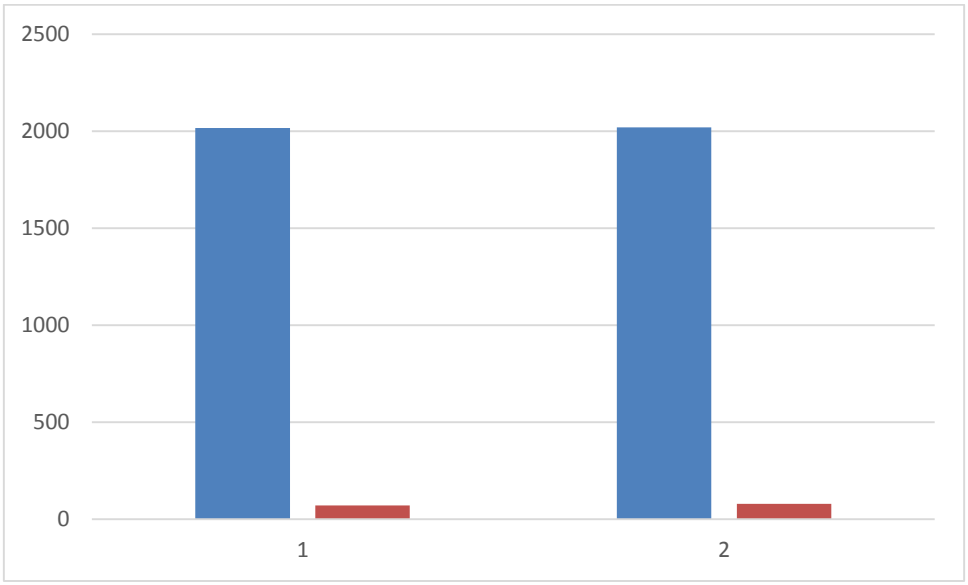

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات من حتمية التقدم الإجتماعي

ج- مؤشر التنمية البشرية : في سنة 2018، إحتلت الجزائر المرتبة 82 من بين 189 دولة في الترتيب العالمي للدول وفقا لمؤشر التنمية البشرية الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . تقدم الجزائر بثلاثة مراكز في الترتيب مقارنة بسنة 2017، صنفت في فئة مؤشر التنمية البشرية "عالي" مع مؤشر 0.759. بارتفاع طفيف مقارنة ب 0.754 في سنة 2017.

خامسا : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر (بملايين الدولارات$) خلال الفترة **2013-2018**

تحسن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وارتفع من 232. 1مليون دولار في سنة 2017 إلى 506 1 مليون دولار في سنة 2018. وسجل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر زيادة وصلت إلى 880 مليون دولار في سنة 2018. في سنة 2019، سجل دخول الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إنخفاضا مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ 1382 مليون دولار. وبالمثل، إتبع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج نفس الإتجاه، حيث بلغ 83 مليون دولار.

تعترض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر العديد من القيود التي أدخلت في سنة 2009 فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما سقف المشاركة الأجنبية أي القاعدة 49 ٪ لأي مشروع جديد للاستثمار الأجنبي المباشر مع لوائح الصرف الأجنبي التي وضعتها.

الشكل رقم : (02-10) : تطور الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر (2013-2018)

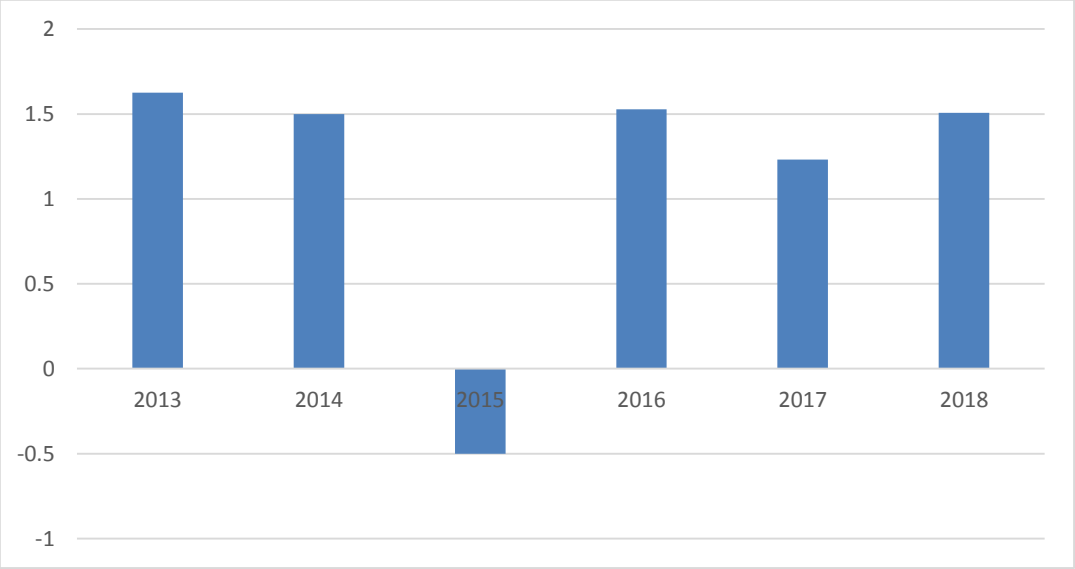

المصدر : من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات من حتمية التقدم الاجتماعي

سادسا : وضعية ونتائج الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2017- 2020)

نستعرض وفقا للمعطيات الإحصائية الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية – المديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة**2020**- تطور وضعية ونتائج الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2017- 2020

الجدول رقم (17) - تطور وضعية ونتائج الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2017-2020

الوحدة :(ملايين دولار أمريكي)

	2017		2018		نسبة التغير %
	دج	الدولار الأمريكي	دج	الدولار الأمريكي	
الواردات	5111297	46059	5403233	46330	0.59
الصادرات	3904715	35191	4873960	41797	18.77
الميزان التجاري	-1206582	-10868	-529273	-4533	
نسبة التغطية	76.40		90.22		

المصدر: www.douane.dz

الفترة 2018-2019

	2018		2019		نسبة التغير %
	دج	الدولار الأمريكي	دج	الدولار الأمريكي	
الواردات	5403233	46330	5005303	41934	9.49-
الصادرات	4873960	41797	4275399	35824	14.29-
الميزان التجاري	529273-	4533-	729902-	6111-	
نسبة التغطية	**90.22**		**85.43**		

المصدر :www.douane.dz

الفترة : 2019-2020

	2019		2020		نسبة التغير %
	دج	الدولار الأمريكي	دج	الدولار الأمريكي	
الواردات	5005303	41934	4360320	34392	17.99-
الصادرات	4275399	35824	3016679	23797	33.57-
الميزان التجاري	729903-	6111-	1343642-	10595-	
نسبة التغطية	85.43		69.19		

المصدر www.douane.dz

وطبقا لإحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة **2020**، سجلت الجزائر مايلي:

- عجز الميزان التجاري الجزائري : 10.60 مليار دولار أمريكي
- نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات : 69.19 %
- انخفاض الواردات / مواد التجهيز الصناعية : 4.04 مليار دولار أمريكي
- انخفاض الصادرات الإجمالية 33.57 %
- تسجيل رصيد عجز مع الصين : 4.62 مليار دولار أمريكي
- انخفاض الصادرات خارج المحروقات :12.59 %
- انخفاض الواردات في إطار الإتفاق مع الاتحاد الأوروبي : 756.74 مليون دولار أمريكي
- انخفاض الواردات في إطار الإتفاق مع تونس :37.32 %

يتبين من الجداول السابقة ، أن الميزان التجاري الجزائري سجل عجزا منذ 2017،

وهذا راجع أساسا لإنخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية خلال الفترات 2017 إلى 2020، مما أثقل فاتورة الواردات.

الفرع الثاني: المغـــرب

أولا: النمو والتضخم وبيئة الأعمال:

بلغ معدل النمو في المغرب **2.5** ٪ في سنة **2019** ، مقابل **3.1** ٪في سنة **2018**، ويعزي هذا التباطؤ إلى إنخفاض 5.8 ٪ في القيمة الفلاحية من حيث الحجم (باستثناء صيد الأسماك). أنخفض عجز الموازنة إلى 3.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019 بفضل إتباع سياسة المالية العامة. تقلص عجز الحساب الجاري للمغرب ، لكن عجزه التجاري إتسع نتيجة إرتفاع أسعار الطاقة. كما يجب السيطرة على البطالة خاصة بالنسبة للشباب على الرغم من التحسينات الملاحظة في خلق فرص العمل. سيتعين على المغرب على المدى المتوسط أن يعمل بشكل خاص على تنمية الطبقة الوسطى وتنشيط القطاع الخاص.

*** النمو الإقتصادي في المغرب**

الشكل رقم (11): النمو الاقتصادي في المغرب (٪ سنويا)

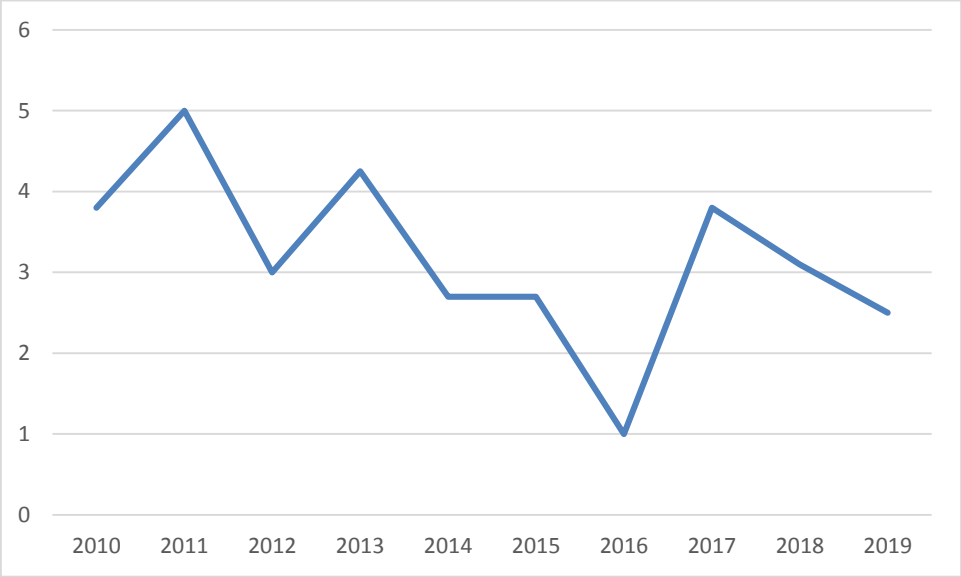

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات سنوية من مؤشرات التنمية العالمية

في سنة **2019**، تباطأ نمو الإقتصاد الوطني مرة أخرى، حيث انخفض إلى 2.3 ٪ من 2.9٪ قبل سنة. ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى إنكماش القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5.8٪ ، في أنه في القطاعات غير الفلاحية تم تسجيل تسارعا من 2.9 ٪ إلى 3.8٪ . تعزز النشاط بشكل كبير في فروع الكهرباء والماء والنقل والإدارة العامة والضمان الإجتماعي وتباطأ بشكل خاص في الصناعات التحويلية وفي فرع الفنادق والمطاعم، بينما إستمرت في التطور بوتيرة بطيئة في البناء والأشغال العامة، على الرغم من تحسنها من سنة لأخرى.

الجدول رقم (18): القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير ٪) – الفترة(2012– 2018)– المغرب

القطاعات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأولي	−7.8	17.8	−2.3	11.5	−12.5	13.1	2.7
الزراعة والغابات والخدمات ذات الصلة	−9.1	17.2	−2.2	11.9	−13.7	15.2	4
الصيد البحري	9.7	26.8	−4	7.3	1.1	−8.3	−11
القطاع الثانوي	0.8	0.6	3.5	1.8	0.6	3.6	3
صناعة الإستخراج	−2.1	−1.2	3	−2.1	0.1	17.1	4.7
صناعة	1.8	−0.7	4.1	2.3	0.1	2.5	3.5
الكهرباء والماء	−6.7	14.9	1.3	6.2	2.5	3.3	5.3
البناء والأشغال العامة	2.2	1.6	2.6	0.7	1.6	1.8	0.1
قطاع الخدمات	6.3	1.9	2.3	1.7	2.9	2.7	2.7
التجارة	4.1	−2	1.6	0.5	5.3	3.2	2.3
الفنادق والمطاعم	2.6	4.7	2.2	−1.3	3.6	11.5	6
وسائل النقل	2.4	1	3.6	3.2	1.4	3.7	3.7
البريد والإتصالات	29.5	2.9	5.2	2.8	0.8	0.8	2.8
الأنشطة المالية والتامين	4.2	0.2	2.5	2.6	3.5	3.5	1.6
العقارات والإيجارات والخدمات المقدمة للشركات	4.5	1.5	2.7	4.2	3.6	3.6	4.8
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	5.1	3.7	2.5	0.5	2.4	2.4	2.5
التعليم والصحة والعمل الإجتماعي	7.1	5	1.4	0.1	−0.9	−0.9	−0.3
الخدمات غير المالية الأخرى	3	2.9	0.2	3.4	1	1	1.6
القيمة المضافة غير الفلاحية	4.5	1.8	2.7	1.8	2.9	2.9	2.6
إجمالي القيمة المضافة	2.7	3.7	2	3	4.4	4.4	2.8
الضرائب على الدخل صافي الإعانات	6.8	14.6	9.7	18.1	3.1	3.1	4.6
الناتج المحلي الإجمالي	3	4.5	2.7	4.5	4.2	4.2	3

المصدر: التقرير السنوي لبنك المغرب – 2018

ثانيا : التضخم، عامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (12) : التضخم، عامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)- المغرب

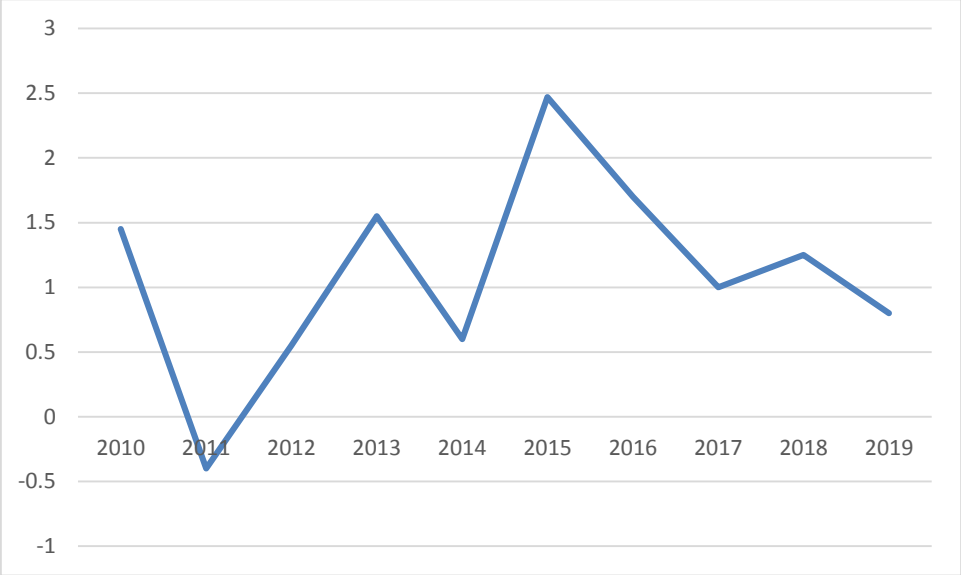

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات WDI

بعد وصوله إلى 1٪في 2018 ، تراجع التضخم بشكل ملحوظ خلال سنة 2019 إلى 0.8 ٪، كم تم قياسه بواسطة عامل **انكماش الناتج المحلي الإجمالي**. يعزى هذا التباطؤ الحاد بشكل أساسي إلى إنخفاض بنسبة 1.5 ٪، بعد زيادة بنسبة 3 ٪ في سنة 2017، في أسعار المنتجات الغذائية بأسعار متقلبة وانخفاض كبير في أسعار المنتجات الغذائية. انخفضت أسعار المنتجات الغذائية من 1.3 ٪ إلى 0.5٪، متأثرة بشكل أساسي بانخفلض قدره 1.1 ٪، مقابل زيادة قدرها 1.4 ٪، في أسعار مكوناتها الغذائية وخاصة الزيوت. ضف إلى ذلك أدت الزيادة الملحوظة في أسعار التبغ إلى تسارع معدل التغير في أسعار المنتجات الخاضعة للتنظيم من 0.9٪ إلى 1.3 ٪. في غضون ذلك، تراجعت أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 2.7 ٪بدلا من 5.5٪، بسبب تراجع الأسعار العالمية للمنتجات البترولية.

ثالثا : تسهيل التجارة في المغرب

تظهر العديم مؤشرات تسهيل التجارة ، الجهود التي يبذلها المغرب لتحسين التجارة داخل البلدان وفيما بينها. وصل مؤشر الحوكمة والنزاهة إلى أفضل قيمة مما يدل على الأداء السليم للهياكل والوظائف الجمركية، المسؤوليات والسياسات الأخلاقية. وبالمثل، تبلغ قيمة مؤشر الرسوم والمصاريف 1.846 مما يوضح الضوابط الصحيحة للرسوم والمصاريف المفروضة على الواردات والصادرات. الشفافية والمراجعة الدورية للرسوم والتكاليف. لتسهيل التجارة يجب على المغرب تعزيز إستراتيجياته فيما يتعلق بالتعاون، سواء الداخلي أو الخارجي.

***مؤشرات تسهيل المبادلات التجارية.**

الجدول رقم (19): مؤشرات تسهيل التجارة- المغرب سنة 2018

المؤشرات	الرصيد	القيمة
توافر المعلومات	28	1.4
مشاركة التجار	12	1.5
الأحكام المسبقة	8	1.14
إجراءات الإستئناف	14	1.4
الرسوم والمصاريف	24	1.85
الرسميات : التشغيل الألي	15	1.67
الإجراءات الرسمية: الوثائق	21	1.62
الرسميات : الإجراءات	44	1.47
التعاون الداخلي بين مختلف الأجهزة الحدودية	9	0.82
التعاون الخارجي بين مختلف الأجهزة الحدودية	7	0.64

المصدر : منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية 2018-

***مؤشر الأداء اللوجستي المتبع**

إنخفض أداء الخدمات اللوجستية في المغرب في السنوات الأخيرة، حيث احتلت المغرب المرتبة 109 في سنة 2018 بنتيجة 2.54 مقابل المركز 50 و3.03 في سنة 2012. يعاقب المغرب في الواقع على جميع المعايير: جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل وكفاءة الخدمات الجمركية وسهولة تنظيم الشحونات بأسعار تنافسية وكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية والقدرة على تتبع الشحنات وتعقبها وتوار وصول الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد.

الشكل رقم (13) : مؤشر الأداء اللوجستي الكلي – المغرب

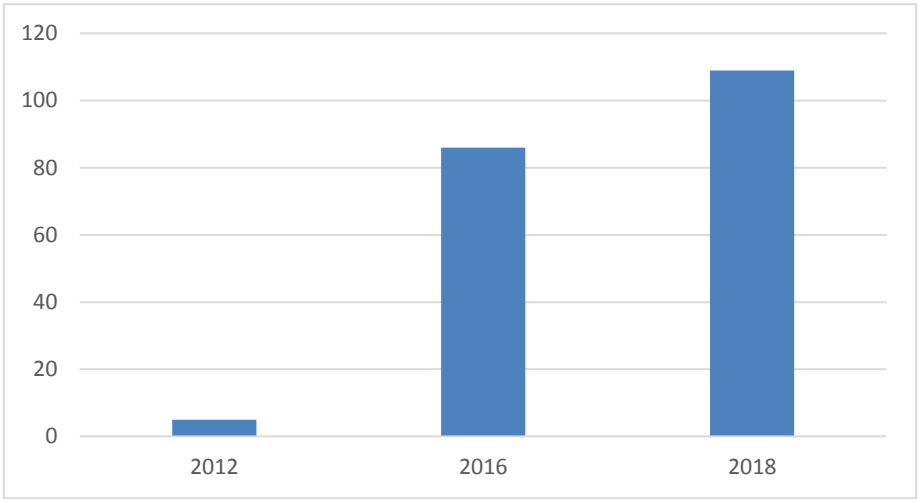

المصدر : من إعداد الباحث ، استنادا إلى بيانات البنك الدولي

رالعا : سوق العمل – ***البطالة:** إنخفض معدل البطالة في المغرب ولكنه ظل مرتفعا عند مستوى 9 ٪ تقريبا في سنة 2019. وهذه النسبة أعلى بين الشباب.

الشكل رقم : (14)– إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين إقتصاديا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في المغرب

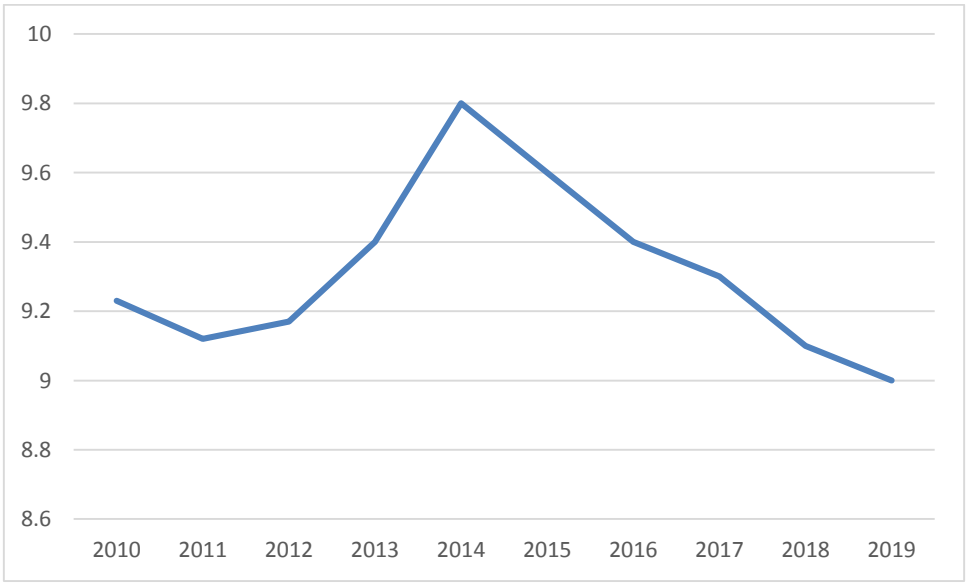

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

ستشكل البطالة الخطر الأساسي على الإستقرار الإجتماعي لاسيما تمركزها في المناطق الحضرية. إن مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضى للغاية وتتناقص. 17٪ فقط من السكان الناشطين إقتصاديا لديهم وظائف رسمية وأقل من 10٪وظائف رسمية في القطاع الخاص[1]. إعتمد المغرب لمكافحة البطالة الخطة الوطنية للتشغيل 2017-2021 التي تركز على مكافحة بطالة الشباب ومشاركة الإناث.

***مؤشرات سوق العمل الرئيسية**

الجدول رقم (20): مؤشرات سوق العمل الرئيسية الفترة (2016-2018)- المغرب

السنوات		2016	2017	2018
مؤشرات النشاط				
السكان الناشطون (بالآلاف)		11780	11915	11979
حسب مكان الإقامة	حضري	6806	6887	6953
	ريفي	4979	5028	5026
معدل النشاط (٪)		47	46.7	46.2
حسب مكان الإقامة	حضري	43	42.4	41.8
	ريفي	53.8	54.1	53.9
حسب الجنس	رجال	72.2	71.6	70.9
	نساء	22.4	22.4	22.2
مؤشرات التوظيف				
حسب مكان الإقامة	حضري	26	31	91
	ريفي	63-	55	21
الفلاحة		119-	42	19
حسب القطاع	الصناعة	8	7	13
	أعمال البناء	36	11	15
	خدمات	38	26	65
السكان الناشطون (بالآلاف)		10613	10699	10811
حسب مكان الإقامة	حضري	5840	5872	5963
	ريفي	4773	4827	4848
معدل التوظيف (٪)		42.3	41.9	41.7
حسب مكان الإقامة	حضري	36.9	36.9	35.9
	ريفي	51.7	51.7	52

المصدر: التقرير السنوي لبنك المغرب (2018)

[1] البنك الدولي 2019

خامسا : الرفاه : هناك تحسن ملحوظ في العديد من مؤشرات الرفاه في المغرب وفقا للنتائج التي تم تحديدها على أساس خطر الفقر الوطني، إنخفض معدل الفقر بشكل حاد بين سنتي 2001 و2020، حيث إتخفض من 15.3 ٪ في سنة 2001 إلى 8.9 ٪ سنة 2007 ثم إلى ٪5 في 2014.

* **معدل العمر المتوقع عند الولادة :** إرتفع متوسط العمر عند الولادة من 75 عاما في المتوسط عام 2010 إلى 76 عامل في سنة 2018.

الجدول رقم (21):معدل العمر المتوقع عند الولادةخلال الفترة (2010-2018) - المغرب

السنة	2010	2015	2017	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	74.4	75.5	72.2	76.5

المصدر: إستنادا إلى بيانات منظمة الصحة العالمية ، الأمم المتحدة، المعهد الوطني للإحصاء –

* **نسية التسجيل بالمؤسسات التعليمية :** تقارب نسبة التسجيل من 100% (98.57% على وجه التحديد في 2017).

مؤشر التنمية البشرية[1]:

-وفقا لمؤشر التقدم الإجتماعي لسنة 2019 ، احتلت المغرب المرتبة 85 من قائمة 143 دولة . ولم يتغير ترتيبها حسب تصنيف الدول الإفريقية خلال الفترة 2017-2019.

* **مؤشر التنمية البشرية:** في سنة 2018 احتل المغرب المرتبة 121. يصنف هذا المؤشر المغرب في فئة التنمية البشرية المتوسطة على الرغم من التقدم الطفيف الذي حدث. وفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن مستوى عدم المساواة مرتفع للغاية بين الرجال والنساء.

الجدول رقم (22):- مؤشر التنمية البشرية بالمغرب في الفترة (2015-2018)

السنة	2015		2017		2018	
المغرب	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
	123	0.65	123	0.67	121	60

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016-2018-2019

[1] لابد من التذكير أن هذا المؤشر يقيس التقدم الإجتماعي لباد ما من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية : قدرة المجتمع على تلبية الإحتياجات الأساسية لمواطنيه، وبناء أسس رفاهيتهم بمرور الوقت ومنحهم الفرصة لتحقيق أنفسهم. شهدت المغرب نتائج نسبية فيما يتعلق بجودة البيئة وحقوق الفرد والإندماج الإجتماعي.

سادسا : تطور الإستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب(بملايين الدولارات $)

يظل المغرب وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وصل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 3640 مليون دولار في سنة 2018 . وبصرف النظر عن المستثمرين التقليديين مثل فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي، تظهر الأرقام زيادة في الاستثمار من دول أخرى مثل الولايات المتحدة وإسبانيا. سيظل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من صميم خطط التنمية الإقتصادية للمغرب.

لقد عززت الإصلاحات في السنوات الأخيرة مما ساهم في الزيادة الهامة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. لكن بالنسبة لسنة 2019، إنخفض تدفق الإستثمار بشكل حاد حيث وصل إلى 199 مليون دولار. وبحسب تقرير السنوي لبنك المغرب 2020 ، يشير تطور صافي التدفقات الوافدة حسب القطاع الى إنخفاض قدره 10.4 مليار درهم في الأنشطة المالية والتأمينية ، بواقع 2.6 مليار في الأنشطة النقل والتخزين. 2.2 مليار للكهرباء والغاز وتكييف الهواء و1.3 مليار للبناء، بينما شهدت الصناعات التحويلية ركودا عند متوسط مستواها في السنوات الخمس الماضية البالغ 5.1 مليار.

الشكل رقم (15): – تطور الإستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب

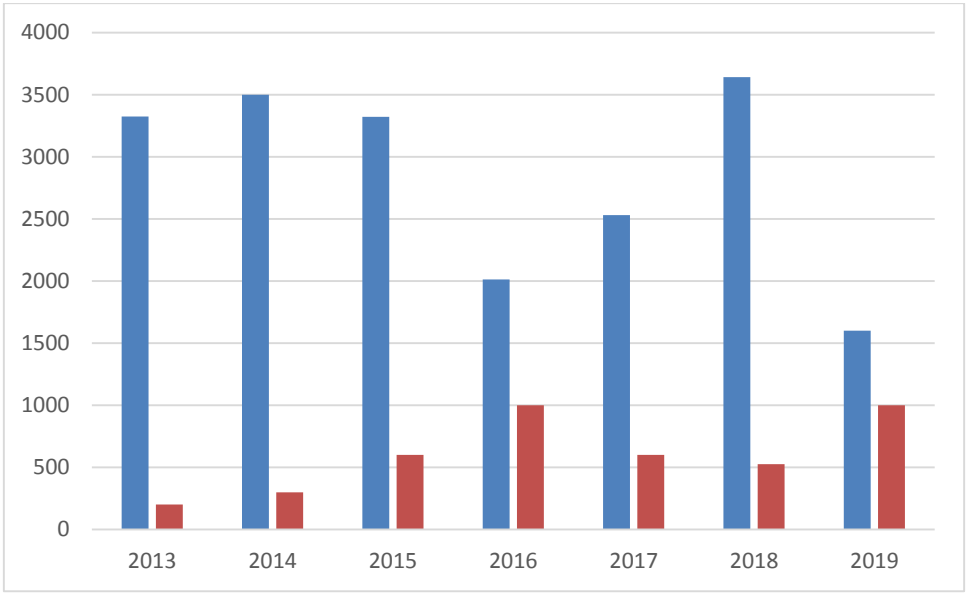

المصدر UNCTAD – تقرير الإستثمار العالمي ، الأونكتاد سنة 2019

وفقا للتوقعات السابقة، سيصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 3% فقط في سنة 2018. وسينخفض إنتاج الحبوب إلى مستواه المتوسط وسيظل معدل الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي في حدود 3% في غياب إصلاحات هيكلية . سيبلغ عجز الميزانية 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في

2018، تماشيا مع إلتزام الدولة بتخفيض عجز الميزانية إلى 3% بحلول 2019-2021 والدين العام إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2021.

لتحقيق هذا الهدف ، تدرس السلطات إصلاحا ضريبيا شاملا بما في ذلك تدابير لخفض الإعفاءات الضريبية وخفض معدلات الضرائب على المؤسسات وتعزيز تحصيل المساهمات الضريبية من الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص أصحاب المهن الحرة ، وتحسين إدارة الإستثمارات العامة. إعتمادا على إعادة التوازن للمالية العامة وعلى توقعات أسعار النفط ، من المنتظر أن يضل عجز العمليات الجارية أقل من 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018.

من المتوقع أن تتحسن التوقعات الإقتصادية للمغرب على المدى المتوسط بشرط أن تظل السلطات ملتزمة بمتابعة إصلاحات عميقة وواسعة النطاق.

الفرع الثالث : موريـــتانيـــا

أولا : النمو والتضخم وبيئة الأعمال : الزيادة في الناتج المحلي

الشكل رقم (16): نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوية (2010-2018)

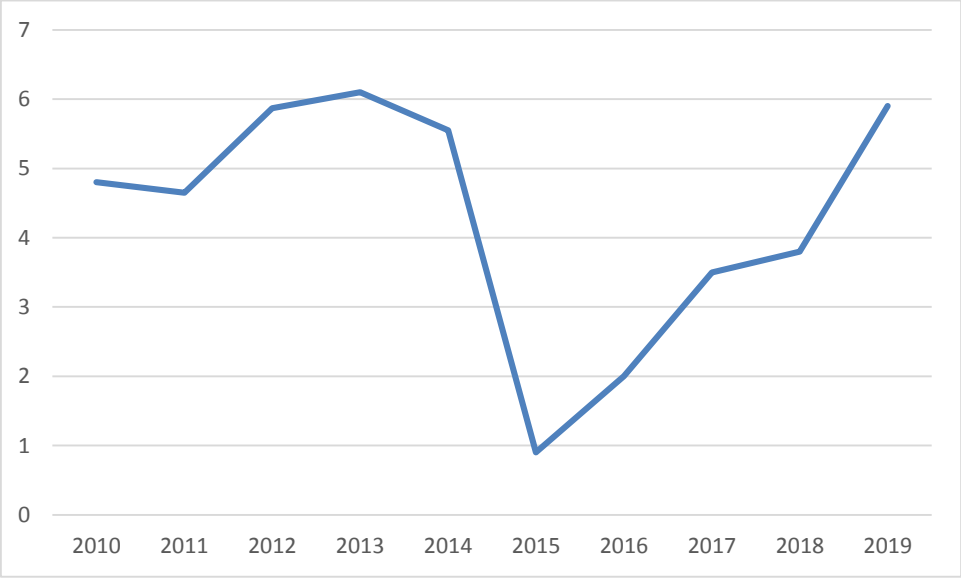

المصدر : من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

تميز تطور النشاط الإقتصادي بموريتانيا، على المستوى الوطني، بتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدفوعا بالأداء الجيد للقطاعات غير الإستخراجية ولاسيما قطاع الخدمات والقطاع الأولي . إرتفع النمو الإقتصادي في سنة 2019 ليصل إلى 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.5 % في سنة

2018. باستثناء الصناعات الإستخراجية، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.6 %في سنة 2019 مقابل 3.5 % في سنة 2018. وفي عام 2019 ، تسارع نموه في القطاع الأولي إلى 11.4 % بعد أن شهد إنتعاشا طفيفا في 2018 أي 0.7 %.وبالمثل، انتعش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في القطاع الثانوي بزيادة قدرها 8.7 % بعد إنخفاضه بنسبة 2.5 % في 2018.

الشكل رقم (17)- نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوية (2010 -2019)

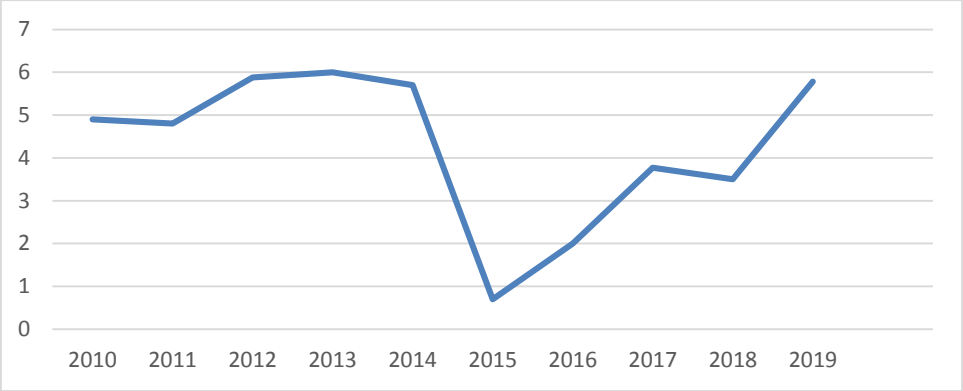

المصدر: من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

يعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى نشاط الصناعات الإستخراجية ولاسيما المعادن المنجمية (الحديد والذهب) على الرغم من حدوث انكماش في نموها الحقيقي الى 2.9 % في سنة 2019 راجعا إلى التباطؤ في نمو مجموعة التجارة والخدمات الأخرى والنقل والإدارة العمومية ، يظل نشاط القطاعات الأخرى المحرك الرئيسي للنمو في الإقتصاد الموريتاني على مدى السنوات الخمس الماضية. وبالتالي، انخفضت مساهمتها في النمو الإجمالي بشكل طفيف لتصل إلى 1.3 مقابل نقطتين في سنة 2018.

الجدول رقم (23) :- الناتج المحلي الإجمالي القطاعي بالأسعار الثابتة في الفترة (2014-2018)

الوحدة : (ملايين الأوقية الموريتانية)

الفترات	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأولي:الزراعة والصيد والغابات	23037	23920	24230	25232	27049
القطاع الثانوي	24130	22431	22533	22790	20841
انشطة التعاون	11071	10447	10523	9779	7949
أنشطة التصنيع	5298	5845	5398	5869	5267
البناء والأشغال العامة	7761	6139	6611	7142	7624
قطاع الخدمات	30244	30898	31815	32806	35570
النقل والمواصلات	8436	8740	9158	9416	11246
التجارة	6417	6600	6894	7180	7657
خدمات أخرى	10179	10261	10584	10897	1128
الإدارة العامة	5212	5296	5180	5314	5439

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني 2018

ثانيا : تطور التضخم في موريتانيا

الشكل رقم (18) – التضخم، وعوامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي[1] (٪ سنوية)– موريتانيا

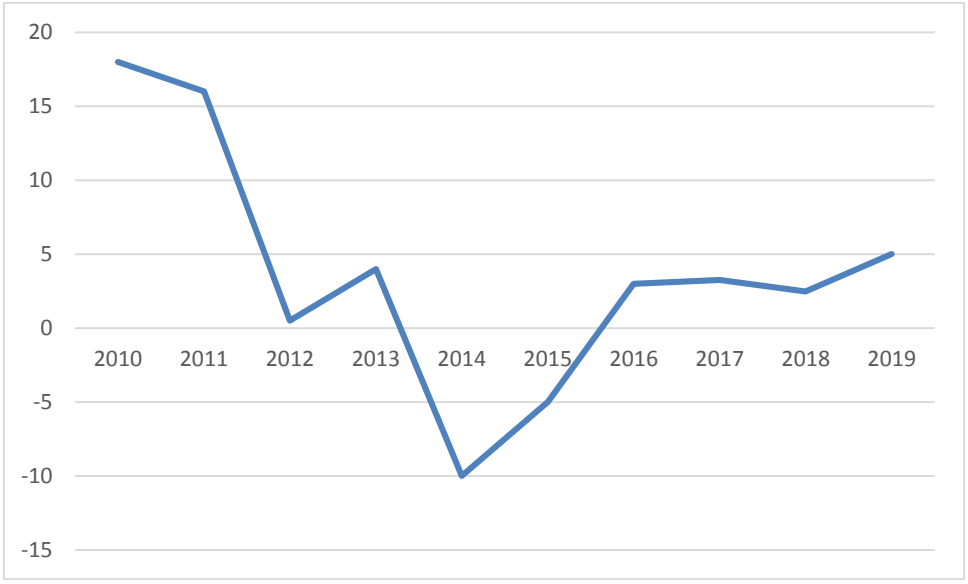

المصدر: من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

[1] يتم حساب عوامل إنكماش إجمالي الناتج المحلي من التغيرات في إجمالي النتاج المحلي الإسمي والحقيقي

وفيما يتعلق بالتضخم بموريتانيا، الذي يقاس بعوامل إنكماش النتاج المحلي الإجمالي، فقد بلغ 4.5 % في سنة 2019. وبحسب التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني 2019 ، فإن هذا التزايد في المستوى العام للأسعار يعزى إلى إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية ولاسيما بند الخبز والحبوب (+ 3.9 %)، الأسماك وغلال البحر (+4.4%) ، الزيوت والدهون (+1.4%) و الخضروات (+ 3.6%). أما بالنسبة لأسعار المنتجات غير الغذائية ، فقد كانت مساهمتها في التضخم 0.8 نقطة فقط ، مدفوعة بشكل رئيسي بوظيفتي الصحة والنقل ولكن أيضا بدرجة أقل من خلال وظائف التبغ والمخدرات ، أصناف الملابس والأحذية.

ثالثا : مؤشر الأداء اللوجستي المجمع : في سنة 2018، أخذت موريتانيا المرتبة 135 وفقا لمؤشر الأداء اللوجستي. سجلت 2.33 درجة في سنة 2018مقابل 1.87 في سنة 2016. وحصلت الدولة على 40 مركزا مقارنو بترتيب 2016 (175). يقيس المؤشر كيفية ربط سلاسل التوريد المؤسسات بأسواقها الوطنية والدولية. إنه يعكس التصورات الخاصة بالخدمات اللوجستية للباد بناء على معايير رئيسية مثل الكفاءة اللوجستية وجودة البنية التحتية للتجارة، البيئة الجمركية وتكلفة الشحنات الدولية والوفاء بمواعيد التسليم.

الشكل رقم(19):- مؤشر الأداء اللوجستي الكلي – موريتانيا

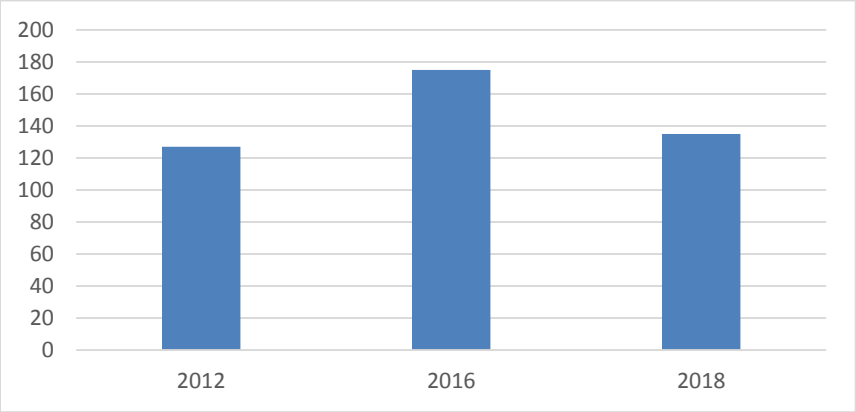

المصدر : من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات البنك الدولي 2018

رابعا : سوق الشغل :

البطالة: ظل معدل البطالة في موريتانيا مستقرا بين سنتي 2010 و2018 بمعدل أقل من 11 ٪. وهذا يدل على الجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة البطالة وتعزيز العمالة من أجل تسريع النمو من خلال حماية أفقر السكان وأكثرهم ضعفا من الصدمات والإصلاحات، لاسيما في أوقات الركود. ولكن أيضا لمنحهم الفرص الاقتصادية.

لشكل رقم : (20) – إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في موريتانيا

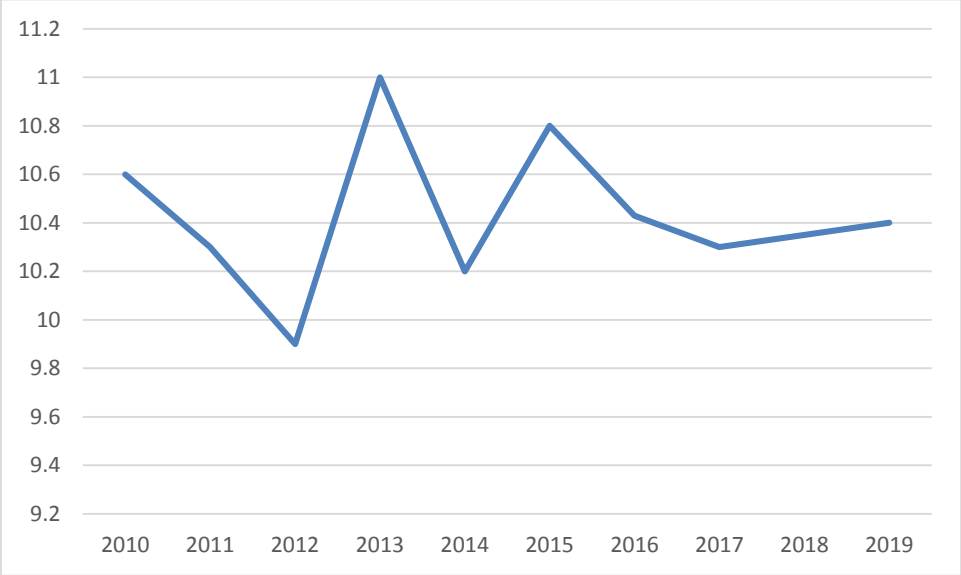

المصدر : من إعداد الباحث إعتبار البيانات مؤشرات التنمية العالمية

تميزت سنة 2018 بمواصلة تنفيذ مشروع تنمية رأس المال البشري الذي نتج عنه إعتماد ثلاثة نصوص تنظيميـــة رئيسية تتعلق بإدارة الموارد البشرية وإنشاء هيئة نظلم المعلومات لإدارة المهام المتكررة لوظيفة الموارد البشرية.

خامسا : الرفاه

سيتم متابعة وتعزيز سياسات إستقرار الإقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية بهدف الوصول بالنمو إلى مستوى يمكن تحقيق الأهداف الإستراتجية المحددة في إستراتجية النمو المتسارع والرخاء المشترك.

1- معدل العمر المتوقع: شهدت موريتانيا تحسنا في متوسط العمر المتوقع من خلال عام واحد بين سنتي2010 و2018.

الجدول رقم (24) – معدل العمر المتوقع في موريتانيا في الفترة (2010-2018)

السنة	2010	2013	2016	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	62.5	63.4	64.2	64.7

المصدر: إستنادا إلى بيانات منظمة الصحة العالمية ، الأمم المتحدة، المعهد الوطني للإحصاء بالمغرب-

2- نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية : حقق قطاع التعليم الموريتاني تقدا في السنوات الأخيرة لاسيما من حيث الالتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي. حيث بلغ المعدل الصافي قي المدارس الابتدائية 79.6٪ في سنة 2018.

3- مؤشر التنمية البشرية:في سنة 2019 احتلت موريتانيا المرتبة 33 على مستوى إفريقيا واحتلت المرتبة 138 في الترتيب العالمي، بما في ذلك 143 دولة حسب مؤشر التقدم الاجتماعي. مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا لسنة 2018 هو 0.527، مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية المنخفضة والمرتبة 161. احتلت الدولة المرتبة 157 في سنة 2015.

وهذا يعكس تطورا نسبيا ولكنه واعد في التقدم الاجتماعي في البلاد.

الجدول رقم (25) – مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا في الفترة (2015-2018)

السنة	2015		2017		2018	
موريتانيا	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
	157	0.51	159	0.37	161	0.53

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -2018-

سادسا : تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا (بملايين الدولارات $)

لا تزال موريتانيا على الهامش نسبيا من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت الدخلة منها 885 مليون دولار أمريكي في سنة 2019 مقارنة ب773 مليون دولار أمريكي في سنة 2018. ويرجع ذلك أساسا إلى الأموال المستلمة لتمويل العمل المتعلق بمشروع حقل الغاز وتوسيع ميناء الصداقة وتوجه معظم الإستثمارات نحو قطاعات التنقيب عن النفط واستغلاله واستخراج معادن خام الحديدوالذهب وقطاع المواصلات مع الحصول على تراخيص الهواتف المحمولة وقطاع البناء. في جويلية 2018، وقعت شركة شال النفطية عقدي شراكة في الإنتاج مع الحكومة للتنقيب والإنتاج المستقبلي المحتمل للهيدروكربونات في المنطقة البحرية.ومن بين العوامل التي يتم تحسينها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، تبذل موريتانيا جهودا كبيرة لمكافحة عدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد وتحسين النظام القضائي والسياسي. تعتمد موريتانيا أيضا على إقتصاد أكثر تنوعا مع الحد من الإقتصاد الموازي.

الشكل رقم :(21) – تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا

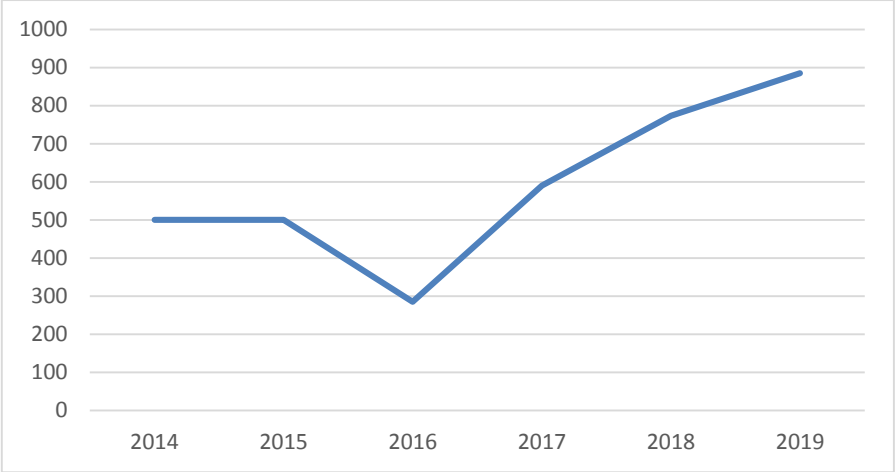

المصدر : تقرير الإستثمار العالمي ، الأونكتاد UNCTAD 2019

الفرع الرابع: تونس

أولا: النمو والتضخم وبيئة الأعمال – الزيادة في الناتج المحلي

الشكل رقم : (22) – نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوية– تونس

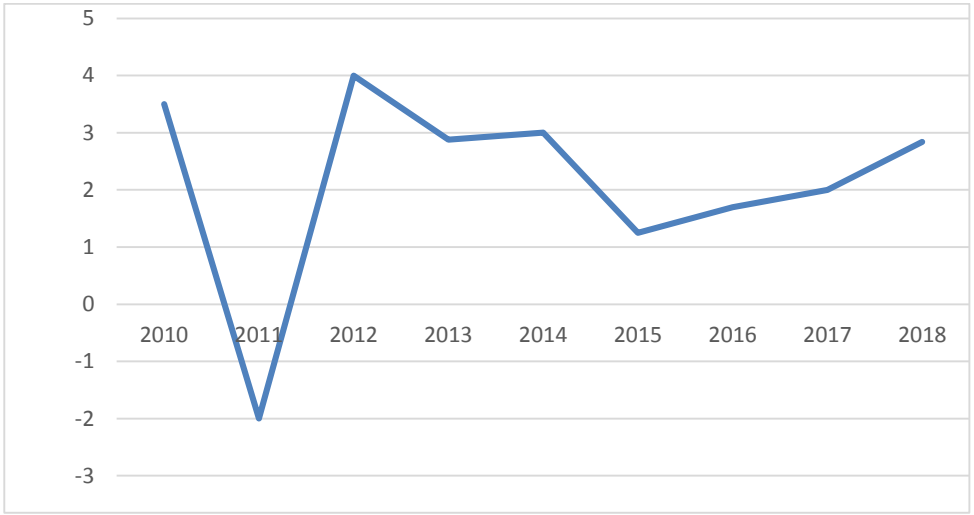

المصدر : من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

بحسب البنك المركزي التونسي، يأتي سنة 2019 في أعقاب سنوات صعبة للأقتصاد التونسي. أعلن البنك المركزي التونسي بتاريخ 05 مارس 2020، عن معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1٪ في سنة 2019 مقابل 2.7٪ في سنة 2018 ، و1.9 ٪ في سنة 2017 ، ومرة أخرى بنسبة 1٪ فقط في سنة 2016. ولكن لاتزال النسبة خجولة. والواقع أن نمو النشاط الإقتصادي كان مقيدا بتنمية مشوشة

لمختلف القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد. وهذا النمو الذي لا يزال ضعيفا لايلبي تطلعات التونسيين فيما يتعلق بالعمالة. كما فشل هذا النمو في إستعادة الخلل المقلق في توازن الإقتصاد الكلي. ويتعلق الأمر هنا بإيجاد الظروف اللازمة للعودة إلى نمو سليم ومستدام وأكثر شمولا.

الجدول رقم (26): تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط من حيث المساهمة في النمو الإقتصادي في تونس

السنة 2018	
الزراعة والصيد البحري	9.8
الصناعة	0
الصناعات التحويلية	0.6
الصناعات غير التحويلية	−1.2
الخدمات القابلة للتداول	3.2
الخدمات غير القابلة للتداول	0.3

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

على الرغم من ضعف النشاط الإقتصادي في سنة 2018 ، إلا أنه كان ذا نوعية أفضل. كان مدفوعا بتقدم بعض القطاعات الإنتاجية : سجل القطاع الزراعي أداة إستثنائيا بفضل زراعة الزيتون بينما أكد قطاع السياحة إنتعاشه. في المقابل ، لم تعمل القطاعات الأخرى بشكل جيد. أما القطاع الصناعي الذي تأثر بقوة بتباطؤ الأنشطة الإستخراجية التي لا تؤثر على ديناميكيات النمو فحسب، بل تؤثر أيضا على الوضع الخارجي وتوازن الميزانية.

ب- التضخم ، عامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (23)- التضخم ، عامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ السنوية) في تونس

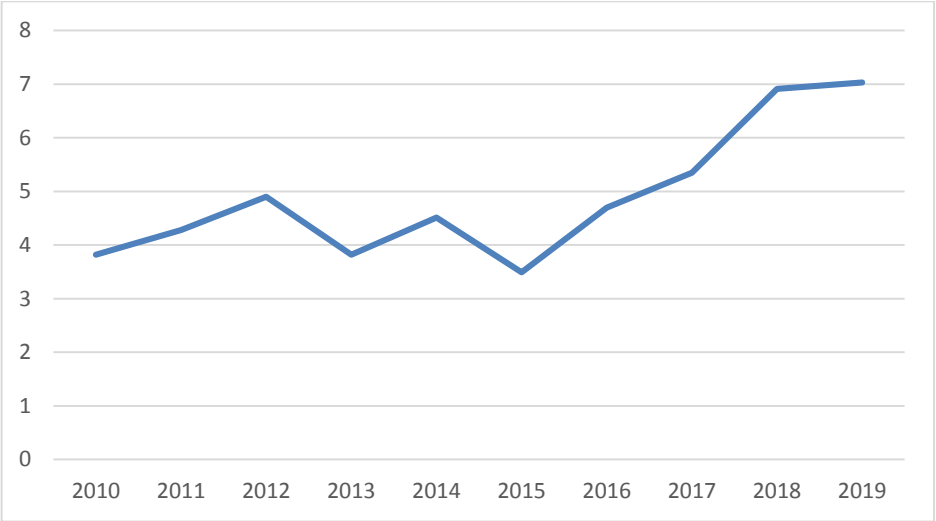

المصدر : من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

وهناك خلل أخر يتعلق بالضغوط التضخمية التي لاتزال قوية . بلغ معدل التضخم في سنة 2019 في المتوسط 7.3٪ مقابل 5.3٪ في سنة 2017. وهذه الزيادة تحمل علامة الأحكام المالية لقانون المالية 2018من جهة بما في ذلك زيادة نقطة مئوية واحدة في ضريبة القيمة المضافة والتعديل التصاعدي في أسعار الوقود. من ناحية أخرى، هناك تأثير إنخفاض قيمة الدينار التونسي وإنخفض سعر الصرف العملة الوطنية ، في المتوسط بنسبة 12.9٪ مقابل الأورو و 8.6٪ مقابل الدولار.

مؤشرات تيسير المبادلات التجارية : تشير مؤشرات تيسير التجارة إلى أن أداء تونس كان جيدا فيما يتعلق بالقرارات المسبقة (1.429)، والرسوم والتكاليف (1.538)، وإجراءات المستندات (1.385) والحوكمة والنزاهة (1.222). تظهر البيانات الواردة من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أن المؤسسات التونسية تخضع لقيود مرتبطة بتعدد الرسوم الجمركية والإجراءات الإدارية وما إلى ذلك. وهذا يولد تكاليف ويضر لقدرة التنافسية التصديرية للشركات.

الجدول رقم (27): مؤشرات تسهيل التجارة لسنة 2018- في تونس

المؤشرات	النقاط	القيمة
توافر المعلومات	22	1.1
مشاركة التجار	5	0.71
الأحكام المسبقة	10	1.25
إجراءات الإستئناف	13	1.44
الرسوم والمصاريف	14	1.17
الرسميات : التشغيل الألي	4	0.44
الإجراءات الرسمية: الوثائق	3	0.27
الرسميات : الإجراءات	21	0.72
التعاون الداخلي بين مختلف الأجهزة الحدودية	8	0.8
التعاون الخارجي بين مختلف الأجهزة الحدودية	4	0.36
الحوكمة والنزاهة	3	0.43

المصدر : منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

ج- مؤشر أداء الخدمات اللوجستية : تحتل تونس المرتبة 105 في 2018 من حيث الأداء اللوجستي برصيد 2.57 ، تقدمت بخمسة مراكز مقترنة بسنة 2016.

الشكل رقم (24)- درجة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية – تونس

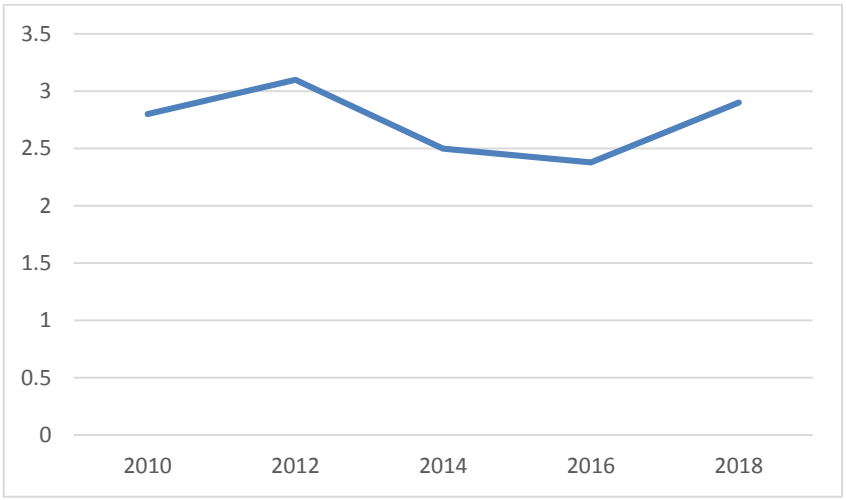

المصدر : من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات البنك الدولي

ثانيا : سوق الشغل

***البطالة:**فيما يتعلق بسوق الشغل ، لم بكون خلق الوظائف كافيا لإستيعاب العدد المرتفع للبطالة الذي ظل المعدل العام مستقرا عند 15.5% . على وجه الخصوص، بالنسبة لخريجي التعليم العالي وعلى الرغم من حدوث انخفاض طفيف فإن معدل البطالة لايزال مقلقا (28.8% مقابل 29.9%) .

الشكل رقم (25)- إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين إقتصاديا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في تونس

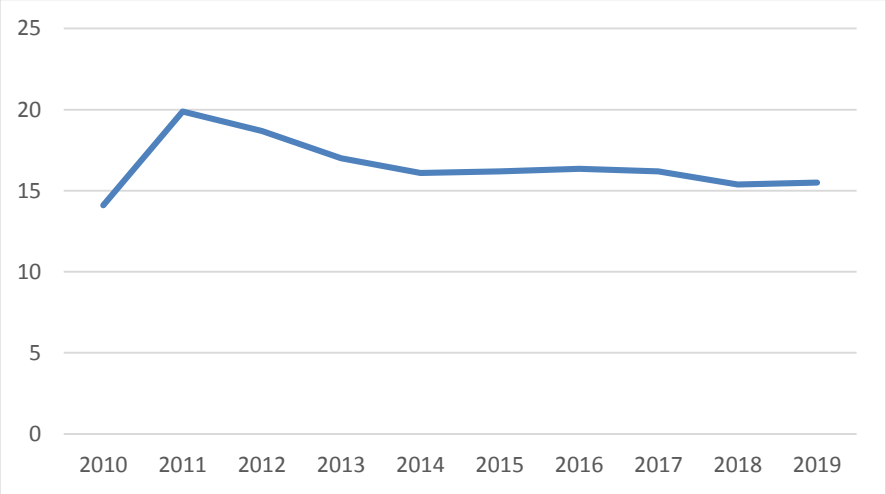

المصدر : من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات مؤشر التنمية العالمية

كما أن عدم التطابق بين تدريب الباحثين عن العمل واحتياجات المنشآت الإقتصادية يظل العامل الأساسي في إستمرار البطالة، إضافة إلى ضعف صافي خلق فرص العمل، والذي لم يتجاوز 6.27 آلاف وظيفة تمثل 4.3% فقط من إجمالي عدد الباحثين عن العمل.

ثالثا : الرفاه

أ-**معدل العمر المتوقع:** خلال الفترة 2010-2018 ، إرتفع العمر المتوقع عند الولادة بنحو عام واحد.

الجدول رقم (28) - معدل العمر المتوقع في تونس

السنة	2010	2015	2017	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	75	75.9	76.3	76.5

المصدر: إستنادا إلى بياناتKNOEMA

ب- نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية: ارتفعت في تونس نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية من حوالي 95 ٪ في سنة 2010 إلى حوالي 99 ٪ في سنة 2019.

رابعا: مؤشر التنمية البشرية:في سنة 2019 احتلت تونس المرتبة الثانية على المستوى الإفريقي والمرتبة 51 في الترتيب العالمي من حيث التقدم الإجتماعي.وذلك بفضل الإصلاحات بما في ذلك التعليم والتوظيف. وفي هذا السياق، حصلت تونس على أعلى الدرجات في قطاعات مد شبكات المياه والصرف الصحي والتغذية والرعاية في المستشفيات والحقوق الفردية والمعلومات. ومع ذلك، قد حصلت على أدنى درجة في الوصول إلى التعليم العالي والجودة والبيئية والسلامة.

الجدول رقم(29)- مؤشر التنمية البشرية في تونس

السنة	2015		2017		2018	
تونس	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
	151	0.73	95	0.75	91	0.74

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016-2018-2019

***الفقر:** فيتونس ، كان الفقر شاملا نسبيا حيث كان إنخفاض مستوى معيشة الفقير مثيرا للإعجاب في السنوات الأخيرة. تعدى خط الفقر الوطني من 14.8% في سنة 2010 إلى 15% في سنة 2019.

خامسا : تطور الإستثمار الأجنبي المباشر بتونس (2017-2018) (بملايين الدولارات $)

وفقا لتقرير البنك المركزي التونسي الصادر في 2019 والمتعلق بسنة 2020 ، من المتوقع حدوث إنخفاض في الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب إحجام المؤسسات عن الإستثمار في سياق يتميز بشكوك قوية وبتباطؤ النشاط الإقتصادي العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعود بالفائدة على تونس قد تكثفت في 2018 لتصل إلى 1036 مليون دولار في 2018 مقابل 881 مليون دولار في 2017 . وفي هذا السياق، بدأت بالفعل إصلاحات من بيتها إصدار القانون الجديد بشأن الإستثما روالإجراءات المتخذة لتحسين مناخ الأعمال.

وبحسب البنك المركزي ، فإن عودة الضغوط التضخمية وتفاقم عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات زاد من الضغط على مدخرات الدولة من العملات الأجنبية وعلى سعر الصرف الدينار مقابل العملات الرئيسية كان على البنك المركزي الذي تتمثل مهمته في الحفاظ على استقرارالأسعار، تشديد سياسته النقدية. للقيام بذلك، تم رفع السعر الرئيسي مرتين، على التوالي في مارس وجوان 2018 ، بمقدار 78

و100 نقطة أساسية، ليتم رفعه إلى 6.75%. في نهاية النصف الأول من سنة 2018. كما قرر البنك المركزي زيادة جديدة في فيفري 2019 ليصل المعدل الرئيسي إلي 7.75%. أدى تعاقب الإجراءات التقييدية إلى خفض التضخم النقدي وساهمت في إستقرار الوضع الإقتصادي وهو شرط لاغنى عنه لتحقيق إنتعاش سليم في الإستثمار. وإدراكا منهللتأثير على المدى المتوسط لهذه الإجراءات على النمو الإقتصادي، الذي لايزال هشا، فقد أعاد البنك المركزي تخصيص إعادة التمويل الذي يقدمه للبنوك. في الواقع، تم إنشاء نافذة إعادة تمويل طويلة المدى عن طريق طلبات عروض ل 6 أشهر والمخصصة للاستثمار الإنتاجي بحلول نهاية سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن الحجم الإجمالي لإعادة التمويل قد تحسن بشكل كبير في سنة 2018، ووصل إلى مستويات عالية، يا تجاوز 16 مليار دينار تونسي.

الفرع الخامس: ليبـــــيا

أولا: النمو والتضخم وبيئة الأعمال

شهد الإقتصاد الليبي ، بعدأربع سنوات من الركود، نموا قويا في سنة 2017، مدفوعا بإنتعاش مرحب به في إنتاج النفط. ومع ذلك ، فإن الحفاظ على هذا الزخم لتحقيق الإمكانات الإقتصادية يعتمد على حل الصراعات السياسية. إطار الإقتصاد الكلي غير مستقر ويتميز بتضخم وعجز مزدوج ، ويرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع ٱلإنفاق في الميزانية واستمرار إنخفاض المدخرات في الضغط على إحتياطات النقد الأجنبي واستمر الدينار الليبي في فقدان قيمته في الأسواق الموازية. لتحقيق الإستقرار في إطار الإقتصاد الكلي تحتاج ليبيا إلى الشروع في إصلاحات مالية وتنويع الإقتصاد من أجل النمو وخلق فرص العمل.

1- النمو الإقتصادي في ليبيا : تبطأ النمو اقتصادي بشكل حاد منذ سنة 2017. في الواقع انخفض الناتج المحلي الإجمالي من64.01% في سنة 2017 إلى 17.88% في سنة 2018 ، ثم 4.27% في سنة 2019 .ويعزى هذا التباطؤ إلى إنخفاض أسعار النفط. وفقا لبنك التنمية الإفريقي ، تتمتع ليبيا بموارد هيدروكربونية تمنح البلاد دعم مالي كاف، وتوقعات مالية إيجابية طويلة المدى، وديون منخفضة للغاية. بلغ احتياطي النفط الخام 48 مليار برميل في نهاية سنة 2018 ، وهي تاسع أكبرإحتياطي في العالم والأكبر في إفريقيا، وهو مايمثل 38% من إحتياطات القارة. إستحوذت قطاعات النفط والغاز والصناعات الإستخراجية ذات الصلة خلال الفترة 2014-2018 على أكثر من 65 % من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 95 % من عائدات الصادرات و96 % من الميزانية.

* الزيادة في الناتج المحلي

الشكل رقم (26) : نمو الناتج المحلي الإجمالي % السنوية –في ليبيا

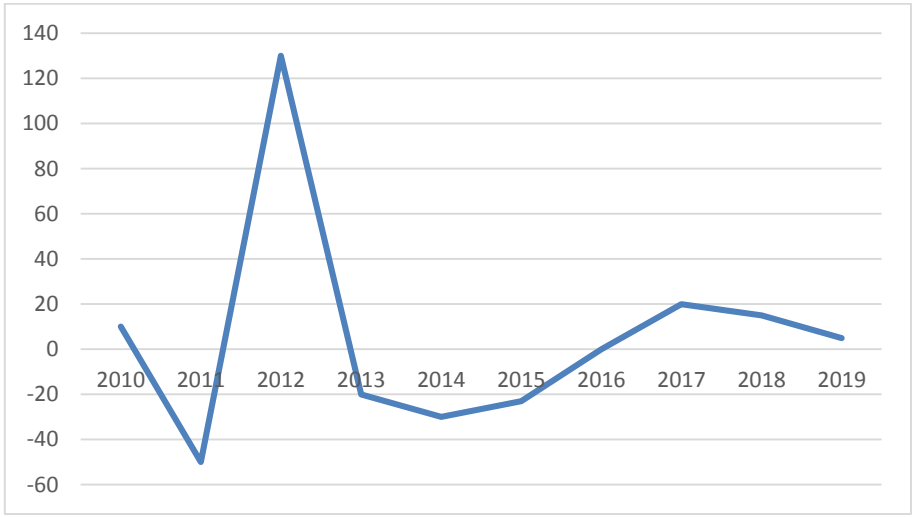

المصدر : من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

2- التضخم ، عامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم(27): التضخم ، عامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (٪ السنوية) في ليبيا

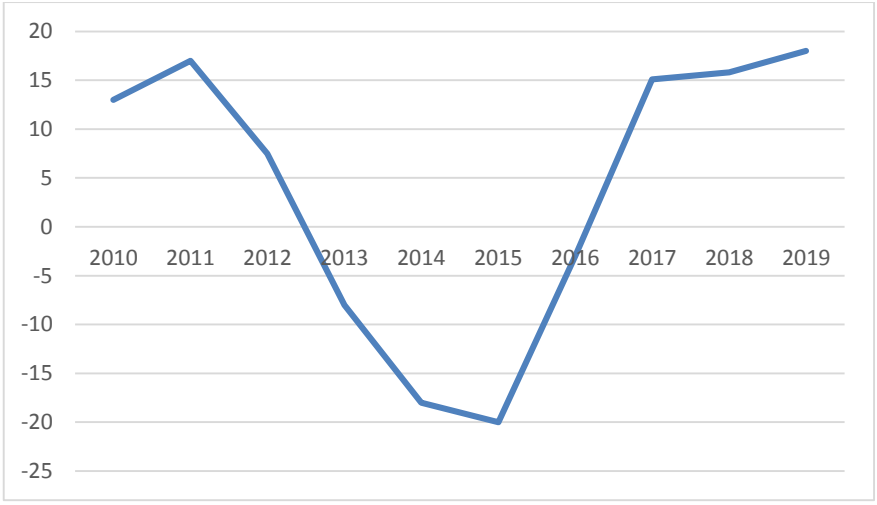

المصدر : من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

إزدياد التضخم مما أدى إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها السكان . إستمرت جميع الأسعار في الإرتفاع ويرجع ذلك أساسا إلى النقص الحد في سلاسل توريد السلع والمضاربة في الأسواق السوداء الأخذة في الإتساع والانخفاض الحاد لقيمة الدينار الليبي في الأسواق الموازية. ونتيجة لذلك ، بلغ التضخم 18 % في 2019 ، واقترن إرتفاعه بضعف توفير الخدمات الأساسية.

3- سوق الشغل :*البطالة : لايزال معدل البطالة في ليبيا مرتفعا عند حوالي 18.6% في سنة 2019. وهو أعلى بين النساء بمعدل 24.6 % .

الشكل رقم (28) - إجمالي البطالة كنسبة مئوية من إجمالي السكان الناشطين إقتصاديا (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) في ليبيا

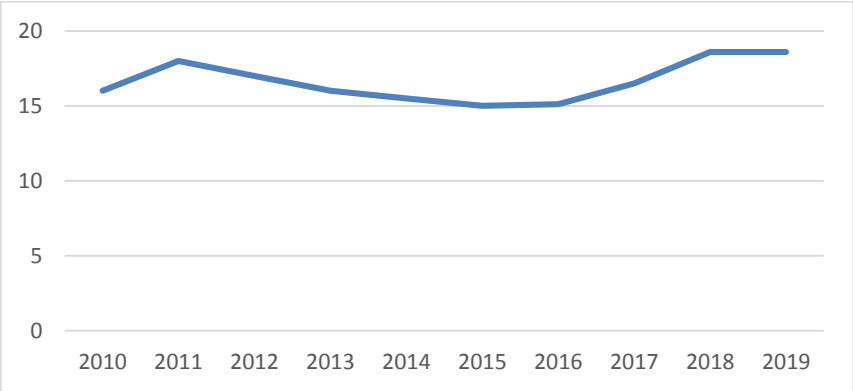

المصدر : من إعداد الباحث، إستنادا إلى بيانات مؤشر التنمية العالمية

ثانيا : الرفاه

للهشاشة الاقتصادية في ليبيا عواقب مهمة على رفاهية السكان. بالرغم من عدم وجود دراسة منهجية حول الفقر وقلة الأدلة على الرفاهية الحالية للأسر الليبية ، إلا انه ليس من الواقعي الاعتقاد بأن الظروف المعيشية لمعظم الليبيين مرتبطة بالتطورات في الطاقة والتي تمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة (40 و86 % على التوالي) . أثر الإنخفاظ الحاد قي صادرات النفط الذي بدأ في سنة 2011 بشكل خطير على الخدمات العامة. كما سلهم عدم انتظام إمدادات الطاقة ونقض الغذاء المتكرر في تدهور أوضاع الناس.

* **معدل العمر المتوقع في ليبيا** : في ليبيا ، منذ سنة 2010 ، بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 72 عاما ولم يتحسن بسبب الحروب والاضطرابات الإجتماعية.

الجدول رقم (30)- معدل العمر المتوقع في ليبيا

السنة	2010	2015	2017	2018
معدل العمر المتوقع عند الولادة	72	71.1	72.52	72.7

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية، منظمة الصحة العالمية- المعهد الوطني للإحصاء

* **نسبة التسجيل بالمؤسسات التعليمية** :خلال العقدين الماضيين، أصبح التمدرس تقريبا عاما في ليبيا.

ثالثا : مؤشر التنمية البشرية:في سنة 2018 احتلت ليبيا المرتبة 110 حيث سجلت 0.708 وعلى الرغم من الإنخفاظ الطفيف الذي طرأ على تصنيف سنة 2017 ، فإن البلاد لاتزال من بين البلدان التي لديها مؤشر مرتفع للتنمية البشرية.

الجدول رقم(31)- مؤشر التنمية البشرية في ليبيا

السنة	2015		2017		2018	
تونس	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد
	102	0.72	108	0.71	110	0.71

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016-2018-2019

رابعا : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر(بملايين الدولارات $):قدر تقرير الاستثمار العالمي 2020 تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 345 مليون دولار في سنة 2019 ، فيما لم تكن هناك بيانات موثقة عن التدفقات الوافدة.

الشكل رقم (29) : خروج الإستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

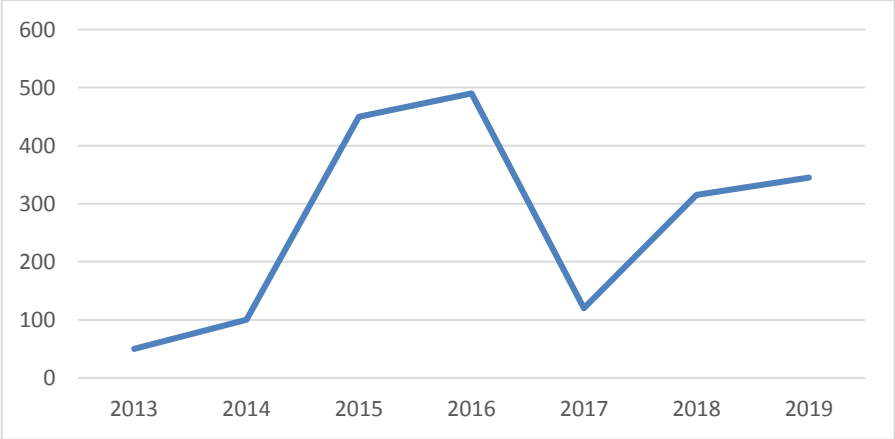

المصدر : من إعداد الباحث وفقا لبيانات من تقرير الاستثمار العالمي UNCTAD 2019

وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019 ، قدرت أسهم الاستثمار الأجنبي المباشرفي ليبيا في سنة 2018 بنحو 18.4 مليار دولار أمريكي (حوالي 42.4 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد) ، في حين لم يكن هناك بيانات موثقة عن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر . من ناحية أخرى، كان من المفترض أن تصل هذه التدفقات إلى البلاد ب 315 مليون دولار أمريكي في سنة 2018. بالمعدل الحالي للإنفاق في سياق الصرع وانعدام الأمن ، تضطر ليبيا إلى إجراء تعديلات خاصة لتجنب الأزمة. تفترض التوقعات الإقتصادية والإجتماعية أن النزاعات السياسية قد تم حلها وأن الحكومة الموحدة يمكنها ضمان الاستقرار الكلي وإطلاق برنامج شامل لإعادة بناء البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية. في هذا السياق، من المتوقع أن يزداد إنتاج النفط تدريجيا ليصل إلى إمكاناته (حوالي 1.5 مليون برميل يوميا) بحلول سنة 2020، وهو الوقت اللازم لاستعادة البنية التحتية النفطية المتضررة بشدة. ومن المتوقع أن ينتعش النمو إلى حوالي 15 % في 2018 وإلى 7.6 % في المتوسط في سنة 2019–2020.

ستتحسن الموازنة وأرصدة الحساب الجاري بشكل كبير مع توقع فوائض في الميزانية والحساب الجاري إعتبارا من سنة 2020. وسيبدأ إحتياطي النقد الأجنبي في التراكم بحلول سنة 2020. وسيبلغ معدله 72.5 مليار بالدولار الأميركي خلال الفترة 2018–2020 بما يعادل 27.5 شهر من الواردات.

خلاصة القول، قطعت البلدان المغاربية الخمسة خطوات كبيرة في اتجاه البيئة الاقتصادية ، ولكن لايزال يتعين التغلب على التحديات لخلق بيئة إقتصادية أكثر متانة والتي يمكن أن تعزز الإستثمار وتسمح للبادان بأن تكون أكثر تنافسية في الإقتصاد على النطاق الدولي. والهدف من ذلك هو توحيد المشاكل التي يبدو أنها تمثل العقبات الرئيسية أمام النمو الإقتصادي. يعد خلف فرص العمل من الأولويات الرئيسية في منطقة المغرب العربي من خلال الحج من الجمود في سوق العمل ، مما يثتي المؤسسات عن تطوير فرص العمل. من أجل ضمان تحول هيكلي للاقتصاد ونمو شامل ومستدام، من المهم إجراء إصلاحات إستراتجية في السياسات تهدف إلى تشجيع العمالة الرسمية مع إدراج العمال غير الرسميين في الاقتصاد الرسمي.

المطلب الثاني:

واقـع بيئــة الأعمــال في دول إتحــاد المغرب العربـــي

ساهمت العديد من الهيأت والمنتديات الإقليمية والدولية المتخصصة بإصدار مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تساعد المستثمرين على معرفة بيئة الأعمال الملائمة لجذب الاستثمارات بحيث أثبتت الوقائع العملية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدار جاذبية مناخها الإستثماري بالرغم من النقص الملاحظ في درجة موضوعية ودقة هذه المؤشرات لان أصحاب القرار والمستثمرين ورجال الأعمال يعتمدون على قراءاتها في معرفة الظروف التي تسود بلد معين . وسنحاول تحليل عرض بعض هذه المؤشرات مقارنة بين دول المغرب العربي والتعرف على نوعية وفعالية الإصلاحات المتخذة لأجل تحسين مناخ وبيئة الأعمال.

الفرع الأول: تحليل الوضعية من خلال المؤشرات الاقتصادية الدولية

أولا : مؤشر التنافسية العالمية : يعد هذا المؤشر من أهم النشاطات التي تصدر عن المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس / سويسرا وهو مؤشر فعال يقيس القدرة التنافسية للدول، وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في ببيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الإقتصادية على المستويين الكلي والجزئي لأجل النهوض بالتنافسية الإقتصادية. وتعرف التنافسية حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية بأنها قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة على دوام المشاريع والأعمال في ضوء الإختلافات السياسية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ظلها تلك المشاريع. صنفت الدول حسب هذا المؤشر حسب مراحل تطور إقتصاديتها وتنافسيتها بإلإعتماد على المنهجية التالية : مرحلة الإقتصاد المعتمد على : الموارد الطبيعية ، الكفاءة والفعالية والمعرفة والإبتكار.

بحيث يتم التقييم على قياس مستوى الإنجاز لكل دولة وذلك حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الإقتصادي. ويعتمد التقرير في تحليله لتنافسية الدول المشاركة على نوعين رئيسيين للبيانات وهي : البيانات الكمية المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية ، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة. والبيانات النوعية يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد أراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، يتم اختيارهم بناء أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

ثانيا : مؤشر ممارسة الأعمال

يرصد ويحلل هذا المؤشر مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات المرتبطة بممارسة الأعمال في الدولة المستهدفة والتي بدورها قد تكون عنصرا معوقا للنمو والإنتاجية أو محفزا له ومنه تحدد مدى جاذبية بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال ، كما يهدف هذا المؤشر إلى إلى توفير أساس للمقارنة بين الإجراءات الرسمية التي تفرضها الدولة لممارسة الأعمال ومدى النجاح في تطبيق القوانين وحماية الحقوق وتوفير بيئة وقانونية ملائمة لممارسة الأعمال وتأثير ذلك على مدى نجاعة الإصلاحات المطبقة لتعزيز دور القطاع الخاص وجذب الإستثمارات وخلق فرص عمل جديد لمحاربة البطالة. ومن زاوية أخرى، يساهم مؤشر ممارسة الأعمال في قياس الجانب المؤسسي لمناخ وبيئة الأعمال والذي من شأنه دعم جهو العاملين في هيئات تشجيع وترويج الفرص الإستثمارية.

ثالثا: منـــاخ الأعمـــال

من أجل جلب الاستثمارات الخاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية، من الضروري أن يقع تحسين المناخ الذي تعمل فيه المؤسسات الاقتصادية، التي هي في حاجة للاشتغال في وسط آمن أين تكون: حقوق الملكية محددة ومحترمة لكي تكون عائدات الاستثمارات مضمونة، أسواق التشغيل تتسم بالمرونة مما يسمح للمؤسسات الاقتصادية بالتكيف مع محيط متغير باستمرار ويضمن بذلك مردودا كافيا للاستثمار، النفاذ إلى البنوك وأسواق المال ممكنا دون صعوبات ، آليات التقاضي شفافة وسلسة. و المطلوب أيضا، دعم أداء المؤسسات الاقتصادية بتقليص تكلفة العمليات التجارية قدر الإمكان وذلك عبر : توفير التكنولوجيات الملائمة ومنظومات الاتصال المتطورة وتقليص تكلفة المنتجات الطاقوية وخدمات النقل.

وما تجب ملاحظته بخصوص مناخ الأعمال أنه ورغم المجهودات المبذولة، فإن النتائج ظلت ضعيفة جدا في بلدان المغرب العربي . وإذا قررناها بمناطق أخرى من العالم أو حتى ببلدان منفردة، فإن المغرب العربي لا يجلب إلا القليل من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

على الصعيد الإقليمي تمت المصادقة على إتفاقية "**حول التشجيع على الإستثمارات وضمانته**[1]ا وذلك في سنة 1992، لكن يبدو أنه لم يتم تفعيلها. وهذه الإتفاقية غير معروفة جيدا لدى المستثمرون المغاربة وأوساط الأعمال الذين واصلوا الخضوع لتشريعات البلدان المضيفة للإستثمارات. عندما تمت المصادقة

[1]

عليها في سنة 1992، قدمت هذه الإتفاقية على أساس أنها أداة مستقبلية لحماية الإستثمارات بين بلدان المغرب العربي.

وحاليا، تشكل الإتفاقية في محتواها إطارا للحد الأدنى مقارنة بما توفره الآليات الثنائية أو حتى التشريعات الوطنية المغاربية. وحتى إن توفرت فيها معايير الحماية (معاملة وطنية، معاملة عادلة ومتساوية) فإن الإستثمار المغاربي لا يتمتع بحماية أو تشجيع خصوصي. فالقواعد المعتمدة تظل ضبابية وحتى مضيقة (الفصول 6 و14).ولهذه الإتفاقية أجلا محددا ب10 سنوات وهي إذا قد بلغت نهايتها، كما أنها لاتحتوي على أي فصل للتمديد الضمني. وهي تعد مختلفة مقارنة بنظام الإستثمار الذي تتضمنه بعض الإتفاقيات الجديدة المبرمة من قبل بعض دول الإتحاد المغاربي مع دول مستثمرة (خصوصا الاتفاق المغربي الأمريكي سنة 2003).وعلى العكس من ذلك ، تبدو حزمة الإتفاقيات الثنائية بين البلدان المغاربية للنهوض بالإستثمارات وحمايتها كثيفة نسبيا.

فقد تم إبرام 07 عقود إلى حد الآن لكن العديد من هذه العقود لم تتم المصادقة عليها إلى حد الآن. كما أن المغرب لم تبرم إتفاق إستثمار مع الجزائر، ولا ليبيا مع الجزائر ولا ليبيا مع موريتانيا .وتونس فقط أبرمت إتفاقيات مع الأربع دول المغاربية الأخرى. ويمكن لهذه الإتفاقيات الثنائية النهوض بألإستثمارات وحمايتها أن تجلب ضمانات إضافية، فأغلب هذه الإتفاقيات تمنح المعاملة الوطنية وتتطرق إلى معاملة البلد الأولى بالرعاية للمستثمرين الأجانب. في حين أنه ما من شيء يميز هذه الإتفاقيات عن الإتفاقيات الجديدة للتبادل الحر المبرمة مثلا من قبل المغرب، بحيث تعد إتفاقية النهوض بالإستثمارات وحمايتها أكثر حماية من إتفاقيات التبادل الحر.

الجدول رقم (32)- : إتفاقيات النهوض بالإستثمارات وحمايتها

الدول	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
الجزائر		x	x	ممضى 2008	/02/16
ليبيا	x		2001/10/20	x	1973/06/06 2005/02/19
المغرب	x	1993/09/18 دخل حيز التنفيذ		2000 /02/15 ممضى	1999/04/01
موريتانيا	ممضى 2008	x	2000 /02/15 ممضى		1986/03/12
تونس	/02/16 2006	1973/06/06 2005/02/19	1999/04/01	1986/03/12	

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2019 ومصادر أخرى

على الصعيد الداخلي، تتوفر البلدان الخمسة على تشريعات تهم الإستثمار بما فيه الأجنبي، ولكن لاتوجد ولو واحدة منها مخصصة لهذا النوع من إلاستثمار. ويبدو أن لتونس تجربة أعرق بقانون عدد 93-120 بتاريخ 1993/12/27 الخاص بإصدار مجلة التشجيع على الإستثمار. وبالمقابل تبنت البلدان الأخرى تشريعات أو عوضت الموجود منها : على غرار المغرب بإصدار القانون الإطار رقم 18-95 المؤسس لقانون الإستثمار، أو الجزائر أمر رقم 01-03 بتاريخ 2001/08/20 يتعلق بتطوير الاستثمار (ج ر رقم 47 بتاريخ 2001/08/22)، أو موريتانيا (قانون عدد 2002-03 الخاص بمجلة الإستثمارات). ولليبيا لتشريع يعود إلى سنة 1997 (قانون عدد 5)، وهو مخصص لتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.

إن أغلب هذه التشريعات وضعت حسب نفس القواعد رغم أن طريقة صياغتها تختلف من بلد إلى أخر: فهي ترمي إلى التشجيع على كل أنواع الإستثمار مع إعطاء الأولوية لبعض القطاعات. وتشكل موريتانيا حالة خاصة بما أنه يظهر بأن المناطق الحرة وحدها تتمتع بامتيازات التشريع الخاص بالإستثمار ولهذا يبدو بان مشروعا لتنقيح قانون 2002 بصدد التحضير. وترتكز القوانين المغاربية من ناحية منح الإمتيازات على نظام الإعفاءات عن طريق الحلقة الجبائية والجمركية. ويمكن أن نلاحظ منافسة بين هذه القوانين لكن ما من واحد يسند امتيازات خصوصية للمستثمرين المغاربيين ولا للشراكة بين البلدان المغاربية. وفي مجال حرية الإستثمار أيضا تتضمن القوانين نقاط مختلفة: فالبعض يعتبر تحرري بتبنيه نظام التصريح،والأخر يتبع نظام الترخيص على الأقل بالنسبة لبعض القطاعات المقننة.

وعلى مستوى إتفاق التبادل الحر، الموقع بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في 2004/03/02[1] والذي دخل حيز التنفـيذ يوم 2006/01/01، ففي مجال الاستثمار ينص هذا الإتفاق) على تطبيق قواعد المـعاملة على حد السواء في المرحلة التحضيرية لتنفيذ الإستثمار وكذلك في المرحـلة اللاحقة للتركيز مما يجعل الإستثمار كامل الحرية. إن الترتيبات المدرجة في هذا الإتفاق توفر حماية قوية للإستثمار الأجنبي المباشر (اللجوء إلى التحكيم من قبل المستثمر آلي، نظام حماية الملكية الفكرية قسري جدا بالنسبة للمغرب). ولهذا لاترق الإتفاقية المغاربية والآليات الثنائية داخل المغرب العربي فضلا عن التشريعات الوطنية، من ناحية الإمتيازات إلى الاتفاق الذي يربط بين المغرب والولايات المتحدة.

وفي مجال النهوض بالإستثمار، فإن الوضع أيضا متناقض، بعض البلدان متقدمة نسبيا ببعث وكالة للنهوض بالإستثمارات الأجنبية المباشرة (تونس) وأخرى تتأهب لإصلاح هياكلها الموجودة بهدف بعث وكالة للنهوض بالإستثمار: وهو وضع المغرب الذي ينوي تحويل إدارة الإستثمارات بوزارة الشؤون

[1]

الإقتصادية ، أو الجزائر بالوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات.كما عهدت موريتانيا بمسألة الاستثمارات للمندوبية العامة للنهوض بالاستثمار الخاص التي تتبع رئاسة الجمهورية. ولا توجد إلى حد الأن إستراتيجية للنهوض بإلإستثمار على الصعيد الإقليمي، بل إن المقاربة التي تبدو طاغية موجهة بوضوح نحو الأسواق المحلية، وما من بند واحد يدافع عن إستراتيجية مغاربية لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية على صعيد السوق المغاربية بأكملها.

مما يعني ضعف التنسيق في مجال التقنين أو النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة (سواء كان استثمارات بينية أو من خارج المنطقة) ليس فقط جليا بل يفسح المجال لمنافسة مضرة بكل بلد على إنفراد. وعلى سبيل المثال، لم يبذل إلا القليل من الجهود في مجال الشراكة بين الوكالات الحالية النهوض بالاستثمارات الموجودة، فإستراتيجية التسويق الخاصة ب" عرض المغرب العربي" كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الذي يستهدف الشركات المتعددة الجنسيات، غير موجودة بتاتا، رغم العلم بأن حجم السوق يمثل أحد أهم محدد لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تحليل الوضعية الإقتصادية لدول المغرب العربي من خلال مجموعة من المؤشرات الإقتصادية الدولية التي تنشرها مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة، والتي تعطي صورة واضحة باقتصاديات العالمي البنك (**Doing Business**)دول**2020**.فإن بلدان المنطقة المغاربية تقع في مراتب متدنية: . حسب

تونس في المرتبة 78على 190 دولة، الجزائر 157، المغرب 53، موريتانيا152، ليبيا86 . وقد شهدت هذه البلدان في سنة 2020 بعض التحسن في الترتيب مقارنة بسنة 2019 ، ولكن بصفة عامة يبقى مناخ الأعمال في البلدان المغاربية ضعيف الجاذبية مقارنة بالبلدان الصاعدة الأخرى.

الجدول رقم (33): مناخ الأعمال في دول إتحاد المغرب العربي

الدول الأعضاء	الترتيب
تونس	تتوفر على مناخ أعمال يتضمن أحسن المؤشرات على الصعيد المغاربي، ويعود هذا التفوق النسبي خاصة إلى تقدم على مستوى التجارة عبر الحدود رتبة وكذلك إلى مسالة بعث ولإغلاق المؤسسات وانتقال الملكية. أما النقائص فهي أساسا متعلقة بدفع الضرائب وحماية المستثمرين ومرونة سوق الشغل.
الجزائر	تتوفر على مناخ الأعمال الثاني على الصعيد المغاربي ولكن بعيد نسبيا عن تونس . ونقاط القوة تسجل على مستوى إغلاق المؤسسات وحماية المستثمرين. أما النقائص فتهم دفع الضرائب وانتقال الملكية وبعث المؤسسات الاقتصادية ومرونة سوق الشغل وتنفيذ العقود.
المغرب	يوجد بالمرتبة غير بعيد عن الجزائر، وهذه النتيجة غير الجيدة تعود للنقائص على مستوى مرونة سوق الشغل وحماية المستثمرين والحصول على القروض ودفع الضرائب. ونقاط القوة لدى المغرب نجدها في بعث وإغلاق المؤسسات والتجارة عبر الحدود وإسناد الرخص.
موريتانيا	توجد برتب غير جيدة في أغلب المعايير المعتمدة باستثناء إنتقال الملكية وتنفيذ العقود حيث كانت الرتب فيه أحسن نسبيا.
ليبيا	غير مذكورة

المصدر : تقرير Doing Business 2020

الجدول رقم (34) : ترتيب الدول المغاربية

المعايير	موريتانيا	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا
مناخ الأعمال/عالميا	152	53	157	78	186
بعث الشركات/عربيا	6	5	15	2	18
الحصول على رخصة	17	3	14	6	18
الكهرباء	30	3	13	6	18
إنتقال الملكية	10	9	19	12	20
الحصول على التمويل	22	17	9	7	18
حماية الإستثمارات	26	3	19	8	20
دفع الضرائب	39	5	20	12	15
العبور	23	3	17	8	12
تنفيذ العقود	3	5	11	8	17
إغلاق الشركات	38	4	6	3	17

المصدر/ تقرير ممارسة الأعمال حسبDoing Business لسنة 2020

رابعا : مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية

تبقى منطقة إتحاد المغرب العربي غير جذابة نسبيا وغير قادرة على المنافسة من حيث الإستثمار الأجنبي المباشر. وتلق المنطقة سنة 2017 إستثمارا أجنبيا مباشرا بقيمة 5.1 مليار دولار وهو مايمثل 0.35٪ فقط من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم و1.35 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. من الملاحظ هو أن تواجد المغرب العربي في خارطة الإستثمار الأجنبي المباشر يتميز بضعف كبير ففي عام 2017 على سبيل المثال، بلغ رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر المغاربي في بلدان إتحاد المغرب العربي مبلغ 365 مليون دولار.

ويمثل هذا الرصيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة 1.7 ٪من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم المتأتي من إتحاد المغرب العربي (21.1 مليار دولار) ويمثل 0.31 ٪من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إتحاد المغرب العربي المتأتية من العالم (117 مليار دولار) وتعد هذه المعدلات من المبادلات في الإستثمار أقل من معدلات المبادلات التجارية بين بلدان المغرب العربي.

وبالتالي، يمكن القول بأن فضاء إتحاد المغرب العربي النشط والجذاب نسبيا على الصعيد الدولي من حيث الإستثمار الأجنبي المباشر، يظل دون حضور يذكر في المنطقة نفسها. فقلة الإستثمار الأجنبي المباشر النسبي في المنطقة متأصل في بعض القيود التي لا تزال كامنة في المعاملات الرأسمالية والمالية، مقارنة بالتجمعات الإقتصادية في العالم. وتشكل بيئة الأعمال التجارية غير المواتية وأنظمة الصرف الأجنبي المفروضة على حركة رؤوس الأموال في كل البلدان المغاربية عوائقا امام التدفق الحر لرأس المال.

ووفقا للبيانات الإحصائية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتعاون الإقتصادي – كنوساد– سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المغاربية والإتحاد المغاربي خلال الفترة (2012– 2019) مايلي :

الجدول رقم (35): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل للدول المغاربية والإتحاد المغاربي خلال الفترة (2012-2019): الوحدة – ملايين دولار أمريكي

نحو الداخل - تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر								Flux des IDE entrants
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	1499	1697	1507	585-	1636	1232	1466	1382
ليبيا	1425	702	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	1389	1126	501	502	271	587	773	885
المغرب	2728	3298	3561	3255	2157	2686	3559	1599
تونس	1603	1117	1064	1003	885	881	1036	845
اتحاد المغرب العربي	8645	7939	6633	4175	4950	5386	6834	4711

المصدر : www.maghrebarabe.org

الفرع الثاني: التكامل بين بلدان المغرب العربي في مجالات التجارة والاستثمار والخدمات المالية

أولا: **التكامل المالي :**

لايزال **التكامل** المالي عبر الحدود محدودا، مما يعكس حالة التعاون الإقتصادي الإقليمي. وكانت البنوك المغربية العاملة عبر الحدود هي الأكثر نشاطا في التغلغل في المنطقة، حيث يتواجد التجاري وفا بنكوهو البنك المغربي الأكبر على الإطلاق وسابع أكبر بنك في إقريقيا ، في تونس وموريتانيا. ولكن توسع البنوك المغربية في الجزائر وليبيا كان محدودا. ونتيجة لذلك ، لاتوجد تقريبا أي مؤسسات مالية عبر الحدود في منطقة المغرب العربي. ويوجد تفاوت بين القطاعات المالية في فرادى بلدان المغرب العربي من حيث مستويات التطور، ولكن الحصول على التمويل من التحديات المشتركة في جميع البلدان.

ويعد **المغرب** في طليعة البلدان المتطورة ماليا، حيث يتمتع بنظام مالي فعال تهيمن عليه بنوك خاصة ديناميكية. وقد توسع الجهاز المصرفي المغربي في العمليات عبر الحدود، ويتواجد حاليا في 22 بلدا إفريقيا بما في ذلك في إفريقيا جنوب الصحراء (بنن وبوروندي وغانا).

ولاتزال **تونس**، وهي على درجة من التطور المالي مماثلة لإقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية، تواجه تحديات في إعادة هيكلة البنوك العامة الضعيفة والتعامل مع الأعباء الكبيرة الناتجة عن القروض غير المنتظمة بالرغم من أداء بنوكها الخاصة سليم نسبيا.

ولايزال القطاع المالي في **الجزائر وليبيا** تهيمن عليه البنوك المملوكة للدولة . وفي معظم البلدان يصعب الحصول على التمويل، لاسيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من التقدم الكبير المحرز خلال العقد الماضي. وإمكانية الحصول على الخدمات المالية مرتفعة نسبيا في المغرب وتونس، وإن كانت دون متوسط إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية ، ولكنها أقل في البلدان الأخرى. وتشهد بلدان المنطقة نموا مستمرا في مجال التكنولوجيا المالية، مما يخلق الأساس اللازم لتعميق الإندماج المالي. ويزداد عدد الشركات الجديدة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية في المغرب وتونس والجزائر.

وقد وضع كل من المغرب وتونس إطارا لتنظيم الخدمات المالية الرقمية وتداول النقود عبر الهاتف المحمول وهو مايساعد في الحد من نسبة السكان غير المستفدين من الخدمات المصرفية.كذلك زاد تغلغل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة في المغرب وتونس ، وبدرجة أقل في الجزائر وموريتانيا. وعلى الجانب التنظيمي، أقرت الجزائر والمغرب وتونس تشريعات لمكافحة الجرائم الإلكترونية والأمن الإلكتروني. ويمكن المساعدة، من خلال إزالة الحواجز التجارية والتنسيق التنظيمي، في تطبيق التكنولجيات المالية الجديدة على نحو أسرع وأوسع نطاقا والتشجيع على زيادة الإندماج المالي.

الفرع الثالث: الميزات التفاضلية لمختلف بلدان المغرب العربي :حدود وأفاق التموقع في الإختصاص

سمح تحديد الميزات التفاضلية وتحليلها بالنسبة لكل بلد مغاربي، وعلى مستوى المجموعات الكبرى للمنتجات بإبراز العناصر التالية:

الجدول رقم (36): الميزات التفاضلية لمختلف بلدان المغرب العربي

الدولة	تحديد الميزات التفاضلية
موريتانيا	المنتجات الغذائية وبالتحديد في منتجات الصيد البحري. كما تتوفر أيضا على ميزات تفاضلية في المنتجات المعدنية (محروقات معدنية، زيوت معدنية، منتجات مستقطرة منهما....).
المغرب	منتجات النسيج والملابس، المنتجات الفلاحية والغذائية، المنتجات الكيماوية واللدائن ، مواد البناء والخزف والبلور، منتجات الصناعات المعملية والميكانيكية والكهربائية ومكوناتها، الصناعات المختلفة).
الجزائر	المحروقات، المواد المعدنية والصناعات الكيماوية و اللدائن والمحروقات المعدنية والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها.، الصناعات المختلفة، منتجات الصناعات المعملية والميكانيكية والكهربائية. وفي المقابل، وبالإعتماد على الهيكلة الحالية لإقتصادها، لاتتوفر الجزائر على ميزات تفاضلية في المنتجات الفلاحية، في حين أن الإمكانيات الطبيعية وخاصة التنوع المناخي الحيوي على أرضها، يمكن أن يقع استثمارها لتطوير الكثير من المنتجات قصد التصدير ومن بينها التمور.
تونس	منتجات النسيج والملابس والجلود و الأحذية، وهي أنشطة مطورة بوجود قوي للاستثمار الأجنبي المباشر وهي توفر 50 ٪ من العائدات بالعملة الصعبة بالنسبة للصناعات المعملية، المنتجات الفلاحية والغذائية ، الأسمدة، مواد البناء والخزف و البلور، منتجات الصناعات المعملية والميكانيكية والكهربائية، الصناعات المختلفة
ليبيا	المحروقات ، المنتجات المعدنية، الأسمدة والأملاح والكبريت والأتربة والحجارة، الجبس والجبر والإسمنت ،المواد الكيمياوية غير العضوية والمركبات العضوية وغير العضوية للمعادن الثمينة . وفي ميدان المنتجات الفلاحية، لا تتوفر ليبيا على ميزات تفاضلية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مصادر مختلفة.

إن القراءة الأولية **لمؤشرات الميزات التفاضلية** تبدي لنا وجود نوع من **المنافسة** بين البلدان المغاربية حول بعض المنتجات، كما هو الشأن على سبيل المثال لمنتجات البحر (موريتانيا والمغرب وتونس) ، و الغلال والخضر والنسيج والملابس والجلود (المغرب وتونس)، والمحروقات (الجزائر وليبيا).

غير أنه لا يجب اعتبار ذلك حاجزا نهائيا يعطل كل شيء وذلك لسببين:

1- تظهر التجربة العالمية أنه في كثير من الحالات تكون إمكانيات التنويع هامة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتجات المعملية، حتى إن وجدت وضعية تنافسية فيجب إعتبارها على أساس ديناميكي، بأنها فرصة لتحفيز التقدم والمجهود ربما لإنجاز عمليات مشتركة لغزو أسواق عالمية.
2- وفي الوضع الحالي، لاتقوم البلدان المغاربية باستغلال الفرص المتاحة عن طريق إتفاقات الشراكة المبرمة بصفة فردية مع الإتحاد الأوروبي، وهي تنص على إمكانية الإستفادة من قاعدة التراكم في بلدان المنشأ مما يؤكد ضرورة التمحيص الدقيق لكل الإمكانيات والفرص التي لم يقع إستغلالها بعد.

وبخصوص القيمة المنهجية لإستعمال مؤشر الميزات التفاضلية في تحليل المنافسة والتموقع التجاري، تجدر الملاحظة أن هذا المؤشر يقيدنا في تحديد التخصص الفعلي لبلد ما أكثر مما يعرفنا عن القدرة

التنافسية الحقيقية لمنتجات هذا البلد في حالة غياب الحواجز التجارية والدعم الداخلي اللذان يكونان قد أديا إلى هذا التخصص.

هذه العناصر تعد هامة للقيام بتحليل تأثيرات التحرر الإقتصادي الذي يقتضي تقليصا في الدعم الداخلي ورفع الحواجز التعريفية ، فبقدر ماكان الدعم هاما والحواجز مرتفعة عند انطلاق التحرر بقدر ما تكون آثار التحرر كبيرة.

الفرع الرابع : واقع القطاع الخاص المغاربي

أولا : القطاع الخاص الجزائري: إن تخلي الجزائر عن إستراتيجية تعويض التوريد وانتقالها من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق ، ما يتبعه، وتخلي الدولة عن جانب كبير من القطاع المنتج التنافسي فضلا عن الإصلاحات العديدة المعتمدة ، كل هذه العوامل قد ساهمت بقوة في بروز القطاع الخاص في السنوات الأخيرة. وفي موفى 2005، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والصناعات التقليدية تمثل 99.75 ٪ من جملة المؤسسات[1]، مما جعل نصيب القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية ينتقل إلى 48 ٪ في 2004 مقابل 46 ٪ في 1989 ، وهو توجه يبرز إستمرار المحروقات كمصدر ثروة أساسي في البلاد.

وبدون إحتساب المحروقات هذه الحصة قد إنتقلت إلى 88 ٪ مقابل 61 ٪ في نفس السنتين المذكورتين. وتعد حصة القطاع الخاص نسبيا هامة ومتنامية في قطاع البناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات والتجارة والخدمات، التي هي قطاعات موجهة نحو السوق الداخلية. ويلعب القطاع الخاص الجزائري دورا أساسيا في تزويد السوق الوطنية، بإستثناء بعض القطاعات على غرار الميكانيك وصناعة الفولاذ والمناجم والمحروقات حيث مازال القطاع العمومي مسيطرا وكثيرا ما يعمل في إطار شراكة مع مجموعات أجنبية.
إن مساهمة القطاع الخاص الجزائري في الإقتصاد مدعوة إلى التزايد مع مسار خوصصة المؤسسات العمومية التي تهم 1200 مؤسسة قابلة للتخصيص ضمن 1400 مؤسسة عمومية ، وتنتمي المؤسسات المعنية تقريبا إلى كل القطاعات الإقتصادية. وإذا ماعرفنا أن القطاع الخاص لايتوفر على قدرات مالية وإدارية لاستيعاب النشيطين بالقطاع العمومي بمفرده ، فهذا يفتح المجال للمؤسسات المغاربية و/ أو الأجنبية لتدعيم حهود القطاع الخاص الوطني الجزائري. ولابد من الإشارة إلى أن القطاع الخاص الجزائري الناشئ مظطر لأن يتطور في إطار قانوني غير مستقر وفي نفس الوقت عليه مواجهة ظاهرة العولمة التي تهدده بجدية.وهذامايفسر قلق رجال الأعمال والمسيرين من تأثيرات الإنفتاح التي إنطلقت

[1] تبين الإحصائيات أن حوالي 75 ٪ من المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحصاة في 2005 قد بعثت بعد إصدار مجلة الاستثمار الجديدة.

مع البلدان الأوروبية والمنتظرة مع بلدان المغرب العربي. مع أن هذا القلق يميل نحو التبدد فالجزائر تراهن على التفاعلات التي سيحدثها هذا الإنفتاح لتعصير إقتصادها والرفع من مستوى مؤسساتها.

ثانيا : القطاع الخاص المغربي: لقد حضي هذا القطاع أثناء إصلاح 1983 بسياسة تحفيزية وذلك عبر تمكينه من الأفضلية في الصفقات العمومية، وتحويل قسط من الإرث الإقتصادي و المالي الذي كان على ملك الأجانب لصالح الخواص المغاربة كما حضي القطاع بسياسة تشجيعية متعددة الأشكال ساهمت في تمتين مكانته في الإقتصاد وفي بروز طبقة من العائلات الكبيرة في التجارة وبعض كبار المالكين العقاريين. وأدى ذلك إلى ظهور تركيبة للقطاع الخاص تتصف بالتعايش بين فاعلين:

– الرأس المال الكبير وهو المهيمن وغالبا مايكون ممثلا في عائلة أو أكثر.

–النسيج الصناعي للمؤسسات المتوسطة والصغرى والمتكونة من منشآت فردية وعائلية تمتاز بالمرونة وبتحفز المسؤول الأول إلى العمل، إلا أنها تعاني من الهشاشة المالية وإدارة العائلة. في هذه الظروف كانت ديناميكية القطاع الخاص ضعيفة، فمساهمة هذا القطاع في النمو الإقتصادي متدنية (3.2 ٪ في السنوات مابين 60 و66 و6.8 ٪مابين 73 و77) مع تأثيرات سلبية على توزيع الموارد وعلى الأسعار. ومن بين العوامل الأخرى نذكر الهيكلة القطاعية لنسل الربح والتي تميل إلى التشجيع على توظيف الأموال في المضاربات إلى جانب صغر السوق والمخاطر الإقتصاديةوالإجتماعية، مما يترتب عنه تدهور في القطاعات الإجتماعية...

أدت الإصلاحات المحدثة في المغرب في بداية الثمانينات إلى تغييرات على مستوى القطاع الخاص ومنها بالخصوص: إعادة هيكلة إستراتيجيات المجموعات الكبرى (التنويع، التخصص)، تسريع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، بروز موجة جديدة من رجال الأعمال حفزتهم الفرص المتوفرة في السوق الأوروبية.

إن ديناميكية القطاع الخاص المغربي تواجه ضعفا داخليا (إدارة عائلية للأعمال، ضعف في تجميع رأس المال، نقص التأطير، نقص الشفافية المالية ، تأكل تدريجي في الفوائد التنافسية التقليدية المركزة على الأجور الدنيا...). وتواجه أيضا ضعفا في مجالات الجودة والتجديد وتأخيرا في التأهيل. في هذه الظروف لايمكن أن تكون مساهمة القطاع الخاص في النمو إلا بطيئة والإنتاجية ضعيفة ، مما يدعو إلى مزيد تدعيم الجهود.

ثالثا : القطاع الخاص التونسي: كانت المؤسسة الخاصة التونسية تحتل في الستينات مكانة هامشية في الإقتصاد الذي يسيطر عليه في ذلك الوقت قطاع عمومي قوي يؤمن الأنشطة الأساسية. وبدأ القطاع الخاص طيلة العشرية الموالية وإلى أواسط الثمانينات في البروز بتبني التحرر الإقتصادي المحمي،

وسياسة مزدوجة تقوم على تعويض الواردات والنهوض بالصادرات. ومكنت التشجيعات المتعددة للمؤسسات الموجهة للتصدير كليا ولبعث مؤسسات تونسية من إرساء قاعدة للنسيج الصناعي كثيفة نسبيا لكنها محمية جدا. ومنذ 1986، إلى اليوم طبقت تونس عديد الإصلاحات التي مكنت بالخصوص من ترميم التوازنات الكبرى الإقتصاد الوطني، وتحرير الأسواق الداخلية، وتحرير المبادلات (الانخراط بالمنظمة العالمية للتجارة ، إبرام إتفاقياتللتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي والبلدان العربية وبلدان أخرى).

واستفاد القطاع الخاص أيضا من بعض البرامج المصاحبة خصوصا برنامج التأهيل ، وبرنامج التحديث الصناعي، وصندوق دخول الأسواق الخارجية، وهذه البرامج والهياكل ساعدته على تطوير قدرة كبيرة لمواجهة الصدمات (التفكك التعريفي مع الإتحاد الأوروبي، الأحداث المرتبطة بالإرهاب، تفكيك الإتفاقيات المتعددة الأطراف، الجفاف المتكرر ومؤخرا الإرتفاع الملحوظ في أسعار المواد النفطية...) وعلى التكيف مع التحولات التي عرفها مناخها الوطني والدولي. يساهم القطاع الخاص حاليا في تونس مساهمة هامة في مجهود التصدير، خصوصا تصدير المنتجات المصنعة منها النسيج والملابس وبنسبة أقل الصناعات الميكانيكية والغذائية ويجب الإعتراف أن للإستثمارات الأجنبية المباشرة نصيب كبير في هذا المجهود.

وتبدو المؤسسة الخاصة نسبيا نشيطة وتتعايش مع قطاع عمومي مازال ذا أهمية رغم سياسة الخوصصة التي دخلت حيز العمل منذ بداية التسعينات. ومع ذلك يجب ذكر بعض النقائص ، خصوصا : صغر حجم المؤسسات ، الطابع العائلي للمؤسسة التونسية ، قلة الشفافية في الهيكلة المالية ، التدخل الكبير للإدارة في الأعمالإلى جانب التخفيض في تكاليف الصفقات، حرية إقتصادية أكبر، تصرف أفضل، الإستثمار في القطاعات الناقلة للحداثة وللتكنولوجيات الحديثة، الإنفتاح على الخواص (الخدمات المالية ، العقارات ، البنية الأساسية ، الخدمات العمومية والحضرية : الماء الصالح للشراب، التطهير النقل والإتصالات وأيضا المستلزمات في مجال البناء والتمويل والتصرف في الطرقات السيارة والمطارات والمحطات السياحية، إقتصارالإستثمار العمومي على القطاعات الإجتماعية أو ذات الإنتاجية المؤجلة على غرار بعض البنى التحتية أو البحث والتنمية.

رابعا : القطاع الخاص الليبي: إن النظام الاشتراكي الذي اعتمدته ليبيا في الماضي، وما يتبعه من سيطرة الدولة على الأنشطة الإقتصادية، ودور المحروقات كمصدر أساسي للثروة، هذه العوامل تفسر الحجم الصغير للقطاع الخاص الليبي وتفسر أيضا ضعف مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر. وقد شجعت الإصلاحات المنجزة في السنوات الأخيرة نحو التحرر الإقتصادي والتجاري على تطوير القطاع الخاص وذلك من خلال أربعة آليات أساسية: في ميدان فتح الواردات للخواص، حاليا، يقوم القطاع الخاص بأغلب

العمليات التجارية مع الخارج بإستثناء المحروقات وذلك على مستوى التصدير أوعلى مستوى التوريد.وهذا النشاط التجاري يمتاز بديناميكية كبيرة على مستوى إعادة التصدير.

وفيما يتعلق بالخوصصة، فقد أعلنت الحكومة الليبية خوصصة بعض المؤسسات منها ما يشمل الصناعات الثقيلة (المعدنية، الكيماوية، الإسمنت، وتركيب السيارات) ، ومؤسسات النسيج والأحذية وبعض المزارع الفلاحية ملك الدولة، والقطاع البنكي. غير أن الإجراءات الإدارية للترخيص للإستثمار الأجنبي ظلت ثقيلة (يجب إيداع ملف يشمل على دراسة إقتصادية وتجارية واجتماعية معمقة، إلى جانب الملف الإداري).

وفي مجال تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، وضعت الدولة الليبية العناصر الأولى لإستراتجية النهوض بهذا النوع من الإستثمار[1] والتي تقر خاصة الإعفاء من الرسوم الجمركية، والإعفاء التام من الضريبة على المداخيل الحاصلة من المشروع وعلى الربح المستثمر، وتسمح كذلك بتحويل كل الربح إلى الخارج طيلة فترة الترخيص، وقد أنشأت السلطات الليبية ، كإجراء مصاحب، مكتبا لتشجيع الإستثمارات الخارجية والذي يسند رخصة إستغلال بخمس سنوات قابلة للتمديد بثلاث سنوات.

خامسا: القطاع الخاص الموريتاني : ينشط أساسا في المجالات التجارية والخدمات والصناعات الغذائية وهي تقوم على أنشطة تحويلية أولية. وفي ميدان استخراج البترول والمناجم، فإن القطاع الخاص غير متواجد تقريبا حيث أن الشركة الوطنية للصناعات المنجمية التي تستخرج الحديد مملوكة بنسبة 78٪ من قبل الدولة الموريتانية و2 ٪ فقط من رأسمالها مملوك من قبل الخواص الموريتانيين . أما الباقي فهو ملك مستثمرين عرب. ويقع إستغلال الموارد المنجمية الأخرى وكذلك البترول عن طريق شركات أجنبية ، تكون شريكة مع خواص موريتانيين. وفي ميدان الهاتف النقال، أسندت ثلاث رخص إلى " ماتال" "شركة تونسية موريتانية" ، ومورتال (شركة موريتانية)، وشنغيتال (شركة سودانية).
ويعاني هذا القطاع من تكاليف مرتفعة ومن غياب آلية ضبط. وقد أنشأت السلطات الموريتانية " المندوبية العامة للنهوض بالاستثمار الخاص" في صلب الغرفة التجارية الموريتانية، ومهمة هذه المندوبية تتمثل في : العمل على تحسين مناخ الأعمال، تطوير فرص الإستثمار في موريتانيا خارج قطاعات البترول والمناجم والصيد البحري ، تطوير الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.
وتجرى حاليا صياغة مجلة إستثمارات، إنطلاقا من مقارنة تجارب من دول مختلفة وهي تتضمن بعث شباك موحد تسيره المندوبية، إصلاح القطاع البنكي بالإنفتاح على المؤسسات الخارجية ، إصلاح القضاء، التحسين في نفاذ المؤسسات المتوسطة والصغرى إلى القروض ، تحسين البنى التحتية وتكوين يد عاملة مختصة.يصادف تطور القطاع الخاص المغاربي عراقيل هيكلية: يتعلق الأمر بمشاكل يتطلب

[1] قانون عدد 5 لسنة 1997 المتعلق بالنهوض بالإستثمارات الخارجية والتعديل المدخل عليه في 05 جوان 2005.

حلها على المدى المتوسط والمدى الطويل، على غرار عدم تكافؤ في مستويات البنى التحتية : النية التحتية في مجال النقل البري والحديدي والجوي مازالت ضعيفة، ولاتشجع على المبادلات وعلى تدفق الإستثمارات بين البلدان الأعضاء بما أن هذا النقص يولد تكلفة إضافية ويقلص التنافسية على الأسعار للمنتجات المتبادلة بين دول المغرب العربي. والعديد من البضائع المغربية والتونسية مجبرة على المرور عبر ميناء أوروبي للوصول إلى ليبيا أو إلى الجزائر.

المطلب الثالث :
وضعية التجارة البينية والإستثمار في دول إتحاد المغرب العربي

واجه الاقتصاد العالمي خلال عام 2019، عددا من التحديات التي أثرت سلبا على معدل نموه ، جاء على رأسها تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الإقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع ، فضلا عن تأثر سلاسل الإمداد العالمية في ظل التوترات التجارية مابين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما أسفر عن تراجع كبير في معدل نمو التجارة العالمية. كما أدت حالة الترقب وعدم اليقين إلى تراجع معدل نمو الإستثمارات في الإقتصادات الكبرى لاسيما في قطاعات الإنتاج السلعي المتأثرة بالإجراءات الحمائية المتبادلة بين الدولتين. علاوة على ماسبق، ساهم أيضا غموض موقف خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي فضلا عن العوامل الهيكلية التي تعاني منها بعض الإقتصادات الأوروبية في تراجع معدل نمو الإقتصاد العالمي.

لمواجهة تلك التحديات أتخذت عدة إقتصادات كبرى إجراءات إقتصادية ومالية وتقدية لدفع عجلة النمو الإقتصادي،منها ما هو متعلق بتعزيز جانب الطلب المحلي من خلال ضخ المزيد من الإستثمارات الحكومية فضلا عن تبني سياسات نقدية توسعية لدعم الناتج والتشغيل، كتلك التي تبناها مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث قام بثلاث تخفيضات في أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الإقتصادي وتعزيز الإستهلاك المحلي. في ضوء ذلك، انخفض معدل نمو الإقتصاد العالمي ليصل إلى 2.9٪ عام 2019 مقابل ٪3.6 عام 2018. على مستوى الإقتصادات المتقدمة ، تراجع معدل نمو المجموعة خلال عام 2019 ليبلغ 1.7٪ مقابل 2.2٪ في عام 2018.

بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ، فرغم تحقيق دول المجموعة معدل نمو يتجاوز ضعف ماحققته الدول المتقدمة، حيث بلغ 3.7٪مقابل 4.5 ٪ عام 2018 ، إلا ان ذلك المعدل يمثل أقل معدل نمو تسجله دول المجموعة على مدى الأعوام العشرة السابقة.

الفرع الأول : أهم المؤشرات الإقتصادية

1- النقود وسعر الصرف: يصدر صندوق النقد الدولي ومنذ العام 1950 تقريرا سنويا حول العملات وأسعار الصرف للدول الأعضاء في الصندوق. وقد جاء في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للعام 2019، أن 1 دولار أمريكي يساوي 119.4 د ج مقارنة للعام 2012، 1 دولار أمريكي يساوي 77.5 دج. أما ليبيا فهي الدينار الليبي ، 1 دولار أمريكي يساوي 1.4 دينار ليبي لسنة 2019 مقارنة لسنة 2012 ، حيث 01 دولار أمريكي يعادل 1.3 دينار ليبي علما أن الدينار الليبي مرتبط بحقوق السحب الخاصة.كما تعرف العملة في تونس بالدينار التونسي وبسعر صرف موحد 1 دولار يساوي 1.6 دينار تونسي عام2012 ليتغير إلى 2.9 دولار عام 2019 نظر للأوضاع الداخلية التي تعيشها تونس.

بالنسبة للمغرب، تعرف العملة التي يتعامل بها بالدرهم المغربي وبسعر صرف موحد في المغرب حيث 1 دولار يعادل 8.6 درهم مغربي عام 2012 ليتغير إلى 9.6 دولار عام 2019.وتعرف العملة في موريتانيا بالأوقية، إذ شهدت موريتانيا هي أيضا تقلبات في أسعار الصرف من 29.7 أوقية إلى 36.7 أوقية لدولار أمريكي واحد خلال سنتي 2012 و2019 على التوالي.

والجدولين التاليين يبينان تطور أسعار صرف العملة الوطنية لدول إتحاد المغرب العربي خلال السنوات 2012-2019بالدولار الأمريكي والأورو.

الجدول رقم (37): - أسعار صرف العملة الوطنية مقابل 1 الدولار الأمريكي

سعر الصرف ل 1 $	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر (د ج)	77.5	79.4	80.6	100.7	109.4	111	116.6	119.4
ليبيا (د ل)	1.3	1.3	1.3	1.4	1.7	1.4	1.4	1.4
(الدرهم)المغرب	8.6	8.4	8.4	9.8	9.8	9.7	9.4	9.6
موريتانيا (وقية)	29.7	30.1	30.3	32.5	35.2	35.8	35.7	36.7
تونس (د ت)	1.6	1.6	1.7	2.0	2.4	2.4	2.6	2.9

المصدر : : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED2019 + موقع الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

الجدول رقم (38) :- أسعار صرف العملة الوطنية مقابل 1 أورو

سعر الصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر (د ج)	99.6	105.4	106.9	111.7	121.1	125.1	137.7	133.7
ليبيا (د ل)	1.6	1.7	1.7	1.5	1.9	1.6	1.6	1.6
(الدرهم)المغرب	11.1	11.2	11.2	10.8	10.8	10.9	11.1	10.8
موريتانيا (وقية)	38.1	39.9	40.2	36	39	40.4	42.1	41.4
تونس (د ت)	2	2.2	2.3	2.2	2.4	2.7	3.1	3.3

المصدر : الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي+ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2019

2- الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول إتحاد المغرب العربي حوالي 876 379 مليار دولار أمريكي عام 2019. تستحوذ الجزائر على الحجم الأكبر بنسبة 46.68 ٪ ، في حين تبلغ هذه النسبة أدنى معدل لها في موريتانيا 465 7 مليار دولار حيث بلغت 1.9 ٪ وذلك بالأسعار الجارية . أما في العام 2012 ، فقد إزداد الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد ليبلغ 084 420 مليار دولار تساهم فيه الجزائر بنسبة 35.70 ٪ ، في حين تنخفض هذه النسبة إلى نحو1.26 ٪ في موريتانيا، وذلك بالأسعار الجارية.الجدولان التاليين يبينان تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول إتحاد المغرب العربي خلال السنوات 2012-2019ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (39) - الناتج المحلي الإجمالي: لدول إتحاد المغرب العربي

خلال السنوات 2012-2019 بسعر السوق الجاري وبالمليون دولار

البلد	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	149 998	154 198	160 057	165 979	171 290	173517	175946	177354
ليبيا	135 695	64 961	32 413	17 666	14822	24310	28657	31380
موريتانيا	5138	5 743	6071	6321	6620	6858	7105	7465
المغرب	88 357	92 705	96 424	101 179	104429	110465	114546	117615
تونس	40 716	41 656	42 654	43 173	43655	44501	45606	46062
المغرب العربي	420 084	359 263	337 619	334 318	340816	359652	371860	379876

المصدر CNUCED 2019 : www.maghrabarabe.org – موقع الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي-

الجدول رقم: (40) – نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول إتحاد المغرب العربي – 2012 – 2019

الوحدة : (٪)

البلد	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	–	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8
ليبيا	–	52.1-	50.1-	45.5-	16.1-	67.0	17.9	9.5
موريتانيا	–	8.0	5.7	4.1	4.7	3.6	3.6	5.1
المغرب	–	4.9	4.0	4.9	3.2	5.8	3.7	2.7
تونس	–	2.3	2.4	1.2	1.1	1.9	2.5	1.0
UMA	–	6.8-	6.8-	6.3-	6.3-	15.3	5.8	3.8

المصدرCNUCED– وموقع الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي سنة 2019

3–**التضخم** : تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التضخم في دول إتحاد المغرب العربي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك غير معتدلا مابين الدول المغاربية ، فقد يتراوح متوسط التضخم 6.6٪ للعام 2017 لينخفض إلى ٪5.2 للعام 2018 في الجزائر. بينما التضخم السنوي خلال نفس الفترة على التوالي يتراوح بين 4.9 ٪و 3.6٪ .في حين كان متوسط التضخم بالمغرب ٪1.7 و0.8٪ خلال السنتين 2017 و2018 بينما عرف هذا الأخير تسجيل بالسلب –0.1 ٪ من المنتجات الغذائية خلال نفس الفترة.

الجدول رقم : (41) – التضخم في بلدان إتحاد المغرب العربي

الدول	متوسط التضخم ٪		التضخم السنوي ٪	
	2017	2018	2017	2018
الجزائر				
المؤشر العام	6.6	5.2	4.9	3.6
المنتجات الغذائية	3.8	4.6	5.3	1.8
ليبيا				
المؤشر العام	26.1	28.8	31.3	–
المنتجات الغذائية	29.7	35.9	49.7	–
موريطانيا				
المؤشر العام	1.7	2.2	1.3	2.5
المنتجات الغذائية	2.6	3.0	1.8	3.0
المغرب				
المؤشر العام	1.8	0.7	1.9	1.8
المنتجات الغذائية	3.1	0.1–	2.7	1.7
تونس				
المؤشر العام	3.8	5.5	6.4	6.9
المنتجات الغذائية	2.9	5.8	8.3	7.9
المؤشر العام				
مصر	14.5	28.7	21.9	17.1
منطقة الأورو	0.4	1.5	1.4	1.3
الولايات المتحدة	1.4	2.1	2.1	2.1
الصين	2.1	1.5	1.8	1.5

المصدر : موقع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي www.maghrabarabe.org

وفي ظل الإنخفاض الكبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية ، أثر ذلك على إرتفاع أسعار العديد من السلع التي تستوردها دول إتحاد المغرب العربي وبالتالي إنخفاضا في مستوى المعيشة. هذه المعدلات يجد تفسيرها أيضا ، لإنعكاس التطورات الإقتصادية العالمية على إقتصادات الدول العربية والمغاربية على حد سواء ، فالتوترات التجارية مابين أكبر قوتين إقتصاديتين في العالم ، والتطورات الجيوسياسية إنعكستا سلبا على مستويات الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط وهو ما أدى إضافة

غلى عدد من العوامل الأخرى إلى تباطؤ معدل نمو الإقنصادات العربية والمغاربية خلال السنوات الأخيرة لاسيما من 2017 إلى يومنا الحالي[1].

وخلال عام 2019 ، سجل معدل التضخم في الدول المغاربية ارتفاعا ليلغ ٪5 مقابل 4.8٪ عام 2018 وذلك إنعكاسا للارتفاع النسيى في أسعار السلع الغذائية التي تمثل وزنا نسبيا كبيرا في السلة الاستهلاكية للدول المغاربية ، كما ساهم الإرتفاع في الأسعار العالمية للسلع الأساسية في حفز مستويات الطلب الكلي في الدول المغاربية وبالتالي إرتفاع معدلات التضخم بها كون هذه الأخيرة تمثل دول منتجة لهذه السلع.

4- التجارة الخارجية:

تختلف دول إتحاد المغرب العربي من حيث تجاراتها الخارجية إستيرادا وتصديرا ، فليبيا مثلا تستورد أكثر من 60٪ من إحتياجاتها من السلع الغذائية في حين تسيطر الصادرات من النقط الخام والمنتجات النفطية والبيتروكيماوية على جل صادراتها بنسبة تبلغ 98٪ للعام 2020 ، وهي تعادل الجزائر في هذا الجانب. أما تونس، فتتنوع تجاراتها الخارجية إلى حد ما وتشمل بعض المنتجات الغذائية والملابس والفوسفات والمواد الكيماوية ، فجين تتميز التجارة الخارجية لموريتانيا بتصدير الأسماك ، بينما المملكة المغربية ، الحمضيات والمصنوعات الجلدية والأسماك.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي في التجارة الخارجية " الواردات – الصادرات " لدول إتحاد المغرب العربي ، يلي ذلك الولايات المتحدة ثم اليابان والصين.

في سياق أخر، سجلت دول إتحاد المغرب العربي ، معدل نمو بلغ نحو 0.3٪ عام 2019 ، مقابل 1.4٪ عام 2018 ، وهو مايعكس حجم الصعوبات التي تواجه دول المنطقة ، في مقدمتها الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في بعض دول المجموعة ، والتحديات الإقتصاديةالعالمية التي أثرت سلبا على الطلب على النفط ، ومن ثم أسعاره مقارنة بعام 2018 ولخفض الطوعي لإنتاج النفط في إطار اتفاق أوبك – الذي يعد النفط المصدر الأول للنمو في الدول المغاربية لاسيما الجزائر وليبيا. وهو ما أثر بشكل كبير على النمو الإقتصادي لدول المنطقة المغاربية، حيث جاءت ليبيا في المرتبة الأولى من حيث معدل نمو خلال 2019 بنسبة 9.9 ٪.[2].

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية ، ص رقم 2

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نفس المرجع ، ص6**

الفرع الثاني : التجارة البينية بين البلدان المغاربية

الإندماج الإقليمي هو أحد الأدوات التي تساعد الدول على التطورمن خلال إتفاقيات التعاون الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وقعت الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي على عدد من إتفاقيات التجارة والإستثمار الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تخص نظام الأفضليات ومنطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي. إلا أن منطقة المغرب العربي من بين المناطق أقل إندماجا في العالم، حيث تفوق التجارة البينية[1] لدول الإتحاد أقل من نسبة 4 ٪ سنويا فقط، منذ أن تأسس الإتحاد. وسجلت في سنة 2016، قيمة 3.13 مليار دولار أمريكي مقابل 2.96 مليار دولار أمريكي سنة 2017 ، بما يعادل تراجعا بنسبة 5.7% **وذلك بالرغم من إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية** ومضاعفة اللقاءات بين أعضاء الإتحاد المغاربي لأرباب العمل الذي كان من المفترض أن يساهم في تعزيز المبادلات التجارية بين دول الإتحاد.

بالرغم من الترتيبات المؤسسية القائمة، لايزال حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي محدودا.إذ تقل مستويات التجارة كثيرا فيما بين بلدان المنطقة عنها بين بلدان المنطقة وباقي العالم. ويبلغ حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي أقل من 5٪ من مجموع التجارة في المنطقة، مقارنة بحجم التجارة الإقليمية الذي يبلغ حوالي 16 ٪ في إفريقيا و19 ٪ في أمريكا اللاتينية و51 ٪ في آسيا 54 ٪ في أمريكا الشمالية و70 ٪ في أوروبا.

ولا تتخذ البلدان المغاربية الخمسة أيا من بلدان منطقتها شريكا تجاريا أساسا لها. فمعظم الأنشطة التجارية لبلدان المغرب العربي تتم مع أوروبا، وهوما يعكس جزئيا الأوضاع التاريخية وطبيعة السلع الأولية التجارية والجهود المبذولة مؤخرا من جانب فرادى البلدان بهدف تحرير التجارة مع أوروبا وبلدان الإتحاد الأوروبي، لاسيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا التي تعد الإقتصادات المتقدمة الأقرب جغرافيا من المغرب العربي، مقصدا لما يزيد على نصف صادرات جميع البلدان المغاربية ماعدا موريتانيا وفي تونس والجزائر فقط. ففي عام 2016 ، شكل عدد قليل من التدفقات السلعية الجزء الأكبر من التجارة الإقليمية : صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر، وصادرات الزيوت الحيوانية والنباتية من تونس إلى ليبيا.أما باقي التدفقات التجارية الأخرى، فكانت جميعها محدودة.

وبعض السلع المهمة القابلة للتصدير التي لاتدخل ضمن تدفقات التجارة الإقليمية على الإطلاق.فعلى السبيل المثال، لاتحتل السيارات وقطع غيارها من المغرب، والأسمدة من الجزائر، والأسماك من موريتانيا،

[1] ملاحظة " التجارة البينية = (الصادرات + الواردات/ 2)

وأشباه الموصلات الكهربائية من تونس جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية. وبوجه عام، توجد 20 سلعة محتملة يمكن أن تشملها النفقات التجارية الثنائية يشغل ربعها فقط جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية بين البلدان المغاربية.

وتعد بعض الدول المغاربية أعضاء أيضا في **إتفاقية أغادير (الأردن ، تونس ، ليبيا والمغرب)** ،ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (تشمل جميع البلدان العربية بإستثناء جيبوتي ، الصومال وموريتانيا وجزر القمر).وتتوفر دول الإتحاد على علاقات مميزة مع دول الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا مثل الإتحاد الإقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا والإتحاد الإقتصادي والنقدي لدول إفريقيا الوسطى والرابطة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والكوميسا بحثا عن أسواق جديدة للتصدير والإستثمار كما أنها مفتوحة أيضا لأسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية.أهم الدول الأعضاء المزودة في التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي هي : الجزائر وتونس حيث سجلتا نسبة 78.8 ٪ من الصادرات بين بلدان المنطقة سنة 2017.

الجدول رقم(42)– المبادلات التجارية بين بلدان إتحاد المغرب العربي سنة 2017(مليون دولار أمريكي)

الوجهة / المنشأ	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس	المجموع
الجزائر	–	18.94	50.07	450.37	753.42	1272.80
ليبيا	9.90	–	0.01	55.99	12.84	78.74
موريتانيا	0.06	0.09	–	0.13	1.79	2.07
المغرب	197.93	73.27	184.84	–	91.19	547.22
تونس	475.21	392.09	18.12	170.31	–	1055.73
المجموع	683.10	484.39	253.03	676.80	859.23	2956.57

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، سنة 2017 ، ص 168

من الجدول، نلاحظ نسبيا الأداء الضعيف للتجارة البينية بين البلدان المغاربية لسنة 2017،سجلت كل من : تونس المرتبة الأولى بقيمة 859.23 مليون دولار أمريكي، الجزائر 683.10 مليون دولار أمريكي، المغرب 676.80 مليون دولار، ليبيا 484.39 مليون دولار، وأخيرا موريتانيا 253.03 مليون دولار. أما التجارة البينية لدول الإتحاد بلغت 2956.57 مليون دولار أمريكي سنة 2017. الجزائر 23.10 ٪ ، ليبيا 23.14٪ ، موريتانيا 8٪ ، المغرب 23٪ وتونس 29٪ .

بخصوص **موقع إتحاد المغرب العربي فيما يخص التجارة البينية السلعية بين التجمعات العربية** موضوع المقارنة، سجلت الصادرات البينية تراجعا خلال عام2019 .

الجدول رقم (43) – التجارة البينية للتجمعات العربية بما فيها إتحاد المغرب العربي في الفترة (2015–

التجمعات لعربية	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير ٪	قيمة الواردات البينية					معدل التغير ٪
	2015	2016	2017	2018	2019	2019	2015	2016	2017	2018	2019	2019
إتحاد المغرب الغربي	4.024	2.962	2.731	2.415	2.847	17.9	2.856	2.674	2.456	3.436	3.468	1.0
منطقة التجارة الحرة العربية	105.513	93.776	105.660	109.270	108.560	-0.6	108.534	106.895	109.924	109.297	108.881	-0.4
مجلس التعاون الخليجي	57.568	52.909	57.942	60.497	59.046	-2.4	52.557	59.748	52.871	60.999	60.570	-0.7
دول إتفاقية أغادير	1.883	1.732	1.893	1.954	2.423	24.0	2.151	1.751	1.819	2.678	2.802	4.6
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
إتحاد المغرب الغربي	4.8	3.8	2.9	2.1	2.7		2.3	2.2	1.9	2.5	2.7	
منطقة التجارة الحرة العربية	12.2	12.0	11.8	10.1	10.8		13.3	14.1	14.0	13.5	13.1	
مجلس التعاون الخليجي	8.3	8.5	8.2	7.3	7.6		10.3	12.6	10.6	12.5	11.9	
دول إتفاقية أغادير	2.9	2.7	2.6	2.4	3.1		1.4	1.2	1.2	1.5	1.7	

2019) الوحدة : (مليون دولار أمريكي)

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، سنة 2020، ص 170

من خلال هذا الجدول ، يتضح لنا ، أن التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية موضوع المقارنة مع إتحاد المغرب العربي، سجلت الصادرات البينية تراجعا خلال عام 2019، في كل من دول مجلس التعاون الخليجي، بنحو 2.4٪، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 0.6٪. في حين زادت الصادرات البينية لكل من دول إتفاقية أغادير[1] بنحو 24 ٪ واتحاد المغرب العربي بنحو 17.9 ٪. أما على صعيد تطور حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات ، فقد أرتفعت لكافة هذه التجمعات خلال عام 2019.وفيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات ، فقد استحوذت التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصيب الأكبر. ولاتزال الأهمية بالنسبة لكل من تجمعي إتحاد دول المغرب العربي ودول إتفاقية أغادير، عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية. يأتي ذلك على الرغم من أنهم يضمان في عضويتهما دولا تتصف إقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الأنتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن.

فيما يتعلق بأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نجد كل من المعادن ومنتجاتها، البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما والآلات والأجهزة الإلكترونية ومنتجات الصناعات الكيماوية والورق ومنتجاته ومنتجات صناعة الأغذية. أما مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد تمثلت في كل من المعادن ومنتجاتها ومنتجات الصناعات الكيماوية والسيارات ووسائل النقل والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما.

وبخصوص اتحاد دول المغرب العربي شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه، كل من المعادن ومنتجاتها ومنتجات الصناعات الكيماوية والآلات والأجهزة الإلكترونية ومنتجات صناعة الأغذية. وتضمنت أهم السلع المتبادلة في إطار إتفاقية أغادير، كل من منتجات الخضراوات ومنتجات الصناعات الكيماوية والآلات والأجهزة الإلكترونية ومنتجات صناعة الأغذية والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما.

1

الجدول رقم (44) – الأهمية النسيبة لأهم السلع المتبادلة[1] في التجارة البينية لاتحاد المغربي مقارنة بالتجمعات العربيةفي الفترة (2015-2019) الوحدة النسية المئوية (٪)

الأبواب السلعية (حسي التصنيف المنسق)	إتحاد دول المغرب العربي	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج	دول إتفاقية أغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	1.1	3.6	5.9	5.9
منتجات الخضراوات	1.6	3.4	1.6	8.5
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية منتجاتها	0.8	1.4	0.9	1.8
منتجات صناعة الأغذية ، المشروبات والتبغ	3.5	3.9	2.2	7.2
المعادن ومنتجاتها	33.9	21.7	23.6	6.1
منتجات الصناعات الكيماوية	5.3	5.3	8.0	8.1
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما	2.3	6.9	6.1	6.9
الجلود الخام ومنتجاتها	0.2	0.3	0.2	0.1
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	0.2	0.2	0.2	0.5
الورق ومنتجاته	2.4	4.9	1.4	3.4
المنسوجات ومصنوعاتها	1.3	3.4	0.9	2.0
الأسمنت ومصنوعاتها	1.4	3.6	3.6	4.7
الأحجار الكريمة	0.7	2.6	3.4	1.7
الألات والأجهزة الإلكترونية	4.9	5.6	4.5	7.8
السيارات ووسائل النقل	1.7	3.1	6.4	2.4
أجهزة البصريات	0.4	0.8	0.6	0.2
المصنوعات الأخرى	1.1	1.3	1.0	1.6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة 2020، ص172

www.Trademap.org

الفرع الثالث: اتجاهات التجارة البينية السلعية

يتركز التبادل التجاري بشكل عام ، بين الدول العربية في جول الجوار. فالنسبة **للصادرات البينية** للدول العربية خلال عام 2019، فقد تركز نحو 66٪ من صادرات الإمارات في كل من السعودية وعمان.

وحصلت كل منهما على حوالي ٪78 من صادرات البحرين إلى الدول العربية خلال عام 2019. وفيما يخص تونس فقد حصلت دول الجوار (ليبيا والجزائر والمغرب) على نحو 78 من صادراتها إلى الدول العربية. بالنسبة لصادرات الجزائر إلى الدول العربية ، فقد تركزت في كل من تونس والإمارات والمغرب بنسبة بلغ إجماليها حوالي 97٪ . وفي السودان فقد اتجه نحو 90٪ . إلى كل من الإمارات والسعودية.

[1] السلع المتبادلة = (الصادرات + الواردات)/ 2

وحصلت كل من السعودية والعراق على حصة قدرها نحو 45٪ من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية. بينما إتجه نحو 76٪ من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية إلى كل من عمان والإمارات والسعودية. واستحوذت مصر على نسيه قدرها 85 ٪من صادرات العراق البينية. كما سجل عام 2019 أستحواذ كل من الإمارات والسعودية وقطر على حوالي 69٪ من إجمالي صادرات عمان البينية.

فيما يتعلق **بالواردات السلعية البينية** للدول العربية، تركز نحو ٪77 من واردات الأردن في الواردات من كل من السعودية والإمارات. وجاء حوالي٪ 68 من الواردات العربية للأمارات من كل من السعودية وعمان والبحرين. واستحوذت السعودية والإمارات على نحو 91٪ من الواردات البينية العربية للبحرين، وجاء حوالي 67 من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر ومصر خلال عام 2019.

الفرع الرابع : دول إتحاد المغرب العربي ومنظمة التجارة العالمية .

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ومانتج عنها من تدمير العديد من إقتصاديات دول العالم وخاص بنيتها الأساسية ، وللخروج من هذه الأزمة برزت الحاجة إلى أهمية وجود تنظيمات دولية تعمل على دعم وتنسيق العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والتي كان على رأسها العلاقات التجارية والإستثمارية[1] ، فتكونت منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 وتبعها عام 1976 إقامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير، وفي نفس العام بدأت دول العالم في عقد جولات من المفاوضات لوضع ميثاق ينظم الجارة العالمية والخدمات والإستثمارات الدولية، حيث تم عام 1947 توقيع الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

وفي العام 1994 أقيمت منظمة التجارة العالمية لتبدأ أعمالها بداية من 01 جانفي 1995 لتكون بمثابة إطار ينظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وهي منظمة ذات شرعية قانونية ودستورية وهي أثر شمولية من الجات والتي كانت عبارة عن ترتيبات غير ملزمة لتنظيم التجارة الدولية. وتعمل المنظمة على تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها :

–رفع مستوى الدخول ومن ثم مستوى المعيشة.
– العمل على تحقيق التشغيل الكامل للعمالة ومعدلات نمو اقتصادي مناسبة.
– زيادة الإنتاج وتوسيع التجارة في السلع والخدمات.
– العمل على حماية البيئة والمحا فضة عليها.

عبد الباري شوشان الزني ، التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي ، مجلة الجامعة المغاربية ، دورية محكمة نصف سنوية / السنة الثالثة/ العدد الخامس ، مقر الجامعة المغاربية، طرابلس ، 2008 ، ص 46[1]

– السعي نحو الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات وفقا للأولويات وأهداف التنمية المستدامة.

وحتى نهاية العام 2007 ، بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 149 عضوا منها 11 دولة عربية تضم اثنتين من دول إتحاد المغرب العربي وهما المغرب التي أنضمت عام 1989 وتونس عام 1990، أما الجزائر فقد تقدمت بطلب عضوية عان 1995، بصفة ملاحظ ، أما ليبيا فقد تقدمت يطلب العضوية في اجتماع المنظمة في الدوحة عام 2001 وحصلت على صفة مراقب عام 2004 .

إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى إنكشاف إقتصاديات الدول المختلفة على بعضها البعض، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل يتعداه إلى تعزيز المنافسة وحرية الدخول والخروج من الأسواق، وبذلك فإن الدول المستفيدة بشكل أكبر من تحرير التجارة هي تلك القادرة على الإنتاج والتسويق بقدرة وكفاءة عالية، وتلك الدول القادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات العائد الإقتصادي المرتفع. وحيث أن الدول الصناعية المتقدمة لديها القدرة والكفاءة للتعامل مع هذه المعطيات والشروط داخل أنظمة وفي إطار قواعد منظمة التجارة العالمية.

وهنا يثار سؤال حول ماذا قدرة الدول النامية ومنها دول إتحاد المغرب العربي التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي للدخل وهي الجزائر وليبيا وبعض الصادرات الزراعية والبحرية مثل تونس والمغرب وموريناتيا على الدخول في هذا الصراع الإقتصادي والتجاري الذي تسوده منافسة قوية بكفاءة ونجاح.

وطبقا للمؤشرات المتاحة عن دول الإتحاد المغاربي فإن إقتصاديات هذه الدول تحتاج إلى إعادة هيكلة بما يعمل على تنويع مصادر الدخل والإنتاج وتنميو تعزيز قدراتها التنافسية لمنتجاتها المحلية في أسواقها المحلية وبما يمكنها من الدخول والنفاذ إلى الأسواق الدولية وتحقيق فوائض في موازين مدفوعاتها ، إلى جانب التعامل بكفاءة مع قواعد المنظمة وتهيئة الظروف الإقتصادية والقانونية والفنية والبيئية التي تساعدها على الإنضمام بكفاءة. وبصفة عامة ، وبالرغم من التحسن النسبي في التبادل التجاري بين دول الإتحاد المغاربي فإنه وبمرور حوالي 32 سنة عاما على قيام الإتحاد فإن العلاقات الإقتصادية بصفة عامة والتجارة الخرجية لهذه المجموعة لم ترق اللا المستوى المناسب في ظل العولمة والتطور التجاري والأستثماري الذي يشهده العالم، فلازالت إتفاقيات الإتحاد في حالة جمود وتنتظر من يفعلها ويدفع بها نحو التطبيق، ومن أبرزها:

–إتفاقية تجارية وتعريفية بين دول إتحاد المغرب العربي،

- الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية،
- الاتفاقية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار بين بلدان إتحاد المغرب العربي،

وإقام منطقة تجارة حرة، تدفع نحو التكامل والإندماج وبناء فضاء مغاربي تكون له مكانته وقوته بين التكتلات الإقليمية الدولية ويكون شريكا فاعلا مع نظرائه في المنطقة وفي العالم.

خلاصة الفصل الثاني

كمنظمة إقليمية، يمثل إتحاد المغرب العربي منظمة فاعلة ، يضم في عضويته خمسة دول (الجزائر، تونس، ليبيا المغرب وموريتانيا) تتقاسم تاريخا مشتركا ولغة مشتركة ومصلحة مشتركة . كما تشترك في صفات أخرى مثل الدين والثقافة. غير أنه يعاني جمودا ملحوظا يجعلنا نتسأل عن مدى إمكانية إستمرار هذا التنظيم.

يكتسي التنظيم الهيكلي لإتحاد المغرب العربي نوع من الخصوصية:

- إتحاد المغرب العربي بتنظيمه الحالي ، أقرب إلى منظمة للتعاون في إطار مركزي، أكثر منه منظمة لتحقيق الاندماج. فالبلدان الأعضاء تبقى شديدة التعلق بمبدأ السيادة الذي لا يتوافق دائما مع بناء مسار حقيقي للاندماج الإقتصادي.
- غياب مؤسسة فوق – القوميات أو حتى ذات استقلالية قانونية للإتحاد المغاربي إزاء الدول الأعضاء، تجعله مختلفا عن غالبية التجارب الاندماجية في العالم.

ويترجم هذان العائقان على مستويين اثنين:

- **المستوى الأول** : إن سلطة القرار التي تقع حصريا بيد مجلس الرئاسة تقصي كامل البناء المؤسساتي من كل مساهمة في اتخاذ القرار، حتى في المسائل التي لا تمس بمجالات السيادة. وذلك من شأنه أن يضعف كامل المؤسسات الإتحادية ويعرض المنظمة إلى تقلبات ظرفية حسب المزاج السياسي للبلدان الأعضاء، مما يجعل من إتحاد المغرب العربي منظمة بين – الحكومات إطلاقا، وليس لها من إرادة إلا إرادة رؤساء الدول المغاربية. وهذا يتعارض مع أول جملة من التعبير عن النوايا والمنصوص عليها في ديباجة الإتفاقية التأسيسية، التي تمتد جذورها إلى الروابط المتينة القائمة بين شعوب المغرب العربي.
- **المستوى الثاني**، باقترانه بقاعدة الأغلبية بكل القرارات، بما فيها القرارات ذات الطبيعة التقنية. وتطبق هذه القاعدة أيضا في الموافقة على كل الاتفاقات المعقودة داخل المنظمة، من شان هذه القاعدة، أن تحرم الإتحاد ليس من كل شخصية مستقلة عن أعضاءه فحسب ، بل تمنعه من التقدم على درب التعاون العادي.

بالرغم من الجمود على مستوى عمل مجلس الرئاسة من سنة 1994، فإنه من الثابت وجود بعض المكاسب على المستوى المغاربي والذي يمكن تدعيمها بتظافر الجهود بين البلدان الخمسة. وينعكس ذلك على عديد المستويات :

على المستوى المؤسساتي، لوحظ اجتماعات دورية وبانتظام حتى سنة 2016مما ساعد على الموافقة على العديد من الإتفاقيات أو إبرامها، تمنح للإتحاد المغاربي رصيدا قانونيا وترتيبيا يمكن إستعماله بطريقة مجدية كما هو الشأن بالنسبة لإتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية، والإتفاقية التجارية والتعريفة المغاربية، وللعديد من الإتفاقيات في ميدان الخدمات : النقل، الخدمات البحرية، الخدمات البريدية، التأمين، الصفقات العمومية .

وفي نفس السياق، فإن إتحاد المغرب العربي يكون أكثر نجاعة في ميدان التعاون الأفقي الذي لا يخضع مباشرة للحكومات، أوفي ميدان التعاون الظرفي في مشاريع معينة البنوك، التأمين، النقل، منظمات المجموعات المهنية، القطاع الخاص). في سياق أخر، تبرز بعض المؤشرات الإقتصادية المدروسة أداءا ضعيفا لاسيما في القطاع الحيوى الإستثمار والتجارة البينية مقارنة بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

الفصـــل الثـــالث

الأنظمة المصرفية والمالية المغاربية ومساهمة المؤسسات والصناديق المالية الإقليمية في تعزيز عملية الإندماج الإقتصادي :

– تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بجدة

تمهيد :

أوضح الخبير الإقتصادي الشهير **جوزيف شومبيتر**[1]منذ أكثر من قرن أن " النبضات الإقتصادية الناجمة عن الحركات الصناعية والتجارية " هي نتيجة تواطؤ بين البنوك والشركات، إذ أنه بدون البنوك، لايمكن للشركات الإستثماروالإبتكار. فالبنوك إذا هي محرك النمو. وتلعب المصارف المغاربية دورا نشطا في هذه الديناميكية للنمو الصناعي والتجاري.

تحتل مصارف الدول المغاربية مكانة هامة على المستوى القارة الإفريقية، على الرغم من أن المشهد المصرفي في المغرب العربي مازال متناقضا، إلا أنه يشهد تغيرات كبيرة من حيث أن هياكل التمويل وتقنيات إدارة المعلومات التي توفر مكانا رئيسيا لعمليات الرقمنة، خاصة من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وغيرها من الأدوات المالية الرقمية التي يجري إستكشافها. في الوقت الحاضر، تمر هذه المصارف بمرحلة تحديث عميقة مصحوبة بمراحل التوحيد والابتكار، كما ساعدت الإصلاحات المالية ومن بينها **إتفاقيات بازل الأولى والثانية**[2]على تعزيز رؤوس أموال المصارف المغاربية وتعزيز إستقرار أنشطتها.

إن الأنظمة المصرفية المغاربية، رغم إختلاف حجمها ونطاقها، تظهر ميلا قويا نحو التقارب، حيث تجتمع الأطر التشريعية في العديد من الدول على مبدأ العالمية مما شجعت السلطات في المنطقة المغاربية وتحت قيادة المصارف المركزية إجراء عملية التحديث والإصلاحات في القطاع المالي بما في ذلك إعتماد قوانين مصرفية جديدة.إن القطاع المالي المغاربي في تغير متسارع علما أنه مازال تابعا للقطاع العمومي في بعض الدول. [3]

يستهدف هذا الفصل أيضا إلى تشخيص الإمكانيات التي تحوزها المنطقة المغاربية لتحقيق إندماجها المالي، والذي أصبح حتمية لامفر منها في ظل التحولات الإقتصادية والمالية الراهنة، والزخم الكبير الذي أخذه بعد نجاح تجربة الدول الأوروبية في تحقيقه وبروز منافعه وسهولة إجراءاته. علما أن الإندماج المالي ظاهرة نشأت وتطورت بتطور الرأسمالية، وبزغت بشكل جلي جراء التحولات التي عرفتها البيئة المالية

---

[1] (8 فبراير 1883 – 8 يناير 1950) اقتصاديًا سياسيًا نمساويًا. ولد في النمسا، وخدم لفترة قصيرة كوزير مالية للنمسا في عام 1919. وفي عام 1932 ، أصبح أستاذاً بجامعة هارفارد حيث بقي حتى نهاية حياته المهنية، وحصل في نهاية المطاف على الجنسية الأمريكية .أحد أكثر الاقتصاديين نفوذاً في القرن العشرين ، نشر شومبيتر مصطلح "التدمير الخلاق" في الاقتصاد.

[2] لجنة بازل للرقابة المصرفية تأسست سنة 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة الصناعية منها السويد، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا، انجلترا، اليابان . هولنده، لوكسمبورغ وسويسرا وإيطاليا. تحت إشراف بنك التسويات الدولية ، تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف. وأطلق عليها إسم لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية أو لجنة بازل نسبة إلى مكان إنعقاده بمدينة بازل بسويسرا أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك، محتفظ بنك إنجلترا المركزي آنذاك. وتعود أسباب إنشاءها إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك فيها التي منحتها البنوك العالمية وأيضا المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الموال بتلك البنوك وزيادة فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم. وتعتبر لجنة بازل لجنة فنية إستشارية لم تؤسس بأية إتفاقية دولية إلا بقرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية.

[3] تقرير إتحاد المصارف المغاربية ، الأنظمة المصرفية المغاربية ، الواقع والآفاق ، 2016– 2017 ص 12

الدولية منذ ثمانينات القرن الماضي، ويمكن أن نستدل عليه من خلال إندماج أسواق الأسهم بقياس درج إرتباط مؤشراتها، إندماج أسواق الصرف الدولية من خلال الحجم الهائل من المعاملات اليومية وكذا إندماج الأسواق النقدية إقليميا ودوليا، جراء إنخفاض التباين في أسعار الفائدة الحقيقية بالإضافة إلى حركية التدفقات المالية إقليميا أودوليا.

وانطلاقا من هذا المدخل، نتعرض في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول:

نظرة عامة حول الأنظمة المصرفية والمالية المغاربية

يضم المشهد المالي المغاربي حاليا 114 بنكا[1]. وقد أحرزت تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة بإحتلالها مكانة هامة على المستوى الإفريقي. يظهر تحليل مؤشرات السلامة المالية للبنوك المغاربية أن القطاع المصرفي في البلدان المغاربية في إزدهار. تحسنت عائدات البنوك وتعززت. تتزايد نسب العائد على الأصول والعائد على رأس المال في معظم بلدان المغرب العربي.

فيما يتعلق بمؤشرات الحجم وتوافر البنوك، فقد تعززت في السنوات الأخيرة. في الجزائر، بلغ عدد الفروع 1509 في سنة 2017 مقابل 1367 في سنة 2010، وعدد الفروع حوالي 1604 فرعا للبنوك والمؤسسات المالية مقابل 1360 في سنة 2007. وفي ليبيا، بلغ عدد أجهزة الصرف الآلي3.57 لكل 100 ألف بالغ في سنة 2018. وفي المغرب، إرتفع رصيد المغرب بمقدار 151 متعونا جديدا في سنة 2019، حيث وصل إلى 41739 بنكا، وبلغ عدد أجهزة الصرف الآلي 7613 في نفس السنة. وفي سنة 2018، بلغت عدد الوكالات 272 وكالة في موريتانيا و1913 في تونس.[2]

تلعب البنوك المغاربية دورا رئيسيا في تمويل القطاع الخاص في المنطقة. في المتوسط، إرتفع رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل القطاع المصرفي في بلدان المغرب العربي خارج ليبيا في السنوات الأخيرة ليصل إلى 42.80 ٪ من البنك الدولي في سنة 2019 مقابل 39.90 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010. كما تشهد الأسواق المالية في البلدان المغاربية إزدهارا واضحا. ويعرف تطورها إتجاه تصاعدي. وبالفعل، فأن القيمة السوقية للشركات المدرجة في المنطقة تزداد قوة عاما بعد عام.

تتكون المصارف المغاربية من عنصرين أساسيين هما: القانون المصرفي والنصوص القانونية المكملة[3] : القانون المصرفي يصادق من قبل مجلس النواب أو مجلس الشعب وبمقتضاه يتم تحديد الوظائف الأساسية من بينها إصدار النقد والشروط المتعلقة به كما يتم تحديد تنظيمات البنك المركزي ونشاطاته الأساسية التي تربطه بالبنوك التجارية والتنموية وكذا الهيئات المالية وحماية كل من المودعين والمقترضين مع الإلتزامات المفروضة على البنوك وتحديد الصيغ والأنشطة المصرفية المقبولة والممنوعة وتنظيم العمليات.

---

[1] ظافر سعيدان، تقرير إتحاد المصارف المغاربية : الأنظمة المصرفية المغاربية، الواقع والأفاق، جامعة نيس ، فرنسا 2016–2017 ، ص 114.

[2] نفس المرجع ، ص 114.

[3] جميل أحمد ، الدور التنموي للبنوك الإسلامية : دراسة نظرية وتطبيقية (1988–2000) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير، جامعة الجزائر ، 2005– 2006 ، ص 286

أما النصوص القانونية المكملة، تقوم وزارة المالية والإقتصادية بعد إقتراح البنك المركزي بتشريع نصوص قانونية مكملة بمثابة قانون لا يتعارض مع مقتضيات القانون المصرفي وتتجلى مقتضياتها بإصدار تشريعات وقائية وتشريعات مرتبطة بالسياسة المالية وقد تتجلى فيما يلي: تسوية القاعدة المالية للمؤسسات المصرفية من خلال تحديد الحد الأدنى لرأس المال.

أما التشريعات المرتبطة بالسياسة المالية تخص تحديد حد أعلى لكل مؤسسة مصرفية كحق في الإستفادة من إعادة الخصم أو التمويل لدى البنك المركزي، تحديد نسبة القروض المتوسطة، تحديد أدنى للإحتياطي النقدي المودع لدى البنك المركزي مع تأطير الإئتمان، إحترام أدنى لحجم الأوراق المالية العمومية من خلال إحتفاظ المؤسسة بنسبة معينة من الودائع موظفة في شكل أذون للخزينة.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على حالة الأنظمة المصرفية والمالية المغاربية من خلال إستعراض خصائص النظام المصرفي والمالي لكل بلد مغاربي ، تحليل السلامة المالية، ومؤشرات الحجم والمصارف ، وتمويل القطاع الخاص والوضع في السوق المالية لكل بلد مغاربي، هذا ما سنوضحه من خلال النقاط التالية.

المطلب الأول:

النظام المصرفي والمالي في الجزائر

من أهم الإصلاحات التي مست الإقتصاد الجزائري، نذكر الإصلاحات المصرفية والمالية التي غيرت مجرى إدارة النظام المصرفي والبنوك على وجه الخصوص، والتي أفرزت سياسات مصرفية متعددة، فبعد الإصلاحات التي مست القطاع الإقتصادي عموما وبالخصوص الصناعي منه من خلال القوانين الصادرة سنة 1988 لأجل إعطاء حرية أكبر في تسيير المؤسسات العمومية وخصوصا القانون رقم 88-10 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية ، جاء دور القطاع المصرفي وهذا في سنة 1990 بفضل قانون النقد والقرض رقم 90-10 الذي أعاد بناء المنظومة المصرفية الجزائرية من الناحية الهيكلية والتنظيمية والتشريعية[1]. وعموما تميز النظام المصرفي الجزائري في فترة بداية التسعينات بعجز كبير في التسيير، قلة الكفاءة في تقييم وتقدير المخاطر، عجز أنظمة الإعلام، التسويق والإتصال، غياب المنافسة وغياب التحديث في تكنولوجيا العمل وضعف في جمع المدخرات والإعتماد الكبير على الإصدار النقدي في تقديم القروض.

وفيما يتعلق بالرقابة على أنشطة وممارسات البنوك، تم بموجب القانون 90-10 **الملغى** إنشاء مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية وهما هيئتان تعملان على إصدار اللوائح التنظيمية والقواعد الإحترازية

[1] ط.د . عون الله سعاد ، أ.د بلعزوز بن علي ، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي بالإشارة إلى الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14 / العدد 19 ، 2018 ، ص 181

إضافة إلى الرقابة التي تمارسها اللجنة المصرفية في الميدان وعلى المكاتب بالإطلاع على التقارير الواردة من مختلف البنوك والتحقق من مدى الإلتزام بالقوانين المعمول بها. واستجابة للآثار السلبية التي خلفتها الفضائح المالية وإفلاس بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، أصدرت السلطات النقدية بالتشاور مع الحكومة الأمر رقم 03-11[1] المتضمن قانون النقد والقرض الجديد، المعدل والمتمم، قصد محاولة شغل كل الثغرات التي كانت موجودة في القانون الملغى رقم 90-10.

الفرع الأول: الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي في الجزائر

1- **سوق مصرفية ذات قدرة تنافسية أكبر:** هناك تركيز قوي للقطاع العام ولكن هناك ظهور تدريجي للمنافسة المصرفية. إلى جانب أن الإصلاحات في القطاع المالي الجزائر تهدف إلى تعزيز إستقرار المصارف وقدرتها على الربح كما تم بذل جهد خلص لتحسين إدارة المصارف العمومية.

2- **إقتصاد متنوع** : يتمثل التحدي المباشر في حشد إمكانيات القطاع المالي لدعم التنويع والنمو الإقتصادي . فمنذ سنة 2014، أكد صندوق النقد الدولي على الجوانب التالية : الحاجة إلى تحديث الإقتصاد، تغيير دور الدولة في القطاع المالي والإلغاء التدريجي للرقابة على عمليات الصرف. ومن المخطط أن يتم تنفيذ عدد كبير من الإصلاحات لتعزيز زيادة عدد الخدمات المصرفية المالية وتحسين التسوية الزمنية للإرتباطات الهيدروكربونية إلى جانب مسألة ضمان الإلغاء التدريجي لقيود الصرف.

3- **بنية النظام المصرفي:** في نهاية عام 2020[2]، كان النظام المصرفي يتألف من 29 مصرفا ومؤسسة مالية وتوزيع المصارف والمؤسسات المالية على النحو التالي: 06 مصارف عمومية بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، 14 مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومن بينها مصرف ذو رأس مال مشترك، 03 مؤسسات مالية من بينها مؤسستان 02 حكوميتان، 05 شركات تأجير من بينها 03 مؤسسان حكومية ، مؤسسة تأمين فلاحي واحدة 01 معتمدة لتنفيذ العمليات المصرفية.

4- **تطور النشاط:** وفقا لبنك الجزائر، فإن تطور نشاط المصارف الخاصة يساهم في تطوير المنافسة الصحية. في الواقع، يتم جمع الموارد وتوزيع القروض وتوفير الخدمات المصرفية الأساسية للعملاء في ظروف تنافسية مفيدة للاقتصاد كما لا يزال النشاط المصرفي الخاص ملموسا من حيث حشد الموارد وتوزيع الإئتمان وحافظت المصارف الخاصة على حصتها في السوق.

---

[1] أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية عدد 52 صادر في 27 أوت 2003 ، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 ، المتضمن قاون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية عدد 44 ، صادر في 26 جويلية 2009 ، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ، الجريدة الرسمية عدد 50 ، صادر في 01 سبتمبر 2010.

[2] ظافر سعيدان، مرجع سابق ، ص 182

5- **الوساطة المصرفية**[1]: تظهر المؤشرات العالمية أن مستوى وساطة المصارف يتحسن تدريجيا من حيث تطوير الشبكة وعدد الحسابات والودائع التي تم جمعها والقروض الموزعة. هذا المستوى قريب من المستويات التي حققتها في بعض البلدان المتوسطية المجاورة.

6- **الشروط التنظيمية** : في عام 2015، واصل مجلس العملات والإئتمان وبنك الجزائر جهودهما لتعزيز وتوحيد شروط العمل المصرفي وإعداد التقارير. يتعلق هذا الجانب أيضا بحماية عملاء المصارف والمؤسسات المالية. كما واصل بنك الجزائر واللجنة المصرفية العمل بنشاط لتعزيز الرقابة المصرفية وبشكل خاص لضمان امتثالها للمعايير والمبادئ العالمية.

7- **تحسين وضعية القطاع المصرفي:** لقد تحسن وضع القطاع المصرفي في السنوات العشر الماضية من خلال العديد من الإصلاحات ، قامت المصارف بتحسين إدارتها لمخاطر المصارف.

الجدول رقم (45) : –المؤسسات المالية والنقدية الكبرى في الجزائرسنة 2017

الرقم	الإسم	تاريخ الإنشاء
1	بنك الجزائر/ البنك المركزي الجزائري	12/13/ 1962 مؤسسة وطنية عامة
2	البنك الوطني الجزائري	1967/05/14 بنك تجاري
3	بنك الجزائر الخارجي	1967/10/01 بنك تجاري
4	القرض الشعبي الجزائري	1967/05/14 بنك تجاري
5	الصندوق الوطني للاستثمار	–
6	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	1982/03/19 بنك تجاري
7	بنك التنمية المحلية	1985/04/30 بنك تجاري
8	سوسيتي جينيرال الجزائر	–
9	بي أن بي باريبا الجزائر	
10	بنك البركة الجزائري	1990/12/06 بنك تجاري مختلط: 49٪ مساهمة من طرف البركة العالمي و51٪ مساهمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
11	بنك الخليج الجزائر	–
12	نتيكسيس الجزائر	–
13	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	–
14	المؤسسة العربية المصرفية– الجزائر	–
15	مصرف السلام	–

[1] **الوساطة المصرفية تعتبر من أهم أنواع الوساطة المالية والتي تعرف على أنها : مجموعة من المؤسسات البنكية التي تقوم بجمع الموارد المالية التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والدولة في شكل مدخرات ثم توجيهها لتغطية الحاجات النمالية لإفراد آخرون ومؤسسات أخرى والمشاريع الإقتصادية والإستثمارية في شكل قروض. وهذا مايعني أن البنوك تقوم بدور الوساطة المالية النقدية من خلال عدة قنوات أهمها تعبئة الموارد في شكل ودائع أو إدخار لفترات مختلفة كمنح القروض. (الدكتور نور الدين بوالكور، التقنيات المصرفية – مدخل معاصر – منشورات ألفا للوثائق ، قسنطينة ، الجزائر ، ص 17– 2020.**

16	ترست بنك الجزائر	-
17	مصرف المغرب العربي للإستثمار والتجارة	-
18	فرنسبنك الجزائر ش ذ أ	-
19	القرض الفلاحي	-
20	المغاربية للإيجار المالي الجزائر	-

المصدر BANK ORBIS FOCUS

الجدول رقم (46) :عدد البنوك والمؤسسات المالية في سنة 2017

إسم البنك / التعيين	العدد
البنوك العامة	6
فروع البنوك الخاصة برأسمال أجنبي	14
المؤسسات المالية	3
شركات الإيجار المالي	5
التأمين الزراعي المشترك	1
المجموع	29

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الجزائرية

الفرع الثاني: الحالة الراهنة للنظام المصرفي والمالي الجزائري

الجهاز المصرفي في الجزائر يمارس عدة مهام ووظائف أساسية بغية الوصول إلى التنمية وتنشيط الإقتصاد الوطني تماشيا والتطورات الجديدة السائدة على الساحة الدولية والوطنية، إذ يتسم اليوم بمايلي :

- تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب للتطور الحاصل في المجتمع، في الوقت الذي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم عدة خدمات لزبائنها مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها.وغياب التسويق البنكي ، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه البنوك لمعرفة كيف ومتى ولماذا ومع من تتعامل.

- ضعف الإدخار مما يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية بسبب عدم وجود إستراتيجية واضحة لتشجيع الإدخار من قبل المصارف، نقص ثقة الجمهور في المصارف خاصة ضمان ودائعهم في حالة إفلاس البنك أو سحب الإعتماد منه، البيروقراطية وصعوبة فتح الحسابات.

- ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب القرض سنة غالبا.

- ضعف كفاءة أداء العنصر البشري وعدم قدرته على استخدام أساليب وأدوات متطورة مما يؤثر على طريقة تسيير البنوك في ظل عدم وجود برامج جادة للتدريب والتطوير.

– عجز التأطير المؤسساتي : ضعف كبير في الهياكل ونقص الوكالات المصرفية خارج المدن الكبرى.
– نقص الوسائل المادية مقارنة بالاحتياجات الفعلية مما يحول دون التكفل السليم بالعمليات البنكية ومحدودية نظام الإعلام الألى غير المتكيف والقليل الفعالية مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة.
– التعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها التصدي لأزمات مالية مفاجئة.
– إكتظاظ إستقبال الزبائن، والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية.

في ظل المحيط الاقتصادي الجديد، تحتاج الجزائر في هذه الفترة إلى قطاع مصرفي ناشط ، يكون قادرا على تعبئة المدخرات وتحويلها إلى تمويلات تخدم أهداف التنمية وتساعد على قيام قطاع خاص ديناميكي يواكب برامج الإصلاح الإقتصادي والخوصصة وبناء القطاعات المختلفة.

أولا: الصلابة المالية :إختار البنك المركزي الجزائري من أجل التخفيف من الكتلة النقدية ، إجراءات نقدية مختلفة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة[1]. انخفضت السيولة المصرفية تدريجيا طوال سنة 2015، ثم خلال السداسي الأول من سنة 2016.وانخفضت من 2731 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2014 إلى 1833 مليار دج في نهاية سبتمبر 2016 أي بانخفاض قدره 63.7 ٪ خلال تلك الفترة أكملها.وقد ترجم ذلك إلى زيادة نسبية في النشاط في سوق العملات بين البنوك ، والتي كانت حتى ذلك الحين راكدة. إعتمد بنك الجزائر لتعزيز فعالية تدابير السياسة النقدية وتحسين آليات التمويل، في سبتمبر 2016، قواعد للإشراف على: إجراء عمليات السوق المفتوحة وإنشاء تسهيلات بإقراض هامشية[2].

ويبين تحليل مؤشرات القوة المالية أن القطاع المصرفي لايزال مريحا. وقد تحسنت بعض المؤشرات مثل القدرة الإجمالية على سداد الديون ونسب العائد على الأصول[3]، وتدهورت مؤشرات أخرى، بما في ذلك القروض المتعثرة، تدهورا طفيفا ولكنها تظل عند مستوى قريب من مستوى الأنظمة المصرفية المماثلة في الأسواق الناشئة.

[1] نشاط يقوم به البنك المركزي لإعطاء أو أخذ سيولة بالعملة المحلية إلى (أو من) مصرف أو مجموعة من المصارف يمكن البنك المركزي إما شراء أربيع سندات حكومية في السوق المفتوحة. وهي وسيلة لتنفيذ السياسة النقدية إلى جانب إمداد المصارف التجارية. بالسيولة.

[2] إستنادا إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري 2013 إلى 2016

[3] تقرير سنوي لإتحاد المصارف المغاربية 2019 ، المصارف المغاربية نحو فرص جديدة ، ص 115.

***القدرة على سداد الديون ونسبة السيولة المالية**

الشكل رقم: (32) – نسبة القدرة على سداد الديون ونسبة السيولة المالية – الجزائر

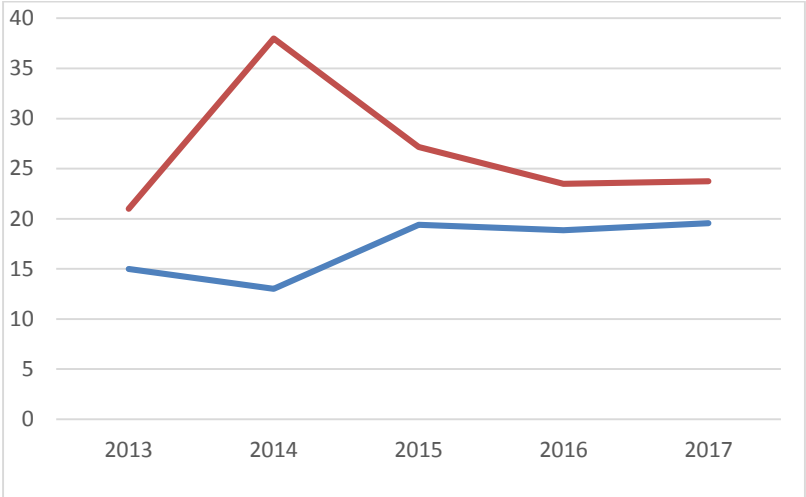

المصدر :إستنادا إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

على الرغم من التأثير السلبي لأسعار النفط، إلا أن القطاع المصرفي الجزائري الذي تهيمن عليه البنوك العمومية ظل قويا. يسيطر القطاع المصرفي على حوالي 90 ٪ من الأصول المصرفية. يستمر الإئتمان المقدم للإقتصاد في النمو وتشير التقديرات إلى أنها بلغت 46.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2016 مقترنة ب 44.3 ٪ في سنة 2015. وبصرف النظر عن تأثير الصدمة الخارجية على سيولتها فقد ظلت البنوك قادرة على التمويل على نحو مريح وقادرة على جني الأرباح.

ظلت البنوك الجزائرية وفقا لتقرير البنك المركزي الصادر في جانفي[1] 2017 ذات رأس مال مربح ومريح مع وجود إختلاف طفيف فقط من حيث النضج. بيد أن المخاطر المرتبطة بتركيز الإئتمان ، وخاصة داخل المصارف العمومية، التي تشارك في تمويل المشاريع الكبرى، لاتزال كبيرة ومن هنا تأتي الحاجة إلى إشراف صارم لتجنب المخاطر على إستقرار النظام المالي.

[1] تقرير البنك المركزي الجزائري، سنة 2017

***القروض المتعثرة مقارنة بالقروض الإجمالية (٪)**

الشكل رقم :(33) – الديون غير المنفذة فيما يتعلق بمجموع الديون – الجزائر

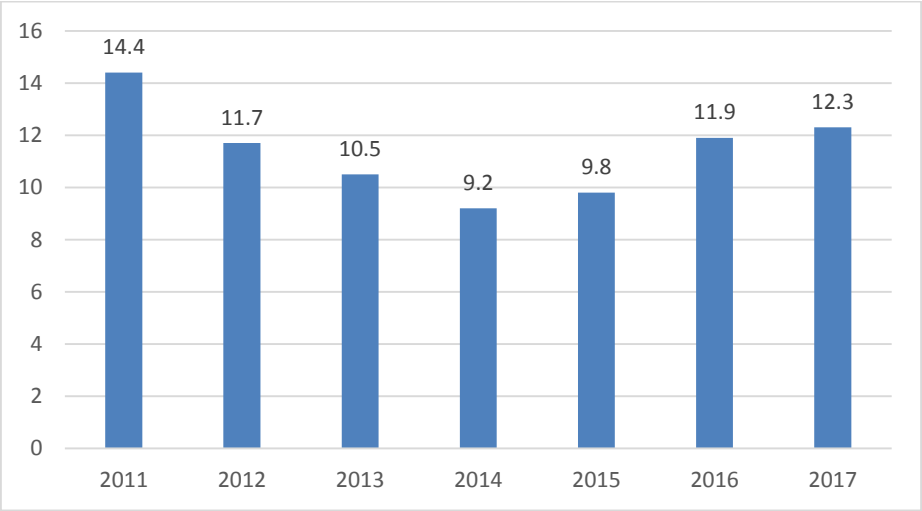

المصدر: إستنادا إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

إرتفع مستوى القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي الديون (القروض الموزعة وغيرها من المستحقات الأخرى في حساب هذه النسبة) في سنة 2017 (12.3 ٪ مقارنة ب11.9 ٪ في سنة 2016 و9.8 ٪ في سنة 2015).

***العائد على الأصول والعائد على رأس المال:**

الشكل رقم (34) – العائد على الأصول والعائد على رأس المال – الجزائر

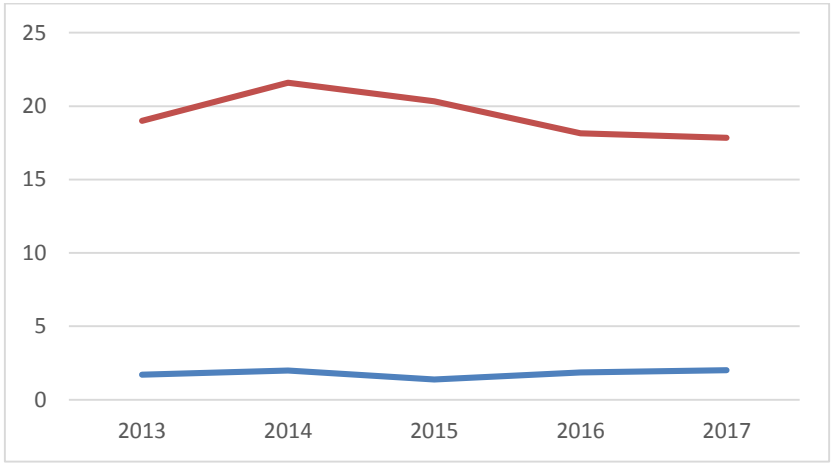

المصدر: إستنادا إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري[1]

[1] التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

لاتزال عائدات البنك في سنة 2017 موضع تقدير، إنخفض بشكل طفيف معدل العائد على رأس المال ليبلغ 17.8 ٪ مقابل 18.1 ٪ في سنة 2016 وزادت العائدات على الأصول ROE[1]
التي تحسنت من 1.9 ٪ في 2016 إلى 2 ٪ في 2017. ROA[2]

ثانيا :مؤشرات الحجم وتوسيع التعامل المصرفي : يشهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا ملحوظا ويرجع الفضل في ذلك إلى البيئة المالية المواتية والتي أدت إلى توسيع الشبكة المصرفية بحيث نجد 1509 فرعا و 1604 فرعا للبنوك والمؤسسات المالية.

ثالثا: تمويل القطاع الخاص

***القروض المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص من قبل البنوك (نسبة ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)**

إرتفعت وتيرة نمو القروض التي تمنحها البنوك للقطاع الخاص إلى نحو 26 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019. إرتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص (المؤسسات والأسر) بنسبة 9.7٪ 4658.3 مليار دج في نهاية ديسمبر 2017 إلى 5102 مليار دج في نهاية ديسمبر 2018 بلغت القروض الممنوحة للأسر وهي في الأساس قروض رهن عقاري ، 787.2 مليار دج في نهاية ديسمبر 2018 مقارنة ب656.7 مليار دج في نهاية ديسمبر 2017 أي بزيادة 19.9 ٪ مقارنة ب 22.4 ٪ في سنة 2017[3].

الشكل رقم:(35)- القروض الداخلية للقطاع الخاص من قبل البنوك الجزائرية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) -

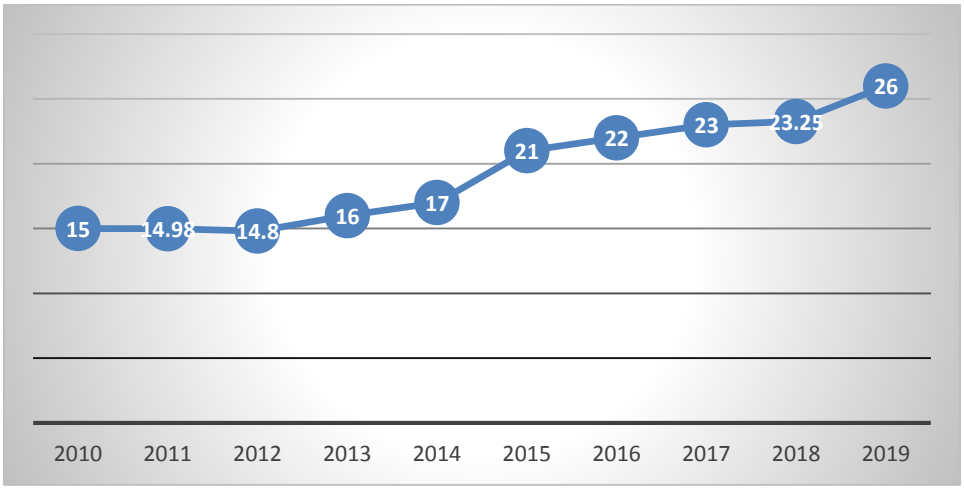

المصدر :إستنادا إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

[1] **Return on equity**
[2] **Return on assets**
[3] مذكرة الظرف الإقتصادي للبنك المركزي الجزائري " الإتجاهات النقدية والمالية في النصف الثاني من سنة **2018**".

رابعا : حالة القطاع المصرفي

إرتفع عدد الفروع البنوك التجارية بشكل طفيف خلال الفترة 2010-2018 من 5.05 إلى 5.15 لكل 100 ألف شخص بالغ. كما إرتفع عدد المقترضين خلال نفس، حيث بلغ عدد المقترضين 34 مقترضا لكل 1000 شخص بالغ في سنة 2010 مقارنة ب 44 مقترضا لنفس العدد من الأشخاص في سنة 2018.

خامسا: السوق المالي

لاتزال القيمة السوقية محدودة للغاية مقارنة بالمعايير الدولية وهي لاتعكس البيئة الإقتصادية. في الواقع، لم تمثل القيمة السوقية للشركات الجزائرية المدرجة سوى 0.21 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018.

الشكل رقم: (36)- القيمة المالية للشركات الوطنية المدرجة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)- الجزائر

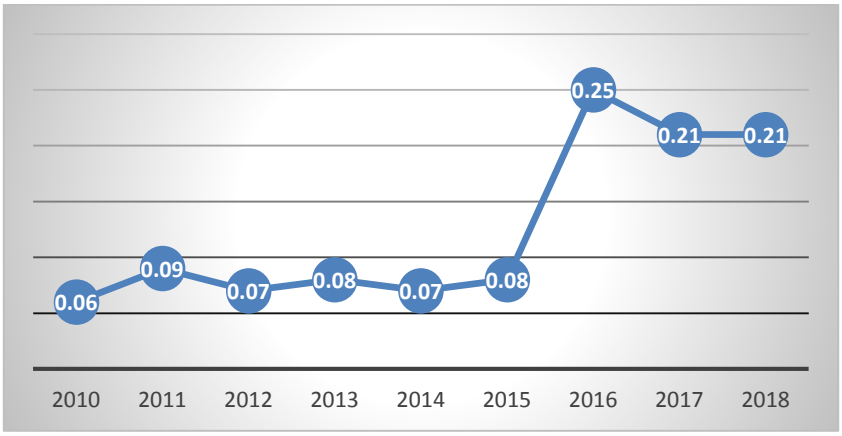

المصدر :إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمي[1]ة

وفقا لبنك الجزائر، وباستثناء جمع الموارد والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن المؤشرات الأخرى للوساطة المصرفية وأداء وصلابة ومردودية القطاع المصرفي هي مؤشرات مواتية بوجه عام. وفي حين زادت الموارد التي جمعتها البنوك في سنة 2017 بعد إنخفاظها في سنة 2016 ، فإنها تدين بذلك بشكل أساسي لما يسمى بالتمويل غير التقليدي الذي حدث في نهاية السنة، والذي كان له تأثير إيجابي على تطور الودائع المصرفية، ولايزال يمثل إحدى المؤشرات الرئيسية لتحسين الوساطة. حصة العملة الإئتمانية في المعروض النقدي حققا إرتفاعا بما يزيد على 31 ٪.

[1] :إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

المطلب الثاني:

النظام المصرفي والمالي في ليبيا

تم تأسيس أول تنظيم مصرفي في ليبيا وباشر أعماله رسميا في أفريل 1956 وكان نتيجة للتوسع الذي عرفته ليبيا وللاكتشافات النفطية، وقد تم صدور أول قانون للمصارف سنة 1963 والمنصوص على فصل العمليات التجارية عن العمليات المصرفية المركزية بمصرف ليبيا، كما حدد القانون أعلى وأدنى حد لأشعار الفائدة على الودائع والقروض عوض تحديد سعر الفائدة بمفردها للحصول على أقساط كبيرة من الأرباح مع تخصيص قواعد بالاحتياطات التي يتعين على المصارف الإلتزام بها سواء كان مركزها الرئيسي في الداخل أو الخارج[1]. وقد ميز النظام المصرفي والمالي الليبي عدة مراحل أهمها :

مرحلة إنتهاج ليبيا للنظام الإشتراكي أو ما يسمى بالعهد الثوري الإشتراكي مابين 1969-1996 والذي شهدت فيه ليبيا تغيير جذري لنظامها المصرفي والتجاري بتكوين 5 مصارف ليبية و4 أجنبية منها إسلامية ، تحتكر معظم العمليات المصرفية في البلاد.

ولكن بعد ثورة الفاتح من سبتمبر وفرت القيادة الثورية في سنة 1974 بصدور قرار يتعلق بإستيراد الأموال المقتصة من طرف الأجانب وأصدر في 1970/12/22 القانون رقم 153 هو مساندة البرامج التنموية الشاملة التي تخدم البلاد ومن أهــدافه :

- توسيع الخدمات المصرفية حيث إرتفع عدد فروع المصارف من 69 في نهاية 1969 إلى 925 في نهاية 1974 [2] ويتنوع النظــام المصرفي بوجود عدة مؤسسات مالية وبنوك أجنبية منها ما هو تابع للنظام ومنه ما هي مؤسسات مالية إسلامية. ويشمل المــجال المصرفي والمالي الليبي 18 مصرفا و520 مصرفا فرعيا.

الفرع الأول: الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي والمالي في ليبيا

1- **إنفتاح السوق المصرفي الليبية** :منذ عام 2005، أدى إنفتاح السوق المصرفية الليبية إلى دخول المصارف الأجنبية حيث تم إنشاء مصرف الخليج الأول في عام 2007 ، إستحواذ مصرف بي إن بي باريبا على حصة 19٪ في مصرف الصحارى، مع إمكانية حصوله على نسبة 51٪ في السنوات الخمس القادمة، إنشاء مصرف النوران وهو مساهمة ليبية قطرية ، فتح مصرف التجاري وفاء أيضا مكتبا تمثيليا،

[1] د. جميل أحمد ، مرجع سابق، ص 298.

[2] البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية جدة ، المملكة العربية السعودية ، وقائع ندوة رقم 34

إستحواذ المصرف العربي على نسبة 19 ٪ من مصرف الوحدة مع إمكانية حصوله علة نسبة 51 ٪ في السنوات اللاحقة. وفي أعقاب الإصلاحات المصرفية وفتح السوق أمام المصارف الأجنبية، عمدت السلطات العمومية إلى خصخصة المصارف التجارية وتم إفتتاح مكتب لتمثيل المصارف العربية مثل البركة والمصارف الأجنبية الأخرى.

2- **الإبتكار المالي والتجديد** : قبل تغيير سياسة 2011- 2012، بوقت طويل، كان التحرير المالي جاريا. وفي وقت مبكر، إتخذ مصرف ليبيا خطوات لتعزيز إطار السياسة النقدية. وقدم شهادات الإيداع الخاصة به في ماي 2008 وزادت متطلبات الإحتياطي من 15 إلى 20٪. كما قام مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ برنامج يهدف إلى تحديث بنيته وتحسين نظام الدفع بالإضافة إلى تعزيز قدرته على تنفيذ السياسة النقدية. وقد تم إتخاذ الترتيبات اللازمة لتحسين الرقابة المصرفية، بما في ذلك أساليب مراقبة وحساب قياس مستوى الأموال الخاصة. يعتبر مصرف التجارة والتنمية أكبر المصارف الليبية الخاصة الأربعة. فقد مهد الطريق لتحديث القطاع المصرفي الليبي من خلال تقديم خدمات جديدة مثل أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الإئتمان. كما أنشأ مصرف ليبيا المركزي مركزا لمعالجة المخاطر في عام 2009. فمنذ عام 2010، أصبح للمصارف القدرة علة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

3- **تحسين الحوكمة** : في عام 2005، تم تمرير قانون مصرفي وقانون لمكافحة تبييض الأموال من أجل خلق إطار للنظام المصرفي الليبي.

الجدول رقم (47): المؤسسات المصرفية والتجارية الكبرى في ليبيا : سنة 2017

الرقم	الإسم
1	مصرف ليبيا المركزي
2	مصرف الجمهورية
3	المصرف الليبي الخارجي
4	المصرف التجاري الوطني
5	مصرف الوحدة
6	مصرف الصحارى
7	مصرف التجارة و التنمية
8	مصرف الساحل والصحراء للاستثمار
9	مصرف شمال إفريقيا
10	مصرف الواحة
11	مصرف الأمان للإستثمار والتجارة
12	مصرف الخليج الأول الليبي

13	المصرف المتحد للتجارة والإستثمار
14	مصرف السراي للتجارة والإستثمار
15	مصرف النوران
16	مصرف الأمان للتجارة والإستثمار
17	مصرف الإجماع العربي
18	المصرف الإسلامي الليبي

المصدر : ORBIS BANK FOCUS

أما الفروع المصرفية فقد بلغ 520 فرعا مصرفيا.

الفرع الثاني: الحالة الراهنة للنظام المصرفي والمالي الليبي

أولا: الصلابة المالية

***نسبة كفاية رأس المال** : تظهر نسب المستوى 1 والمستوى2 إتجاها تصاعديا إبتداء من 2013، تبلغ نسبة المستوى 1 حوالي 18.4 ٪ في سنة 2019 وتصل نسبة المستوى 2 إلى 17.2 ٪ في نفس السنة. وهذا يشهد جودة الأصول بالبـــــــنوك اللـيبية[1].

الشكل رقم :(37)- تطور المستوى 1 والمستوى2 في ليبيا – نسبة كفاية رأس المال

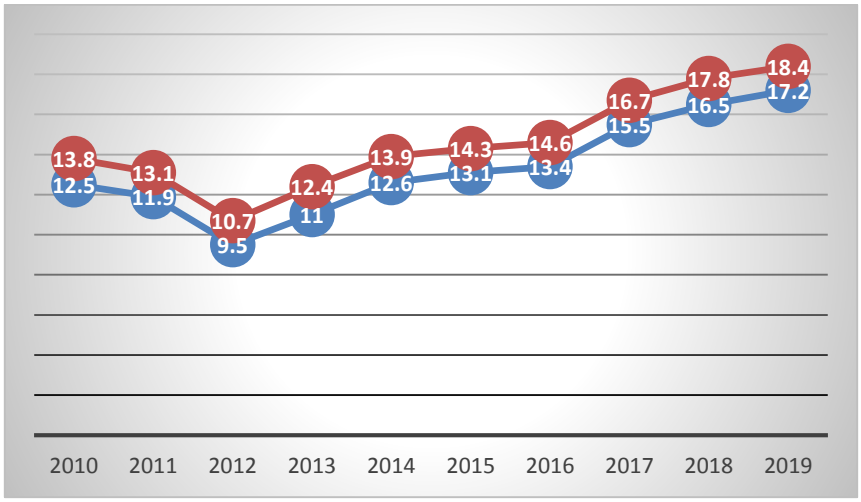

المصدر: بتاء على التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي

[1] الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.ly بنك ليبيا المركزي،بناءا على التقارير السنوية (2010– 2019).

أتخذ مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2002-2010) إجراءات عديدة للحفاظ على سلامة النظام المصرفي باستخدام السياسة النقدية وفقا لأحكام قانون البنوك. حدد القرار الذي إتخذه محافظ مصرف ليبيا المركزي لسنة 2005 إنشاء لجنة السياسة النقدية لوضع إطار عام للسياسة النقدية بما يضمن تحقيق أهدافها بحيث أن اللجنة مسؤولة عن تقييم أداء السياسات النقدية والمصرفية فيما يتعلق بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الإقتصاد. نظرا لأهمية دور السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي، فإن إستخدام البيانات والمعلومات المتاحة عن القطاع النقدي أمر بالغ الأهمية.

***العائد على الأصول والعائد على رأس المال** :إتخذت عائدات البنوك في سنة 2017 بالنسبة لمعدل العائد على الأصول الذي بلغ 0.94 ٪ مقابل 0.1 ٪ في سنة 2016 ومعدل العائد على رأس المال الذي تحسن من 0.77 ٪ في سنة 2016 إلى 2.1 ٪ في سنة 2017.

الشكل رقم (38)- العائد على الأصول والعائد على رأس المال- ليبيا

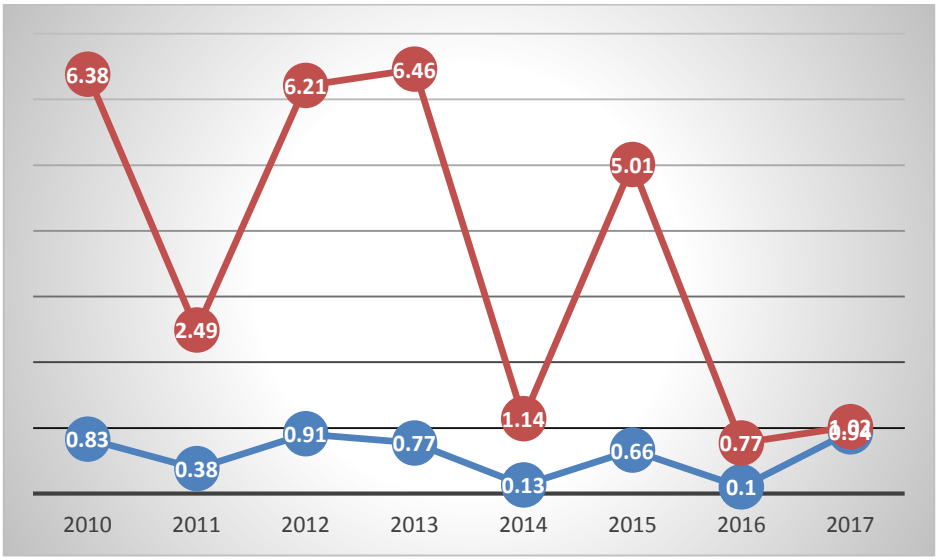

المصدر: إستنادا إلى بيانات من الإقتصاد العالمي

ثانيا : مؤشرات الحجم وتوسيع التعامل المصرفي

يبدو أن عدد أجهزة الصراف الآلي في ليبيا منخفض وسجل إنخفاضا طفيفا مقارنة بالسنوات السابقة ، حيث إستقر عند 3.76 لكل 100000 شخص بالغ في سنة 2017 مقابل 3.88 لنفس العدد من البالغين في سنة 2012[1].

[1] تقرير سنوي لإتحاد المصارف المغاربية. مرجع سابق ، ص 123

الجدول رقم :(48)- تطور أجهزة الصراف الآلي في ليبيا سنة 2017

السنة	أجهزة صرف آلي لكل 000 00 1 شخص بالغ
2010	3.47
2011	3.5
2012	3.88
2013	3.88
2014	3.88
2015	3.86
2016	3.70
2017	3.63
2018	3.57

المصدر :إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

ثالثا : تمويل القطاع الخاص

إنخفض حجم قروض القطاع الخاص التي منحها القطاع المصرفي الليبي في السنوات الأخيرة، حيث بلغ 17.5 ٪ من إجمالي القروض في سنة 2018. وكان لهذا التخفيض تأثير سلبي على مشاركة القطاع الخاص في نمو وتنويع الإقتصاد حيث يلعب القطاع المالي دورا رئيسيا في أي إقتصاد من خلال تحسين النفاذ إلى التمويل للمشاريع التي تولد النشاط الإقتصادي الذي بدوره يخلق فرص العمل.

***القروض المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص من قبل البنوك (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)**

الشكل رقم :(39) - الإئتمان المحلي للقطاع الخاص عن طريق البنوك (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بليبيا

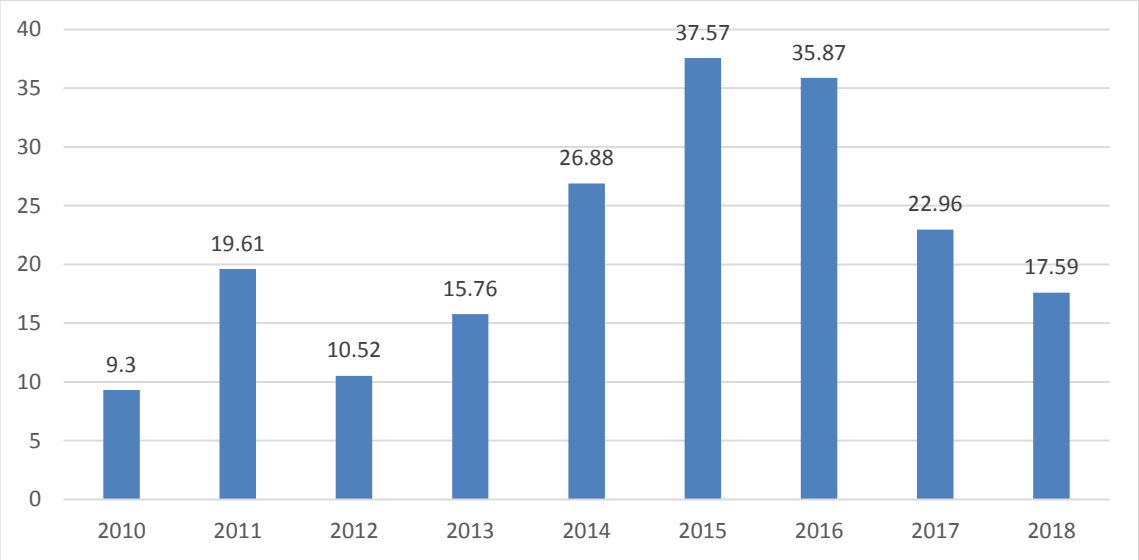

المصدر :إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

رابعا : حالة القطاع المصرفي

سجل عدد فروع البنوك التجارية إنخفاظا طفيفا ، من 11.98 لكل 000 100 شخص بالغ في سنة 2013 على 11.79 لنفس العدد في سنة 2017.

الجدول رقم:(49) – تطور فروع البنوك التجارية في ليبيا خلال سنة 2017

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
فروع البنوك التجارية (لكل 100000 شخص بالغ)	11.16	11.18	11.45	11.986	12.002	11.973	11.942	11.791	11.29

المصدر :إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

خامسا : السوق المالي

من المهم التأكيد على ثقل البورصة الليبية في إقتصاد البلاد التي بلغت قيمتها قيمتها السوقية 44 مليار دولار في سنة 2018[1]. وقد تضاعفت منذ سنة 2013.

الشكل رقم (40) – رسملة السوق (مليار دينار ليبي)–ليبيا

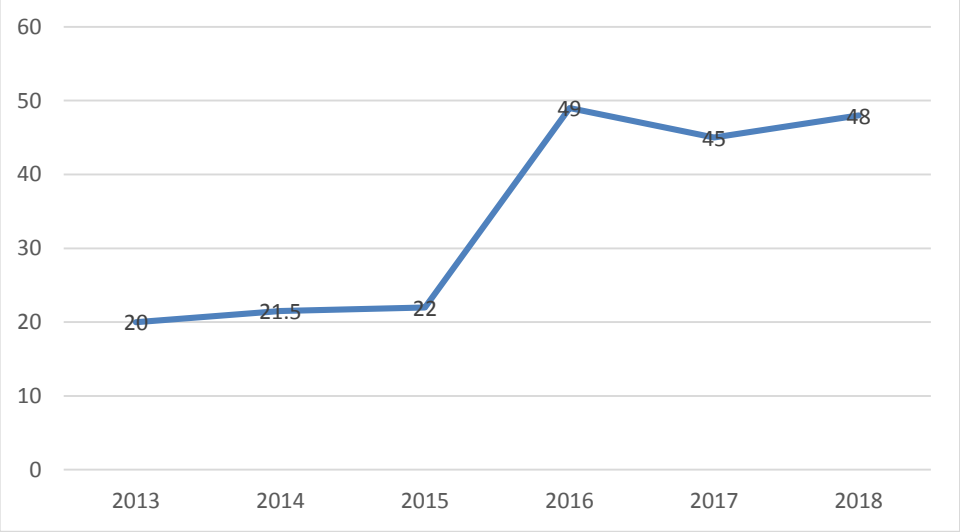

المصدر :إستنادا إلى تقارير الإدارة السنوية

[1] تقرير سنوي ، إتحاد المصارف المغاربية ، مرجع سابق، ص 125

المطلب الثالث:

النظام المصرفي والمالي في المغرب

يتشكل النظام المصرفي والمالي للمملكة المغربية من عدة بنوك وطنية وأجنبية مع وجود مشاركات بينها وبين بعض البنوك الأجنبية. ولقد تم إنشاء خمس مؤسسات مالية متخصصة تراقب من طرف الدولة منها : البنك الوطني لإنماء الاقتصاد وهو يشجع الإستثمارات في النشاطات الصناعية، القرض العقاري والفندقي مهمته تمويل السياحة والإسكان، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي مهمته تمويل القطاع الفلاحي، صندوق الإبداع ومهمته تمويل الجماعات المحلية وحاجيات الدولة والصندوق المغربي للصفقات يتولى تسهيل تمويل البنوك للصفقات المبرمة مع الدولة[1].

وتعتمد المغرب في سياستها النقدية على المساعدات البنكية على إعادة سقف إعادة الخصم سامحا بذلك للبنوك على إعادة التمويل لدى البنك المركزي بحصر حدود المساعدة لكل مؤسسة مع تحديد الإحتياطي النقدي بنسبة 6٪. وقد قامت المغرب بعدة إصلاحات إقتصادية هيكلية من بينها :
قامت السلطات النقدية إبتداء من ديسمبر 1986 بإزالة عمليات الوسطاء في التمويلات وذلك بإقامة سوق لسندات الخزينة تلجأ إليها الشركات التي هي في حاجة ي التمويلات وذلك بإقامة سوق لسندات الخزينة تلجأ إليها الشركات التي هي في حاجة إلى تمويلات لفترة قصيرة لتتمكن من توسيع سوق رأسمالي لتنمية وتطوير العلاقات المالية بين مختلف العناصر الإقتصادية.

- تخفيف القيود المفروضة واتخاذ عدة إجراءات أهمها تحرير الإعتمادات لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة مع تليين مراقبة الصرف وتشجيع الإستثمار والتجارة الخارجية بالتعاون مع المستثمرين الأجانب.
- سياسة التوسع والإنفتاح على الخارج بوضع تدابير قانونية لإدارة بنوكها وعملت على وضع وسائل مراقبة أكثر تحفيز بحل تأطير الإئتمان مع التحرير التدريجي بقصد تحسين فعالية الوساطة المالية عوض سياسة تأخير الإئتمان المعرقلة لنشاطات البنوك مع التركيز على الإحتياطي النقدي بأسعار الفائدة فقط لتشجيع المنافسة بين البنوك.
- ليونة أسعار الفائدة ذلك أن تنشيط المنافسة بين المؤسسات المالية يتطلب تحديد حد أدنى وحد أقصى لأسعار الفائدة مع تحسين مرونتها لتنمية الإقتصاد الوطني.
- تنمية الإستثمارات والنمو الإقتصادي إلى إعتماد طرق ووسائل الإدخار الوطني وتعبئته مع إصلاح السوق المصرفي وإزاحة بعض القطاعات الإقتصادية غير المنتجة والتي تعاني من عجز في ميزانيتها.

[1] د. جميل أحمد ، مرجع سابق، ص 297.

ويمكن أن نستخلص من هذه النقاط أن النظام البنكي المغربي مازال يعاني عجز من ناحية التسيير بالرغم من وجود المؤسسات المالية الأجنبية إلا أنه يحتاج إلى نقلة فعلية يتماشى وتطورات الأعمال المصرفية المعمول به دوليا.

الفرع الأول: الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي والمالي في المغرب

1- **سوق مركزة:** السوق المصرفية المغربية متركزة بشكل كبير.

2- **الانفتاح والتجديد** :ثم أدى قانون المصارف لعام 1993 إلى ظهور النموذج المصرفي العالمي. كما تنشط المؤسسات المغربية بشكل خاص في المنطقة المغاربية. وفي عام 2010، وبهدف بناء المغرب كمركز مالي إقليمي، تم إطلاق القطب المالي للدار البيضاء.

3- **الإمتثال واللوائح التنظيمية** : فتحت النصوص القانونية لعام 2003 القطاع المالي المغربي على المعايير الدولية ومبادئ لجنة بازل، لتمكينه من تشديد قواعد الرقابة على مؤسسات الإئتمان. وفي عام 2007، بدأ المغرب بتطبيق قواعد بازل الثانية. كما أدى عام 2013 إلى مراجعة بنك المغرب لأولى إختبارات الإجهاد التنظيمية التي أجرتها المصارف لمختلف الإئتمان الافتراضي والسيولة وصدمات السوق.

4- **نظام مالي تشاركي:** إعتماد الإطار التنظيمي من قبل بنك المغرب لإنشاء وتشغيل نافذة تشاركية (النافذة الإسلامية) من قبل المصارف التقليدية في المغرب.

5- **بنية النظام المصرفي:** وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن بنك المغرب، فإن عدد مؤسسات الإئتمان المعتمدة والمنظمات ذات الصلة في المغرب يبلغ 84 مؤسسة، ويشمل : 19 مصرفا (7 مصارف ذات أغلبية أجنبية و12 مصارف حكومية) و34 مؤسسة تمويل و6 مصارف خارجية و13 مؤسسة لإسداء القروض الصغرى و9 مؤسسات دفع (شركات وساطة مالية مختصة في تحويل الأموال) وصندوق الإبداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

6- **نظام مصرفي منفتح على السوق الدولية:** إن الوجود الدولي للمصارف المغربية يتوزع كما يلي: 3 مجموعات مصرفية موجودة في الخارج في 30 بلدا، منها 22 في إفريقيا من خلال 40 شركة تابعة و14 فرعا مع أكثر من 1300 مصرفا. لذلك فإن النظام المصرفي المغربي يتميز بإنفتاحه على السوق الدولية. ويلاحظ هذا الإنفتاح، في وجود مؤسسات أجنبية في المغرب وفي وجود المصارف المغربية في الخارج. ومن بين المؤسسات الإئتمانية البالغ عددها 53 مؤسسة، هناك 14 مؤسسة أغلب أسهمها أجنبية وهي مقسمة بين 7 مصارف والعديد من شركات التمويل، ومعظمها من أصل فرنسي.

7- **الوساطة المصرفية، تسارع للقروض:** في عام 2016، تميزت الظروف النقدية بالتخفيف المستمر لأسعار الفائدة وذلك أساسا نتيجة لتخفيض المعدل الرسمي للفائدة.

8- **تحسين القروض المسندة إلى الشركات** :إرتفع الإقراض المصرفي للقطاع غير المالي نتيجة لكل من إرتفاع الطلب وتخفيف شروط العرض .

9- **زيادة القروض المقدمة للأسر:** سجلت القروض المخصصة لأصحاب المشاريع الفردية بالرغم من إنكماش الفروض العقارية ويقودها تحسن واضح في قروض المعدات إبتداء من عام 2016.

الجدول رقم (50): عدد المؤسسات المالية الرئيسية بالمغرب سنة 2017

الرقم	الإسم
1	التجاري وفاء بنك
2	البنك الشعبي المركزي
3	البنك المغربي للتجارة الخارجية
4	بنك المغرب
5	صندوق الإبداع والتدبير
6	القرض الفلاحي للمغرب
7	الشركة العامة المغربية للبنوك
8	البنك المغربي للتجارة والصناعة
9	مصرف المغرب
10	القرض العقاري والسياحي
11	البريد بنك
12	البنك الشعبي بالرباط
13	صندوق التجهيز الجماعي
14	البنك الشعبي بالجديدة صافي
15	مؤسسة مغربيل
16	المغربية للإيجار
17	شركة المعدات المنزلية والأسرية
18	cdg capital
19	سيتي بنك
20	سلفين
21	مؤسسة التوفيق للتمويل الأصغر
22	أكسا كريدي
23	تسليف
24	البنك الدولي الشعبي الخارجي

المصدر: ORBIS BANK FOCUS

أما عدد الفروع المصرفية بالمغرب فقد بلغ 6283 في عام 2016

الجدول رقم (51) :هيكل النظام المصرفي المغربي لسنة 2017

البنوك	**24**
منها البنوك التشاركية	5
شركات التمويل	28
البنوك الخارجية	6
جمعيات الإقراض الصغرى	13
مؤسسات الدفع	13
المؤسسات الأخرى	2
المجموع	**86**

الفرع الثاني: الحالة الراهنة للنظام المصرفي والمالي المغربي

أولا : الصلابة المالية

***القيمة المالية للبنوك**

الشكل رقم :(41) – القيمة المالية للبنوك– الأصول الذاتية (بمليارات الدرهم)– المغرب

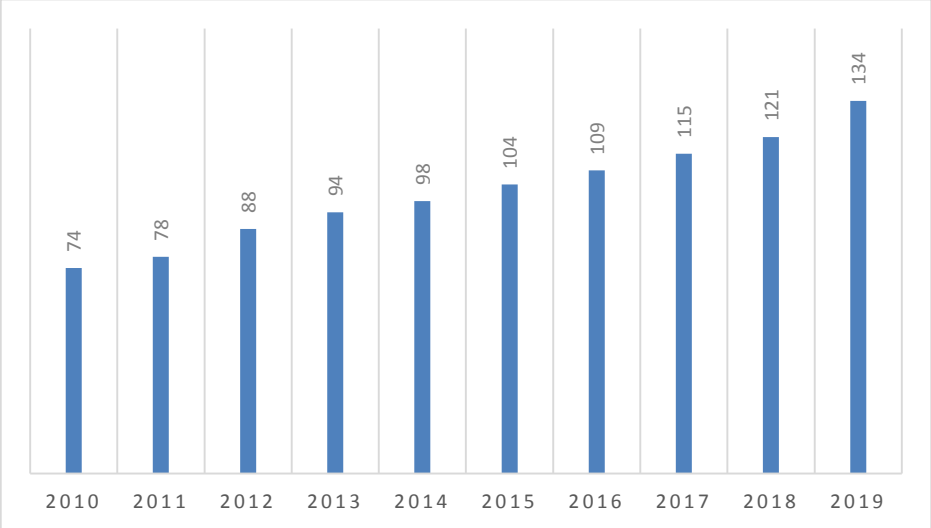

المصدر: إستنادا إلى بيانات من التقارير السنوية لبنك المغرب

بعد زيادة بنسبة 6.1 ٪ في سنة 2017، إرتفعت الأصول الذاتية بنسبة 5.1 ٪. بلغ إجمالها 134 مليار درهم في سنة 2019. وتأتي بقية الأصول الذاتية بشكل أساسي من النتائج المؤجلة الغير موزعة.

***الديون المتنازع عليها** :فيما يتعلق بالقروض المتأخرة، فإن نسبتها في الإئتمان المصرفي تكاد تستقر للعام الثالث على التوالي عند مستوى 7.6 ٪، مع إنحدار من 11.4 ٪ إلى 10.9 ٪ للشركات الخاصة وزيادة من 7.6 ٪ إلى 8.5 ٪ للأسر في سنة 2019[1].

الشكل رقم: (42) – نسبة الديون المتعثرة في المغرب

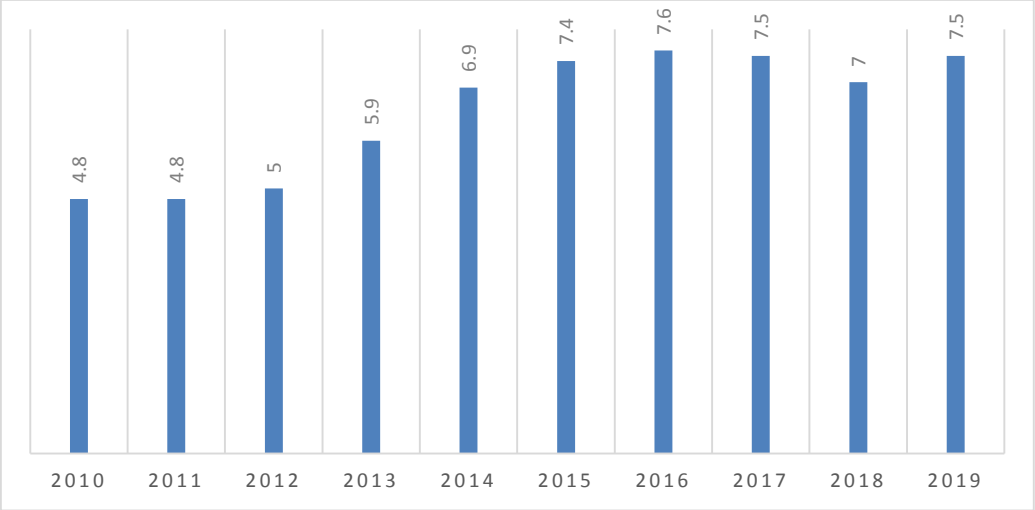

المصدر: بناء على التقارير السنوية للرقابة المصرفية لبنك المغرب

فيما يتعلق بزيادة الديون المستحقة، إرتفعت تكلفة المخاطر بنحو 19 ٪ مقابل 4.7 ٪ إلى 632 مليون درهم. ويمثل ما يقارب من 30 ٪ من الدخل التشغيلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 27 ٪ في سنة 2017. ويعكس هذا التغيير زيادة في المخصصات بعد خصم مخصصات الديون المتعثرة بنسبة 19.8 ٪ إلى 630 مليون درهم ، وعادت المخصصات الأخرى من 4.3 ٪ إلى 2.1 مليون درهم. وفيما يتعلق بالديون المتأخرة، فقد إنخفض مستواها بنسبة 8 ٪ إلى ما يقرب 204 مليون درهم بعد زيادة بنسبة 20 ٪ في سنة 2017، مما أدى إلى معدل مخاطر بنسبة 3 ٪ بدلا من 3.3٪ قبل سنة. ويرتبط هذا التحسن بشكل خاص بعمليات شطب الديون المتعثرة. وارتفع معدل تغطية هذه الديون بالمخصصات الإحتياطية إلى 86 ٪ مقابل 82 ٪ في سنة 2017. وبلغت الديون القائمة على هذه البنوك 57 مليون درهم أي مايعادل 0.3 ٪ من القروض.

[1] www.bkam.ma الموقع الإلكتروني لبنك المغرب

***تطور العائد على الأصول والعائد على رأس المال**

الشكل رقم :(43) – العائد على الأصول والعائد على رأس المال– المغرب

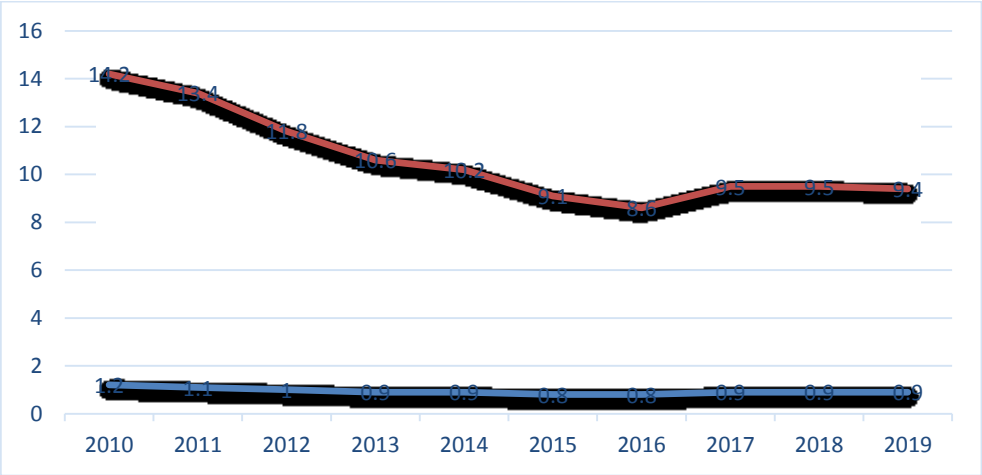

المصدر :إستنادا إلى التقارير السنوية للرقابة المصرفية لبنك المغرب

إستقر معدل العائدات على الأصول عند0.9 ٪، بينما بلغ معدل العائدات على رأس المال 9.4 ٪. تمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على ربحيته بشكل عام بفضل نموذج أعماله المتنوع على مستويين القطاعي والجغرافي. وبذلك أنهت المجموعات المصرفية التسعة السنة المالية 2018 حيث إرتفعت حصة المجموعة من صافي الدخل بنسبة 4.4 ٪ بعد 9.2 ٪ في سنة 2017، مما يعكس نموا معتدلا في بنك الإستثمار القومي وانخفاض تكلفة المخاطر. إستقر معدل العائدات على الأصول عند 0.9 ٪ وارتفع معدل العائدات على رأس المال 0.6 نقطة إلى 10.8 ٪.

ثانيا : مؤشرات الحجم وتوسيع التعامل المصرفي

حقق النظام المالي المغربي تقدما كبيرا خلال العقدين الماضيين. وبحسب التقرير السنوي لبنك المغرب 2018، بلغ معدل تطور الشبكة المصرفية 1.8 ٪ سنة 2018 مقابل 1.7 ٪ سنة 2017، بمتوسط 4٪ خلال فترة 2015/2013 و9 ٪ عن الفترة 2016/2007. بلغ عدد شبابيك البنوك 6503، أو 115 فرعا إضافيا، بما في ذلك 56 شباك جديد إفتتحتها البنوك المشاركة. يمكن رؤية هذا التباطؤ فيما يتعلق بتطوير القنوات الرقمية عبر الإنترنت والجوال. بالتوازي مع تطور الشبكة المصرفية المادية، شهد عدد أجهزة الصرف الآلي معدل نمو بلغ 3.8 ٪ في سنة 2018 مقابل 3 ٪ في السنة السابقة. توسعت من 264 شباك جديد إلى 7289 شباك في نهاية سنة2018. إرتفع عدد القوى العاملة ب151 موظفا جديدا في سنة 2019. وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 7613 خلال نفس السنة.

الجدول رقم (52): – تطور القوى العاملة في البنوك وأجهزة الصراف الآليفي الفترة (2010–2019)

السنة	تطور القوى العاملة في البنوك	تطور أجهزة الصراف الألي
2010	35766	4544
2011	37245	5024
2012	38262	5476
2013	39088	5893
2014	40055	6239
2015	40604	6529
2016	41071	6821
2017	41674	7025
2018	41890	7289
2019	41739	7613

المصدر: بناء على التقارير السنوية للرقابة المصرفية لبنك المغرب

في نهاية سنة 2019، كان التغيير في عدد الحسابات البنكية 5 ٪. أما عدد البطاقات البنكية المتداولة فقد بلغ 16.2 ٪ مليون في سنة 2019.

الجدول رقم (53) : تطور عدد الحسابات البنكية وعدد البطاقات البنكية المتداولة بالمغرب في الفترة (2010–2019)

السنة	تطور عدد الحسابات المصرفية(٪)	تطور عدد البطاقات المصرفية المتداولة (بالملايين)
2010	–	7.1
2011	–	8
2012	–	9.2
2013	8.9	9.8
2014	7.2	10.9
2015	8	11.8
2016	4.9	12.9
2017	6.4	14.1
2018	4.7	15.1
2019	5	16.2

المصدر: بناء على التقارير السنوية للرقابة المصرفية لبنك المغرب

بلغ عدد العاملين في المؤسسات الإئتمانية والمنظمات المماثلة في نهاية ديمبر 2018، 55753 وكيلا، حوالي 75 ٪ منهم موظفون في البنوك و6 ٪ في شركات تمويل و14 ٪ في جمعيات القروض الصغيرة. تمت زيادة القوى العاملة في النك بمقدار 243 موظفا جديدا، بزيادة قدرها 0.6 ٪ لتصل إلى 41890 وكيلا، بعد أن كانت 1.4 ٪ في سنة 2017. ومن حيث العمر، فإن نسبة 45 ٪ تخص الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 25 و35 عاما، تليها 31 ٪للفئة العمرية من 35 إلى 50 عاما وحصة 18 ٪ للفئة العمرية فوق 50 عاما .

ثالثا: تمويل القطاع الخاص

***القروض المحلية للقطاع الخاص من قبل البنوك (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)**

الشكل رقم (44) – القروض المحلية للقطاع الخاص من البنوك المغربية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)–المغرب

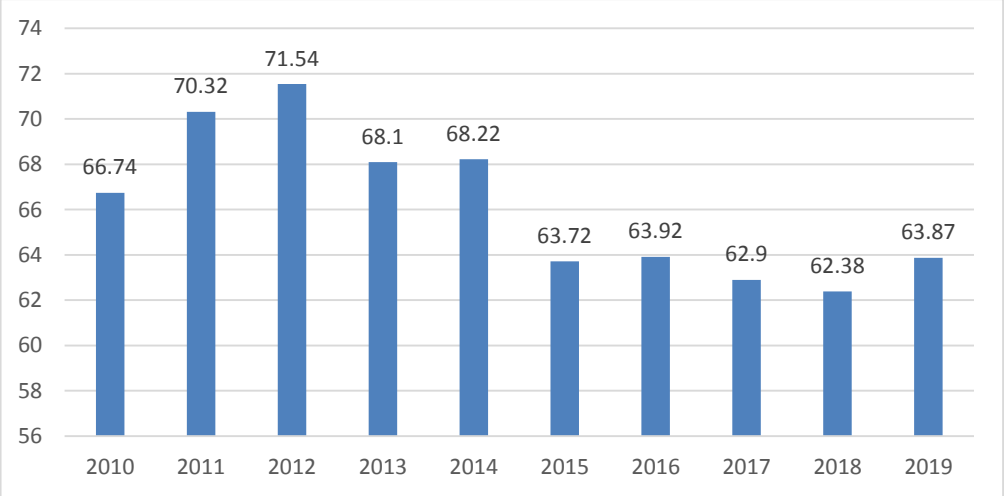

المصدر :إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

ظل نشاط الإئتمان المصرفي في المغرب مستقرا إلى حد ما، لاسيما للشركات التي إرتفعت بنسبة 0.7 ٪، في حين تراجعت تجربة الخسارة في فترات الراحة قليلا إلى 7.3 ٪. وبلغ إجمالي القروض القائمة 891 مليار درهم، مسجلا زيادة بنسبة 6.5 ٪، بعد الزيادة البالغة 3.2 ٪ في السنة السابقة. وقد تم دعم هذا التطور كم خلال عمليات التمويل الإئتماني لضريبة القيمة المضافة التي تمت في سنة 2018. وبصرف النظر عن هذا التمويل، بلغ تأكل الإئتمان 3.3 ٪ .في سنة 2019، تحسن الإقراض المصرفي بشكل ملحوظ حيث وصل إلى 63 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة ملحوظة على وجه الخصوص في القروض المقدمة للشركات غير المالية الخاصة بنسبة 7.3 ٪ بعد 0.5 ٪ في السنة السابقة .

رابعا : حالة القطاع المصرفي

سجل عدد الفروع البنوك التجارية زيادة كبيرة من 20.78 لكل 100000 شخص بالغ في سنة 2010 إلى 24.87 لنفس العدد في سنة 2018.

خامسا : السوق المالية

إن رسملة السوق في المغرب متطورة نسبيا وتمثل حوالي 55 ٪ من الناتج المحلي في 2019. أما المؤسسات المغربية المدرجة في البورصة فيبلغ عددها 74 شركة في المغرب.

على الرغم من هذا الظرف الإقتصادي ، تمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على الإنتاجية الإجمالية بفضل نموذجه التجاري المتنوع على المستويين القطاعي والجغرافي. وهكذا إنهت المجموعات المصرفية التسع السنة المالية 2018 بزيادة قدرها 4.4 ٪ في صافي حصة الدخل للمجموعة بعد 9.2 ٪ في سنة 2017، مما يعكس زيادة معتدلة في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض في تكلفة المخاطر. واستقر العائد على الأصول عند 0.9 ٪ وارتفعت أرباح الأسهم من 0.6 نقطة مئوية إلى 10.8٪. وكجزء من التدابير المصاحبة لإصلاح مرونة نظام سعر الصرف، عزز البنك المركزي إطار مراقبة مخاطر السوق وأسعار الفائدة العالمية ، ومن خلال جملة أمور منها: الإضطلاع بمهام المراقبة الموضعية وتنفيذ التقارير التنظيمية لتحسين رصد هذه المخاطر.

المطلب الرابع:

النظام المصرفي والمالي في موريتانيا

تفتقر موريتانيا أساسا إلى نظام مصرفي ومالي متحكم في السياسة النقدية والمالية ذلك أنه قامت بعدة إصلاحات لتحسين عيوب النظام النقدي وآخرها إقامة نظام خاص بتحصيل الديون المصرفية المطلوبة وكذا الأمر المؤرخ في 1982/04/24 والذي يهدف إلى إعطاء المصارف وسائل قانونية مخالفة للقانون العام بقصد ضمان تحصيل ديونها المطلوبة مع منع الهيئات الإدارية المصرفية من تقديم قروض بدون ضمانات، كل هذه الإجراءات جاءت لتفادي الوقوع في أخطاء سابقة منذ قيام النظام المصرفي الموريتاني سنة 1973، عند إستقلال موريتانيا عن الإتحاد النقدي العربي الإفريقي وعن منظمة الفرنك الذي أسندت على عاتقها إنشاء سياسة نقدية وترتيب نظام مصرفي من شأنه تنمية إقتصاد البلاد وإنعاشه.

وللتحكم أكثر في النظام المالي، أنشأت موريتانيا المصرف المركزي الموريتاني الذي يساهم بقسط وافر في رأس مال مؤسسات القرض التي تنشط في البلاد، ويتم بإدارة النظام المصرفي والمالي للبلاد كونه يقوم بمهام مصرف الدولة.

أما عن ممارسة البنوك الإسلامية لوظائفها في موريتانيا وتبعا لقانون الصرف والتجارة فإن مجموع الودائع غير مضمونة لا في أصلها ولا في عائدها وهذا يخالف مبدأ حماية المودعين من طرف المصرف ومن طرف الدولة مما أدى إلى إيجاد بعض الحلول والتي بموجبها أن الودائع كلها أو بعضها لتوظيفات مالية أو كسندات توظيف.أما في خصوص التوظيفات الإستثمارية لموارد حسابات الإستثمار الإسلامية يتم عن طريق الصيغ الإستثمارية أساسا إذا قيست بالقروض بإعتبار أن البنوك الموريتانية يجب أن تخضع للإحتياطي والقيود الرابطة بالسقف الإئتماني.

الفرع الأول: الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي والمالي في موريتانيا

1- **التحديث والتجديد:** في الثمانينات، شكل اختيار موريتانيا لسياسة التعديل الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بداية إصلاح وتحديث عميق للنظام المالي. وقد تم إعتماد تدابير هيكلية في إتجاه المزيد من التحرير. وهكذا منذ عام 1985، بدأت السلطات العمومية بتوحيد تدريجي للمصارف التي تواجه صعوبات والتي كانت مصحوبة بخصخصة مصارف الدولة. في عام 2013، تم إتخاذ خطوات لتعزيز الإطار التحريزي للمصارف حيث بدأ البنك المركزي الموريتاني بتحديث مركز المخاطر عن طريق إنشاء خط آمن مع المصارف لنقل البيانات المتعلقة بحوادث الدفع في الوقت الحقيقي.
2- **التمويل الإسلامي للحد من التمويل غير الرسمي :** بالإضافة إلى التركيز العالي للسوق المصرفي، يعتزم البنك المركزي الموريتاني تطوير التمويل الإسلامي بحيث لن يؤدى دخول هذه المؤسسات إلى النشاط إلى الحد من نطاق التمويل غير الرسمي وتعزيز الحصول على التمويل ، خاصة لبعض المشغلين الخاصين الذين لأسباب دينية لم يدعوا إلى تمويل المصارف التقليدية.
3- **الخوصصة وعمليات الدمج:** تميز عام 1987 بخوصصة البنك العربي الإفريقي في موريتانيا، الذي أصبح تحت المواطنين القطاع الخاص. أصبح هذا البنك يسمى البنك الموريتاني للتجارة الدولية. وفي عام 1988، جاء دمج البنك الموريتاني للتنمية والتجارة والصندوق الوطني للإبداع والتنمية لتشكيل بتك واحد وهو إتحاد بنوك تنمية. وفي عام 1989، إندمج البنك الدولي لموريتانيا ومؤسسة البنك الموريتاني ليكونوا البنك الوطني لموريتانيا الذي سيفتح رأسماله لاحقا للقطاع الخاص.
4- **ديناميكية سوق المال :** في عام 2013 ، أطلق البنك المركزي الموريتاني الإصدارات الأولى من سندات الحزينة لمدة 7 أيام في سوق المال لتلبية إحتياجات تنظيم السيولة على المدى القصير جدا. يدرس البنك المركزي الموريتاني إمكانية إنشاء بورصة للأوراق المالية للمساعدة في حشد الموارد طويلة الأجل التي من شأنها أن تكمل.

5- **الهياكل المصرفية:** يتمحور هيكل النظام المالي على القطاع المصرفي المكون من 18 مصرفا بما في ذلك 07 مصارف إسلامية و5 مصارف خاصة غالبية رأسمالها أجنبي. ويشمل النظام المالي غير المصرفي 21 مؤسسة للتمويلات الصغرى ، صندوق الإبداع والتطوير، الخدمات المالية لمكتب البريد 17 شركة تأمين ، 2 الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وحوالي 30 من مكاتب صرف العملات الأجنبية المعتمدة.

6- **مجال تنافسي أكبر:** نظرا لزيادة المنافسة بين المصارف لتقريب خدماتها من العملاء، زاد عدد الفروع المصرفية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، من 184 عام 2015 إلى 197 عام 2016. كما زادت الخدمات المصرفية بنسبة 29 ٪ . إن المنافسة بين المصارف في بيئة تتسم بانخفاض أسعار الفائدة على أذون الخزينة، قد أدت إلى التخفيف من شروط المصارف بما في ذلك تكلفة الإئتمان والتي ظلت مستقرة في عام 2016.

7- **التنظيم المصرفي، مزيد من الاستقرار والشفافية :** لزيادة نجاعة التنظيم المصرفي والمالي وجعله يتماشى مع المعايير الدولية، تم تبني نصوص قانونية وإقرار 4 إجراءات رئيسية : وضع لائحة تخص المصارف الإسلامية ومؤسسات الدفع ، إنشاء لجنة تعني بالإستقرار المالي ، تعزيز آليات رصد المخاطر المتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ، إرساء إجراء لحل الأزمات المصرفية. كما تم ضمان إستقرار القطاع المالي من خلال المراقبة المستمرة للمؤسسات المالية المعتمدة في موريتانيا. وتم إتخاذ عدة إجراءات فيما يتعلق بتوصيات إستراتيجية القطاع المالي (2012-2017)، ويشمل ذلك تحسين الإستقرار والشفافية وخفض التكاليف لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية والتكيف مع الإطار القانوني. بالإضافة إلى ذلك، تم الإنتهاء من عملية تحديث مركز المخاطر وتم تطوير جدول لتتبع المؤشرات المالية بشكل أفضل وفهم المعلومات المالية بشكل أفضل. فيما يتعلق بدعم الاستثمار الخاص، تم تحقيق أداء جيد من حيث تحسين بيئة الأعمال، مما أدى إلى إرتفاع موريتانيا 8 نقاط في التصنيف العالمي لجودة المؤشر **DOING BUSINESS.**

8- **الوساطة المالية:** في عام 2016، ظلت وتيرة منح القروض مستقرة. وارتفع صافي القروض المجمعة للمصارف بنسبة 8 ٪ مدعوما بإطلاق برنامج التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بدعم من الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي. ومع مراعاة الإحتياجات النقدية الخاصة للمصارف، تم إرساء عملية رصد أسبوعية لأموال المصارف، كما وافق مجلس السياسة النقدية على إطار تنظيمي يتعلق بإعادة تمويل حالات الطوارئ.

9- **توزيع القروض من قبل المصارف:** في عام 2016، ظلت وتيرة الإقراض مستقرة، تبنت المصارف في المتوسط سياسة إئتمانية أكثر صرامة من أجل إسترداد الديون أكثر من منح قروض جديدة.

الجدول رقم (54): المؤسسات المالية الرئيسية بموريتانيا لسنة 2017

الرقم	الإسم
1	البنك المركزي الموريتاني
2	البنك الموريتاني للتجارة الدولية
3	البنك الوطني لموريتانيا
4	البنك الشعبي الموريتاني
5	بنك التجارة والصناعة
6	بنك الأمانة
7	بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي
8	بنك موريتانيا العام للإستثمار والتجارة
9	بنك المعاملات الصحيحة
10	أورا بنك موريتانيا للتجارة والإستثمار
11	مصرف شنقيط

المصدر ORBIS BANK FOCUS

الجدول رقم :(55)- هيكل النظام المالي بموريتانيا لسنة 2017

البنوك	**18**
بما في ذلك البنوك الإسلامية	7
مؤسسات التمويل الصغرى	21
صندوق الإبداع والتنمية	1
شركات التأمين	17
صناديق الضمان الإجتماعي	2
المجموع	59

نفس المصدر

الفرع الثاني: الوضع الراهن للنظام المصرفي والمالي الموريتاني

أولا : الصلابة المالية

من أجل تعزيز الملاءة المالية للبنوك وعلى الصمود أمام الصدمات، تم إعتماد تعليمات جديدة في مارس 2018 من قبل البنك المركزي الموريتاني. تتمثل هذه التعليمات المستوحاة من **قواعد بازل3**، في تكوين رأس المال ومتطلبات الملاءة المالية. كما زاد الحد الأدنى لرأس المال والأصول الذاتية لكل بنك إلى 1 مليار أوقية موريتانية، مما عزز الهياكل المالية للبنوك.

***القيمة المالية للبنوك**

الشكل رقم (46)– القيمة المالية للبنوك (الأوقية) بموريتانيا

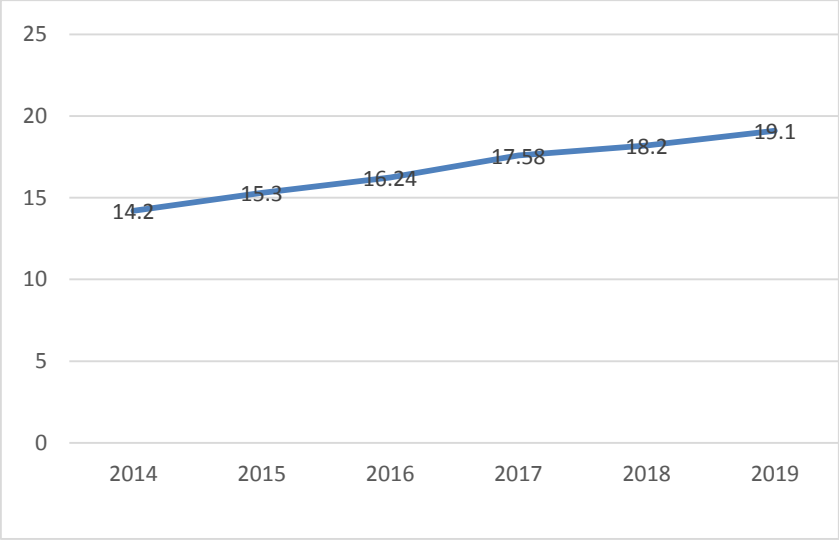

المصدر: إستنادا إلى بيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الموريتاني

إرتفع صافي الأصول الذاتية للبنوك في سنة 2019 ليصل إلى 17.6 مليار أوقية مويتانية مقارنة ب16.5 مليار في نهاية سنة 2018.

***الديون المتنازع عليها**

الشكل رقم (47) –الديون الغير ممكن إسترجاعها (بملايين الأوقية)– موريتانيا

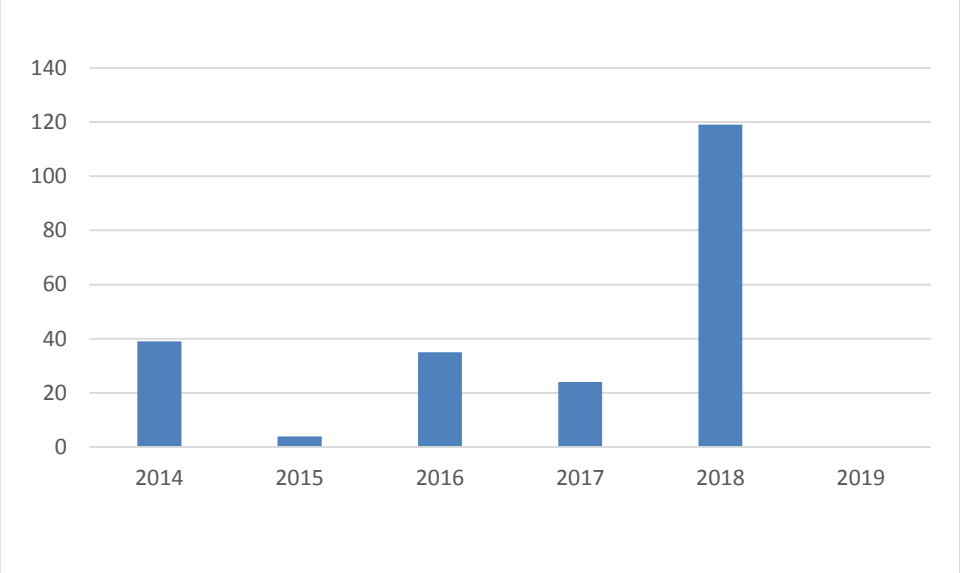

المصدر :إستنادا إلى بيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الموريتاني

في نهاية سنة 2018، ظلت جودة حافظة أوراق البنوك جيدة. في الواقع، بلغ معدل التدهور في إجمالي الديون 12.9 ٪ بينما كان معدل تدهور صافي الديون بعد خصم المخصصات 5.4 ٪. تمت تغطية هذه القروض المتعثرة بنسبة تصل إلى 80.4 ٪ من خلال المخصصات الإحتياطية. في ظل هذه الظروف، بلغت تكلفة المخاطر 0.9 مليار أوقية موريتانية في سنة2019، مسجلة زيادة ملحوظة بنسبة 83 ٪ بشكل خاص بما يتفق مع رغبة الهيئة التنظيمية في الحصول على كفاية جيدة لتغطية القروض المتعثرة من خلال توفير إعتمادات للقطاع.

***العائد على الأصول والعائد على رأس المال:** تدهور معدل العائد على الأصول من 0.96 ٪ في سنة 2016 إلى 0.23 ٪ في سنة 2017. وانخفض معدل العائد على رأس المال من 4.4 ٪ إلى 1.45 ٪ بين سنتي 2016 و2017.

الشكل رقم : (48)– تطور العائد على الأصول والعائد على رأس المال – موريتانيا

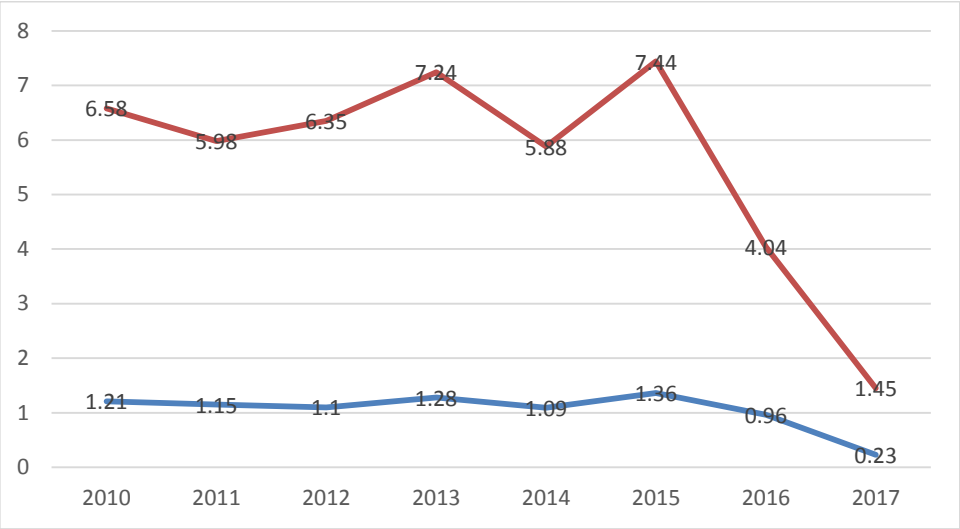

المصدر :إستنادا إلى بيانات من الإقتصاد العالمي بالإعتماد على بيانات بنك شوب

ثانيا : مؤشرات الحجم وتوافر البنك

في سنة 2018، كان القطاع المالي الموريتاني يتألف من 18 مصرفا ناشطا بما في ذلك 7 بنوك تقدم منتجات إسلامية حصرية و3 شبكات و21 مؤسسة للتمويل الصغرى والخدمات المالية البريدية وصندوق الإبداع والتنمية و17 شركة تأمين ونظامان للضمان الإجتماعي. وشهدت شبكة فروع البنوك إفتتاح 51 فرعا في سنة 2018 وزادت من 221 فرعا في نهاية سنة 2017 إلى 272 فرعا في نهاية سنة 2018، وتغطي جميع عواصم الولايات وتقريبا جميع المقاطات. بلغ معدل الخدمات البنكية أكثر من 30 ٪ بما في ذلك المنخرطون في مؤسسات التمويل الصغرى.

ثالثا: تمويل القطاع الخاص

***القروض المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص من قبل البنوك**

الشكل رقم (49) – قروض القطاع الخاص المحلي من المصاريف الموريتانية (بمليارات الأوقية الموريتانية)

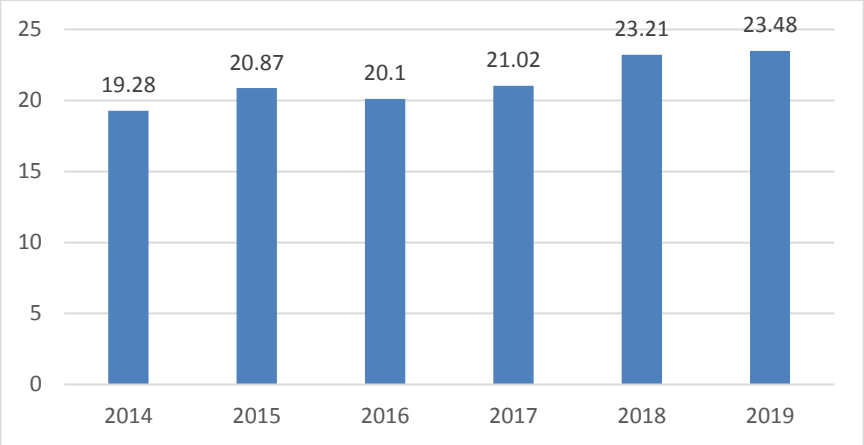

المصدر: إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

إرتفع صافي الإئتمان المحلي في سنة 2019 ليصل إلى 23.48 مليار أوقية موريتانية مقابل 19.28 مليار أوقية موريتانية في سنة 2014 ويعزي هذا التطور بشكل أساسي إلى الزيادة بنسبة 17.5 ٪ في المساهمات للإقتصاد ب 78.8 ٪ مليار أوقية موريتانية في 2019 مقابل 67 مليار أوقية موريتانية في 2018.

رابعا : حالة القطاع المصرفي

إستقر عدد فروع البنوك التجارية في موريتانيا ، عند حوالي 8.2 فرع لكل 100000 شخص بالغ، وهو ما يمكن مقارنته بالنظم المصرفية في البلدان النامية.

خامسا : السوق المالية

يشهد السوق المالي في موريتانيا إزدهارا شاملا. ويتبع هذا التطور إتجاها تصاعديا. في الواقع، تمثل القيمة السوقية للشركات الوطنية المدرجة حوالي 156 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018 مقابل حوالي 84 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010.

الشكل رقم (50) –رسملة السوق للشركات الوطنية المدرجة (٪من الناتج المحلي الإجمالي) – موريتانيا

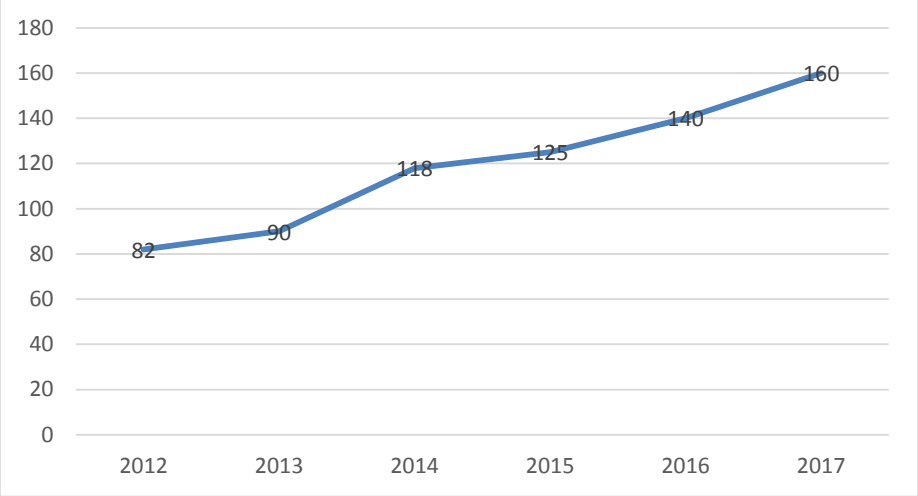

المصدر :إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

الجدول رقم (56) : الرسملة السوق للشركات الوطنية المدرجةفي الفترة(2012-2017)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة السوقية السوق للشركات الوطنية المدرجة (٪من الناتج المحلي الإجمالي)	84.74	94.29	109.50	127.2	138.27	156.73

المصدر :إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

وفقا للبنك المركزي الموريتاني، سوف تستمر سياسات تثبيت الإقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية وتعززها بغية رفع النمو إلى مستوى يتيح تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة في إستراتيجية النمو والتعجيل بتحقيق الإزدهار المشترك في مجال خلق فرص العمل والحد من الفقر. كذلك، وبغية زيادة تحسيت ظروف تمويل الإقتصاد، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الإجراءات المتبعة لتحقيق المهمة الرئيسية المتمثلة في إستقرار الأسعار، سيواصل البنك المركزي الموريتاني إصلاحاته من أجل التطور السلايع للسوق المالية وتعزيز الإندماج المالي. ومن هذا المنظور، سيواصل البنك المركزي جهوده لوضع إطار قانوني وتنظيمي جديد أكثر ملائمة للإبتكار المالي وتطويل التمويل الرقمي.

المطلب الخامس:

النظام المصرفي والمالي في تونس

يتميز النظام المصرفي والمالي للجمهورية التونسية بالتنوع والتكامل باعتباره مفتوحا على الأسواق المالية العالمية ويتكون من :

– بنوك تنموية: من وظائفها التمويل وإنشاء المشاريع التنموية.

– بنوك تجارية : تجمع بين القطاعات الإقتصادية للبلاد مع تمويل التنمية.

– المؤسسات الادخارية : أنشئ صندوق الادخار التونسي عام 1956 ويتمتع بضمان الدولة ويسير من طرف إدارة البريد.

– مؤسسات إدارة المحفظات المالية: وضيفتها تنمية السوق المالية

– بنوك في المنطقة الحرة : عملت الجمهورية التونسية على إعادة هيكلتها في إصلاح التشريع البنكي و التشريع في الميدان المصرفي والتجارة الخارجية بهدف توسيع وتطوير هيكلها المالي بمنح البنوك الأجنبية عدة إمتيازات هامة فيما يخص الجباية والصرف مما أدى إلى تمركز عدد كبير من البنوك الخارجية وحتى الإسلامية ومن بينها القرض الليوني والتونسي وبنك التمويل التونسي السعودي والشركة الإسلامية للاستثمار إلى مجموعة من البنوك الأخرى.

الفرع الأول: الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي والمالي في تونس

1- **الهياكل والشبكات المصرفية:** في نهاية عام 2016، بقي عدد المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة في تونس 43 مؤسسة موزعة على 23 مصرفا مقيما و8 شركات تأجير و3 شركات تخصيم و2 من المصارف التجارية و7 مصارف غير مقيمة. في الوقت نفسه زادت شبكة فروع المصارف في عام 2016 من 73 فرعا إلى 1774 فرعا أي فرع مصرفي لكل 6369 نسمة مقابل فرع مصرفي لكل 6558 في نهاية عام 2015.

2- **تركيز مصرفي كبير:** بدأ تركيز النظام المصرفي بين سنتي 1956 و1970 إذ تم إنشاء الشركة التونسية للبنك عام 1957 والشركة الوطنية للإستثمار 1958 والبنك الفلاحي الوطني 1959. ساهم قانون عدد 48 لسنة 2016 مؤرخ في 2016/07/11 يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية في تحرير النشاط المصرفي وإدخال النموذج المصرفي الشامل.

3- **تحرير النظام المصرفي:** كان المشهد المصرفي يتطور من نظام منظم إلى نظام مصرفي عالمي غير منظم. في أفريل 2014، أبدت الحكومة التونسية رغبتها في طرح مشكلة إعادة هيكلة المصارف الحكومية وإعادة رسملتها وخصخصتها في سياق أوسع، وتمويل الإقتصاد ودور الدولة في هذا التمويل.

واعتمدت على 5 محاور : ترشيد وجود الدولة في القطاع المصرفي، صندوق ودائع وأمانات قوي واعتماد على إستثمارات كبرى، تمويل للشركات الصغرى والمتوسطة ، تنمية التمويل الأصغر وإرساء وحدة لتحسين إدارة الأصول والإلتزامات.

4- **عمل المصارف العمومية** : ساهمت المصارف العمومية في تمويل الإقتصاد ولعبت دورا هاما في تمويل الشركات و أصحاب المشاريع. في الواقع إستحوذ البنك الوطني الفلاحي على نسبة 55.9٪ من القروض الممنوحة مباشرة لقطاع الفلاحة والصيد البحري ، وقدمت مؤسسة البنك التونسي أكثر من 35 ٪ من القروض الممنوحة لقطاع السياحة . كما قام بنك الإسكان بتغطية 20.3٪ من القروض الممنوحة للقطاع العقاري.

الجدول رقم :(57) – المؤسسات المالية و النقدية بتونس لسنة 2018

الرقم	الإسم
1	البنك المركزي التونسي
2	بنك تونس العربي الدولي
3	البنك الوطني الفلاحي
4	بنك الإسكان
5	الشركة التونسية للبنك
6	بنك الأمان
7	التجاري بنك
8	البنك العربي التونسي
9	البنك التونسي
10	الإتحاد الدولي للبنوك
11	الإتحاد البنكي للصناعة والتجارة
12	بنك الزيتونة
13	البنك التونسي الكويتي
14	التونسية للإيجار المالي
15	بنك البركة
16	البنك التونسي القطري
17	بنك تونس العالمي
18	البنك التونسي للتضامن
19	بنك تونس و الإمارات
20	البنك التونسي الليبي
21	البنك التونسي السعودي

22	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
23	حنبعل للإيجار المالي
24	شركة الإيجار العربية لتونس
25	المؤسسة العربية المصرفية
26	التجاري ليزنق
27	سيتي بنك
28	الشركة الدولية للإيجار المالي
29	العصرية للإيجار المالي
30	بنك الوفاق الدولي
31	الشركة العربية للإيجار المالي
32	بيت الإيجار المالي التونسي السعودي
33	إتحادالفكتورينق
34	التونسية للفكتورينق
35	بنك أليوباف العربي الدولي

المصدرORBIS BANK FOCUS

الجدول رقم : (58) – عدد البنوك بتونس في سنة 2018

البنوك المقيمة	23
البنوك غير المقيمة	7
مؤسسات الإيجار المالي	8
شركات factoring	2
البنوك الإستثمارية	2
المجموع	42
مجموع الأصول	104 829 297
حصة البنوك المقيمة ب (٪)	91.8

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي 2018

الفرع الثاني: الوضع الراهن للنظام المصرفي والمالي التونسي

أولا : الصلابة المالية

حسب البنك المركزي التونسي، ورغم الوضع الإقتصادي، فقد تمكن القطاع المصرفي من الحفاظ علة مؤشرات السلامة المالية بشكل عامكما يتضح من إنخفاض حصة القروض المصنفة بنسبة 0.5 نقطة مئوية لتقف عند 4.13 ٪ ، الإنخفاض الطفيف في معدل تغطية هذه الديون بمخصصات إحتياطية

قدرها 1.4 نقطة مئوية ، بشكل خاص إلى عمليات التخلص من الديون والحفاظ على متوسط معدل قدرة القطاع على الوفتء بديونه عند مستواه لسنة 2017، أي 11.8 ٪ بالرغم من دخول الشروط الجديدة للأصول حيز التنفيذ فيما يتعلق بالوقاية من مخاطر السوق.

***القيمة المالية للبنوك**

الشكل رقم (51) – القيمة المالية للبنوك (مليون دولار)– تونس

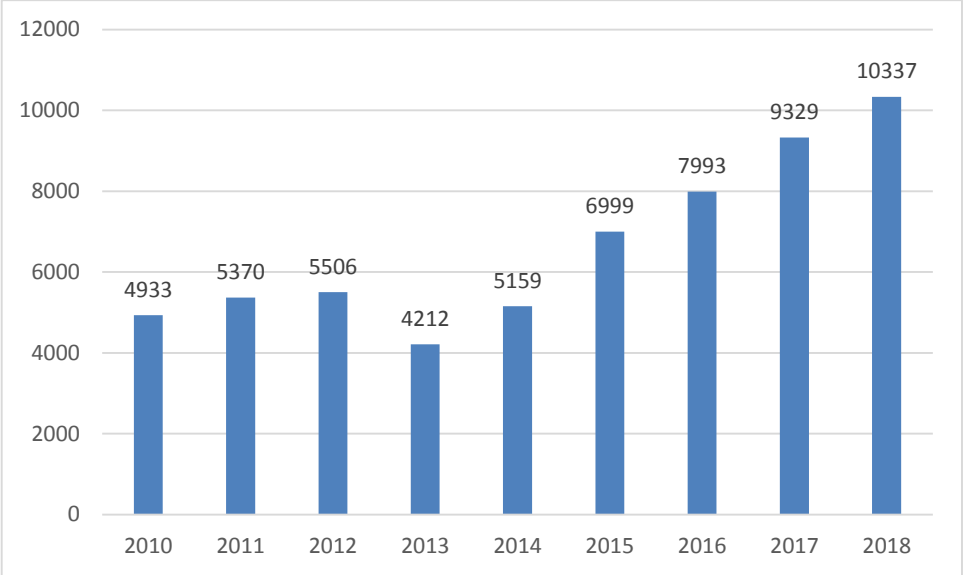

المصدر : بناء على التقارير السنوية عن الرقابة المصرفية

واصلت البنوك جهودها في سنة 2018 لتعزيز أصولها لتصل إلى 10337 مليون دينار ولكن بوتيرة أبطأ من سنة 2017 (10.8٪ مقابل 16.7 ٪) مقابل زيادة في الإلتزامات بمقدار 4.10 ٪. 86.9 ٪ من هذه الزيادة تأتي من الأرباح الغير موزعة و6.5 ٪ من زيادة رأس المال والبلقي من القروض الثانوية أي 6.6 ٪. ومع ذلك، يطمح البنك المركزي التونسي إلى تحديث الإطار الإحترازي المتعلق بمعايير رأس المال ، خلال سنة 2020، من أجل الإمتثال الكامل للركائز 1و2 من إتفاقية بازل2.

ثانيا : الديون قيد النزاع (مليون دينار تونسي)

وفقا للتقرير السنوي الصادر عن شركة البنك المركزي التونسي لسنة 2019، تسارعت قيمة الديون التجارية غير المدفوعة أو المتنازع عليها من 8878 مليون دينار في سنة 2018 إلى 9850 مليون دينار في سنة 2019، بزيادة قدرها 10.9 ٪. وبالتالي، إرتفع معدل الديون الغير مدفوعة أو المتنازع عليها من 13.7٪ في سنة 2018 إلى 14.5٪ في سنة 2019 مقابل زيادة في القروض النهنية بنسبة 10.2٪ و 4.8٪ من سنة لإخرى.

الشكل رقم :(52) – الديون المتنازع عليها (بالمليون دينار)– تونس

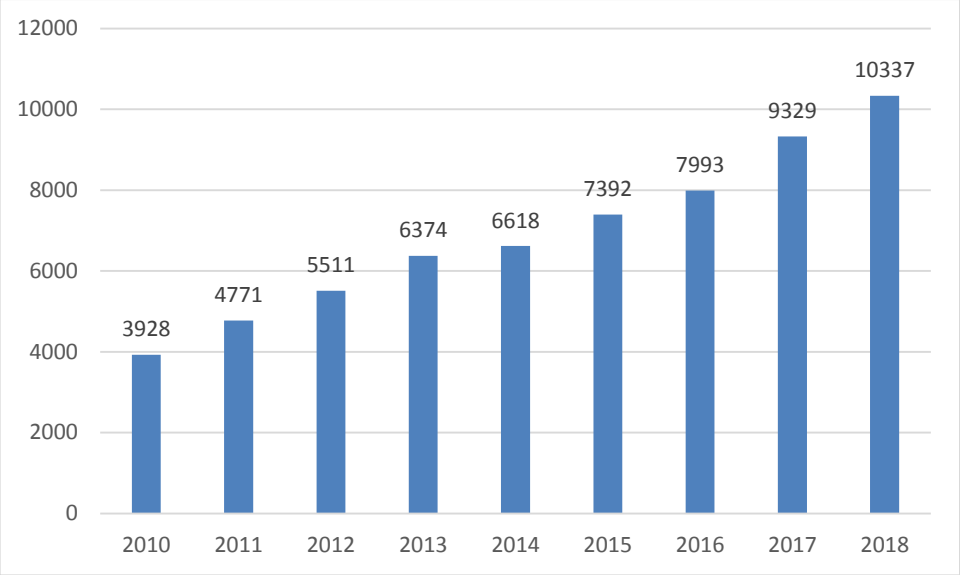

المصدر :إستنادا إلى بيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي

بالرغم من البيئة الإقتصادية الهشة فقد تحسنت جودة الأصول لدى شركات الإيجار المالي إلى حد كبير. عادت حصة الديون المصنفة من 7.8٪ في سنة 2016 إلى 7.1٪ في سنة 2018 ، وتم التحكم في المخاطر الإضافية مع إنخفاض قدره 17 مليون دينار أو 13.2٪ ، وزادت نسبة تغطية الديون المصنفة بموجب المخصصات الإحتياطية بمقدار نقطتين مئويتين من56٪ في سنة 2018 إلى 58٪ في سنة 2019. ولاينبغي للتحسن في نسبة الديون المصنفة أن يخفي الفوارق بين مختلف مؤسسات الإيجار المالي.

*** العائد على الأصول والعائد علر رأس المال :**

لشكل رقم (53)–العائد على الأصول والعائد على رأس المال – تونس

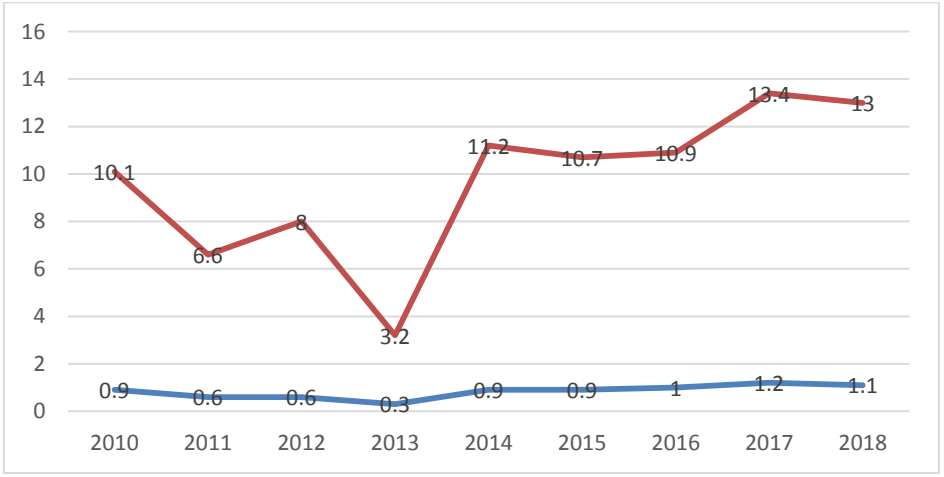

المصدر : بناء على التقارير السنوية عن الرقابة المصرفية

حقق القطاع المصرفي في سنة 2017، دخلا صافيا إستثنائيا بلغ 1142 مليون دينار، بزيادة قدرها 7.8٪ أو 83 مليونا مقابل 35.09 ٪ أو 280 مليونا في 2017، بفضل زيادة معدل متوسط سعر السوق النقدي وإيرادات أذون الخزينة. ونتيجة لذلك، كانت مؤشرات الإنتاجية عند بمستويات مرضية على مستوى العالم، أي عائد على الأصول بلغ 1.1 ٪ مقارنة بسنة 2017، وعائد على الأصول أقل قليلا مقارنةبسنة 2017 ليعود إلى 13٪.إستمرت الشبكة المصرفية في التوسع في سنة 2018 ولكن بوتيرة أبطأ مع إفتتاح 53 فرعا مقترنة ب86 فرعا في سنة 2017. على مدار السنوات الخمس الماضية، إرتفع عدد الفروع من 1625 إلى 1913 فرعا مع إفتتاح 288 فرعا جديدا. وبذلك تحسن المعدل المصرفي ليبلغ فرعا واحدا ل6038 ساكنا في سنة 2018 مقارنة بفرع واحد ل 6774 نسمة في 2014.

ثالثا: تمويل القطاع الخاص

القروض المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص من قبل البنوك*

الشكل رقم (54) – القروض المحلية للقطاع الخاص من قبل البنوك التونسية (٪من الناتج المحلي الإجمالي)

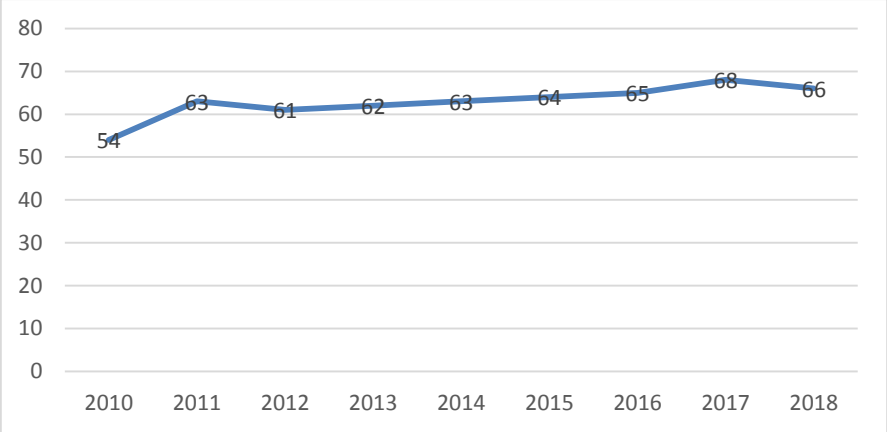

المصدر: إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

شهدت سنة 2018 تباطؤا في وتيرة نمو النشاط المصرفي. وقد سجلت الوظائف التشغيلية للبنوك (القروض ومحافظ الأوراق المالية) وتيرة أبطأ مماكانت عليه في 2017، حيث بلغت 8.3٪ بناء على التقارير السنوية عن الرقابة المصرفية مقابل 12.6٪ ، لتصل إلى 95 مليار دينار. ويرجع هذا النباطؤ إلى إنخفاض معدل زيادة القروض غير المسددة، والذي بلغ 9.6 ٪ في سنة 2018 مقارنة ب 12.2٪ في سنة 2017، وانخفاض في محفظة سندات الخزينة (–2.9 ٪ مقارنة ب +10 ٪ في سنة 2017). وقد أثر التباطؤ في وتيرة نمو النشاط الإئتماني على القروض المهنية (–5.1 ٪بين سنتي 2018 و2017) والقروض الشخصية (–4.1 ٪ خلال الفترة 2017 –2018). كان كل تمويل المهنيين تقريبا

يتعلق بالإحتياجات التشغيلية للشركات، كما يتضح من الزيادة الحادة في القروض القصيرة الأجل (19.9 ٪ مقابل 16.3 ٪ في سنة 2017) والحسابات المستحقة (20.2 ٪مقابل 13.7٪ في سنة 2017). في مقابل هناك شبه ركود في مخزون القروض المتوسطة والطويلة الأجل، مما يعكس إستمرار تراجع الإستثمار الخاص.

رابعا : حالة القطاع المصرفي

إنخفض عدد فروع البنوك التجارية من 11.12فرع لكل 100000 شخص بالغ في سنة 2017 إلى 11.77 فرعا لنفس العدد في سنة 2018.

خامسا : السوق المالية

لم تتجاوز القيمة السوقية في تونس 25 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 2010 رغم زيادة عدد المؤسسات الوطنية المدرجة في البورصة والتي بلغت 82 شركة في سنة 2018.

الشكل رقم (55)- المؤسسات الوطنية المدرجة والقيمة السوقية للشركات الوطنية– تونس

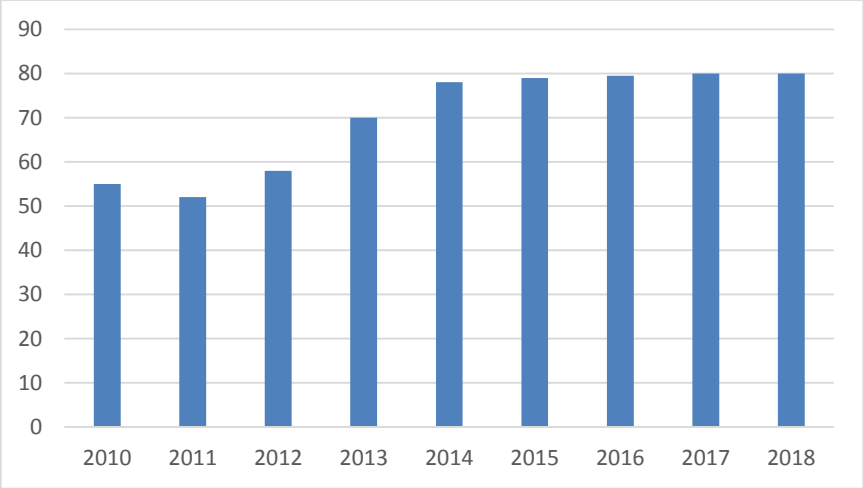

المصدر: إستنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

<u>ملاحظة</u> : نتيجة للأزمة الصحية التي شاهدتها المنطقة المغاربية سنة 2020- أزمةكوفيد 19 - وجد القطاع المصرفي المغاربي نفسه في وضع متوتر مرتبط بحجم الديون الغير مسددة بسبب عجز المقترضين عن سداد جميع المبالغ المستحقة وتخفيض ودائع العملاء، إلخ... من أجل التعامل مع المشاكل المطروحة، أصبحت البنوك أكثر إنتقائية في منح القروض للشركات التي تشكل عنصرا أساسيا في التنمية الإقتصادية وتشكل جزءا لا يتجزأ من النمو الشامل.

المبحث الثاني:
التكامــل المصرفـــي والمـــالـــي في المنطقـــة المغاربيـــة

ليس المراد بالتكامل مجرد عملية بسيطة يتم بمقتضاها التعاون والتعاضد من أجل تحقيق وحدة الأسواق والخدمات المالية المغاربية. يهم التكامل، المستثمرين والمؤسسات المالية الراغبة في توسيع نطاق أنشطتهم في سوق إقليمية مخصوصة من أجل الحد من الكلفة وتطوير تمويل الإقتصادات المغاربية.
أدت التحولات السريعة في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ الربع الأخير من القرن الماضي إلى تبلور فكرة التكامل المالي في الكثير من التجمعات الإقليمية، خاصة بعد نجاح الدول الأوروبية في تحقيقه، وبروز مبرراته ومزاياه كإتاحته لإمكانية التمويل بأقل كلفة ممكنة ، وتيسير إنتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول المتكامل وتطوير أسواق المال والإقراض وإقحامها أكثر فأكثر في جهود التنمية الإقتصادية. والإقتصاديات المغاربية بإعتبارها جزء من الإقتصاديات النامية لم تبقى في منأى عن ذلك، بالنظر للإمكانيات الإقتصادية والموارد المالية والطاقات البشرية التي تحوزها لتحقيق إندماجها الإقتصادي عموما والتكامل المالي خصوصا، هذا الأخير الذي أصبح يتماشى مع مقتضيات المرحلة من جهة، وكذا للدور الذي يمكن أن يلعبه في تغذية حركية التجارة والإستثمار البينين وإرساء قواعد تكاملها الإقتصادي في نهاية المطاف من جهة ثانية[1].

المطلب الأول:
ماهية التكامل المصرفي والمالي

يعتبر الإتجاه نحو تحقيق التكامل المالي والمصرفي بين التكتلات الإقليمية المعاصرة من أهم سمات الإقليمية الجديدة، حيث تتخذ أشكال وأبعاد متعددة. وبما أننا في عصر الكيانات الكبرى، فالتكامل أحد التحولات العالمية الجديدة التي شهدها القطاع المصرفي وهو أحد المظاهر الأساسية للعولمة ، ويمثل أحد التحديات التي يجب على البنوك أن ترفعه لضمان القدرة التنافسية.[2] ويعني التكامل أن الفاعلين الماليين يتقيدون بجملة القواعد الموحدة والمتناسقة المنظمة لمبادلاتهم، يمكنهم الإستفادة من مجموع الأدوات والخدمات المالية، يعاملون معاملة منصفة وعادلة عندما يأخذون قرار إقتحام الأسواق، لايجدون عراقيل تعوق إقتحام المنافسين للأسواق، غياب جميع فرص التحكيم في حالة تطبيق قانون السعر الموحد،

[1] د. زهير بن دعاس ،" الإندماج المالي ألمغاربي ، إمكانيات النجاح وتحديات التطبيق في ظل التحولات الراهنة" ، الحوار المتوسطي المجلد التاسع ، العدد 3 ، ديسمبر 2018 ، ص ص 435-460

[2] عبد القادر خليل ،الإقتصاد البنكي ، مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2017 ص 109.

ويتطلب التكامل المالي كذلك زيادة تدفق رؤوس الأموال بين البلدان. وهو أيضا إتجاه نحو تقارب السعار والعائد على رأس المال المتداول في الدول الأعضاء.

الفرع الأول: مفهوم التكامل المالي وأبعاده

أ- التكامل المالي بالمعنى الواسع : يقصد بالتكامل المالي تلك المبادرات التي تتخذها دولتين أو أكثر لتحرير وتسهيل تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود [1]، بما يسمح لجميع المشروعات داخل المنطقة المندمجة الحصول على الإئتمان بشروط متساوية، وانتقال رأس المال لإغراض التمويل والإستثمار بفرص متكافئة مع ضرورة التمييز بين نطاق التكامل ودرجة التكامل حسب ما جاء به سيسكوفسكي وألن[2] . حيث يتعدد نطاقه حسب التوزيع الجغرافي للأسواق التمويلية، أما درجة التكامل فتعرف على أساس قابلية الأدوات المالية " أسهم وسندات" للإستبدال، فمثلا يتصف سند ما بدرجة عالية من التكامل إذا ما أتصف بدرجة عالية أيضا من القابلية للإستبدال، وعندما يكون التكامل شاملا فإن بيع سند وشراء سند أخر في مناطق مختلفة لن يكون من شأنه التأثير على سعرهما البيني، ويصدق ذلك على أسواق العملة والسلع والخدمات[3].

ب – التكامل المالي بالمعنى الضيق :

يعرف التكامل المالي وفق هذا المعنى بحسب كل مكون من مكونات النظام المالي، فبالنسبة للأسواق المالية يعبر عن زيادة درجة الإرتبلط بين سوقين ماليين أو أكثر، مايسمح بإدراج متبادل للأسهم وسندات رأس المال، وإزالة كافة القيود على حركية رأس المال في الأسواق المندمجة. أما بالنسبة للمؤسسات المالية فيقصد به إنصهار مؤسستين أو أكثر في بعضهما البعض ما يؤدي إلى زوالهما وإنشاء مؤسسة جديدة. وبالنسبة للمصارف يعبر عن إتفاق بين مصرفين أو أكثر على ذوبانها في كيان مصرفي واحد سعيا لزيادة الفعالية والمصداقية المصرفية، في حين يعبر بالنسبة لرأس المال في حد ذاته عن تلك الحركية الدولية أو الإقليمية التي نشأت بفعل إلغاء القيود على تنقلاتها بين الدول المتكاملة[4].

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإختلاف في تحديد مفهوم التكامل المالي يعود لاختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه، وكذا للفصل الواقع بين مكونين إثنين للنظم المالية، وهما الأسواق المالية والنقدية وأسواق الإقتراض أي العرض وأسواق الفرص الإستثمارية أي الطلب، ولتحقيق تكامل تام بين المكونين يجب على السوق أن يمنح فرص متساوية للمستثمرين والبنوك والشركات للتوغل فيها، وكذا بنفس أساليب الإدراج والتداول والتسوية والمقاصة، بغض النظر عن مناطقهم وجنسيتهم. كما قد يكون التكامل المالي جزئيا

---

[1]« Financial Globalization : Opportunities And Challenges For Developing Countries ", World Bank, Washington D.C, 2001, P1-3Sergiol .Schmukler And Pablo Zoido – Sobaton ,

[2]صندوق النقد العربي، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1981، ص 576.

[3]Review Of The « Trade , Finance, Specialisation , And Synchronisation " : Imbs, J-347 P 723-2004 Vol 86 , Economics And Statistics

[4]Commission Economique Pour L'Afrique, Rapport de L'intégration Financière et Gouvernance Régionale en Afrique Du Nord 2012, sur http:// api.ning.com/files/ im3ca9muyera*.PDF P : 3-4

أوتاما، وقد يحدث على مستوى إحدى أسواق التمويل بدرجات متفاوتة ما يؤدي إلى زيادة التدفقات غير الحدود، ما يجعله ينعكس على تعادل الأسعار داخل الإقليم المتكامل.

ج- أبعاد التكامل المالي

للتكامل المالي ثلاثة أبعاد أساسية وهي: البعد المحلي، الإقليمي والدولي.

- **البعد المحلي للتكامل المالي** : يعبر عن تلك الخطوات التي تستهدف دمج المؤسسات المالية والبنكية والأسواق المالية على مستوى القطر الواحد[1] ، بمعنى أن الدولة تستهدف قطاع معين وتشجع عمليات الإندماج بين مكوناته، كالمصارف والمؤسسات المالية.
- **البعد الإقليمي للتكامل المالي:** عندما يأخذ بعين الإعتبار تحقيق الترابط المالي بين أسواق مالية ومصرفية لمنطقة محددة، من خلال مد جسور الترابط المؤسساتي والرسمي بين النظم المالية المتقاربة إقليميا مساهمة منها في جهود التكامل الإقتصادي[2]،وعادة ما يتخذ خطوات تبدأ بالتنسيق والتعاون المالي وصولا إلى الإندماج التام الذي يسمح في نهاية المطاف بتوحيد قواعد العمل المصرفي والبورصي، وإنشاء بورصات إقليمية وعملة موحدة وآليات موحدة للضبط النقدي والمالي.

- **البعد الدولي للتكامل المالي:** يشير إلى تكامل النظم المالية المحلية مع نظم التمويل الدولية، وذلك بزيادة درجة إنفتاح الأسواق المالية والمؤسسات المالية المحلية على التحركات الرأسمالية العابرة للحدود وإلغاء كل القيود أمام التدفقات المالية بشتى أشكالها.

الفرع الثاني: مفهوم التكامل المصرفي،أنوعه ودوافعه

أ- تعددت التعاريف في مجال إقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالتكامل المصرفي على أنه " إتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد ، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لايمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد"[3].
ويعرف التكامل أيضا بأنه إتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الإتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها ، كما قد يتم التكاملبشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية ، وقد يتم بشكل إرادي أولا إرادي.[1]

[1] أليسيا غارسيا هيريرو، فيليب ولدريدج، التكامل المالي العالمي والإقليمي المحرز في الدول الناشئة، بنك التسويات الدولية ، 2007/3 ، ص 4.
[2] بنك التسويات الدولية، تقرير حول العولمة، 2006 ، ص 120-126
[3] عبد المطلب عبد الحميد العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 153.

ويمكن تصنيف مبررات التكامل والإستحواذ في ثلاث مجموعات[2] :

المجموعة الأولى : تتمثل في تعظيم ثروة المساهمين، حيث تسمح هذه الظاهرة بتحقيق وفرات الحجم والتحكم أكثر في معيار التكلفة/ العلئد ، وهو ما يؤدي إلى فعالية أكبر وزيادة في أرباح المساهمين. غير أن هذا الإندماج يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة درجة التركيز وبالتالي إمكانية إرتفاع الأسعار.

المجموعة الثانية: تتمثل في ترقية مصلحة المسيرين حيث أن هؤلاء يرون في الإندماج طريقة لزيادة قوتهم والدفاع عن قانونهم الخاص.

المجموعة الثالثة: تتمثل في عدد من العوامل التي من شأنها أن تخلق محيطا مناسبا للإندماج والإستحواذ، وتتضمن تغييرات في هيكل القطاع المصرفي، منها فتح المجال للمنافسين غير المصرفيين، ومثال ذلك الإندماج مابين المصارف وشركات التأمين.

ب- أنواع التكامل المصرفي:

وفي هذا الصدد نميز بين الأنواع المختلفة الإندماج المصرفي ضمن معيارين هما :

- **التكامل المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة[3]** : تتعدد أنواع **التكامل** المصرفي الناتجة عن إرتباط بنكين معا سواء يعملان في أنشطة ويقدمان خدمات متماثلة أو غير متماثلة، ومن ثم ينقسم الإندماج المصرفي طبقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

- **التكامل الأفقي،** يقصد به الإندماج الذي يتم بين بنكين يعملان ويتنافسان في نفس نوع نشاط العمل/ مع ملاحظة أن الحكومات في مختلف دول العالم تتولى تنظيم هذا النوع من عمليات الإندماج لماله من أثر سلبي محتمل على المنافسة (خلق إحتكارات).
- **التكامل الرأسي،** يتم هذا النوع من الإندماج بين مجموعة بنوك تعمل وتباشر أنشطة مختلفة، حيث أن الأساس المنطقي للإندماج المصرفي يكمن في إستئصال تكلفة التبادل السوقي والتعاقدات.
- **التكامل المتنوع،** هي العملية التي تشمل البنوك المشاركة في أنواع مختلفة من الأنشطة ونميز ضمن هذا النوع الأشكال التالية: الإندماج بغرض إمتداد المنتجات، إندماج بغرض الإمتداد الجغرافي، إندماج بغرض التنويع البحت.

---

[1] طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 5.

[2] رحيم حسين ، مرجع سابق . ص 284

[3] طارق عبد العال حماد ، نفس المرجع، ص ص 6،7.

- **التكامل المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الإندماج**[1] : يقسم الإندماج المصرفي إلى الأنواع التالية :

- **الدمج الطوعي أو الودي**، الذي يتم بموافقة إدارة كل من المصرفين الدامج والمدموج، حيث تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم خطاب إلى مساهمي المصرف توصي فيه بالموافقة على عملية الدمج، ويتم دفع قيمة الأسهم إما نقدا أو على شكل أسهم لدى البنك الدامج.
- **الدمج العدائي**، وهو الدمج الذي تعارضه إدارة المصرف المدموج، نظرا لتدني السعر المعروض أو للمحافظة على إستقلالية مصرفها، حيث يتوجه البنك الدامج بعروضه مباشرة إلى مساهمي المصرف المدموج أو يلجأ لجمع هذه الأسهم وشرائها عن طريق البورصة.
- **الدمج القسري**، وهو الدمج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر المطاف لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، وغالبا ما يتم ذلك بوضع القوانين المشجعة للمصارف على الإندماج لقاء إعفاءات ضريبية وتسهيلات وتحفيزات متنوعة.

ج- دوافع ومبررات التكامل المصرفي

إن غاية الدمج تحقيق أرباح صافية، وزيادة نسبتها، وارتفاع قيمة الأسهم، وبالتالي تكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة وتحقيق تغطية شاملة للبلد إضافة إلى غزو أسواق الخدمة المصرفية في خارج الدولة. ويمكن خلق قيمة مضافة بالطرق التالية[2]:

- الإستفادة من وفرات الحجم من المزايا الضريبية.
- دمج وتوحيد الموارد المكملة لبعضها وتحسين الإدارة المستهدفة.
- تقديم تمويل منخفض التكلفة وزيادة ربح أسواق المنتجات.

الفرع الثالث: شروط التكامل المالي والمصرفي:

حسب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ، يقتضي التكامل المالي والمصرفي في المغرب العربي أن يراعي عدد من الشروط التقنية المسبقة:

- موائمة قوانين الإستثمار وإنشاء شباك موحد/ نافذة موحدة يتكفل بكافة الإجراءات الخاصة للمستثمرين.
- الموائمة بين النظم القانونية والتنظيمية في مجال الإستثمار وأسعار الصرف والتمويل.

[1] خليل الهندي-أنطوان الناشف ، العمليات المصرفية والسوق المالية ، الجزء الثالث : دمج المصارف ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ، لبنان، 2000 ، ص ص 84-85.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 11، 12.

- إلغاء الإجراءات الرقابية والسماح بإنتقال رؤوس الأموال وتنقل العمالة بحرية.
- التعاون بين المؤسسات الوطنية من أجل تبادل المعلومات وتكثيف اللقاءات بين مختلف الجمعيات وعقد حلقات دراسية حول مشاكل الاستثمار، تدريب الموظفين والمسؤولين المكلفين بإستثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أصبحت عمليات الدمج المصرفي من المتغيرات العالمية الجديدة التي اكتسبت أهمية كبرى في ظل الإتجاه نحو عولمة البنوك وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية. لذا شهدت السنوات الأخيرة، إتجاها كبيرا للإندماجات المصرفية على الصعيد العالمي، حيث برز كأداة لتدعيم القدرات التنافسية للبنوك الدولية والإستفادة من إقتصاديات الحجم ، وأداة للإستحواذ على الأسواق وتنويع النشاط.

الفرع الرابع: أثار التكامل المصرفي والمالي

نبين من خلاله :

أولا: الآثار الإيجابية

1- إنتقال الذمة المالية :يترتب على الدمج المصرفي انتقال الذمة المالية للمؤسسة المصرفيةالمندمجة إلى المؤسسة المصرفية الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها ويتم إنتقالها دون حاجة إلى تصفية المؤسسة المصرفية المندمجة وسداد ما عليها من إلتزامات، الأمر الذي يعني أن الدمج يجنب الوحدات المصرفية المتعثرة أو التي تواجه صعوبات ومتاعب مالية مخاطر التصفية وما لهذا الأمر من آثار سلبية على القطاع المصرفي وبالتبعية على الإقتصاد القومي[1].

2- زيادة قاعدة رأس المال: يترتب على الإندماج زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك المندمجة مما يؤدي إلى كفاية ومتانة المركز المالي لها، فزيادة رأس المال البنك الناتج عن الدمج والإعتماد عليه كمصدر للتمويل يعطي القدرة للبنك على[2]: تحمل المخاطر بصورة أكثر، ترويج المشروعات وإدارة عملياته بنجاح، مواجهة عولمة الأعمال بما يزيد من قدرته بالارتباط بظروف العميل في حالات الرواج والكساد، يترتب على زيادة رأس المال من خلال الدمج إستيفاء متطلبات المعايير الدولية المتعلقة بملاءة رأس المال في البنوك، تجنب الأزمات والهزات المالية والمصرفية الشديدة ومنع آثارها السلبية حيث أن زيادة متانة المركز المالي للمؤسسات المصرفية المندمجة يجعلها أقل تأثرا بالمشاكل والعثرات التي قد تتعرض لها.

[1] أوراق بنك مصر البحثية، " عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي والاقتصاد القومي " ، العدد 05 ، بنك مصر ، مركز البحوث ، 1999 ، ص 70.

[2] Group of ten – report on consolidation in the financial sector -2001 p . 224

3- إرتفاع تصنيف البنوك المندمجة :يترتب على الإندماج بين بنكين وضع البنك الجديد الناتج عن هذا الإندماج في ترتيب إئتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الإئتمانية الدولية، بل ينتج عن هذا الإندماج وضعيات ذات مستوى أفضل منها قبل الإندماج فيما يتعلق بتركيبة الأصول والخضوم وقاعدة رأس المال والأرباح والفوائد ومعدلات العائد على الإستثمار[1]، وهذا ما يعني زيادة قدرة المؤسسات المصرفية المندمجة على الإستحواذ على ثقة المؤسسات المالية المحلية والأجنبية.

4-تحسين التكنولوجيا والإطارات والخدمات المصرفية: يترتب على **التكامل** قدرة الكيان المصرفي الجديد الناتج عن هذا **التكامل** على الإستثمار في الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المصرفية والتنظيمية وتحسين كفاءة العمالة بالبنك عن طريق تدريبها على تقدير المخاطر وأشكال الإئتمان والعمليات المصرفية المقدمة والأدوات المالية الحديثة.[2]

5- إعادة الهيكلة للمصاريف المندمجة: يترتب على الدمج التحسن المنشود في الكفاءة الإنتاجية للمصاريف المندمجة بشرط أن يكون لدى المصرف الحائز الإدارة القوية والقدرة على الإستفادة من الإيجابيات الكامنة وتفعيلها،وهو ما يأخذ شكل إعادة الهيكلة أي إعادة تنظيم المؤسسة وإدارتها، بحيث تؤدي الأعمال المنوطة بها بطريقة أكثر كفاءة، مع التأكيد بوجه خاص على مايلي: إعادة تسعير المنتجات والخدمات لتعكس ما يدركه العميل من قيمة تقدم له من قبل المصرف الجديد الناتج عن الإندماج، مع الإستفادة من فرص تميز السعر في الأسواق المختلفة التي يعمل فيها المصرف، إعادة تعميم هيكل التكاليف والعلاقات المتداخلة بينها، حيث تعتمد العمليات على أداء الكثير من المهمات اللازمة لخلق المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.

6- تعظيم ربحية البنوك وزيادة قدرتها التنافسية ومواكبة المعايير العالمية: يترتب على **التكامل** الناجح بين مصرفين خلق مجالات واسعة لخفض التكاليف وزيادة الإيرادات ومن ثم إرتفاع هامش الربحية، ويتحقق خفض التكاليف على سبيل المثال من خلال توحيد الإدارات الرئيسية المركزية المتكررة في الوحدتين المندمجتين ومن خلال إستخدام أرباح أو خسائر أحدهما في تحقيق وفرات ضريبية للكيان الناتج عن عملية إندماجهما معا، أما زيادة الإيرادات فتتحقق من خلال توسيع الكيان الجديد في الخدمات التي يقدمها وتقديم خدمات جديدة وأيضا الحصول على أسواق جديدة وجذب المزيد من الفرص التسويقية وتجنب المخاطر التسويقية المتوقعة.

---

[1] حمود سجود الزدبالي ، " الحيازة والاندماج في القطاع المصرفي العربي " ، مجلة المصارف العربية . العدد 204 ، المجلد 18 ، ديسمبر 1997 ، ص 10.

[2] عمار عمر محمود الهنداوي ،إقتصاديات الإندماج وبنوك القطاع العام التجارية المصرية ، رسالة ماجستير في الإقتصاد غير منشورة ، جامعة الزقازيق ، 2004 ، ص 5.

7- إرتفاع القيم السوقية لأسهم المصارف المندمجة :حيث ترتفع قيمة الأسهم المتداولة لمؤسسات المصرفية المندمجة في الأسواق المالية، وبالتالي ترتفع قيمة رأس المال السوقي للمصارف المندمجة الأمر الذي يعظم من قيمة إستثمارات المساهمين فيها من خلال تحقيق أرباح رأسمالية لهم من جراء الإندماج بين المصارف التي يساهمون فيها.

8-خلق إستراتيجية دفاعية :حيث أن الاندماج قد يستخدم كوسيلة لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أوتنظيمية كما يستخدم في الحد من المنافسة الشديدة والضارة أحيانا مما يجعل الكيان الجديد يعمل في ظروف أكثر أمنا واستقرارا من ذي قبل.

ثانيا: الآثار السلبية ، تتمثل فيما يلي :

- يترتب على **التكامل** المصرفي أوضاعا إحتكارية وشبه إحتكارية بما يحمله إحتكارا من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التي تمنع الإحتكار.

-عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم مما يؤدي إلى إنصراف العملاء عن البنك ومن ثم خفض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه مالم تفلح الإدارة في إدخال اللامركزية في إدارة أعمال البنك.

- بينت تجارب الدمج المصرفي أن المؤسسات المالية والمصرفية المندمجة قد تجد أن تشكيلة المنتجات (الخدمات) التي تقدمها لاتتكامل بالقدر الذي كان متصورا من قبل وبالتالي لابد من حذف أو تقليص بعض الخدمات التي تتنافس مع بعضها، وهذا الحذف أو التقليص في هيكل الخدمات يقتضي تقليصا في الهيكل التنظيمي لها، الأمر الذي يتطلب بدوره تقليصا في حجم العمالة مما يخلق مشكلة التخلص من جزء قد يكون كبيرا من العمالة ومايترتب على ذلك من مشاكل مع النقابات واتحادات العمال أومشاكل تعويض هذه العمالة عند الإستغناء عنها.

وفي الأخير، يشير المحللون إلى ثلاثة طرق أساسية يؤثر بها التكامل على هيكل النظام المصرفي حسب طريقة التكامل:

الأولى : إذا أمتصت البنوك الكبرى البنوك الصغيرة حجما، يقلل بذلك دور تلك البنوك الصغيرة في النظام المصرفي.

الثانية: إذا تم تكامل بنوك في أسواق مختلفة قد يتسع نطاق العمليات المصرفية بحيث تصبح عبر الحدود.

الثالثة: إذا تم إندماج العمليات المصرفية في نفس السوق يتزايد تركز البنوك المحلية واحتمال سيطرة بعض البنوك على السوق.

المطلب الثاني:
فرص التكامل المالي والمصرفي المغاربي والإمكانيات الإقتصادية لتحقيقه

سعت الدول الخمس المغاربية خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق تقدم على صعيد إصلاح القطاع المالي وقد طورت الدول كافة إطارها القانوني والتنظيمي وأعادت رسملة المصارف وعززت صلابة القطاع المالي ونجاعته. كما تمتاز الإقتصاديات المغاربية بمجموعة من الخصائص والعوامل المواتية لنجاح هذا الترتيب الإقليمي في إندماجه، كوحدة اللغة، الدين، تقارب العادات والتقاليد، الإمتداد القبلي...إلخ، بالإضافة إلى تقارب مستويات التنمية الاقتصادية ووفرة الموارد الإقتصادية وتنوعها.

وبذلك فإن الحوكمة الرشيدة للإندماج المالي قد تحتاج في نهاية المطاف إنشاء هيكل توكل إليه مهمة تقييم مسار الإندماج ومراقبته. يمكن أن يتشكل هذا الهيكل من ممثلي الدولة ولاسيما المصارف المركزية وممثلي القطاع الخاص، ويشمل ذلك الإتحاد المغاربي لرجال الأعمال وإتحاد البنوك المغاربية إضافة إلى ممثلين للمجتمع المدني. والغاية هنا هي تمكين المؤسسات الخاصة المغاربية من أجل أن تكون في صميم مسار الإندماج بفضل الإتحاد المغاربي لرجال الأعمال.ومن بين الأهداف، كذلك تثمين دور المصارف المغاربية في مسار الإندماج هذا بفضل مساهمة إتحاد البنوك المغاربية. ومن مصلحة المصارف والمؤسسات المغاربية والمجتمع المدني تبني قضية الاندماج المالي.

الفرع الأول: الفرص المتاحة

ومن خلال الإستفادة من الإصلاحات المالية والمصرفية . إتخذت الدول المغاربية تدابير لإعادة الحياة للإندماج المغاربي. وقد برهنت تقارير عديدة، من بينها تقريران أعدهما البنك الدولي واللجنة الإقتصادية الإفريقية ، أن هذا الإندماج كفيل بتحقيق فوائد للبلدان كافة.على الصعيد المالي خصوصا، إن إندماج المغرب العربي يمكن أن يجلب للمنطقة إستثمارات أجنبية مباشرة ضخمة متأتية من أوروبا، ومن شأنه أن يجعل المنطقة قبلة للمؤسسات الصناعية الأوروبية الساعية إلى الإستثمار في المناطق التي تكون كلفة الإنتاج فيها متدنية. وينبغي أن ينجر عن هذه الفوائد نمو إقتصادي وتراجع الفقر. وقد خلص الكثير من الكتاب إلى أن الإندماج الخدماتي يشجع على الإستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الإندماج التجاري. ويمكن للإندماج المالي الإقليمي أن يجر منافع ومكاسب على صعيد النمو الإقتصادي. ويمكن تسليط الضوء على ثلاثة تأثيرات.

أولا:الأثر الإصلاحي:يعد الإندماج حافزا قويا لإنجاز إصلاحات مالية على المستوى الوطني.

ثانيا:الأثر المتعلق بالكفاءة الحجمية : ينمي الإندماج كفاءة المؤسسات المالية ومرد وديتها من خلال زيادة حجم عملياتها.

ثالثا: الأثر المتعلق بالعولمة: يكفل الإندماج بفضل إسهامه في تطوير القدرة التنافسية على المستوى الدولي، إستمرارية المؤسسات المالية الوطنية وتحويلها إلى أطراف فاعلة على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

ينبغي أن تترجم هذه الفوائد إلى زيادة في النمو الإقتصادي وإلى تراجع في معدلات الفقر. وقد أشارت الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي إلى أن الإندماج المنقوص لبلدان المنطقة يكلف مابين نقطة أو نقطتين في نسبة النمو، وهو ما يعادل 3 أو5 مليار دولار سنويا. وتعد كلفة عدم تحقق الوحدة المغاربية على أرض الواقع إذن باهظة جدا، لكن ما يزيد الأمر سوءا هو التفكك المؤسساتي. وتشكل هذه الكلفة الإجمالية عبئا ثقيلا على المؤسسات المغاربية ونموها.

الفرع الثاني: إمكانيات كبيرة للتقارب

المنطقة المغاربية تشهد بوادر إندماج للخدمات المالية بفضل إندماج الهياكل المصرفية والأسواق المالية ولكن هذا الإندماج يظل في مستويات دنيا. يشهد إتحاد المغرب العربي منذ عام 1989 شكل من أشكال الإندماج التصاعدي (من القاعدة إلى القمة)، ولكنه إندماج ذو طابع متقلب. إذ لاينبع من إرادة سياسية فحسب، وإنما يقف وراءه كذلك القطاع الخاص[1].

ولذلك يشهد القطاع المالي والمصرفي إنسجاما متعاظما بفضل الإصلاحات المالية الداخلية لاسيما أن البلدان المعنية تبنت معايير رقابية وقانونية دولية. وإضافة إلى ذلك، فإن تأمين إستقرارالإقتصاد الكلي والحفاظ عليه أدى إلى الحد من التباعد الإقتصادي بين دول المغرب العربي منذ الإستقلال. وحتى تباينت الأوضاع الداخلية لكل دولة على حدة أحيانا، الأمر الذي يمنع يتعاطى معها على أساس أنها مجموعة إقتصادية موحدة، فإن تحقيق النمو الإقتصادي يتطلب التدرج نحو الإندماج، ولهذا السبب نشجع على الإنخراط في مسار الإندماج المالي المغاربي، وذلك بأن يقوم الإندماج على علاقات ترابط قوية أو على القدرات الثنائية الحقيقية واستنادا إلى عوامل متغيرة غير ثابتة.

ولعل أفضل مقاربة يمكن إنتهاجها من أجل تحقيق الإندماج المالي المغاربي هي المقاربة المتدرجة التي تقوم على أساس العلاقات الثنائية القائمة بين الدول ومن ثم توسعتها لتشمل الدول الأخرى. ويمكن أن

[1] **Aujourd'hui, les systèmes bancaires et financiers des pays de la région sont certes plus diversifiés, plus ouverts à l'international et plus impliqués dans les concours aux économies et aux secteurs privés, mais à des degrés de maturation différents selon les pays. De Sami Mouley , Chief economist BMICE , " intégration économique régionale au Maghreb et opportunités du secteur privé : rôle stratégique de la BMICE. Conférence internationale UMA-UBM-BAD / Intégrer le Maghreb ; libérer le potentiel économique, Tunis, 25 juin 2019.**

يشكل وجود علاقات تقارب بين الدول عنصرا ميسرا لعملية التوسعة. يمكن كذلك لهذه العلاقات إن وجدت أن تفضي إلى تشكل نواة أساسية مكونة من دولتين لهما علاوة على الإتفاقات المتعددة الأطراف إتفاقات ثنائية في مجال تبادل تدفقات رؤوس الأموال.

يمكن لعلاقات الترابط الإقتصادي أن تكون قاطرة الإندماج المالي في المغرب العربي. فإن بعض الدول التي كانت قد شرعت في تنفيذ معظم الإجراءات الوطنية الضرورية للمرور إلى مرحلة التعاون، يمكنها أن تمثل نقطة إنطلاق تتوسع لاحقا لتشمل سائر دول إتحاد المغرب العربي، إذ يمكن لبقية الدول أن تنضم إليها في إطار منطقة مالية مندمجة وموسعة على نحو تدريجي.

الفرع الثالث :ا لتكامل المالي الإقليمي في خدمة القطاع الخاص

يشهد التطور المالي لبلدان المغرب العربي نموا وازدهارا في ظل زيادة وتنوع المؤسسات المالية وتوفر المنتجات المالية وتنمية السوق المالية. وتوسعت المصارف في المغرب العربي على المستوى القاري. وفي مجال الإستثمار الأجنبي المباشر، تظل منطقة إتحاد المغرب العربي أقل جذبا وأقل تنافسية على المستوى الدولي. فبالرغم من تطور الإستثمارات في بلدان إتحاد المغرب العربي، يظل مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر منخفظا جدا فيما بينها.

وتتمثل أوجه القصور الرئيسية في عدة مظاهر منها التأخر في الدمج المالي والتركز المكثف على المستوى القطاعي والبنكي وضخامة الديون غير المنتجة وعدم كفاية مبالغ الإعتمادات الممنوحة للقطاع الخاص وضعف رسملة أسواق الأسهم والتمويل غير البنكي.كما تتميز المنطقة المغاربية بالتأخر في الرقمنة المالية. ومع ذلك ، فإن النظام المصرفي في دول إتحاد المغرب العربي يختزن إمكانية المساهمة في الإندماج الإقليمي الذي قد يستفيد من تركيز أفضل وتعاون من أجل مواجهة التحديات المشتركة المتعددة من تيسير وضعها المصرفي ومشاركتها المشتركة وقد يؤدي التطور في الوصول إلى مصادر التمويل إلى تعزيز القطاع الخاص وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث:

مساهمة المؤسسات والصناديق المالية الإقليمية في تعزيز عملية الإندماج الإقتصادي : تجربـــة مجموعـــة البنـــك الإسلامـــي للتنميـــة بمنظمة التعاون الإسلامي

يسير العالم في السنوات الأخيرة نحو الإندماج والإنفتاح الإقتصادي بوتيرة سريعة ، وهذا يعني أن كل سياسة تتخذ من طرف أي بلد سيكون لها الأثر الواضح على إقتصاديات الدول الأخرى، خصوصا تلك السياسات المنتهجة في المجال النقدي. فترابط واندماج إقتصاديات دول العالم يجعل من قضية التعاون النقدي والمصرفي أمرا ضروريا. وذلك بهدف تجنب أي خلاف قد ينشأ من جراء إتخاذ إجراءات انفرادية من جانب دولة ما. كما أن وجود دول تتوفر على فوائض مالية معتبرة ودول أخرى تفتقر لمثل هذه الموارد جعل من قضية التعاون المالي الدولي أمرا في منتهى الضرورة، ولأن دول العالم أدركت حتمية التعاون بشكليه **(النقدي والمالي)** تجمعت في منظمات إقليمية لتكريس هذين الشكلين من التعاون.إن فكرة تضامن الدول الإسلامية وتعاونها في مواجهة تحدي التنمية بصفة عامة والتخفيف من حدة الفقر بصفة خاصة في إطار مبادئ وهدي الشريعة الإسلامية كانت وراء **إنشاء البنك الإسلامي للتنمية** ولازالت تحدد توجهاته ونشاطاته.

نتطرق في هذا المبحث إلى عرض تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في دعم مسار الإندماج الإقتصادي الإقليمي وفقا للنقاط التالية :

المطلب الأول:

تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: الجمع بين الأنشطة التنموية والأنشطة في مجال التعاون والإندماج الاقتصادي الإقليمي

تتشكل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من المؤسسة الأم، والمتمثلة في البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، **المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة**[1] كما أنشأ عدد من الصناديق الخاصة لتوظيف أرصدته السائلة التي لا يحتاجها في عملياته العادية منها : برنامج المعونة الخاصة، برنامج المنح الدراسية، محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، صندوق البنك الإسلامي للتنمية

وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية على ألمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في إجتماعه المنعقد في جوان **2005** . وتم إقرار بنود إتفاقية تأسيس المؤسسة خلال الإجتماع السنةي للبنك الذي عقد في الكويت **2006**. وتهدف المؤسسة إلى تعزيز التجارة بين البلدان الأعضاء في [1] البنك من خلال توفير تمويل التجارة والمشاركة في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية.

لحصص الاستثمار، صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية ، صندوق الإستثمار في ممتلكات الأوقاف، صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية[1] لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للبنك الإسلامي للتنمية

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى تعريف البنك الإسلامي للتنمية ، وظائفه وأهدافه من خلال :

أولا :نشأة البنك : مؤسسة مالية دولية لدعم وتنمية التقدم الإقتصادي والإجتماعي للدول الأعضاء ، أنشئت تطبيقا لبيان الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في مدينة جدة – المملكة العربية السعودية – شهر ديسمبر 1973.

تم التوقيع على الإتفاقية المنشئة للبنك بتاريخ 12 أوت 1974 من طرف 26 دولة [2]. أما الإجتماع الإفتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في جويلية 1975. وافتتح البنك رسميا في 20 أكتوبر1975. كما تعقب على هذه المؤسسة المالية ثلاثة رؤساء :أحمد محمد علي (1975– 2016) – بندر بن محمد حمزة حجار (2016–2021) . حاليا محمد سليمان الجاسر (2021).

وفي الكلمة التي ألقاها معالي الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار بمناسبة حفل رؤساء البعثات القنصلية العربية المعتمدة بجدة بتاريخ27 فيفري2017 ، أشار المتحدث إلى الجهود المخلصة التي قدمها الدكتور أحمد محمد علي للمؤسسة المالية ، ووجد البنك الإعتراف الذي يليق به من كل الجهات ذات الصلة المستويين الإقليمي والدولي وحصل على اعلي التصنيفات الإئتمانية من مؤسسات التصنيف الدولية الثلاث المعروفة كدليل أخر على قوة وضخامة الإنجاز الذي تحقق. كما كان للدعم المستمر من الدول الأعضاء مجموعة البنك الأثر الكبير في تحقيق تلك الإنجازات.

الجدول رقم (59) : الدول المؤسسة للبنك الإسلامي للتنمية بجدة (المساهمون الرئيسيون) هم 11 دولة :

الدول	السعودية	ليبيا	إيران	الإمارات	قطر	مصر	تركيا	الكويت	الباكستان	الجزائر	أندونيسيا
نسبة المساهمة (%)	23.61	9.47	9.32	7.54	7.21	7.10	6.48	5.48	2.55	2.55	2.26

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية[3]WWW.ISDB.ORG

[1] يراجع الملحق رقم 13 للمزيد من التفاصيل.

[2] يراجع اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية بتاريخ 12 أوت 1974 للمزيد من التفصيل.

[3] WWW.ISDB.ORG

- **العضوية في البنك**[1]: إن معيار العضوية في البنك الإسلامي للتنمية هو أن تكون الدول طالبة العضوية في منظمة التعاون الإسلامي، على أن **تكتتب في رأس مال البنك**[2] وفقا لما يقرره مجلس المحافظين.
- **رأس مال البنك الإسلامي للتنمية:** رأس مال البنك المصرح به هو ألفا مليون **دينار إسلامي**[3] 000 000 000 2 د.إ مقسمة إلى مائتي ألف سهم والقيمة الإسمية للسهم الواحد هي عشرة آلاف دينار إسلامي،. معروضة لاكتتاب الأعضاء. ويجوز لمجلس المحافظين زيادة رأس مال البنك في الوقت وبالشروط التي يراها مناسبة، وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء 57 دولة في أربع قارات من العالم.
- يعد البنك الإسلامي للتنمية أحد أكثر بنوك التنمية المتعددة الأطراف الفاعلة في العالم ، قادة عالميون في التمويل الإسلامي ، **(بتصنيف AAA)** بواسطة مؤسسة "**Poor's**[4]**&Standard** وأصول تشغيلية تتجاوز 16 مليار دولا أمريكي ورؤوس أموال مكتتب بها تبلغ 70 مليار دولار أمريكي.
- مقر البنك في جدة ، المملكة العربية السعودية ، له مراكز: في المغرب ، ماليزيا، إندونيسيا، بنغلاديش ونيجيريا ، تركيا ، مصر،. كازاخستان ، سورينام وأوغندا.

ثانيا : أهداف البنك الإسلامي للتنمية

تطبيقا للمادة الأولى من نص إتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ، يتمثل الهدف الرئيسي من تضافر جهود الدول الإسلامية لإنشاء البنك في تدعيم التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفي الدول غير الأعضاء منفردة ومجتمعة وفقا لإحكام الشريعة الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف يقدم البنك قروضا ومنحا لتمويل المشاريع الإنمائية في الدول الأعضاء وفي المجتمعات الإسلامية وفي الدول غير الأعضاء[5]، إلى جانب :

1.تقديم الخدمات المصرفية وفرص الاستثمار الخالية من الربا.

---

[1] يراجع المادة 3 من الاتفاقية (الفصل الأول)

[2] رأس المال الذي تم إصداره واكتتبت فيه الدول الأعضاء في البنك.

[3] الدينار الإسلامي ، الوحدة الحسابية للبنك الإسلامي للتنمية ، وهي تعادل وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

[4] AAA Chez **Standard & Poors et Fitch ou Aaa chez Moodys** pour un émetteur qui présente un très faible risque de remboursement ; Agence de notation financière privée qui évalue la capacité de remboursement des entreprises ou des Etats ; pour cela elle attribue une note qui renseigne les investisseurs sur leur solvabilité comme emprunteurs ; 03 agences se partagent 95 % du marché mondial de la notation financière dans le monde : Standard & Poors, Moodys Investors service, Fitch Rating

د. بن رجم محمد خميسي ، د حسناوي بلال ، " دور البنك الإسلامي للتنمية في تفعيل السوق المالي الإسلامي ، الصكوك الإسلامية نموذجا ، جامعة [5]سوق أهراس ، الجزائر ، ص 172 ، مقال منشور في مجلة بين المشورة ، العدد 4 ، دولة قطر ، أفريل 2016

2.تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بأسلوب مصرفي إسلامي.

3.توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة وتوفير الخدمات المصرفية البعيدة عن الربا.

4.ممارسة الأعمال المصرفية وتطويعها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

5.تشجيع الاستثمار عن طريق الشراكة والمضاربة والقرض الحسن.

6.العمل على خلق مجتمع يسوده التكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الثروات عن طريق تقديم خدمات مصرفية خالية من الربا وعلى أساس المنفعة المشتركة.

7.توسيع قاعدة المستفيدين من المال وزيادة قدراتهم لإعمار الأرض.

ثالثا : الركائز الخمسة لأنشطة البنك[1]:

- بناء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص،
- إقامة قيمة إلى إقتصادات ومجتمعات الدول النامية من خلال زيادة المهارات وتبادل المعرفة،
- التركيز على العلوم والتكنولوجيا والإبتكار لإيجاد حلول لأضخم تحديات المهارات التنمية في العالم، من خلال تعزيز الإتصال والتمويل، والتركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة،،
- تعزيز التنمية العالمية القائمة على هياكل التمويل مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية،
- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتركيز على تحسين أوضاع إنسانية.

رابعا : وظائف البنك الإسلامي للتنمية وصلاحياته

البنك الإسلامي للتنمية "**بنك تنموي متعدد الأطراف**"، يعمل على تحسبن حياة المجتمعات الإسلامية من خلال تعزيز التنمية الإجتماعية والاقتصادية في البلدان الإسلامية في جميع نواحي العام ، وإحداث التأثير على نطاق واسع . يوفر البنك البنية التحتية لتمكين الناس من تحقيق حياة أفضل وتحقيق إمكاناتهم كاملة[2].

أ – الوظائف والصلاحيات[3]: كي يحقق البنك أهدافه حددت له الوظائف والصلاحيات التالية:

- المشاركة في رؤوس أموال المشاريع والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء،
- الاستثمار في مشاريع البنيان الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى،

[1] تقلا عن الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية ، تاريخ الإطلاع 30 ماي 2021

[2] نفس المرجع ، نقلا عن الموقع WWW .ISDB.ORG ، تاريخ الإطلاع 30 ماي 2021

[3] المادة 2 من إتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ، مرجع سبق ذكره

- منح قروض لتمويل المشاريع والبرامج الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام في الدول الأعضاء،
- إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، من بينها صندوق من أجل دعم الدول المسلمة غير الأعضاء،
- قبول الودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة أخرى،
- المساعدة على تنمية التجارة البينية وخاصة تجارة السلع الإنتاجية،
- إستثمار الأرصدة الفائضة في عملياته بالطريقة المناسبة،
- تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء،
- توفير وسائل التدريب للعاملين في مجال التنمية في الدول الأعضاء،
- إجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الإقتصادية والمالية والمصرفية في الدول المسلمة وفقا لإحكام الشريعة الإسلامية،
- التعاون مع جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات ذات الأهداف المماثلة في إطار من التعاون الإقتصادي العالمي.

خامسا : رسالة البنك ورؤيته

أ- ومن رسالة البنك مايلي :

- الإيمان بأن كل الناس لديهم الحق في العيش بكرامة وإزدهار ، وأن تعهد النمو الإقتصادي هو أفضل طريق للخروج من الفقر،
- دفع التقدم الإقتصادي والإجتماعي للناس الخاص بهم على نطاق واسع ، ووضع البنية التحتية الكفيلة بتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم،نسج شراكات تعاونية بين المجتمعات والبلدان ، في القطاعين العام والخاص،تعزيز الحلول المبتكرة والمستدامة لأكبر تحديات التنمية في العالم قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ب – ففي **مجال الرؤية**، يطمح البنك إلى أن يكون هو الرائد في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دوله الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ج – وقد اختار البنك **لرؤيته ورسالته قيماً أساسية** تتمثل في الآتي: الأداء المتميز في جميع الأنشطة وفي التعامل مع العملاء والشركاء، سرعة الاستجابة في تلبية حاجات العملاء، الأمانة والإخلاص والنزاهة، التفاني في خدمة العملاء وتفويض السلطات والعمل كفريق.

سادسا – ما **يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك**

1.يقوم باستثمار الأموال في مشروعات استثمارية وفق الشريعة الإسلامية.

2.يهدف إلى تنمية روح التعاون لذلك فهو يلعب دورا تنمويا مزدوجا اجتماعي واقتصادي في آن واحد.

3.تتوقف مصادر أمواله على أصحابه ومن يستعد للمخاطرة والمشاركة في أرباح الاستثمارات من قبل المودعين.

4.أساس العلاقة بينه وبين الأطراف الأخرى بما فيهم المودعين هو المشاركة بالمخاطرة والربح.

5.تتبع منهج الإسلام في التسامح والتيسير.

6.يهدف إلى تنمية عادة التوفير والاستثمار ومنع الاكتناز من خلال توفير فرص استثمارية شرعية لكافة الفئات.

سابعا : الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

كغيره من البنوك الإقليمية ومؤسسات تمويل الدولية، ينقسم البنك إلى: ا- مجلس المحافظين ،ب- مجلس المديرين التنفيذين ، ج- رئيس البنك ، د- نائب رئيس البنك. كما فتح مكاتب إقليمية : كوالمبور، المغرب ، ماليزيا، إندونيسيا، بنغلاديش ونيجيريا ، تركيا ، مصر، كازاخستان ، سورينام وأوغندا.

الفرع الثاني: فلسفة ونظرية البنك الإسلامي للتنمية

ترتكز على مايلي[1]:

1.فكرة الإنابة والتفويض من صاحب المال "المودع" إلى البنك الإسلامي صاحب العمل أو المضارب.

2.المخاطرة بأموال أصحابه أو المساهمين وكذلك المودعين على حد سواء في سبيل الحصول على عائد.

3.للبنك شخصية معنوية مستقلة كما في شركات المساهمة حيث الجمعية العمومية التي تتكون من المساهمين ومجلس الإدارة الذي ينتخب من قبل الجمعية العمومية لتمثيل حملة الأسهم ويقوم مجلس الإدارة بتعيين المدير العام.

4.رفض فكرة التعامل بالربا والفائدة أخذا وعطاء واستبدالها بحصة الربح للأسباب الآتية[2]:

أ. **أسباب دينية،** ذلك أن الربا محرم وفقا للأدلة في **القرآن الكريم والسنة.**

ب. أسباب اقتصادية، حيث أن استخدام الفائدة يسبب الكثير من الأضرار نذكر منها على سبيل المثال :

- زيادة تكلفة الحاجيات حيث تعتبر الفائدة بند تكلفة يضاف إلى تكلفة المنتج.

1 بقاش شهيرة ، "دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الإقتصادية في الدول الأعضاء – حالة الجزائر، 1990-2009"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2012، ص 21.

1

[2] نفس المرجع السابق ، ص 25

- تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من الناس.
- زيادة مخاطر الفائدة عند عجز المدين عن الوفاء بالدين وفوائده حيث تضاف فوائد التأخير.
- زيادة القيود التي يتحملها المدين عند الاقتراض منها: وجوب الاحتياط للسداد، وعدم التصرف الموجودات خلال فترة الدين، وضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من السيولة.

- تعطيل المواهب الشابة والأفكار الجديدة لعدم توفر مصادر تمويل لمشروعات إلا بالاقتراض بفائدة.
- ارتفاع أسعار الفائدة عن معدل العائد على الاستثمار يؤدي إلى تخفيض الحافز على الاستثمار وتخفيض التشغيل وبالتالي تخفيض الناتج القومي.
- ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى خلق مشاكل في الدول النامية نتيجة تراكم جملة الديون عليها، وقد يؤدي ذلك إلى إعادة جدولة الديون بأسعار فائدة أعلى.
- نظرية الفائدة تعتبر الحلقة الأضعف في النظرية الاقتصادية حيث لا يوجد تفسير واضح للفوائد التي تدفع على القرض نفسه وليس على إنتاجية القرض الفعلية.
- عمل البنوك في الإقراض بفائدة يخلق عدم توازن وعدم تنويع في الاستثمار اللازم للتنمية مما يؤثر سلبا على النظام الاقتصادي.
- استخدام النقود كسلعة والمتاجرة بها يؤدي إلى زيادة الاكتناز وسوء توزيع الثروة.
- توسيط الفائدة بين من لديه عجز في المال ومن لديه فائض يجعل النظام الاقتصادي تحت رحمة الوسطاء.

تخلق الفائدة مشاكل كثيرة حتى للبنوك التي تمنح القرض بفائدة وتتمثل المشاكل في القروض المتعثرة والمعدومة

الفرع الثالث : صيغ التمويل / أشكال الإستثمار في البنك الإسلامي للتنمية

تتاتتلخص صيغ التمويل فيما يلي[1] :

1- **الإجارة :** صيغة تمويلية متوسطة أو طويلة الأمد، استحدثت سنة 1978 ، تقضي بأن يشتري البنك معدات وألآت ، ثم يحول إلى المستفيد حق استخدامها خلال مدة زمنية بعينها ، يحتفظ فيها البنك بملكية هذه الأصول، نظير سداد أقساط إجارة دورية ثابتة.

د. عادل عبد الفضيل عيد بليق ، " جهود البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الدولي ، دراسة تطبيقية" – مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية ، المجلد 27 ، رقم 1 ، 2019 ، ص ص116–118 ، كلية التربية ، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز / المملكة العربية السعودية

[1] - للمزيد من التفاصيل ، راجع أطروحة بقاش شهيرة ، مرجع سبق ذكره –

2- **البيع الأجل** :إستحدثت هذه الصيغة سنة 1985 ، وبموجبها يشتري البنك الأصول (من آلات ومعدات)، ثم يبيعها بسعر أعلى للمستفيد الذي يسدد المبلغ على أقساط. وتختلف هذه الصيغة عن صيغة الإجارة بكون ملكية الأصول تنقل من المشتري عند التسليم.

3- **القرض:** هذه صيغة تمويل طويلة الأمد ،إستحدثت سنة 1976، من أجل تمويل مشاريع التنمية، لاسيما مشاريع الزراعة والبنية التحتية، وهي صيغة ميسرة بطبيعتها، وتختلف عن الصيغة التي يستخدمها غيرها من المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف، وتقدم للدول الأعضاء لتمويل المشاريع، وهي خالية من الفائدة، ويفرض عليها فقط رسم خدمة يخصص لتغطية التكلفة الفعلية لإدارة القرض وتتراوح فترة سداد هذه القروض مابين 15 و25 سنة ، وتشمل فترة سماح تتراوح بين 3،7 أعوام.

4- **الإستصناع** : صيغة تمويلية متوسطة الأمد، إستحدثت سنة 1996 ، وهي عقد صناعة (أو بناء أو تجميع أوتعبئة وتغليف) ، يوافق الصانع (البائع) بمقتضاه على إمداد المشتري، في موعد محدد،وبسعر متفق عليه، بسلع ذات مواصفات محددة، بعد صناعتها أو بنائها، طبقا لتلك المواصفات.

5- **المساعدة الفنية** : توفير الخبرة الفنية للمساعدة في إعداد أوتنفيذ مشروع أوسياسة، أو المساعدة في تطوير المؤسسات أو الموارد البشرية. يمكن أن تتعلق المساعدة الفنية مباشرة بمشروع، كدراسة الجدوى، أو التصاميم الهندسية التفصيلية أو الإشراف على التنفيذ أو المشاريع التجريبية وغيرها أو الخدمات الإستشارية كوضع السياسات ، أو إعداد الخطط القطاعية ، أو بناء المؤسسة وغيرها.

6- **المشاركة في رأس المال:** صيغة تمويلية إستحدثت سنة 1976، ويشارك البنك بموجبها في أسهم رأسمال مختلف الشركات، غير أنه لاينبغي أن يتجاوز مستوى مشاركة البنك ثلث رأس المال المساهم به في المشروع.

7- **خطوط التمويل:** يقدم البنك خطوط التمويل إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي والبنوك الإسلامية، في الدول الأعضاء، لتشجيع تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في القطاع الصناعي، وتصنيع الآلات الزراعية، باستثناء الصناعة الفندقية والسياحية، والإسكان والمشاريع التي تحرمها الشريعة. وتشمل خطوط التمويل هذه الأتي: خط الإجارة، خط البيع الأجل، خط الإستصناع، خط المساهمة في رأس المال، توليفة تجمع بين الخطوط الأربعة السابقة.

8- **المضاربة:** شكل من أشكال الشراكة، يشارك فيه أحد الطرفين بالمال، ويشارك الطرف الأخر بالخبرة والإدارة، ويقتسم الطرفان ماحصل بينهما من ربح بنسبة متفق عليها، لكن الخسارة لا تكون إلا على رب المال من رأسماله.

9- **المرابحة:** عقد بيع بين مشترى وبائع، يشتري البائع بمقتضاه السلع التي يحتاجها المشتري، ثم يبيعها المشتري بسعر التكلفة، مع زيادة ربح معلوم، ويحدد كل من الربح (هامش الربح)، ومدة السداد (الذي يكون عادة على أقساط) في العقد الإبتدائ.

10- **الصكوك** : سند قائم على أصول فعلية يصمم أو يهيكل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تداوله في الأسواق المالية.

11- **الوقف:** مال وموهوب أوصندوق خيري، يكرس لإغراض محددة، تقره الشريعة الإسلامية.

إلى جانب خدمات مصرفية أخرى منها [1]:

- التعامل ب/أو تحصيل وقبول الشيكات والكمبيالات، الحوالات، الكفالات، الاعتمادات، تأجير الخزائن الحديدية، تسهيل شراء وبيع الأوراق المالية، المتاجرة بالعملات، تسهيل الاكتتاب بالأسهم.
- إدارة صناديق الزكاة والتبرعات ومنح القروض الحسنة وإصدار بطاقات الائتمان.
- تقدم المصارف الإسلامية قروضا للدراسة والعلاج لمن يحتاج.
- خدمات استشارية وعلمية حيث إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والتحليل المالي للمشروعات.

الفرع الرابع: الحسابات المالية وتشغيل موارد البنك الإسلامي للتنمية

أولا : الحسابات المالية :حسابات الإئتمان[2]: على شكل حسابات جارية دائنة أو تحت الطلب حسابات الاستثمار المشترك:حسابات التوفير وحسابات اشعار والودائع لأجل.

مصادر أموالها: الودائع بجميع أنواعها.

حسابات الإئتمان الجارية دائنة أو تحت الطلب .

حسابات الاستثمار المشترك وتشكل الجزء الأكبر وتشارك بالأرباح.

أموال المساهمين: رأس المال والاحتياطات والأرباح المدورة.

ثانيا :تشغيل موارد البنك الإسلامي للتنمية

العوامل التي يراعيها البنك الإسلامي عند تشغيل أمواله على أساس الشريعة الإسلامية مايلي : تجنب الفائدة أخذا وعطاء.

– المواءمة بين السيولة والربحية – التعامل على أساس المشاركة في مخاطر الاستثمار مع طالب التمويل– المشاركة في الربح والخسارة على أسس ونسب يتفق عليها– الاستثمار في مشروعات تتفق مع الشريعة الإسلامية– الاستثمار في مشروعات تعود بالخير على كل من المصرف والمودعين والمجتمع–

[1] د. عادل عبد الفضيل عيد بليق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 116–118

[2] يراجع المادة 14 من الإتفاقية، مرجع سبق ذكره

التقيد بالقوانين والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي– مراعاة المسئولية الاجتماعية للبنك كالمساهمة في خدمة المجتمع.

ثالثا :العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي

تتقيد البنوك الإسلامية بتعليمات البنك المركزي والتي أبرزها ما يلي[1]:

1. الاحتفاظ برصيد نقدي لدى البنك المركزي وهو ما يسمى بالاحتياطي النقدي الإلزامي.
2. الاحتفاظ بموجودات سائلة مراعاةً لمتطلبات السيولة.
3. التقيد بتعليمات البنك المركزي الخاصة بتنظيم عمليات الائتمان "الاستثمار" وتوجيهها نحو خدمة التنمية الاقتصادية في البلد.

وتختلف البنوك الإسلامية عن التقليدية في علاقتها مع البنك المركزي فهي لا تستفيد منه فيما يلي:

1. القروض التي يمنحها البنك المركزي للبنوك.
2. عملية إعادة خصم أو خصم للأوراق التجارية والمالية لأن هذه العمليات قائمة على الربا.

لذلك على البنك المركزي تخفض نسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة التي تفرضها على البنوك الإسلامية لأن المودعين في الإسلامي يشتركون معه في المخاطرة وليسوا بحاجة للحماية بالقدر الذي يحتاجونه في التقليدي.

المطلب الثاني:

سياسة مجمع البنك الإسلامي للتنمية في إطار منظمة التعاون الإسلامي

يلعب البنك الإسلامي للتنمية كغيره من البنوك التنموية دوراً رئيساً وهاماً في تجميع الموارد من الدول الأعضاء ومن الأسواق المالية وفي تخصيصها وتوزيعها على المشاريع والبرامج المتنوعة في قطاعات الاقتصاد المختلفة، خاصة الإنتاجية منها، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي للإنسان في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. ومنذ نشأته، دأب البنك على دعم قدراته للعب هذا الدور الحيوي بالاعتماد على التحسين المتواصل لكفاءة العاملين فيه وكفاءة نظمه الداخلية، كما اعتمد على الدعم المستمر من دوله الأعضاء، وخاصة من دولة المقر، المملكة العربية السعودية[2].

[1] للمزيد من التفاصيل ، راجع أطروحة بقاش شهيرة ، مرجع سبق ذكره

[2] د . بشير عمر فضل الله ، مستشار بإدارة البنك الإسلامي للتنمية ، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية و التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية" ، مجمع الفقه الإسلامي / منتدى الفكر الإسلامي، جدة ، ص 2 ، 2007.

خلال الإجتماع السنوي 41 لمجلس المحافظين في جدة ، أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي[1] معالي الدكتور **يوسف بن أحمد العثيمين**[2] أن المنظمة تعمل على إعداد سياسة جديدة في مجال تطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمي لصالح الدول الأعضاء. وأشار أن هذه السياسة تعزز إستراتجية البنك **للتعاون الإقليمي والتكامل** وتطوير البنية التحتية وتنسج مع الأولوية التي توليها المنظمة لتعزيز **التكامل الإقتصادي البيني** من خلال تطوير السلع العابرة للحدود فضلا عن تعميم الإقتصاد الإسلامي بما في ذلك الصيرفة الإسلامية والتمويل الإجتماعي. كما عبر وزير المالية السعودي خلال هذا الإجتماع فكرة رئيس مجموعة البنك لتحقيق الدور التنموي المنشود وتحويل البنك إلى بنك معرفة وكفاءة لتعبئة الموارد ورؤيته المبنية على إحداث تغيير نوعي في دور البنك بأن يتحول تدريجيا الى **بنك للتنمية والتنمويين.**

الفرع الأول : الأداء التنموي لاقتصادات الدول الإسلامية الأعضاء

شهد الإقتصاد العالمي بين سنتي 2016 و2017 نوعا من الإنتعاش نتيجة إرتفاع الطلب الداخلي في الدول الصناعية وفي الصين وتحسن النتائج في باقي الدول الناشئة الكبرى وانتعاش ٱستثمار العالمي في قطاع التصنيع. وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي لشهر أفريل2018 ، ساعد هذا الوضع من تحسين نمو الإقتصاد العالمي الذي سجل نسبة 3.2 % في سنة 2016 قبل أن يرتفع إلى 3.8 % في سنة 2017 ثم يتوقع أن يصل إلى نسبة 3.9% سنة 2018 وذلك نتيجة الإستثمارات في الدول المتقدمة ، واستمرار النمو في الأسواق الناشئة في آسيا وأوروبا وفي بعض الدول المصدرة للسلع وأيضا بفعل إنتعلش التجارة العالمية ،وخاصة في البلدان النامية 2.2% في سنة 2016 إلى 6.1% في سنة 2017[3].

ويفسر هذا الوضع ، من بين أمور أخرى، بالظروف المالية التي شجعت الإستثمار في المصانع ومرونة السياسة المالية في الولايات المتحدة وأيضا بارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع (النفط والغار

---

[1] 3– أنشئت بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 25 سبتمبر 1979 ردا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة . وتعد ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة حيث تضم في عضويتها 57 دولة موزعة على أربع قارات وهي آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وتمثل الصوت الجامع للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعما للسلم و الانسجام الدوليين وتعزيزا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وعقد في عام 1970 أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة.

[2] 3– من جنسية سعودية انتهت عهدته في 17 نوفمبر2021 ، و تم إنتخاب الأمين العام الجديد من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه من جنسية تشادية.

[3] التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعد من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالدار البيضاء – الرباط ، www.icdt.org. الموقع الرسمي للمركز ، ص 3 ، 2018

الطبيعي) والمعادن (الألومنيوم والحديد) والمنتجات الزراعية (الحبوب والبذور الزيتية) وتحسن الإستهلاك الخاص ، لاسيما في الصين والهند.

ونظرا لهذا الوضع ،فإن **دول منظمة التعاون الإسلامي**[1] ليست بمنأى عن باقي الدول حيث أرتفع الناتج المحلي الإجمالي من 18.3 تريليون دولار أمريكي في سنة 2016 إلى 19 تريليون دولار أمريكي سنة 2017 .وقد سجل في سنة 2018 قيمة 19.8 تريليون دولار أمريكي. أما دول إتحاد المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب و موريتانيا وليبيا) ، أرتفع الناتج المحلي الإجمالي من 34086 مليون دولار أمريكي إلى 359652 مليون دولار أمريكي سنة 2017 وقد سجل في سنة 2018 قيمة 371860 مليون دولار أمريكي.

أولا : إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والتحديات الأولية

إن فكرة تضامن الدول الإسلامية وتعاونها في مواجهة تحدي التنمية بصفة عامة والتخفيف من حدة الفقر بصفة خاصة في إطار مبادئ وهدي الشريعة الإسلامية كانت وراء إنشاء البنك ولازالت تحدد توجهاته ونشاطاته. وقد جاء إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ترسيخاً لمبدأ التضامن الإسلامي والتعاون المشترك، وإدراكاً لحجم التحديات التي تجابه الأمة الإسلامية في المجال الاقتصادي، ومن ثم ضرورة إيجاد آلية فاعلة للتصدي لتلك التحديات. فهو مؤسسة للتعاون التنموي جنوب . جنوب نظرا لكون كل أعضائه من البلدان النامية. ويتجلى هذا التضامن في الحرص على الإجماع أو التوافق في اتخاذ القرارات ودون الحاجة منذ إنشاء البنك إلى اللجوء إلى التصويت[2].

ومنذ البداية، تم التوافق على أن يكون هدف البنك الإسلامي للتنمية الأساس هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. كما تم التوافق لتحقيق هذا الهدف السامي على أن يولي البنك عناية خاصة لتمويل المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية ذات الجدوى المالية والاقتصادية بوسائل متعددة منها المساهمة في رأس المال وتقديم القروض الحسنة. ثم أضيف لهذه الوسائل لاحقا الإجارة والبيع لأجل والاستصناع والمشاركة المتناقصة ونحوها، وذلك لآجال متوسطة وبعيدة المدى. أولى البنك منذ إنشائه أولوية قصوى للقطاع الاجتماعي وخاصة الصحة والتعليم. وكان البنك سبَاقا في تمويل المشاريع التعليمية والصحية في حين كانت البنوك التنموية الأخرى في ذلك الوقت تنأى بنفسها عن مثل هذه المشاريع الاجتماعية. وبالفعل، قام البنك بتوقيع أول اتفاقية للتعاون مع مؤسسة دولية، مع اليونسكو، في مجال التعليم.

[1] نفس المرجع

[2] د . بشير عمر محمد فضل الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 3 –4

ومنذ إنشاء البنك، اتضحت أيضا ضرورة الجمع بين **الأنشطة التنموية والأنشطة في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي**[1]. وفي هذا الإطار، كان للبنك الأسبقية بين البنوك التنموية في العناية بتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء حيث أتاحت برامج التمويل قصيرة الأجل للواردات، ثم بعد ذلك برامج تمويل الصادرات، بوسيلة المرابحة والوسائل الأخرى، مساهمة البنك في توفير احتياجات الدول الأعضاء والمستفيدين من السلع والبضائع الإستراتيجية ذات الصبغة التنموية.

وفي مجابهة تحدي التنمية، بادر البنك بتقديم المعونة الفنية لتهيئة المشروعات والدعم المؤسسي ونقل الخبرة والتقنية لفائدة الدول الأعضاء. كما أن من وظائف البنك إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة ومن بينها صندوق لمساعدة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. وللبنك قبول الودائع وتعبئة الموارد المالية بالوسائل التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد اتسم البنك منذ تأسيسه **بثلاث سمات**[2] وضعت أمامه تحدياً كبيراً في مسيرته اللاحقة، وأهم تلك السمات هي:

- ❖ التزام البنك في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو بهذا أول مؤسسة مالية دولية في هذا المجال. كما ساهم البنك بفاعلية في إنشاء عدد من المؤسسات التي تعمل على مساندة وتعزيز مسيرة العمل المصرفي الإسلامي سيأتي ذكرها فيما بعد.

- ❖ يعتبر **البنك نموذجاً** يكاد يكون فريداً للتعاون بين هذا العدد الكبير 57 دولة من دول الجنوب، حيث أن الجانب الأكبر من رأس ماله مدفوع من قبل دول هي ذاتها من دول الجنوب هدفت إلى مساعدة غيرها من الدول الأقل نمواً. وفي هذا المجال، ساهمت المملكة العربية السعودية بأكثر من **25%** من رأس مال البنك كما ساهمت بسخاء في برامجه وصناديقه الأخرى.
- ❖ تمثل الدول الأقل نمواً (حسب تصنيف الأمم المتحدة) نحو نصف عضوية البنك مما يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة التخفيف من حدة الفقر بالعمل على مساعدة هذه الدول من أجل تسريع نسق نموها من ناحية واستهداف الفئات الأكثر حرمانا من الناحية الأخرى.

ثانيا : أهم التطورات المؤسسية من أجل دعم التنمية

لقد شكك الكثيرون عند إنشاء البنك في قدرته وإمكانية نجاحه واستمراريته في تلبية احتياجات دوله الأعضاء المتغيرة والمتطورة مع الالتزام بأحكام الشريعة خاصة في ضوء عدم وجود أية سابقة في هذا

نصت المادة **16** من الفصل الأول المعنون قواعد خاصة بالتمويل : يراعي البنك في قيامه بعملياته **دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء**.[1]

[2] د . بشير عمر محمد فضل الله ، مرجع سبق ذكره ، ص **5**

المجال.إلا أنه، وبعد النشاط الدؤوب والعمل المتميز في خدمة التنمية البشرية والاقتصادية، وبآليات وصيغ تمويلية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، برهن البنك ليس فقط أن النجاح في هذا المجال ممكن وميسور، بذات المعايير العملية والمالية والائتمانية التي تصنف بها وصيفاته من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تعتمد أساليب التمويل التقليدية. ولقد حدث ذلك نتيجة تطورٌ مؤسسي محكم ومستمر شمل عدة جوانب، من بينها تنامي عضوية البنك وحضوره الميداني على الصعيد الدولي لخدمة التنمية البشرية.

- فمن ناحية، شهد البنك نموا تدريجيا في عضويته مع مرور الوقت. ففي حين كانت عضويته عند إنشائه في عام (1975م) 22 دولة فقط .حاليا، يضم 57 دولة، وجميع الأعضاء من الدول النامية التي تنتشر في أربع قارات هي **آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.**
- ومن ناحية أخرى، فإن البنك الذي بدأ كمؤسسة وحيدة، تطور مع مرور السنين إلى مجموعة من المؤسسات والصناديق. فرض ذلك التطور تنوع الطلب على الخدمات التي يقدمها ونمو وتنوع العمليات التي يضطلع بها. وتشمل المجموعة الكيانات التالية[1]:

أ) **أعضاء مجموعة البنك:** وهم أربع: البنك (قائد المجموعة) والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة.

ب) **الصناديق المتخصصة،** وتشمل محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، صندوق حصص الاستثمار، صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية، صندوق استثمار ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف.

ج) **المؤسسات التابعة،** وهي المركز الدولي للزراعة الملحية، ومشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من لحوم الهدي والأضاحي الذي يديره البنك.

الفرع الثاني: التعاون والتكامل االإقليمي

تتنوع البلدان الأعضاء تنوعا كبيرا من حيث موقعها الجغرافي ودخلها الفردي وحجم إقتصادها الوطني وطبيعته. ويشمل هذا التنوع حجم ترابطها الإقليمي ونوعية ودرجة نفاذها إلى الأسواق العالمية. وتتيح هذه الإختلافات بين البلدان الأعضاء فرصا لتطبيق مبادئ ومبادرات التعاون والتكامل الإقليمي إبتغاء مواصلة تطوير وإستخدام ما تتمتع به هذه البلدان ، منفردة ومجتمعة ، من مزايا نسبية لمصلحتها الجماعية. وتمكن تدخلات والتكامل الإقليمي من تحرير حركة السلع والخدمات والمعلومات والوسائل التكنولوجية

[1] www.isdb.org يراجع الموقع الرسمي للبنك

والأشخاص عبر الحدود. ونتيجة لذلك، توفر السياسة المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليمي توجيهات بشأن برمجة وتخطيط وتنفيذ ودعم وتمويل العمليات القطاعية وغيرها من العمليات المحورية التي تندرج في إطار أنشطة التعاون الإقليمي وتكامل الأسواق[1].

أولا : إطار السياسة المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليمي

ترمي إلى سد أولى احتياجات البلدان الأعضاء في مجال التعاون والتكامل الإقليمي وإلى تحسين فعالية وكفاءة تدخلات البنك. إلى جانب تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين فعالية وكفاءة تدخلات البنك ، دعم البنك لكي يصبح منصة ربط فعالة للتعاون بين البلدان الأعضاء ومنظمات التعاون الإقليمية ، تقوية التعاون الإقتصادي وتيسير المزيد من الإستثمار والتجارة مع الإقتصاد العالمي.

ثانيا : الركائز الأساسية لسياسة البنك وإستراتيجيته الجديدة في مجال التعاون والتكامل الإقليمي

- تعزيز الترابط العابر للحدود بالإستثمار في أصول البنية التحتية التي تربط بين الأسواق وتضمن حسن عمل الصناعات . ويشمل أيضا الإستثمار في الخدمات لتسهيل التنقل .
- تحسين مناخ الإستثمار لتسهيل الإستثمارات في البنية التحتية الإقتصادية الإقليمية، وسيتحقق ذلك في المقام الأول بدعم تنمية سوق رأس المال والمال الإقليمي عن طريق وكالات تشجيع الإستثمار لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد المحلية.
- تعميم تمويل التجارة والتمويل الإسلامي عن طريق الإستثمار الموقع الفريد للبنك بين مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة الأطراف لجمع كل بلدان الأعضاء تحت راية واحدة.
- تيسير التعاون في مجال توفير المنافع العامة الإقليمية مما يستدعي المزيد من التعاون بين البلدان على إدارة الموارد الطبيعية المشتركة وتقديم المساعدة للسكان المستضعفين والنازحين في حالات الهشاشة .

ثالثا: العوامل المساعدة والمبادئ التوجيهية

أهمية تنفيذ الإتفاقيات القائمة العابرة للحدود أو الإلتزامات الرسمية المشتركة والمساهمة في تحسين حوار السياسات الإقليمية بشأن التجارة والإستثمار والتعاون النقدي والمالي والتعاون على المنافع العامة الإقليمية . بخصوص المبادئ التوجيهية تتلخص في ربط التدخلات بأهداف التنمية المستدامة ، دعم الإندماج في سلسلة القيمة الإقليمية تمهيدا لتعزيز الإندماج في سلسلة القيمة العالمية.

[1] ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية سنة 2020 . ص 23

ثانيا : نمو الهيكل المالي وتعبئة الموارد لتلبية الحاجيات التنموية المتزايدة

- **تعزيز الموارد الرأسمالية العادية:** شهدت قاعدة رأس مال البنك توسعاً عبر السنين ويعزى ذلك إلى دعم وتعاون ومساندة الدول الأعضاء وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. وقد ساعد هذا النمو في رأس مال البنك على المساهمة في تلبية جانب من احتياجات الدول الأعضاء المتزايدة للتمويل التنموي.
- **إنشاء صندوق الوقف:** ويقوم البنك، كما سمحت له بذلك اتفاقية التأسيس، بالتوظيف قصير الأجل للأموال، لذلك يتم إيداع الأرصدة السائلة التي لا يحتاجها البنك للعمليات العادية أو لتمويل التجارة لدى مؤسسات مالية تعمل في الأسواق المالية الدولية، وفي الدول الأعضاء. وفي شهر جانفي 1976م، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للبنك قرارا بشأن الأموال التي تتحصل من وضع ودائع البنك في المصارف الأجنبية. وقد قضى القرار بتجنيب تلك الأموال ووضعها في حساب خاص.
- وبناء على ما صدر من المجمع الفقهي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، قرر مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي الثالث المنعقد في 14 مارس 1979م أن الدخل الصافي المتحصل من ودائع البنك في المصارف الأجنبية يجب أن يخصص للأغراض التالية :

أ) التدريب والبحوث التي تهدف إلى مساعدة وإرشاد الدول الأعضاء في تعديل مسار نشاطها الاقتصادي والمالي والمصرفي بما يتواءم وأحكام الشريعة الإسلامية. وتوخيا لهذه الغاية، تم إنشاء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في مقر البنك في جدة.

ب) توفير وسائل الإغاثة في شكل السلع والخدمات المناسبة التي تقدم للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية التي تتعرض للكوارث الطبيعية والمحن.

ج) توفير المساعدات المالية للدول الأعضاء من أجل دعم وتأييد القضايا الإسلامية.

د) مبادرات تعبئة الموارد: يقوم البنك بدعم موارده العادية عن طريق تعبئة الأموال من خلال برامج وأدوات تمويلية متنوعة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد دفع الطلب المتزايد للتمويل التنموي من قبل الدول الأعضاء البنك لأن يوجه قدراً كبيراً من مجهوداته لتطوير هذه الأدوات. وتشمل الأدوات المستعملة الآن البرامج والصناديق الآتية : برنامج ودائع الاستثمار – محفظة البنوك الإسلامية – صندوق حصص الاستثمار – صندوق البنك الإسلامي للتنمية لتمويل البنية الأساسية – برنامج تمويل الصادرات – صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف – إصدار الصكوك.

يقدم برنامج ودائع الاستثمار الذي أسس عام 1980 للمستثمرين خياراً يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية من اجل الاستثمار في تمويل عمليات البنك. ويقبل البنك بموجب البرنامج ودائع عدد من المؤسسات

ويستخدمها في استثمارات قصيرة الأجل في تمويل التجارة الخارجية. أما محفظة البنوك الإسلامية التي أسست عام 1988م فهي نافذة يعبئ البنك من خلالها السيولة المتاحة لدى عدد من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، ويوجهها لتمويل عملياته في الدول الأعضاء. وأسس صندوق حصص الاستثمار عام1989 كنافذة أخرى تعبئ موارد إضافية من السوق تقدم للمستثمرين قنوات استثمارية مربحة تتفق عملياتها مع أحكام الشريعة الإسلامية. من ناحية أخرى فإن برنامج تمويل الصادرات الذي أسس عام 1987م فهو يستخدم فقط لتنمية الصادرات من الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، وتمشياً مع رؤيته الهادفة إلى تعبئة موارد إضافية من السوق بدلاً من اللجوء في كل مرة إلى الدول الأعضاء، أطلق البنك أحدث مبادراته في هذا الصدد في جويلية عام 2003م وهي إصدار **صكوك البنك الإسلامي للتنمية (السندات)**. وكان الإصدار الأول المبدئي بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي، ولكن في ضوء الطلب القوي من المستثمرين فقد تمت زيادة حجم الإصدار إلى 400 مليون دولار. والإصدار مدته خمس سنوات، وهذا هو أول إصدار في سوق مال إسلامي من جهة غير سيادية (عقب عروض ماليزيا والبحرين)، وثاني إصدار سندات "دولية" كسند إسلامي.

وتتسم العملية بخصائص السند التقليدي والإدارة الإسلامية. وتشمل أصول صكوك البنك أصول إجارة وغيرها من تلك التي تتفق وأحكام الشريعة التي تم تحويلها إلى الصندوق الذي تأسس خصيصاً لهذه العمليات. ويضمن البنك جميع المدفوعات المستحقة من هذه الأصول، ويقدم الدعم كمقدم سيولة ومشترٍ نهائي لأصول الصكوك عند الاستحقاق. وتعهد البنك بعرض خاص شامل يغطي الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا. وقد وزعت العملية بصورة جيدة وكان معظم الطلب من الشرق الأوسط كما تحقق التوزيع في الشرق الأقصى وأوروبا. ونجح البنك في توسعة نوع المستثمرين لهذه الأصول.

وكانت العملية أصلاً إصداراً إسلامياً، إلا أنها اجتذبت مشترين تقليديين، فقد جاء نحو 70% من الطلبات من السوق التقليدية. ونجح الغرض من العملية في تطوير أسواق مال إسلامية، فقد كان هناك عدد من المستثمرين من قطاع التمويل الإسلامي الذين اشتروا سندات قابلة للتعامل لأول مرة. وحقق البنك أهدافه في إشراك البنوك المركزية التي تمثل نحو 40% تقريباً من طلبات الشراء. وشارك البنك، كمدير مشارك، في إصدار صكوك قطرية بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي عام 2003م. ويكتتب البنك أيضاً في عدد من عروض الصكوك من حكومة البحرين. ويقوم البنك حالياً بجهود لتطوير سوق الصكوك وذلك بإيجاد سندات قابلة للتعامل تتسق وأحكام الشريعة.

وقد حصل البنك على تصنيف **(AAA) بواسطة مؤسسة "Poor's&Standard" للتصنيف الائتماني** في ديسمبر 2003م في خطوة مهمة لتعبئة الموارد من السوق الدولية كأول مؤسسة في العالم الإسلامي تحصل على هذا التصنيف. كما اعترفت **لجنة بازل في جوان** 2004 **بأن البنك بنك تنموي متعدد**

الأطراف معدل الخطر المرجح لديه صفر. وقد سهل هذا التصنيف دخول البنك إلى السوق الدولية لتعبئة موارد إضافية بغية تلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للدول الأعضاء. وصكوك البنك هي أول أوراق مالية تقليدية تتوافق مع الشريعة. وتجدر الإشارة إلى أن النجاح الذي قابله البنك في إصداره الأول دفعه إلى الموافقة على الإصدار الثاني في 2005م بمبلغ بليون دولار تكون الشريحة الأولى منه 500 مليون دولار.

الفرع الثالث : النشاط التمويلي للبنك الإسلامي للتنمية

يوجّه البنك كمؤسسة مالية تنموية جُل نشاطه ويستغل الموارد المتاحة لديه لدعم ومساندة جهود دوله الأعضاء الهادفة إلى تحقيق الطفرة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحسين المستوى والبيئة المعيشية للإنسان في تلك الدول. ويهتم البنك بصفة خاصة، كما رأينا سالفاً في توجهاته الإستراتيجية، بالإنسان باعتبار أنه المستهدف والمستفيد من التنمية، ولذلك فإن التنمية البشرية تمثل محوراً ومرتكزاً أساسياً لنشاط البنك ويتمثل ذلك في اهتمامه بمحاربة الفقر وبتمويل التعليم بكل مراحله والصحة والتدريب وتوفير مياه الشرب والارتقاء بالصرف الصحي ونحو ذلك من الأنشطة المساعدة. لكن البنك لا يحصر نشاطه على إنسان الدول الأعضاء، بل يتعدى ذلك ليشمل المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء كما تقتضي ذلك وثائق تأسيسه. ويمارس البنك هذا النشاط التمويلي عبر ثلاثة محاور رئيسه هي العمليات العادية وتمويل التجارة وعمليات المساعدة الخاصة.

وعرف حجم تمويل البنك تطورا مستمرا حيث بلغ المجموع التراكمي الصافي للتمويلات التي اعتمدتها جميع نوافذ البنك حتى نهاية 2005، 41.4 بليون دولار. وقد توزع هذا التمويل التراكمي كما يلي: 16.4 بليون دولار لتمويل المشروعات والمساعدة الفنية، و24.4 بليون دولار لعمليات تمويل التجارة، و597 مليون دولار للمعونة الخاصة.

من بين مخرجات الإجتماع السنوي لمجلس المحافظين للبنك في جدة[1] ، تم توقيع عدد من اتفاقيات التمويل يقوم البنك بموجبها بالمساهمة في تمويل المشاريع إنمائية جديد في بعض من الدول الأعضاء بأكثر من 1.2 مليار دولار أمريكي. وتفاصيل هذه الإتفاقيات ملخصة كمل يلي :

ويوضح الجدول التالي، حجم العمليات الممولة من مجموعة البنك الإسلامي حسب الإتفاقيات المبرمة مع الدول الأعضاء.

[1] مجلة منظمة التعاون الإسلامي ، العدد 36 ، شهري ماي وسبتمبر 2017 ، الصفحة رقم 60-61 ، البنك الإسلامي للتنمية يعقد الإجتماع السنوي 31 لمجلس المحافظين في جدة . العثيمين أمين عام منظمة التعاون الإسلامي . سياسة جديدة في مجال تطوير البنية التحتية والتكامل الإقايمي لصالح الدول الأعضاء. www.oic-oci.org – site

الجدول رقم (60)-إتفاقيات التمويل المبرمة بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبعض من الدول الأعضاء 2017

الدول	طبيعة المشروع	المبلغ الإجمالي للتمويل
تركيا	المساهمة في تمويل مشروعين:الأول : تمويل بمبلغ 348 مليون دولار أمركي للمساهمة في توفير القطارات الرسعة للرحلات البعيدة بين المدن في تركيا والثاني : تمويل بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي للمساهمة في دعم إستراتيجية الحكومة التركية الخاصة بتطوير التعليم المهني والملي وجميع المراحل الدراسية	**363 مليون دولار أمريكي**
أندونيسيا	المساهمة في تمويل مشروع تطوير الطريق العابر لمناطق جنوب جاوة لتخفيف الإزدحام ودعم التنمية الإقتصادية بالمنطقة الجنوبية من جزيرة جاوة.	**250 مليون دولار أمريكي**
موزمبيق	تمويل مشروع للطاقة الكهربائية وتقديم مساعدة فنية : تمويل بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي للمساهمة في مشروع نقل الطاقة الكهربائية بين مدينتي شسيمواراوناكالا. لتوسيع شبكة توزيع الطاقة الكهربائية، لتشمل مناطق جديدة خاصة في منطقتي موكوبا وناكالا الصناعيتين الجديدتين ومساعدة فنية في شكل منحة بمبلغ 110 آلاف دولار أمريكي لتقييم إمكانية تطبيق الصيرفة الإسلامية في الإطار القانوني والتنظيمي المصرفي للبلاد.	
تونس	تمويل بملبغ 70 مليون دولار أمريكي للمساهمة في مشروع توفير المياه في وسط العاصمة تونس لتغطية المناطق الإستهلاكية الكبيرة للمياه في وسط المدينة وشمالها.	**70 مليون دولار أمريكي**
الكاميرون	تمويل مشروعين :الأول : تمويل بمبلغ 42.4 مليون دولار أمركي للمساهمة في مشروع لتسويق المواشي وتطوير البنية التحتية للتنمية الحيوانية في المناطق الشمالية من البلاد.الثاني : تمويل بمبلغ 30.6 مليون دولار أمريكي للمساهمة في المرحلة الثانية من مشروع التنمية الريفية المتكاملة لمحافظة شارس لوغون في أقصى شمال الكاميرون وذلك لتطوير الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية وإنشاء البنية التحتية والإجتماعية والإقتصادية اللازمة.	**73 مليون دولار أمركي**
تشاد	تمويل مشروعين: الأول : بمبلغ مليون دولار أمريكي بما فيها قرض من صنجوق التضامن الإسلامي للتنمية بمبلغ 29 ملايين دولار أمريكي للمساهمة في تعزيز التعليم ثنائي اللغة (عربي/فرنسي).الثاني: تمويل بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي بما فيها 12 مليون دولار أمريكي من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية للمساهمة في تطوير الطاقة الشمسية لسكان المناطق الريفية في جنوب العاصمة إنجامينا.	**49 مليون دولار أمركي**
أوزبكستان	تمويل بمبلغ 44.5 مليون دولار أمريكي وذلك للمساهمة في تحسين البيئة التعليمية ونوعية التعليم العالي في المؤسسات التعليمية القائمة. وسيستفيد من هذا المشروع نحو 20 ألف طالب وطالبة.	
بنغلاديش	تمويل بمبلغ 47 مليون دولار أمركي للمساهمة في مشروع الزراعة والتنمية الريفية في إقليم رانغبور. لزيادة إنتاج الأرز وتحسين الدخل.	
جمهورية القمر الإتحادية	قرض من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بمبلغ 2.6 مليون دولار أمركي ومساعدة فنية في صورة منحة من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 250 ألف دولار أمريكي للمساهمة في مشروع دعم مبادرة الشباب بهدف تحسين مستوى معيشة السكان ولاسيما النساء والشباب العاطل عن العمل	

جمهورية مالي	تمويل بمبلغ 33 مليون دولار أمريكي للمساهمة في تعزيز إنتاج الثروة الحيوانية والزراعية والحد من ظاهرة إنعدام الأمن الغذائي في المنطقة التي يستهدفها المشروع.	
طاجيكستان	تمويل بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي للمساهمة في إنشاء طريق يربط مابين مدينة كولاب ومدينة قلعة خمب وسيربط هذا الطريق بين الجزء الغربي والجزء الشرقي من البلاد.	
مصر	قرض تكميلي بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي للمساهمة في مشروع مكافحة أنفلونزا الطيور بهدف تحويل مصر من مستورد إلى منتج للقاح أنفلونزا الطيور.	
أوغندا	تمويل بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لصالح بنك أوغندا التنموي للمساهمة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	
الصومال	مساعدة فنية في صورة منحة بمبلغ 270 ألف دولار أمريكي للمساهمة في دعم جهود الحكومة في تطويلا التعليم والتدريب المهني والفني في ولاية بونتلاند لتلبية متطلبات سوق العمل.	
أفغانستان	مساعدة فنية في صورة منحة بمبلغ 230 ألف دولار أمريكي لصالح هيئة التأمين الأفغانية للمساهمة في وضع الإطار القانوني والتنظيمي للتكافل وتنظيم تدريب فني لموظفي الهيئة.	
السودان	مساعدة فنية في صورة منحة بمبلغ 150 ألف دولار أمريكي للمساهمة في تعزيز برنامج الحماية من سرطان الثدي وتنظيم حملة توعوية لتعريف المرأة السودانية بمنافع الكشف الدوري المبكر عن هذا المرض الفتاك وتوفير معدات التشخيص والتدريب الأساسية اللازمة للبرنامج.	
جمعية زمزم الخيرية السعودية	تمويل بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي للمساهمة في بناء وقف زمزم الصحي في مكة المكرمة لتوفير دخل ثابت لأنشطة الجمعية.	

المصدر : من إعداد الطالب ، وفقا لبيانات البنك الإسلامي للتنمية – منظمة التعاون الإسلامي سنة 2017

أولا: تمويل المشاريع التنموية

تشمل العمليات العادية تمويل المشروعات (بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية)، وهو النشاط الأساسي للبنك وكذلك تقديم المساعدات الخاصة. ويستعمل البنك صيغ المساهمة في رأس المال وتقديم القروض الحسنة والقروض الخاصة للدول الأقل نمواً وأسلوب الإجارة والبيع لأجل والاستصناع وأسلوب البناء والتشغيل وتحويل الملكية وتقديم خطوط التمويل لمؤسسات التمويل الوطنية وللبنوك المركزية والتجارية في الدول الأعضاء، وكذلك أسلوب المشاركة المتناقصة والمرابحة والمضاربة وترتيب التمويل الثنائي الجماعي مع مؤسسات التمويل الأخرى لتمويل المشاريع الإنتاجية بصفة خاصة، ومشاريع الخدمات الأساسية التي تستهدف تحقيق التنمية. ولقد أصبح نظام إصدار الصكوك (السندات الإسلامية) حديثا هو أحد أهم الوسائل التمويلية وأكبرها في تعبئة الموارد من السوق.

ويظهر التوزيع القطاعي لعمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مدى اهتمام المجموعة بالقطاعات التي لها أثر مباشر على حياة الناس والتنمية في العالم الإسلامي. فمنذ تأسيس البنك، تم تخصيص 26% من إجمالي التمويل لتمويل 319 مشروعا للمرافق العامة في مجالات مد شبكات المياه، والطاقة الكهربائية، ومد أنابيب نقل الغاز، وشبكات الصرف الصحي.أما القطاع الاجتماعي، مع التركيز بشكل أساسي على التعليم والصحة، فقد تم تمويل 1675 مشروعا بنسبة 22.7% من إجمالي التمويل. وتشمل هذه المشروعات مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ومراكز التدريب المهني.

في حين بلغت حصة قطاع النقل والمواصلات 18.4% من التمويل استفاد منها 322 مشروعا في ميادين بناء وتأهيل المطارات والموانئ والطرقات ومد خطوط السكك الحديدية بالإضافة إلى خطوط الاتصالات.فيما تم تمويل 313 مشروعا في قطاع الزراعة بنسبة بلغت 8.9% من إجمالي تمويل البنك، تشمل مشاريع الري وإصلاح الأراضي وإنشاء نقاط المياه وحفر الآبار.بينما عادت النسبة الباقية من حجم التمويل الإجمالي 23.9% للصناعة والخدمات المالية.

ثانيا :تمويل العمليات التجارية للسلع التنموية

ومن ناحية أخرى، فإن البنك الإسلامي للتنمية هو إحدى المؤسسات المالية الدولية القلائل ضمن منظومة مؤسسات التمويل متعددة الأطراف التي تقوم بعمليات تمويل التجارة وذلك لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها التنموية عن طريق تقديم التسهيلات التي تمكنها من استيراد سلع ذات طبيعة تنموية، وعن طريق تمويل الصادرات لدعم موازينها التجارية وموازين المدفوعات، وللحصول على النقد الأجنبي الذي دائماً ما تكون هي في أمّس الحاجة إليه. كما يهدف إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء عن طريق تشجيع التبادل السلعي بينها ودعماً لذلك التعاون وتحفيزاً لها للبحث عن فرص التكامل بين اقتصاداتها. وقد طّور البنك أدوات تمويلية عديدة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية لهذا الغرض، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، برنامج تمويل الواردات وبرنامج تمويل الصادرات والمرابحة على مرحلتين وأنماط مختلفة من هيكلة التمويل وتقديم خطوط الائتمان قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الدول الأعضاء وتقديم تسهيلات مالية بضمان عائدات التصدير. وكما هو معروف، فإن البنك قد أنشأ المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لتكون ذراعه الرئيس في عملية حفز الاستثمار وزيادة التبادل التجاري بين دوله الأعضاء.

ويشكل برنامج عمليات تمويل الاستيراد أكبر البرامج الخاصة بالتجارة؛ إذ يشكل79 % من إجمالي عمليات التجارة. ويمول برنامج تمويل الاستيراد من موارد البنك الذاتية. وهو يقدم إلى الدول الأعضاء لاستيراد السلع الأساسية والوسيطة.

وبالإضافة إلى برامج تمويل التجارة سالفة الذكر، يوجد لدى البنك برامج خاصة صممت خصيصا لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء مثل برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة الذي يهدف إلى تقوية قدرات الوكالات المسئولة عن تشجيع الصادرات في الدول الأعضاء. كذلك يساعد البنك بلدانه الأعضاء على المفاوضة في القواعد التجارية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. وقد نظم البنك في هذا المجال العديد من الاجتماعات التشاورية والدورات حول السياسات التجارية والمشروعات القطرية في مجال منظمة التجارة العالمية.

وفي إطار التطوير الهيكلي للبنك، يقوم البنك حاليا بالتحضير **لإنشاء المنظمة الإسلامية لتمويل التجارة برأس مال مصرح به قدره 3 بليون دولار**. وستكون هذه المنظمة هي المسئولة عن كل برامج البنك المتعلقة بالتجارة.

وبجانب تمويلاته من موارده الذاتية أو تلك التي يقوم بتعبئتها من السوق، يضع البنك أهمية خاصة للتعاون مع شركائه في التنمية. وتشمل القائمة حكومات الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل التنموي العالمية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي وصندوق الإيفاد ونحوها. وكذلك مؤسسات التمويل الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية وهي: صندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، إلى جانب البنوك الإسلامية الاستثمارية والتجارية ومؤسسات التمويل الوطنية والمنظمات الأهلية غير الحكومية.

وفي ظل النمو المتسارع لدور القطاع الخاص في دوله الأعضاء من حيث مشاركته في عمليات الإنتاج الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فلقد بدأ البنك يولي اهتماماً متزايداً بهذا القطاع الهام. فبجانب اعتباره شريكاً أساسياً في دعم التنمية، فلقد أنشأ البنك شبكة واسعة من أذرع التمويل للقطاع الخاص نذكر منها على سبيل المثال: صندوق البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروعات البنية الأساسية برأس مال مصرحبه يبلغ 1.5 بليون دولار بلغ المدفوع منه 931 مليون دولار، استنفذ الصندوق حاليا استثمارها.

ثالثا :التحديات التي يواجهها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الظرف الحالي

التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في جميع القطاعات الإقتصاية والإجتماعية : التعليم، الصحة ، الطاقة، التنمية الحضرية ، الزراعة ، المياه، الطرق وغيرها من آفاق البنية التحتية ، وارتفاع نسبة البطالة والفقر والمرض وشح المياه ، وحالة عدم الإستقرار السياسي ومانتج عنه من هشاشة الأوضاع ومشاكل لاجئين والتي أمتدت آثارها إلى الدول المجاورة واعتماد بعض الدول الأعضاء في تمويل برامجها التنموية على مصدر وحيد للدخل كالبترول وتأثره كثيرا باتخفاض أسعاره وانعكاس ذلك سلبا على برامجها

التنموية التي كانت تمول من الميزانية العامة للدولة، ، كل ذلك تحديات تستدعي رؤية جديد للتعامل مع هذا الواقع وفي نفس الوقت يلتزم المحافظة على مركز البنك المتتقد في درجات التصنيف العالمية التي حققها خلال مسيرته المبلركة التي شهدت نقلات نوعية وتغيرات اقتصادية واجتماعية في الدول الأعضاء وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وسياسة البنك.

إن الآليات التي تعمل فيها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تستدعي المراجعة والتقييم بالنظر لتغير الظروف العالمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية . لذا يقتضي وضع خطة طريق غير نمطية تحافظ على أهداف المجموعة وتضاعف الإنجازات وفق مقتضيات المرحلة وظروفها. فتم وضع خطة للعمل في السنوات 2017–2022 بآليات ومؤشرات أداء علمية تأخذ في الإعتبار سرعة إنجاز وتخفيض التكاليف وتجويد الأداء وتوسيع دائرة الشركاء منصات العمل التقنية. وتترسم الخطة الإستثمار في الإنسان باعتبار تنميته أعلى أهداف المجموعة ومنتهى غايتها، مدركين في الوقت نفسه بأن نجاح البرامج مكفول بكفاءة الخطط وبمستوى المهنية في التنفيذ وبتقوية العلاقة بالشركاء والمستفيدين من خدمات المجموعة. ورغم أن المشوار طويل يجب على الدول الأعضاء أن تؤدي دورها الكامل بالتعاون والتكامل مع جميع الشركاء.

الفرع الرابع: تنمية البنية التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي

يعتبر توفر البنية التحتية الإقليمية اللازمة وتقديم الخدمات ذات الصلة على نحو ناجع أمرا مهما لتحقيق درجة أعلى من التخصص المنتج وتطوير المزايا التنافسية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفي ضوء هذه الإعتبارات ، أضحت تنمية البنية التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي عاملا أساسيا لتعزيز النمو وبلوغ مستويات أعلى من التنمية في منطقة محددة. ولهذه الغاية ، يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 57 دولة ، وضع إطار يعزز التواصل بين بلدان منطقة محددة من خلال زيادة البنية التحتية المادية وربط قنوات التواصل عبر وسائل النقل ، إلى جانب إدخال أنواع مختلفة من شبكات الطاقة والإتصالات[1]. كما تهدف سياسة منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال إلى دعم إنشاء مشاريع عابرة للحدود بهدف تعزيز التكامل الإقليمي وتسعى إلى التدخل في ستة قطاعات ذات أولوية : النقل، الطاقة، الإتصالات ، الخدمات البريدية، التجارة التنمية الصناعية والتنمية الزراعية. وتتمثل رؤية السياسة في الوصول إلى إقتصاد لمنظمة التعاون الإسلامي يتسم بالتكامل والترابط والتنافسية الداخلية والمشاركة والنمو الاستدامة. أما الأهداف الأساسية للسياسة فهي تعزيز التنمية وإعادة تأهيل البنية التحتية وتسهيل دراسة إجراء دراسات مشتركة وحشد الموارد وتيسير تهيئة بيئة تشريعية مواتية للتنفيذ الملائم لهذه المشاريع.

[1] تقرير الأمين العام عن عمل منظمة التعاون الإسلامي مقدم إلى الدورة 46 لمجلس وزراء الخارجية للمنظمة ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة 1 و2 مارس 2019 ، ص 132.

سوف يتم تنفيذ سياسة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية البنية التحتية والتكامل الإقليمي من خلال إعداد برامج شبه إقليمية لآسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء وترجمتها إلى مشاريع إقليمية عابرة للحدود في كل من المجالات المذكورة سابقا. ومن ثم يتم إدراج التعقيبات التي أرسلتها الدول الأعضاء في الوثيقة المنقحة الخاصة بسياسية منظمة التعاون الإسلام لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي.علاوة على ذلك، تخطط الأمانة العامة خلال الفترة 2019–2020 ، وبالتعاون مع مؤسسات منظمات التعاون الإسلامي ذات الصلة لاسيما مجمع البنك الإسلامي للتنمية لتنظيم سلسلة من حلقات العمل بشأن التشاور حول سياسة المنظمة وذلك في ثلاث مناطق جغرافية / آسيا، إفريقيا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المطلب الثالث

تمويل التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي :آليات مجمع البنك الإسلامي للتنمية وأبــرز المعوقــات

إن النهوض بعلاقات التعاون في قطاعات التجارة والإستثمار والمالية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العوامل الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الرفاه الاقتصادي لشعوب هذه البلدان. وقد شهد العقد الماضي من الزمن تسجيل إنجازات هامة على مستوى تعزيز الشراكة الإقتصادية بين الدول الأعضاء. لكن التقدم المحرز في مجال التعاون التجاري فيما بين بلدان المنظمة لايرقي بعد لمستوى التطلعات . وللنهوض بالتعاون التجاري للمستويات المنشودة، من الضروري تفعيل خطط تيسير التجارة على وجه السرعة. كما أن تدفقات الإستثمار إلى بلدان المنظمة لاترقى للإمكانات التي تتمتع بها هذه البلدان. فالقطاع المالي الإسلامي يزخر بالإمكانيات هائلة من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في بلدان المنظمة. لذلك يركز برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 بشكل خاص على تعزيز الإندماج الإقتصادي فيما بين بلدان المنظمة من خلال النهوض بمعدل تدفقات التجارة والإستثمار. وهناك علاقة سببية بين هذا المجال ألمواضيعي والنمو الإقتصادي والعد الإنمائي ويغطي فئتين رئيسيتين وهما التجارة والإستثمار على المستوى البيني في منظمة التعاون الإسلامي من جهة وتنمية المالية الإسلامية من جهة أخرى.

الفرع الأول: التجارة والاستثمار على المستوى البيني في منظمة التعاون الإسلامي

تنطوي **التجارة البينية**[1] في منظمة التعاون الإسلامي على إمكانيات هائلة من شأنها مزايا إقتصادية ضخمة فضلا عن تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء. فالأنشطة التجارية فيما بين بلدان المنظمة

[1] يعبر المصطلح على تبادل الصادرات والواردات بين الدول، تحرص الدولة على دعم التجارة البينية مع جميع الدول العربية. مثلا، تجارة بين الدول الأوروبية أو بين دول إسلامية أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية أو بين دول تنتمي إلى مؤسسة واحدة مالية.

تساهم في تعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في هذه البلدان من خلال النهوض بقدرتها التنافسية. ونتيجة لذلك، هذه المشاريع في المنتجات والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. كما تلعب الأنشطة البينية في بلدان المنظمة دورا مهما في تقليص معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة بما يتماشى وكبر حجم السوق ونقص أوجه عدم الكفاءة. فتعزيز العلاقات التجارية بين بلدان المنظمة ، يساهم بلا شك في النهوض بالتعاون التجاري في منطقة المنظمة، منا أنه دعامة من دعامات التنمية المستدامة.

أ- تدفقات التجارة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

إن حصة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة في المنظمة هي المقياس الأكثر استخداما لتقييم مستوى التكامل الإقتصادي والتعاون بين بلدان المنظمة. وحجم المبادلات التجارية الدولية لمجموعة بلدان المنظمة في تزايد مستمر مند عام 2005، وتبعا لذلك إرتفعت حصة التجارة البينية في بلدان المنظمة من معدل 15.5٪ المسجل عام 2005 إلى 20.3 ٪ عام 2015. وبعد أن تراجعت الحصة إلى معدل 18.7 ٪ عام 2016 ، عادت لتحقق إنتعاشا في 2018 وبلغت 21٪ ، وهو أعلى مستوى تم تسجيله لحد الآن. ومن هذا يتبين أن البرامج والأنشطة التي تروم تعزيز التجارة البينية في بلدان المنظمة ناجعة في النهوض بالتعاون الإقتصادي والتجاري بين بلدان المنظمة. ومع ذلك تبقى الحاجة قائمة لبذل مزيد من الجهد لتحقيق غاية 25 ٪ المحددة ضمن أهداف برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025.

الشكل رقم (56) : تدفقات التجارة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي ، ٪، 2005-2018

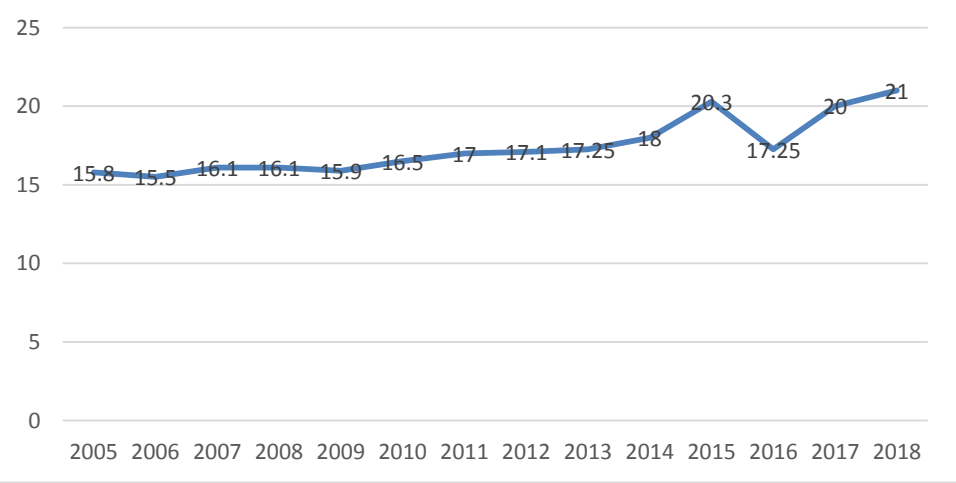

المصدر : المركز الإسلامي لتنمية التجارة – الدار البيضاء / المغرب

وعلى مستوى فرادى البلدان، تصدر جيبوتي 96.8 ٪ معظم منتجاتها الموجهة للتصدير إلى باقي بلدان المنظمة، وتليها الصومال 90.6٪ ثم السودان 84.2٪ . وبالمقارنة مع عام 2005، سجلت أكبر زيادة في حصة الصادرات في إتجاه بلدان المنظمة في السودان وغامبيا، حيث سجل البلدين زيادة كبيرة بلغت 74.4 و57.9 نقطة مئوية على التوالي. وبالمقابل ، سجلت كل من قيرغيزستان وغينيا بيساو تراجعا في هذا المعدل بلغ 15.9 و25.6 نقطة مئوية على التوالي. ويشكل عام، سجلت 42 من أصل 56 دولة عضو في المنظمة زيادة في حصتها من الصادرات في اتجاه بلدان المنظمة.

وبخصوص حصة الواردات من باقي بلدان المنظمة، تصدرت غامبيا قائمة البلدان بحصة 71 ٪ من إجمالي واردات البلد. وسجلت أكبر زيادة في حصة الواردات من بلدان المنظمة في كل من غامبيا ومالي والسودان، بزيادة قدرها 38.0 و33.00 و31.1 نقطة مئوية.

ب- الاتفاقيات التجارية الإقليمية

لتعزيز تنمية التجارة والاستثمار فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يحث برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025 على تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي . ويشمل هذا النظام ثلاث إتفاقيات :الإتفاقية الإطارية ، والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات الجمركية التفضيلية وقواعد المنشأ. لكنه لم يدخل حيز التنفيذ لحد الآن.

ومن شأن تنفيذه المساهمة بصورة كبيرة في النهوض بالشراكات بين القطاعات الإنتاجية في بلدان المنظمة وتعزيز القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الإقتصادية. ووفقا لقاعدة بيانات الإتفاقيات التجارية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية. فإن 53 بلدا عضوا في المنظمة تجمعها على الأقل إتفاقية تجارية ثنائية أو إقليمية واحدة أو أكثر ببلد آخر عضو في المنظمة. وأكبر عدد من الشراكات سجلته ليبيا والسودان، وهما عضوان ضمن السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتعتبر هذه المنطقة أكبر منطقة للتجارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي كما تعد الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (الأكواس) ، التي تضم في عضويتها 12 بلدا عضوا في المنظمة، ثاني أكبر منطقة إقتصادية تتوفر على آلية لإتفاقيات التجارة الحرة.

وإلى جانب هذه الإتفاقيات الإقليمية، هناك بعض الإتفاقيات الثنائية بين البلدان الأعضاء في المنظمة. وفي هذا الصدد، تعد تركيا البلد الأكثر إنخراطا في الإتفاقيات الثنائية، ولديها إتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من ألبانيا ومصر وماليزيا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس. وثمة عدد قليل من البلدان الأعضاء في المنظمة التي تجمعها إتفاقيات ثنائية مع بلدين على الأكثر.

الفرع الثاني: تنمية المالية الإسلامية

إن مبادئ المالية الإسلامية تدعم الأنشطة الشاملة لكل الأطياف الإجتماعية والمعززة للتنمية . وقطاع المالية الإسلامية يزخر بإمكانيات هائلة من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على عدة أصعدة. فيمكنه أن يلعب دورا محوريا في تمويل مشاريع التنمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتحسين فرص الوصول إلى مصادر التمويل، وهو بذلك أداة للتخفيف من وطأة الفقر وتمكين المؤسسات المالية وكذلك أسواق رأس المال. كما توفر نقاط القوة التي تتمتع بها المالية الإسلامية مزايا كبيرة من حيث الإستقرار والتنمية والشمولية والإستدامة في الإقتصادات التي تعتمدها. وبعبارة أخرى، يتمتع التمويل الإسلامي بالقدرة على تشجيع النمو الإقتصادي وتعزيز الشمول المالي فضلا عن التخفيف من حدة الهشاشة التي يعاني منها الطبقة الهاشة.

وهذا القطاع في نمو متواصل (بمتوسط مايقارب 20 %سنويا). كما تستأثر بلدان المنظمة بحصة الأسد من الأصول المالية الإسلامية في العالم بمعدل يتعدى 95 %[1]. فهذا القطاع يتيح فرصة سانحة أمام بلدان المنظمة لسد الفجوة القائمة على مستوى التمويل المسخر لتحقيق التنمية. وحسب تقرير منظمة "**سيسريك**" التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ، من المتوقع أن تبلغ قيمة المالية الإسلامية بحلول سنة 2020 قيمة 03 مليار دولار أمريكي،بما في ذلك الزكاة. ويمكن رصد الوضع المتعلق بتنمية المالية الإسلامية في بلدان المنظمة من خلال النظر في عدد من البنوك الإسلامية وأصولها. وفي ظرف المدة الزمنية المتراوحة بين 2014 و2018 زاد عدد البنوك الإسلامية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 174 إلى 189، ثم سرعان ما أصبح العدد هو 188 في 2019[2].

تستضيف السودان (37) وإيران (34) أكبر عدد من البنوك الإسلامية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وعلى مستوى هذه المنطقة ككل يتوفر 23 بلدا على بنك إسلامي واحد على الأقل يتم من خلاله تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

ومن حيث إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن ثمة زاد إجمالي حجم هذه الأصول في 19 بلدا عضوا في المنظمة من 872 مليار دولار أمريكي المسجل عام 2014 إلى 1.1 تريليون دولار عام 2019 ، ويشمل ذلك الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المودعة لدى البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

---

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ، تقرير منظمة التعاون الإسلامي– الطريق نحو 2025 – المكتسبات والتحديات والفرص – مراجعة نصف فترة تنفيذ عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام "2025"، سنة 2021 ، ص 37.

[2] (سيسريك) ، تقرير منظمة التعاون الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 37

وتعود ملكية أكبر قدر من هذه الأصول لإيران وقطر، بحيث تستأثران مجتمعتين بما يقارب من نصف إجمالي كل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما سجلت كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة زيادة مهمة في حجم هذه الأصول وبلغت ما يتراوح بين 100 و150 مليار دولار أمريكي عام 2019[1].

وبصورة عامة، تشهد منطقة منظمة التعاون الإسلامي زيادة متواصلة في عدد المؤسسات المالية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. لكن مع ذلك تبقى هذه الخدمات منحصرة في عدد قليل من بلدان المنظمة ولاتزال غير متطورة بما يكفي أو غير معمول بها أصلا في معظم باقي بلدان المنظمة.

وتنمية قطاع المالية الإسلامية ومنتجاته تتوقف على الأطر المؤسسية والتنظيمية القائمة، التي هي بدورها بحاجة لمزيدمن التطوير. وبدون مؤسسات حكيمة وإطار تنظيمي قوي، فمن غير المحتمل أن تحقق بلدان منظمة التعاون الإسلامي تنمية في مجال التمويل الإسلامي.

الفرع الثالث: معوقات التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

وفقا لدراسة حديثة أجراها المركز الإسلامي لتنمية التجارة[2] لدول منظمة التعاون الإسلامي . ترتبط الصعوبات التي تواجه الشركات المصدرة بالخدمات الجمركية 76 %، تليها الخدمات اللوجستية والجوانب القانونية بنسبة 33% لكل منهما . أما الصعوبات المالية فتنحصر في نسبة 10% من الحالات فقط، والتي تتلخص في النقاط التالية:[3]

– الصعوبة في الخدمات اللوجستية ، بما في ذلك النقل بين الدول. تعد تكاليف النقل (الشحن) مرتفعة جدا بين الموانئ الإفريقية. وأحيانا تطرأ إختلالات في النقل البري للسلع بين هذه الدول أو تتوقف لعدة أشهر لأسباب سياسية.

– الصعوبات المالية بما في ذلك التمويل المسبق ، وتأمين / ضمان الصادرات وخصوص الدفع ضف إلى ذلك صعوبة صرف العملة القادمة من البلدان الإفريقية. ويشكل وجود عملات مختلفة تحديا.

– بيروقراطية الجهات المكلفة بتسهيل وصول المنتجات إلى السوق.

– إرتفاع الضرائب على دخول السلع في البلدان المصدرة .

---

[1] نفس المرجع ، ص 38

[2] المركز الإسلامي لتنمية التجارة هو جهاز فرعي لمنظمة التعاون الإسلامي مقره بالدار البيضاء– المغرب . مكلف بتنشيط المبادلات التجارية والإستثمارات بين الدول الأعضاء وهو يهدف إلى : تنمية الإستثمارات الرامية لتشجيع المبادلات التجارية، المساهمة في الرفع من إنتاج الدول الأعضاء وتمهيد السبل إلى الأسواق الخارجية ، العمل على جمع وترويج المعلومات التجارية...الخ. المزيد من التفصيل أنظر الموقع لإلكتروني www.icdt-oic.org

[3] التقرير السنوي حول التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدار البيضاء– المغرب، سنة 2018، ص 85

– الحصول على تراخيص الاستيراد.

– شروط التصدير فيما يتعلق بالحصول على وثائق من قبل هيئات حكومية معنية.

– المصادقة على شهادة المنشأ .

– مدة النقل غير محددة .

– حالات سيئة من التعبئة والتغليف.

– تردد وامتناع الناقل في كثير من الأحيان للتوجه نحو بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

– الطعن في قيمة المنتج.

–طول مدة التفتيش والمراقبة.

ومن بين **الحلول المقترحة من قبل الشركات**، نذكر:

– تشجيه التجارة البينية وتنسيق الإجراءات بين الدول لتسهيل المبادلات التجارية.

– تعزيز البنوك وتشجيعها على تسهيل المعاملات لفائدة المصدرين.

– توفير الخدمات الجمركية وتسهيلها لفائدة الفاعلين.

– تعزيز إدارة ومراقبة الوكلاء المشاركين في عملية التصدير.

– تحسين ظروف النقل بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

– تكليف غرف التجارة بمزيد من المسؤولية حتى تتمكن من القيام بنفسها ببعض المهام المتعلقة بالتصدير.

– تقليل التكاليف المتعلقة بالتصدير.

عند الإستيراد ، تتعلق الصعوبات بالمنتجات المستوردة التي تتطلب الحصول على ترخيص أو موافقة ، أي منتجات جديدة غير منصوص عليها في التسميات الجمركية في البلد المستورد.

خلاصة الفصل الثالث

يندر أن نجد منطقة أو تجمعا لبلدان له الميزات الطبيعية التي تتوفر للمغرب العربـــي. ولـــبلدان المغرب العربي التي تبلغ مساحتها مجتمعـــة 821 837 5 مليون كلم مربع، قدرات استهلاكـــية ضخمـــة إذ يبلغ عدد سكانـــــها 896 464 101 مليون نسمة سنة 2021. ولهذه البلدان مرجعيات ثقافية ولغوية مشتركة كثيرة وميزات لاتحصى تسمح لها في مقام أول بإرساء فضاء للاستثمار والأعمال في المغرب العربي.

فيما يتعلق بالمصارف المغاربية، فلها حجما محترما وهي تتطور باستمرار لمواجهة التحديات الجديدة في القرن 21م. فالبحث عن الحجم الأفضل للأنشطة ، سواء في الأعمال المصرفية الموجهة للأفراد أو في الخدمات المصرفية الموجهة للشركات والإستثمار، أمر ضروري إذا كانت المصارف ترغب في تحسين آدائها. وهذا يتطلب وضع نموذج مصرفي جديد شامل ، يشمل الإستثمار في الإتصالات ونظم المعلومات والتسويق وتقديم المنتجات والخدمات.

بالرغم من إختلاف حجمها ونطاقها ، تظهر ميلا قويا نحو التقارب. بشكل عام بدأت السلطات في المنطقة المغاربية ، وتحت قيادة المصارف المركزية ، بشكل عام عملية واسعة من التحديث والإصلاحات في القطاع المالي ،بما في ذلك إعتماد قوانين مصرفية جديدة. وبدأ يحقق المصرف تقدما متواصلا.

وفي سياق أخر، تحوز المنطقة المغاربية على إمكانيات إقتصادية ومالية كبيرة لتحقيق إندماجها المالي إذا تم إستغلالها وكذا إذا توفرت الإرادة السياسية الداعمة له. فالإندماج المالي المغاربي خطوة هامة على طريق مشروع إندماجها الإقتصادي، لما يمكن أن يحققه من إزالة الحواجز بين الأسواق المغاربية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار في دول المنطقة، وبالتالي الإسهام في عملية تمويل مشروعات التنمية والإقليمية.فتحقيق الإندماج المالي المغاربي يرفع من كفاءة تخصيص الموارد ويخفض من تكاليف رأس المال وتكاليف المعاملات والمعلومات ويمنح المستثمرين فرص إستثمارية متكافئة، ما ينعكس لامحالة على تمتين الروابط التجارية والإستثمارية والمشروعات البينية.

وفي ميدان التمويل ، يعتبر إطلاق المصرف المغاربـي للإستثمار والتجارة الخارجية منذ 2015 خطوة هامة نحو الإندماج المالي المغاربي كونه يوفر التمويـلات لمختلف المشاريع المغاربية المشتركة. ويمكن له الإستفادة من تجربـة مجموعـة البـنك الإسلامي للتنميـة الذي يجمع بين الأنشطـة التنمويـة والأنشطـة في مجال التـعاون الإندماجي الاقتصادي الإقليمي.

الفصـــل الرابـــع

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومكانته في المنظمة الإقليمية (إتحاد المغرب العربي)

تمهيد

المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية، مصرف إقليمي، أنشئ بناء على قرارات القمة المغاربية الثالثة المنعقدة في مدينة رأس لانوف بليبيا يومي 9 و10 مارس سنة 1991، وبمقتضى اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية الموقع عليها في نفس المناسبة[1]. يمثل هذا المصرف الأداة المالية لإتحاد المغرب العربي. ويستند المصرف إلى الهياكل المغاربية وهما : **إتحاد المصارف المغاربية [2]ومجلس محافظي البنوك المركزية المغاربية[3]**. الأول، يعتبر منظمة إقليمية أنشئت في 7 ديسمبر 1990 بمبادرة من رؤساء مصارف دول المغرب العربي.ويشمل الآن معظم المصارف والمؤسسات المالية في المغرب العربي. ومن مهامه الأساسية تندرج ضمن تعزيز التعاون الإقليمي والمصرفي والتكامل المالي وذلك عن طريق :دراسة كل المسائل المرتبطة بالأنشطة المصرفية والمالية والعمل على بلورة توصيات إلى السلطات التنظيمية لبلدان المغرب العربي، العمل على التنسيق وتناغم الإطار القانوني والتنظيمي للأنشطة المصرفية والمالية، توثيق العلاقة بين المصارف والمؤسسات المالية المغاربية في إطار مشاريع تعاون وشراكة تنمية العلاقات المهنية مع المؤسسات والجمعيات المصرفية والمالية إقليمية كانت أو دولية.

وتتلخص أهداف إتحاد البنوك المركزية المغاربية فيما يلي[4]:

تعزيز وتطوير الاستثـمار وحرية انتقال السـلع ورؤوس الأموال في المغرب العربي، تطويـر الخدمـات المشتركة للمصارف والمؤسسات المالية المغاربـية، تطوير التدريب والتأهيل لموظفي المصارف المغاربية وتشجيع أفضل الممارسات وتبـادل الخبرات، العمل من أجل تعريب وتوحـيد المصطلحات والإجـراءات المصرفية والمالية في الأقطار المغاربية.

خلال الدورة الرابعة عشرة لقمة إتحاد المصارف المغاربية التي أنعقدت بتونس يومي 18 – 19 نوفمبر 2018 ، أكد الخبراء في المجالين المالي والاقتصادي، ضعف المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي الخمس، على الرغم من توفر العوامل الاقتصادية والمصلحة المشتركة لتطوير المعاملات التجارية لتتجاوز النسبة الحالية التي لا تزيد على 5٪ من مجمل التجارة في هذه البلدان ونجحت عدة دول أفريقية خلال العقود الماضية في تطوير علاقاتها التجارية لتبلغ تجارتها البينية في بعض الحالات نحو 17 ٪ من مجمل التجارة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما تسجله بلدان المغرب العربي.

هذه القمة قد انعقدت تحت شعار «تطور النشاط المصرفي: التحديات والآفاق للمصارف المغاربية» شهدت مشاركة محافظي البنوك المركزية لتونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا، إلى جانب نحو 180

---

[1] اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية ، يراجع الملحق رقم 3

[2] Union des Banques Maghrébines UBM NEWS , rapport annuel 2019 (www.ubmonline.org)

[3] www.ubmonline.org الموقع الرسمي لإتحاد المصارف المغربية ، تاريخ الإطلاع ، 22 سبتمبر 2021

[4] نفس المرجع (الموقع الإلكتروني)، تاريخ الإطلاع، 22 سبتمبر 2021.

بنكا ومؤسسة مالية و5 شركات نقدية ناشطة في دول المغرب العربي الخمس.ومن مخرجات هذه القمة المصرفية، من مصلحة دول المغرب العربي استحداث وسائل دفع إلكتروني متطورة والتوسع في مد المؤسسات بخطوط التمويل، وتنشيط التفاعل بين البنوك والمستثمرين ورجال الأعمال لدفع الاستثمار وتطوير التبادل التجاري. إشارة أن معظم دول المغرب العربي لديها مبادلات تجارية متطورة مع بلدان الاتحاد الأوروبي التي تستحوذ في بعض الحالات على ما يقرب من 70 ٪ من الواردات والصادرات، وهو ما يجعل التوسع في التجارة البينية بين هذه البلدان تمثل تحديا كبيرا. وفي السياق ذاته، أكد مروان العباسي، محافظ البنك المركزي التونسي، أن غياب الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي يتسبب سنويا في خسارة تتراوح بين نقطة ونقطتي نمو اقتصادي لكل دولة. وأضاف أن مصلحة دول المنطقة تطوير معاملاتها الاقتصادية في ظل ما يتوفر لها من يد عاملة كفؤة ومن إمكانيات اقتصادية هائلة. ومن بين النقاط الأخرى ، التي حضيت بالنقاش ، رقمنة البنوك والتحول الرقمي في القطاع المصرفي»، و«دور البنوك في الاندماج بين دول المغرب العربي»، و«مدى الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال»، و«موقع التمويل الإسلامي في المشهد البنكي المغاربي". وتسعى هذه القمة، التي تعقد مرة كل سنتين، إلى توحيد الجهود بين دول اتحاد المغرب العربي على مستوى البنوك المركزية، ووضع خطط عمل مستقبلية لتطوير المنظومة البنكية المغاربية وجعلها قاطرة للنمو الاقتصادي المشترك.

أما الثاني، **مجلس محافظي المصارف المركزية المغاربية** ، إنطلاقا من معاهدة تأسيس إتحاد المغرب العربي المبرمة بتاريخ 17 فيفري 1989 بمراكش ،وشعورا بأهمية تنسيق أعمال المصارف المركزية في أقطار الإتحاد، أقر مجلس محافظي المصارف المركزية لدول إتحاد المغرب العربي في دورته الأولى المنعقدة في الجزائر بتاريخ 06 سبتمبر 1990 والمعدل في طرابلس بتاريخ 07 أوت 2006 ، إصدار النظام الداخلي لتنظيم إجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية لدول إتحاد المغرب العربي.

يقوم المجلس بالتعاون مع اللجـنة الوزاريـة المغاربيـة المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية للاتحاد بوضع الأسس والقواعد لتنـفيذ برنامج عمل الإتـحاد، في الميدان النقدي المصادق عليـه من طرف مجلس الرئاسـة. للمجلس صلاحيات منها: وضع السياسات النقدية والمصرفية، إقامة نظلم لتسوية المدفوعات وتنسيق سياسات أسعار الصرف. جدير بالإشارة ،أن الأستاذ محمد لكصاصي ، محافظ بنك الجزائر سابقا، كان ممثـلا للجزائر في هذا المجلس[1].

عقد الإجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية بطرابلس في أوت 2006 ، حيث تم تشكيل ثلاث لجان مكلفة بإعداد برامج لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين هذه الدول، متمثلة في لجنة الرقابة المصرفية، لجنة السياسة النقدية وأنظمة الصرف ، لجنة أنظمة المدفوعات ، كما تم أيضا تدارس مدى

[1] النظام الداخلي لمجلس محافظي المصارف المركزية للدول المغاربية.

تفعيل دور إتحاد المصارف المغاربية. ويأتي الإجتماع بعد أسبوع من إنعقاد الدورة 16 لمؤتمر إتحاد المصارف المغاربية الذي شارك فيه محافظو المصارف المركزية لتونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا . إلى جانب 18 مصرفا ومؤسسة مالية و5 شركات نقدية ناشطة في المنطقة. ما يعاب على هذا المجلس أن اجتماعاته ليست منتظمة حسب ما تنصه المادة 06 الفقرة أ من نظامه الأساسي : " يعقد المجلس دورة عادية مرة كل سنة"".

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ، الذي تأسس عام 1991، بنك إستثماري مخصص لدعم التكامل الاقتصادي والمالي لمنطقة المغرب العربي. ويعمل البنك بشكل خاص على تطوير التبادلات والإستثمارات البينية المغاربية. ودعم المشاريع ذات الإهتمام المشترك في البلدان الأعضاء في إتحاد المغرب العربي، وتشجيع حركة رأس المال في جميع أنحاء المنطقة المغاربية.مر البنك المغاربي بعدة مراحل قبل إنشائه بصورته النهائية، تجسيدا لرغبة الدول المغاربية الخمسة – (*الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس وموريتانيا*) للتعاون فيما بينها في المجال الإقتصادي، المالي والتجاري والفلاحي والهادفة إلى الإندماج والتكامل الإقتصادي المغاربي.

إنطلاقا من هذا المدخل ، يمكن التعرض في هذا الفصل إلى النقاط التالية :

المبحث الأول:

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية : آداة مالية للدفع نحو الإندماج الإقتصادي المغاربي

تكمن أهمية مسار الإتجاه نحو إحياء الإندماج الإقتصادي المغاربي، في تلك المتعلقة بإنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية، لتمويل مشاريع الإندماج الإقتصادي بين دول المغرب العربي الخمس.

وقد أعتبرها الخبراء والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي، محطة جد هامة في درب الإندماج المالي المشترك، بعد أن إتفق وزراء مالية إتحاد المغرب العربي في إجتماعهم نهاية 2010 بالجزائر على تأسيسه برأس مال قدره 500 مليون دولار موزعة بالتوازن بين الدول الخمس الأعضاء في الإتحاد [1].

وبما أن الجميع إقتنع أن الإندماج الإقتصادي والمالي، بات مطلبا حتميا في عالم يسير بخطى حثيثة نحو التقارب وتشابك الإقتصاديات المتجاورة، فإنه ينبغي تغليب المدخل الواقعي لتكريسه، من خلال إعتماد البراغماتية الإقتصادية التي تقودها المؤسسة.فإذا ما توسعت المؤسسة المغاربية وصارت هناك مؤسسات مغربية وجزائرية وتونسية وليبية وموريتانيا تعمل في كامل المنطقة، فإن المبادلات والعلاقات الإقتصادية ستتكاثف ما سيساهم في تقوية الإتحاد المغاربي، خاصة إذا ما أقترن بجدية في تطبيق الميكانيزمات المالية المشتركة على غرار: تنسيق نظام الدفع وتمويل التجارة والإستثمار، تنسيق الرقابة البنكية والمالية ودعم تواجد البنوك المغاربية في المنطقة المغاربية، تدعيم التعاون المالي وإنشاء مؤسسات مالية مشتركة دعما لقطاعات إستثمارية محددة، تنسيق النظام الجبائي والعمل على تحقيق تناغم مختلف السياسات المالية.

وهذا ماسنوضحه من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول:

الإطار القانوني والتنظيمي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

جاء إنشاء المصرف المغاربي إنطلاقا من أحكام معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي لاسيما المادة الثالثة منها التي تنص أن السياسة المشتركة بين الدول المغاربية تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

[1]Nations Unies, CEA, Rapport sur L'intégration Financière Régionale et la Gouvernance en Afrique du Nord,op . cit P.2-8

في الميدان الاقتصادي ، تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والإجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد. وقد جاء في ديباجة إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي :(إن الدول الأعضاء الموقعة على هذه الاتفاقية، وسعيا منها لتحقيق أهداف الإتحاد وتنفيذا لبرنامج عمله ، وعزما منها على توثيق العلاقات الاقتصادية وتكثيف التعاون في هذا الميدان بغية تحقيق تنميتها المشتركة، وإيمانا منها بضرورة تحقيق التنمية الفلاحية والصناعية والتجارية، وحرصا منها على إرساء قواعد لتمويل المشاريع الإنتاجية ذات المصلحة المشتركة والجدوى الاقتصادية ولتمويل المبادلات فيما بينها)[1].

الهدف من إقامة هذا المصرف "هو الإسهام في إعداد وإنجاز وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات المصلحة المشتركة وذات الجدوى الإقتصادية في إقليم الدول الأعضاء والهادفة إلى التكامل الاقتصادي المغاربي، وتشجيع انسياب وتوظيف رؤوس الأموال بما يحقق التنمية الفلاحية والصناعية والتجارية ويكفل تطوير وتنمية المعادلات التجارية و المدفوعات الجارية المترتبة عنها." وإن إحداث هذا المصرف يدخل ضمن إطار انتهاج سياسة مشتركة للاستثمار لضمان تحقيق إقتصاد متوازن في الدول الخمس الأعضاء ، وهذا على غرار بنك السوق الأوروبية المشتركة المعرف بتسمية – بنك الاستثمار الأوروبي– ومن هنا تبدو أهمية المصرف المغاربي والدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه في مجال الإستثمار والتجارة الخارجية. إلى جانب تمكين دول الإتحاد من إنشاء بنية إقتصادية مغاربية حقيقية وتسهيل التبادل فيما بينها. وعليه، فإنشاء هذا المصرف قد يؤدي إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملا لتطوير المبادلات البينية المغاربية. يرمي المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية إلى:

– تحديد المشاريع الرامية إلى تحقيق الإندماج الإقليمي المغاربي وإعدادها وتمويلها،
– العمل كقوة إقتراح لتنفيذ السياسات المشجعة على الإندماج الإقتصادي،
– الإستثمار في المبادلات المغاربية عبر إقتراح حلول لرفع الحواجز التنظيمية والمؤسساتية،
– جلب وتعبئة رؤوس الأموال من اجل تمويل المشاريع التي تجر نفعا مشتركا في المنطقة المغاربية.

وعند أدائه لمهامه، يرتكز المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية على محورين : من ناحية، يجري سلسلة من الدراسات والأبحاث التي تشكل أساسا لتحديد فرص الأعمال المتاحة ولإلغاء الحواجز القانونية والمؤسساتية ، كما يقوم بجلب التمويلات للمشاريع المنتجة التي تحظى باهتمام مشترك من أجل كفالة الاندماج الاقتصادي المغاربي. ويعمل في كنف التكامل مع الكيانات المحلية ومع المؤسسات

[1] المادة 3 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

المتعددة للأطراف. كما يعتزم إقامة علاقات تعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية لا من أجل الإستفادة من تجربة هاتين المؤسستين وخبرتهما فحسب، بل كذلك من أجل التمويل المشترك لمشاريع تعود بالنفع على دول المغرب جميعها.

الفرع الأول : دوافع تأسيس وإنشاء المصرف المغاربي

تتلخص كما يلي :

– القطاع المصرفي في المنطقة المغاربية ذو خبرة فائقة وله ثقافة مصرفية موجهة لمجال الأعمال التجارية، الأمر الذي يسمح بتخصيص الموارد على النحو الأمثل على الصعيد الإقليمي ويسهل عملية البحث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسنادها من خلال إنجاز مشاريع تجر نفعا مشتركا،

– بنية رأس المال منفتحة على القطاع الخاص، الأمر الذي يسمح بتوخي حوكمة تقوم على الشراكة بين القطاع العام والخاص،

– معايير السوق المعتمدة في تخصيص الموارد وفي إدارة المخاطر من أجل تجنب المخاطر الأخلاقية حيال الدول الأعضاء التي قد تضطر في نهاية المطاف أن تضطلع بدور المقرض،

– الدراية وتقنيات الهندسة المالية الملبية لمتطلبات الشركات المغاربية والداعمة للمبادلات والتجارة بين بلدان المغرب العربي،

– التنمية الاقتصادية وكذلك تطور المشاريع التي تسمح بتيسير الاندماج الإقليمي، إضافة إلى إنتهاج مقاربة " اللاعب العلمي" القائمة على استغلال إقتصادات الوفرة وسلاسل القيمة الإقليمية.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

يعتبر المصرف المغاربي "مؤسسة مالية دولية مستقلة لإتحاد المغرب العربي ويتمتع بالشخصية القانونية والإستقلال المالي اللازم للقيام بمهامه ولا يخضع في ذلك إلا لأحكام الإتفاقية المنشئة له ونظامه الأساسي المكون من (10) أبواب و(53) فصل".

ويقع مقر المصرف في مدينة تونس، ويجوز له أن يحدث وكالات أو فروعا أو مكاتب داخل أو خارج دول الإتحاد وذلك بناء على قرار من مجلس الإدارة ويكون لهذه الفروع والمكاتب والوكالات جميع الامتيازات الممنوحة للمقر الرئيسي للمصرف. ويقع على عاتق دولة المقر التزام يتمثل في تمكين أعضاء مجلس الإدارة وموظفي المصرف العاملين به الإقامة فيها والإلتحاق بعملهم دون أي قيود ولغة المصرف الرسمية هي اللغة العربية وإن كانت تستخدم اللغة الفرنسية كلغة عمل عدا مداولات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمراسلات التي تتم في نطاق دول الإتحاد.

ومقاضاة المصرف المغاربي تكون إمام المحاكم المختصة في دولة المقر، وإن كان من الممكن مقاضاته أمام محاكم محل النزاع إذا كان به للمصرف فرع أو مكتب أووكالة ومن الضمانات الممنوحة للمصرف من طرف دولة المقر عدم خضوع حقوق المصرف والمساهمين والمودعين لديهم لأي إجراءات تتعلق بالحجز أو التجميد إلا بمقتضى أمر قضائي ، كما لا تخضع أمواله وأملاكه لأي عملية تأميم أو فرض الحراسة غير القضائية عليها. كما لا يجوز إجراء الرقابة أو التفتيش في دول الإتحاد للمصرف وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته إلا بمقتضى أوامر قضائية. وفي حالة خرق دولة المقر لهذه الضمانات فإنها تلتزم بتعويض الضرر بصفة عادلة للأعضاء الأخرى في المصرف.

تم التوقيع على إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية في الدورة المغاربية الثالثة لمجلس رئاسة الإتحاد براس لانوف بليبيا خلال يومي 9 و10 مارس 1991، وبمقتضى إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي الموقع عليه في نفس المناسبة.

المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية مؤسسة مالية دولية مستقلة يتمتع بالذمة المالية والشخصية المعنوية والأهلية القانونية الكاملة للقيام بكافة التصرفات المتعلقة بتحقيق أغراضه ولا يخضع في ذلك إلا لأحكام اتفاقية إنشائه والنظام الأساسي الذي يحكمه. يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة إقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية إلى جانب تشجيع إستقطاب وانسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الإقتصادية[1] والمردود المالي وفي تنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.ونظرا للأهمية التي أصبح يمثلها هذا البنك، والخصائص التي يتميز بها عن بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، نرى من المهم التطرق إلى مراحل إنشاء البنك المغاربي ، أهدافه ، خصائصه، وكذا موارده التي يعتمد عليها في القيام بمهامه.

الفرع الثالث: ظروف ودوافع توقيع إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية

إن إجراء دراسة تحليلية لأية وثيقة تأسيسية لتكتل أو إتحادأومصرف، لا يقتصر على إستعراض وتحليل ماجاء فيها من أحكام وأهداف بل من الضروري الربط بين ما تضمنته هذه الوثيقة من أهداف وأحكام وما تحقق فعلا على أرض الواقع.

[1] عبارة عن منهجية لإتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية، التي تعمل على المعرفة الدقيقة لإحتمالات النجاح أو فشل مشروع استثماري، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى ومنفعة للمستثمر الخاص أو للاقتصاد الوطني .

أبرمت إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية[1] بين دول إتحاد المغرب العربي والمحددة لإطارها القانوني، إنطلاقا من أحكام معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي المؤرخة في 17 فيفري 1989. بدأت هذه الإتفاقية بديباجة، ضمنها أصحابها (وزراء الشؤون الخارجية للدول الخمسة) بواعث وأسباب إبرامها وموضوعها، فاشتملت الديباجة خمسة (5) فقرات، اختصت بذكر الحيثيات التي دفعت بالسادة الوزراء المغاربة إلى إبرامها وتلي هذه الديباجة (21) مادة،**(أنظر الملحق رقم 03)** .

الفرع الرابع : محتــوى الإتفاقيـــة ومضــامينهــا

إستعملت الإتفاقية مصطلح "**المصرف**" وكذا في النظام الأساسي له بين الأطراف المساهمة للدول الخمسة المغاربية. إذ يهدف إلى المساهمة في إقامة إقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع إنسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.

أولا– العمليات المصرفية

يطبق المصرف مبادئ التمويل المتعارف عليها دوليا دون الإخلال بسلامة وضعه المالي وأغراضه وحسب القواعد واللوائح التي يضعها مجلس إدارة المصرف في هذا الشأن.حيث يوجهها أساسا لفائدة المشاريع الإنتاجية بدول الإتحاد والهادفة إلى التكامل الإقتصادي المغاربي ويجوز له المساهمة في تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة خارج دول إتحاد المغرب العربي.

ثانيا– أنواع العمليات المصرفية:

يقوم المصرف المغاربي بالخصوص بالعمليات المصرفية التالية:

1 – تمويل المشاريع الإنتاجية ذات المصلحة المشتركة مع إعتبار مردودها المالي وجدواها الإقتصادية عن طريق: دراسة أو تمويل دراسة الجدوى الإقتصادية والفنية للمشاريع والمساهمة في رأس المال إلى جانب الإقراض.

وحسب الإتفاقية ، يقصد بالمشاريع ذات المصلحة المشتركة، المشاريع التي تشارك في رأسمالها عدة أطراف مغاربية، والتي تنتج لسد حاجيات أسواق دول الإتحاد لتمكن من تصنيع مواد متأتية من بلد مغاربي غير الذي تقام فيه المشاريع والتي تستعمل تقنيات مغاربية.

---

[1]: تم التوقيع على الإتفاقية في مدينة رأس لانوف يلبيا بتاريخ **10**مارس **1991** ، من طرف :

عن الجمهورية التونسية : الحبيب بن يحي، وزير الشؤون الخارجية – عن الجماهير العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، إبراهيم البشاري، أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي – عن المملكة المغربية ، عبد اللطيف الفيلالي ، وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون.– عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، سيد أحمد غزالي، وزير الشؤون الخارجية– عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، حسني ولد ديدي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون. للمزيد من التفصيل أنظر (الملحق رقم **03**) .

2-دراسة فرص تكثيف المبادلات التجارية بين دول الإتحاد،

3-تمويل التجارة البينية لدول الإتحاد،

4-تمويل التجارة الخارجية لدول الإتحاد،

5-المساهمة في إنشاء الشركات التي من أهدافها تنمية المبادلات بين دول الإتحاد وصادراتها وتحقيق التكامل الإقتصادي،

6-تقديم المساعدة والمشاورة الفنية،

7-إستقطاب مساهمات أجنبية بهدف تمويل المشاريع المشتركة.

8- يقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفية داخل وخارج دول الإتحاد.

ثالثا: الموارد المالية للمصرف المغاربي

حسب بنود الإتفاقية ولاسيما المواد (5 ، 6 و7) ، تتكون موارد المصرف المغاربي من :

1 : رأس المال المصرف[1]

أ- يتم الإكتتاب في رأس مال المصرف **بالدولار الأمريكي**.

ب-يحدد رأس مال المصرف المصرح به 500 مليون دولار أمريكي. وحدد رأس المال المكتتب فيه عند التأسيس ب150مليون دولار أمريكي يقسم إلى 000 150 سهم إسمي ، قيمة كل واحد منها 1000 دولار أمريكي ويكتتب فيه بالتساوي بين مساهمي دول الإتحاد.

ج - يدفع الربع الأول من رأس المال المكتتب فيه عند تأسيس المصرف ويدفع الباقي حسب ما يقتضيه نشاطه بقرار من مجلس الإدارة وذلك خلال مدة أقصاها خمس سنوات (5).

د -يجوز زيادة أو تخفيض رأس مال المصرف حسب ماينص عليه النظام الأساسي، وفي جميع الأحوال يراعي مبدأ تساوي نسب المساهمة بين دول الإتحاد.

2 : الإقتراض

يمكن للمصرف الإقتراض من الأسواق المالية العالمية بالعملة القابلة للتحويل دون الإخلال بسلامة وضعه المالي وأغراضه.ويتولى مجلس الإدارة تحديد السقف الأقصى لمبلغ الإقتراض الخارجي.كما يجوز لهالاقتراض من الأسواق المالية لدول الإتحاد حسب النظام المعمول به عن طريق إصدار سندات وذلك بعد دفع كامل قيمة الأسهم المكتتب فيها وطبقا لنظام الصرف المعمول به في كل بلد يقع فيه إصدار تلك السندات.

[1] النظام الأساسي للمصرف المغربي للإستثمار والتجارة الخارجية ، الملحق رقم 04

3 : الودائع

يمكن للمصرف قبول الودائع بالعملة القابلة للتحويل وذلك بما لا يتعارض مع القواعد المعمول بها في كل دولة من دول الإتحاد بالنسبة للمقيمين فيها ولا يجوز له قبول الودائع بالعملات المحلية[1].

رابعا : تعامل المصرف المغاربي مع الدول الأعضاء

تتعاون دول الإتحاد في مساعدة المصرف على الحصول لدى المؤسسات والمجموعات والدول الأجنبية على موارد مالية بشروط ميسرة.كما يعفى ومجوداته وأملاكه ومداخله وتوزيعات أرباحه وعملياته وأنشطته من جميع الضرائب والرسوم الجمركية ، إلى جانب الإيداعات بالعملة القابلة للتحويل لدى المصرف وفوائدها من الضرائب والأداءات، أو من أي أداء على الوثائق المتعلقة بتأسيسه أو بإنجاز أو معاينة الزيادات في رأسماله والتنقيحات الخاصة بالنظام الأساسي والإدماجات والحصص المقدمة، كما يعفى من أي أداء على الوثائق اللازمة لإنجاز عملياته. وبخصوص أسهم المصرف، تعفى عند إصدارها من جميع الضرائب والرسوم. من جانب التحويلات ، تضمن الأطراف المتعاقدة للمصرف حرية التحويل وبدون أجال بشأن العمليات المتعلقة بمباشرة نشاطات المتعلقة أيضا بالمساهمة في رأسماله.

خامسا : أجهزة المصرف المغاربي

تتفرع أجهزة المصرف المغاربي إلى [2]:

1 : الجمعية العمومية للمصرف ، تتألف من المساهمين أو من يمثلهم ، وهي السلطة العليا للمصرف وتمارس أعمالها وفقا لأحكام الاتفاقية والنظام الأساسي.

2: إدارة المصرف، يدير المصرف مجلس إدارة يتكون من (10) أعضاء بنسبة عضوين لكل بلد ويترأسه رئيس غير متفرغ من إحدى جنسيات الدول الأعضاء تختلف عن جنسية المدير العام ولمدة(3) سنوات حسب الحروف الأبجدية لدول الإتحاد. ويعين من غير أعضائه مديرا لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

3: المراقبة المالية، تعين الجمعية العمومية للمصرف مكتبا للمراقبة والتدقيق الخارجي من بين المكاتب الموجودة بدول والمشهود لها بالكفاءة ويقوم بالخصوص بمراجعة حسابات المصرف وتدقيق الحسابات الختامية.كما يحضر لكل إجتماعات الجمعية العمومية ويعرض تقاريره عليها.

سادسا: الموارد البشرية للمصرف المغاربي

بالرجوع إلى بنود الإتفاقية ولاسيما المادة رقم 12 منه[3]،يكون موظفو المصرف من جنسيات دول إتحاد المغرب العربي، ويراعي عند الإنتداب مبدأ توزيع الوظائف بموظفي الدول الأعضاء في المصرف بقدر

[1] النظام الأساسي للمصرف المغاربي ، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع السابق

الإمكان مع عدم الإخلال بمبدأ وجوب توافر الكفاءة والخبرة اللازمتين.ينتفع موظفو المصرف من غير جنسية بلد المقر بالإعفاء من الضرائب على الأجور والمرتبات المطبقة في بلد المقر وباقي المزايا المنصوصة في هذه المادة.

الفرع الخامس: الوضع القانوني للمصرف المغاربي : الضمانات والإمتيازات

أولا : الوضع القانوني : المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية مؤسسة مالية دولية مستقلة يتمتع بالذمة المالية والشخصية المعنوية والأهلية القانونية الكاملة للقيام بكافة التصرفات المتعلقة بتحقيق أغراضه ولا يخضع في ذلك إلا لأحكام اتفاقية إنشائه ونظامه الأساسي. ومقره بتونس ويجوز له أن ينشئ فروعا أو وكالات أو مكاتب داخل أوخارج دول الإتحاد وذلك بمقتضى قرار من مجلس الإدارة وتتمتع تلك الفروع والوكالات والمكاتب بجميع الإمتيازات التي يتمتع بها المقر الرئيسي للمصرف.اللغة الرسمية له هي العربية وخاصة فيما يتعلق بمداولات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمراسلات داخل دول الإتحاد[1].

ثانيا: الضمانات والإمتيازات: لاتخضع جميع الأملاك والأموال الراجعة للمصرف والمساهمين لأي وسيلة تأميم أو إنتزاع أو فرض الحراسة غير القضائية عليها.وفي حالة إتخاذ إجراء من هذا النوع تتعهد دولة المقر بتعويض الضرر الحاصل بصفة عادلة وتمكين الأطراف الأخرى الأعضاء في المصرف من قبض التعويض وتحويله بعملة حرة قابلة للتحويل فورا ودون أي قيود.كمالا تخضع حقوق المصرف والمساهمين والمودعين لديه لأية إجراءات تتعلق بالتجميد أو الحجز إلا بموجب أمر قضائي ضف إلى ذلك سجلاته ووثائقه ومحفوظاته لإجراءات الرقابة أو التفتيش في دول الإتحاد إلا بموجب أوامر قضائية[2].
فيما يتعلق بالا**متيازات،** إذا منحت دولة المقر في المستقبل وفي نفس القطاع ضمانات وامتيازات أهم من الإمتيازات أو الضمانات الممنوحة للمصرف بمقتضى هذه الإتفاقية، فإن هذا الأخير ينتفع بصفة آلية بالضمانات والإمتيازات المذكورة. في المواد المخصصة لتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاقدة أوبين المصرف وهذه الأطراف أو المساهمين في رأس ماله والخاصة بتفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية طبقا لأحكام المادة 20 من الإتفاقية الخاصة بحماية وتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي، تكون مقاضاة المصرف أمام المحاكم المختصة في دولة المقر ويجوز رفع الدعوى أمام محاكم محل النزاع إذا كان به للمصرف وكالة أو مكتب أوفرع[3].

[1] نفس المرجع السابق

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع.

علاوة على ذلك ، يتم **تعديل الإتفاقية** بطلب من إحدى دول الاتحاد بعد موافقة الدول الأخرى، ويكون هذا التعديل ساري المفعول بعد التصديق عليه من كافة دول الإتحاد وفقا للإجراءات المنصوص عليها. وتدخل حيز التنفيذ بعد إيداع وثائق المصادقة عليها من طرف هذه الدول لدى الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي التي تقوم بإشعار الدول الأعضاء بذلك. تتولى كل دولة تعيين المساهمين التابعين لها وقيمة مساهمة كل واحد منهم في رأس المال في حدود حصتها، ويتولى المساهمون إعداد النظام الأساسي للمصرف في أول إجتماع لهم وفقا لما تنص عليه الإتفاقية[1].

المطلب الثاني:

النظام الأساسي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية: مميزاته وآليات حوكمته

النظام الأساسي هو الوثيقة التي تحدد اللوائح القانونية والمبادئ التوجيهية لنشاط المصرف وغرضه الأساسي، وتحدد أيضا كيفية إنجاز المهام داخل المصرف، بما في ذلك كيفية تعيين المسؤولين وإعداد السجلات المالية وصلاحيات المساهمين في مجلس الإدارة وغيرها من المهام.
كما أشرنا سابقا، إن النظام الأساسي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية[2]، قد تم تبويبه إلى (10) أبواب و(53) فصل. ونظرا لأهمية هذا النظام ، إرتأينا إلى إستعراض أهم النقاط ،مع تفادي تكرار ما تم التطرق فيه في المطلب الأول.**(أنظر الملحق رقم 04)**.
لا يصبح المصرف مكونا بصفة نهائية إلا بعد:أن يتم اكتتاب جميع الأسهم نقدا وأن يتم دفع ربع قيمة كل سهم نقدا، ويقع إثبات ذلك بتصريح مصحوبا بقائمة المساهمين بكشف المبالغ التي وقع دفعها.
أن تشهد الجمعية العمومية التأسيسية بصحة التصريح وأن تتولى الجمعية المصادقة على النظام الأساسي، كما تتولى تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومكتب المراقبة والتدقيق وتتأكد من قبولهم لوظائفهم، وتعلن عن تكوين المصرف بصفة نهائية.

[1] نفس المرجع

[2] للمزيد من التفصيل ، أنظر الملحق رقم (**04**) .تم التوقيع على النظام الأساسي للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية من طرف : عن المساهم الليبي السيد محمد الدايري ، وزير الخارجية دولة ليبيا – عن الأطراف المساهمة التونسية السيد سليم شاكر ، وزير المالية للجمهورية التونسية – عن المساهم الجزائري، السيد عبد الرحمان بن خالفة، وزير المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – عن الأطراف المساهمة المغربية ، السيد محمد فرج الدكالي، سفير المملكة المغربية بتونس ، –عن الأطراف المساهمة الموريتانية ، السيد المختار أجاي، وزير المالية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

الفرع الأول: تنظيم وسير إجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين وأحكامها

أ- الجمعية العمومية هي السلطة العليا في المصرف وهي الممثلة لكافة المساهمين وقت الإنعقاد وتكون قراراتها ملزمة للمصرف وتعقد اجتماعاتها وفقا لهذا النظم. لكل مساهم حق حضور الجمعية العمومية والمشاركة في أعمالها وذلك مهما كان عدد الأسهم التي يملكها على أن يثبت شخصيته وملكية أسهمه.
كما يجوز تمثيل المساهم من قبل مساهم آخر متمتع بحق التصويت ويكون ذلك بموجب تفويض خاص يعد لهذا الغرض على أن المساهمين ذوي الشخصية المعنوية يمكنهم أن ينيبوا عنهم وكيلا غير مساهم شخصيا.

للجمعية العمومية إجتماعين :**العادي**، تعقد مرة في السنة في غضون الأشهر الستة التي تلي إنتهاء السنة المالية للمصرف، **والغيرعادي** في كل وقت من السنة من طرف مجلس الإدارة أو بناء على طلب من المساهمين المالكين لنسبة 67 ٪ على الأقل من رأس مال المصرف أو من مكتب المراقبة والتدقيق.
أما التصويت في هذه الاجتماعات لكل مساهم، بما يوازي عدد أسهمه وبمعدل صوت لكل سهم ويتم علنا.

ب- أما **مجلس الإدارة** هو المؤهل لدعوة الجمعية العمومية للانعقاد على أنه عند الاقتضاء، يمكن لمكتب المراقبة والتدقيق أن يتولى القيام بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد.

* يجوز لعدد من المساهمين المالكين لنسبة 60٪ من رأس مال المصرف على الأقل مطالبة مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العمومية وذلك قبل 10 أيام من الإعلان عن الدعوة، وفي صورة عدم إستجابة مجلس الإدارة لذلك خلال مدة 15 يوما من تاريخ المطلب ، يجوز لهم مطالبة مكتب المراقبة والتدقيق بالقيام بالدعوة.

* تقع دعوة الجمعية العمومية بإستدعاء المساهمين برسالة توجه إليهم لحضور الإجتماع شهرا على الأقل قبل تاريخ إنعقادها. وتوجه الإستدعاءات مصحوبة بمشروع لجدول الأعمال باسم مجلس الإدارة كما يمكن لمكتب المراقبة والتدقيق توجيه هاته الإستدعاءات في حالة التأكد.

* تكون رئاسة الجمعية العمومية بالتناوب بين الدول الأعضاء في الإتحاد من غير أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك من غير البلدان التي لها مسؤولية في إدارة المصرف.

* لا يكون إجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحا إلا بحضور عدد من المساهمين يمثلون على الأقل 67 ٪ من رأس مال المصرف فإذا لم يتوفر هذا النصاب، توجه دعوة ثانية إلى إجتماع يكون صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون 60 ٪ على الأقل من رأس مال المصرف.

* تتمتع الجمعية العمومية المنعقدة في إجتماع عادي بأوسع السلطات ولها على سبيل الذكر لا الحصر:
- الإطلاع على التقارير المقدمة من قبل مجلس الإدارة ومكتب مراقبة وتدقيق الحسابات،ومناقشة لموزانة والحسابات الختامية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها أو رفضها أو طلب تعديلها، ضبط

إستعمال أرباح المصرف وتحديد الحصص وفق أحكام الفصول 44 إلى 46 من النظام الأساسي للمصرف، تعيين أعضاء مجلس الإدارة وإقصاءهم، تعيين مكتب لمراقبة وتدقيق الحسابات، وتحديد مكافأته، إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، إعطاء كل رخصة أو مصادقة قد يطلبها منها مجلس الإدارة بالنسبة لكل عمل أو عميلة، تسوية الخلافات حول تفسير وتطبيق النظام الأساسي للمصرف.

* تتم المصادقة على مداولات الجمعية العمومية العادية بأغلبية أصوات تمثل 67 ٪ من رأس المال الممثل على الأقل.

* لا يجوز إتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العمومية المنعقدة بصفة غير عادية:

تعديل أحكام النظام الأساسي للمصرف،زيادة رأس المال أو تخفيضه،التوسيع أو التضييق في أغراض المصرف،تصفية المصرف.ولا يكون إجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحا إلا بحضور مساهمين يمثلون 80٪ من رأس مال المصرف على الأقل. وفي جميع الأحوال، تصدر القرارات بأغلبية تزيد على 67 ٪ من رأس مال المصرف.وتدون محاضر إجتماعات الجمعية العمومية في سجل خاص ويمضيها كافة أعضاء مكتب الإجتماع. ويشهد بصحة النسخ والمضامين المستخرجة من تلك المحاضر للاستظهار بها لدى المحاكم وغيرها، رئيس مجلس الإدارة أو عضوان من مجلس الإدارة وإذا كانت تلك النسخ والمضامين ممضاة بهاته الصفة تصبح قانونية في نظر الغير.

الفرع الثاني: تنظيم مجلس الإدارة و صلاحياته

<u>أولا</u> : التنظيم :

* يدير المصرف مجلس إدارة يتكون من (10) أعضاء بنسبة عضوين لكل بلد تعينهم الجمعية العمومية. ويشغل عضو مجلس الإدارة منصبة لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد ما لم يستقيل أو يصبح غير مؤهل لمنصب عضو مجلس الإدارة أو يتوقف عن شغل المنصب. ويحق لأعضاء مجلس الإدارة المستقيلين أن يعاد تعيينهم.

*في حال شغور منصب أحد أعضاء مجلس الإدارة بشكل طارئ فإنه يجوز شغله بأخر تعينه الجهة التي يكون العضو المتخلي ممثلا لها ويتولى مجلس الإدارة المعين بهذه الكيفية منصبه للفترة المتبقية من مدة التعيين عضو الذي عين مكانه.

* يترأس مجلس إدارة المصرف رئيس غير متفرغ من إحدى جنسيات دول الإتحاد تختلف عن جنسية المدير العام والمدير العام المساعد يعين بالتناوب لمدة(3) سنوات غير قابلة للتجديد بين الدول الأعضاء حسب الحروف الأبجدية، وفي حالة غياب الرئيس يكلف مجلس الإدارة رئيسا مؤقتا .

* يعين مجلس الإدارة من غير أعضائه مديرا عاما ومديرا عاما مساعدا بالتناوب بين الدول الأعضاء لمدة (4) سنوات غير قابلة للتجديد، ويراعي في تعيينهما الكفاءة والخبرة اللازمتين في المجال المالي والمصرفي.

* يجتمع مجلس الإدارة بدعوة يوجهها رئيسه بمبادرة منه أو بطلب من نصف أعضاء المجلس كلما دعت مصلحة المصرف إلى ذلك وعلى الأقل (4) مرات في السنة إما بمقر المصرف أو بأي دولة من الدول الأعضاء يقع تحديدها برسائل الإستدعاء التي يجب تبليغها قبل شهر على الأقل من إنعقاد الجلسة ويمكن للمجلس أن يجتمع بإستدعاء شفهي وبدون مراعاة الأجل المذكور إذا تم ذلك بحضور كل الأعضاء أو حضور من ينوب عنهم.

* يعد الرئيس أو الأعضاء الذين يقومون بالإستدعاءات، جدول أعمال المجلس ويقع تبليغه إلى بقية الأعضاء مصحوبا بالوثائق المتعلقة بالمواضيع المسجلة به.

* يمكن لكل عضو أن ينيب عنه أحد زملائه من أعضاء المجلس وذلك بتوجيه مكتوب أو توكيل ولا يجوز لأي عضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد.

* لا تصح مداولات المجلس إلا إذا حضر الجلسة أكثر من 6 أعضاء بصفة شخصية وتؤخذ القرارات بموافقة 3/5 أعضاء مجلس الإدارة شخصيا أو بالإنابة.

* تدون محاضر جلسات مجلس الإدارة في سجل خاص يمضيها رئيس الجلسة وكاتبها وواحد من الأعضاء الحاضرين. إن نسخ أو مضامين هذه المحاضر المعدة للإدلاء بها أمام المحاكم أو غيرها يشهد بصحتها رئيس مجلس الإدارة أو عضوان من مجلس الإدارة.

ثانيا: صلاحيات مجلس الإدارة

* يتمتع مجلس الإدارة بأوسع الصلاحيات في نطاق أغراض المصرف بإستثناء الأعمال والعمليات الي هي بحكم النظام الأساسي من إختصاص الجمعية العمومية ، وذلك لتمثيل المصرف وتسييره وإداراته وتحميله المسؤولية وتنميته، ولمجلس الإدارة بالخصوص الصلاحيات التالية على سبيل الذكر لا الحصر.

* يقرر تأسيس الشركات والمساهمة في تأسيسها وشراء أسهم وسندات وأقساط عائدات أو حقوق من أي نوع والمشاركة في كل مساهمة إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أو بأية صورة أخرى يراها كما يرخص في كل إشتراك مباشر وغبر مباشر في أية مؤسسة صناعية أو فلاحية أو سياحية أو تجارية لها صلة بأي صفة من الصفات بأغراض المصرف ثم إنه يمثل المصرف في كل المؤسسات التي يملك فيها أسهما أو أقساط أو سندات أو مصالح من اي نوع ويستعمل كل الحقوق ويقوم بجميع العمليات التي تقتضيها تلك السندات أو تلك المصالح،

– يقرر سياسات منح القروض والإعتمادات الطويلة والمتوسطة الأمد، ويحدد سياسات نسب الفائدة على القروض ; يعد اللائحة الخاصة بالقواعد الاحترازية المتعلقة بالأموال الذاتية وتوزيع وتغطية المخاطر والسلامة المالية، يعين ممثلي المصرف لدى كل الإدارات في جميع المناسبات ولتسوية كل الأوضاع معها، يفتح أو يغلق أي فرع أو وكالة أو أي مكتب متى أراد،يحدد مرتبات وامتيازات المدير العام والمدير العام المساعد، يعين ويفصل كل مدير أو مدير مساعد أو وكيل مفوض مساهم أو غير مساهم أو كل موظف ويحدد صلاحياتهم ومسؤولياتهم ومرتباتهم أو أجورهم وكذلك منحة تقاعدهم وله صلاحيات إحداث أو حل أي لجنة إدارية وأي لجنة فنية أو استشارية مع تحديد صلاحياتها ونظام عملها وشروط عمل أعضائها، كم يتم تعيين الأطر بحصص متساوية بين الدول الأعضاء،... الخ.

ثالثا : صلاحيات رئيس مجلس الإدارة

يقوم رئيس مجلس الإدارة بكل المهام والصلاحيات التي يخولها له المجلس وعلى وجه الخصوص يتولى رئاسة المجلس وتسيير أعماله[1].

رابعا : صلاحيات المدير العام

* يقوم المدير العام بكل المهام والصلاحيات التي يخولها له مجلس الإدارة[2] للقيام بتسيير أعمال المصرف وتنفيذ سياسات وقرارات مجلس الإدارة وإعداد كل الوثائق والدراسات التي يطلبها منه المجلس.

* يفوض مجلس الإدارة للمدير العام التوقيع باسم المصرف على جميع المستندات المتعلقة بنشاطاته و أعماله بما في ذلك وثائق سحب الأموال والقيم والحوالات على أصحاب المصارف المطلوب منهم أو المودع لديهم وكذلك إكتتاب سندات الدين وتظهير الأوراق التجارية وكفالتها أو التأشير عليها بالدفع أو أية أعمال أخرى يفوضها له مجلس الإدارة.

* يمثل المدير العام المصرف أمام القضاء والغير.

يفوض المدير العام قسطا من صلاحياته إلى المدير العام المساعد بناء على قرار مجلس الإدارة[3].

الفرع الثالث : مـيزانية المصرف المغاربي وإمكانية إنشاء صناديق خاصة

* تبتدئ السنة المالية للمصرف في بداية الشهر الأول من السنة الميلادية وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة على أنه بصفة استثنائية تبتدئ السنة المالية الأولى للمصرف من تاريخ تأسيسه وتنتهي في 31 ديسمبر من السنة الموالية. وفي نهاية كل سنة ، يعد مجلس الإدارة قوائم عامة مبينة للقيم المنقولة وغير المنقولة وديون المصرف وحسابات الأرباح والخسائر وميزانية المصرف.

[1] النظام الأساسي للمصرف للمصرف ، مرجع سابق

[2] نفس المرجع .

[3] المدير العام من جنسية مغربية (السيد سعيد بربال) أما المدير العام المساعد من جنسية جزائرية (أيت إخلاف عبد الغاني).

* يجب أن توضع تلك القوائم والميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وكذلك كل الوثائق التي يتحتم تقديمها للجمعية العمومية تحت تصرف المساهمين بمقر المصرف قبل إنعقاد الجمعية ب 15 يوما بغض النظر عن جميع حقوق الإطلاع الأخرى المتعارف عليها للمساهمين أو الغير.

* تتألف الأرباح الصافية من مداخيل المصرف بعد خصم المصارف والمبالغ المعدة للاستهلاك والمدخرات (مخصصات) التي يراها مجلس الإدارة ضرورية أو مفيدة وكل تكاليف المصرف الأخرى. وتخصصعلى النحو التالي :نسبة 5 % لتكوين المال الإحتياطي الإجباري مع العلم أن هذا الخصم لا يصبح إجباريا إذا بلغ المال الإحتياطي 10/1 رأس مال المصرف وإنه يستأنف الخصم إذا أصبح المال الإحتياطي دون النسبة المذكورة ، المبالغ التي تقرر الجمعية العمومية بإقتراح من مجلس الإدارة تخصيصها للأموال الإحتياطية العامة والخاصة أو لأي استعمال أخر أو نقلها إلى السنة الموالية ثم المبلغ اللازم الذي تقرر الجمعية العمومية توزيعه على المساهمين.

* تدفع حصص الأرباح بالدولار الأمريكي إلى المساهمين في المكان وفي المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة.

* لقد خول النظام الأساسي للمصرف المغاربي أيضا إمكانية خلق **صناديق خاصة** أو يقبل من المصادر التي يراها ملائمة صناديق خاصة لإدارتها، يكون الغرض منها تعزيز أهداف المصرف بالشروط والأحكام التي تتفق مع أغراضه وعملياته وسياسته والتي لا تحمل المصرف أية أعباء إدارية أومالية ليس لها ما يبررها.مع الإشارة أن تستخدم بكيفية وبشروط وأحكام لا تتناقض مع أهداف المصرف والإتفاق الذي قبل المصرف بمقتضاه إنشاء أو قبول تلك الصناديق لإدارتها، على أن يضع مجلس الإدارة اللوائح الخاصة اللازمة لإدارة واستخدام كل صندوق خاص على أن لاتتعارض هذه اللوائح مع أحكام هذا النظام الأساسي وحساباتها مستقلة عن باقي حسابات المصرف.

الفرع الرابع : الهيكل الداخلي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

يشمل المصرف المغاربي ثلاثة أجهزة رئيسية هي : الجمعية العمومية للمصرف ومجلس إدارة المصرف ومكتب المراقبة المالية.

أولا: الجمعية العمومية للمصرف: تعتبر الجمعية العمومية بمثابة السلطة العليا للمصرف ، وتتكون من المساهمين أو ممن يمثلهم وتتمتع بكافة السلطات اللازمة للأشراف على كافة شؤونه وتمارسها طبقا لأحكام الاتفاقية المنشئة له ونظامها الأساسي[1].

[1] المادة 9 من إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي.

ثانيا: مجلس إدارة المصرف

يقع على هذا المصرف مهمة تصريف الشؤون الخارجية بالمصرف، ويتكون من 10 أعضاء ، بنسبة عضوين لكل قطرمن أقطارا لإتحاد، ويترأسه رئيس غير متفرغ من إحدى جنسيات الدول الأعضاء لمدة (3)'سنوات حسب الحروف الأبجدية لدول الإتحاد وشريطة أن لا يكون من جنسية المدير العام الذي يتولى تعيينه مجلس الإدارة من غير أعضائه لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.[1]

ثالثا: مكتب المراقبة المالية

تقوم الجمعية العمومية للمصرف بتعيين مكتب للمراقبة والتدقيق الخارجي من بين المكاتب الكائنة بدول الإتحاد، ويتولى المكتب مراجعة حسابات المصرف وتدقيق الحسابات الختامية، وتحضير كل اجتماعات الجمعية العمومية ويرفع تقاريره إليه[2]ا.أما يخص موظفي المصرف المغاربي، فإنهم ينتمون إلى جنسيات دول إتحاد المغرب العربي، وينتفعون بالإعفاءات من الضرائب على الأجور والمرتبات المطبقة في بلد المقر وبالإعفاء الجمركي لأثاثهم عند الإلتحاق بمناصب عملهم. كما يمكنهم الإختيار في الاستفادة بين نظام الضمان الاجتماعي لبلد المقر أو نظام البلد الذين يحملون جنسيته. كمل يحق لموظفي المصرف تحويل نسبة 60 % من أجورهم ومكافأتهم إلى خارج دولة المقر[3].

لإنجاز مهمة التدقيق في حسابات المصرف المغاربي للسنوات **2019-2020 -2021**وفقا لمعايير التدقيق الدولية وتقديم تقرير حول البيانات المالية للمصرف وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ، قام المصرف بنشر إعلان عن طلب إبداء الرغبة في المشاركة عدد 2019/04 في الموقع الإلكتروني للمصرف منها الإلتزام بمتطلبات قواعد السلوك المهني والقيام بالتخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية. وتشمل عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية حول المبالغ ومايتم الإفصاح عنه في القوائم المالية. ويتم إختيار الإجراءات على أساس حكم مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات بعين الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية والمتعلقة بالإعداد والعرض الموثوق منه للقوائم المالية وذلك لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف السائدة.

---

[1] المادة 10، نفس المرجع

[2] لم ينشر إلى يومنا هذا أي تقرير مالي للمصرف أو تقرير مراجعي الحسابات

[3] المادة 11 من الإتفاقية السابقة.

كما تتضمن عملية التدقيق ، تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية، مراقبة الدفاتر والخزانة والأوراق التجارية والمستندات ووثائق المحاسبة والقيم المالية للمصرف وكل العمليات المالية المنجزة خلال السنة المحاسبية، مراقبة الإلتزامات والتعهدات المتخذة من قبل المصرف. كما يتولى مدقق الحسابات إبداء الرأي حول تقرير مجلس الإدارة الذي يرفع للجمعية العمومية لاسيما منها وضعيته المالية. ويجرى مدقق الحسابات كل عمليات المراقبة والفحص التي يراها مناسبة دون تدخل في إدارة المصرف ويحق له الحصول على كل الوثائق التي يعتبرها ضرورية لمباشرة مهامه وخاصة منها العقود والدفاتر ومستندات المحاسبة وسجلات المحاضر والجداول البنكية.

ومن الشروط التي يجب توفرها في الفريق بأداء مهمة التدقيق (مدقق حسابات مستقل):

يجب أن لا يقل العدد الكافي من المتدخلين للقيام بالمهمة عن أربع دون اعتبار رئيس المهمة وذلك حسب التصنيف التالي:

الصنف الأول: يشمل مدققي الحسابات المسجلين بالهيئات الوطنية لمدققي الحسابات المستقلين بدول إتحاد المغرب العربي.

الصنف الثاني: يشمل المتدخلين الذين تتوفر فيهم أحد الشروط التالية:

– الحصول على شهادة التدقيق في المحاسبة مع سنتين على الأقل من الخبرة في المهنة أوالحصول على شهادة مرحلة ثالثة لها علاقة باختصاص المحاسبة والتدقيق والتصرف المالي مع سنتين على الأقل من الخبرة.

الصنف الثالث: يضم المتدخلين الذين تتوفر فيهم أحد الشروط التالية:

الحصول على شهادة أستاذية في علوم المحاسبة أو مايعادلها مع 5 سنوات على الأقل من الخبرة.

أما خبرة المكتب أو مجمع المكاتب المشارك أن يقدم ما يفيد خبرته في مجال القيام بمهمات التدقيق القانونية في حسابات البنوك والتي تم إنجازها خلال العشر سنوات الأخيرة.

رابعا: تنظيم الإدارة العامة للمصرف:

يشرف على الإدارة العامة للمصرف، المدير العام من جنسية مغربية والمدير العام المساعد من جنسية جزائرية وموظفون منتدبون من الدول الأعضاء الخمسة لإتحاد المغرب العربي[1].

[1] **www.bmice.org الموقع الإلكتروني للمصرف المغاربي ، تاريخ الزيارة 18 أفريل 2021**

الجدول رقم (61) : تنظيم المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية وتركيبة الموارد البشرية

مديري الأقطاب	المستشارين
قطب الدراسات الإقتصادية والتعاون	مستشار المخاطر والإمتثال
قطب المصالح المؤسساتية	المدقق العام
قطب تعبئة الموارد	–
قطب المالية	

الفرع الخامس: حــل المصرف المغاربي وإجراءات تصفيــته

يتم تصفية المصرف المغاربي كما يلي[1] :

1- في حالة وقوع خسارة النصف من رأس المال، يتحتم على مجلس إدارة المصرف دعوة الجمعية العمومية غير العادية إلى الإنعقاد قصد أخذ قرار في خصوص متابعة المصرف لنشاطه أو إقتراح حله.

2- عند حل المصرف لأي سبب من الأسباب تضبط الجمعية العمومية غير العادية بإقتراح من مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفين يمثلون جميع دول الإتحاد.

3- إن تعيين المصفين يضع حدا لصلاحيات أعضاء مجلس الإدارة ومكتب مراقبة وتدقيق الحسابات.

4-تبقي الجمعية العمومية غير العادية المؤلفة بصفة قانونية محتفظة خلال مدة التصفية بنفس الصلاحيات التي كانت تتمتع بها طوال مدة قيام المصرف، فهي تصادق بالخصوص على حسابات التصفية وتمنح البراءة للمصفين وتتفاوض في خصوص مصالح الصرف.

5- تتمثل مهمة المصفين في تحويل كامل موجودات المصرف إلى نقود ولو بطريق المراضاة وتسديد ديونها وباستثناء ما تضعه الجمعية العمومية غير العادية من قيود فإن للمصفين بحكم صفتهم أوسع الصلاحيات للتعاقد والصلح والتحكيم وتقديم الضمانات ولو بالرهون والتخلي عن الحقوق ورفع اليد بعد الوفاء أو بدونه.

6- يمكن دائما للجمعية العمومية غير العادية أن تستبدل المصفين مع إحترام أحكام الفقرة2 من النظام الأساسي.

7- بعد تسديد ديون المصرف وتكاليفه ، تستعمل المبالغ الصافية الباقية قبل كل شئ في إستهلاك رأس المال إذا لم يكن قد تم ذلك بعد، ثم توزع المبالغ المتبقية على أصحاب الأسهم.

وإذ كان مال المصرف مشتملا على عناصر أخرى غير النقود ، فتتولى الجمعية العمومية غير العادية ضبط كل عنصر من عناصر القسمة في ذلك بمطلق السلطة.

[1] النظام الأساسي للمصرف المغاربي ،مرجع سابق. الملحق رقم 04.

في حالة ضياع شهادة الأسهم،فعلى المالك إخطار المصرف بمقره ويقوم مجلس الإدارة بنشره لمدة (8) أيام في إحدى جرائد الإعلانات القانونية الصادرة في مكان تواجد مقر المصرف ولا يحق للمالك خلال ستة أشهر من تاريخ نشر الإعلان المطالبة بأية أرباح.

إذا أنقضت المدة دون العثور على السند المفقود يعطي المعني شهادة جديدة توضع عليها عبارة (صورة) تلغي وتحل محل السند المفقود وذلك مقابل إيصال منه بذلك ويتم دفع الأرباح المتأخرة وتدون على السند المصدر ولمجلس الإدارة الحق قبل تسليم السند الجديد وقبل دفع الأرباح المتأخرة المطالبة بتقديم ضمانه مقابل ذلك ويتحمل مالك الأسهم تكاليف إبلاغ المصرف بالضياع ونشر الإعلانات أو أية رسوم أخرى.

يحضر على المصرف منح قرض لأي شخص بقصد شراء أسهم المصرف أو الإكتتاب فيها كما لايحق للمصرف أن يقبل أسهمه كضمان لمل يمنحه من تسهيلات إئتمانية أو أن يتعامل في أسهمه أو أن يمتلكها ما لم تكن قد آلت ملكيتها إلى المصرف وفاء لدين له.

المبحث الثاني:
الإستراتيجية التنموية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

نظرا لأهمية والدور المنوط للمصرف المغاربي للأستثمار والتجارة الخارجية في عملية الإندماج الإقتصادي الإقليمي للدول المغاربية ، يعتمد المصرف على خمسة محاور حسب ما ورد في الموقع الإلكتروني للمصرف[1]. ونظرا لحداثة النشاة ، والصعوبات التي وجهها المصرف في مخططه الخماسي **(2016-2020)**، والبيئة الحالية التي تشهدها المنطقة المغاربية ، من مناخ الأعمال، مما صعب للمصرف تمويل التجارة والإستثمارات ، وفي إطار مشروع المساعدة التقنية لدعم وتعزيز قدرات المصرف المغاربي ، قدم البنك الإفريقي للتنمية هبة مالية للمصرف المغاربي قصد توظيف مكتب الدراسات الدولي من أجل إعداد إستراتجيةالإندماجالإقتصادي الإقليمي لفائدة المصرف للفترة **2022-2026**[2]طبقا لإعلان الإستشارة رقم 01 بتاريخ 15 سبتمبر 2021، وهذا ما سنوضخه من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول:

المحاور الإستراتيجية للمصرف المغاربي وقطاعات التدخل الأساسية

تتلخص فيما يلي :

الفرع الأول : المحاور الإستراتجية للمصرف المغاربي

منذ إنشاء المصرف المغاربي، إنطلق في تمويل جملة من العمليات الرامية إلى تسريع وتيرة التبادل التجاري المغاربي لتطوير الإندماج الإقليمي ، يعتمد المصرف على خمسة محاور إستراتيجية[3].

أولا :تطوير قدرة إنتاج القطاعات الموجودة ذات الإمكانات العالية من خلال التشجيع على تطوير إنتاجها بهدف تلبية الإحتياجات الإقليمية.

ثانيا : إنشاء قطاعات جديدة و/أو تطوير القطاعات الموجودة لتحسين سلسلة الإنتاج الإقليمية وضمان الإستغلال الأفضل للموارد المحلية.

---

[1] www. bmice .org زيارة الموقع الإلكتروني ، بتاريخ 18 أفريل 2021

[2] للمزيد من التفصيل أنظر الملحق رقم 06 المعنون : إعلان إستشارة رقم 01 بتاريخ 15 سبتمبر 2021 لتوظيف مكتب الدراسات من أجل إعداد إستراتجية الإندماج الإقتصادي الإقليمي لفائدة المصرف للفترة 2022 – 2026

[3] **Notre approche de priorisation sectorielle et des secteurs porteurs : Priorisation de secteurs porteurs présentant un potentiel d'intégration régionale – Ciblage de chaines de valeur régionale : Effets intégrateurs des chaines de valeurs régionale de l'automobile, des produits pharmaceutiques et des activités halieutiques (pèche et aquaculture) pour plus de détail , voir Sami Mouley , op cit , page 20**

ثالثا : تطوير عروض جديدة ومبتكرة من خلال النهوض بالقيمة المضافة للمنتجات والخدمات وإنشاء عرض مغاربي جديد ومبتكر موجه للسوق المحلية و/أو التصدير.

رابعا : تطوير البنية التحتية الإقليمية يمثل دعما لكل المحاور السابقة ويمكن من تحفيز المبادلات الإقليمية والربط بين بلدان المغرب العربي.

خامسا : تطوير الخدمات التجارية إقليميا.

إنطلاقا من الأهداف الموكل إليه تحقيقها بموجب النصوص التأسيسية، وسعيا إلى تطبيق إستراتيجيته التنموية، سينشط المصرف المغاربي في القطاعات الواعدة المحددة على أساس المحاور الإستراتيجية التالية:

أولا: تمويل المشاريع ذات الفائدة المشتركة لتنمية النسيج الإقتصادي لإتحاد المغرب العربي الذي يهدف إنتاجه إلى تلبية إحتياجات الأسواق وتبادل الخبرات.

ثانيا: تطوير المبادلات بين بلدان المغرب العربي من خلال تحفيز التجارة البينية وخلق أثر إستبدالي يسمح بتحقيق الإكتفاء الجهوي.

ثالثا: تنمية صادرات المنتجات المغاربية من خلال تطوير التجارة الخارجية وتشجيع الشركات المصدرة على ولوج أسواق دولية جديدة.

رابعا: تطوير حركة رأس المال داخل المغرب العربي من خلال تقديم حلول للحواجز التنظيمية والمؤسساتية التي تعوق المبادلات داخل المنطقة المغاربية.

خامسا : تنمية تدفق الإستثمارات الخارجية إلى المغرب العربي.

سادسا: تقديم الدعم والمشورة في تحديد المشاريع ودراستها وإنجازها وتنفيذها.

ولقد تم تشخيص فرص للإستثمار وللتجارة بين البلدان المغاربية في قطاعات النشاط التالية: الزراعة والصيد البحري والصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية والبنية التحتية والتجارة[1].

قدم المصرف حلولاً مبتكرة ومرنة لدعم الشركات المقيمة في دول اتحاد المغرب العربي في معاملاتها التجارية من وإلى بلد آخر في اتحاد المغرب العربي. يمكن لتمويل التجارة الخارجية أن يغطي جميع مراحل دورة التشغيل وبالتالي يسمح بتنمية التجارة البينية المغاربية وتنشيط التجارة البينية في اتحاد المغرب العربي. كما يمكن أن يغطي تمويل دورة التشغيل بشكل فردي أو عالمي:

- تمويل شراء المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة أو المنتجات النهائية.
- تمويل الخدمات والتكاليف ذات الصلة
- تمويل الذمم المدينة

[1] www.bmice.org، . الموقع الرسمي للمصرف المغاربي

يصل الحد الأقصى لاستحقاق خط تمويل التجارة الخارجية إلى 18 شهرًا.

الفرع الثاني: قطاعات التدخل الأساسية

في إطار هدفه المتمثل في تعزيز الاندماج الاقتصادي بين البلدان المغاربية، يستهدف المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية القطاعات الواعدة المؤيدة للاندماج الإقليمي بأبعاد الإستراتيجية، وذلك من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الخمس الشريكة لاتحاد المغرب العربي، خاصة في فترة ما بعد أزمة كوفيد -19وبالتالي، فإن الخريطة القطاعية للمصرف تشمل الخيارات القطاعية الرئيسية التالية:

أولا : القطاعات الاستراتيجية : تم اختيار القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية العالية كقطاعات ذات أولوية لتمويل المصرف المغاربي وذلك لثلاثة أسباب رئيسية: لكون هذه قطاعات تاريخية في التجارة بين بلدان المغرب العربي من جهة، والجانب الأهم هو أن هذه القطاعات تشكل محاور توطيد استراتيجي بين دول المغرب العربي، وأخيرًا، يجب على البنك المغاربي، كمؤسسة تنمية إقليمية في المغرب العربي ، مكرسة الاندماج الاقتصادي ، أن يلعب دورًا مهمًا في هذه الجوانب. في هذا السياق، تم تحديد ثلاثة محاور ذات توجه قطاعي إستراتيجي للغاية منها:

أ-**محور الأمن الطاقوي للمغرب العربي:**أهمية ودور قطاع الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يعد بحاجة إلى إثبات. بالإضافة إلى ذلك، هذا القطاع هو موضوع تبادل والتعاون تقليدي بين البلدان المغاربية، مع الجزائر وليبيا كمنتجين رئيسيين (ربما موريتانيا مع الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي)، من جهة، ومن جهة أخرى، المغرب وتونس كمستهلكين رئيسيين. يصنف **قطاع الطاقة** إلى قسمان:القطاع الرئيسي والذي يشمل المنتجات الخام (النفط الخام والغاز الطبيعي) والنقل (خطوط الأنابيب) والتخزين والقطاع الثانوي، الذي يجمع جميع القطاعات الفرعية والفروع المشتقة (الوقود ، الزيوت الاصطناعية. إلى جانب الطاقة الكهربائية ، منتجات نقل الكهرباء (الكابلات ، الأعمدة ، إلخ) ، ومنتجات التوصيل المحولات ، عدادات الكهرباء عدادات الغاز...).

ب- محور الأمن الغذائي:مع تعداد سكاني يبتجاوز 100 مليون نسمة، يمكن اعتبار السوق المغاربية كبيرة نسبيًا.

كما أن الأمن الغذائي يكمن في تحقيق الاستقلال الغذائي، من خلال استراتيجية تكاملية وتلبية الاحتياجات. القطاعات المعنية بهذه الاستراتيجية هي المنتجات الزراعية (نباتية أو حيوانية)، ومنتجات الصناعات الغذائية (المشروبات الغازية، والمنتجات الزراعية المعلبة أو المجمدة، والحليب، ومسحوق الحليب ومنتجات الألبان، والثروة الحيوانية ومنتجاتها)، وكذا كل ما يدخل في عملية الإنتاج الزراعي والأغذية الزراعية، مثل الأسمدة وتعبئة منتجات الصناعات الغذائية.

ج- محور الأمن الصحي المغاربي : إن صحة الشعوب المغاربية هي أيضا عامل استراتيجي يتطلب تعاونا وثيقا بين البلدان المغاربية. تعد تجربة جائحة كوفيد -19 أحسن مثال للمخاطر التي يمكن أن تهدد السكان في المنطقة. في هذا الاطار، فإن القطاعات التي حددها المصرف هي قطاعات المنتجات الصيدلانية وشبه الصيدلانية، والبحث والتطوير، والخدمات المتعلقة بالصحة، وكذلك قطاعات تصنيع وصيانة الأدوات الطبية.

ثانيا : القطاعات الناشئة :أدت تجربة الأزمة الصحية الأخيرة إلى ظهور القطاعات الواعدة التالية التي يوليها المصرف المغاربي اهتمامًا خاصًا لتأثيراتها الإيجابية المتوقعة على الاندماج الإقليمي وبالأخص : تقنيات المعلومات وتطوير الحلول المبتكرة والاتصال الرقمي (ماجستير الويب والتسويق الرقمي وغيرها). يضاف إلى هذه القطاعات تلك المشاركة في الحفاظ على البيئة وتطوير الاقتصاد الأخضر، مثل قطاعات إنتاج المرشحات الصناعية ومنتجات التصفية ورسكلة المياه، ولكن أيضًا تلك التي تساهم في عملية الإنتاج وتطوير **سلاسل القيمة الإقليمية في المغرب العربي**، مثل صناعة المكونات الميكانيكية والكهربائية والصيد البحري. كما يحظى الجانب المتعلق بالخدمات اللوجستية باهتمام خاص، ولا سيما قطاع نقل البضائع الذي يشكل حلقة وصل مهمة في عملية الاندماج المغاربي

الفرع الثالث: الشراكة مع البنوك الإقليمية

سيتم تدعيم الخدمات التي يقدمها المصرف المغاربي بفضل المساهمة، سواء من حيث المساعدة التقنية أو التمويل، التي سيقدمها شركائه وخاصة منهم البنوك والمؤسسات المتعددة الأطراف العاملة في المنطقة والبنوك الوطنية المغاربية . إن سياسة المصرف في مجال تعبئة الموارد ، لاسيما من خلال تعبئة خطوط التمويل التي يخصصها المانحون والتمويل المشترك، ستسمح للمصرف بأن يؤدي دور الرافعة المالية لدعم التكامل المغاربي.

الفرع الرابع : عروض المصرف المغاربي

تم تأسيس المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بهدف تعزيز اندماج بلدان المغرب العربي: الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا وتونس. ويأتي إنشائه في إطار الجهود المبذولة لاستغلال الإمكانات والفرص التي يوفرها الإندماج الاقتصادي المغاربي من أجل تزويد دول المنطقة بدوافع بديلة للنمو الاقتصادي ومن اجل تحقيقه، يتوفر المصرف على مجموعة متنوعة من العروض والتي تتمثل كالتالي : خطوط التمويل ، خطوط ضمان السوق / خطوط التمويل لعمليات التجارة الخارجية، خطوط التمويل بين البنوك وخطوط تمويل الإستثمارات.

المطلب الثاني:
أهداف المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية

تتلخص أهداف المصرف المغاربي في النقاط التالية :

الفرع الأول : المصرف المغاربي عامل محفز لإنشاء المشاريع في المنطقة المغاربية

يمكن أن يساعد المصرف المغاربي في وضع منظومة مغاربية على غرار المنظومة الأوروبية التي تتضمن البنك المركزي الأوروبي والمصارف المركزية المحلية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الذين اعتمدوا عملة الأورو، إلى جانب مساهمته، في إنشاء نواة منظومة مغاربية تساعد على الإندماج المالي المغاربي عبر ثلاثة إجراءات:

أولا : يساهم في إرساء إطار تشريعي وتنظيمي مساعد على توحيد الأسواق المصرفية والمالية، كما يعمل على الحد من العراقيل التي تقف أمام عمليات الإندماج،
ثانيا : يمكنه أن يرافق المبادرات التي يطلقها القطاع الخاص بغرض دعم الإندماج على غرار إرساء سوق مغاربية للأوراق المالية على المدى القصير،

ثالثا : يمكن للمنظومة المغاربية أن تنشئ هياكل تسمح بتأمين دفع مبالغ ذات قيمة مرتفعة.
من المهم إذن إضفاء المزيد من المرونة على إجراءات مراقبة رؤوس الأموال في المنطقة المغاربية من أجل تيسير إنجاز فرص الإستثمار، بهذه الطريقة، يمكن للسوق المالية المغاربية أن توسع دائرة زبائنها، الأمر الذي يسمح للشركات الكائنة بدول المغرب العربي أن تدرج بأسواق مالية أجنبية.

الفرع الثاني : هل يعتبر المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مصرفا تجاريا إقليميا؟

للإجابة على هذا السؤال ، لابد من تحديد طبيعة نشاط المصرف المغاربي وعلاقته بالدول الأعضاء المؤسسة له وجنسيته[1].

أولا: من حيث طبيعة النشاط : حسب الإتفاقية المنشئة للمصرف المغاربي والنظام الأساسي له ، يقوم المصرف بتمويل المشاريع الإنتاجية ذات المصلحة المشتركة مع إعتبار مردودها المالي وجدواها

[1] من إجتهاد الباحث وذلك من خلال تحليل الجوانب القانونية.

الإقتصادية عن طريق دراسة أو تمويل دراسة الجدوى الإقتصادية والفنية للمشاريع،المساهمة في رأس المال والإقراض.

ثانيا : من حيث علاقته بالدول الأعضاء: باعتبار أن المصرف المغاربي، مصرف إقليمي، وأن مصدر تمويله يأتي من مساهمات الدول الأعضاء بنسب متساوية من قبل مؤسسات بنكية ،تعود ملكيتها كلية للدول الأعضاء فإنه يصنف من بنوك القطاع العام.

ثالثا : من حيث جنسية المصرف المغاربي : المصرف المغاربي، بنك إقليمي، يشترك في ملكيته عدد من دول المنطقة المغاربية الخمسة (الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس وموريتانيا).

المبحث الثالث:

مصادر تمويل المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية وجهوده في تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاندماجي

يشكل المدخل التجاري أهم المداخل التي تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول، ولقد ركز المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ضمن الخدمات والمنتجات التي يوفرها، تمويل التجارة الخارجية التي تهدف إلى تطوير التبادل التجاري داخل دول المغرب العربي وتعزيز التجارة بينها، القروض للمشاريع ذات الاهتمام المشترك، خطوط التمويل المخصصة للمشاريع متوسطة الحجم، ضمانات لتغطية جزئية للمخاطر الناجمة عن تنفيذ مشاريع أوعمليات ذات أهمية مشتركة بين الدول الأعضاء ، المساهمة في رؤوس أموال الشركات المغاربية. غير أن الدراسات الحديثة ، بينت أن مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي لايقتصر على المعنى المبسط والمرتكز على تحرير التجارة البينية وإقرار آليات للعلاقات المشتركة التي تقرها الحكومات المعنية، فالتكامل بمعانيه ومضامينه الأوسع يحتاج إلى أكثر وأبعد من ذلك من بناء علاقات إقتصادية متكاملة بين دول التكتلات الإقتصادية ، فجوهر التكامل هو التشابك بين القطاعات والصناعات إلى جانب حركة الإستثمار، حرية التنقل وتوفر البنية الأساسية في ما يعرف بالتكامل المادي، السياسات المشتركة الواحدة.

يقصد بمصادر التمويل، مجموعة الوسائل المالية الضرورية لإنشاء وتطوير المؤسسة. ومصادر تمويل المصرف تتمثل أساسا: ما دفع من أنصبة في حصص الاكتتاب في رأس المال المصرف، والقروض التي قد يعقدها المصرف بما في ذلك سندات المصرف وأخبرا الودائع، وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

المطلب الأول:

آليات ومصادر تمويل المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية

يتم تمويل المصرف المغاربي وفقا لآليات حددتها الاتفاقية المنشئة له :

الفرع الأول: رأس مال المصرف المغاربي

يشمل المدفوعات التي تتقدم بها الدول الأعضاء في حساب الإكتتاب في رأس مال المصرف. وقد تقرر في الإتفاقية المنشئة للمصرف المغاربي أن رأس مال المصرف هو 500 مليون دولار أمريكي ورأس مال المكتتب فيه عند التأسيس 150 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى 000 150 سهم كل منها 1000 دولار أمريكي ويكتتب فيه بالتساوي بين مساهمي دول الإتحاد[1]. واستنادا إلى الإتفاقية المنشئة للمصرف يتم دفع

[1] المادة 5 / ب من إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي ، مرجع سابق

الربع الأول من رأس مال المكتتب فيه عند تأسيس المصرف والقدر الباقي من قيمة رأس مال المكتتب يدفع وفق ما يتطلبه نشاطه وبذلك بناء على قرار من مجلس الإدارة شريطة أن لا يتجاوز مدة 5 سنوات. ويمكن زيادة أو تخفيض رأس مال المصرف وفق ما يقضي به النظام الأساسي للمصرف[1].

تساهم دول المغرب العربي الخمسة في رأس المال المصرف من قبل البنوك المركزية للدول الأعضاء و الوزارات المالية والإقتصادية والمصارف المغاربية الخاصة.

الجدول رقم (62) : المساهمون في رأس المال المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

الدول 20٪	المساهمون في رأس المال				
الجزائر	وزارة المالية	البنك الوطني الجزائري			
المغرب	وزارة الإقتصاد والمالية	التجاري وفاء بنك	بنك المغرب للتجارة الخارجية	البنك المركزي الشعبي	
ليبيا	وزارة المالية				
موريتانيا	وزارة المالية	البنك المركزي الموريتاني	بنك الموريتاني للتجارة الخارجية	بنك للتجارة والصناعة	بنك الوفا الموريتاني الإسلامي – بنك الأمانة
تونس	وزارة المالية	البنك المركزي التونسي			

من إعداد الطالب ، بالاعتماد على بيانات موقع المصرف المغاربي

[1] المادة 5/ج من الإتفاقية، مرجع سابق.

الجدول رقم (63) : توزيع حصص رأس المال المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

الدول الأعضاء	رأس مال المصرف المصرح به حدد 500 مليون دولار أمريكي وحدد رأس المال المكتتب فيه عند التأسيس 150مليون دولار – يقسم إلى مائة وخمسين آلف 000 150 سهم إسمي قيمة كل واحد منها آلف دولار.	الإكتتاب في رأس المال الاكتتاب : يخصص الاكتتاب في رأس مال المصرف بالتساوي للدول الموقعة على الاتفاقية أو المساهمين من القطاع العام أو الخاص من ذوي جنسيات دول الإتحاد:
الجزائر	150مليون دولار أمريكي	(وزارة المالية كمساهم في المصرف) : سدد بتاريخ 2010/12/09 مبلغ 7.5 مليون دولار بعنوان الربع الأول من حصتها في رأس المال.
المغرب	150مليون دولار أمريكي	30 مليون دولار أمريكي مقسمة على النحو التالي: الخزينة العامة ب 12 مليون دولار أي 40 ٪ من قيمة الإكتتاب البنك الشعبي المركزي ب 6 مليون دولار أي بنسبة 20٪ التجاري وفا بنك ب 6 مليون دولار أي بنسبة 20٪ والبنك المغربي للتجارة الخارجية ب 6 مليون دولار أي بنسبة 20٪
ليبيا	150مليون دولار أمريكي	وزارة المالية والبنك المركزي التونسي، سدد بتاريخ 2010/12/09 مبلغ 7.5 مليون دولار بعنوان الربع الأول من حصتها في رأس المال.
موريتانيا	150مليون دولار أمريكي	وزارة المالية – البنك المركزي الموريتاني – البنك الموريتاني للتجارة الخارجية – البنك للتجارة والصناعة – بنك الوفا الموريتاني الإسلامي – وبنك الأمانة.
تونس	150مليون دولار أمريكي	وزارة المالية والبنك المركزي التونسي، سدد بتاريخ 2010/12/09 مبلغ 7.5 مليون دولار بعنوان الربع الأول من حصتها في رأس المال

من إعداد الطالب ،بالاعتماد على بيانات موقع المصرف المغاربي والوثائق من الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي – الرباط

الفرع الثاني: الاقتراض

لعل من المصادر الأساسية في تمويل المصرف . بالإضافة إلى حصص الدول الأعضاء هي القروض التي أجازت اللجوء إليها الإتفاقية المنشئة للمصرف المغاربي. ويقوم المصرف بالإقتراض من الأسواق المالية بالعملة القابلة للتحويل شريطة عدم الإخلال بأغراضه وسلامة وضعه المالي. كما يجوز للمصرف بالذات الاقتراض من الأسواق المالية لدول الإتحاد. ويتم الإقتراض في هذه الحالة عن طريق إصدار سندات للمصرف وحصيلة بيع هذه السندات هي التي تكون القرض وهذا بعد دفع كامل الأسهم المكتتب

فيها [1]وتشير عملية تسويق سندات المصرف صعوبة بالغة، ويمكن إرجاع أهمها إلى عدم معرفة المستثمرين لنشاط المصرف وموارده التي يمكن أن تضمن الوفاء بالتزاماته. وبجانب الضمانات العامة المتعلقة بالائتمان العام للمصرف ، يقدم المصرف المغاربي ضمانات خاصة ينص عليها في السندات.

الفرع الثالث: الودائع

ولتمويل المصرف يمكنه قبول الودائع بالعملة التابعة للتحويل شريطة عدم تعارضها مع القواعد السارية عن كل دولة من دول الإتحاد ومن ثم لا يقبل المصرف الودائع بالعملات المحلية [2]. ومن مصادر تمويل المصرف هناك إيرادات أخرى تتمثل فيما يعود على المصرف من فوائد يمثل في الواقع مصدرا من مصادر تمويل المصرف. ويمكن أن نضيف إليه عملية حصيلة سداد المقترضين لبعض أو لكل القروض التي سبق منحها لهم من طرف المصرف حيث أن المبالغ التي تسدد للمصرف ولو أنها لا تمثل إلا إستعادة لأموال المصرف، غبر أن لها نفس الأثر الذي يحدثه رأس المال الجديد للمصرف. والمصرف معفى من الأداءات والضرائب الجمركية على أنشطته وعملياته وممتلكاته وعائداته وتوزيع مرابحيه . كما يعفى من الأداءات والعمولات على الإيداعات والفوائد المتعلقة بها التي ينجزها البنك بواسطة العملات القابلة لحرية الصرف.

المطلب الثاني:

علاقة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية

لقد خولت أحكام الإتفاقية المؤسسة للمصرف المغاربي والنظام الأساسي له ، صفة الإستقلالية المالية والتمتع بالشخصية القانونية للقيام بنشاطاته ، يعني الأهلية لإكتساب الحقوق وتحمل الإلتزامات والقيام بالتصرفات القانونية ورفع الدعاوى أمام القضاء، هذا الإعتراف تم تجسيده في مجال العلاقات الدولية الخاضعة للقانون الدولي العام[3] . لذا نجد أن المصرف قد أبرم اتفاقية المقر مع تونس ومع المنظمات الإقتصادية ذات الطابع المالي كالبنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية إلى جانب اللجنة الاقتصادية التابعة للإتحاد الإفريقي[4].

---

[1] المادة 6 من إتفاقية المصرف ، المرجع السابق .

[2] المادة 7، نفس المرجع أعلاه

[3] محمد سعادي ، قانون المنظمات الدولية ، منظمة الأمم المتحدة نموذجا ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 05 شارع محمد مسعودي ، القبة القديمة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2008– ، ص 62

[4] Sami Mouley , Op . Cit, p 29 « Afin de réussir dans ses missions, la BMICE s'est positionné dans l'eco-système bancaire et financier du Maghreb ou plusieurs acteurs nationaux et internationaux interviennent déjà. A ce titre, la BMICE a entrepris des initiatives pur asseoir des relations de coopération et de partenariat étroites et durables avec ces acteurs aussi bien en matière d'échange d'expérience, de cofinancement et de mobilisation des ressources ».

الفرع الأول: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا

بتاريخ 27 نوفمبر 2019 ، قام المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتوقيع **مذكرة تفاهم**[1] مع مكتب شمال لإفريقيا للجنة الاقتصادية التابع للإتحاد الإفريقي. تهدف هذه الشراكة إلى الارتقاء بتنمية إقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة للبلدان الأعضاء في إتحاد المغرب العربي . كما أن الهدف من هذا الاتفاق أيضا هو إقامة إطار للتعاون التقني بين المؤسستين في المجالات ذات الإهتمام المشترك، يتمثل ترسيخه الإستراتيجي في النهوض بالتكامل الإقليمي في المغرب العربي.
وفي هذا الإطار، تتقارب بشكل كبير المحاور الإستراتيجية لتدخل كل من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والمصرف المغاربي وتتركز على دعم التكامل الإقتصادي والمالي للفضاء المغاربي، من خلال تطوير المبادلات والإستثمارات البينية المغاربية واستغلال إمكانات النمو الناجم عن التكامل. كما يسهل هذا الإتفاق التبادل بين المنظمتين للبيانات الماكرو–إقتصادية والمالية والإجتماعية القيام المشترك بإنجاز دراسات قطاعية وتشخيص إقتصاديات بلدان إتحاد المغرب العربي إلى جانب تطوير تبادل الخبرات والمهارة من أجل تحليل أكثر تفصيلا لحالة إقتصادات وأسواق بلدان اتحاد المغرب العربي.

وبشأن الإنجازات المرجوة من هذا التعاون، صرح السيد نور الدين زكري[2] ، مدير عام سابق ،للمصرف المغاربي، من جنسية تونسية، " إن هذا الإتفاق يتماشى مع إسترتيجية المصرف، للتعاون المؤسسي والشراكة المعززة مع المنظمات المالية الدولية الرئيسية ومؤسسات التنمية الإقليمية، في مجال التكامل الإقليمي في المغرب العربي".

الفرع الثاني : دور المصارف ومؤسسات التمويل المغاربية

يمكن لمصارف ومؤسسات التمويل المغاربية أن تساهم في تفعيل الإندماج الإقتصادي المغاربي من خلال:

– التنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية المغاربية لتجميع المدخرات المالية، واستخدامها في مشروعات منتجة ومتكاملة، – تطوير أنظمة الدفع لإنجاز المبادلات التجارية بكل سهولة ويسر،

– المصارف المغاربية مطالبة بتسهيل الحصول على التمويلات للشركات المغاربية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل تكلفة الإئتمان، وابتكار أساليب حديثة في جمع المدخرات،

[1] **Mémorandum d'entente** وثيقة رسمية تتضمن اتفاقا بين طرفين أو عدة أطراف وهي تعد إيذانا ببدأ العمل بين أطراف الاتفاق أكثر منها إلتزاما قانونيا.

[2] **بيان صحفي مقتطف من الموقع الرسمي للمصرف المغاربي : اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية يعززان تعاونهما دعما للتكامل الإقليمي لبلدان إتحاد المغرب العربي. الرباط، 2019/11/27** www.bmice.org

– تطوير أسواق رأس المال المغاربية بما يضمن تكاملها وتجميعها للمدخرات وحسن توزيعها على الإستخدامات المثلى، والقيام بالإدراج المشترك للشركات في البورصات المغاربية والسماح للمواطنين المغاربة بالإستثمار فيها، وتوحيد أنظمة الرقابة والشفافية وتطبيق أفضل الممارسات الدولية.

– توحيد أنظمة الرقابة للبنوك المركزية، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في متابعة نشاط البنوك التجارية،

– إن مباشرة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية لأعماله سيكون له الدور الكبير في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية وجلب الاستثمارات الأجنبية. إلى جانب أنه يركز على العمل الإستثماري كإعداد دراسات الجدوى للمشروعات ويروج لها ويسوقها لمؤسسات مالية ومحلية وإقليمية بغرض المشاركة فيها وتمويلها.

– تطوير التعاون بين مؤسسات تشجيع الإستثمار المغاربية، ولضمان تشجيع الإستثمارات العربية وتوحيد شروط التعامل مع الإستثمارات الأجنبية بما يضمن تكاملها مع الإستثمارات المغاربية والعربية وتقييمها على أساس القيمة التي ستضيفها إلى هذه الإقتصاديات، والتعاون في إقامة الندوات والمعارض وإعلام المستثمرين بفرص الاستثمار ومزاياه وإجراءاته.

الفرع الثالث : المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية وعلاقته بالبنك الإفريقي للتنمية

1- البنك الإفريقي للتنمية : مؤسسة تمويل تنموية متعددة الأطراف أنشئت للمساهمة في التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي في البلدان الإفريقية. تأسس مصرف التنمية الإفريقي في عام 1964 ويتألف من ثلاثة كيانات: البنك الإفريقي للتنمية وصندوق التنمية الإفريقي وصندوق الإستنمائي النيجري. هدف البنك الإفريقي للتنمية هو محاربة الفقر وتحسين ظروف المعيشة في القارة الإفريقية من خلال تشجيع إستثمار رأس المال العام والخاص في المشاريع والبرامج التي من المحتمل أن تساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة.

أما مصرف التنمية الإفريقي يزود الحكومات الإفريقية والشركات الخاصة بالمال لكي تستثمر في بلدان الأعضاء الإقليمية. مقر البنك الإفريقي للتنمية خلال تأسيسه كان في ساحل العاج (أبيدجان ، كوت ديفوار) ثم إنتقل المقر الرئيسي للبنك إلى تونس، بسبب الحرب الأهلية الناشبة في كوت ديفوار. رئيس البنك دونالد كابيروكا.

الدول المستفيدة من البنك : الجزائر، المغرب ، تونس ، مصر، بوتسوانا، غينيا الإستوائية، الغابون، موريشيوس، ناميبيا، سيشل، جنوب إفريقيا، إسواتيني.الدول المستفيدة من المصرف الإفريقي للتنمية: 38 دولة[1]، أما الدول المستفيدة من البنك والمصرف: نيجيريا وزيمبابوي.

في إطار التعاون مابين المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية والبنك الإفريقي للتنمية، توجه السيد المدير العام السابق للمصرف المغاربي ، نور الدين زكري من حنسية تونسية إلى مقر البنك الإفريقي للتنمية الكائن بأبيجان (كوديفوار) رفقة إطارات المصرف خلال شهر نوفمبر 2018، لزيارة عمل قصد التعريف بإستراتجية المصرف[2]. كماتم التوقيع على مذكرة تفاهم مابين المصرف المغاربي لإستثمار والتجارة الخارجية والبنك الإفريقي للتنمية بتونس بتاريخ 02 ماي 2019.

وفي إطار المهام المسندة للمصرف بإعتباره مؤسسة مالية دولية تضم 05 دول مغاربية، وعملا بأحكام الإتفاقية والنظام الأساسي للمصرف المغاربي لاسيما الفصل 6 منه " أنواع العمليات" ، الفقرة 7 منه : " إستقطاب مساهمات أجنبية بهدف تمويل المشاريع المشتركة" ، إستفاد المصرف المغاربي بهبة مالية من قبل البنك الإفريقي للتنمية لتمويل المشاريع التالية هما :

[1] أنغولا، بنين، بوركينافاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، النيجر، رواندا، ساو تومي وبرينسيب، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا. البنك الإفريقي للتنمية *http // ar.wikipedia.org/wiki consulté le 29/09/2021*

[2] **Tunis–29 Novembre 2018 .La (BMICE) poursuit sa stratégie de partenariat avec les principales institutions financières internationales. Après la Banque africaine d'import–export (Afreximbank) dont le siège est au Caire (Egypte), le Directeur Général de la BMICE, Noureddine ZEKRI s'est rendu il y a tout juste quelques semaines au siège de la Banque Africaine de Développement (BAD) basé à Abidjan (Côte d'Ivoire), en compagnie du Chief Economist de la BMICE, Mr. Sami Mouley. En Egypte où il était accompagné par le Pôle Mobilisation des Ressources, Mr Zekri a exposé à Dr Benedict OkeyOramah, Président du Conseil d'Administration et PDG d'Afreximbank la mission, l'objectif et la vision d'avenir de la BMICE.Les deux dirigeants et leurs équipes ont également exploré les opportunités de coopération entre deux institutions qui ont en commun l'avenir de l'intégration africaine. La visite au siège de la BAD à Abidjan a elle aussi donné lieu à des échanges fructueux avec Charles O. BOAMAH, Vice–Président Principal,qui était accompagné par Stefan Luis NALLETAMBY, Directeur, Département du Développement du Secteur Financier, Athanasius James COKER, Conseiller en Chef du Vice–Président Principal et Mohamed Aloui, Chief Investment Officer.En marge de cette visite dans la capitale ivoirienne, le Directeur Général de la BMICE s'est également entretenu avec Joseph A. AMIHERE, Secrétaire Général de l'Association des Institutions Africaines de Financement du Développement (AIAFD).La BMICE s'est vue remettre son certificat d'adhésion à cette importante institution dont le siège se trouve à Abidjan. www.bmice–maghreb.org**

المشروع الأول : مشروع المساعدة التقنية للبنك الإفريقي للتنمية لدعم قدرات المصرف المغاربي (هبة رقم **5500155013251 بتاريخ 21 /2019/02)** ، لتمويل دراسة يتم إنجازها من طرف مكتب دراسات بعنوان " تعيين مكتب دراسات من أجل المشاركة في إعداد دليلين ، الأول بخص تسيير مخاطر القروض، سعر الصرف وسعر الفائدة' والثاني ، يخص أحكام التنقيط *Manuel de gestion des risques de crédit, de change et de taux d'intérêt.*حيث تم المصرف المغاربي بنشر إعلان إبداء الإهتمام في المشاركة رقم 03 بتاريخ شهر أوت 2019 بموقعه الإلكتروني.[1]

المشروع الثاني : مشروع المساعدة التقنية للبنك الإفريقي للتنمية لدعم قدرات المصرف المغاربي رقم 5500155013251 بتاريخ 21 /2019/02) ، لتمويل دراسة يتم إنجازها من طرف مستشار بعنوان " الأحكام التنظيمية الخاصة بتمويل إصدار الإقتراضات وسندات الدين"حيث تم المصرف المغاربي بنشر إعلان إبداء الإهتمام في المشاركة رقم 05 خلال شهر مارس 2019 بموقعه الإلكتروني [2].

المشروع الثالث: المشروع المساعدة التقنية للبنك الإفريقي للتنمية لدعم قدرات المصرف المغاربي (هبة رقم 5500155013251 بتاريخ 21 /2019/02) ، لتمويل دراسة يتم إنجازها من طرف مكتب الدراسات الدولي تحت عنوان " مكتب الدراسات من أجل إعداد إستراتجية الإندماج الإقتصادي الإقليمي لفائدة المصرف للفترة (2022 – 2026).حيث تم المصرف المغاربي بنشر إعلان إبداء الإهتمام في المشاركة رقم 01 بموقعه الإلكتروني بتاريخ 14 سبتمبر 2021[3].

ملاحظة: هذا المشروع تم منحه لمكتب الدراسات Groupe FINACTU الكائن مقره بالدار البيضاء، المغرب بمبلغ قدره **449 274** دولار أمريكي لمدة **05** أشهر، حيث تم إمضاء العقد بتاريخ 16 ماي 2022 على أن يبدأ خدماته بتاريخ 23 ماي 2022[4].

المشروع الرابع: مشروع المساعدة التقنية للبنك الإفريقي للتنمية لدعم قدرات المصرف المغاربي (هبة رقم 5500155013251 بتاريخ 21 /2019/02) ، لتمويل دراسة يتم إنجازها من طرف مكتب دراسات دولي بعنوان" تعيين مكتب دراسات لأجراء دراسة تنظيمية داخلية للاستغلال الأمثل للموارد البشرية)[5].حيث تم المصرف المغاربي بنشر إعلان إبداء الإهتمام في المشاركة رقم 02 بموقعه الإلكتروني بتاريخ 14 سبتمبر 2021.

---

[1] المزيد من التفصيل أنظر الملحق رقم **03**

[2] أنظر الملحق رقم **09** .

[3] أنظر الملحق رقم **10**

[4] أنظر الملحق رقم **12**

[5] أنظر الملحق رقم **11**

الفرع الرابع : الفروع التمثيلية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية: فتح فرع بموريتانيا

وقع المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية وحكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية بتاريخ 02 نوفمبر 2018 في نواكشوط قراراً يرمي إلى إنشاء مكتب تمثيلي للمصرف في موريتانيا. وأشرف كل من إسماعيل ولد شيخ أحمد بوصفه وزير الخارجية والتعاون ومحمد جلاب بوصفه رئيس مجلس إدارة المصرف على توقيع هذا العقد. وبعد هذا التوقيع، أقبل المصرف على الافتتاح الرسمي لأول مكتب تمثيلي محلي له في مقاطعة تفرغ زينة في نواكشوط بحضور وزير الاقتصاد والمالية الموريتاني المختار ولد أجاي وغيره من الشخصيات الحكومية والدبلوماسية، إلى جانب ممثلين من القطاع الخاص.[1]

اتخذ المصرف قرار افتتاح أول مكتب إقليمي له في نواكشوط، في انتظار تغطية البلدان المغاربية الأخرى، خلال جمعيته التأسيسية التي انعقدت في ديسمبر 2015 في تونس. وعلى هامش هذا الافتتاح، عقد مجلس الإدارة اجتماعه الخامس عشر الذي أفضى إلى المصادقة على العديد من القروض، وبلغت الحصة المخصصة للقطاع المصرفي الموريتاني 20 مليون دولار أمريكي لتعزيز المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية. يوفر الإطار القانوني الجديد جميع الضمانات والامتيازات الضرورية التي تتيح للمصرف، باعتباره مصرف تنمية، إجراء عملياته وأنشطته الميدانية دون عوائق قانونية والإسهام في تسريع عمليات التكامل شبه الإقليمية.

كما تداول مجلس إدارة المصرف خلال إجتماعة 15 في نواكشوط، وتم التأكيد على أن المرحلة الأولى من مسار تطور نشاط المصرف قد انتهت بالكامل وضرورة التفكير في التخطيط للمرحلة الثانية طبقا لمتطلبات الإندماج الإقتصادي المغاربي وتحدياته وتطلعات المساهمين والفاعلين الإقتصاديين والشروط المستوجبة لقيام المصرف بمهامه من النواحي المالية والقانونية وآليات الحوكمة.

[1] **www.bmice-maghreb.org** زيارة موقع المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتاريخ 22 مارس 2020:

خلاصة الفصل الرابع

يلاحظ بعد استعراض السند القانوني الذي يرتكز عليه المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية أنه جاء كآلية ديناميكية مكملة لتحريك النشاط الإقتصادي في المنطقة المغاربية ولاسيما في مجال الإستثمار وتمويل المشروعات المشتركة ، ضف إلى ذلك تسريع وتيرة التجارة البينية بين بلدان الأعضاء في إتحاد المغرب العربي.من ناحية تصنيف هذا المصرف، أسندت الإتفاقية له، الصفة التجارية والإستثمارية مخصص أساسا لدعم الإندماج الاقتصادي والمالي في المنطقة المغاربية ويعمل بشكل خاص على تطوير التبادلات والإستثمارات البينية المغاربية ودعم المشاريع ذات الإهتمام المشترك في البلدان الأعضاء وتشجيع حركة رأس المال في جميع أنحاء المنطقة.

من حيث علاقة المصرف المغاربي مع المؤسسات المالية الدولية ، شرع في إبرام إتفاقات ثنائية، من أجل خلق نوع من الحركية والنشاط، وأبرزها البنك الإفريقي للتنمية التابع للاتحاد الإفريقي للاستفادة من خبراته وقدراته دعما للمصرف. وتجرى حاليا مباحثات مع البنك الإسلامي للتنمية للقيام ينفس المبادرة. وفي محاوره، تم تشخيص فرص للإستثمار والتجارة بين البلدان المغاربية في قطاعات النشاط التالية، التي أعتبرها أولوية في المنطقة المغاربية منها : الزراعة والصيد البحري والصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية والبنية التحتية والتجارة.

خصوص فتح فروع أو مكاتب تمثيلية للمصرف المغاربي، باستثناء موريتانيا لم يفتح إلى حد،الآن فروع أخرى مماثلة في لجزائر والمغرب وليبيا.

أما الشق المهم الذي يفتقر إليه المصرف المغاربي هو غياب إنجازاته في الفضاء المغاربي، ولا نشر أي تقرير مالي يخص نشاطاته ،إلا بعض العمليات المصرفية التي نعتبرها جد محتشمة ، علما أن المصرف باشر مهامه من سنة 2017، بالرغم من الدور المنوط لهذه المؤسسة المالية المغاربية من دور في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية وكذلك قدرته على تحفيز الإقتصاديات المغاربية وجذب الاستثمارات الأجنبية وإنشاء صناديق خاصة التي أقرها الفصل 50 من النظام الأساسي للمصرف.
وفي سياق أخر، يفتقر السند القانوني للاتفاقية والنظام الأساسي الذي يحكم المصرف، تبني معايير المالية الإسلامية وإدخال صيغ جديدة في التمويل قصد تطوير منتجاته كالبنك الإسلامي للتنمية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

الفصـل الخـامس

إنجازات المنظمة الاتحادية المغاربية والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية :

- التحديات والأفاق المستقبليــة -

تمهيد

إن كل التغيرات التي تحدث على المستوى الإقليمي والدولي لها تأثير مباشر على إقتصاديات دول المغرب العربي وعلى مصارفه المركزية إلى جانب تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الإندماجي موضوع الأهداف المسطرة في إستراتجية المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية والدور التنموي المنوط له وكذا مساهمته في إقامة إقتصاد مغاربي مترابط ومندمج. وفي ضل فشل التجربة المغاربية في تحقيق التكامل الإقتصادي والممتدة على مر العقود32 سنة(1989-2021)، بالرغم من إستحداث كل الأجهزة والمؤسسات التابعة لاتحاد المغرب العربي السالفة الذكر، إلا أنه صادف وما يزال يصادف إلى يومنا الحالي، عقبات وعراقيل وتحديات، حالت دون تحقيق الأهداف المنصوصة في المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي، ضف إلى ذلك الأهداف التي نصت عليها إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية التي سبق ذكرها في الفصل الرابع من بحثنا هذا.

سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية :

المبحث الأول :

إنجازات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية : 2015-2021

لانعدام وغياب انجازات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة الممتدة من (2015- 2021) ، وعدم نشر أية معلومة في الموقع الإلكتروني المخصص لهذا المصرف، ماعدا تلك المتعلقة ببعض التمويلات ، قمنا بالرجوع إلى إستغلال بعض الصحف التي تناولت هذا الموضوع . لهذا الغرض، بعض الإنتقادات ذات الطبيعة العلمية قد وجهت لطريقة عمل المصرف وسياسته.

المطلب الأول :

إنجازات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

خلال الفترة الممتدة من(2015 -2021) ، وحسب اللقاء الذي جمع بين السيد نور الدين زكري، تونسي الجنسية ، مدير عام سابق، للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مع الوكالة التونسية للأخبار، بتاريخ 12 نوفمبر 2018[1] . أشار هذا الأخير، ردا على الأسئلة المطروحة له ما يخص بدور المصرف وسياسته المالية ، أن المصرف المغاربي يلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية من خلال الإستثمار والتجارة في المنطقة المغاربية. حاليا، يقترح ثلاث إلى أربع خدمات لتمويل المشاريع الكبرى ذات الإهتمام المشترك : المشاريع الإنتاجية ، المشاريع التي تشارك في رأسمالها عدة أطراف مغاربية ، المشاريع التي تمكن من تصنيع مواد متأتية من بلد مغاربي غير الذي تقام فيه المشاريع،المشاريع التي تستعمل تقنيات مغاربية.

أما المشاريع المصغرة ، قام المصرف بالتنسيق مع المصارف المغاربية بوضع خطوط التمويل ، على سبيل المثال، 4 بنوك موريتانيا تمول المشاريع المصغرة. أما حصص الدول الأعضاء المقدرة ب **150** ملون دولار أمريكي، فقد تم تحريرها كلية خلال سنة 2020.

بخصوص عدد المشاريع التي تم تمويلها مند مباشرة عمل المصرف ، أشار المدير العام السابق للمصرف ، إلى أنه تم تمويل 10 عمليات ذات قيمة إجمالية 43 مليون دولار أمريكي، وهو مصرف حديث التأسيس، جاء للحد من العوائق التي تعرفها المنطقة المغاربية من جراء عدم تفعيل إتفاقية منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء، ضف إلى ذلك المجموعة الاقتصادية المغاربية المشتركة. علما أن التجارة البينية ضعيفة جدا مابين الدول الأعضاء، 3 ٪ من إجمالي المبادلات العالمية، حسب التقارير المعدة من طرف

[1] www.bmice.org الموقع الإلكتروني للمصرف المغاربي للإستثملر والتجارة الخارجية (تاريخ الزيارة 18 جوان 2019).

المختصين مقارنة بالتجمعات الإقتصادية الأخرى على المستوى إفريقيا التي تسجل نسبة 20 ٪[1].ما بخص تمويل الشركات من قبل المصرف، ذكر هذا المسؤول، أن المصرف قام بتقديم قرض بحدود 10 ملايين دولار أمريكي لفائدة شركة الكهرباء والغاز التونسية. وهو مسجل في إطار تمويل كلي قدره 120 مليون دولار أمريكي مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، عضو في مجمع البنك الإسلامي للتنمية. غرض هذا التمويل، إستيراد المحروقات من الجزائر.

كما مول المصرف ، فرع تونسي من الشركة الجزائرية كوندور ، وأبرم المصرف إتفاقيات منح القروض للبنوك الموريتانية من أجل تشجيع دينامكية التجارة مابين الدول المغاربية.

الفرع الأول: الانتقادات الموجهة للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

في إطار دعم قدرات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بالتنسيق مع البنك الإفريقي للتنمية، توجد عدة انتقادا للمصرف المغربي، أهما مايتعلق بنشر التقارير وسياساته:

أولا : انتقادات تتعلـق بنشر التقاريــر

1- **التقرير الأول:**

نشر باللغة الفرنسية يحتوي على 74 صفحة بعنوان حول "الآثار الاقتصادية والمالية والقطاعية لأزمة وباء كوفيد.19 على بلدان المغرب العربي الكبير" بتاريخ 22 جويلية 2020[2] : ما هي استراتيجيات الخروج من الأزمة ، ما هي سيناريوهات المرونة على المدى المتوسط وما التحديات الجديدة للاندماج الدول المغرب العربي الكبير؟

في الوقت الذي تحولت فيه أزمة "كوفيد. 19" الصحية الوبائية إلى أزمة اقتصادية ومالية عالمية لم يسبق لها مثيل ، ذات حجم غير مسبوق ، حدد المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية لنفسه الهدف من خلال هذا التقرير للمساهمة في تقييم آثارها الاقتصادية والمالية والقطاعية على البلدان المغاربية وذلك من خلال تسليط الضوء على الاستجابات المنفذة في مختلف البلدان والسياسات المعتمدة لإدارة هذه الأزمة وكذلك احتمالات الخروج من الأزمة وبصفته الذراع المالي للاندماج المغرب العربي وقوة الاقتراحات لتوطيد وتقوية التكامل يأمل المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ، أن يغذي هذا المنشور الأفكار حول المناقشات الجديدة، مع تعزيز الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة المؤسساتية، الاقتصادية والأكاديمية حول تحديات جديدة في بيئة دولية وإقليمية تمر بتغيرات عميقة.

[1] www.bmice.org الموقع الإلكتروني للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

[2] الموقع الإلكتروني للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية، تاريخ الإطلاع 15 أكتوبر 2021

2- **التقرير الثاني:**

نشر بالغة الفرنسية غير مترجم، يحتوي على 140 صفحة، جاء بعنوان " تقارب الأطر التشريعية والتنظيمية للتجارة والإستثمار في بلدان المغرب العربي"[1] . عالج فيه الأسباب التي أدت إلى عدم الإندماج الإقتصادي للدول المغاربية ، بالتركيز أساسا على العوامل المرتبطة بالسياسات التجارية وسياسات الإستثمار وببيئة الأعمال.

3- **التقرير الثالث:**

نشر بالغة الفرنسية ، غير مترجم، يحتوي على 263 صفحة، جاء بعنوان " الاندماج الإقليمي في المغرب العربي ، القطاع الخاص : التحديات والفرص ، 2019"[2]، تطرق في فصوله إلى النقاط التالية. الفصل الأول : المبادلات الخارجية والحواجز التي تعيق الإندماج التجاري الإقليمي . الفصل الثاني ، الإندماج المالي الإقليمي في خدمة القطاع الخاص . الفصل الثالث ، بيئة المبادرات ومناخ أعمال ملائم لتحقيق الإندماج الإقليمي. الفصل الرابع ، سياسة صناعية تساند التحويل الهيكلي في المغرب العربي. وأخيرا . في الفصل الخامس ، تطرق إلى الإندماج الإقليمي والقطاع الخاص : القطاعات الواعدة وسلاسل القيمة الإقليمية. متبوعا بخاتمة، بعنوان " نحو تعزيز الإندماج الإقليمي في المغرب العربي".

4- الإنتقادات الموجهة للمصرف المغاربي :

بعد دراستنا وتحليلنا لهذه التقارير الثلاثة ، والتي تعد بالفعل مساهمة ثرية للمؤسستين الماليتين لكل من المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية والبنك الإفريقي للتنمية، يعاب على هذه التقارير الثلاثة مايلي :

- لم يتعرضا كلية إلى الجانب التمويلي للمصرف المغاربي وإستراتجيته سواء على المدى القصير، المتوسط والبعيد ضف إلى ذلك، ذكر المشاريع التي قد مولت أو في طور التمويل.
- البرنامج العملي للمصرف المغاربي بعبارة أخرى إستراتجيته، مايجب تحقيقه خلال فترة زمنية مثلا (2020-2025) أو(2020-2030) مقارنة مع تجربة البنك الإسلامي للتنمية، لم تدرجا في التقارير.

- الدول المغاربية المستفيدة أو الدول التي قد ستستفيد من مزايا المصرف المغاربي لم تذكر.

[1] المرجع نفسه ، تاريخ الإطلاع ، 15 أكتوبر 2021

[2] المرجع نفسه ، تاريخ الإطلاع 15 أكتوبر 2021

الفرع الثاني : النشاطات التمويلية للمصرف المغربي للاستثمار والتجارة عبر دول إتحاد المغرب العربي

أولا: تونس

التمويل الأول : قام المصرف المغاربي بإسناد أول قرض بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي لشركة الكهرباء والغاز التونسية بتاريخ 26 فيفري 2018. ويمثل هذا القرض جزءا من إتفاقية تمويل إسلامي مشترك بقيمة 120 مليون دولار (مرابحة) تقوده المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وهي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وسيخصص هذا التمويل الذي تضمنه الحكومة التونسية لإستيراد المحروقات من الجزائر لتغطية إحتياجات تونس من الغاز وسيسمح بتعزيز وتنمية التجارة البينية المغاربية[1].

إن مشاركة المصرف في هذا التمويل يهدف من ناحية، إلى موضعة المصرف في خارطة المؤسسات المالية الدولية ومن ناحية أخرى، إلى تعزيز التجارة البينية المغاربية بوصفها رافعة لدفع الإندماج الإقتصادي المغاربي الذي يظل مطمحا مشتركا لتحقيق الازدهار الإقتصادي للمنطقة المغاربية.

التمويل الثاني : حصلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز لمنحها ضمان الدولة لإقتراض 30 مليون دينار من المصرف المغاربي. ستخصص هذه الموارد المالية إلى تمويل شراءات الشركة من الغاز الطبيعي الجزائري بصفة جزئية علما أن إتفاقية القرض تم توقيعها بتاريخ 13 افريل 2022[2].

ثانيا: موريتانيا:

قام المصرف المغاربي بتمويل الفرع التمثيلي له بنواكشوط حيث بلغت الحصة المخصصة **للقطاع المصرفــي الموريتاني 20 مليون دولار أمريكي**[3] لتعزيز المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية. بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى، كالجزائر والمغرب وليبيا، لم يفتح إلى حد الآن، أي فرع أو مكتب تمثيلي.

المطلب الثاني:

إنجازات إتحاد المغرب العربي

إن الإنجازات المحققة حتى الآن، من مسيرة المؤسسة الإتحادية، تبقى دون طموحات الشعوب المغاربية والطريق لايزال أمام الإتحاد حتى يحقق الهدف الذي أنشئ من أجله وهو الإندماج المغاربي، غير أنه لابد من الإقرار كذلك بأن خطوات مهمة قطعت منذ إنشاء الإتحاد، فوجود إتحاد المغرب العربي ومؤسساته يعتبر

[1] الموقع الإلكتروني للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية، تاريخ الإطلاع 15 أكتوبر 2021

[2] in https www.akherkhabaronline.com – édité 14 juin 2022 – consulté le 04 juillet 2022

[3] www.bmice.org الموقع الإلكتروني للمصرف المغاربي في الصفحة المخصصة للبيانات ، تاريخ الزيارة 22 أكتوبر 2021

في حد ذاته إنجــازا لمواصلة البناء المغاربي.[1] وقد عقد مـجلس وزراء الخارجية منذ إنشاء الإتحاد، **34** دورة عادية وكانت أخرهــا، بتونس في 5 ماي 2016[2]بالإضافة إلى العديد من الإجتماعات التشاورية الإستثنائية لتنسيق المواقف والأراء. وتم خلال هذه اللقاءات، إبرام العديد من الإتفاقيات ليس فقط في المجال الإقتصادي، بل تجاوزته إلى ميادين أخرى علمية، ثقافية، إجتماعية وأمنية[3]. كما إتخذ التعاون بين دول المنطقة بعدا ثنائيا حيث تم عقد العديد من الإتفاقيات الثنائية في مجالات متعددة لاشك أن لها إنعكاس إيجابي على مسيرة الإندماج المغاربي.

وقد تم التوقيع على إتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر من قبل وزراء التجارة بطرابلس في جوان 2010 ، وتم التوصل إلى صيغة نهائية بشأن المشروع المتعلق بالتقييم الجمركي وكذلك المشروع الخاص بنظام تسوية النزاعات التجارية.

فحين يتواصل العمل من أجل إعداد الصياغة النهائية للمشروع المتعلق بقواعد المنشأ. وفي إجتماعه بالرباط ديسمبر 2014، أكد مجلس وزراء التجارة، ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر لما لها من أهمية في تحقيق الإندماج الإقتصادي المغاربي، بإعتبارها المرحلة الأولى في تنفيذ الإستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة التي إعتمدها مجلس الرئاسة في جويلية 1990[4].

وفي دورته 34، تطرق مجلس وزراء الخارجية بتونس بتاريخ 2016/05/05 ، إلى دراسة إنشاء المنطقة المغاربية للتبادل الحر وثمن إستكمال الإجراءات المتعلقة بإعداد المشروعين التاليين : مشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي ووضعه في الصيغة النهائية ومشروع بروتوكول قواعد المنشأ، مفهوم المنتجات التي لها صفة المنشأ وطرق التعاون الإداري، ومرفقات هذا البروتوكول واعتماد قواعد المنشأ التفصيلية ،الأورومتوسطية ، كأساس للتفاوض مع الإبقاء على إمكانية تقديم الدول الأعضاء لمقترحاتها حول المشروعين قبل إعتمادهما. وأطلع المجلس على التقدم المسجل في مجال إعداد مشروع بروتوكول نظام تسوية النزاعات[5]،

---

[1] تشتغل مؤسسات الإتحاد بصفة عادية منذ بداية التسعينيات من أمانة عامة بالرباط ، مجلس الشورى بالجزائر، وهيئة قضائية بموريتانيا وجامعة مغاربية وأكاديمية مغاربية للعلوم بطرابلس والمصرف المغاربي بتونس. واتصفت بعضها بالجمود حاليا .

[2] د. بوبكر مصطفى ، أستاذ بجامعة آكلي محند ولحاج وأعراب طيب ، طالب دكتوراه ، إقتصاد ومالية دولية، قسم العلوم إقتصادية السنة الثانية ، مقال منشور باللغة الفرنسية تحت عنوان:"الاندماج الاقتصادي الإقليمي للمغرب العربي: نجاح أم فشل لدول المنطقة المغاربية" – مجلة العلوم الإقتصادية – في إطار تحضير شهادة الدكتوراه علوم ، الحجم 23 – الرقم 02– الصفحات (1493– 1512) – جامعة الجزائر 2020.

[3] لم تدخل كل الإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد حيز التنفيذ.

[4] الحبيب بن بحي ، الأمين العام لإتحاد المغرب العربي سابقا، : طموحات الشعوب لاتقاس بالسنوات ، حوار للوطن على الموقع : تاريخ الزيارة : 04 ماي 2021 – http://www.Elwatannews .com/news/details/83605

[5] محضر الدورة 34 لمجلس وزراء الخارجية – الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي – تونس يوم 05 ماي 2016.

إلا أنه لم يسجل إلى الحين أي تجسيد فعلي في هذا المجال. بالرغم من أهمية هذه المنطقة لتنمية المبادلات التجارية بين بلدان الإتحاد.

الفرع الأول : إستكمال البناء المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي

يتوفر المغرب العربي على مجموعة من الهيئات الإتحادية ، البعض منها نصت عليها المعاهدة في حد ذاتها والبعض الأخر جاء وفقا لإتفاقيات معتمدة من طرف مجلس الرئاسة كالجامعة المغاربية والأكاديمية والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية . وهذا الأخير أنيط له دورا فعالا في تمويل وتنشيط الإندماج الإقتصادي عن طريق المشروعات المشتركة. أما الهيئات التي أقيمت ، فالبعض منها لم يعمل بصفة فعلية إلى اليوم كالجامعة المغاربية والأكاديمية ، والبعض الأخر ، إتضح وأنه مجرد مؤسسات شكلية لا تؤثر في مسيرة الإتحاد كمجلس الشورى المغاربي الكائن مقره في الجزائر، وعليه يتطلب إستكمال المتبقي من الهيئات وإعادة النظر في الهيئات القائمة ومعالجة القصور فيه وتأهيلها لتمكينها من القيام بالأدوار التي أسست من اجلها.

الفرع الثاني : وضعية الإتفاقيـــات المبرمة

إلى غاية سنة 2021 ، لم يتم التصديق على الكثير من الإتفاقيات المبرمة مع بلدان المغرب العربي مابين الفترة (1989-1994) ، بل أن المصادق عليها لم يدخل بعضها حيز التنفيذ. يبدو أن إتحاد المغرب العربي رسم الخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية ودعمها ببعض الإتفاقيات الضرورية للانجاز وهذا قبل الأوان ، حيث كان هناك إختلاف في التوجه الإقتصادي وتباينات كثيرة في مستوى التنمية مما أفضى إلى تأجيل تنفيذ الإستراتجية. فمن بين **37** إتفاقية في مختلف المجالات تم التصديق على **06** إتفاقيات فقط، وبدأ سريان البعض وهي:

-الإتفاقية المتعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية،

- الإتفاقية المتعلقة بالحجر الزراعي،
- الإتفاقية المتعلقة بتفادي الإزدواج الضريبي،
- الإتفاقية المتعلقة بإنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية،
- الاتفاقيةالمتعلقة بالنقل البحري،
- الاتفاقية الخاصة بتشجيع الإستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن إعتماد الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الزراعية والإتفاقية التجارية والجمركية قد ساعد على إعتماد مدونة قانونية مؤقتة تيسر العمل على تنفيذ المرحلة الأولى من الإستراتجية المغاربية للتنمية المشتركة، أي إنشاء منطقة التبادل الحر. ويمكن أن تعزى المصاعب التي تواجه تنفيذ الإتفاقيات

التجارية والجمركية بين بلدان الإتحاد إلى استمرار التدابير المقيدة لحركة التجارة فيما بين هذه البلدان مثل التراخيص التقنية والإدارية المسبقة الخاصة بإعفاء الواردات من الرسوم الجمركية والرسوم التعويضية وبعض الضرائب ذات الأثر المماثل ، وقد أعاق هذا الوضع وأضر إلى حد كبير بتنفيذ الاتفاقيات التجارية والجمركية الثنائية ، وصارت الإتفاقية التجارية والجمركية التي تم التوقيع عليها في المغرب بتاريخ 1996/11/28، بين المغرب وتونس مثالا حيا للاتفاقيات بين بلدان الإتحاد، وتنص على التزام الطرفين المتعاقدين بالعمل تدريجيا على إنشاء منطقة تجارة حرة قبل عام 2000[1].

إزاء هذه المصاعب قام وزراء التجارة لدول الإتحاد في الدورة السابعة لمجلسهم سنة 2001 بالتوقيع على بروتوكول إتفاق تجاري يتعلق بوجه خاص إنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي على مستوى بلدان الإتحاد.

الواقع أن النظام القانوني القائم بين بلدان المغرب العربي نظاما عفا عليه الدهر وأصبح متأكلا بسبب التحولات العميقة التي شهدتها السنوات الأخيرة على جميع المستويات، ولذلك فإن قيام منطقة تبادل حرة لبلدان المغرب العربي يتطلب تنقيح هذا النظام القانوني.

أما مشروع الإتحاد الجمركي فقد قبله المشاركون بشرط البدء بمشروع منطقة التجارة الحرة التي تعتبر خطوة تقنية وعملية تم الشروع فيها بالفعل عن طريق إنشاء مناطق مماثلة بموجب إتفاقيات ثنائية للتجارة بين المغرب وتونس ، وتونس وليبيا. وخلال الإجتماع 11 للجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية الذي إنعقد في مارس 2002 بطرابلس تم إقتراح إتفاقية جديدة خاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة مغاربية لتحل محل الإتفاقية التجارية الجمركية[2]. فيما يخص وضعية الإتفاقيات المغاربية ، تطرق مجلس وزراء الخارجية خلال دورته 34 بتونس بتاريخ 2016/05/05 ، إلى دراسة هذه النقطة ، وأخذ علما بهذه الوضعية أوصى الدول الأعضاء إلى الإسراع باستكمال إجراءات المصادقة على الإتفاقيات التي لم تصادق عليها والحرص على تطبيق الإتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ. كما دعا اللجان والمجالس الوزارية المتخصصة إلى التعجيل بتحيين الإتفاقيات المغاربية التي تحتاج إلى ذلك[3] .

[1] للمزيد من التفاصيل حول وضعية الاتفاقيات. يراجع هيئة الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ، مكتب شمال إفريقيا ، تقرير عن حالة التعاون والتكامل الإقليمين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا " الجوانب التجارية ، ماي 2003. ص .ص 43

[2] لم يحظى هذا الاقتراح من طرف بعض الدول المغاربية.

[3] محضر الدورة 34 لمجلس وزراء الخارجية – الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي – تونس يوم 05 ماي 2016.

الفرع الثالث: الانجازات في القطاعات الإقتصادية

لم يكن للمجهودات المبذولة لبناء فضاء مغاربي إقتصادي كبير وقوي نتائج تذكر في أي قطاع من قطاعات الإقتصاد الوطني بما في ذلك القطاعات التي تعتبر واعدة ، وكان بالإمكان أن تشكل القاعدة التي تنطلق منها هذا القطاع لم يعرف أي تقدم أوتسجيل مشاريع تذكر في الفترة السابقة لقيام إتحاد المغرب العربي بإستثناء خط الغاز الرابط بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس ، فإن الوضع لم يكن بأحسن حال ، ففي فيفري 1989 تم التوقيع العملية ، ونحاول التعرض إلى كل قطاع على حده.

أولا: المناجم والمحروقات

إذا كان بين الجزائر والمغرب على إتفاقية يتم بموجبها إنجاز خط الغاز بين حاسي الرمل وطنجة لتصدير الغاز الجزائري إلى أوروبا ، هذا المشروع حل محل أنبوب غاز بحري تحت المتوسط ينطلق من أرزيو إلى أليكانت في إسبانيا، طوله 1265 كلم وطاقته الاستيعابية 7.2 مليار م3 / سنويا.

يمكن القول أن محاولات الإندماج المغاربي في قطاع المناجم والمحروقات كانت تقوم أساسا على مشاريع ثنائية ، وهكذا نجم عنه تقارب شامل في فيفري سنة 1989 ، عند إنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق الإنسجام والتنسيق في السياسات الوطنية للبلدان الخمسة بغية إنجاز سوق مشتركة للطاقة بحسبل الرغبة التي عبر عنها وزراء الطاقة عام 1990 ، لكن أوضاع المغرب العربي عامة والجزائر خاصة (أزمة التسعينيات) أعاقت كل تلك المجهودات[1].

ثانيا : الصناعة

بعد تأسيس إتحاد المغرب العربي أستفاد التكامل المغاربي من حركية جديدة، وكانت المقاربة المحددة عام 1990 من مجلس وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية متبلورة لان إستراتجية التكامل التي تبنوها تدور أساسا حول تحرير المبادلات التجارية (خلق منطقة التبادل الحر والإتحاد الجمركي) ، ولذلك أدى إهمال المقاربة الهيكلية وتهميش هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي التي يعتبر تكاملها أكثر أهمية وفعالية إلى تجميد مجهودات التكامل المغاربي في الوقت الذي كان لابد فيه من تحريكه والإسراع به لصالح بلدان المنطقة[2].

الواقع أن الجهاز الصناعي الذي يملكه كل بلد من بلدان الإتحاد وكذلك المشاريع الصناعية المشتركة خاصة بين الجزائر وتونس، والجزائر وليبيا والتي برزت بشكل قوي مابين 1983 و1988 تشكل أرضية مهمة لتوسيع القطاع الصناعي في آفاق التكامل لتقوية التعاون والإنسجام المغاربي، ومادامت المقاربة المتفق عليها

[1] عبد الحميد إبراهيمي ، "المغرب العربي في مفترق الطرق" في ظل التحولات العالمية"، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية1996، ص 347

[2] عبد الحميد إبراهيمي ، المرجع السابق ، ص 354

تنطلق من التكامل بالأسواق فكان من المنطقي والمتوقع أن تتعثر المسيرة التكاملية التي طالما حلمت بها دول المنطقة.

ثالثا : النقــل

على عكس بقية القطاعات، فإن قطاع النقل إستفاد منذ منتصف الستينيات من مجهودات كثيفة منظمة بين بلدان المغرب العربي (تونس ، الجزائر والمغرب) قصد تحسين سهولة تنقل الأشخاص والبضائع في المتعلقة حيث تم التوقيع على كثير من الإتفاقيات وأنشئت لجان للنقل خاصة السكة الحديدية ولكنها جمدت سنة **1975** بعد الأزمة الجزائرية المغربية.ومع إعادة تفعيل التعاون في المنطقة[1] ، استفاد القطاع من دفعه جديد فكل بلد طور شبكته الخاصة البرية والحديدية والبحرية والجوية ، كما طور كل واحد منها، شبكته مع أوروبا وبلدان أخرى خارج منطقة المغرب العربي ونوعها. في سنة 1990، قرر وزراء النقل لدول المغرب العربي إنشاء شركة جوية مشتركة ، وشركة مغاربية للنقل البحري ، بإعادة المشروع المجمد منذ سنة 1975، كما قرر مجلس وزراء التجهيز والأشغال العمومية لإتحاد الغرب العربي إنجاز الطريق السيار شرق – غرب تصل البلدان الخمسة بعضها ببعض وتوحيد المقاييس التقنية لكل طرق بلدان المغرب العربي ، كما قررت اللجنة المغاربية للهياكل القاعدية مايلي : – العمل على تحسين الخدمات وتقليص مدة السفر بالخطوط الحديدية الموجودة بين الدار البيضاء، الجزائر وتونس – إنجاز دراسات خاصة بشق حديدي عابر للمغرب العربي والقطار المغاربي السريع – إنشاء لجنة تقنية مكلفة بالإنجاز والإشراف على الدراسات التقنية والاقتصادية الخاصة بالطريق العابر للمغرب العربي.

فيما يخص قطاع النقل ، تطرق مجلس وزراء الخارجية خلال دورته 34 بتونس بتاريخ 2016/05/05 ، دراسة نقطة – التحضير لإنطلاق الدراسة الخاصة بالقطار المغاربي ، حيث سجل التوقيع على إتفاقية الهبة بين الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي والبنك الإفريقي للتنمية الموقع بتاريخ 2016/01/27 ، بمبلغ قدره 1.7 مليون دولار أمريكي لتمويل الدراسة المتعلقة بالقطار المغاربي. وحث المجلس الجهات المختصة في الدول الأعضاء المعنية على التعجيل بتشكيل لجنة الإشراف على هذه الدراسة حتى يتسنى لها الشروع في إنجاز المهام الموكلة إليه[2].

لكن الإتحاد بعد فترة وجيزة من تأسيسه، دخل مرحلة النزاعات والأزمات وتفاقم الوضع أكثر بعد غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب أوت 1994)، هذا يعتبر من معوقات تجسيده. ومع كذلك يبقي قطاع النقل بأنواعه المختلفة يشكل قطاعا مفضلا للإندماج المغاربي بالنظر إلى عوامله الاندماجية وسهولة إنجاز

[1] **المرجع نفسه ، ص 354**

[2] **محضر الدورة 34 لمجلس وزراء الخارجية – الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي – تونس يوم 05 ماي 2016.**

المشاريع المقررة وفي هذا الإطار، كان ممكنا لقطاع النقل بين بلدان المغرب العربي أن يحظى بالأولوية باعتباره حجر الزاوية في إسترتيجية الإندماح المغاربي. إن إستحالة إنطلاق مشاريع النقل بين البلدان المغاربية توضح جيدا العطب المزمن في الإندماج المغاربي. فنوعية المنشأت القاعدية تدل على نجاح بلد ما أو إخفائه في تنويع الإنتاج وتطوير مبادلاته. إذ تعتبر المنشأت سندا وعاملا رئيسيا في تكثيف نشاطات التبادل والتعاون بين الدول في مجال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال. لذلك فنجاح التعاون والإندماج يتطلب القضاء نهائيا على الثغرات الموجودة في ربط الشبكات الوطنية والجهوية ، والتي تعتبر العصب الرئيسي للتنمية الإقتصادية سواء أكانت وطنية أو جهوية[1].

رابعا: الفلاحة

نظر لأهمية هذا القطاع في عملية التنمية فقد إعتمد مجلس الرئاسة في دورته الثانية (الجزائر، جويلية 1990) إتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الزراعية وإقامة سوق فلاحية مشتركة بغرض الحد من التبعية الغذائية التي أخذت تتفاقم مع التزايد المستمر للسكان، غبر أن الواقع أثبت وأن ولا إجراء واحد ذو إنعكاس ايجابي على القطاع الزراعي تم إتخاذه ، بل أن كل تلك المجهودات التي بذلت مثل إنشاء أفواج عمل تتكفل بالتنمية الزراعية المياه، السوق المشتركة، الثروة السمكية، الصناعات الغذائية، سرعان ماركنت إلى الجمود[2].

الفرع الرابع : التجارة البينية والإستثمار

إذا كان مجمل القطاعات الإقتصادية لم تعرف تطورا أو إنجازات تذكر، فإن السبب لايعود للتعثر الذي عرفه الإتحاد **منذ1994** فحسب، وإنما لكون المقاربة أصلا كانت قائمة على **الإندماج عبر الأسواق** وليس **التكامل الهيكلي** أي تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية ، يبقي إذا تحليل التجارة المغاربية البينية أحسن دليل على مدى نجاعة هذه المقاربة.فهل فتحت الإتفاقيات المعتمدة في إطار الإتحاد المغاربي – ذات الطابع التجاري –المجال أمام إنسياب المبادلات التجارية بين دول الإتحاد أم أن الوضع بقي كما كان عليه من قبل؟ للإجابة على هذا السؤال، انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة، أين تم تحليل مؤشري التجارة البينية والإستثمار.

[1] بدعيدة عبد الله ، العوامل الفاعلة في تحقيق الإندماج الإقتصادي المغاربي"، مداخلة في ملتقى الإندماج الإقتصادي المغاربي ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر " 10–11 جوان 2000

[2] Ahmed MAHIOU : « l'Union du Maghreb arabe : Des Etats en quête de coopération », revue de l'ENA – ALGER - IDARA – Volume 9, n°1 -1999.

المبحث الثاني
معوقات تنمية التجارة البينية وأنشطة تسهيل التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي

على الرغم من التشابه في المقومات الأساسية للمجتمع المغاربي فإن الإختلاف بين بلدان المغرب العربي على مستوى طبيعة تطوراتها الإقتصادية والإجتماعية وتوجهاتها السياسية أدى نحو الدولة القطرية مما إنعكس على علاقاتها ببعضها البعض وبالبلدان الخارجية. واجهت جهود الإندماج الإقتصادي المغاربي العديد من التحديات والعوائق، الأمر الذي جعل منجزاتها متواضعة وأدنى من الطموح بدرجة كبيرة. وقد فشلت معظم التجارب والمحاولات السابقة في العمل السياسي والإقتصادي المغاربي المشترك بسبب عديد الإختلافات السياسية والعوامل الإقتصادية مع زيادة التناقضات وتغليب المصالح القطرية على توجهات الوحدة السياسية والإقتصادية بالإضافة إلى الضغوط والتحديات الخارجية وقصور في الأداء والتنمية وفي السياسات الإقتصادية المغاربية. في الوقت الذي تبحث فيه العديد من التجمعات الإقليمية والجهوية والقارية على توحيد العملة وإلغاء التعريفـة الجمركية وتدعيم العمل المشترك في المجال التشريعي والمواصلات والطاقة والقضاء...نرى تراجع دول إتحاد المغرب العربي وعدم إحترام حتى المبادئ المتفق عليها لأي عـمل مشترك والتنازل عن المصلــحة الضيـقة القطرية لصالح المصلحة المشتركة للدول المغاربية الأعضاء في الإتحاد.

المطلب الأول
المعوقات المؤسساتية

إن إتحاد المغرب العربي يمر بحالة جمود وفراغ سياسي بفعل عراقيل سياسية وإقتصادية، حيث لم يحقق هذا الاتحاد سوى 20٪ من الإتفاقيات التي أبرمتها الدول الأعضاء فيه، كما أخفقت دول الإتحاد في مواعيدها المحددة قصد إنشاء منطقة التبادل الحر الذي كان من المفروض في 1992، والإتحاد الجمركي في 1995 والسوق المشتركة في 2000 .[1]

ومنذ دخولها حيز التنفيذ ، والمعاهدة المنشئة لإتحاد المغرب العربي يشوبها كثير من العيوب والتي أثرت على مسيرة الإتحاد، وهذا ما جعل مجلس الرئاسة في دورته الأولى يصادق على التعديلات المقترحة بشأنها، لكنها لم تمس إلا الهياكل بينما القضايا الأخرى كالعضوية ومبدأ إتخاذ القرارات وسريان الإتفاقيات

[1] صمار محمد سليم ، التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2000–2001 ، ص 295

بقت كلها مغيبة[1]. فعقدة السيادة حالت دون رقي معاهدة إتحاد المغرب العربي إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي والدليل على ذلك، تبني قاعدة الإجماع في إتخاذ القرارات. كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ إتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 إتفاقية وقعت في إطار الإتحاد، صادقت الجزائر على 29 إتفاقية ، تونس 27 إتفاقية، ليبيا على أقل من ذلك، في حين لم يصادق المغرب إلا على 5 إتفاقيات فقط ، وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الإتفاقيات الخمس.

رغم الإمكانيات المتاحة إلا أن مسيرة الإندماج الإقتصادي المغاربي تعترضها الكثير من المعوقات التي تحول دون تحقيق نتائج إيجابية،

ويبقي ماتم إنجازه ضئيل لايتفق وتطلعات شعوب المنطقة.

الفرع الأول:عنــاصر الإخفــاق

إعترضت مسيرة إتحاد المغرب العربي بعض المعوقات نتج عنها بطئ في تنفيذ عدد من البرامج الإتحادية ، ويمكن إجمال هذه المعوقات كما يلي :

أولا : المعوقــات الاقتصاديــة

1 – غياب التقارب بين السياسات الإقتصادية في الدول المغاربية : إن إختلاف السياسات الإقتصادية المتبعة من قبل الدول الأعضاء بعتبر من معوقات إقامة إندماج إقتصادي بينها، حيث إتبعت كل من تونس والمغرب وموريتانيا سياسات إقتصادية ليبرالية في حين الجزائر وليبيا تطبق سياسات إقتصادية موجهة، قبل أن تحرر الجزائر إقتصادها تسعينيات القرن الماضي بدعم من صندوق النقد الدولي.

2– تباين في السياسات التجارية مابين الدول المغاربية : لتحقيق أهداف معبنة تخص التكتل ككل فيما يخص صادراته وارداته البينية أو صادراته وارداته مع غيره من الكيانات .

3– ضعف المبادلات التجارية : يبقي حجم المبادلات التجارية ضعيفا ولايرقي إلى المستوى المطلوب فقط بنسبة 3 ٪ من مجموع مبادلات الدول الخمس، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما هو محقق في تجمعات إقليمية أخرى على غرار الإتحاد الأوروبي ، حيث تمثل نسبة المبادلات التجارية البينية في المنطقة الأوروبية 60 ٪ من مجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي.وإفريقيا 20 ٪، ومع إنشاء **منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية**[2] **(ZLECAF)** سوف يزداد هذا المعدل.

---

[1] بخوش صبيحة ، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007– ص 296.

[2]

4- التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج : تتميز إقتصاديات الدول المغاربية بفقر تنوعها، حيث تعتمد في صادراتها أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90 ٪ مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية وبالتالي تبعية دائمة للأسواق الأجنبية خاصة الإتحاد الأوروبي.

5- الحواجز الجمركية : إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة على غرار ماهو معروف في التكتلات الإقتصادية الأخرى يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة البينية.

6- ضعف البنية التحتية خاصة في مجال النقل: تبرز كذلك مشكلة غياب البنية التحتية خاصة في مجال النقل والذي يعرقا ترقية التجارة البينية بين دول المغرب العربي، فالغياب شبه التام للخطوط المباشرة للنقل البري والبحري، يولد تكاليف إضافية وبحد بوضوح من القدرة التنافسية للمنتجات المتبادلة، وإن الاتفاقات الثنائية التفضيلية تمنح حوافز ضريبية في حالة الامتثال لحكم مايسمى ب" النقل المباشر"، وهكذا فإن عبور المنتجات من إقليم الثالث يعتبر بالضرورة خرقا لهذه القاعدة، وبالتالي إستبعاد هذه المنتجات من المعاملة التفضيلية.

6- الصعوبات المالية ومشكلة المديونية الخارجية: لقد عرفت دول المغرب العربي مشاكل مالية كبيرة خلال فترة الثمانينات والتسعينات نتج عن إختلالات في التوازنات الإقتصادية والمالية، هذه الإختلالات أصبحت تعرقل إندماج إقتصاديات دول الإتحاد، كما أن مشكلة المديونية التي تعاني منها دول المغرب العربي تمثل عائقا كبيرا وعنصرا محوريا داخل الأزمة المالية للدول المغاربية، وهو مايحول دون تطوير المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي بصفة خاصة ويحد من فرص نجاح الإندماج فيما بينها[1].

ثانيا: المعوقــات السياســية

1- قضية الصحراء الغربية: تؤسس وجهة النظر الجزائرية الثابتة من النزاع في الصحراء الغربية على فكرة حق الشعوب في تقرير المصير وأنها مسألة تخص جبهة البوليزاريو في مواجهة المغرب ، وتتعزز هذه

تعتبر" منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية"، منطقة جغرافية قارية يتم فيها تداول السلع والخدمات دون قيود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ودخلت حيز التنفيذ في 30 ماي 2019 بهدف إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات على مستوى القارة قائمة على حرية تسيير النشاطات والاستثمارات. تتمثل الأهداف العامة لهذه المنطقة فيما يلي : خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الإقتصادي للقارة الإفريقية ووفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة كما وردت في أجندة 2063، خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين، تسهيل الإستثمارات المبينة على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الإقتصادية الإقليمية، إرساء الأسس لإقامة إتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة، تشجيع وتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف، تحسين القدرة التنافسية لإقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية، تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي، حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الإقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.

[1] فتح الله ولعلو: " المشروع المغاربي ومشروع الشراكة الأورومتوسطية ' ، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر ن الدار البيضاء، 1997 ، ص 202

الفرضية بالواقع الدولي الذي تعترف فيه من الدول بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وتؤكدها قانونا العديد من القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي[1].

ولم يتغير موقف الجزائر من هذه القضية رغم تعاقب الحكومات المختلفة. بل ظل ثابتا لايتغير لإرتباطه بمبادئ السياسة الخارجية للجزائر التي تنطلق من فكرة إحترام قواعد ومبادئ القانون الدولي، لاسيما حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ودعم حركات التحرير الوطنية مع الإلتزام بنبذ كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها الداخلية[2].

وتجلى ذلك بوضوح من خلال مناداة الجزائر الدائمة بإلزامية حل النزاع الصحراوي في رحاب الأمم المتحدة، وتأكيدها المستمر بأنها ليست طرفا في النزاع، لكونه مجرد نزاع بين المغرب وحركة تحرر وطنية وذلك ما أكدته في كثير من الأحيان القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

إلى جانب الطرح الأول الذي بجعل من قضية الصحراء الغربية هي المشكلة أو العقبة الرئيسية التي تواجه تفعيل إتحاد المغرب العربي ، فإن هناك طرحا ثانيا ينطلق من وجود العديد من العوامل التي تتظارف للحد من فعالية هذا الإتحاد وإبقائه يراوح مكانه دون جدوى. فالدول الكبرى ومصالحها يمكن أن تكون هي عقدة التجزئة في المغرب العربي والمستفيد الأول من عدم تفعيله، بل إنها قد تعمل على تعميق الخلاف بين بلدانه[3].

ومن أجل تحليل **فرضية** أن مصالح الدول الكبرى، هي العقبة الحقيقية في وجه تحقيق الإندماج الإقتصادي المغاربي وتفعيل إتحاد المغرب العربي:

أ- مصالح الدول الأوروبية عقدة التجزئة في المغرب العربي :

الدول الأوروبية المجتمعة في إطار الإتحاد الأوروبي باتت تعتبر الفضاء المغاربي نقطة نفوذ لها في إطار التسابق نحو الموارد وصراع المصالح فيما بينها والولايات المتحدة الأمريكية. وفي سبيل بقاء الوضع كذلك، لايجب أن تتوحد بلدان المغرب العربي، ويبقى بينها من المشكلات مايبقي للأوروبيين قدما فيها تسمح لها بالتدخل[4].

ب- المصالح الأمريكية عقدة التجزئة في المغرب العربي :

---

[1] عبد النبي مصطفى، إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1 ، 2014 ، ص 40

[2] الثبات على المبدأ كأساس إستراتيجي في السياسة الخارجية الجزائرية ، كرام محمد الأخضر ، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات الدولية والتحديات الإقليمية، جامعة ورقلة ، 2017.

[3] قراءة في القرار الأممي 2440 بشأن القضية الصحراوية : متاح على الرابط التالي :

زيارة الموقع 07 ماي 2021/ .http://www.spsrasd.info/news/ar/articles/2018/11/01/18114.html

[4] رقوتي كريم ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية حالة الصحراء الغربية نموذجا : المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر، المجلد الرابع ،العدد الأول ، ص68 ، متاح على الرابط :

https://www.asjp.cerist.dz/en/articles/61745

تبدو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة ملحة في حماية حليفتها إسرائيل التي تسعى لأن تكون دولة فاعلة في الحوض المتوسطي لاسيما مع وجود العديد من الإستثمارات التابعة لها في المغرب، ناهيك عن علاقاتها الوطيدة بكل الشركات العاملة في المجال السياحي بالمغرب، فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على تفرق الدول المغاربية لإبقائها ضعيفة وغير قادرة على تكوين جبهة قوية في وجه حليفتها.وعلى العموم، يمكن القول بأن المصالح الأوربية والأمريكية هي العقبة الحقيقية التي تحول دون تفعيل الإتحاد المغاربي وليس بالشكل المباشر، ولكن بطريقة غير مباشرة تدفع إلى السطح بمشكل الصحراء الغربية كلما لاحت في الأفق بوادر الإتحاد والتوافق بين الأقطار المغاربية.

2- الإتحاد المغاربي والربيع العربي :

شهدت المنطقة تحولات سياسية في ضوء الربيع العربي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم في الدول التي شهدت ربيعا(ليبيا وتونس) وهي الآن في مرحلة إعادة بناء أنظمتها الجديدة، وبقية دول المنطقة منشغلة بمواجهة تداعيات هذا الربيع على أوضاعها الداخلية وذلك بحزمة من الإصلاحات على المستوى القطري لدساتيرها ولحياتها السياسية والإجتماعية[1].

3- تعارض الـــقرار السياسي مع القــرار الإقتصادي:

لايمكن فصل الجانب السياسي عن الجانب الإقتصادي ولايمكن قيام أحدهما على إنقاض الأخر، فهـما وجهين لعملة واحدة .ولكن الملاحظ في إتحاد المغرب العربي أنه خارج عن فعاليات هذا التعاون ، فلحد اليوم، لم تصدر أية بادرة عن ملوك ورؤساء الدول المغاربية بخصوص المستقبل السياسي المغاربي حيث بقيت الصلاحيات والمبادرات والممارسات والتنظيم محصورة في المستوى الإقتصادي، وبالإضافة إلى هذا التهميش فقد تم ملاحظة غياب دعم القرار السياسي للقرارات الإقتصادية . إذن فالتعاون متوقف على القرار السياسي أكثر منه القرار الإقتصادي.

ثالثا: المعوقــات القانونـية

تتمثل المعوقات والعراقيل القانونية والمؤسساتية التي تعترض قيام إندماج إقتصادي مغاربي في ظل إتــحاد المغرب العربي فيما يلي:

1 – المعاهدة ومحتواها: منذ دخولها حيز التنفيذ اتضح أن المعاهدة يشوبها الكثير من العيوب والتي تؤثـر على مسيرة الإتحاد، إذ يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته.

[1] عن تأثير الربيع العربي على الدول المغاربية ، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ،29 فيفري 2013 ، لعجال أعجال محمد لمين ، ص92-93

2- إختلاف النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين الدول المغاربيـــة : حيث يشكل عائقا كبيرا أمام تنفـــيذ الإتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الإتحاد والحد من فاعليتها.

3- تحيين النصوص القانونية وتحسينها: بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الإتحاد والتي تجاوزت 32 سنة (1989-2021) ، نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي،سواء من ناحية النضج السياسي والتحديات الإقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الإقتصادية الكبرى. فقد حان الوقت لتحيين النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية.

4- قاعدة الإجماع: إن الأخذ بقاعدة الإجماع يؤثر سلبا على العمل المغاربي المشترك، إذ أن إشتراط موافقة جميع الدول على كل قرار أمر لايتحقق دائما، مما يعرقل المشاريع ويعطل الإنجازات ويفسد الكثير من المبادرات لذلك اقترحت الجزائر في مارس 2001، تعديل معاهدة التأسيس واستبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأغلبية.

وعليه، فدول الإتحاد المغاربي اليوم عاجزة عن القيام بمشاريع مشتركة كإنشاء شبكة سكك حديدية مشتركة ولاشبكة طرقات سيارة تربط دول الإتحاد ببعضها البعض ولاشبكة كهرباء ، فالعمل المغاربي المشترك غائب سياسيا واقتصاديا وثقافيا ورياضيا. بدون إندماج إقتصادي وبدون تبادل بين شعوب الإتحاد في جميع المجالات، لايكتب النجاح للاتحاد، ويبقي هذا **التنظيم جسدا بلا روح ،** فدول الإتحاد هي اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى وقفة تأملية مع الذات لتحديد آليات التغيير والتكيف مع متطلبات القرن الحالي.

الفرع الثاني : تكلفة عدم تجسيد الإندماج الإقتصادي المغاربي

أنشئ الإتحاد المغاربي في 17 فيفري 1989 ولم تفعل البتة مؤسساته فضلا على أن يكون قد وصل إلى تحقيق نتيجة ما في مسار العملية المزدوجة التكاملية / الإندماجية. ويعود هذا الفشل إلى عوامل بعضها متعلق بالأوضاع المغاربية وأخرى متصلة بإرادة الضفة الشمالية في الاستمرار في التعامل مع المنطقة المغاربية من منطلق الرؤية الاستعمارية البائدة بمضمون "فرق تسد" وتفعيل الرؤى القطرية الضيقة إلى جانب الخسائر التي نتجت عن إتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكلفة عدم تجسيد المنتظم التكاملي.حيث

كشف البنك الدولي عن خسائر عدم تجسيد المنتظم المغاربي وبخاصة إن ذلك التاريخ تزامن مع تحليلين بارزين الأول،له صلة ببدء العمل بإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والثاني، له علاقة ببروز النتائج السلبية لاتفاقية الشراكة الموقعين بين (تونس) و(المغرب).

تحدث البنك الدولي عن خسائر كبيرة للمنتظم المغاربي غير المجسد بالنسبة لإقتصادات المنطقة برمتها وبخاصة لإقتصادي "القاطرة" وهما الجزائر والمغرب. تتمثل تلك الخسائر بالأرقام في نسب نمو قد تصل إلى 3٪ ومداخيل للإقتصادات القومية تناهز ال15 مليار دولار أي مايمكن من إيجاد 100 ألف فرصة عمل لسوق تعاني أصلا من غياب إمكانية الاستيعاب لها في مجتمعات 70٪ من سكانها بأعمار تقل عن 30 سنة.

بالنظر إلى تلك الحقائق ، كيف بمكن لدول الإتحاد التغاضي عن مشاكلها الإقتصادية والتي إزدادت سواء بخيار التوقيع على إتفاق شراكة بدون قراءة لمنظومة المكاسب والخسائر التي تتعامل بها الدول في العلاقات الدولية. إنها الرؤية القطرية والتعامل وفق المعادلة السالفة الذكر.

الفرع الثالث : التحديات التي تواجه التكامل المالي المغاربي

إن إمكانية تحقيق أي شكل من أشكال الإندماج المالي يعترضه مجموعة من التحديات والعقبات بعضها متعلقة بالاقتصاديات المغاربية،

وبعضها الأخر بمصارفها وأسواق مالها[1].

أولا : تحديات متعلقة بالإقتصاديات المغاربية :

من المعلوم أنه لايمكن لأسواق التمويل بمختلف أشكالها أن تحقق أدنى مستوى من التكامل والإندماج في سوق مشتركة بمعزل عن التطورات والأوضاع الإقتصادية لهذه الدول، وعليه فإن ضعف الترابط يعزي إلى الخلل الهيكلي في الاقتصاديات المغاربية مع التباين الواضح فيما بينها، الذي ينعكس لامحالة على السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها، وكذا غياب التنسيق فيما بينها، خاصة في مجال سياسات الصرف، أسعار الفائدة، ومعدلات التضخم السائدة ، وسياسات الإئتمان ، والعقبات الإدارية والتشريعية المختلفة، كما أن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية لاتزال متدنية ، حيث لاتتعدى في المتوسط نسبة 4 ٪ مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتعزيز وتنشيط التجارة العربية البينية، بالإضافة إلى أن ضعف الاستثمارات البينية يعتبر من أكبر العقبات التي يجب إجتيازها، حيث تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحجم الاقتصاديات المغاربية (لاتتعدى 3 ٪).

ثانيا : تحديات متعلقة بالبورصات المغاربية :

[1] **د. زهير بن دعاس ، مرجع سبق ذكره ، ص 452**

تعاني البورصات المغاربية من نقاط ضعف متعددة وعقبات حالت دون تطورها واندماجها ، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

– تباين البورصات المغاربية من حيث درجة تطورها ، إذ يلاحظ أن بعضها لازالت في بدايتها (الجزائر وليبيا) في حين هناك أسواق قد

أنشئت في بداية القرن الماضي وتتميز بمستويات أداء مقبولة (**بورصة الدار البيضاء**[1])،

– عدم تنوع الأدوات المالية المتداولة في أغلب البورصات المغاربية،

– وجود عقبات تشريعية تحول دون إمكانية الربط والتكامل بين البورصات المغاربية، حيث لاتسمح التشريعات التي تحكم الكثير منها

بالإدراج المشترك ولا تعطي إمتيازات للمستثمر المغاربي الذي يستثمر في قطر مغاربي أخر،

– قصور التشريعات الإقتصادية والمالية ذات الصلة بالبورصات وافتقار العديد منها للتشريعات المتعلقة بالإفصاح المالي، الرقابة، الشفافية

شركات المساهمة،

– عدم إستفادة المصارف المغاربية من وجود أسواق الأوراق المالية كمصدر مالي طويلة الأجل.

ثالثا : تحديات متعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية المغاربية:

يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

– صغر حجم المصارف المغاربية مقارنة بالمصارف الأخرى في الأسواق الدولية وافتقارها إلى الموارد والإمكانيات الفنية النى تؤهلها

لتحقيق وفرات الحجم،

– سيطرة الدولة على عدد كبير من المصارف المغاربية، ما أثر سلبيا على مستوى كفاءتها،

تعود نشأة بورصة الدار البيضاء إلى سنة 1929 حيث كانت تحمل إسم مكتب المقاصة في القيم المنقولة بهدف التحكم في عمليات الدفع والصرف ليحل محلها مكتب تداول القيم المنقولة سنة 1948 ، وقد عرفت العديم من الإصلاحات في آليات عملها ، كانت أهمها المبادة الإصلاحية الواسعة لسنة 1986 وإصلاح سنتي 1997 و 1998 المتعلق بتغيير إسم شركة بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة إلى بورصة الدار البيضاء كشركة مجهولة الإسم. ثم إصلاحات 2007 المتعلقة بآليات التداول . أما في تونس ، فقد نشأت بورصة تونس عام 1969 على شكل شركة عمومية ، وقد عرفت العديد من الإصلاحات أهمها تلك المتعلقة بمهام تسيير السوق والرقابة وإنشاء بورصة الأوراق المالية سنتي 1994 و1995 وكذا هيئة السوق وشركة المقاصة والتسوية لتتعمق إصلاحاتها سنة 2007 ، حيث أصبحت تضم سوق شركات كبرى وصغرى ومتوسطة وسوق سندات الدين العام. أما في الجزائر ، نشأت بورصة الجزائر وفقا للمرسوم التشريعي 08/93 المؤرخ في 1993/04/25 ولم تنطلف فعليا إلا بعد سنة 1997. وقد عرفت العديد من الإصلاحات أهمها سنة 2012. حيث لأصبحت تظم 03 أسواق : السوق الرسمية المتعلقة بالشركات الكبرى، وسوق للشركات الصغيرة والمتوسطة وسوق سندات الدين العام. أما في ليبيا ، فقد تم إطلاق سوق الأوراق المالية الليبية سنة 2006 بغرفتين الأولى ، في طرابلس والثانية في بنغازي، وذلك بموجب قرار رقم 134 بتاريخ 2006/06/03 .

1

– ضعف حجم المصارف المغاربية وانتشار ظاهرة التركز المصرفي وضعف إتجاهها نحو الإندماج قطريا،
– ضغوط المعايير المالية الدولية خاصة ما تعلق بالتحديات التي تفرضها إتفاقية بازل 3.

المطلب الثاني:

شروط تفعيل التجربة الإندماجية المغاربية

للحد من بعض العقبات التي تعرقل مسيرة بناء الوحدة المغاربية على صانعي القرار في دول المغرب العربي أن يتعاملوا مع التجربة الإندماجية من منطلق تطبيق مبدأ العقلانية، متمثلا في السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع وتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر. لذا فهناك حاجة موضوعية لبناء نظام إقليمي مغاربي، فبدون هذا النهوض، سيتمزق المجتمع المغاربي بين أطر مختلفة وربما متصارعة للعلاقات الإقليمية، وتضيع في سياق ذلك الهوية الموحدة لهذه المجتمعات. ومن بين الشروط التي نراها مناسبة، تتلخص كمايلي:

الفرع الأول: إعادة النظر في المقاربة المتبعة

من بين الآليات الواجب إتباعها لإعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي، هو ضرورة التخلي عن المقاربة المتبعة لتحقيق الإندماج الإقتصادي في المنطقة المغاربية وتبني المقاربة الهيكلية التي تؤدي إلى إدماج الإقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع إقتصادية مشتركة (تجربة المشاريع المشتركة الجزائرية التونسية أحسن مثال). وفي هذا السياق، يرى عبد الحميد براهيمي بأن*"تحقيق الإندماج الجهوي في المجالات الصناعية الإستراتيجية في الصناعة والزراعة والخدمات ولاشيء يقدر على تحويل الجو الإقتصادي الجهوي وتعزيز التضامن والوحدة المغاربية سوى إجراءات من النوع الهيكلي ... إن تحقيق الإندماج الإقليمي بين البلدان في طريق النمو لايكون إلا بهذا الثمن، ولايمكن تجنب إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي للبلدان المغاربية فذلك يمثل دافعا قويا لتنمية المبادلات التجارية المغاربية البينية، بل يشكل مقدمة لنمو التبادلات التجارية بينها، وإن إهمال المقاربة الهيكلية من قبل البلدان المغاربية هو الذي قادها إلى المأزق."*[1]

إن مجرد **إختيار آلية السوق** كمبدأ وحيد قد جمد البحث عن طرق أخرى للأندماج وشكل عائقا نظريا وعمليا مهما للتقدم في هذا المجال، فالمقاربة المتبعة (آلية السوق) كانت منذ البداية تنذر بالفشل لأنه كيف نفسر منح مكانة معتبرة لحرية حركة السلع داخل البلدان المغاربية في الوقت الذي يتبع فيع كل بلد للخارج من حيث

[1] عبد الحميد إبراهيمي ، مرجع سابق ، ص360

الصادرات والواردات خاصة مع الإتحادالأوروبي ، وتدعم أكثر هذا الوضع بإمضاء اتفاقيات الشراكة معه منذ عام 1995.

الفرع الثاني: تأسيس منتدى رجــال الأعمــال

العمل على تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال والمستثمرين بشكل دوري بهدف تنشيط الآليات المتوفرة بقصد تبادل الخبرات والتجارب مع تفعيل ماهو موجود من غرف التجارة المشتركة وجمعيات رجال الأعمال المغاربة . وقد أشار رئيس كونفدرالية أرباب العمل الجزائريين إلى ضرورة إعطاء دفع قوي لهذا الاتحاد ليعمل على تفعيل المبادلات التجارية بيم دول الإتحاد ويكون بمثابة قناة رئيسية لتحسين صادرات دول الاتحاد نحو الخارج ، وأبرز أن هدف التنظيمات الإقتصادية المغربية هو تشكيل قوة إقتصادية وتجارية بالمنطقة من خلال تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي بين هذه البلدان بغض النظر عن الحساسيات السياسية كما أكد على أن تشكيل الإتحاد هو بغرض إعادة بعث إتحاد المغرب العربي الذي شهد حالة من الجمود ولايزال في نفس الوضعية الى يومنا الحالي ، خدمة لشعوب المنطقة.

الفرع الثالث : تبني إستراتجية شاملة

العمل على وضع إستراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في المجال الإقتصادي (حركية رؤوس الأموال ، دعم شبكة المواصلات ، تعزيز التعاون الثنائي ، إنشاء مركز توثيق...) وفي العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص تهتم أساس بإحترام المبادئ الأساسية والمنافسة الشريفة، مع منح البعد الإقتصادي للعمل المغاربي المشترك أهمية خاصة مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية وما أفرزته من فضاءات وتكتلات، تنسيق السياسات الجبائية والمالية والنقدية في ميادين مراقبة الصرف والتامين وإعادة التأمين).

الفرع الرابع : ضرورة التكامل المالي المغاربي والمنافع المنتظرة من تعميقه

لم تستطيع الإقتصاديات المغاربية تحقيق إنجازات تكاملية مشهودة رغم تبلور فكرة الإندماج لدى شعوب المنطقة، وقد إتضح لنا جليا عند محاولتنا تشخيص مسار التكامل المالي المغاربي، فالنظم المصرفية والمالية رغم ماعرفته من تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال تعرف إختلال هيكلي واضح، فنظمها التمويلية تعتبر ذات توجه مصرفي أكثر منه سوقي، ورغم ذلك فنصيب أصول مصارفها لاتتعدى نسبة 1.5٪من أصول المصارف الدولية، كما أن نصيبها من رسملة البورصات العالمية لايتعدى نسبة 0.7٪، وعدد الشركات المدرجة فيها لا تتعدى 0.8٪من عدد الشركات المدرجة في البورصات

العالمية (حوالي 10٪ من عدد الشركات المدرجة في البورصات العربية)، وهو ما يعكس ضعف النظام المالي المغاربي في عمومه مقارنة بالاقتصاديات الناشئة على غرار الدول الأسيوية[1].

إن تحقيق الإقتصاديات المغاربية لفكرة إندماجها المالي أضحى ضرورة ملحة بالنظر للمقومات التي تتوفر عليها المنطقة، والتي يمكن أن تراهن عليها هذه الدول في بعث إندماجها الإقتصادي الذي أصبح لامناص منه من أجل تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية البينية وتحقيق التنمية الإقتصادية القطرية والإقليمية.

لقد ظهرت بوادر الإندماج المالي المغاربي[2] مع بروز بعض التجارب التكاملية عبر الحدود، التي يمكن أن تستدل عليها من خلال الفروع البنكية المغاربية، فنجد عدة فروع للبنوك المغربية في تونس على غرار أكسيس كابتال وفرع لبنك التجارة الخارجية وفرع التجاري بنك. كما توجد بنوك ومؤسسات مالية تونسية في السوق الجزائرية على غرار تونسية ليزينغ وأمان، كما تم إنشاء بنك تونسي ليبي، وكذلك يتواجد في تونس بنك إستثماري جزائري. وفي نفس الإطار التعاوني، تم إمضاء إتفاقية ثنائية للتنسيق والرقابة على أعمال المصارف غبر الحدود بين تونس والمغرب.

[3]لاتزال تجربة التكامل المالي المغاربي رهينة الإرادة السياسية لهذه الدول، خاصة أن كل الدلائل العلمية تؤكد على أهمية التكامل المالي لهذه الدول، إذ من المنتظر أن يعود بالإيجاب على مختلف العلاقات التجارية والإستثمارية البينية، فالدراسة الأخيرة لصندوق النقد الدولي 2018 أثبتت أن الإندماج المالي المغاربي يمكن أن يضيف سنويا معدل 1٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي المغاربي.

ومن بين أهم المنافع المنتظرة من تعميق التكامل المالي المغاربي، مايلي :

يعتبر **التكامل المالي أسمى مراحل الإندماج الإقتصادي**، كونه ينمي كل الجوانب والنشاطات الإقتصادية المتاحة في إطاره، لذلك تتعدد منافعه بتعدد مداخله ودرجة عمقه، ومن أبرزها نذكر مايلي:

– إقامة منطقة مغاربية مندمجة ماليا ستمكن من تعبئة الموارد بكفاءة عالية، مايؤدي إلى تحقيق التوازن المطلوب بين مجموع المدخرين ومجموع المستثمرين، مايؤدي بدوره إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد،

[1]

[2] الإندماج

[3] **Amour TAHARI ; réformes du secteur financier et perspectives d'intégration financiers dans les pays du Maghreb ; FMI , 2007 , p : 2-7.**

باعتبار أن رؤوس الأموال تبحث دائما على أعلى العوائد الإستثمارية، وبالتالي ستنتقل من المنطقة أو الإقليم الذي يكون فيه رأس المال وفير نسبيا إلى الإقليم الذي يحتاج للتمويل.

– توسع نطاق السوق (أكثر من 100 مليون نسمة)، مايقود إلى إقتصاديات الحجم ويعزز الكفاءة العملية لسوق التمويل المغاربية.

– إمكانية تقاسم مخاطر التمويل، فالتكامل المالي آلية تنعدم فيها المخاطر النظامية كون المحافظ المالية منوعة جيدا.

– التكامل المالي المغاربي يعمق درجة الترابط بين أسواق الأسهم والسندات، مما يساهم في تحقيق التكامل الإقتصادي عن طريق زيادة الروابط التجارية وتسهيل إنتقال الإستثمارات وزيادة حركية التعاون فيما يخص السياسات الماكرو–إقتصادية، كما يوفر للشركات والمؤسسات المغاربية إمكانية زيادة رأس المال بسهولة وبأقل التكاليف مما لو كانت الأسواق مجزأة، فمثلا تستطيع الشركات الليبية البحث عن مصادر مالية من الجزائر أو المغرب بطرح أوراقها المالية في البورصة الجزائرية أو المغربية.

– يمكن للدولة المندمجة ماليا طرح سنداتها لغرض تمويل برامجها الإستثمارية، فإذا إحتاجت موريتانيا مثلا لأموال من أجل دعم بنية تحتية معينة تستطيع طرح سندات حكومية في إحدى البورصات المغاربية مايوفر لها قاعدة إستثمارية واسعة ويجعلها تتفادى المديونية الخارجية.

– يساهم التكامل المالي في تطوير الصناعة المصرفية المغاربية ومختلف منتوجاتها نظرا لتوسع قاعدة السوق والمنافسة، مما يرفع من مستويات الأداء المصرفي ويسهل عليها مجابهة المتطلبات والمعايير الدولية.

– تخفيض تكاليف التعرض للأزمات من خلال إتخاذ سياسات متناسقة لغرض تحقيق الإستقرار الإقتصادي رغم أن روابط الإندماج المالي في البداية قد تسرع من إنتشار عدوى الأزمات المالية ماينعكس لاحقا على قوى الإنتاج والتجارة[1].

– إسراع وتيرة الإندماج والتكامل التجاري جراء مايوفره من تمويلات ضرورية لمختلف الروابط التجارية، وقد أثبتت جل الدراسات الحديثة على أن تحقيق إستقرار التدفقات المالية في إطار الإندماج له أثر إيجابي على التجارة البينية[2].

– يمكن التكامل من إزالة كافة القيود على الإئتمان، مايسهل حصول المستثمرين والشركات على القروض، وبالتالي توسيع مشاريعهم.

[1] **Commission Economique Africaine ; Perspectives Economiques en Afrique 2009, au delà du système bancaire à l'intégration financière régionale ; books.google.dz/ books ?isbn=9264009795 p 46 .**

[2] **صندوق النقد الدولي ، روبين بروكس وآخرون ، الرقص بانسجام ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 3 جوان 2003 ، ص : 48–51.**

– إمكانية تحسين أداء النظام المالي من خلال تكثيف التنافسية واستيراد الخدمات المالية التي تنعكس إيجابيا على أداء المؤسسات المالية والبنوك والأسواق المالية التي ستكون مجبرة على تبني معايير أداء مشتركة قد تكون عالمية أو شبه عالمية في إطار الإندماج الإقليمي.

– مساعدة الشركات المغاربية على الإستفادة من مزايا إقتصاد الحجم وتوسيع نطاق وعدد الفرص المتاحة أمام الوسطاء الماليون، باعتبار أن السياسات المشتركة للإدخار والوساطة يمكن أن تسهل من تمويل المشاريع الإستثمارية الكبرى التي قد لا يمكن تمويلها بموارد محلية.

– الرفع من فعالية وكفاءة أسواق التمويل من خلال الرفع من عدد الشركات المدرجة من جهة وتنويع المؤسسات المالية من جهة ثانية، مما يرفع من جودة الخدمات المالية والمصرفية المقدمة نتاج التنافسية[1].

– إمكانية نقل التكنولوجيا والخبرات والمهارات الإدارية والخدمات المالية الجديدة بين المؤسسات المالية المغاربية. كما يتيح التكامل المالي إمكانية ترشيد القرار التمويلي بالنظر لتنوع الخيارات والفرص مايمكن المستثمر المغاربي من الإختيار بين العديد من البدائل التمويلية.

[1] صندوق النقد الدولي : ماساهيرو كاواي ودومينيكو لومباردي ، الإقليمية المالية ، مجلة لتمويل والتنمية ، العدد 3 ، 2012 ، على الموقع www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/.../kawai.pdf تاريخ ٱلإطلاع 01/12/ 2021

المبحث الثالث:

الأفاق المستقبلية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

– سيناريوهات – مقترحات لمعالجة التحديات والعوائق

بالنظر لموقع ومكانة المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية ضمن المؤسسة الاتحادية الأم، تشير المعطيات إلى وجود رغبة في تفعيل إتحاد المغرب العربي بمؤسساته المختلفة ، إلا إن التحديات التي تواجه تفعيله يمكن أن تؤدي بالقيادات إلى اتخاذ تدابير ومبادرات قطاعية كفيلة بتحقيق تعاون جزئي يلبي حاجياتها كدول قطرية. وبالرغم من العوائق الأنفة الذكر، فإن الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي زاخرة بإمكانيات كبيرة قابلة للاستغلال . كما أنها تتوفر على كل مقومات التكامل والاندماج الإقتصادي باعتبار ما قل وندر في بلد من بلدان المنطقة المغاربية، إلا وتوفر أحيانا بكثافة في بلد آخر من بلدان الإتحاد.

لاشك أن عملية مساهمة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية للإندماج الإقتصادي المغاربي عملية معقدة تتطلب الكثير من الوقت والمجهود من أجل بناء إتحاد المغرب العربي، كما أنه سيظل يخضع لضغوطات داخلية وتأثير البيئة الخارجية ، ليس من الوجيه الحكم على هذه العملية بالفشل أو النجاح في وقت مبكر.

ورغم أنه من الصعب إستشراف تطور هذا المسار في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية المتسارعة، إلا أن الدراسات المستقبلية في مجالي العلوم الإقتصادية والسياسية ، قد وفرت بعض الأدوات، المناهج والتقنيات التي قد تساعد الباحث على **استشراف** وتتبع مسار تطور الظواهر الإقتصادية والسياسية في المستقبل. صحيح أن تلك **السيناريوهات** ليست مؤكدة، لكنها تعطينا تصورا قريبا إلى الواقع، من شانه أن يهيئ الباحث أو حتى صانع القرار في كيفية التعامل مع مخرجات الظاهرة في حال توفر نفس الظروف والمتغيرات التي رسمها السيناريو.

تبعا لذلك سنحاول في هذا المبحث، إستشراف مسار تطور عملية مساهمة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية للإندماج الإقتصادي في المنطقة المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا) اعتمادا على تقنية السيناريو التي تعد واحدة من أهم المناهج المعتمدة في الدراسات الإستشرافية. وقبل الخوض والحديث عن أهم السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في البلدان المغاربية الخمسة ، سنحاول التطرق بإيجاز إلى **مفهوم الإستشراف** وماذا نقصد بتقنية السيناريو وأنماطه.

المطلب الأول:

أهمية إستخدام تقنية السيناريو في الدراسات الإستشرافية

تندرج تقنية السيناريو ضمن مجال الدراسات الإستشرافية، ويقصد بالإستشراف أودراسة المستقبل،"الطريقة أو المنهج المتعدد المستويات والتقنيات، الذي يسمح بدراسة التطورات المختلفة لوضع أو ظاهرة معينة في فترات زمنية مقبلة، وتتطلب دراسة المستقبل ، دراسة وتحديد خيارات وبدائل مختلفة. تعتبر **تقنية السيناريو**[1] واحدة من أكثر الطرق فعالية لربط النظرية بالممارسة، مما يؤدي إلى فهم أفضل للأحداث العالمية في المستقبل. فقد ساعدت هذه التقنية إلى حد كبير صناع القرار على اتخاذ القرارات المناسبة والأكثر عقلانية، خاصة أثناء فترة الأزمات الإقتصادية والسياسية. تتمثل أهمية إستخدام تقنية السيناريو في مجال العلوم الإقتصادية في دراسة الظاهرة الإقتصادية من خلال طرح وجهات نظر متعددة واحتمالات مختلفة، الأمر الذي يساعد الباحث على التنبؤ بمستقبل وتطور مسار الظاهرة، والتفكير في أفضل السيناريوهات الممكنة كحل ممكن، ضف إلى ذلك، يمكن إعتبار هذه التقنية بمثابة الجسر الذي يربط النظرية بالتطبيق، أخيرا تساعد تقنية السيناريو صناع القرار على إتخاذ القرار المناسب خاصة أثناء الأزمات الإقتصادية والسياسية المستعصية.

الفرع الأول: أنواع السيناريوهات

هناك إتفاق بين معظم الباحثين على وجود ثلاثة نماذج من السيناريوهات :

أولا : السيناريو الأول، الإتجاهي أو الخطي (الاستمرار أو الجمود)

هو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة ويتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصور الظاهرة في الحاضر على المستقبل. ينصرف هذا السيناريو إلى الحفاظ على الوضع القائم ويستند إلى أن الأزمة السياسية التي تعاني منها أقطار المغرب العربي ولدت إنفصام ما بين النظم السياسية والشعوب المغاربية، وخير دليل على ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مابين الجزائر والمملكة المغربية خلال شهر أوت سنة 2021، هذا ما يجعل التجربة الإندماجية لاتعكس طموحات الشعوب في التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.الخلافات التاريخية بين دول المنطقة وخصوصا نزاع الصحراء الغربية، فالشعب الصحراوي مصرعلى تقرير مصيره وتأسيس دولته وفق قرارات الشرعية الدولية ، والمغرب

[1] بوقارة حسين ، مقاربة منهجية الاستشراف في العلاقات الدولية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 21 ، 2004 ، ص 186

رافض لحل الإستقلال بل يفضل حل الحكم الذاتي للمناطق الصحراوية، وهذا ما يصطدم مع موقف الجزائر الثابت من القضية الصحراوية الداعم للإستقلال وحق في تقرير مصيره[1].

وليس من المستبعد أنه في حال فشلت الجهود الحالية في إقرار حل للقضية الصحراوية أن تشهد المنطقــة المزيد من الانكشاف أمام إستراتيجيات الدول الكبرى إما في إتجاه تأييد الصراع والمزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة على الزعامة الإقليمية في المنطقة أو التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات ويتناغم مع المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى، وهنا يمكن أن نفهم حجم الإستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية للمنطقة من جراء العديد من الإتفاقيات المجحفة.[2]

هذه المواقف المتصادمة تقطع الطريق أمام أية مبادرة لإعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي ومؤسساته المختلفة، وبالتالي بقاء الوضع على ماهو عليه ، وتفويت فرصة الإندمادج الإقتصادي المغاربي وتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة. فرغم المقومات المتاحة أمام الدول المغاربية لتفعيل الإندماج، إلا أنها تركز على مصالحها القطرية الضيقة والعمل على تعظيمها بكل الطرق المتاحة على حساب بقية الأطراف. فرغم تأكيد النخب المغاربية الحاكمة على أن النظام العالمي لا يرحم الكيانات الدولية التي تعمل بمفردها ، وعلى أهمية بناء صرح المغرب العربي فإن سلوكها يبقى بعيدا عن التوجه الوحدوي ، بل هناك توجه وميل واضح لإقامة مشاريع وشراكات مع أطراف خارجية على حساب المشروع والإندماج المغاربي.

ثانيا : السيناريو الثاني : التحولي أو الرد يكالي (الانحدار أو الإخفاق)

يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو، على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة الإقتصادية محل الدراسة ، وهي المتغيرات التي تحدث تمزق أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة. بعبارة أخرى، المؤسسة الإتحادية ،إتحاد المغرب العربي سوف يعرف حل وتصفية وتتبعه كل الأجهزة والمؤسسات الثانوية التابعة له، بما فيه المؤسسة المالية (المصرف المغاربي للأستثمار والتجارة الخارجية، موضوع الدراسة).

ثالثا :السيناريو الثالث الإصلاحي (التفاؤلي أو النجاح)

على خلاف السيناريو الأول، الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركـز على حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية

[1]

[2] موساوي عادل ، حمي الدين عبد العلي ، " المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية" ، مجلة البيان : التقرير الإرتيادي الرياض 2010/12/22.

والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة ، وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة. ينصرف هذا **السيناريو** إلى **تفعيل الإندماج الإقتصادي المغاربي ومؤسساته المختلفة** ، ويعبر عن رغبة الشعوب المغاربية في تحقيق التواصل والتكامل ، نتيجة توافر أسس وإمكانيات التكامل، وخاصة تجانس الطبيعة الجغرافية لدول المغرب العربي و كذلك التداخل الإجتماعي والتجانس الثقافي العربي والإسلامي والأمازيغي.

وفي هذا الإطار، يمكن إعادة تفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي من خلال حل دائم للقضية الصحراوية وتقسيم العمل بين هذه الدول على شاكلة الإتحاد الأوروبي، كذلك توجد رغبة خارجية أوروبية ، خاصة وأن الإتحاد الأوروبي يريد أن يفاوض الضفة الجنوبية للمتوسط كمنظمة إقليمية تشكل سوقا كبيرا لمنتجات الإتحاد الأوروبي ، فهذا الأخير ينظر إلى دول المغرب العربي كدول إستهلاك بل يريد منها توحيد السياسات التجارية حتى تستجيب لتطلعاته في المنطقة[1]. كلما إرتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة ، ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلا الحكم أنظمة تحظي بالشرعية والديمقراطية، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير وتفعيله.

ومن بين المعطيات التي تدعم هذا الطرح الإصلاحات السياسية والدستورية التي قامت بها دول أعضاء إتحاد المغرب العربي في السنوات الأخيرة مع بروز مؤشرات لفائدة التغيير[2]. هذا من شأنه أن يطلق ديناميكية سياسية جديدة ستكون لها إنعكاسات إيجابية على الوحدة المغاربية، على إعتبار أن العامل الأكثر تأثيرا في إخفاق العملية الإندماجية في المغرب العربي هو العامل السياسي. فالتحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية لاسيما تونس وليبيا، والتي مازالت تشهدها ستعطي دافع نحو نجاح هذا السيناريو، فانغلاق السلطة السياسية قد خفت حدته وزيادة إدراك النخب الحاكمة للدور الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام في أي موضوع يكون له تأثير عليه بالدرجة الأولى، فأول خطوات تحقيق هذا السيناريو نجحت من خلال إدراك النخب الحاكمة للدور الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام ، أما الخطوة الثانية التي ستدفع نحو تحقيق هذا السيناريو هو تنسيق الرؤى الوحدوية بين طوائف المجتمع المدني المغاربية والضغط بحكوماتها لتفعيل الإتحاد وجعله في سلم الأولويات.

ويقتضي هذا السيناريو إعادة هيكلة مؤسسات إتحاد المغرب العربي من خلال إعادة صياغة نظام التصويت، بحيث يتم إعتماد شرط الأغلبية بدلا من تحقيق الإجماع في إتخاذ القرارات مع إعطاء مجلس الشورى

---

[1] عبد الوهاب عمروش ، مستقبل الإتحاد المغاربي بعد الثورات العربية . على الموقع :

الزيارة 27/12/ 2020 تاريخ http:// www.rcssmideast.org.

[2] عادل موساوي ، عبد العلي حامي الدين ، مرجع سابق ، ص 387

صلاحيات أوسع. وما يدعم هذا الطرح مادافع عنه حبيب بولعراس ، الأمين العام السابق لإتحاد المغرب العربي حين قال :" لا يجب القول بأنه يوجد جمود لإتحاد المغرب العربي، فهذا غير عادل بالنسبة لمن يعملون بجهد، في كل القطاعات، من أجل تحقيق هذا الهدف[1]".

الفرع الثاني: تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب

أولا: التعريف بقطع العلاقات الدبلوماسية : يعرفه الأستاذ (أحمد أبو الوفا) ، " تعبير إنفرادي عن إرادة دولة ما في وضع حد لوسيلة الإتصال العادية بينها وبين دولة أخرى وذلك بإستدعاء البعثة الدبلوماسية المعتمدة لدى كل منها والذي يترتب عليها آثار قانونية معينة"[2].

أعلنت الجزائر في 24 أوت 2021 ، قطع العلاقات الدبلوماسية مع جارتها المغرب. حيث بنت الجزائر قرار القطيعة الدبلوماسية على عدد من الأسباب إستعرضها السيد رمطان لعمامرة ، وير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج في مؤتمر صحفي.[3]

وعلى الرغم من تطمينات وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة الذي أكد أن القنصليات الجزائرية والمغربية ستواصل عملها الإداري المحض، مرجحاً عدم تأثر مواطني البلدين بهذا القرار، فإن التخوفات ظهرت جلياً من خلال طرح استفهامات وانشغالات.

ثانيا : ضعف التبادل التجاري بين الطرفين

بالتطبيق على الحالة الجزائرية والمغربية ، نلاحظ ضعف التبادل التجاري بين البلدين مقارنة مع الدول الأخرى. بحسب الإحصائيات، فإن المغرب صدرت إلى الجزائر ما قيمته 133.8 مليون دولار أمريكي في 2020، في حين بلغت صادراتها إلى العالم نحو 27.7 مليار دولار، ما يعني أن نسبة الصادرات المغربية إلى الجزائر بلغت نصف في المئة من إجمالي الصادرات، ويعتبر الحديد والصلب من أكثر المنتجات تصديراً من المغرب إلى الجزائر في عام 2020 بإجمالي 38.3 مليون دولار أمريكي، تليها منتجات الأسمدة بإجمالي 18.3 مليون دولار أمريكي، ثم مستلزمات الملابس بإجمالي 16.4 مليون دولار أمريكي.

---

[1] **Luis Martinez, l'Algérie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale, EuroMeSco,Octobre 2006, p6.**

[2] **أحمد أبو الوفا محمد ، قطع العلاقات الدبلوماسية ، القاهرة ، دار النهظة العربية ، 1991 ، ص21.**

[3] **المزيد من التفصيل ، أنظر البيان الرسمي للجزائر،– تصريح السيد رمطان لعما مرة ، وزير الشؤون الخارجية ، موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج . تاريخ الإطلاع 12 /2021/09 . www.mae.dz**

في المقابل، بلغ إجمالي صادرت الجزائر إلى المغرب في عام 2020 حوالى 433.4 مليون دولار، في حين حققت صادراتها إلى العالم نحو 20.9 مليار دولار، ما يعني أن نسبة الصادرات الجزائرية إلى المغرب بلغت 02 ٪ من إجمالي الصادرات، وكانت منتجات الوقود والزيوت المعدنية هي الأكثر تصديراً إلى المغرب خلال عام 2020 بإجمالي 368 مليون دولار، تليها الفواكه والمكسرات بإجمالي 29 مليون دولار، ثم المنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية بإجمالي 16.6 مليون دولار[1]. في حين تصدرت فرنسا في عام 2019 ، قائمة عملاء الجزائر واحتلت المرتبة الثانية في قائمة مورديها بعد الصين. ومقارنة بالمغرب ، بلغت قيمة الواردات الفرنسية من السلع الجزائرية 4.19 مليار أورو في عام 2019 مسجلة إرتفاعا بنسبة 1 ٪ في سنة واحدة ، وتتألف 95 ٪ من الواردات الفرنسية من المحروقات أي النفط والغاز الطبيعي والوقود. أما الصادرات الفرنسية إلى الجزائر فبلغت قيمتها 4.92 مليار أورو في عام 2019 مسجلة إنخفاظا بنسبة 7 ٪ في سنة واحدة. وتطغى عليها الحبوب والمستحضرات الصيدلانية والسيارات والوقود.[2]

ثالثا: العلاقات الاقتصادية لا تتأثر وقيمة التبادل التجاري ضئيلة

يعتقد رئيس منتدى الاستثمار وتطوير المؤسسات، **يوسف ميلي**، أن العلاقات الاقتصادية لا تتأثر كثيراً لأنها أصلاً ضعيفة وليست بذلك المستوى الكبير، بخاصة أن معظم المبادلات هي في مجال المحروقات، وقال إن الخاسر الأكبر من هذه الأزمة هو الاقتصاد المغربي لأنه في مرحلة تطور كبير ويبحث عن أسواق جديدة، عكس الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد كثيراً على تصدير المحروقات، مضيفاً أن المبادلات لن تتوقف، "ولا أعتقد أن يتم قطع العلاقات الاقتصادية"[3]. من جانبه، يرى أستاذ **الاقتصاد، أحمد الحيدوسي**، أنه بالنظر للحجم الاقتصادي للدولتين، فهما يعتبران الأكبر في منطقة المغرب العربي، لكن حجم التبادل التجاري عرف تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة لا يعكس القدرات الاقتصادية للبلدين، إذ الجزائر بناتج إجمالي يقدر بـ151 مليار دولار، والمغرب بـ125 مليار دولار، مضيفاً أن قيمة التبادل التجاري ضئيلة جداً لا تكاد تذكر على الرغم من أن مقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي موجودة سواء الجغرافيا، والتاريخ، والعنصر البشري، والتنوع الاقتصادي ليتأكد أن العوامل السياسية تقف حجر العثرة في طريق قيام سوق مغاربية مشتركة لأكثر من 100 مليون نسمة، وبناتج اقتصادي يقارب 400 مليار دولار، وختم أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لا يؤثر على المبادلات التجارية لأنها لم تكن موجودة، ولكن عدم قيام اتحاد المغرب العربي على أرض الواقع ضيع فرصاً على كل بلدان المنطقة.

د. مبروك ساحلي قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والغرب ، الأسباب والتداعيات ، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، مدير مخبر الدراسات القانونية

[1] والسياسية ، جامعة أم البواقي– الجزائر– مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتجية ، 23 تشرين 2021 ، ص 6

[2] المرجع نفسه ، 7

[3]

ثالثا : قطع أنبوب الغاز :

وبمجرد إعلان الجزائر عن قرارها قطع العلاقات مع المغرب، تقدم ملف اتفاقيات الغاز التي تربط البلدين إلى الواجهة، في ظل مرور أنبوب الغاز الجزائري نحو إسبانيا على الأراضي المغربية، والذي ينتهي عقده في أكتوبر 2021، خاصة أن وزير الشؤون الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة ، لفت إلى أنه سيتم اتخاذ قرار بشأن سير عمل شركة المحروقات "سوناطراك" بعد إجراء تقييم وفق الاعتبارات الدولية وبما يتناسب مع الوضع الجديد. ويعتبر أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب، إحدى المصالح الاستراتيجية التي تجمع البلدين المتجاورين، حيث لم تجد الجزائر طريقاً أفضل لتصدير صادراتها الطاقوية نحو أوروبا سوى تدشين أنبوب غاز يمر عبر التراب المغربي، وتم إنجاز هذا المشروع في 1997، بتكلفة استثمارية تبلغ 2.3 مليار دولار أمريكي، خصص منها قرابة 900 مليون دولار للشطر البري الممتد في المغرب ومضيق جبل طارق، ويمتد على طول 2136 كيلومتراً، انطلاقاً من الصحراء الجزائرية.وبموجب الاتفاق المبرم بين كل من إسبانيا والجزائر والبنك الأوروبي للاستثمار، تحصل الرباط بدل الرسوم الضريبية على 10 ٪من عائدات الغاز الجزائري المُسال في الأنبوب العابر للتراب المغربي، وتقدر كمية الغاز الجارية به حوالى 20 مليار متر مكعب سنوياً، أي أن نصيب المغرب يقارب ملياراً ونصف مليار دولار سنوياً.

أدى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى زادة عدم اليقين والقلق[1] بشأن المستقبل الإستراتجي لخط الأنابيب المغاربي– الأوروبي، الذي بدأ يعمل منذ عام 1996 ، ويصل خط أنابيب الغاز الطبيعي المغرب العربي – اوروبا بين حقل حاسي الرمل في أقصى جنوب الجزائر عبر المغرب إلى إسبانيا. ويمد الخط كلا من إسبانيا، والبرتغال والمغرب بالغاز الطبيعي. وتشير الإحصائيات المتعلقة بهذا الأنبوب إلى أن المغرب يحصل سنويا على حوالي 800 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لتغطية جزء من إحتياجاته من الطاقة. بالإضافة إلى مقدار العمولات التي تبلغ حوالي 7 ٪ وتمثل حوالي 200 مليون أورو سنويا إلى جانب توفير فرص العمل.

الفرع الثالث : تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية على إتحاد المغرب العربي

شكلت القطيعة بين الجزائر والمغرب ضربة جديد لنسف حلم الاتحاد المغاربي ، المعطل منذ سنوات عديدة . زيادة على عدم إجتماع الدول المغاربية على مستوى مجلس الرئاسة منذ سنة 1994 ، وهو أعلى سلطة لإتخاذ كل القرارات التكاملية والإندماجية الإستراتجية ، وعلى عدم إجتماع مجلسي المتابعة والشؤون الخارجية منذ سنة 2016 ، والتطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني ، كلها مؤشرات تدل على الجمود الفعلي لهذا التكتل الإقليمي.

[1] د. مبروك ساحلي ، مرجع سابق ، ص 8

المطلب الثاني:
إقتــراح برنــامج للإندماج الإقتصادي بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي

بالرغم من أن التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي لا تمثل سوى 2.7 ٪ من المبادلات الخارجية لبلدان إتحاد المغرب في سنة 2017 مقابل 3.1 ٪ في سنة 2016 ومعدل 3.2 ٪ خلال المرحلة الممتدة من 2012 إلى 2017 فهو أداء ضعيفا مقارنة بالمجموعات الإقتصادية الأخرى في القارة الإفريقية، فإن تطور هذه التجارة يبعث على التفاؤل نظرا للإمكانيات المتوفرة على كافة المستويات . ولكن تجسيد هذه الإمكانيات لتصبح حقيقة إقتصادية ملموسة يتطلب إتخاذ تدابير فورية وأخرى على المدى المتوسط والبعيد خاصة فيما يتعلق بمواصلة حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص وإنشاء وحدة إقتصادية بين البلدان الأعضاء، والمضي قدما في تحقيق الإندماج على المستوى الإقليمي وأقاليم التجمعات الإقتصادية الأخرى خاصة من خلال تنفيذ الإتفاقيات التالية :

– إتفاقية تجارية وتعريفية بتاريخ 10 مارس 1991 في إنتظار إنشاء إتحاد جمركي.
– الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية، والاتفاقية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار.
– الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين بلدان إتحاد المغرب العربي. فعلا ، فمن الصعب أن تحقق التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي القفزة النوعية المنشودة بدون وضع برنامج حقيقي للاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء والعمل على تنفيذه وذلك على غرار المخططات التي تم العمل بها في مختلف مناطق العالم والتي أدت إلى ظهور تجمعات اقتصادية إقليمية قوية.وفي اعتقادنا إن المرحلة الأولى من هذا البرنامج والمتمثلة في إنشاء منطقة التبادل الحر بين بلدان المغرب العربي ستؤدي على سبيل المثال إلى زيادة هامة في التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي:

إستئناسا بتجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ، فيما يخص نشاطاته التمويلية ومختلف العمليات المصرفية التي ينتهجها والقطاعات الإقتصادية ذات الأولوية، **يقترح على المصرف المغاربي للأستمار والتجارة الخارجية** إدخال بعض الآليات في تسييره بالتنسيق مع الدول الأعضاء والهئيات المعنية كإتحاد المصارف المغاربية ومجلس محافظي البنوك المركزية مايلي[1]:

[1] مجموعة من الإقتراحات تم إستخلاصها من طرف الباحث خلال عرضه لتجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الفصل الثالث من المبحث الثالث لهذه الدراسة.

الفرع الأول: التمويل وتشجيع المالية الإسلامية للمصرف المغاربي

*العمل على إنشاء شركة إسلامية للتمويل تابعة للمصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية مهمتها تمويل صفقات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقديم القروض بشروط ميسرة كما بمكنها تدبير رؤوس الأموال ذات المخاطر. يمكن لهذه المؤسسة أن تأخذ بعين الإعتبار ضمانات تختلف عن الضمانات البنكية المعهودة العينية والمنقولة أو الضمان المصرفي من الدرجة الأولى.

* تشجيع دفع المستحقات التجارية عن طريق إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف حول الأداءات وذلك لتحسين التجارة والإستثمار.

* العمل على إيجاد نظراء تجاريين بين البائعين والمشترين بالتعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتجارة البينية لإتحاد المغرب العربي ومع المصارف التجارية.

* العمل على تسديد أموال العمليات التجارية عن طريق التوافق الثنائي ومتعددة الأطراف لتحسين التجارة والإستثمار.

الفرع الثاني: تنشيط البنية التحتية

أولا: قطاع النقل

*العمل على إنشاء شركات إسلامية تجارية للنقل البحري على المستوى الإقليمي لإتحاد المغرب العربي، والتنسيق بين مالكي البواخر في دول الاتحاد بالعمل خاصة على تشجيع الشراكة عن طريق منظمة مالكي البواخر والمصرف المغاربي. كما لاننسى التعاون في مجال النقل الجوي بالعمل على إنشاء شركات إقليمية للشحن وشركات النقل الجوي" شارتار" لتنمية السياحة البينية[1].

ثانيا : التجارة الإلكترونية

*يتعين على الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي تنشيط إستعمال التجارة الإلكترونية في الصفقات العمومية وبين المؤسسات والأفراد لتسريع تنفيذ الصفقات وخفض التكلفة والرقي بمستوى التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى الأفضل.

ثالثا : إنشاء شركات التجارة الإقليمية

*تشجيع إنشاء شركات التصدير والاستيراد بين مختلف أقاليم إتحاد المغرب العربي متخصصة في تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ بدعم من المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية والبنوك الإقليمية.

[1] مجموعة من الإقتراحات تم إستخلاصها من طرف الباحث خلال عرضه لتجربة مجموعة البتك الإسلامي للتنمية في الفصل الثالث من المبحث الثالث لهذه الدراسة

رابعا: تسهيل المبادلات

*تشجيع الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي على إحداث آليات للتشاور ضمن هيئة متخصصة على غرار منظمة التعاون الإسلامي " الكومسيك " ، لوضع مخطط عمل لتأهيل السياسات والبنيات التحتية في مجال تسهيل المبادلات عن طريق القيام بدراسة شاملة حول تسهيل المبادلات وتقييم الحاجيات وتدعيم قدرات المؤسسات فضلا عن تقديم المساعدة الفنية.

الفرع الثالث : تنشيط الإستثمار والتجارة البينية

أولا : الإستثمار

أما في ميدان تنشيط الإستثمار للدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي، فيتعين على الدول الأعضاء الخمسة والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ، مايلي :

*دعوة الدول الأعضاء إلى مراجعة إستراتيجيتها في ميدان تنشيط الإستثمار لضبط الشوائب التي تعوق تنمية المبادلات البينية والعمل على التخلص منها.

* دعوة الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي إلى دراسة إمكانية مراجعة وتعديل كل الإتفاقيات المبرمة بين أعضاء دول الإتحاد، آخذا بعين الاعتبار المستجدات الطارئة على مستوى الإقتصاد العالمي حتى تكون أكثر فاعلية وتتفق مع التوجهات الجديدة في مجال الإستثمار.

* دعوة الدول الأعضاء إلى التوقيع والمصادقة على الإتفاقيات المتعلقة بالتجارة والإستثمار التي تم اعدادها في إطار إتحاد المغرب العربي وخاصة منها المقتضيات المتعلقة بمخطط العمل لتحقيق التكامل والإندماج الإقتصادي.

* إنشاء لجنة خاصة تتكون من مؤسسات إتحاد المغرب العربي غايتها متابعة تنفيذ الإتفاقيات والأنظمة.

* تسهيل الدخول إلى الأسواق المالية وتحفيز المنافسة من خلال تحرير نشاطات المؤسسات المالية عبر الحدود والعمل على رفع الحواجز خارج المنطقة.

* تسهيل حركة تنقل الأشخاص من ذوي العلاقة بالاستثمار بتسريع إجراءات منح رخص الإقامة والشغل.

* تحرير نظام الصرف بالعملة وتحرير الصفقات على رأس المال المرتبط بالإستثمار في سوق الأسهم والسندات، والعمل آجلا على أنشاء **سوق موحدة ووحدة نقدية مغاربية موحدة** على غرار الإتحاد الأوروبي ' **الأورو**[1]".

[1] مجموعة من الإقتراحات تم إستخلاصها من طرف الباحث خلال عرضه لتجربة مجموعة البتك الإسلامي للتنمية في الفصل الثالث من المبحث الثالث لهذه الدراسة.

ثانيا: تنشيط التجارة

أما في ميدان تنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي ، فيتعين على كل من المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، بحث الوسائل والطرق الكفيلة بتوسيع نطاق الترويج من خلال :

* الغرف المغاربية للتجارة والصناعة،
* المعرض التجاري ومعرض السياحة للدول الأعضاء .
*المعارض المتخصصة وورشات العرض والطلب بشأن المواد التي قد توفر فرصا هامة للمبادلات التجارية البينية.
* منتديات رجال الأعمال ومراكز الأعمال والمعارض الإفتراضية.
*تسهيل التجارة والإعلام التجاري وتنمية الشركات التجارية بين الدول الأعضاء.
* تشجيع المجتمع المدني.

الفرع الرابع : التعاون الإقتصادي مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الطابع الإندماجي

*دعم المبادرات الرامية إلى خلق تعاون دائم بين مؤسسات إتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية والإقتصادية العاملة في مجال الإقتصاد والتجارة والإستثمار.

*دعوة الأمانة لإتحاد المغرب العربي والمؤسسات المعنية في الإتحاد إلى تنظيم إجتماعات مع التجمعات الإقتصادية الإقليمية ذات الطابع الإندماجي المختلفة قصد العمل على تكثيف التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي.

*إبرام إتفاقيات ومذكرات تفاهم مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الطابع الإندماجي مع تحيين وتعديل الإتفاقيات المبرمة.

*دعم الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على غرا ر الجزائر وليبيا – دول ملاحظة – والتنسيق بين مواقف الدول المغاربية في هذه المنظمة العالمية.

* دعوة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية إلى متابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الدائرة في منظمة التجارة العالمية والإسهام في توحيد مواقف الدول الأعضاء إزاء المفاوضات.

*دعم كل الجهود الرامية إلى تنشيط إستعمال التجارة الإلكترونية بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي ودعوة الغرفة المغاربية للتجارة والصناعة – هيئة يقترح إحداثها – لتدعيم أنشطتها في ميدان تبادل المعلومات والخبرات بين غرف التجارة والصناعة في البلدان المغاربية[1].

*تنظيم منتدى على نطاق واسع لرسم إسترتجية مستقبلية عالية الأداء لأتحاد المغرب العربي تعمل على

[1] مجموعة من الإقتراحات تم إستخلاصها من طرف الباحث خلال عرضه لتجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الفصل 3 من المبحث 3 لهذه الدراسة.

ترسيخ التجارة الإلكترونية بصفة مستدامة كوسيلة لتنشيط التجارة البينية لأتحاد المغرب العربي مع ضمان الأداء في التنسيق بين مختلف أجهزة ومؤسسات الاتحاد العاملة في هذا المجال.

الفرع الخامس : التكامل المالي والمصرفي المغاربي

لقد أصبح تفعيل التكامل المالي المغاربي ضرورة تفرضها العولمة وما تمخض عنها من تشابك عميق للعلاقات الإقتصادية الدولية، وفي اعتقادنا يمكن للاقتصاديات المغاربية تحقيق ذلك، بالنظر للإمكانيات التي تحوزها، وفيما يلي سنحاول طرح مرحلية إنجاز التكامل المالي المغاربي الناجح وبعض الدعائم لمجابهة معوقاته.

أولا : ضرورة إنتهاج المرحلية لتحقيق التكامل المالي المغاربي[1]

أثبتت التجارب الناجحة (منطقة الأورو تحديدا) في تحقيق التكامل المالي أنه لايمكن الوصول إليه دفعة واحدة، إنما يتطلب جملة من الإجراءات التي تمر عبر المراحل التالية:

1- **المرحلة التحضيرية** : يتوجب على الدول المغاربية أن تحقق بعض المعايير الأولية التي لها علاقة بالمؤسسات المالية والأسواق والاستقرار الإقتصاد الكلي. كالعمل على تحديث القطاع المالي خاصة نظام الدفع والمقاصة. كما يستحسن أن تكون المنطقة المغاربية قد قطعت أشواطا في تحقيق مرحلة منطقة للتجارة التفضيلية.

2- مرحلة التنسيق المالي والنقدي: يجب أن تكون الاقتصاديات المغاربية قد نجحت في تحديث نظامها المالي. وحققت إنسجامه مع المعايير والتطبيقات الدولية. ولتعزيز خطوات هذه المرحلة يجب تحرير التدفقات الرأسمالية بين الدول المغاربية، وتقوية آليات عمل البورصات وإلغاء القيود على الصرف إقليميا. كما يجب أن تكون قد أرست قواعد منطقة التجارة الحرة وتستعد لإنشاء الإتحاد الجمركي، واتخاذ جملة من التدابير على المستوى الإقليمي والمحلي كتحسين نظام الدفع الوطني، وتخفيض أجال تسوية الصفقات وتكاليفها، وتحسين الرقابة المالية والمصرفية، والإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية مع ضرورة إلغاء كل الضوابط على التبادل الإقليمي.

3- مرحلة التعاون المالي: وهي مرحلة متقدمة عن التنسيق المالي، تتأتى بتكثيف الإجتماعات الدورية بين الفاعلين الماليين سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية والبورصات المغاربية. بحيث يجب أن تكون الإقتصاديات قد إتخذت أهم الإجراءات لتعميق التنسيق في

[1] د. زهير بن دعاس ، مرجع سبق ذكره ، ص 453

آليات وهياكل الأسواق المالية والمصرفية وسياستها المالية والنقدية والصرف، مع وضع آليات إقليمية للرقابة على حركة الرؤوس الأموال. كما يفترض على الدول المغاربية أن تكون قد حققت الدخول كليا في مرحلة الإتحاد الجمركي، واستطاعت وضع نظام إقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (المناخ الإستثماري)، مع تطوير البنية التنظيمية والتشريعية للأسواق المالية والمصرفية بما يتناسق كليا مع المعايير الدولية.

4- مرحلة التكامل المالي : هي المرحلة التي تقوم فيها الإقتصاديات المغاربية بتوحيد آليات عمل مؤسساتها المالية والمصرفية وبورصاتها، وكذا المنتجات المالية المتداولة فيها. وعليه فأبرز مايمكن أن يتخذ خلال هذه المرحلة على المستوى القطري، هو تكييف كلي لنظمها المالية مع التشريعات والقواعد القانونية والمؤسساتية الإقليمية المتفق عليها في المراحل السابقة.

أما على المستوى الإقليمي، يفترض أن تكون الإقتصاديات المغاربية قد حققت إتحاد جمركي عملي، ووحدت معايير الأداء في الأسواق المالية، وعملت على تكييف نظامها القانوني مع المعايير الدولية.

5- مرحلة الإتحاد النقدي والمالي : تسعى الإقتصاديات المتكاملة خلال هذه المرحلة إلى تعميق إندماجها المالي من خلال الإتحاد النقدي، الذي تتخلى فيه الدولة كليا على سيادتها النقدية لصالح مؤسسات وهيئات إقليمية، بإنشاء بنك مركزي إقليمي وعملة إقليمية مشتركة وسوق مالية موحدة.

المطلب الثالث:

مشروع إنشاء المجموعة الاقتصادية المغاربية:دعامة للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية

إستئناسا بتجربة الإتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الإقتصادية عبر العالم ، قامت الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي سنة 2008 ، وبتمويل من البنك الإفريقي للتنمية إسناد دراسة لمجموعة ستودي إيديا كونسات لويس بيرجر ساس[1]، حيث تندرج هذه الدراسة في إطار جملة من المبادرات الرامية إلى بناء إتحاد المغرب العربي وخاصة تحقيق إندماجه الإقتصادي[2]. وتجدر الإشارة أن إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية في إستكمال الإندماج المغاربي تم تدعيما من طرف الدول الأعضاء حيث تدارست هذه النقطة في إطار تحضير الدورة 48 لإجتماع وزراء خارجية بالأمانة العامة يوم 04 ماي 2013 .[3]

---

[1] دراسة مشروع إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية – الوضع الحالي ومقاربات الإندماج ، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي ، 2008-2009

[2] **Le Groupement IDEACONSULT –LOUIS BERGER SA a été chargé par le SG/UMA au moyen d'un contrat en date du 11 mars 2008, de la réalisation d'une étude sur le projet de création d'une communauté économique maghrébine. La conduite de l'étude s'est appuyée principalement sur les attentes et les objectifs du Maitre de l'ouvrage tel que décrit au niveau des Termes de Référence (TDR).**

محضر الدورة 48 ، لإجتماع لجنة المتابعة لإتحاد المغرب العربي (الأمانة العامة ، 2013/05/04). الدراسة في انتظار الإثراء من قبل اللجان الوزارية

[3] المتخصصة والمجالس الوزارية القطاعية لهدف إدماجها في أولويات العمل المغاربي.

ويتميز هذا التمشي بالخصوصيات التالية.

– يتمثل المرجع الأساسي في معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي (1989).

– كان مجلس وزراء الشؤون الخارجية المنعقد بالجزائر 2003 وراء فكرة بعث المجموعة الإقتصادية المغاربية.

– تنتهج البلدان المغاربية الخمسة إستراتجيات تنمية تكفل التقارب وخاصة تلك التي يقع تنفيذها بالشراكة مع صندوق النقد الدولي وكذلك الإتحاد الأوروبي البنك العالمي والبنك الإفريقي.

– تحرير التجارة العالمية بدفع من المنظمة العامية للتجارة.

– إبرام بعض البلدان المغاربية لإتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي.

– انضمام بعض البلدان المغاربية (ماعدى موريتانيا) لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تتمثل أهداف المجموعة الإقتصادية في العمل على ضمان التناسق والتكامل والتفاعل بين الأهداف الخصوصية للتنمية لكل بلد والتوجهات المشتركة التي سيتم إنتهاجها في إطار المجموعة الاقتصادية المغاربية وتتمحور حول العناصر التالية :

– تنمية المعارف والتحكم في التكنولوجيا.

– تنمية الموارد البشرية

– المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة

– تحقيق الأمن الغذائي

– تحديث وتنويع الإقتصاد وتعزيز النمو.

– تعزيز القدرة التشغيلية وخاصة لأصحاب الشهادات.

الوسائل والأدوات التي وقع إختيارها لتحيق الأهداف التنموية هي التالية :

–تعزيز المبادلات التجارية

–تنمية مشاريع الإندماج المادي

– تنسيق الإجراءات الكفيلة لتحرير إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات .

– مواءمة السياسات الإقتصادية الكلية

– دعم إنجاز المشاريع المشتركة لإنتاج السلع والخدمات.

يتمثل التمشي المنهجي الذي إعتمدته الدراسة لإنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية في الخيار التالي[1] :

[1] دراسة مشروع إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية – مرجع سابق.

* يكمن أهم تجديد في مجال صياغة وتخطيط مراحل إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية في ضرورة عمل إتحاد المغرب العربي على تحقيق أهداف الإندماج بشكل متوازي وبطريقة تفاعلية.
* وقد تم تعزيز هذا الخيار من خلال البحوث العلمية التي بينت أن البلدان التي خاضت مثل هذه التجارب سواء كانت مجتمعة أو نل على إنفراد من أي شكل من أشكال الإندماج ، وهذه الإستفادة ترتكز على خصوصيات المنطقة (نقاط الضعف ونقاط القوة/ المخاطر والفرص) وتتضاعف كلما تعمق المسار الإندماجي بين هذه البلدان.

الفرع الأول : عناصر تعريف المجموعة الاقتصادية المغاربية ومراحلها

أولا : عناصر التعريف

1- تعتبر المجموعة الاقتصادية المغاربية جزء لايتجزأ من مسار إتحاد المغرب العربي.

2- تعتبر المجموعة الاقتصادية المغاربية مرحلة جديدة لتحقيق أهداف الإندماج المغاربي بطريقة أنجع.

3- تأخذ المجموعة الاقتصادية في الاعتبار جميع مسارات التنمية والمبادلات التجارية الحالية لكل بلد على حدة.

4- تحسن المجموعة الاقتصادية المغاربية من الخطوات الأساسية لمراحل الإندماج المغاربي التي تم تسطيرها في إطار معاهدة إتحاد المغرب العربي مع قبول مبدأ التنفيذ المتزامن لأشكال مختلفة من الإندماج.

ثانيا : مراحل إحداث المجموعة الإقتصادية المغاربية

يتبين من خلال ماسبق أن إحداث المجموعة الإقتصادية المغاربية يقتضي الإنجاز والتنسيق والترابط بين العمليات السبع التالية[1] :

1- تكييف الإطار المؤسساتي للأندماج

2- تعزيز المشاريع المشتركة في مجالات الإنتاج والخدمات والبنية الأساسية.

3- تنمية تجارة السلع والخدمات.

4- تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية

5- تحرير إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

6- إعداد الظروف الملائمة للمرور إلى الوحدة الإقتصادية والنقدية .

7- تعزيز قدرات الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

ثالثا: مراحل إحداث المجموعة الإقتصادية المغاربية

المرحلة الأولى : تكييف الإطار المؤسساتي للأتحاد

[1] مشروع إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية – مرجع سابق ، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

المرحلة الثانية : تعزيز قدرات الأمانة العامة

المرحلة الثالثة : تعزيز الإندماج القطاعي والمشاريع المشتركة

المرحلة الرابعة : بعث منطقة التجارة الحرة المغاربية

المرحلة الخامسة : مواءمة السياسات الإقتصادية

المرحلة السادسة : بناء السوق المغاربية المشتركة

المرحلة السابعة : بناء الوحدة الإقتصادية والنقدية المغاربية

الفرع الثاني : تحليل مراحل إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية

أولا- التكيف المؤسساتي والتنظيمي للإطار الإندماجي : تبدو التركيبة المؤسساتية لإتحاد المغرب العربي متناسقة وذلك لوجود الهيئات الضرورية لتشغيل الهيكل الإتحادي[1] :

*هيئة قرار: مجلس الرئاسة

* هيئة إستشارية : المحلس الشورى

* هيئة عملياتية : مجلس رؤساء الحكومات ومجلس وزراء الشؤون الخارجية واللجان الوزارية المتخصصة ولجنة المتابعة.

* هيئة قضائية: الهيئة القضائية

* هيئة تنفيذية: الأمانة العامة

يتطلب قرار إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية تكييف الإطار المؤسساتي بما يتماشى مع مقتضيات هذا الهدف الإستراتيجي المرحلي الجديد وذلك على النحو التالي :

1- **على مستوى إتخاذ القرار** *عدم المساس بالتوازن المؤسساتي الذي بني عليه إتحاد المغرب العربي عند إحداث المجموعة الإقتصادية المغاربية.

* غير أنه يقترح إدخال بعض المرونة وطلب بتفويض القرارات ذات الصبغ العملياتية التي لا تطرح إشكالا فيما يتعلق بموضوع السيادة لمجلس وزراء الشؤون الخارجية.

* يتم منح هذا التفويض بصفة محددة حسب نوعية القرار.

2- على المستوى العملياتي

[1] نفس المرجع ، أعلاه.

*يعتمد إتحاد المغرب العربي بالأساس على اللجان الوزارية المتخصصة التي كانت وراء جل الأعمال التي مكنت من إبرام مختلف الإتفاقات[1].

* لم يتم الزيادة في عدد هذه اللجان ولا القطاعات التي تغطيها منذ 32 سنة .

* في نفس الوقت ، تعاظمت أهمية الخصوصيات والتفرعات القطاعية .

* يقترح هنا أيضا إعادة بناء هذه اللجان للأخذ بعين الإعتبار المتغيرات التي حدثت على الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية.

* تتمثل الفكرة الرئيسية في إيجاد لجان متخصصة متناسبة أكثر مع محاور وإشكاليات الإندماج المطروحة على غرار:

– لجنة العلوم والبحث والتكنولوجيا
– لجنة السياسات الصناعية والمشاريع الإنتاجية المشتركة
– لجنة الموارد البشرية والمواءمة الإجتماعية
– لجنة حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال
– لجنة إتفاقيات التبادل الحر والتجارة المغاربية البينة
– لجنة البنى التحتية ومشاريع الإندماج المادي
– لجنة التنافسية والمواءمة الجبائية
– لجنة مواءمة السياسات الإٌقتصادية الكلية
– لجنة المواءمة القضائية وفي مجال المواصفات
– لجنة الأمن الغذائي
– لجنة الطاقة
– لجنة التنمية المستدامة والموارد المائية

الهدف من مثل هذا التكيف هو إجتناب بقاء عدد اللجان محدودا أمام تزايد المحاور المطروحة. من هذا المنطلق يمكن لوزير أن يكون عضوا في العديد من اللجان. يالمقابل، فإن صلاحيات كل لجنة جديدة ستكون أكثر تناغما وفعالية وجدوى مع أهداف ومام إتحاد المغرب العربي والمجموعة الإقتصادية المغاربية.

3 على المستوى التشريعي والقانوني: يتمثل ذلك بالأساس في تحيين الإتفاقيات التي تم إبرامها في إطار إتحاد المغرب العربي على غرار[2]:

الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية،

[1] مشروع إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية – مرجع سابق ، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

[2] www.maghrebarab.org موقع الأمانة لإتحاد المغرب العربي

- إتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار بين الدول الأعضاء،
- إتفاقية خاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول الإتحاد.

إتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور،

- إتفاقية حول تنظيم الصفقات العمومية،
- إتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول الإتحاد،
- بروتوكول خاص بشهادة المنشأ بين دول الإتحاد،
- بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17.5 ٪ بين دول الإتحاد،
- إتفاقية بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين،
- إعلان بخصوص قيام منطقة التبادل الحر،
- الإتفاقات المرتبطة بالأمن العذائي.
- الإتفاقات المرتبطة بالبنية التحتية والنقل والمواصلات

* دراسة الحالة الخاصة بحرية الإنتقال والتنقل من خلال تأمل الدروس المستخلصة من التجربة الأوروبـــية آخذا بعين الإعتبار الخصوصيات المغاربية:

الإستخلاصات من التجربة الأوربية : قوانين ضد التمييز أثناء التشغيل ، وجود ضمان حرية الإنتقال والتنقل للمهن الحرة والتجارية ، النسق النصاعدي في بناء المنظمو الأوربية.

الإستنتاجات الخصوصية للمغرب العربي : إعادة النظر في محتوى إتفاقية حرية الإنتقال والتنقل وتسريع إعتمادها. لابد أن يقع صياغة هذا المحتوى على أساس المعاملة الوطنية ، إحداث مرصد لمتابعة إحترام بنود هذه الإتفاقية. وضع برنامج لتفكيك الحواجز غير الجمركية وذلك من خلال إبرام إتفاقية حول الحواجز التقنية أمام التجارة على أساس مبدأ الاعتراف المتبادل.

تسريع إعتماد وتطبيق الاتفاقات وذلك بإتاحة تطبيقها بين البلدان التي قامت بالتصديق عليها دون انتظار بقية الدول الأعضاء وخاصة بالنسبة للاتفاقات ذات الصبغة التقنية غير الإستراتجية.

الفرع الثالث :السياسات القطاعية المشتركة

أ- السياسات الصناعية الموحدة والمشاريع الإنتاجية المشتركة:

***وضع سياسة للتعاون الصناعي :**

على المدى القصير – إنشاء الوكالة المغاربية لتشجيع الإستثمار وتحديد المحفزات ، تحديد محاور سياسة التعاون الصناعي.

على المدى المتوسط : إنجاز دراسات قطاعية لتقريب السياسات الصناعية ، تحقيق تظافر جهود النشطاء الخواص ، تحديد وتنفيذ عمليات التحفيز والدعم.

***وضع سياسة لإعادة هيكلة القطاعات الإقتصادية :**

على المدى القصير – إعادة تصنيف موحد للمؤسسات وتسريع خوصصة المؤسسات العمومية المؤهلة لهذه العملية ، إشراك القطاع الخاص ، تحسين مناخ الأعمال.

على المدى المتوسط : تسهيل حرية التنقل النشطاء في البلدان المغاربية

*** التأهيل التكنولوجي:** على المدى القصير – تنسيق سياسات التحديث الصناعي

على المدى المتوسط : إحداث أقطاب تكنولوجية، وضع وتنفيذ سياسة مغاربية للبحث العلمي والتطوير.

ب- السياسات المشتركة للأمن الغذائي :

*** تحيين وتنفيذ السياسة المغربية في مجال إدارة المياه والتربة :**

على المدى القصير – إنجاز دراسة حول قطاع المياه في المغرب العربي في أفق 2030 . تحديد محاور التنسيق للتصرف في الموارد المائية المشتركة ، صياغة سياسة شراكة في مجال التصرف في الموارد المائية .

على المدى المتوسط : إحداث مرصد مغاربي للمياه . تنظيم ندوة مغاربية سنوية حول موضوع المياه.

*** مقاومة التصحر وتنمية الزراعة في الوسط الجاف :**

على المدى القصير – إنجاز دراسة حول تنمية الزراعة في المناطق الجافة.

على المدى المتوسط: إحداث بنك مغاربي، إحداث قطب تكنولوجي لتنمية الزراعة بالوسط الجاف، إحداث منظومة محفزات للتشجيع على الابتكار(منح جوائز ، تسجيل براءات إختراع).

*تنسيق شراكات الحبوب : على المدى القصير – إحداث مرصد مغاربي لمتابعة سوق الحبوب، إنشاء مجمع مغاربي للتزود بالحبوب.

على المدى المتوسط : وضع إستراتيجية مغاربية لتشجيع الإستثمار في مجال الحبوب.

ج- إحداث سوق مندمجة للطاقة[1]

***إزالة الحواجز أمام إندماج قطاع الطاقة :**

على المدى القصير- تحديد المعوقات أمام الإندماج

على المدى المتوسط – الموافقة على برنامج لإزالة الحواجز أمام الإندماج.

على المدى البعيد – الإزالة الفعلية للحواجز أمام إندماج أسواق الطاقة والقيام بالتعديلات اللازمة لذلك.

***إصلاح ألإطار التنظيمي والجبائي والمؤسساتي لقطاع الطاقة :**

[1] مشروع إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية – مرجع سابق ، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

على المدى القصير– صياغة حد أدنى لإطار تشريعي وتنظيمي موحد.
على المدى المتوسط: ضبط جدول زمني لمواءمة التشريعات الوطنية مع هذا الإطار الموحد.
على المدى البعيد: المطابقة الفعلية للتشريعات الوطنية مع هذا الإطار الموحد.

***إنجاز مشاريع نموذجية موحدة في مجال الطاقة**

على المدى القصير – تحديد المشاريع النموذجية المكرسة للوحدة (بنى تحتية ، الإقتصاد في الطاقة ، تثمين الموارد ، إنتاج المعدات والتجهيزات ، البحث والتطوير . التكوين).
* على المدى المتوسط / الموافقة على برنامج لإنجاز هذه المشاريع
على المدى البعيد / الإنجاز الفعلي لهذه المشاريع.

د– تنمية المبادلات التجارية في السلع والخدمات المرتبطة بالطاقة

على المدى القصير، وضع خطة مشتركة لتطوير شبكة تبادل المنتجات والخدمات في مجال الطاقة ، تحديد وإعداد برامج لتعزيز تبادل هذه المنتجات والخدمات ، تنفيذ هذه الإتفاقات الجديدة.
على المدى البعيد : تعزيز المبادلات التجارية في ميدان الطاقة وتعديل الأسواق المغاربية .

هـ– سياسة مشتركة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال

***إنشاء قطب إقليمي للمنافسة**

على المدى المتوسط – إحداث منطقة للتكوين والبحث والإنتاج ومحاضن للمؤسسات
على المدى البعيد : تطوير بنية تحتية رقمية

***وضع منظومة للتجارة الإلكترونية** / على المدى القصير – إنشاء مجمع بنكي للنقديات
على المدى المتوسط : إعداد وتنفيذ إطار تنظيمي للمبادلات الإلكترونية
*إحداث سوق مغاربية للاتصالات / على المدى المتوسط – صياغة إطار تشريعي وتنظيمي موحد ، ‘نشاء هيئة إقليمية للضبط والتعديل ، القيام بعمليات مصاحبة لتحرير سوق الإتصالات.

و– سياسة مشتركة في قطاع البنى التحتية

*صياغة إطار لضمان تناسق إسترتتيجية الإندماج المادي / على المدى القصير – إنجاز دراسة إستراتجية حول تناسق الإندماج المادي للمغرب العربي .
على المدى المتوسط : إعتماد إستراتجية مغاربية لتحقيق الإندماج المادي.
*متابعة إنجاز الإندماج المادي / على المدى القصير – تعزيز التعاون ومتابعة إنجاز الطريق السيارة المغاربية .
تنسيق إدارة منظومة التصرف في الطريق السيارة المغاربية
*إنجاز دراسات للفروع الإقتصادية للاندماج المادي

على المدى القصير : تجيين دراسة الجدوى لمشروع شبكة الطرقات المندمجة ، تحيين دراسة الجدوى لمشروع القطار المغاربي ، إنجاز دراسة جدوى لمشروع السماء المغاربية المفتوحة ، إنجاز دراسة حول إندماج قطاع النقل البحري المغاربي .

على المدى المتوسط – تنفيذ السياسة المغاربية للاندماج المادي

ي- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية[1]:

***السياسات النقدية وسعر الصرف**

على المدى القصير / استعراض الإجراءات التنفيذية لإرساء نظام تبادل العملات ، توحيد قواعد تدخل البنوك المركزية على الأسواق النقدية وسوق الصرف ومواءمة التشريعات والممارسات البنكية.

على المدى المتوسط / تحديد تراتيب مؤسساتية مشتركو لتنفيذ السياسات النقدية – توحيد القوانين الأساسية لعمل البنوك المركزية ، تحديد هدف لتحقيق إستقرار الأسعار في إطار منظم...).

***تقريب السياسات الإقتصادية الكلية ' ميثاق إستقرار الإقتصاد المغاربي**".

على المدى القصير : إحداث معهد لمتابعة المؤشرات الإقتصادية

على المدى المتوسط : وضع إطار مشترك لضبط الميزانيات ، متابعة تطور التقارب الإقتصادية للدول المؤهلة ووضع آليات خصوصية لتمكين البلدان الأخرى من اللحاق بها.

على المدى البعيد : متابعة إمكانيات إرساء وحدة إقتصادية ونقدية

***مواءمة القواعد والممارسات البنكية** / على المدى القصير – إعتماد إجراءات جديدة للتقيد بقواعد بازل 2 المتعلقة بالمقاييس الاحترازية والمراقبة البنكية.

على المدى المتوسط : المواءمة مع المعايير الدولية للمحاسبة وتدقيق المؤسسات المالية.

***العمل على تناسق أنظمة الدفع والمنظومات التقنية** / على المدى القصير– صياغة إطار توافقي للتعامل البيني

على المدى المتوسط : مطابقة المنظومات التقنية مع المعايير الدولية في مجال تداول الصكوك والسندات وأنظمة المقاصة والدفع والتسليم. إستعراض إمكانية تداول أسهم الشركات في أكثر من بورصة مغاربية .

***مناخ الأعمال والاستثمارات البينية** / على المدى القصير – تعزيز علاقات المعاملات البنوك المغاربية وخاصة فيما يتعلق بتأكيد الإعتماد

[1] مشروع إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية – مرجع السابق ، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

التحرير التدريجي للأستثمارات المغاربية البينية بواسطة الأوراق المالية واستثمارات المحفظة.

على المدى المتوسط : المطابقة مع المعايير الدولية فيما يتعلق بالمحاسبة والتدقيق المالي
دعم أنشار أو إنتقال المؤسسات البنكية المغاربية خارج بلدانها الأصلية .

***نشر المعلومات النقدية والمالية** : على المدى القصير– إنجاز موقع واب حول التشريعات والقوانين حيز التطبيق
على المدى المتوسط : إبرام اتفاقات لتبادل المعطيات حول حرفاء البنوك.

الفرع الثالث : دور الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي في تجسيد مشروع المجموعة الإقتصادية المغاربية

من المهام التي أوكلت للأمانة العامة للاتحاد للمساهمة في إنجاز مشروع المجموعة الإقتصادية المغاربية مايلي:

*ربط الصلة مع جامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، أبرمت الأمانة العامة جملة من الإتفاقات مع التجمعات المماثلة[1] تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات وإنجاز دراسات وتظاهرات في ميادين ذات الإهتمام المشترك :

*إتفاق تعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
*مذكرة تفاهم مع البنك الإسلامي للتنمية
*إتفاق تعاون مع اللجنة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية
*إتفاق تعاون مع الإتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى
* إتفاق تعاون مع اللجنة الدائمة مابين الحكومات لمكافحة الجفاف بدول الساحل
*إتفاق تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
*بروتوكول إتفاق في ميدان التعاون الفني مع المنظمة العالمية للتجارة
*إتفاق تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية
*إتفاق تعاون مع البنك الإفريقي للتنمية.

[1] **www.maghrebarabe.org** الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي ، تاريخ الزيارة **2021/10/15**

خلاصة الفصل الخامس

إن الحديث عن آفاق مساهمة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية للإندماج الإقتصادي المغاربي عملية معقدة في وقتنا الحالي. إذ تتطلب الكثير من الوقت والمجهود من أجل بناء إتحاد المغرب العربي.

وباعتبار أن المصرف المغاربي مؤسسة مالية مغاربية إتحادية، ويعتبر كجهاز فرعي، تأسس لدعم مسيرة الإندماج الإقتصادي ، قد واجه ويواجه هو الأخر، معوقات وتحديات بالنسبة لتمويل البرامج التنموية والمشاريع على مستوى المنطقة المغاربية في ظل الظروف السائدة في المنطقة.

فليس من الوجيه الحكم على المصرف بالفشل أو النجاح في وقت مبكر. فالحديث عن إنجازات المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومساهمته في تعزيز ودعم مسيرة البناء المغاربي نحو التكامل والاندماج الاقتصادي، جد محتشمة، لا ترقى وما نصت عليه اتفاقية إنشائه ونظامه الأساسي من أهداف في إسهام وإعداد وانجاز وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، والدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه في محال التجارة البينية والإستثمار.

بالنسبة لتجربة إتحاد المغرب العربي في العملية الإندماجية ، كتكل إقليمي، أثبت الواقع محدوديته بسبب تباين التصورات بين الدول الأعضاء ، ولم يتم التوصل إلى إقامة منطقة التبادل الحر التي كانت مقررة قبل نهاية سنة 1992 ومازالت صلب المناقشة في المجالس الوزارية المتخصصة.

إن التساؤل الكبير في هذا الصدد، يتمحور حول مدى قدرة الإتحاد على الإستمرار بصورته التي بدأ بها وبالمبادئ التي أسس عليها، خاصة مع بروز ظروف ومعطيات جديدة . فالسيناريو المتوقع حاليا، ينصرف إلى الحفاظ على الوضع القائم، ويستند إلى أن الأزمة السياسية التي تعاني منها أقطار المغرب العربي ولدت إنفصام ما بين النظم السياسية والشعوب المغاربية، وخير دليل على ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مابين الجزائر والمملكة المغربية خلال شهر أوت سنة 2021، هذا ما يجعل التجربة الإندماجية لاتعكس طموحات الشعوب في التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

– مهما تعددت المشاكل الداخلية والخارجية تبقى آفاق مساهمة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارج للإندماج الإقتصادي المغاربي ثابتة، الأمر الذي يستلزم البحث عن الطرق والأساليب التي تؤدي إلى التجسيد الفعلي لهذه الظاهرة التكاملية والإندماجية.

– وفي سياق أخر، ومن خلال تأملنا للأحداث السياسية الراهنة، يمكن أن نقول، بأن المشروع الصهيوني الأمريكي يهدف إلى العمل بفكرة فرق تسد ليحقق أهدافه السياسية والإقتصادية في المنطقة المغاربية. وخير دليل على ذلك الخلافات الثنائية في مابين الدول المغاربية في وقتنا الحالي، وقطع العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية، تظل في الظروف الحالية، أمنية بعيدة المنال.

خاتمــة عامــة

من أهم إفرازات التحولات الإقليمية والعالمية المعاصرة ظهور النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي ينفرد بمجموع من الخصائص والمميزات يمكن تلخيصها في بروز إندماجات وتكتلات إقتصادية إقليمية، جهوية وعالمية . هذا ما أدى إلى إنفتاح الإقتصاديات والأسواق على بعضها البعض. مما يعني حرية المبادلات والعيش فيما يسمى بالقرية الكونية. وبالتالي تحول النظام الإقتصادي العالمي إلى إندماج متنام للمجتمعات والإقتصادات.

ويكتسي **موضوع الإندماج الإقتصادي** أهمية بالغة في **النظرية الإقتصادية** وبتحديد في مجالي الاقتصاد والمالية الدولية. فهو ضرورة ملحة وخيارا إستراتيجيا فرضته الظروف الدولية في الوقت الراهن لتحقيق النمو والتنمية الإقتصادية للأطراف المندمجة نظرا لما تولده هذه الظاهرة من أهمية ومزايا للدول المنظم إلى التكتل الإقتصادي كتحقيق وفرات الحجم الكبير وزيادة فرص الإنتاج واتساع حجم السوق فضلا عن زيادة المنافسة والنشاط الإستثماري ورفع معدلات التبادل التجاري وبالتالي رفع معدلات النمو الإقتصادي وتوفير مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية.

لقد حاولنا في هذا البحث، التعرض لأهم النقاط الأساسية ذات الصلة بالموضوع محاولين من خلال ذلك الإجابة على الإشكالية الأساسية واختبار الفرضيات المطروحة في أول البحث، كما خلصنا في نهاية البحث إلى جملة من النتائج والاقتراحات والتوصيات.

إختبار صحة الفرضيات :

- **الفرضية الأولى** المتعلقة "**بإتجاه الإقتصاد المغاربي نحو التكامل والإندماج، يمثل مسلكا لمواكبة تطور التكتلات الإقتصادية الإقليمية الأخرى**".إتضح لنا من خلال العرض،**عدم صحة هذه الفرضية،** حيث في سبيل اللحاق بركب التجمعات الإقتصادية الإقليمية والعالمية ذات الطابع الإندماجي والتي عرفت نجاحا في مسيرة التكامل والإندماج ، يحق لدول إتحاد المغرب العربي رفع من العقبات ، بعضها متعلق بهيكل اقتصادياتها وتبعيتها للأسواق الدولية وضعف الروابط التجارية والإستثمارية، وبعضها متعلق بضعف النظم المالية المغاربية وبعضها متعلق بضعف الإرادة السياسية لدى حكام المنطقة. فاتحاد المغرب العربي بتنظيمه الحالي هو أقرب إلى منظمة للتعاون في إطار مركزي أكثر منه منظمة لتحقيق الاندماج. فبلدان الأعضاء في الإتحاد المغاربي تبقى شديدة التعلق **بمبدأ السيادة** الذي لا يتوافق دائما مع بناء مسار حقيقي للاندماج الإقتصادي.ويستطيع إتحاد المغرب العربي الخروج من وضعه الحالي إذا تقدم بطريقة براغماتية على جبهات أخرى للتعاون الأفقي، على أساس مشاريع مضبوطة. وإن الرؤية الإقتصادية للإندماج، مسألة أكثر من إستعجالية إذا أريد للإتحاد أن يتجاوز التصور المسيس للمنظمة، والذي يعد عائقا أمام الإندماج.

-**الفرضية الثانية** جاءت كما يلي : " **إتجاه المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية نحو الاندماج الاقتصادي المغاربي بفضل المشروعات المشتركة، من شأنه تعزيز وترقية الإستثمارات وتفعيل التجارة البينية داخل المنطقة المغاربية**" ،

في إطار الدراسة، تبين لنا**عدم ثبوت هذه الفرضية** نظرا لمحدودية نشاطات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في الواقع، بالرغم من الدور المنوط لهذه المؤسسة المالية المغاربـية من دور في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية وكذلك قدرته على تحفيز الإقتصاديات المغاربية وجذب الاستثمارات الأجنبـية.

- **الفرضية الثالثة** التي مفادها :" **توجد علاقة طردية بين السعي لإصلاح المنظومة الاتحادية المغاربية من أجل تحقيق الإندماج الإقتصادي**". في إطار الدراسة تبين لنا **صحة هذه الفرضية** ، عرف إتحاد المغرب العربي خلال مسيرته **(1989-2021)** أي **32** سنة، عقبات متتالية حالت دون تحقيق أهدافه المرسومة في المعاهدة التأسيسية. ولتفادي هذه العوائق والتحديات والتكييف مع المتغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي وأن لا تبقى على الهامش ، يستدعي إعطاء دفع قوي للعمل المغاربي وسن منهج عملي يتماشى مع الإرادة السياسية المغاربية والمشتركة لإصلاح المنظومة وإيجاد صيغ وآليات ملائمة وفق مقاربة تدريجية لتحقيق طموحات الشعوب المغاربية ولعل مبادرة مشروع إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية مؤشر إيجابي لتحقيق هذه الغاية.

أولا – النتائج العامة :

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- على **مستوى النظرية الإقتصادية** ، تجربة إندماج إتحاد المغرب العربي لم تحقق أي مستوى أو درجة من مستويات نظرية الاندماج الإقتصادي لبيلا باليسا.

2- المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، حديث النشأة ، بدأ المباشرة الفعلية لنشاطاته، إبتداء من سنة 2017، وانجازاته من حيث التمويلات إلى اليوم، جد محتشمة، مما صعب علينا تقييم نتائجه من حيث تمويل العمليات وخطوط التمويل والبرامج والمشروعات.

3- عدم نشر التقارير المالية على مستو ى الموقع الرسمي للمصرف المغاربي منذ بداية نشاطاته سنة 2017 والإفصاح والشفافية عن نتائجه المالية أخذا بعين الاعتبار سياسة المصرف لنشر المعلومة على غرار باقي المؤسسات المصرفية.

4- من الصعب حاليا، الحديث عن تأثير المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية كمتغير مستقل في هذه الدراسة، وكمؤسسة مالية مغاربية، وكجهاز فرعي لإتحاد المغرب العربي على تحقيق إندماج إقتصادات الدول المغاربية وتكاملها المالي.

5- السياق الجيو- السياسي الذي يميز المنطقة المغاربية في الوقت الحالي ، عامل مؤثر وسلبي، من شأنه يعرقل الدفع نحو مسار تفعيل الإندماج الإقتصادي المغاربي.

6- إستراتجية المصرف المغاربي (2016-2020) رسالتها ورؤيتها، غير محددة بصورة واضحة لاسيما في الفترة التي تزامنت دراسة هذا الموضوع.

7- دراسة مشروع إعداد إستراتجية المصرف المغاربي للاندماج الإقتصادي الإقليمي (2022-2026)، في طور الانجاز، من طرف مكتب خبرة بتاريخ 23 ماي 2022 يمكن أن تساهم في بلورة رؤية جديدة أو نموذج أعمال إقتصادي جديد مقارنة بما هو معمول في المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف.

8- محدودية نشاطات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في الواقع، بالرغم من الدور المنوط لهذه المؤسسة المالية المغاربية من دور مهم في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية وكذلك قدرته على تحفيز الإقتصاديات المغاربية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

9- ضعف التشابك والترابط الإقتصادي والتجاري بين الدول المغاربية: تبادل تجاري مغاربي لا يتعدى **4**٪ يعتبر سببا ونتيجة، لغياب التكامل المالي المغاربي.

10- تتعدى تكاليف عدم الإندماج بين الإقتصاديات المغاربية مبلغ 5 مليار دولار سنويا بسبب عدم إستغلال الميزات النسبية المغاربية وخسارة ب 1 ٪ في نمو الناتج المحلي المغاربي سنويا (حسب دراسة لصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية).

11- الإندماج الإقتصادي المغاربي أصبح ضرورة لا مفر منه لما يحققه من فوائد على الدول الأعضاء في مجال الإستجابة للمتطلبات الإجتماعية والإقتصادية المتزايدة لمواطنيها وكذا للوقوف في وجه التحديات الداخلية والخارجية المتزايدة في ظل بيئة دولية وإقليمية غير مستقرة ، تتميز بالأحلاف والتكتلات على غرار الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحتى الصين في الآونة الأخيرة، التي أصبحت في حالة تنافس للحصول على مناطق نفوذ وخاصة في منطقة إفريقيا التي يعتبر المغرب العربي بوابة لدخولها.

12- إن تحقيق أي شكل من أشكال التكامل المالي المغاربي لايزال يطرح العديد من التحديات والعقبات التي تحد من قدرة الإقتصاديات المغاربية على تفعيل مشروعها الإندماجي، بعضها متعلق بهيكل اقتصادياتها وتبعيتها للأسواق الدولية وضعف الروابط التجارية والإستثمارية، وبعضها بضعف النظم المالية المغاربية.

13- نجاح التكامل المالي المغاربي يتطلب المرحلية والتسرع ومجابهة عقباته خاصة العقبات الإقتصادية والسياسية وعوائق عدم تطور النظم التمويلية القطرية.

14- وإن كان **العامل الإقتصادي** دوره ضعيف في دفع الدول المغاربية إلى الإندماج، فإنه لابد من توفر عناصر أخرى ليس أن تكون بديلا عنها ولكن لتكون حافزا إضافيا ودافعا بل وتضطر الدول المغاربية إلى إنتهاج سياسة التنسيق والتعاون فيما بينها. فالتهديدات مثل الإرهاب الذي لا يعترف بالحدود والهجرة غير الشرعية سواء من الدول المغاربية بإتجاه أوروبا أو العدد الهائل من المهاجرين الأفارقة الذين يتخذون دول المنطقة مناطق عبور مع كل ما يحملونه من تهديدات وتكاليف على هذه الدول، والجريمة المنظمة العابرة للحدود والمرتبطة بشبكات تهريب المخدرات بالإضافة إلى التهديدات البيئية المتزايدة، كلها عوامل تدفع بالدول المغاربية إلى تنسيق العمل فيما بينها ، وإنجاز سياسات وتنفيذ سياسات مشتركة وتبادل المعلومات والخبرات ، ليس بالضرورة ضمن هيكل إتحاد المغرب العربي فمجالات التعاون يمكن أن تكون في إطار إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، هذه الإتفاقيات سوف تخدم تقارب وجهة النظر بين الدول وتقرب المصالح والسياسات لقضاء هذه المصالح.

15 – عدم تجسيد الأهداف المرسومة بخصوص السعي لإقامة منطقة تبادل حر أفاق 1992ولإقامة إتحاد جمركي أفاق 1995 والسعي لإنشاء سوق مغاربية مشتركة أفاق2000 .

16 – يمكن أن نقول أنه رغم أن التنظيم الهيكلي لإتحاد المغرب العربي مستوحاة جزئيا من منظمات أخرى (المجموعة الإقتصادية الأوروبية، والإتفاقية التأسيسية لمجموعة ميركوسور) فإن لديها عنصران يضفيان عليها نوعا من الخصوصية :

- فاتحاد المغرب العربي بتنظيمه الحالي هو أقرب إلى منظمة للتعاون فيإطار مركزي أكثر منه منظمة لتحقيق الاندماج. فالبلدان الأعضاء في الإتحاد المغاربي تبقى شديدة التعلق بمبدأ السيادة الذي لا يتوافق دائما مع بناء مسار حقيقي للاندماج الإقتصادي.
- كما أن غياب مؤسسة فوق – القوميات أو حتى ذات استقلالية قانونية للإتحاد المغاربي إزاء الدول الأعضاء، تجعله مختلفا عن غالبية التجارب الاندماجية في العالم.

11- إن سلطة القرار التي تقع حصريا بيد مجلس الرئاسة تقصي كامل البناء المؤسساتي من كل مساهمة في اتخاذ القرار، حتى في المسائل التي لا تمس بمجالات السيادة. وذلك من شأنه أن يضعف كامل المؤسسات الإتحادية ويعرض المنظمة إلى تقلبات ظرفية حسب المزاج السياسي للبلدان الأعضاء، مما يجعل من إتحاد المغرب العربي منظمة بين – الحكومات إطلاقا، وليس لها من إرادة إلا إرادة رؤساء الدول المغاربية. وهذا يتعارض مع أول جملة من التعبير عن النوايا والمنصوص عليها في ديباجة الإتفاقية التأسيسية، التي تمتد جذورها إلى الروابط المتينة القائمة بين شعوب المغرب العربي.

17- قاعدة الأغلبية لكل القرارات، بما فيها القرارات ذات الطبيعة التقنية. وتطبق هذه القاعدة أيضا في الموافقة على كل الاتفاقات المعقودة داخل المنظمة. ومن شأن هذه القاعدة أن تحرم إتحاد المغرب العربي ، ليس من كل شخصية مستقلة عن أعضاءه فحسب بل تمنعه من التقدم على درب التعاون العادي.

13- رغم الجمود على مستوى عمل مجلس الرئاسة، فإنه من الثابت وجود بعض المكاسب على المستوى المغاربي والذي يمكن تدعيمها بتظافر الجهود بين البلدان الخمسة. وينعكس ذلك على عديد المستويات :

- على المستوى المؤسساتي ،يتضح أن المؤسسات الأخرى وخاصة التقنية منها تبدو أقدر على العمل، على الأقل على مستوى الإجتماع دوريا وبانتظام (لجنة المتابعة، اللجان الوزارية المتخصصة...) وفي نفس السياق، فإن إتحاد المغرب العربي يكون أكثر نجاعة في ميدان التعاون الأفقي الذي لا يخضع مباشرة للحكومات، أوفي ميدان التعاون الظرفي في مشاريع معينة (البنوك، التأمين، النقل، منظمات المجموعات المهنية، القطاع الخاص).
- ويتجلى المكسب المغاربي أيضا على صعيد التراتيب والمواصفات. فالموافقة على العديد من الإتفاقيات أو إبرامها، تمنح للإتحاد المغاربي رصيدا قانونيا وترتيبيا يمكن إستعماله بطريقة مجدية كما هو الشأن بالنسبة لإتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية، والإتفاقية التجارية والتعريفة المغاربية، وللعديد من الإتفاقيات في ميدان الخدمات : النقل، الخدمات البحرية، الخدمات البريدية، التأمين، الصفقات العمومية.
- كما طرحت على الصعيد القانوني، عدة مقترحات تتعلق بتنظيم المؤسسات. ويوجد أيضا مشاريع إصلاح لم تقع أبدا مناقشتها.ويستطيع إتحاد المغرب العربي الخروج من وضعه الحالي إذا تقدم بطريقة براغماتية على جبهات أخرى للتعاون الأفقي، على أساس مشاريع مضبوطة.

ثانيا- <u>الإقتراحات</u>

1- على مستوى المؤسساتي والقانوني :

- ضرورة صياغة من جديد المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي آخذا بعين الإعتبار كل المستجدات الطارئة على المستوى الإقليمي والدولي ، سياسيا واقتصاديا من الدرجة الأولى.

- ضرورة توحيد المصطلحات المستعملة في الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي ، تارة نجد إستخدام مصطلح الإندماج وتارة أخرى مصطلح التكامل، على سبيل المثال،إتفاقية تجارية وتعريفية بين دول إتحاد المغرب العربي .

- تحيين كل الاتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي لكي تتماشى مع الظروف الإقتصادية الحالية.

- لامركزية سلطة القرار، والتي بقيت لحد الآن مقصورة على مجلس الرئاسة، لكي يتسنى لمختلف المصالح الوظيفية للإتحاد أن تمارس صلاحيات تسمح لها بإصدار القرارات وبتطبيقها.

– توسيع صلاحيات مجلس وزراء الخارجية واختصاصات اللجان الوزارية المتخصصة، على غرار ما يجري في منظمات الإندماج المجاورة.

– تعديل اتفاقية المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بزيادة البند المتعلق بنشر التقارير السنوية وتوزيع التقارير. كأن يصاغ على النحو التالي: " على المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية أن ينشر تقريرا سنويا يتضمن حساباته المراجعة. كما ينبغي عليه موافاة الدول الأعضاء بموجز ربع سنوي عن مركزه المالي وبيان عن الأرباح والخسائر، يبين نتائج عملياته.

يجوز للمصرف أن ينشر من التقارير والدراسات مايراه مناسبا لتحقيق غرضه وإنجاز مهامه."

2– على المستوى الاقتصادي والمالي:

* تشجيع **المالية الإسلامية** للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية على غرار البنك الإسلامي للتنميةعن طريق خلق شركة إسلامية للتمويل تابعة للمصرف المغربي للاستثماروالتجارة الخارجية مهمتها تمويل صفقات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقديم القروض بشروط ميسرة كما بمكنها تدبير رؤوس الأموال ذات المخاطر.في هذا السياق ، يمكن للمصرف الإستئناس بتجربة وخبرة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية التجارة بين دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، بضرورة إنشاء مؤسسة دولية مستقلة ضمن المصرف المغاربي، للتعامل بفاعلية في تمويل وتنمية التجارة البينية في الدول الأعضاء لاتحاد المغرب العربي كالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية.

* **ضرورة** تكثيف جهود الدول المغاربية من أحل إستغلال إمكانياتها وموفوراتها المالية لتحقيق إندماجها المالي من خلال إعادة تفعيل مسار الإندماج الإقتصادي منذ سنة 1994 وتجاوز العوائق السياسية والتفكير بمنطق البراغماتية الإقتصادية الذي تقتضيه المرحلة مع ضرورة مواصلة الإصلاحات المالية القطرية من خلال الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية فيما يخص **معايير بازل 3** ، الإفصاح والشفافية، وتوحيد أساليب الإدراج والتداول وآليات عمل مختلف مؤسسات الوساطة، بالإضافة إلى تعزيز دور الهيئات التنظيمية والرقابية على النظم المصرفية وأسواقها المالية كقاعدة أساسية لأي مشروع تكاملي مستقبلا، مع ضرورة تفعيل المشاريع المغاربية المشتركة وإصلاح قانون الإستثمارات والشركات ووضع خطة إستراتجية لتحقيق تكاملها المالي وفق مرحلية مدروسة تتداخل فيها العوامل المالية والنقدية والتجارية والإستثمارية،تنطلق من التنسيق بين مختلف السياسات والقوانين والتنظيمات المالية إلى أن تصل إلى تكريس التعاون المالي ثم التكامل المالي التام.

* تشجيع دفع المستحقات التجارية عن طريق إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف حول الأداءات وذلك لتحسين التجارة والإستثمار.

* العمل على إيجاد نظراء تجاريين بين البائعين والمشترين بالتعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتجارة البينية لإتحاد المغرب العربي ومع المصارف التجارية.

* العمل على تسديد أموال العمليات التجارية عن طريق التوافق الثنائي ومتعددة الأطراف لتحسين التجارة والإستثمار.

3- **تنشيط البنية التحتية:** قطاع النقل والتجارة الإلكترونية وشركات التجارة الإقليمية.

4-تنشيط **التجارة البينية** ،من خلال :

أولا :الإستثمار، فيتعين على الدول الأعضاء الخمسة والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ،مايلي :

*دعوة الدول الأعضاء إلى مراجعة إستراتيجيتها في ميدان تنشيط الاستثمار لضبط الشوائب التي تعوق تنمية المبادلات البينية والعمل على التخلص منها.

* دعوة الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي الكائن مقرها بالرباط إلى دراسة إمكانية مراجعة وتعديل كل الإتفاقيات المبرمة بين أعضاء دول الإتحاد، آخذا بعين الاعتبار المستجدات الطارئة على مستوى الإقتصاد العالمي حتى تكون أكثر فاعلية وتتفق مع التوجهات الجديدة في مجال الإستثمار.

* دعوة الدول الأعضاء إلى المصادقة على الإتفاقيات المتعلقة بالتجارة والإستثمار التي تم اعدادهما في إطار إتحاد المغرب العربي وخاصة منها المقتضيات المتعلقة بمخطط العمل لتحقيق التكامل والإندماج الإقتصادي لاسيما إتفاقية لتشجيع وضمان الإستثماروالإتفاقية التجارية والتعريفية بين دول إتحاد المغرب العربي بعد إدخال تعديلات عليهما.

* تسهيل الدخول إلى الأسواق المالية وتحفيز المنافسة من خلال تحرير نشاطات المؤسسات المالية عبر الحدود والعمل على رفع الحواجز خارج المنطقة.

* تسهيل حركة تنقل الأشخاص من ذوي العلاقة بالاستثمار بتسريع إجراءات منح رخص الإقامة والشغل

* تحرير نظام الصرف بالعملة وتحرير الصفقات على رأس المال المرتبط بالإستثمار في سوق الأسهم والسندات، والعمل آجلا على أنشاء سوق موحدة ووحدة نقدية مغاربية موحدة على غرار الإتحاد الأوروبي ' الأورو".

ثانيا: تنشيط التجارة ، أما في ميدان تنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي ، فيتعين على كل من المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، بحث الوسائل والطرق الكفيلة بتوسيع نطاق الترويج من خلال :

* الغرف المغاربية للتجارة والصناعة،

* المعرض التجاري ومعرض السياحة للدول الأعضاء .

*المعارض المتخصصة وورشات العرض والطلب بشأن المواد التي قد توفر فرصا هامة للمبادلات التجارية البينية.

* منتديات رجال الأعمال ومراكز الأعمال والمعارض الإفتراضية .
*تسهيل التجارة والإعلام التجاري وتنمية الشركات التجارية بين الدول الأعضاء.

ثالثا :التعاون الإقتصادي مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الطابع الإندماجي

*دعم المبادرات الرامية إلى خلق تعاون دائم بين مؤسسات إتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية والإقتصادية العاملة في مجال الإقتصاد والملية والتجارة والإستثمار.
*دعوة الأمانة لإتحاد المغرب العربي والمؤسسات المعنية في الإتحاد إلى تنظيم إجتماعات مع التجمعات الإقتصاديةالإقليمية ذات الطابع الإندماجي المختلفة قصد العمل على تكثيف التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي.
*إبرام إتفاقيات ومذكرات تفاهم مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الطابع الإندماجي مع تحيين وتعديل الإتفاقيات المبرمة.
*دعم الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على غرا ر الجزائر وليبيا – دول ملاحظة – والتنسيق بين مواقف الدول المغاربية في هذه المنظمة العالمية.
* دعوة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية إلى متابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الدائرة في منظمة التجارة العالمية والإسهام في توحيد مواقف الدول الأعضاء إزاء المفاوضات.
*دعم كل الجهود الرامية إلى تنشيط إستعمال التجارة الإلكترونية بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي ودعوة الغرفة المغاربية للتجارة والصناعة – هيئة يقترح إحداثها – لتدعيم أنشطتها في ميدان تبادل المعلومات والخبرات بين غرف التجارة والصناعة في البلدان المغاربية.
*تنظيم منتدى على نطاق واسع لرسم إسترتجية مستقبلية عالية الأداء لأتحاد المغرب العربي تعمل على ترسيخ التجارة الإلكترونية بصفة مستدامة كوسيلة لتنشيط التجارة البينية لأتحاد المغرب العربي مع ضمان الأداء في التنسيق بين مختلف أجهزة ومؤسسات الاتحاد العاملة في هذا المجال.
*مواصلة تنظيم جولات تأهيل الكفاءات في ميدان التجارة الإلكترونية مع الإعطاء الأولوية للقطاع الخاص المغاربي.

3- **على المستوى التقدي**، إنشاء بنك مركزي إقليمي وعملة إقليمية مشتركة وسوق مالية موحدة.

ثالثا- <u>التــوصيــات</u>

يمكننا إجمالها وفق النقاط التالية :

التوصية الأولى: ضرورة نشر المعلومات الخاصة بإستراتجية المصرف المغاربي للسماح للباحثين والقراء والمختصين في المجال إحاطتهم علما بالرؤية الإستراتجية للمصرف على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

التوصية الثانية: ضرورة إبلاغ الدول الأعضاء الخمسة (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا) بــكل التقارير المالية مراعاة لمبدأ الشفافية والإفصاح المالي.

التوصية الثالثة : ضرورة إدراج ونشر التقارير المالية للمصرف المغاربي في الموقع الإلكتروني الخاص به وكذلك تقارير التدقيق الخارجي ، تقيدا بمبدأ الشفافية والإفصاح المالي وحوكمة المصارف. لم ينشر أي تقرير مالي ولا تقرير للمدقق الخارجي لهذا المصرف، منذ بداية نشاطاته سنة 2017.

التوصية الرابعة :إستعراض التقدم الحاصل لنشاطات المصرف المغاربي خلال نهاية كل سنة مالية للتعرف على حصيلة الإنجازات ، العوائق والحلول.

التوصية الخامسة : ضرورة ترجمة كل التقارير الصادرة عن المصرف باللغات الثلاث : العربية والفرنسية والإنجليزية للسماح للباحثين الإطلاع عليها عملا بما نصت عليه الوثائق القانونية لتأسيس المصرف.

التوصية السادسة: دعوة مجلس إدارة المصرف المغاربي نشر تقاريره. علما أن آخر إجتماع له، قد تم بتاريخ 05 ماي 2020 عن طريق تقنية الفيديو عن بعد (إجتماع إفتراضي).

التوصية السابعة :دعوة مجلس محافظي المصارف المركزية لبلدان إتحاد المغرب العربي،إحترام والتقيد بمواعيد الإجتماعات باعتباره السند الحقيقي للمصرف المغاربي ونشر تقاريره.

التوصية الثامنة: فتح فروع أو مكاتب تمثيلية للمصرف المغربي لكل من الجزائر، المغرب، ليبيا.

التوصية التاسعة :الإستفادة من خبرات وآليات البنك الإسلامي للتنمية لتطوير وتنمية المالية الإسلامية في مصارف دول إتحاد المغرب العربي إلى جانب تنويع خدمات ومنتجات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بالصيرفة الإسلامية.

التوصية العاشرة: التفكير في وضع برنامج عمل خماسي مثلا (2022-2027) أو عشري (2022-2032) قصد الإرتقاء بالتجارة البينية والإستثمار في المجلات المختصة. بالإستئناس بتجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

التوصية الحادية العشرة: العمل على إنشاء صناديق خاصة التي أقرها الفصل 50 من النظام الأساسي للمصرف المغاربي، بالرجوع إلى تجربة البنك الإسلامي للتنمية.

آفـــاق البحث:

وبعد استعراضنا للنتائج التي تم التوصل إليها في بحثنا هذا ، مع بعض الإقتراحات والتوصيات التي قد نراها مهمة ، نشير إلى أنه واجهتنا إشكالات وأسئلة نراها صالحة لتكون نواة لبحوث قادمة .

باعتبار أن المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية حديث النشأة 2017 – لايمكننا الحكم عليه بالنجاح أو الفشل– وإنجازاته جد محتشمة إلى حد الآن، مقارنة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي خصص تمويلات عديدة لإنجاز المشاريع أو تمويلات تخص التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

يمكننا سرد على سبيل المثال لا الحصر، بعض الإشكالات التي نراها مهمة مثلا:

1– مشاريع تمويل المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ومدى فعاليتها على تسريع وتيرة التجارة البينية لدول إتحاد المغرب.

2 – أثر قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمملكة المغربية على المسار الإندماجي الإقتصادي وتداعياته على المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

3– ميزانية المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية : دراسة تحليلية ونقدية .

4– تتبع وتقييم إستراتيجية المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية للإندماج الإقتصادي المغاربي للفترة الخماسية (2022–2026)، موضوع الدراسة الحالية ، 23 ماي 2022 ،من طرف مكتب الدراسات والخبرة – مجمع **Groupe FINACTUS**

قائمـــة المراجـــع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتـــب:

1- إسماعيل معراف : " **التكتلات الإقتصادية الإقليمية** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، 2012.

2- أحمد جلال ، "**الاندماج الاقتصادي في الشرق الأوسط** "، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، 2005.

3 - أحمد جلال وأخرون، " **الاندماج الاقتصادي العربي** " ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، 2004.

4- أكرام عبد الرحيم، " **التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي ،العولمة والتكتلات الإقليمية**"البديلة ، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ،. القاهرة ، 2002.

5- أحمد الكواز،" **التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي**"، سلسلة جسر التنمية، العدد 81 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، مارس 2009.

6- إيمان عطية ناصف ، هشام محمد عمارة ،" **مبادئ الإقتصاد الدولي** "، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،2007

7- إسماعيل العربي ، " **التكتل والإندماج الإقتصادي بين الدول المتطورة**""، الطبعة الثانية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981.

8- أيمن السيد عبد الوهاب، " **المنظمات الإقليمية** "، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتجية، القاهرة ،2001.

9- بلقاسم زايري: " **المالية والتجارة الدولية**"، ملخصات المحاضرات و تمارين منهجية ، الجزء الأول النشر الجديد الجامعي ، الكيفان ، تلمسان ، الجزائر ، 2016.

10- توفيق المديني، "**المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الإتحاد الأوربي**"، الطبعة الأولى، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت ، 2004.

11- حسين عمر،" **التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998

12- خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب، " **رابطة دول جنوب شرق آسيا الأسيان ، نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06 ، 2009.

13- دريس نبيل : " **الإتحاد المغاربي – التعاون المشترك والتقارب الإقتصادي**"، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2017.

14- سامي عفيفي حاتم ، " **التكتلات الإقتصادية الإقليمية** " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2004.

15- سيد نميري ، سعد فتح الله،" **جدوى التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الإتحاد الجمركي والنظرية الحديثة للتكامل**"، الدليل الإلكتروني للقانون العربي ، الأردن ، 2001.

16- صبيحة بخوش : " **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية** "، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010.

17- عمر إبراهيم العفاس : " **نظريات التكامل الدولي الإقليمي** " ، دار الكتب الوطنية / بنغازي – ليبيا، الطبعة الأولى 2008.

18- عبد القادر رزيق المخادمي : " **تكتل دول البريكس – نحو نظام عالمي جديد** "- ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 2017.

19- عياد محمد سمير : " **التكامل الدولي – دراسة في النظريات والتجارب**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، طبعة 2013.

20- عبد القادر رزيق المخادمي : " **التكامل الإقتصادي العربي – في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل**"- ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2009.

21- عبد القادر خليل : " **الإقتصاد البنكي – مدخل معاصر** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2017.

22- علي عبد الفتاح أبو شرار، "**الإقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات**" ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2007.

23- قدي عبد المجيد ،" **مدخل للسياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005.

24- كعبوش الحواس : " **إتحاد المغرب العربي كألية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية** " ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2018.

25- كامل بكري،" **الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل**"، الدار الجامعية ، مصر،2001

26 – كامل بكري ،" **التكامل الإقتصادي**"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984

27- مصباح عامر: " **نظريات تحليل التكامل الدولي** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 2017.

28- محمد راتول : " **الاقتصاد الدولي – مفاتيح العلاقات الإقتصادية الدولية** "، ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2018.

29- مانع جمال عبد الناصر : " **إتحاد المغرب العربي – دراسة قانونية و سياسية**" ، الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004.

30- محمد أحمد السريتي و أحمد فتحي خليل الخضراوي ، " **الاقتصاد الدولي** "، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ، المكتبة المكية ، العزيزية ، الملكة العربية السعودية ، 2017.

دورتي جيمس ، بالستغراف روبرت ، "31- **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**". ترجمة وليد عبد الحي . ط1 ، الكويت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

32- هشام محمد الإقداحي ، **العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2009.

33- هوشيار معروف،" **تحليل الاقتصاد الدولي**"، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان 2006.

الدوريات والمجلات العلمية

1- د. عبد اللطيف الحناشي ،"**تفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي : بين إكراهات الواقع و ضرورات المستقبل**" ، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، مارس 2016.

2- د.نوري منيرة ،"**إمكانية إقامة تنسيق نقدي مغاربي على ضوء تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي تمهيدا لبلوغ العملة المغاربية الموحدة**"، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ديسمبر 2018.

3- أ. العربي مصطفى ، أستاذ محاضر (ب) ود.لخديمي عبد الحميد طالب دكتوراه ،"**مدى إستيفاء دول الإتحاد المغاربي لمعايير التقارب ، حالة تونس ، الجزائر والمغرب(2006- 2012)**" ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف .

4- صاولي مراد، "**مكانة دول إتحاد المغرب في النظام الجديد للتجارة العالمية – مداخيل التفعيل و الإستراتيجيات البديلة**" ، أستاذ مساعد بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قالمة – الجزائر ، مركز الدراسات الإقليمية .

5- د. وفاء كاظم عباس الشمري ،" **التكتلات التجارية – دراسة جيواقتصادية**" ، جامعة الكوفه – مركز التخطيط الحضري ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 28 (5) ، القاهرة ، 2017.

6- أ.إلياس سالم ، أستاذ مساعد قسم أ ، "**التكتلات الاقتصادية كالية لتعزيز فرص التسويق الدولي – إتحاد المغرب العربي نموذجا**-" كلية العلوم الإقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 .

7- د. بهلولي فيصل، "**الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية في بناء الإتحاد المغاربي- دراسة مقارنة لتجربتي التكامل في الإتحاد الأوروبي وإتحاد المغرب العربي**" ، أستاذ محاضر (ب) ، جامعة البليدة 2 علي لونيسي ، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2- العدد 12 ، جوان 2015.

8- د. بهلولي فيصل ،"**إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الإقتصادية الدولية الراهنة**"، أستاذ محاضر (ب) ، جامعة البليدة 2 علي لونيسي ، مجلة الباحث لجامعة البليدة 2- العدد 14 ، 2014.

9- د. كفاح عباس رمضان ،"**تفعيل إتحاد المغرب العربي : رؤية مستقبلية**" ، أستاذ مساعد / قسم الدراسات التاريخية و الثقافية / مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2013.

10- د. كفاح عباس رمضان ،" **إتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة**" ، أستاذ مساعد / قسم الدراسات التاريخية و الثقافية / مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2013.

11- أ.بوثلجة عبد الناصر ، أستاذ محاضر و. أ .عوار عائشة ، طالبة دكتوراه ، جامعة تلمسان ،"**دول إتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل**".

12- د.بودلال علي ، أستاذ محاضر ، جامعة تلمسان ،"**تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي – تشخيص الواقع و تحديات المستقبل.**"، مجلة التكامل الإقتصادي ، جامعة أدرار ، العدد. جوان 2014.

13- أ.الغنجة هيشام داود ،"**الإقليمية والعولمة الإقتصادية : جدلية التعارض والتلاقي**" ، طالب دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر .

14- صاغور هشام ، طالب دكتوراه ، "**إتحاد المغرب العربي بين الواقع و المأمول**" ، المركز الجامعي أحمد زبانة ، غليزان ، الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد 2 ، أوت 2019.

15- محمد بوبوش ،"**وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى**" ، باحث في العلاقات الدولية- جامعة محمد الخامس أكدال – الرباط – مجلة بحوث إقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، السنة الخامسة عشرة ، العدد 42 ، 2008.

16 – عبد العزيز شرابي :"**إتحاد المغرب العربي : الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية**" ، مدير مخبر المغرب الكبير ، مجلة الإقتصاد والمجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد 5 ، 2008.

17- إبراهيم قلواز ، "**الإتحاد المغاربي ، مقومات التكامل و معوقات التفعيل**" ، قسم العلوم السياسية ، جامعة حسيبية بن بوعلي ، الشلف ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 6 ، جوان 2015.

18- زهير بن دعاس ، "**الإندماج المالي المغاربي ، إمكانيات النجاح وتحديات التطبيق في ظل التحولات**" ، المجلد 9 ، العدد 3 ص ص 435-460 ، 2018.

19- شعبان فرج : " **التجارة العربية البينية ، التحديات وسبل التطوير** " ، معهد العلوم الإقتصادية ، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج ، البويرة .

20- أ.علاوي محمد لحسن ، " **الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي**"، مجلة الباحث – عدد 2009/07-2010 ، جامعة ورقلة.

21- بن عزوز محمد ،" **الإقليمية الجديدة- الصورة الجديدة للاندماج الإقتصادي الإقليمي**" ، أستاذ مساعد (أ) بالمدرسة العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي .

22- سليم موالدي وحميدوش محمد ، " **تعزيز وتعميق التعاون المالي بين الدول الإسلامية كآلية لتحقيق التكامل الإقتصادي ، دروس من التجربة الأوروبية في التعاون المالي**" ، مجلة معهد العلوم الإقتصادية ، المجلد 23 ، العدد 01 ، جامعة خميس مليانة ، السنة 2020 .

23- أ.بن شلاط مصطفى وأ. الوالي فاطمة، "**دراسة قياسية لإمكانية توحيد العملة بين الجزائر، المغرب وتونس**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، جامعة بشار، سبتمبر 2014.

24- رتيبة برد، **الإتحاد المغاربي : "الواقع والمعوقات"** ، جامعة مولود معمري ، تبزي وزو، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد رقم 08 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 137-157.

25- رحماني رميساء و أوعشرين إبتسام ،" **دور العامل الإقتصادي في إعادة بناء مشروع المغرب العربي**" ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر) ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد رقم 08 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 158-179.

الأطروحات الجامعية

1- بوقاعة زينب ، "**معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الإقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2017-2018.

2- عوار عائشة ، "**نحو التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، نظام ل م د ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ،2014- 2015.

3- بقاش شهيرة ، "**دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الإقتصادية في الدول الأعضاء – حالة الجزائر، 1990-2009**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الموسم الجامعي 2011-2012.

4- بهلولي فيصل ،"**التكامل الاقتصادي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة – بين الواقع والطموحات**" – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014- 2015.

5- فوضيل رابح ،"**التكامل الإقتصادي الأورو-مغاربي**" ، دكتورة دولة ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2002.

6- مسيود عبد الله، "**مستقبل التكامل الإقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية والبريكسيت – دراسة قياسية** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص : تجارة دولية وتنمية مستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2018-2019.

7- كاكي عبد الكريم ، " **علاقة التكامل الإقتصادي بالإستثمارات الأجنبية المباشرة : تطبيق نموذج الجاذبية على الإتفاقيات الأورومتوسطية** " ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016- 2017.

8- حوسين بلخيرات ، " **التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي : دراسة تحليلية مقارنة في إسهامات نظريات العلاقات الدولية**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع : الإستراتجية والمستقبليات ، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016- 2017.

9- محمد الشريف منصوري، " **إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الإقتصاد، تخصص إدارة الأعمال، جامعة منتوري – قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2008- 2009.

10- صديقي أحمد، "**مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013.

11- جميل أحمد ، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية : دراسة نظرية وتطبيقية (1988-2000)** ، رسالة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير، جامعة الجزائر ، 2005-2006.

التقارير والنشرات والدراسات

1- تقرير حول الاندماج الإقليمي في المغرب العربي ، القطاع الخاص : التحديات والفرص، 2019 ، موقع المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية .

2- الإندماج الاقتصادي في المغرب العربي ، مصدر للنمو لم يستغل بعد ، إعداد خبراء صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى ، 2018.

. 3- دراسة إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية ، المرحلة الأولى – الوضع الحالى ومقاربات الإندماج ، تقرير أولي من إيديا كونسلت الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي ، جوان 2008 .

4- تقرير إتحاد المصارف المغاربية: الأنظمة المصرفية المغاربية ، الواقع والأفاق ، أعده ظافر سعيدان، أستاذ في مدرسة سكيما لإدارة الأعمال- جامعة نيس-فرنسا، 2016-2017.

5- تقرير سنوي لإتحاد المصارف المغاربية، المصارف المغاربية : نحو فرص جديدة ، أعده ظافر سعيدان، أستاذ جامعي في مدرسة سكيما لإدارة الأعمال- جامعة نيس- فرنسا، 2019.

6- البنك الإسلامي للتنمية، القوائم المالية سنة 2015، وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين المشترك.

7- البنك الإسلامي للتنمية، القوائم المالية سنة 2018، وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين المشترك.

8- تقرير البنك المركزي الجزائري سنة 2018

9- تقرير البنك المركزي المغربي سنة 2018

10- تقرير البنك المركزي التونسي سنة 2018
11- تقرير البنك المركزي الليبي سنة 2018
12- تقرير البنك المركزي الموريتاني سنة 2018
13- تقرير الأمين العام عن منظمة التعاون الإسلامي مقدم إلى الدورة 47 لمجلس وزراء الخارجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مارس 1-2، سنة 2019.
14- برنامج العمل، منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 ، أعتمد في الدورة 13 لمؤتمر القمة الإسلامي، تركيا -2016
15- مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، منظمة التعاون الإسلامي ، - الطريق نحو 2025 - المكتسبات والتحديات والفرص - منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.
16- برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الخطة التنفيذية 2016 - 2025
17- التقرير السنوي حول التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدار البيضاء- المغرب، سنة 2018.

الملتقيات، المؤتمرات والندوات

1- دينامية "**الإصلاح في دول إتحاد المغرب العربي** ": أشغال ندوة دولية من تنظيم: كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة ، ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس - السويسي - الرباط ، بشراكة مع مؤسسة هانس سايدال (ألمانيا) ، يومي 15- 16 أفريل 2010.
2- "**صعوبات وأفاق تفعيل إتحاد المغرب العربي** ": أشغال ندوة دولية من تنظيم: كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة ، ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس - السويسي - الرباط ، بشراكة مع مؤسسة هانس سايدال (ألمانيا) ، يومي 16- 17 أفريل2009.
3- أعمال المؤتمر الدولي حول **التكامل والتنمية في إفريقيا، الواقع والتحديات** "، القاهرة ، يومي 29- 30 ماي 2005.

الإتفاقيات والقوانين والقرارات والمحاضر

1- الدساتير المغاربية (الجزائر- تونس - ليبيا - المغرب - موريتانيا).
2- إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية - الدورة الثالثة لمجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي ، مدينة رأس لانوف الليبية ، 11 مارس 1991
3- النظام الأساسي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية،.

4- النظام الأساسي لمحافظي المصارف المركزية لبلدان إتحاد المغرب العربي.
6- الإتفاقية التجارية والتعريفية بين دول المغرب العربي ، الدورة الثالثة لمجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي ، مدينة رأس لانوف الليبية ، 11 مارس 1991.
7- الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول المغرب العربي ، الدورة الثانية لمجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي، الجزائر 23 جويلية .1990
8- اتفاقية تشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي ، الموقعة بتاريخ 1990/07/23 بالجزائر، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1994/07/14.
9- الإعلان الخاص بقيام منطقة التبادل الحر بين دول إتحاد المغرب العربي ، الدورة الرابعة لمجلس وزراء خارجية دول إتحاد المغرب العربي ، تونس ، 1994/02/02.
10- محضر الدورة 30 لمجلس وزراء الخارجية ، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، الرباط .2012/02/18
11- محضر الدورة 31 لمجلس وزراء الخارجية ، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي،الرباط .2013/03/04
12- محضر الدورة 32 لمجلس وزراء الخارجية ، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي ، الرباط 2013 /04/15
13 - محضر الدورة 34 لمجلس وزراء الخارجية، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي ، تونس 2016 /05/05

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1- Ouvrages :

1-Ahmed SADIK,« le Grand Maghreb Arabe, intégration et systèmes économiques comparés, essai de synthèse », Afrique-Orient, Casablanca, 1989
2- Abdelkader Sid ahmed, « Un projet pour l'Algérie », éditions, Algérie, 1995.
3- Andre Gauthier, « L'économie mondiale, du début du XXe siècle à nos jours : d'une mondialisation à l'autre » , édition Bréal , paris , 2004
4- Camille Sari, « Algérie et Maroc » : Quelles convergences économiques ? Editions Cabrera, Paris, 2011.
5- Coussy J: « Economie politique des intégrations régionales, une approche historique », Tome 29, 2001
et 6- Djamel Eddine Guechi, « l'Union du Maghreb arabe, intégration régionale développement économique », casbah éditions, Alger, 2002.
7- Siroen J.M (2004) : « La régionalisation de l'économie mondiale », collection Repères, édition la découverte.

8- Vincent Thébault , « Géopolitique de l'Europe » , édition Nathan, paris, 2006.

Thèses :

1- Chouam Bouchama, « De l'intégration économique régionale vers un nouvel ordre mondial, les pays du Maghreb, qu'elles perspectives ? » Mémoire de Magister en Sciences Economiques, Université d'Oran, Faculté des Sciences Economiques, 2011-2012.

2- Fatima Taleb, « Le projet d'intégration régionale maghrébine : impact sur l'Algérie ». Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université de Tlemcen, 2015-2016

3- Rezki Djalal, « Essai d'analyse des conditionnalités du processus de construction d'une Communauté Economique Maghrébine, Thèse de Doctorat en Economie et Gestion, Université Abderrahmane Mira, Bejaia, 2016-2017

4- Tamani Fadhila, « Intégration économique régionale au Maghreb : Enjeux, contraintes et perspectives », Mémoire de Magister en Sciences Economiques, Département des Sciences Economiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou , 2012.

Rapports :

1- Rapport sur l'intégration régionale au Maghreb 2019, « *Défis et opportunités du secteur privé*, établi par un groupe d'experts de la Banque africaine de développement et la Banque maghrébine d'investissement et de commerce extérieur » site web : www.BMICE.org. 2019.

2- Rapport sur " La convergence des cadres de commerce et d'investissement dans les pays du Maghreb : programme d'assistance technique de la banque africaine de développement pour l'appui au renforcement des capacités de la banque maghrébine d'investissement et de commerce extérieur ». Site web : www.bmice.org. décembre 2020.

Documents :

L'Algérie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale : Projet de recherche / Enquête EuroMeSCo mené sous les auspices du Centre d'Etudes et de Recherche Internationale (CERI) Paris, France & Institut National des Etudes Stratégiques et Globales (INESG), Alger, Algérie, octobre 2006.

Articles, Publications et Etudes :

1- Ahmed MAHIOU : « l'Union du Maghreb arabe : Des Etats en quête de coopération , revue de l'ENA – ALGER - IDARA – volume 9, n°1 -1999.
2- Equipe de recherche coordonnée par Pr. Azzam Mahjoub, l'intégration régionale du Maghreb : Quelles alternatives populaires pour une intégration effective et durable ? Résumé analytique de l'étude sur le cout du non Maghreb & projet de mémorandum, version préliminaire, novembre 2017.
3- Professeur M .Mustapha Boubekeur et Tayeb Arab, « *Intégration Economique Régionale au Maghreb arabe : Succès ou échec pour lespays de la région* ? Journal Of Economic Sciences Institute / University of Algiers, Vol :23 n°02, Année 2020, pages 1493/1512). Date de réception : 08/01/2020, Date d'acceptation : 21/01/2020.
4- Med Hadi Bachir & Al, the cost of non Maghreb achieving the gain from economic integration , journal of economic integration n°22 , September , 2007.

Séminaires, journées d'études :
Sami Mouley, Professeur, Directeur du Pôle des Etudes Economiques et de la Coopération Internationale à la BMICE - Conférence internationale UMA-UBM –BAD intégrer le Maghreb : Libérer le potentiel économique : Rôle stratégique de la BMICE, Tunis , 25 juin 2019.

Articles de presse :
1- Chérif ALI, « l'Union Magrébine arabe a pourtant de quoi séduire » ?, Quotidien national le quotidien d'Oran, édition n°1442 du jeudi 05 aout 2021, page n°11.
2- Entretien accordé par Web Manager Center avec TAP Tunisien et Noureddine Zekri , ex- Directeur Général de la BMICE, le 12 novembre 2018.

Sites WEB :

www.maghrebarabe.orgالأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي

www.bmice.org المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

www.oci-oci.orgالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

www.banquemondiale.org البنك الدولي

www.douane .gov.dz الجمارك الجزائرية

www.wto.orgالمنظمة العالمية للتجارة

www.bank-of-algeria.dzبنك الجزائر المركزي

بنك تونس المركزيwww.bct.gov.tn

بنك ليبيا المركزيwww.cbl.gov.ly

بنك المغرب المركزي www.bkam.ma

بتك موريتانيا المركزيwww.bcm.mr

صندوق النقد الدوليwww.imf.org

صندوق النقد العربيwww.amf.org.ae

وزارة التجارة الخارجية المغربيةwww.mce.gov.ma

وزارة التجارة بالجزائرwww.mc.gov.dz

المركز الإسلامي لتنمية التجارةwww.icdt-oic.org

فهـــرس المحتويـــات

فهـــرس المحتويـــــــات		
	مدخل الدراسة	
	شكر وتقدير	II
	الإهداء	III
	الفهرس	IV
	قائمة الأشكال	V
	قائمة الجداول	VI
	قائمة الملاحق	VII
	الملخص باللغات	VIII
	بطاقة تعريفية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية	IX
	مقدمة	أ- **ف**
الفصل الأول	**الأسس النظرية والفكرية للإندماج الإقتصادي الإقليمي**	01
	تمهيد الفصل	01
المبحث الأول	**الجوانب المفاهيمية لعملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي**	04
المطلب الأول	ماهية الاندماج الاقتصادي الإقليمي	05
الفرع الأول	مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي	06
الفرع الثاني	علاقة الإندماج الإقتصادي الإقليمي ببعض المفاهيم المتقاربة	12
الفرع الثالث	درجات الإندماج الإقتصادي الإقليمي	17
الفرع الرابع	دوافع الإندماج الإقتصادي الإقليمي	23
الفرع الخامس	شروط الإندماج الإقتصادي الإقليمي	26
المطلب الثاني	الإقليمية الجديدة : المنهج البديل للإندماج الإقتصادي الإقليمي	28
الفرع الأول	ماهية الإقليمية الجديدة	29
الفرع الثاني	مفهوم الإقليمية الجديدة	30
الفرع الثالث	السمات أو الخصائص الأساسية للإقليمية الجديدة	32
الفرع الرابع	أهداف الإقليمية الجديدة	35
المطلب الثالث	الدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة	35
الفرع الأول	الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية	36
الفرع الثاني	الإقليمية وتعددية الأطراف: التوافق أم التضاد	37
الفرع الثالث	الأبعاد الاقتصادية للإقليمية الجديدة	38
الفرع الرابع	الإشكالات التي تواجه الترتيبات الإقليمية الجديدة	40

المبحث الثاني	**نظريات الإندماج الإقتصادي الإقليمي ، أثاره وإشكالاته**	42
المطلب الأول	أهم المقاربات النظرية	42
الفرع الأول	النظرية الإتحادية (الفدرالية)	42
الفرع الثاني	نظرية الإتصادلات(النظريةالإتصالية)	44
الفرع الثالث	النظرية الوظيفية	46
الفرع الرابع	النظرية الوظيفية الجديدة	47
الفرع الخامس	مقاربات الاندماج الإندماجي	49
المطلب الثاني	آثار الإندماج الإقتصادي الإقليمي وأهم مشاكله	50
الفرع الأول	الآثار الساكنة للاندماج الإقتصادي الإقليمي	50
الفرع الثاني	الآثار الديناميكية للاندماج الإقتصادي الإقليمي	53
الفرع الثالث	النموذج الأساسي للإتحاد الجمركي مثال توضيحي عن الفرق بين تحويل التجارة وخلق التجارة	55
الفرع الرابع	مشاكل الإندماج الإقتصادي الإقليمي	63
خلاصة الفصل		66
الفصل الثاني	**تجربة الاندماج الإقتصادي الإقليمي : إتحاد المغرب العربي**	68
	تمهيد الفصل	68
المبحث الأول	**سياقات تأسيس ونشأة إتحاد المغرب العربي**	71
المطلب الأول	مراحل تطور فكرة الإندماج المغاربي	72
الفرع الأول	الإطار التاريخي لظهور الفكرة	72
الفرع الثاني	المراحل التمهيدية لقمة رأس لانوف – ليبيا	73
الفرع الثالث	الإطار المرجعي : قمة رأس لانوف	76
الفرع الرابع	الآليات الأخرى لتدعيم مرحلة مابعد رأس لانوف	77
المطلب الثاني	المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي : المنطقة المغاربية بين الإتحاد والشراكة	80
الفرع الأول	السمات الرئيسية لمعاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي	81
الفرع الثاني	خصوصيات الفضاء المغاربي	83
الفرع الثالث	المزايا المكتسبة من إنشاء الإتحاد المغاربي	86
المطلب الثالث	وسائل وآليات تنفيذ إستراتجية الاندماج الاقتصادي المغاربي	87
الفرع الأول	تقديم الآليات المؤسساتية	88
الفرع الثاني	تقديم الآليات القانونية	94
المطلب الرابع	مبادرات الاندماج الاقتصادي القطاعية	97
الفرع الأول	المجالات الرئيسية للتعاون في ميدان الأمن الغذائي	97

الفرع الثاني	المجالات الرئيسية للتعاون في ميدان البنية الأساسية	99
الفرع الثالث	المجالات الرئيسية للتعاون في مجال الشؤون الاقتصادية والمالية	99
الفرع الرابع	المجالات الرئيسية للتعاون في مجال الموارد البشرية	101
المبحث الثاني	**العلاقات الاقتصادية المغاربية البينية**	103
المطلب الأول	الوضع الإقتصادي للدول المغاربية مع تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية	103
الفرع الأول	الجزائر	103
الفرع الثاني	المغرب	112
الفرع الثالث	موريتانيا	121
الفرع الرابع	تونس	127
الفرع الخامس	ليبيا	133
المطلب الثاني	واقع بيئة الأعمال في دول إتحاد المغرب العربي	138
الفرع الأول	تحليل الوضعية من خلال المؤشرات الإقتصادية الدولية	138
الفرع الثاني	التكامل بين بلدان المغرب العربي في مجالات الإستثمار والتجارة والخدمات المالية والعمل	145
الفرع الثالث	الميزات التفاضلية لمختلف بلدان المغرب العربي : حدود وآفاق التموقع في الإختصاص	146
الفرع الرابع	واقع القطاع الخاص المغاربي	148
المطلب الثالث	وضعية التجارة البينية والإستثمار في دول إتحاد المغرب العربي	152
الفرع الأول	أهم المؤشرات الإقتصادية	153
الفرع الثاني	التجارة البينية بين بلدان المنطقة المغاربية	158
الفرع الثالث	إتجهات التجارة البينية السلعية	162
الفرع الرابع	دول إتحاد المغرب العربي ومنظمة التجارة العالمية	163
خلاصة الفصل		165
الفصل الثالث	**الأنظمة المصرفية والمالية المغاربية ومساهمة المؤسسات والصناديق المالية الإقليمية في تعزيز عملية الإندماج الإقتصادي :تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمنظمة التعاون الإسلامي**	166
	تمهيد الفصل	166
المبحث الأول	**نظرة عامة حول الأنظمة المصرفية والمالية المغاربية**	168
المطلب الأول	النظام المصرفي والمالي بالجزائر	169
الفرع ألأول	الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي بالجزائر	170
الفرع الثاني	الحالة الراهنة للنظام المصرفي والمالي الجزائري	172
المطلب الثاني	النظام المصرفي والمالي في ليبيا	178
الفرع ألأول	الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي والمالي بليبيا	178
الفرع الثاني	الحالة الراهنة للنظام المصرفي والمالي الليبي	180
المطلب الثالث	النظام المصرفي والمالي في المغرب	184

الفرع الأول	الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي والمالي بالمغرب	185
الفرع الثاني	الحالة الراهنة للنظام المصرفي والمالي المغربي	187
المطلب الرابع	النظام المصرفي والمالي بموريتانيا	192
الفرع الأول	الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي والمالي بموريتانيا	193
الفرع الثاني	الحالة الراهنة للنظام المصرفي والمالي الموريتاني	196
المطلب الخامس	النظام المصرفي والمالي بتونس	201
الفرع الأول	الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي والمالي بتونس	201
الفرع الثاني	الحالة الراهنة للنظام المصرفي والمالي التونسي	203
المبحث الثاني	**التكامل المصرفي والمالي في المنطقة المغاربية**	208
المطلب الأول	ماهية التكامل المصرفي والمالي	208
الفرع الأول	مفهوم التكامل المالي وأبعاده	209
الفرع الثاني	مفهوم التكامل المصرفي، أنواعه ودوافعه	210
الفرع الثالث	شروط التكامل المالي والمصرفي	212
الفرع الرابع	أثــر التكامل المصرفي والمالي	213
المطلب الثاني	فرص التكامل المالي والمصرفي المغاربي والإمكانيات الإقتصادية لتحقيقه	216
الفرع الأول	الفرص المتاحة	216
الفرع الثاني	إمكانيات كبيرة للتقارب	217
الفرع الثالث	التكامل المالي الإقليمي في خدمة القطاع الخاص	218
المبحث الثالث	**مساهمة المؤسسات والصناديق المالية الإقليمي في تعزيز عملية الإندماج الإقتصادي : تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمنظمة التعاون الإسلامي**	219
المطلب الأول	تجربة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية :الجمع بين الأنشطة التنموية والأنشطة في مجال التعاون والإندماج الاقتصادي	219
الفرع الأول	الإطار المفاهيمي للبنك الإسلامي للتنمية	220
الفرع الثاني	فلسفة ونظرية البنك الإسلامي للتنمية	224
الفرع الثالث	صيغ التمويل / أشكال الإستثمار في البنك الإسلامي للتنمية	225
الفرع الرابع	الحسابات المالية وتشغيل موارد البنك الإسلامي للتنمية	227
المطلب الثاني	سياسة مجمع البنك الإسلامي للتنمية في إطار منظمة التعاون الإسلامي	228
الفرع الأول	الأداء التنموي لاقتصادات الدول الإسلامية الأعضاء	229
الفرع الثاني	التعاون والتكامل الإقليمي	232
الفرع الثالث	النشاط التمويلي للبنك الإسلامي للتنمية	236
الفرع الرابع:	تنمية البنية التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي	241
المطلب الثالث	تمويل التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي :آليات مجمع البنك الإسلامي للتنمية وأبرز المعوقات.	242

الفرع الأول	التجارة والاستثمار على المستوى البيني في منظمة التعاون الإسلامي	242
الفرع الثاني	تنمية المالية الإسلامية	245
الفرع الثالث	معوقات التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي	246
خلاصة الفصل		248
الفصل الرابع	**المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومكانته في المنظمة الإقليمية**	249
	تمهيد الفصل	249
المبحث الأول	**المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية : آداة مالية للدفع نحو الإندماج الإقتصادي المغاربي**	252
المطلب الأول	الإطار القانوني والتنظيمي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية	252
الفرع الأول	دوافع تأسيس وإنشاء المصرف المغاربي	254
الفرع الثاني	الإطار القانوني للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية	254
الفرع الثالث	ظروف ودوافع توقيع إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية	255
الفرع الرابع	محتـوى الإتفاقيــة ومضــامينهـا	256
الفرع الخامس	الوضع القانوني للمصرف المغاربي : الضمانات والإمتيازات	259
المطلب الثاني	النظام الأساسي للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية، مميزاته وآليات حوكمته	260
الفرع الأول	تنظيم وسير إجتماعات الجمعيـة العمومية للمصرف المغاربي وأحكامها	261
الفرع الثاني	تنظيم مجلس إدارة المصرفللمغاربي وصلاحياته	262
الفرع الثاث	مـيزانية المصرف المغاربي وإمكانية إنشاء صناديق خاصة	264
الفرع الرابع	الهيكل الداخلي للمصرف المغاربي	265
الفرع الخامس	حـل المصرف المغاربي وتصفيـته	268
المبحث الثاني	**الإستراتجية التنموية للمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية**	270
المطلب الأول	المحاور الإستراتجية للمصرف المغاربي وأهم القطاعات الاقتصادية للتدخل	270
الفرع الأول	المحاور الإستراتجية للمصرف المغاربي	270
الفرع الثاني	قطاعات التدخل الأساسية	272
الفرع الثالث	الشراكة مع البنوك ٱلإقليمية	273
الفرع الرابع	عروض المصرف المغاربي	273
المطلب الثاني	أهداف المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية	274
الفرع الأول	المصرف المغاربي، عامل محفز لإنشاء المشاريع في المنطقة المغاربية	274
الفرع الثاني	هل يعتبر المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية مصرفا تجاريا إقليميا؟	274
المبحث الثالث	**مصادر تمويل المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية وجهوده في تمويل المشاريع الإقتصادية ذات الطابع الإندماجي**	276
المطلب الأول	آليات ومصادر تمويل المصرف المغاربي	276
الفرع الأول	رأس المال المصرف المغاربي	276

الفرع الثاني	الإقتراض	278
الفرع الثالث	الودائع	279
المطلب الثاني	علاقة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بالتجمعات الإقتصادية الإقليمية	279
الفرع الأول	اللجنة الإقتصادية لإفريقيا	280
الفرع الثاني	دور المصارف ومؤسسات التمويل المغاربية	280
الفرع الثالث	علاقة المصرف المغاربي بالبنوك الإقليمية/ البنك الإفريقي للتنمية	281
الفرع الرابع	الفروع التمثيلية للمصرفللمغاربي: فتح فرع بموريتانيا سنة 2018	284
خلاصة الفصل		285
الفصل الخامس	**إنجازات المؤسسة الاتحادية والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية : التحديات والأفاق المستقبليـــة**	286
	تمهيد الفصل	286
المبحث الأول	**إنجازات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية والمنظمة الاتحادية**	287
المطلب الأول	إنجازات المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المؤسسة المالية المغاربية) في الفترة (2015-2021)	287
الفرع الأول	الانتقادات الموجهة للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية	288
الفرع الثاني	النشاطات التمويلية للمصرف المغربي للاستثمار والتجارة عبر بعض دول إتحاد المغرب العربي	290
المطلب الثاني	إنجازات إتحاد المغرب العربي في الفترة (1989-2021)	290
الفرع الأول	إستكمال البناء المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي	292
الفرع الثاني	وضعية الإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد	292
الفرع الثالث	الانجازات في القطاعات الإقتصادية	294
الفرع الرابع	التجارة البينية والإستثمار	296
المبحث الثاني	**معوقات تنمية التجارة البينية وأنشطة تسهيل التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي**	297
المطلب الأول	المعوقات المؤسساتية	297
الفرع الأول	عـناصر الإخفـاق	298
الفرع الثاني	بكلفة عدم تجسيد الإندماج الإقتصادي المغاربي/ (اللامغرب)	302
الفرع الثالث	التحديات التي تواجه التكامل المالي المغاربي	303
المطلب الثاني	شروط تفعيل التجربة الإندماجية المغاربية	305
الفرع الأول	إعادة النظر في المقاربة المتبعة	305
الفرع الثاني	تأسيس منتدى رجـال الأعمـال	305
الفرع الثالث	تبني إستراتجية شاملة	305

الفرع الرابع	ضرورة التكامل المالي المغاربي والمنافع المنتظرة من تعميقه	306
المبحث الثالث	**الأفاق المستقبلية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية – سيناريوهات – المقترحات لمعالجة التحديات والعقبات**	310
المطلب الأول	أهمية إستخدام تقنية السيناريوهات في الدراسات الإستشرافية	311
الفرع الأول	أنواع السيناريوهات للدراسة :الإتجاهي– التحولي – الإصلاحي	311
الفرع الثاني	تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمملكة المغربية في الوقت الراهن	314
الفرع الثالث	تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمملكة المغربية على الإتحاد المغاربي	316
المطلب الثاني	اقتراح برنـامج للاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي	317
الفرع الأول	التمويل وتشجيع المالية الإسلامية للمصرف المغاربي	318
الفرع الثاني	تنشيط البنية التحتية	318
الفرع الثالث	تنشيط الإستثمار والتجارة البينية	319
الفرع الرابع	التعاون الإقتصاديمع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الطابع الإندماجي	320
الفرع الخامس	التكامل المالي والمصرفي المغاربي	321
المطلب الثالث	مشروع إنشاء المجموعة الإقتصادبةالمغاربية : دعامة للمصرف المغاربي	322
الفرع الأول	عناصر تعريف إنشاء المجموعة الاقتصادية المغاربية ومراحلها	324
الفرع الثاني	تحليل مراحل إنشاء المجموعة الإقتصادية المغاربية	325
الفرع الثالث	السياسات القطاعية المشتركة	327
الفرع الرابع	دور الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي في تجسيد مشروع المجموعة الإقتصادية المغاربية	331
خلاصة الفصل		332
	خاتمة عامة	333
	المراجع	343
	فهرس المحتويات	355
	الملاحـق	362

قائمـــة المـــلاحـــق

بسم الله الرحمن الرحيـــم

معاهـدة انشـاء اتحـاد المغـرب العربـي

ان صاحب الجلالة الحسـن الثاني ملك المملكـة المغـربيـة
وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسيـة
وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـة
وقائد ثورة الفاتح من سبتمبـر العظيم العقيد معمر القذافي ، الجماهيريـة العربيـة الليبيـة الشعبيـة الاشتراكيـة العظمـى .
وفخامة العقيـد معاوية ولد سيدى احمد الطايع رئيس اللجنـة العسكريـة للخـلاص الوطني ، رئيس الدولة للجمهورية الاسلامية الموريتانية .

ايمانـا منهـم بما يجمع شعـوب المغـرب العربـي من أواصـر متينـة قوامهـا الاشتراك في التاريـخ والدين واللغـة ،

واستجابـة لما لهـذه الشعـوب وقادتهـا من تطلـع عميـق ثابـت الـى اقامـة اتحـاد بينهـا يعـزز ما يربطهـا من علاقـات ويتيـح لهـا السبـل الملائمـة لتسيـر تدريجيـا نحـو تحقيـق اندمـاج أشمـل فيما بينهـا ،

ووعيـا منهـم بما سيترتـب على هـذا الاندمـاج من آثـار تتيـح لاتحـاد المغـرب العربـي أن يكتسـب وزنـا نوعيـا يسمح لـه بالمساهمـة الفعالـة فـي التوازن العالمـي وتثبيـت العلاقات السلميـة داخـل المجتمـع الدولـي واستتبـاب الامن والاستقـرار في العالم ،

وادراكـا منهـم أن اقامـة اتحـاد المغـرب العربـي تتطلـب تحقيـق انجـازات ملموسـة ووضـع قواعـد مشتركـة تجسـم التضامـن الفعلـي بيـن أقطـاره وتؤمـن تنميتهـا الاقتصادية والاجتماعيـة ،

وتعبيـرا عن عزمهـم الصادق على العمل من أجـل أن يكـون اتحـاد المغـرب العربي سبيـلا لبناء الوحـدة العربيـة الشاملـة ومنطلقـا نحـو اتحـاد أوسـع يشمـل دولا أخرى عربيـة وافريقيـة .

اتفقـوا على ما يلـي :

../..

المـــادة الاولـــى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغـــــــرب العربـــي .

المـــادة الثانيـــة

يهـدف الاتحـاد الى :

- تمتيـن أواصـر الاخوة التي تربـط الدول الاعضـاء وشعوبهـا بعضهـا ببعـض ،
- تحقيق تقدم ورفاهيـة مجتمعاتهـا والدفاع عن حقوقهـا ،
- المساهمـة في صيانـة السلام القائم على العدل والانصاف ،
- نهـج سياسـة مشتركـة في مختلف الميادين ،
- العمل تدريجيـا على تحقيـق حريـة تنقـل الاشخـاص وانتقـال الخدمـات والسلـــع ورؤوس الاموال فيما بينهـا .

المـــادة الثالثـــة

تهـدف السياسـة المشتركـة المشار اليهـا في المـادة السابقـة الى تحقيـــــق الاغراض التاليـة :

- في الميدان الدولـي : تحقيق الوفاق بين الدول الاعضاء واقامـة تعـاون دبلوماسـي وثيق بينها يقـوم على أساس الحـوار ،
- في ميـدان الدفـاع : صيانـة استقـلال كل دولة من الدول الاعضـاء ،
- في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعيـة والتجـارية والاجتماعيـــــة للدول الاعضاء واتخـاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغايـة ، خصوصـا بانشـاء مشروعات مشتركـة واعداد برامج عامة ونوعيـة في هذا الصـدد ،
- في الميدان الثقافـي : اقامـة تعاون يرمـي الى تنميـة التعليـم على اختـــــلاف مستوياتـه والى الحفـاظ على القيـم الروحيـة والخلقيـة المستمـدة من تعاليم الاسـلام السمحـة وصيانة الهوية القوميـة العربيـة واتخـاذ ما يلزم اتخـاذه من وسائـــل لبلـوغ هذه الاهداف ، خصوصا بتبادل الاساتـذة والطلبـة وانشـاء مؤسســـات جامعية وثقافيـة ومؤسسات متخصصة في البحث تكـون مشتركـة بين الـــــدول الاعضـــاء .

../..

المـــادة الرابعـــة

- يكـون للاتحـاد مجلـس رئاسـة يتألـف من رؤسـاء الدول الاعضـاء ، وهـــو أعلـى جهاز فيـه ،
- تكـون رئاسـة المجلـس لمدة ستـة أشهـر بالتنـاوب بيـن رؤسـاء الـــدول الاعضـــاء .

المـــادة الخامســة

- يعقـد مجلـس رئاسة الاتحـاد دوراتـه العاديـة كل ستـة أشهـر ولـــه أن يعقـد دورات استثنائيـة كلمـا دعت الحاجـة الى ذلـك .

المـــادة السادســة

- لمجلـس الرئاسـة وحـده سلطـة اتخـاذ القـرار ، وتصـدر قـراراتـه باجمـاع أعضـائـــه .

المـــادة السابعـــة

- للـوزراء الاول للدول الاعضـاء أو من يقـوم مقامهـم أن يجتمعـوا كلمـا دعـت الضـرورة الى ذلـك .

المـــادة الثامنـــة

- يكون للاتحـاد مجلـس لوزراء الخارجيـة يحضـر دورات مجلـس الرئاســـة وينظـر فيما تعرضـه عليه لجنـة المتابعـة واللجـان الوزاريـة المتخصصـــة من أعمـــال .

المـــادة التاسعـــة

- تعيـن كل دولة عضوا في مجلـس وزرائهـا أو لجنتهـا الشعبيـة العامـة يختـص بشؤون الاتحـاد ، تتكـون منهـم لجنـة لمتابعـة قضـايا الاتحـاد تقـدم نتائـج أعمالهـا الى مجلـس وزراء الخارجيـة .

المـــادة العاشـــرة

- يكـون للاتحـاد لجـان وزاريـة متخصصـة ينشئهـا مجلـس الرئـاسـة ويحـــدد مهامهـــا .

../..

المـــادة الحادية عشـرة

- يكون للاتحـاد أمانـة عامـة تتركـب من ممثـل عن كل دولة عضـو، وتمـــارس الامانـة العامة مهامهـا في الدولة التي تتولـى رئاســة دورة مجلس الـرؤســاء وتحت اشراف رئيس الدورة الذى تتكفـل دولتـه بتغطيـة نفقاتهـا .

المـــادة الثانيـة عشـرة

- يكـون للاتحـاد مجلـس شـورى يتألف من عشـرة أعضـاء عن كـل دولـة يقـع اختيارهـم من قبـل الهيئـات النيابيـة للدول الاعضـاء أو وفقـا للنظـم الداخلية لكل دولـة .
- يعقـد مجلـس الشـورى دورة عادية كل سنـة كمـا يعقـد دورات استثنائيـــة بطلـب من مجلـس الرئاســـة .
- يبـدى مجلس الشـورى رأيه فيما يحيلـه عليـه مجلـس الرئـاسـة من مشاريـــع قرارات كما له أن يرفـع لمجلـس الرئاسـة ما يراه من توصيات لتعزيـز عمـــل الاتحـاد وتحقيـق أهدافـه .
- يعـد مجلـس الشـورى نظامـه الداخلـي ويعرضـه على مجلـس الرئاســـة للمصادقـة .

المـــادة الثالثـة عشـرة

- تكـون للاتحـاد هيئـة قضائيـة تتألف من قاضييـن اثنيـن عن كل دولـــة تعينهمـا الدولة المعنية لمدة ست سنـوات وتجـدد بالنصـف كل ثـلاث سنـوات، وتنتخـب الهيئـة القضائيـة رئيسـا لهـا من بين أعضائهـا لمدة سنـة واحـدة .
- تختص الهيئـة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسيـر وتطبيق المعاهدة والاتفاقيـات المبرمة في اطار الاتحاد والتي يحيلها اليها مجلس الرئاسة او احدى الدول الاطراف في النزاع او وفقا لما يحدده النظام الاساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئـــة ملزمـة ونهائيـة .
- كما تقوم الهيئـة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائـل القانونية التي يعرضهـــا عليها مجلـس الرئاسـة .
- تعد الهيئة نظامها الاساسي وتعرضـه على مجلس الرئاسة للمصادقـة، ويكون النظـام الاساسي جزءا لا يتجـزأ من المعاهـدة .
- يحـدد مجلس الرئاسـة مقر الهيئـة القضائيـة وميزانيتهـا .

../..

المـــادة الرابعـــة عشـــرة

- كل اعتـــداء تتعـــرض له دولة من الدول الاعضاء يعتبـــر اعتـــداء على الـــــدول الاعضـــاء الاخـــرى .

المـــادة الخامســـة عشـــرة

- تتعهـــد الدول الاعضاء بعدم السماح بأى نشاط أو تنظيم فوق ترابهـــــــا يمس أمن أو حرمـــة تراب أى منهـــا أو نظامهـــا السياســـي ،
- كمـــا تتعهـــد بالامتنـــاع عن الانضمـــام الى أى حلـــف أو تكتـــل عسكـــرى أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي او الوحـــدة الترابيـــة للدول الاعضـــــاء الاخـــــرى .

المـــادة السادســـة عشـــرة

- للدول الاعضاء حرية ابرام أية اتفاقات فيما بينهـــا أو مع دول أو مجموعـــــات اخـــرى ما لم تتناقـــض مع أحكـــام هذه المعاهـــدة .

المـــادة السابعـــة عشـــرة

- للدول الاخرى المنتميـــة الى الامة العربيـــة أو المجموعة الافريقيـــة أن تنضـــم الـــى هذه المعاهدة اذا قبلـــت الدول الاعضاء ذلـــك .

المـــادة الثامنـــة عشـــرة

- يتم تعديـــل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من احدى الدول الاعضـــــاء ويصبـــح هذا التعديـــل نافذ المفعـــول بعد المصادقـــة عليه من طـــــــرف كافـــة الدول الاعضـــاء .

المـــادة التاسعـــة عشـــرة

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيـــذ بعد المصادقـــة عليها من قبـــل الدول الاعضاء وفقا للاجـــراءات المعمول بها في كل دولة عضـــو .
- وتتعهـــد الدول الاعضاء باتخـــاذ التدابيـــر اللازمة لهذا الغـــرض في أجـــــل أقصـــاه ستـــة أشهـــر من تاريخ التوقيـــع على هذه المعاهـــدة .

../..

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الابرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ (1398 و.ر)
الموافق 17 فبراير (النوار) 1989م

عن الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن المملكة المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى

معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

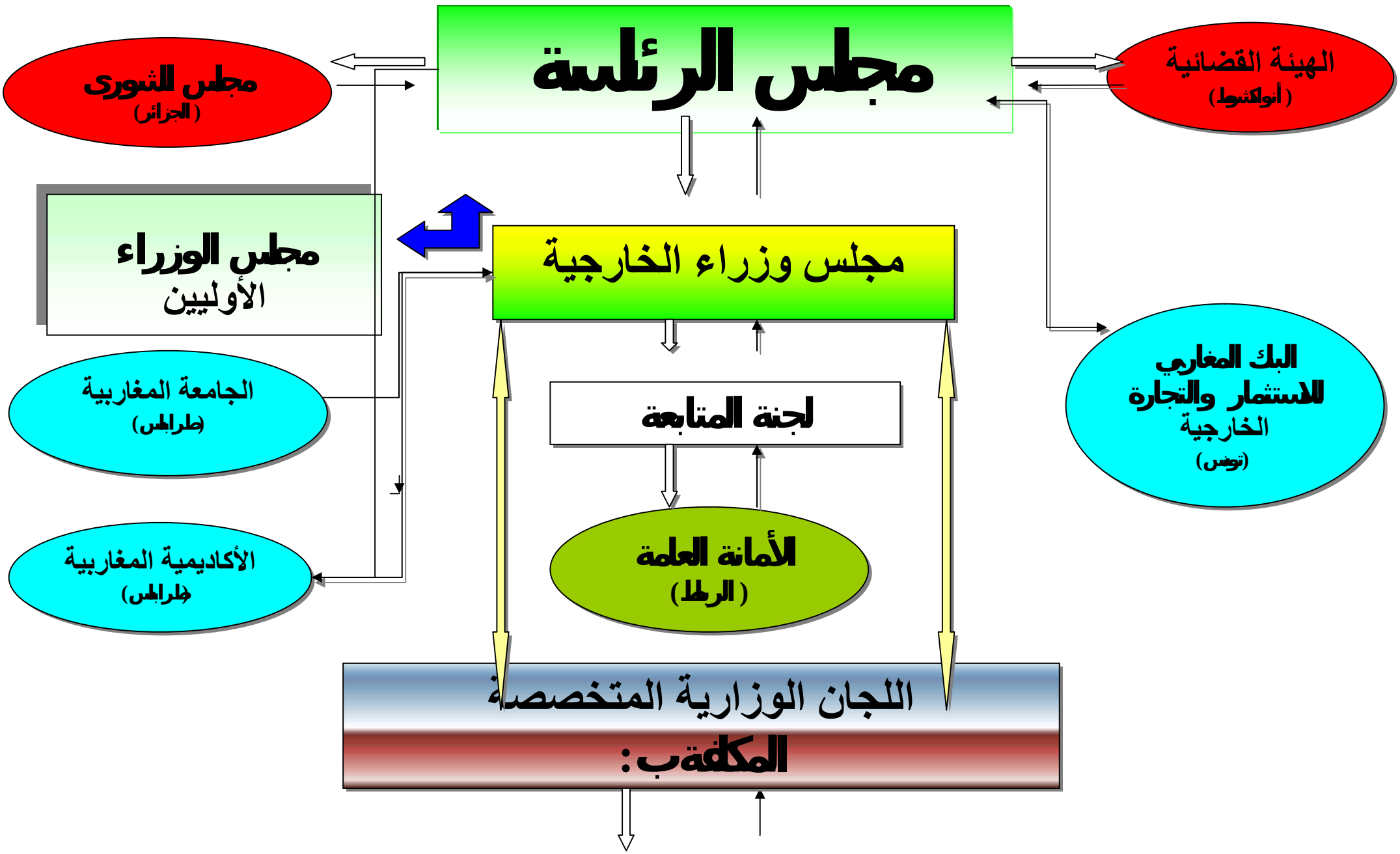
مجلس الرئاسة
مجلس الشورى
(الجزائر)
الهيئة القضائية
(أنواكشوط)
مجلس الوزراء
الأوليين
مجلس وزراء الخارجية
البنك المغاربي
للاستثمار والتجارة
الخارجية
(تونس)
الجامعة المغاربية
(طرابلس)
لجنة المتابعة
الأكاديمية المغاربية
(طرابلس)
الأمانة العامة
(الرباط)
اللجان الوزارية المتخصصة
المكلفة ب:

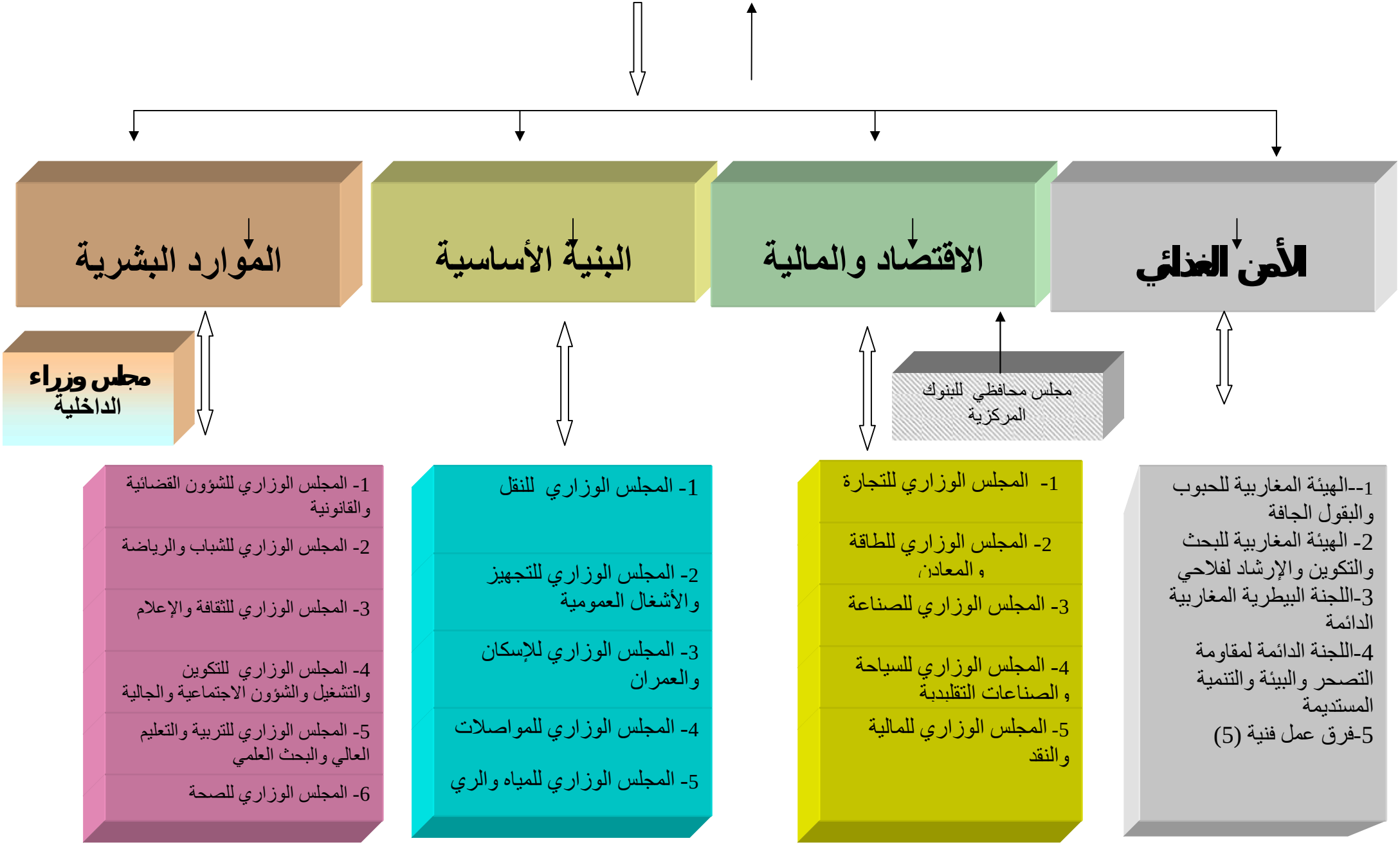
الموارد البشرية
البنية الأساسية
الاقتصاد والمالية
الأمن الغذائي
مجلس وزراء الداخلية
مجلس محافظي البنوك المركزية
1- المجلس الوزاري للشؤون القضائية والقانونية
2- المجلس الوزاري للشباب والرياضة
3- المجلس الوزاري للثقافة والإعلام
4- المجلس الوزاري للتكوين والتشغيل والشؤون الاجتماعية والجالية
5- المجلس الوزاري للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي
6- المجلس الوزاري للصحة
1- المجلس الوزاري للنقل
2- المجلس الوزاري للتجهيز والأشغال العمومية
3- المجلس الوزاري للإسكان والعمران
4- المجلس الوزاري للمواصلات
5- المجلس الوزاري للمياه والري
1- المجلس الوزاري للتجارة
2- المجلس الوزاري للطاقة و المعادن
3- المجلس الوزاري للصناعة
4- المجلس الوزاري للسياحة و الصناعات التقليدية
5- المجلس الوزاري للمالية والنقد
1--الهيئة المغاربية للحبوب والبقول الجافة
2- الهيئة المغاربية للبحث والتكوين والإرشاد لفلاحي
3-اللجنة البيطرية المغاربية الدائمة
4-اللجنة الدائمة لمقاومة التصحر والبيئة والتنمية المستديمة
5-فرق عمل فنية (5)

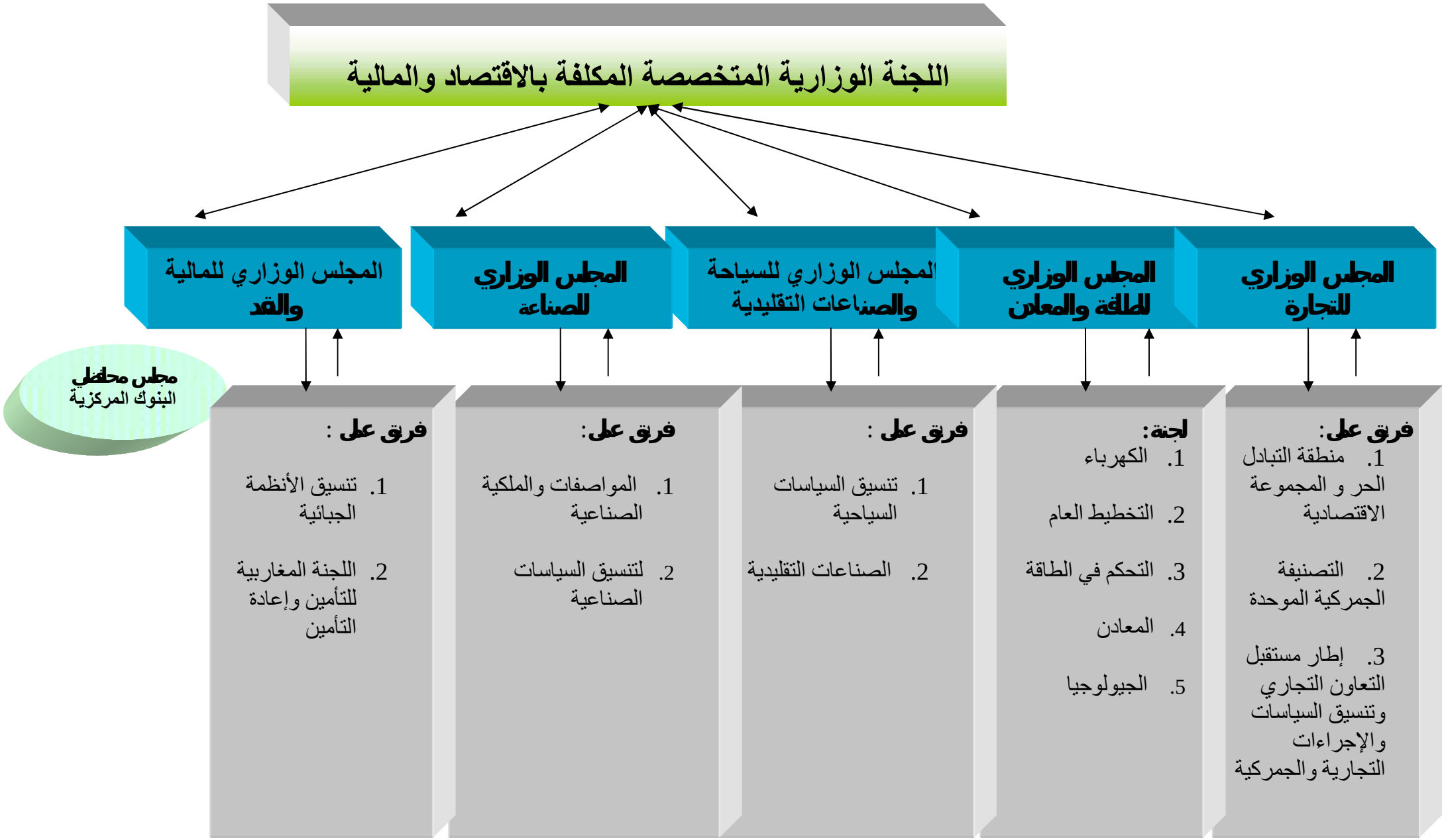
اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية
المجلس الوزاري للتجارة
المجلس الوزاري للطاقة والمعادن
المجلس الوزاري للسياحة والصناعات التقليدية
المجلس الوزاري للصناعة
المجلس الوزاري للمالية والقد
مجلس محافظي البنوك المركزية
فريق عمل:
1. منطقة التبادل الحر و المجموعة الاقتصادية
2. التصنيفة الجمركية الموحدة
3. إطار مستقبل التعاون التجاري وتنسيق السياسات والإجراءات التجارية والجمركية
لجنة:
1. الكهرباء
2. التخطيط العام
3. التحكم في الطاقة
4. المعادن
5. الجيولوجيا
فريق عمل :
1. تنسيق السياسات السياحية
2. الصناعات التقليدية
فريق عمل:
1. المواصفات والملكية الصناعية
2. لتنسيق السياسات الصناعية
فريق عمل :
1. تنسيق الأنظمة الجبائية
2. اللجنة المغاربية للتأمين وإعادة التأمين

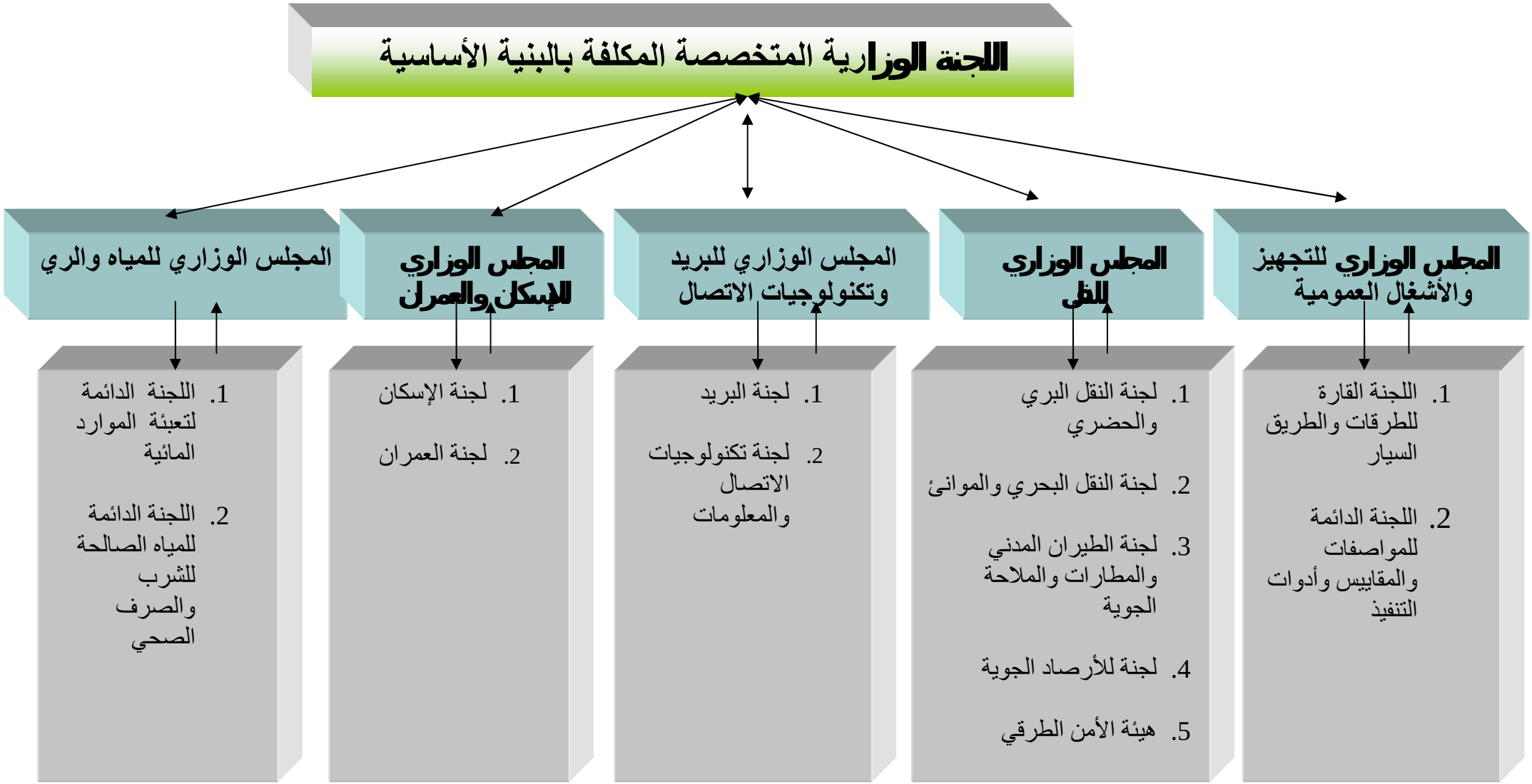
اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالبنية الأساسية
المجلس الوزاري للتجهيز والأشغال العمومية
1. اللجنة القارة للطرقات والطريق السيار
2. اللجنة الدائمة للمواصفات والمقاييس وأدوات التنفيذ
المجلس الوزاري للنقل
1. لجنة النقل البري والحضري
2. لجنة النقل البحري والموانئ
3. لجنة الطيران المدني والمطارات والملاحة الجوية
4. لجنة للأرصاد الجوية
5. هيئة الأمن الطرقي
المجلس الوزاري للبريد وتكنولوجيات الاتصال
1. لجنة البريد
2. لجنة تكنولوجيات الاتصال والمعلومات
المجلس الوزاري للإسكان والعمران
1. لجنة الإسكان
2. لجنة العمران
المجلس الوزاري للمياه والري
1. اللجنة الدائمة لتعبئة الموارد المائية
2. اللجنة الدائمة للمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي

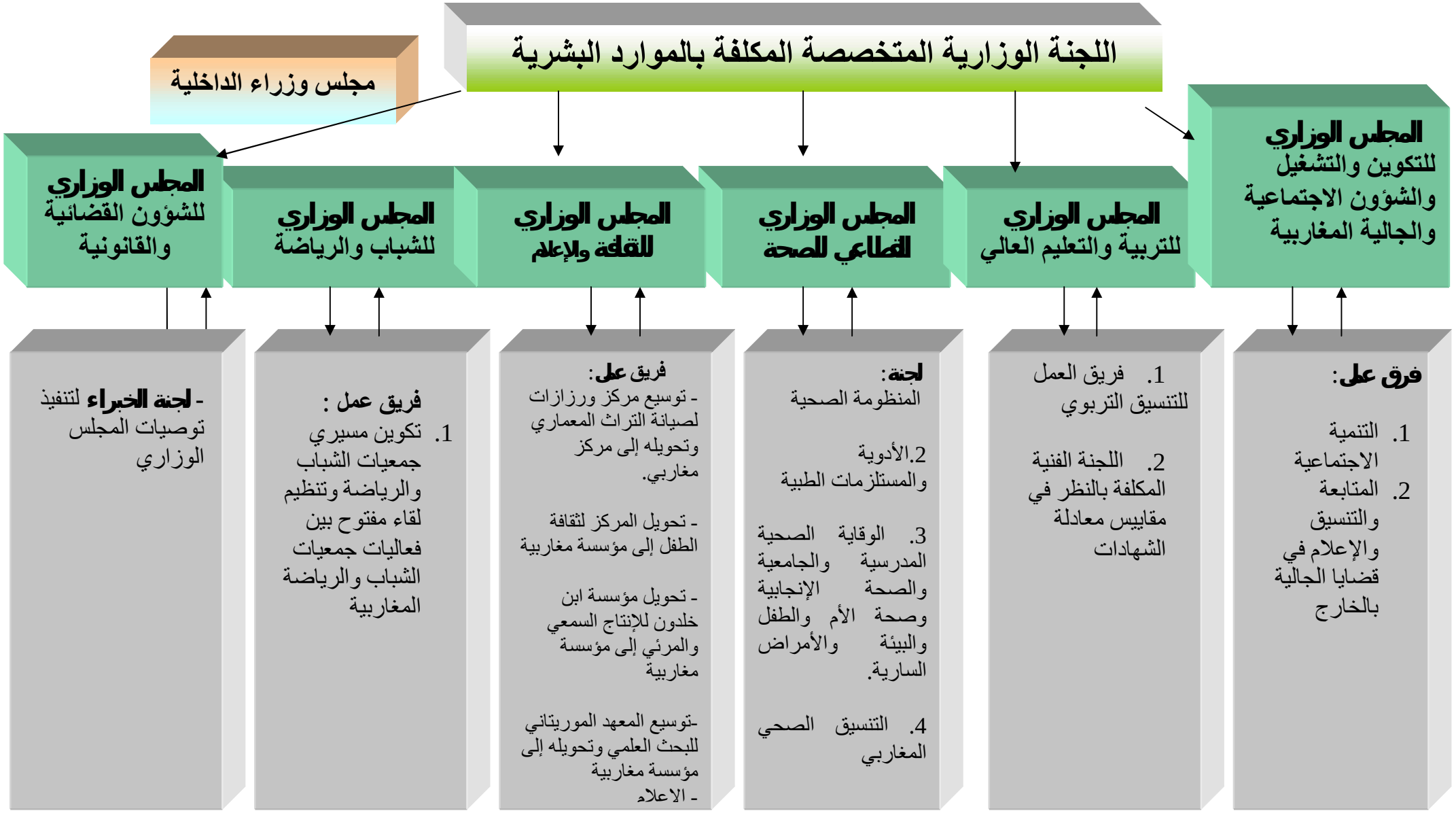
اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالموارد البشرية
مجلس وزراء الداخلية
المجلس الوزاري للتكوين والتشغيل والشؤون الاجتماعية والجالية المغاربية
المجلس الوزاري للتربية والتعليم العالي
المجلس الوزاري القطاعي للصحة
المجلس الوزاري للثقافة والإعلام
المجلس الوزاري للشباب والرياضة
المجلس الوزاري للشؤون القضائية والقانونية
فرق عمل:
1. التنمية الاجتماعية
2. المتابعة والتنسيق والإعلام في قضايا الجالية بالخارج
1. فريق العمل للتنسيق التربوي
2. اللجنة الفنية المكلفة بالنظر في مقاييس معادلة الشهادات
لجنة:
المنظومة الصحية
2.الأدوية والمستلزمات الطبية
3. الوقاية الصحية المدرسية والجامعية والصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والبيئة والأمراض السارية.
4. التنسيق الصحي المغاربي
فريق عمل:
- توسيع مركز ورزازات لصيانة التراث المعماري وتحويله إلى مركز مغاربي.
- تحويل المركز لثقافة الطفل إلى مؤسسة مغاربية
- تحويل مؤسسة ابن خلدون للإنتاج السمعي والمرئي إلى مؤسسة مغاربية
-توسيع المعهد الموريتاني للبحث العلمي وتحويله إلى مؤسسة مغاربية
- الاعلام
فريق عمل :
1. تكوين مسيري جمعيات الشباب والرياضة وتنظيم لقاء مفتوح بين فعاليات جمعيات الشباب والرياضة المغاربية
- لجنة الخبراء لتنفيذ توصيات المجلس الوزاري

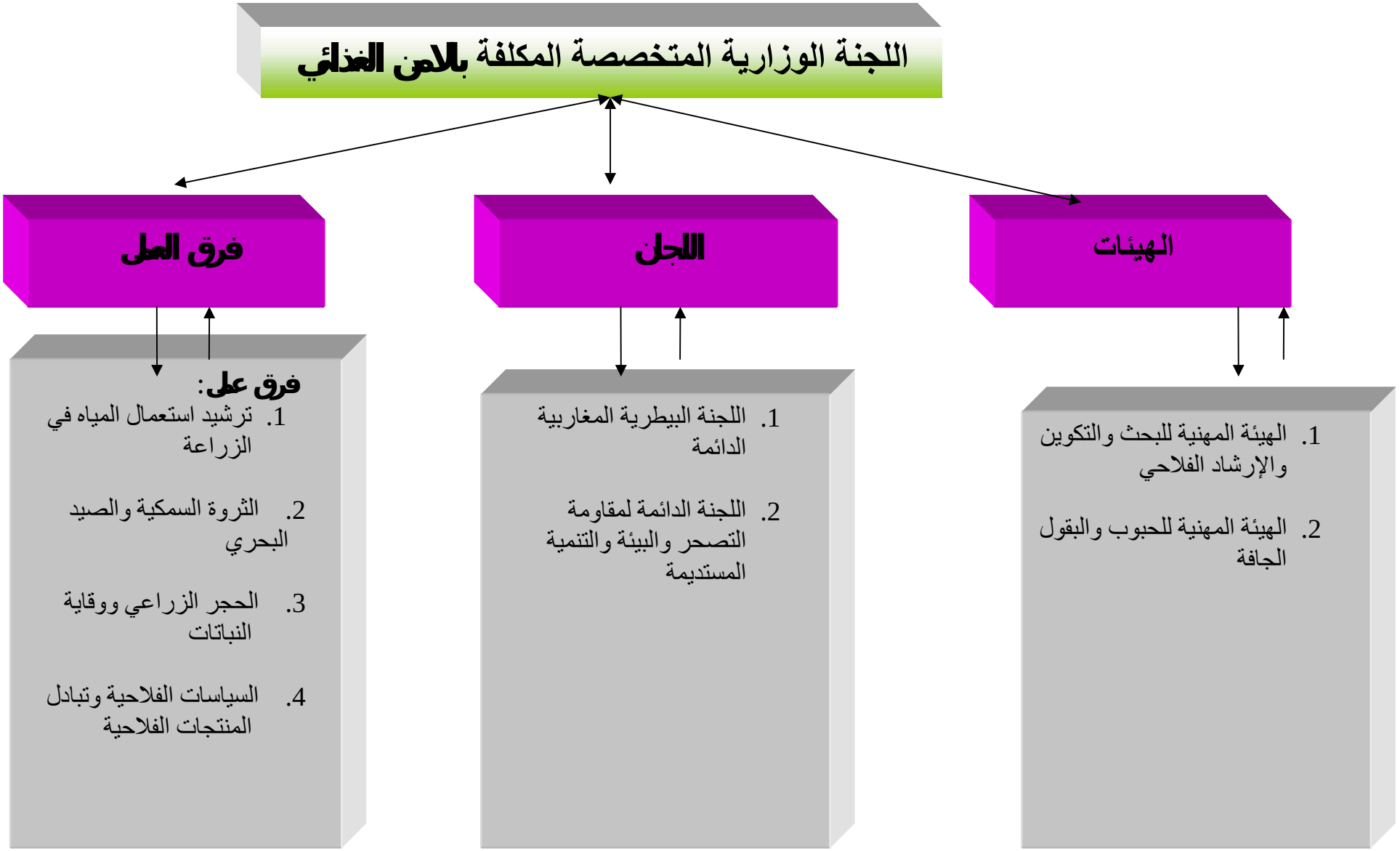
اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي
فرق العمل
اللجان
الهيئات
فرق عمل:
1. ترشيد استعمال المياه في الزراعة
2. الثروة السمكية والصيد البحري
3. الحجر الزراعي ووقاية النباتات
4. السياسات الفلاحية وتبادل المنتجات الفلاحية
1. اللجنة البيطرية المغاربية الدائمة
2. اللجنة الدائمة لمقاومة التصحر والبيئة والتنمية المستديمة
1. الهيئة المهنية للبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
2. الهيئة المهنية للحبوب والبقول الجافة

مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي

الدورة العادية الثالثة

إتفاقيّة إنشاء

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجيّة

بين دول المغرب العربي

اتفاقية انشـــــــاء

المصرف المغاربى للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول المغرب العربى

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

والجمهورية التونسية

والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

والمملكة المغربية

والجمهورية الاسلامية الموريتانية

انطلاقا من احكام معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي ،لاسيما المادة الثالثة منها ٠

وسعيا منها لتحقيق أهداف الاتحاد ،وتنفيذا لبرنامج عمله ٠

وعزما منها على توثيق العلاقات الاقتصادية وتكثيف التعاون في هذا الميدان بغية تحقيق تنميتها المشتركة ٠

وايمانا منها بضرورة تحقيق التنمية الفلاحية والصناعية والتجارية ٠

وحرصا منها على ارساء قواعد لتمويل المشاريع الانتاجية ذات المصلحة المشتركة والجدوى الاقتصادية ولتمويل المبادلات فيما بينها ٠

اتفقت على مايلى :

2 /..... .

أحكـــــام عامـــــة

المادة الاولى :: انشاء المصـــــــرف

ينشأ بمقتضى هذه الاتفاقية مصرف مغاربى يسمى المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ويشار اليه فيما بعد بكلمة المصرف .

المادة الثانية :: اغـــراض المصـــــرف

يهدف المصرف الى المساهمة في اقامة اقتصاد مغاربى مترابط ومندمج ومن ذلك اعداد وانجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الاموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالى وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها .

أ لعمليـــــــات

المادة الثالثة :: المبادىء العامـــــة

1 - يطبق المصرف مبادى التمويل المتعارف عليها دون الاخلال بسلامة وضعه المالى واغراضه وحسب القواعد واللوائح التي يضعها مجلس ادارة المصرف في هذا الشـــأن .

...../ 3

ب- يوجه المصرف عملياته أساسا لفائدة المشاريع الانتاجية لدول اتحاد المغرب العربى والهادفة الى التكامل الاقتصادى المغاربي ويجوز له المساهمة في تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة خارج دول اتحاد المغرب العربي •

المادة الرابعة :: انواع العمليات

يقوم المصرف بالخصوص بالعمليات التالية :

1 - تمويل المشاريع الانتاجية ذات المصلحة المشتركة مع اعتبار مردودها المالي وجدواها الاقتصادية عن طريق :

أ - دراسة او تمويل دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع•

ب- المساهمة في رأس المال •

ج- الاقراض •

ويقصد بالمشاريع ذات المصلحة المشتركة :

- المشاريع التي تشارك في رأس مالها عدة اطراف مغاربية •
- المشاريع التي تنتج لسد حاجيات أسواق دول الاتحاد •
- المشاريع التي تمكن من تصنيع مواد متأتية من بلد مغاربى غير الذى تقام فيه المشاريع •
- المشاريع التي تستعمل تقنيات مغاربية •

2 - دراسة فرص تكثيف المبادلات التجارية بين دول الاتحاد •

3 - تمويل التجارة البينية لدول الاتحاد •

4 - تمويل التجارة الخارجية لدول الاتحاد •

5 - المساهمة في انشاء الشركات التي من اهدافها تنمية المبادلات بين دول الاتحاد وصادرات هذه الدول وتحقيق التكامل الاقتصادي •

...../ 4

6 - تقديم المساعدة والمشورة الفنية .

7 - استقطاب مساهمات اجنبية بهدف تمويل المشاريع المشتركة .

يقوم المصرف بجميع الاعمال المصرفية داخل وخارج دول الاتحاد.

الموارد المالية

المادة الخامسة :: رأس المال

أ - يتم الاكتتاب في رأس المال المصرف بالدولار الامريكى .

ب- يحدد رأس المال المصرح به 500 مليون دولار امريكى ورأس المال المكتتب فيه عند التأسيس بـ 150 مليون دولار امريكى يقسم الى 150,000 ألف سهم اسمي تبلغ قيمة السهم الواحد ألف دولار امريكى ويكتتب فيه بالتساوى بين مساهمي دول الاتحاد .

ج- يدفع الربع الأول من رأس المال المكتتب فيه عند تأسيس المصرف ويدفع الباقى حسب مايقتضيه نشاطه بقرار من مجلس الادارة وذلك خلال مدة اقصاها خمس سنوات .

د - يجوز زيادة او تخفيض رأس مال المصرف حسب ماينص عليه النظام الاساسي وفي جميع الاحوال يراعى مبدأ تساوي نسب المساهمة بين دول الاتحاد .

المادة السادسة :: الاقتراض :

أ - يمكن للمصرف الاقتراض من الاسواق المالية العالمية بالعملة القابلة للتحويل دون الاخلال بسلامة وضعه المالي واغراضه .

5 /.....

ب- كما يجوز للمصرف الاقتراض من الاسواق المالية لدول الاتحاد حسب النظام المعمول به عن طريق اصدار سندات وذلك بعد دفع كامل قيمة الاسهم المكتتب فيها ٠

المادة السابعة :: الودائع

أ - يمكن للمصرف قبول الودائع بالعملة القابلة للتحويل وذلك بما لايتعارض مع القواعد المعمول بها في كل دولة من دول الاتحاد بالنسبة للمقيمين فيها ٠

ب- لايجوز للمصرف قبول الودائع بالعملات المحلية ٠

المادة الثامنة :: التعامل مع الدول الاعضاء

أ - تتعاون دول الاتحاد في مساعدة المصرف على الحصول لدى المؤسسات والمجموعات والدول الاجنبية على موارد مالية بشروط ميسرة ٠

ب- يعفي المصرف وموجوداته واملاكه ومداخيله وتوزيعات أرباحه وعملياته وانشطته التي تنص عليها هذه الاتفاقية من جميع الضرائب والرسوم الجمركية ٠ كما تعفي الايداعات بالعملة القابلة للتحويل لدى المصرف وفوائدها من الضرائب والاداءات ٠

ج- يعفي المصرف من أي اداء على الوثائق المتعلقة بتأسيسه او بانجاز أو معاينة الزيادات في راس ماله والتنقيحات الخاصة بالنظام الاساسي ، والادماجات والحصص المقدمة , كما يعفي من أي أداء على الوثائق اللازمة لانجاز عملياته ٠

د - تعفي اسهم المصرف عند اصدارها من جميع الضرائب والرسوم ٠

...../ 6

هـ- تضمن الاطراف المتعاقدة للمصرف حرية التحويل وبدون آجال بشأن العمليات المتعلقة بمباشرة نشاطاته .

كما تضمن حرية التحويل بدون آجال بشأن العمليات المتعلقة بالمساهمة في راس ماله .

اجهزة المصرف

المادة التاسعة :: الجمعية العمومية للمصرف

تكون للمصرف جمعية عمومية تتالف من المساهمين او من يمثلهم وهي السلطة العليا للمصرف وتمارس اعمالها وفقا لاحكام هذه الاتفاقية والنظام الاساسي .

المادة العاشرة :: ادارة المصرف

أ - يدير المصرف مجلس ادارة يتكون من عشرة اعضاء بنسبة عضوين لكل بلد .

ب- يترأس مجلس ادارة المصرف رئيس غير متفرغ من احدى جنسيات الدول الاعضاء تختلف عن جنسية المدير العام يعين لمدة ثلاث سنوات حسب الحروف الابجدية لدول الاتحاد .

ج- يعين مجلس الادارة من غير اعضائه مديرا عاما لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

7 /.....

المادة الحادية عشرة :: المراقبة المالية

أ - تعين الجمعية العمومية للمصرف مكتبا للمراقبة والتدقيق الخارجي من بين المكاتب الموجودة بدول الاتحاد والمشهود لهم بالكفاءة .

ب- يقوم مكتب المراقبة والتدقيق بالخصوص بمراجعة حسابات المصرف وتدقيق الحسابات الختامية .

ج- يحضر مكتب المراقبة والتدقيق الخارجي كل اجتماعات الجمعية العمومية ويعرض تقاريره عليها .

المادة الثانية عشرة :: الموظفون

أ - يكون موظفو المصرف من جنسيات دول اتحاد المغرب العربي ويراعى عند الانتداب مبدأ توزيع الوظائف بين مواطني الدول الاعضاء في المصرف بقدر الامكان مع عدم الاخلال بمبدأ وجوب توافر الكفاءه والخبرة اللازمتين .

ب- ينتفع موظفو المصرف من غير جنسية بلد المقر بالاعفاء من الضرائب على الأجور والمرتبات المطبقة في بلد المقر .

ج- ينتفع موظفو المصرف من غير جنسية بلد المقر بالاعفاء الجمركي لاثاثهم عند الالتحاق بالعمل في المصرف ، ولسيارة شخصية واحدة لكل موظف مرة واحدة في خمس سنوات وتطبق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بدولة المقر على مايتصرف فيه الموظف بيعا أو هبة داخل دولة المقر من هذه المستوردات المعفاة .

د - يمكن لموظفي المصرف من غير جنسية بلد المقر الاختيار بين

...../ 8

نظام الضمان الاجتماعى لبلد المقر ونظام الضمان الاجتماعى للبلد الذي ينتمون اليه .

هـ يحق لموظفي المصرف من غير دولة المقر تحويل 60 بالمائه من اجورهم ومكافآتهم الى خارج دولة المقر .

كما يحق لاعضاء مجلس الادارة من غير رعايا دولة المقر تحويل مكافآتهم بالكامل .

احكام مختلفة

المادة الثالثة عشرة :: الوضع القانوني

يكون المصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة يتمتع بالذمة المالية والشخصية المعنوية والاهلية القانونية الكاملة للقيام بكافة التصرفات المتعلقة بتحقيق اغراضه ولايخضع في ذلك الا لاحكام هذه الاتفاقية ونظامه الاساسي .

المادة الرابعة عشرة :: المقر

1 - يكون مقر المصرف في مدينة ..... ويجوز للمصرف ان ينشىء فروعا او وكالات او مكاتب داخل او خارج دول الاتحاد وذلك بمقتضى قرار من مجلس الادارة وتتمتع تلك الفروع والوكالات والمكاتب بجميع الامتيازات التي يتمتع بها المقر الرئيسى للمصرف .

ب- تتعهد دولة المقر بتمكين اعضاء مجلس الادارة وموظفي المصرف العاملين به من الالتحاق بعملهم والاقامة فيها دون اي عوائق .

9 /.....

المادة الخامسة عشرة :: الضمـــــــــانات

ا - لاتخضع جميع الاملاك والاموال الراجعة للمصرف والمساهمين لاي وسيلة تأميم او انتزاع او فرض الحراسة غير القضائية عليها ٠

وفي حالة اتخاذ اجراء من هذا النوع تتعهد دولة المقر بتعويض الضرر الحاصل بصفة عادلة وتمكين الاطراف الاخرى الاعضاء في المصرف من قبض التعويض وتحويله بعملة حرة قابلة للتحويل فورا ودون اي قيود ٠

ب- لاتخضع حقوق المصرف والمساهمين والمودعين لديه لاية اجراءات تتعلق بالتجميد او الحجز الا بموجب امر قضائى ٠

ج - لايخضع المصرف وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته لاجراءات الرقابة او التفتيش في دول الاتحاد الا بموجب اوامر قضائية ٠

المادة السادسة عشرة :: امتيازات اضافيـــــــــة

اذا منحت دولة المقر في المستقبل وفي نفس القطاع ضمانات وامتيازات اهم من الامتيازات او الضمانات الممنوحة للمصرف بمقتضى هذه الاتفاقية فان هذا الاخير ينتفع بصفة آلية بالضمانات والامتيازات المذكورة ٠

المادة السابعة عشرة :: لغـــة المصـــــرف

اللغة الرسمية للمصرف هى اللغة العربية وخاصة فيما يتعلق بمداولات الجمعية العمومية ومجلس الادارة والمراسلات داخل دول الاتحـــاد ٠

...../ 10

المادة الثامنة عشرة :: تسوية النزاعـــــــات

أ - تسوى النزاعات التي قد تنشأ بين الاطراف المتعاقدة او بين المصرف وهذه الاطراف او المساهمين في رأس ماله والخاصة بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية طبقا لاحكام المادة (20) من الاتفاقية الخاصة بحماية وتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربى •

ب- تكون مقاضاة المصرف امام المحاكم المختصة في دولة المقر ويجوز رفع الدعوى امام محاكم محل النزاع اذا كان به للمصرف وكالة او مكتب او فرع •

المادة التاسعةعشرة : تعيين المساهمين و النظام الاساسي

تتولى كل دولة تعيين المساهمين التابعين لها وقيمة مساهمة كل واحد منهم في رأس المال في حدود حصتها ، ويتولى المساهمون اعداد النظام الاساسي للمصرف في اول اجتماع لهم وفقا لما تنص عليه هذه الاتفاقيـــة •

...../ 11

المادة العشرون :: نعديـــــل الاتفاقيـــــة

يـتـم تـعديل هذه الاتفاقية بطلب من احدى دول الاتحاد بعد موافقة الدول الاخرى ، ويـكـون هذا التـعديـل ساري المفعول بعد التصديق عليـه مـن كـافة دول الاتـحاد وفقـا للاجراءات المنصوص عليها في المادة التالية .

المادة الواحدة والعشرون :: نفـــــاذ الاتفاقيـــــة

تـخضع هذه الاتـفـاقيـــة للتصديق عليها من قبل كافة الدول الاعضاء وفقـا للاجراءات المـعمول بها في كل منـها وتدخل حيز التنفيذ بعد ايـداع وثـائق المـصادقـة عليـها مـن طرف هذه الدول لدى الامانة العامـة لاتـحاد المـغرب العربـى التي تقوم باشعار الدول الاعضاء بذلـــــك .

...../ 12

وقعت هذه الاتفاقية في خمسة نصوص اصلية تتساوى جميعها في الحجية القانونية ، بمدينة راس لانوف بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 23 و 24 من شعبان 1400 و.ر 1411 هـ الموافق 9 و 1991/03/10م .

عن /
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
ابراهيم البشاري
امين اللجنة الشعبية للاتصال
الخارجي و التعاون الدولي

عن /
الجمهورية التونسية
الحبيب بن يحيى
وزير الشؤون الخارجية

عن /
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية
سيد احمد غزالي
وزير الشؤون الخارجية

عن /
المملكة المغربية
عبد اللطيف الفيلالي
وزير الدولة المكلف
بالشؤون الخارجية و التعاون

عن /
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
حمدي ولد ديمدي
وزير الشؤون الخارجية و التعاون

اتحاد المغرب العربي
المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

النظام الأساسي
للمصرف المغاربي
للاستثمار والتجارة الخارجية

اتحاد المغرب العربي
الأمانة العامة

النظام الأساسي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

الباب الأول
التأسيس- المقر- الوضع القانوني- الأغراض- العمليات

الفصل الأول : التأسيس

تنفيذا لأحكام الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية المبرمة برأس لانوف بتاريخ 1991/3/10 (يشار إليها فيما يلي بالاتفاقية) تأسست بين مساهمي دول الاتحاد مؤسسة مالية مغاربية تحمل تسمية المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ويشار إليه فيما يلي بالمصرف.

الفصل 2 : المقر

يكون المقر الرئيسي للمصرف في الجمهورية التونسية بمدينة تونس ويجوز للمصرف أن ينشئ فروعا أو وكالات أو مكاتب داخل أو خارج دول اتحاد المغرب العربي وذلك بمقتضى قرار من مجلس الإدارة.

الفصل 3 : الوضع القانوني

يكون المصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة يتمتع بالذمة المالية والشخصية المعنوية والأهلية القانونية الكاملة للقيام بكافة التصرفات المتعلقة بتحقيق أغراضه ولا يخضع في ذلك إلا لأحكام الاتفاقية وهذا النظام الأساسي.

الفصل 4 : الأغراض

يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية كما يهدف إلى تشجيع استقطاب وانسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وفي تنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.

الفصل 5 : المبادئ العامة للعمليات

أ- يطبق المصرف مبادئ التمويل المتعارف عليها دوليا دون الإخلال بسلامة وضعه المالي وأغراضه وحسب القواعد واللوائح التي يضعها مجلس إدارة المصرف في هذا الشأن.

ب-يوجه المصرف عملياته أساسا لفائدة المشاريع الإنتاجية بدول الاتحاد والهادفة إلى التكامل الاقتصادي المغاربي ويجوز له المساهمة في تمويل مشاريع ذات مصلحة مشتركة خارج دول اتحاد المغرب العربي **وفق ما يلي:**

- **تحديد سقف التمويلات الموجهة لكل دولة عضو بما لا يزيد عن 30 % من مبالغ التمويلات.**
- **تحديد سقف تمولات المصرف خارج دول اتحاد المغرب العربي بما لايزيد على على 10 % من مبالغ التمويلات.**

الفصل 6 : أنواع العمليات

يقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفية داخل وخارج دول الاتحاد بما لا يتعارض مع أحكام الاتفاقية وهذا النظام الأساسي وعلى سبيل المثال لا الحصر يقوم بالعمليات التالية:

1) تمويل المشاريع الإنتاجية ذات المصلحة المشتركة مع اعتبار مردودها المالي وجدواها الاقتصادية عن طريق :

أ- دراسة أو تمويل دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع،
ب-المساهمة في رأس المال،
ج- الإقراض.

ويقصد بالمشاريع ذات المصلحة المشتركة :
- المشاريع التي تشارك في رأس مالها عدة أطراف مغاربية،
- المشاريع التي تنتج لسدّ حاجيات أسواق دول الاتحاد،
- المشاريع التي تمكن من تصنيع مواد متأتية من بلد مغاربي غير الذي تقام فيه المشاريع،
- المشاريع التي تستعمل تقنيات مغاربية.

2) دراسة فرص تكثيف المبادلات التجارية بين دول الاتحاد،
3) تمويل التجارة البينية لدول الاتحاد،
4) تمويل التجارة الخارجية لدول الاتحاد،
5) المساهمة في إنشاء الشركات التي من أهدافها تنمية المبادلات بين دول الاتحاد وصادرات هذه الدول وتحقيق التكامل الاقتصادي،

6) تقديم المساعدة والمشورة الفنية،
7) استقطاب مساهمات أجنبية بهدف تمويل المشاريع المشتركة.

الباب الثاني
الموارد المالية

الفصل 7 : رأس المال

حدّد رأس مال المصرف المصرح به بخمسمائة مليون دولار أمريكي. وحدّد رأس المال المكتتب فيه عند التأسيس بمائة وخمسين مليون دولار أمريكي يقسم إلى مائة وخمسين ألف سهم إسمي قيمة كل واحد منها ألف دولار .

الفصل 8 : الاكتتاب

يخصص الاكتتاب في رأس مال المصرف بالتساوي للدول الموقعة على الاتفاقية أو للمساهمين من القطاع العام أو الخاص من ذوي جنسيات دول الاتحاد.

الفصل 9: دفع قيمة الأسهم

يدفع المساهم عند التأسيس ربع قيمة الأسهم التي اكتتبها خلال شهر ونصف من تاريخ توقيعه لبطاقة الاكتتاب في رأس مال المصرف في حساب يتم فتحه لهذا الغرض لدى إحدى البنوك المعتمدة في بلد المقر.

ويقع دفع باقي قيمة الأسهم حسب ما يقتضيه نشاط المصرف في المواعيد التي يحدّدها مجلس إدارة المصرف وذلك خلال مدة أقصاها خمس سنوات ابتداء من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية.

يتم اكتتاب رأس مال المصرف ودفع قيمة الأسهم بالدولار الأمريكي.

الفصل 10 : شكل الأسهم

تكون جميع أسهم المصرف اسمية وكل سهم منها غير قابل للتجزئة.

يصدر المصرف بعد تسديد القسط الأول من رأس المال شهادات مؤقتة اسمية للقيمة المدفوعة من الأسهم.

بعد تسديد جميع الأقساط تعطى للمساهم شهادة نهائية للأسهم التي يملكها، تتضمن اسم المكتتب وجنسيته وعنوانه ومحل إقامته وعدد الأسهم المملوكة له وتستخرج شهادات الأسهم من دفتر ذي قسائم تحمل أرقام متسلسلة على أن تكون مختومة بخاتم المصرف الرسمي وموقعا عليها من قبل رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض.

الفصل 11 : نقل ملكية الأسهم

يجوز نقل ملكية الأسهم بموجب تصريح بذلك ممضى من قبل المحيل أو من وكيله المفوض له ومسجل بدفتر المصرف.

لا يجوز للمساهم نقل ملكية الأسهم التي يملكها إلا لشخص طبيعي أو معنوي يحمل نفس الجنسية.

لا يسمح بنقل ملكية الأسهم إلا بالنسبة للأسهم التي وقع دفع المبالغ المطلوبة منها.

ولا يجوز نقل ملكية الأسهم المتأخر سداد قيمتها إلا بترخيص من مجلس الإدارة وفي هذه الحالة يكون كل المكتتبين والمستفيدين من نقل الملكية متضامنين في تحمل دفع قيمتها.

الفصل 12 : حقوق والتزامات المساهمين

بدون الإخلال بأحكام هذا النظام الأساسي يخول كل سهم بدون تمييز حقوقا متساوية للمساهمين في ملكية موجودات المصرف وأرباحه وفي الحقوق التي منحها هذا النظام للمساهم.

يترتب على ملكية الأسهم قبول النظام الأساسي للمصرف وقرارات جمعياته العمومية ومجلس إدارته ولا يلزم المساهمون إلا بالقيمة الاسمية لأسهمهم ولا يجوز زيادة التزاماتهم.

الفصل 13 : زيادة أو تخفيض رأس المال

يجوز بناء على توصية من مجلس الإدارة الزيادة في رأس مال المصرف أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية غير العادية وذلك وفق الشروط الواردة في الفصل (27) من هذا النظام الأساسي.

في حالة الزيادة في رأس المال يشترط سداد كامل رأس المال المصرح به على أن يتمتع المساهمون بحق الأفضلية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة إلا إذا قررت الجمعية العمومية خلاف ذلك.

تحدد الجمعية العمومية غير العادية شروط إصدار الأسهم الجديدة وتفوض مجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

ومع مراعاة أحكام الفصل8 والفصل11 من هذا النظام الأساسي، فإن للمساهمين الحق في التعامل بحقوق الأفضلية وحقوق إسناد الأسهم الجديدة المتولدة عن إدماج الأموال الاحتياطية في رأس المال.

وفي حالة تخفيض رأس المال تحدد الجمعية العمومية غير العادية مقدار التخفيض وكيفيته.

الفصل 14 : الاقتراض

أ) يمكن للمصرف الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بالعملة القابلة للتحويل دون الإخلال بسلامة وضعه المالي وأغراضه. ويتولى مجلس الإدارة تحديد السقف الأقصى لمبلغ الإقتراض الخارجي.

ب) كما يجوز للمصرف الاقتراض من الأسواق المالية لدول الاتحاد حسب النظام المعمول به عن طريق إصدار سندات وذلك بعد دفع كامل قيمة الأسهم المكتتب فيهاوطبقا للتشريعات الوطنية ويتم استعمال هذه الموارد طبقا لنظام الصرف المعمول به في كل بلد يقع فيه إصدار تلك السندات.

فصل 15 : الودائع

أ) يمكن للمصرف قبول الودائع بالعملة القابلة للتحويل وذلك بما لا يتعارض مع القواعد المعمول بها في كل دولة من دول الاتحاد بالنسبة للمقيمين فيها.

ب) لا يجوز للمصرف قبول الودائع بالعملات المحلية.

الباب الثالث
الجمعية العمومية للمساهمين

الفصل 16 : التكوين

الجمعية العمومية هي السلطة العليا في المصرف وهي الممثلة لكافة المساهمين وقت الانعقاد وتكون قراراتها ملزمة للمصرف وتعقد اجتماعاتها وفقا لهذا النظام.

لكل مساهم حق حضور الجمعية العمومية والمشاركة في أعمالها وذلك مهما كان عدد الأسهم التي يملكها على أن يثبت شخصيته وملكية أسهمه.

يجوز تمثيل المساهم من قبل مساهم آخر متمتع بحق التصويت ويكون ذلك بموجب تفويض خاص يعد لهذا الغرض على أن المساهمين ذوي الشخصية المعنوية يمكنهم أن ينيبوا عنهم وكيلا غير مساهم شخصيا.

الفصل 17 : أنواع الاجتماعات

1- الجمعية العمومية العادية:

تعقد الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة في السنة في غضون الأشهر الستة التي تلي انتهاء السنة المالية للمصرف.

2-الجمعية العمومية غير العادية:

تستدعى الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي في كل وقت من السنة من طرف مجلس الإدارة أو بناء على طلب من المساهمين المالكين لنسبة 67 % على الأقل من رأس مال المصرف أو من مكتب المراقبة والتدقيق.

الفصل 18 : التصويت

يكون التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية لكل مساهم بما يوازي عدد أسهمه وبمعدل صوت لكل سهم ويتم التصويت علنا.

الفصل 19 : دعوة الجمعية العمومية للانعقاد

إن مجلس الإدارة هو المؤهل لدعوة الجمعية العمومية للانعقاد على أنه عند الاقتضاء، يمكن لمكتب المراقبة والتدقيق أن يتولى القيام بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد.

يجوز لعدد من المساهمين المالكين لنسبة 60 % من رأس مال المصرف على الأقل مطالبة مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العمومية وذلك قبل عشرة أيام من الإعلان عن الدعوة، وفي صورة عدم استجابة مجلس الإدارة لذلك خلال مدة 15 يوما من تاريخ المطلب، يجوز لهم مطالبة مكتب المراقبة والتدقيق بالقيام بالدعوة.

تقع دعوة الجمعية العمومية باستدعاء المساهمين برسالة توجه إليهم لحضور الاجتماع شهرا على الأقل قبل تاريخ انعقادها.

وتوجه الاستدعاءات مصحوبة بمشروع لجدول الأعمال باسم مجلس الإدارة كما يمكن لمكتب المراقبة والتدقيق توجيه هاته الاستدعاءات في حالة التأكد.

الفصل 20 : مكان اجتماعات الجمعية العمومية

تنعقد اجتماعات الجمعية العمومية في مقر المصرف أو في مدينة مغاربية يختارها مجلس الإدارة.

الفصل 21 : جدول الأعمال

يقوم المستدعي بضبط جدول الأعمال الذي لا يسجل فيه إلا الاقتراحات الصادرة عن مجلس الإدارة أو عن مكتب المراقبة والتدقيق إن صدرت بادرة الدعوة عنه أو عن عدد من المساهمين المالكين لنسبة 60 % من رأس المال على الأقل.

لا يطرح للمناقشة أي موضوع آخر خارج عما هو مدرج في جدول الأعمال.

الفصل 22 : رئاسة اجتماعات الجمعية العمومية ومكتب اجتماع الجمعية

تكون رئاسة اجتماعات الجمعية العمومية بالتناوب بين الدول الأعضاء في الاتحاد من غير أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك من غير البلدان التي لها مسؤولية في إدارة المصرف.

يتكون مكتب اجتماع الجمعية العمومية من رئيس الاجتماع ومحققي أصوات اثنين يقع اختيارهما من بين المساهمين الحاضرين وكاتب يعين من غير أعضاء الجمعية.

الفصل 23 : ورقة الحضور

تحرر ورقة حضور محتوية على أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين عنهم وعلى عناوينهم وكذلك على عدد أسهم كل واحد منهم.

ويشهد مكتب الاجتماع على صحة الورقة الممضاة بالشكل المطلوب من قبل المساهمين الحاضرين ووكلاء الممثلين عنهم.

وتودع ورقة الحضور بمقر المصرف وعلى المصرف أن يضعها للاطلاع عليها لمن يطلب ذلك.

الفصل 24 : صحة اجتماعات الجمعية العمومية العادية

لا يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحا إلا بحضور عدد من المساهمين يمثلون على الأقل 67 % من رأس مال المصرف فإذا لم يتوفر هذا النصاب، توجه دعوة ثانية إلى اجتماع يكون صحيحا إذا حضره عدد من المساهيمن يمثلون 60% على الأقل من رأس مال المصرف.

الفصل 25 : سلطات الجمعية العمومية العادية

باستثناء السلطات التي هي من اختصاص الجمعية العمومية غير العادية بمقتضى هذا النظام الأساسي، تتمتع الجمعية العمومية المنعقدة في اجتماع عادي بأوسع السلطات ولها على سبيل الذكر لا الحصر:

- الاطلاع على التقارير المقدمة من قبل مجلس الإدارة ومكتب مراقبة وتدقيق الحسابات،
- مناقشة الموازنة والحسابات الختامية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها أو رفضها أو طلب تعديلها،
- ضبط استعمال أرباح المصرف وتحديد الحصص وفق أحكام الفصول 44 إلى 46 أسفله،
- تعيين أعضاء مجلس الإدارة وإقصائهم،
- تعيين مكتب لمراقبة وتدقيق الحسابات المنصوص عليه بالفصل 41 من النظام الأساسي وتحديد مكافأته،

- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة،
- إعطاء كل رخصة أو مصادقة قد يطلبها منها مجلس الإدارة بالنسبة لكل عمل أو عميلة لم ينص عليها خصيصا الفصل 6 من هذا النظام الأساسي،
- تسوية الخلافات حول تفسير وتطبيق هذا النظام الأساسي.

الفصل 26 : المصادقة على مداولات الجمعية العمومية العادية

تتم المصادقة على مداولات الجمعية العمومية العادية بأغلبية أصوات تمثل 67% من رأس المال الممثل على الأقل.

الفصل 27 : الاجتماعات غير العادية للجمعية العمومية

لا يجوز اتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العمومية المنعقدة بصفة غير عادية.

1- تعديل أحكام النظام الأساسي للمصرف
2- زيادة رأس المال أو تخفيضه
3- التوسيع أو التضييق في أغراض المصرف
4- تصفية المصرف.

ولا يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحا إلا بحضور مساهمين يمثلون 80 % من رأس مال المصرف على الأقل.

وفي جميع الأحوال تصدر القرارات بأغلبية تزيد على 67 % من رأس مال المصرف .

الفصل 28 : محاضر الاجتماعات – التعريف بها

تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية في سجل خاص ويمضيها كافة أعضاء مكتب الاجتماع.

ويشهد بصحة النسخ والمضامين المستخرجة من تلك المحاضر للاستظهار بها لدى المحاكم وغيرها، رئيس مجلس الإدارة أو عضوان من مجلس الإدارة وإذا كانت تلك النسخ والمضامين ممضاة بهاته الصفة تصبح قانونية في نظر الغير.

الباب الرابع
مجلس الإدارة

الفصل 29 : التعيين

يدير المصرف مجلس إدارة يتكون من عشرة أعضاء بنسبة عضوين لكل بلد تعينهم الجمعية العمومية.

الفصل 30: مدة العضوية

يشغل عضو مجلس الإدارة منصبه لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد ما لم يستقيل أو يصبح غير مؤهل لمنصب عضو مجلس الإدارة أو يتوقف عن شغل المنصب. ويحق لأعضاء مجلس الإدارة المستقيلين أن يعاد تعيينهم.

الفصل 31 : حالة الشغور

في حال شغور منصب أحد أعضاء مجلس الإدارة بشكل طارئ فإنه يجوز شغله بآخر تعينه الجهة التي يكون العضو المتخلي ممثلا لها ويتولى عضو مجلس الإدارة المعين بهذه الكيفية منصبه للفترة المتبقية من مدة تعيين العضو الذي عين مكانه.

الفصل 32 : رئاسة مجلس الإدارة

يترأس مجلس إدارة المصرف رئيس غير متفرغ من إحدى جنسيات دول الاتحاد تختلف عن جنسية المدير العام والمدير العام المساعد يعين بالتناوب لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد بين الدول الأعضاء حسب الحروف الأبجدية.

وفي حالة غياب الرئيس يكلف مجلس الإدارة رئيسا مؤقتا.

الفصل 33 : إدارة المصرف

يعين مجلس الإدارة من غير أعضائه مديرا عاما ومديرا عاما مساعدا بالتناوب بين الدول الأعضاء لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد. ويراعي في تعيينهما الكفاءة والخبرة اللازمتين في المجال المالي والمصرفي.

الفصل 34 : اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة يوجهها رئيسه بمبادرة منه أو بطلب من نصف أعضاء المجلس كلما دعت مصلحة المصرف إلى ذلك وعلى الأقل 4 مرات في السنة إما بمقر المصرف أو بأي دولة من الدول الأعضاء يقع تحديدها برسائل الاستدعاء التي يجب تبليغها قبل شهر على الأقل من انعقاد الجلسة ويمكن للمجلس أن يجتمع باستدعاء شفهي وبدون مراعاة الأجل المذكور إذا تم ذلك بحضور كل الأعضاء أو حضور من ينوب عنهم.

يعد الرئيس أو الأعضاء الذين يقومون بالاستدعاءات، جدول أعمال المجلس ويقع تبليغه إلى بقية الأعضاء مصحوبا بالوثائق المتعلقة بالمواضيع المسجلة به.

يمكن لكل عضو أن ينيب عنه أحد زملائه من أعضاء المجلس وذلك بتوجيه مكتوب أو توكيل ولا يجوز لأي عضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد.

لا تصح مداولات المجلس إلا إذا حضر الجلسة أكثر من 6 أعضاء بصفة شخصية وتؤخذ القرارات بموافقة 3/5 أعضاء مجلس الإدارة شخصيا أوبالإنابة.

الفصل 35 : محاضر الجلسات-النسخ-المضامين

تدون محاضر جلسات مجلس الإدارة في سجل خاص يمضيها رئيس الجلسة وكاتبها وواحد من الأعضاء الحاضرين.

إن نسخ أو مضامين هذه المحاضر المعدة للإدلاء بها أمام المحاكم أو غيرها يشهد بصحتها رئيس مجلس الإدارة أو عضوان من مجلس الإدارة.

إن مجرد ذكر أسماء الأعضاء الحاضرين أو الغائبين في محضر كل جلسة وفي المضامين والنسخ المستخرجة منه كاف لإثبات عدد الأعضاء المباشرين وصفتهم وتعيينهم كما هو كاف لإثبات صلاحيات الأعضاء النائبين عن زملائهم.

الفصل 36 : صلاحيات مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بأوسع الصلاحيات في نطاق أغراض المصرف باستثناء الأعمال والعمليات التي هي بحكم هذا النظام الأساسي من اختصاص الجمعية العمومية، وذلك لتمثيل المصرف وتسييره، وإدارته وتحميله المسؤولية وتنميته. ولمجلس الإدارة بالخصوص الصلاحيات التالية المدرجة على سبيل الذكر لا الحصر :

1) يقرر تأسيس الشركات والمساهمة في تأسيسها وشراء أسهم وسندات وأقساط عائدات أو حقوق من أي نوع والمشاركة في كل مساهمة إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أو بأية صورة أخرى يراها مناسبة كما يرخص في كل اشتراك مباشر وغير مباشر في أية مؤسسة صناعية أو فلاحية أو سياحية أوتجارية لها صلة بأي صفة من الصفات بأغراض المصرف ثم إنه يمثل المصرف في كل المؤسسات التي يملك فيها أسهما أو أقساط أو سندات أو مصالح من أي نوع ويستعمل كل الحقوق ويقوم بجميع العمليات التي تقتضيها تلك السندات أو تلك المصالح،
2) يقرر سياسات منح القروض والاعتمادات الطويلة والمتوسطة الأمد،
3) يحدد سياسات نسب الفائدة على القروض ونسب العمولات،
4) يعد اللائحة الخاصة بالقواعد الاحترازية المتعلقة بالأموال الذاتية وتوزيع وتغطية المخاطر والسلامة المالية.
5) يعين ممثلي المصرف لدى كل الادارات في جميع المناسبات ولتسوية كل الأوضاع معها،
6) يفتح أو يغلق أي فرع أو وكالة أو أي مكتب متى أراد،
7) يحدد مرتبات وامتيازات المدير العام والمدير العام المساعد،
8) أ- يعين ويفصل كل مدير أو مدير مساعد أو وكيل مفوض مساهم أو غير مساهم أو كل موظف ويحدد صلاحياتهم ومسؤولياتهم ومرتباتهم أوأجورهم وكذلك منحة

تقاعدهم وله صلاحيات إحداث أو حل أي لجنة إدارية وأي لجنة فنية أواستشارية مع تحديد صلاحياتها ونظام عملها وشروط عمل أعضائها،

ب-يتم تعيين الأطر بحصص متساوية بين الدول الأعضاء،

9) يرخص في إبرام الاتفاقيات والصفقات من أي نوع ويعين من يمثله في كل الاتفاقيات والصفقات،
10) يرخص في شراء الأراضي والعقارات الضرورية لسير أعمال المصرف،
11) يرخص كل استئجار وتأجير بوعد بالبيع أو بدونه وكل إحالة فسخ لهذه الاستئجارات بتعويض أو بدون تعويض،
12) يرخص في شراء و بيع المنقولات من أي نوع،
13) يجوز له أن يطلب قرضا يدفع نقدا أو يفتح فيه اعتمادا حسب الشروط التي يراها مناسبة كما يجوز له أن يعطي على ممتلكات المصرف كل الرهون وكل الامتيازات وكل التفويضات وكل الضمانات المنقولة وغير المنقولة،
14) يقرر إصدار الاقتراضات وسندات الدين،
15) يقبل كل الضمانات ويرخص فيها،
16) يبرم كل وثائق التأمين،
17) يصدر ويقبل ويدفع كل صك وحوالة أو ورقة تجارية ويتعامل بذلك ويتولى التظهير والكفالة
18) يعطى ويقبل أي نوع من أنواع الضمانات والكفالات،
19) يوظف بصفة مؤقتة ما يفيض على حاجات المصرف المباشرة من الأموال السائلة، على أن يراعى في هذا الصدد توقيت التزامات المصرف إزاء الغير والسحوبات المتوقعة على قروض المصرف، وبصفة عامة الحرص على تسييل الأصول المستثمر فيها،
20) يرخص في كل نوع من أنواع رفع اليد وذلك إما بالتخلي عن حق الاعتراض وتسجيل الامتيازات أو عن دعاوي الفسخ وأي نوع من أنواع الحقوق الأخرى وكل ذلك بعد التحقق من وفاء الدين أو بدونه كما له أن يتنازل عن حق الأولوية،
21) يقر الميزانية التقديرية السنوية ،
22) يعد الحسابات الختامية وحسابات الأرباح والخسائر السنوية ويضعها على ذمة مكتب مراقبة وتدقيق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العمومية بأربعين يوما على الأقل،
23) يقدم كل سنة إلى الجمعية العمومية حسابات تصرفه مصحوبة بتقرير عنها وعن وضع المصرف ويقترح كيفية توزيع الأرباح،
24) يتولى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد ويضبط جدول أعمالها،
25) يقدم للجمعية العمومية كل الاقتراحات بشأن الزيادة أو التخفيض في رأس مال المصرف أو تعديل هذا النظام الأساسي ويكون مسؤولا عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية،
26) يحدث مجلس الإدارة لجانا متخصصة لمساعدته للقيام بالمهام المنوطة بعهدته.

الفصل 37 : صلاحيات رئيس مجلس الإدارة

يقوم رئيس مجلس الإدارة بكل المهام والصلاحيات التي يخولها له المجلس وعلى وجه الخصوص يتولى رئاسة مجلس الإدارة وتسيير أعماله.

الفصل 38 : صلاحيات المدير العام

يقوم المدير العام بكل المهام والصلاحيات التي يخولها له مجلس الإدارة للقيام بتسيير أعمال المصرف وتنفيذ سياسات وقرارات مجلس الإدارة وإعداد كل الوثائق والدراسات التي يطلبها منه المجلس.

يفوض مجلس الإدارة للمدير العام التوقيع باسم المصرف على جميع المستندات المتعلقة بنشاطاته وأعماله بما في ذلك وثائق سحب الأموال والقيم والحوالات على أصحاب المصارف المطلوب منهم أو المودع لديهم وكذلك اكتتاب سندات الدين وتظهير الأوراق التجارية وكفالتها أو التأشير عليها بالدفع أو أية أعمال أخرى يفوضها له مجلس الإدارة. يمثل المدير العام المصرف أمام القضاء والغير.

يفوض المدير العام قسطا من صلاحياته إلى المدير العام المساعد بناء على قرار مجلس الإدارة.

الفصل 39 : مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

1) أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون بصفة شخصية أو بالتضامن حسب الحالات إزاء المصرف أو إزاء الغير وذلك عن ارتكاب مخالفات ضد أحكام القانون أو أخطاء في التصرف خاصة عند توزيع أرباح لا أساس لها من الصحة أو السماح بتوزيعها.

2) لا يجوز إبرام أي تعاقد بين المصرف وأحد أعضاء مجلس إدارته إما مباشرة أو بصفة غير مباشرة أو عن طريق الغير.

الفصل 40 : مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحدد الجمعية االعمومية العادية بدل حضور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

الباب الخامس
المراقبة المالية

الفصل 41 :

1- المراقبة الداخلية

ينشئ مجلس الإدارة لجنة دائمة للتدقيق الداخلي مكونة من بين أعضائه وتعرض نتائج أعمالها على مجلس الإدارة بصفة منتظمة.

2- المراقبة الخارجية

أ- تعين الجمعية العمومية العادية للمصرف مكتبا للمراقبة والتدقيق، من بين المكاتب المرخص لها مزاولة هذه المهنة من ذوي جنسية إحدى دول الاتحاد، والمكاتب التي يمتلك فيها الشركاء من إحدى جنسيات دول الاتحاد نسبة الأغلبية في رأس مالها.

ب- يجب أن يكون من المكاتب المشهود لها بالخبرة والكفاءة في مجال مراقبة وتدقيق المؤسسات العاملة في المجال المصرفي.

ج- يقوم مكتب المراقبة والتدقيق على وجه الخصوص بمراجعة حسابات المصرف وتدقيق حساباته الختامية وذلك حسب الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا.

د- يحضر مكتب المراقبة والتدقيق الخارجي كل اجتماعات الجمعية العمومية ويعرض تقاريره عليها.

الباب السادس
السنة المالية-الميزانية-حساب الأرباح والخسائر-حق الاطلاع

الفصل 42 : السنة المالية

تبتدئ السنة المالية للمصرف في بداية الشهر الأول من السنة الميلادية وتنتهي في الحادي والثلاثين من الشهر الثاني عشر من كل سنة على أنه بصفة استثنائية تبتدئ السنة المالية الأولى للمصرف من تاريخ تأسيسه وتنتهي في الحادي والثلاثين من الشهر الثاني عشر من السنة الموالية.

الفصل 43 : الميزانية- حسابات الأرباح والخسائر- حق الإطلاع

في نهاية كل سنة ميلادية يعد مجلس الإدارة قوائم عامة مبينة للقيم المنقولة وغير المنقولة وديون المصرف وحساب الأرباح والخسائر وميزانية المصرف.

يجب أن توضع تلك القوائم والميزانية وحساب الأرباح والخسائر وكذلك كل الوثائق التي يتحتم تقديمها للجمعية العمومية تحت تصرف المساهمين بمقر المصرف قبل انعقاد الجمعية بخمسة عشر يوما بغض النظر عن جميع حقوق الإطلاع الأخرى المتعارف عليها للمساهمين أو للغير.

الباب السابع
الأرباح-المال الاحتياطي

الفصل 44 : تحديد الأرباح

تتألف الأرباح الصافية من مداخيل المصرف بعد خصم المصاريف والمبالغ المعدة للاستهلاك والمدخرات (مخصصات) التي يراها مجلس الإدارة ضرورية أو مفيدة وكل تكاليف المصرف الأخرى.

الفصل 45 : تخصيص الأرباح

تخصص الأرباح الصافية على النحو التالي:

أ- نسبة 5 بالمائة لتكوين المال الاحتياطي الإجباري مع العلم أن هذا الخصم لا يصبح إجباريا إذا بلغ المال الاحتياطي عشر(1/10) رأس مال المصرف وانه يستأنف الخصم إذا أصبح المال الاحتياطي دون النسبة المذكورة.

ب- المبالغ التي تقرر الجمعية العمومية باقتراح من مجلس الإدارة تخصيصها للأموال الاحتياطية العامة والخاصة أو لأي استعمال آخر أو نقلها إلى السنة المالية الموالية.

ج- المبلغ اللازم الذي تقرر الجمعية العمومية توزيعه على المساهمين.

الفصل 46 : صرف الأرباح

تدفع حصص الأرباح بالدولار الأمريكي إلى المساهمين في المكان وفي المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة.

الباب الثامن
حل المصرف وتصفيته

الفصل 47 : تصفية المصرف

1. في حالة وقوع خسارة النصف من رأس المال يتحتم على مجلس إدارة المصرف دعوة الجمعية العمومية غير العادية إلى الانعقاد قصد أخذ قرار في خصوص متابعة المصرف لنشاطه أو اقتراح حله.

2. عند حل المصرف لأي سبب من الأسباب تضبط الجمعية العمومية غير العادية باقتراح من مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفين يمثلون جميع دول الاتحاد.

3. إن تعيين المصفين يضع حدا لصلاحيات أعضاء مجلس الإدارة ومكتب مراقبة وتدقيق الحسابات.

4. تبقى الجمعية العمومية غير العادية المؤلفة بصفة قانونية محتفظة خلال مدة التصفية بنفس الصلاحيات التي كانت تتمتع بها طوال مدة قيام المصرف. فهي تصادق بالخصوص على حسابات التصفية وتمنح البراءة للمصفين وتتفاوض في خصوص مصالح المصرف.

5. تتمثل مهمة المصفين في تحويل كامل موجودات المصرف إلى نقود ولو بطريق المراضاة وتسديد ديونها وباستثناء ما تضعه الجمعية العمومية غير العادية من قيود فإن للمصفين بحكم صفتهم أوسع الصلاحيات للتعاقد والصلح والتحكيم وتقديم الضمانات ولو بالرهون والتخلي عن الحقوق ورفع اليد بعد الوفاء أو بدونه.

6. يمكن دائما للجمعية العمومية غير العادية أن تستبدل المصفين مع احترام أحكام الفقرة 2 من هذا الفصل.

7. بعد تسديد ديون المصرف وتكاليفه تستعمل المبالغ الصافية الباقية قبل كل شيء في استهلاك رأس المال إذا لم يكن قد تم ذلك بعد ، ثم توزع المبالغ المتبقية على أصحاب الأسهم.

وإذا كان مال المصرف مشتملا على عناصر أخرى غير النقود فتتولى الجمعية العمومية غير العادية ضبط قيمة كل عنصر من عناصر القسمة في ذلك بمطلق السلطة.

الباب التاسع
أحكام مختلفة

الفصل 48 : ضياع شهادات الأسهم

إذا فقدت شهادة أسهم فعلى المالك إخطار المصرف بمقره ويقوم مجلس الإدارة بنشره لمدة (8) أيام في إحدى جرائد الإعلانات القانونية الصادرة في مكان تواجد مقر المصرف.

لا يحق للمالك خلال ستة أشهر من تاريخ نشر الإعلان المطالبة بأية أرباح.

إذا انقضت المدة دون العثور على السند المفقود يعطي المعني شهادة جديدة توضع عليها عبارة (صورة) تلغي وتحل محل السند المفقود وذلك مقابل إيصال منه بذلك ويتم دفع الأرباح المتأخرة وتدون على السند المصدر ولمجلس الإدارة الحق قبل تسليم السند الجديد وقبل دفع الأرباح المتأخرة المطالبة بتقديم ضمانه مقابل ذلك.

يتحمل مالك الأسهم تكاليف إبلاغ المصرف بالضياع ونشر الإعلانات أوأية رسوم أخرى.

الفصل 49 : تداول المصرف في أسهمه

يحظر على المصرف منح قرض لأي شخص بقصد شراء أسهم المصرف أو الاكتتاب فيها كما لا يحق للمصرف أن يقبل أسهمه كضمان لما يمنحه من تسهيلات ائتمانية أو أن يتعامل في أسهمه أو أن يمتلكها ما لم تكن قد آلت ملكيتها إلى المصرف وفاء لدين له.

الفصل 50 : الصناديق الخاصة

1) يجوز للمصرف أن ينشئ أو يقبل من المصادر التي يراها ملائمة صناديق خاصة لإدارتها، يكون الغرض منها تعزيز أهداف المصرف بالشروط والأحكام التي تتفق مع أغراضه وعملياته وسياسته والتي لا تحمل المصرف أية أعباء إدارية أو مالية ليس لها ما يبررها.

2) تستخدم الصناديق الخاصة التي يقبلها المصرف وفقا للفقرة -1- من هذا الفصل بكيفية وبشروط وأحكام لا تتناقض مع أهداف المصرف والاتفاق الذي قبل المصرف بمقتضاه إنشاء أو قبول تلك الصناديق لإدارتها.

3) يضع مجلس الإدارة اللوائح الخاصة اللازمة لإدارة واستخدام كل صندوق خاص على أن لا تتعارض هذه اللوائح مع أحكام هذا النظام الأساسي.
4) وتكون حسابات الصناديق الخاصة مستقلة عن باقي حسابات المصرف.

الباب العاشر

الفصل 51 : إجراءات التأسيس

لا يصبح المصرف مكونا بصفة نهائية إلا بعد :

أن يتم اكتتاب جميع الأسهم نقدا وأن يتم دفع ربع قيمة كل سهم نقدا، ويقع إثبات ذلك بتصريح مصحوبا بقائمة المساهمين بكشف المبالغ التي وقع دفعها.

أن تشهد الجمعية العمومية التأسيسية بصحة التصريح المشار إليه أعلاه وان تتولى الجمعية المذكورة المصادقة على النظام الأساسي، كما تتولى تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومكتب المراقبة والتدقيق وتتأكد من قبولهم لوظائفهم، وتعلن عن تكوين المصرف بصفة نهائية.

الفصل 52 : اتفاقية المقر

يقوم المصرف بإبرام اتفاقية المقر تتضمن الامتيازات الممنوحة لموظفي المصرف من غير جنسية دولة المقر وبالخصوص التحويل بكل حرة لأجورهم ومكافئاتهم إلى خارج دولة المقر.

الفصل 53 : الإشهار

يفوض مجلس الإدارة رئيسه أو المدير العام أو من يراه مناسبا للقيام بالإجراءات الخاصة بالإشهار بما في ذلك :

- نشر إعلان التأسيس في جريدة الإعلانات الرسمية
- اتخاذ كافة الإجراءات التي يتطلبها تقييد المصرف بالسجل التجاري.

عن المساهم الليبي

السيد محمد الدايري
وزير الخارجية دولة ليبيا

عن الأطراف المساهمة التونسية

السيد سليم شاكر
وزير المالية للجمهورية التونسية

عن المساهم الجزائري

السيد عبد الرحمان بن خالفة،
وزير المالية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

عن الأطراف المساهمة المغربية

السيد محمد فرج الدكالي،
سفير المملكة المغربية بتونس

عن الأطراف المساهمة الموريتانية

السيد المختار أجاي
وزير المالية للجمهورية الإسلامية الموريتانية

UMA

Union du Maghreb Arabe

Date Signature	Lieu de Signature	Domaine	Libellé	N° D
01/10/1964	Tunis	Affaires Commerciales Multilatérales,Relations Economiques et Coopération Internationale	بروتوكول إتفاق متعلق بالتعاون الإقتصادي والعلاقات التجارية مع المملكة الليبية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية، تونس من 29 سبتمبر إلى أول أكتوبر 1964.	
17/02/1989	Marrakech	Instances Juridiques Internationales	معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، مراكش في 17 فيفري 1989.	
23/01/1990	Tunis	Instances Juridiques Internationales	قرار بخصوص تنظيم الأمانة العامة وتعديل البند الحادي عشر من المعاهدة، تونس في 23 جانفي 1990.	
23/01/1990	Tunis	Relations Economiques et Coopération Internationale	بيان ختامي صادر عن الدورة العادية الأولى لمجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي، تونس في 23 جانفي 1990.	
23/01/1990	Tunis	Instances Juridiques Internationales	قرار بخصوص تركيب مجلس الشورى بين دول إتحاد المغربي العربي، تونس في 23 جانفي 1990.	
23/01/1990	Tunis	Instances Juridiques Internationales	قرار إنشاء اللجان الوزارية المختصة لإتحاد المغرب العربي، تونس في 23 جانفي 1990.	
23/07/1990	Alger	Relations Economiques et Coopération Internationale	إتفاقية خاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول إتحاد المغرب العربي، الجزائر في 23 جويلية 1990.	424
23/07/1990	Alger	Relations Economiques et Coopération Internationale	إتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور بين دول إتحاد المغرب العربي، الجزائر في 23 جويلية 1991.	
23/07/1990	Alger	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	إتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول إتحاد المغرب العربي، الجزائر في 23 جويلية 1990.	
23/07/1990	Alger	Relations Economiques et Coopération Internationale	إتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي، الجزائر في 23 جويلية 1990.	420
23/07/1990	Alger	Affaires Commerciales Multilatérales	مرفق القرار الخاص باعتماد مبادىء وقواعد وحدة جمركية بين دول إتحاد المغرب العربي، الجزائر في 23 جويلية 1990.	
23/07/1990	Alger	Affaires Commerciales Multilatérales	قرار اعتماد مبادىء وقواعد وحدة جمركية بين إتحاد المغرب العربي، الجزائر في 23 جويلية 1990.	
23/07/1990	Alger	Instances Juridiques Internationales	قرار بالمصادقة على تعديل النظام الداخلي لمجلس الشورى بين دول إتحاد المغربي العربي، الجزائر في 23 جويلية 1990.	
23/07/1990	Alger	Instances Juridiques Internationales	قرار بإنشاء مؤسسات إتحادية بين دول المغرب العربي، الجزائر في 23 جويلية 1990.	
23/07/1990	Alger	Affaires Commerciales Multilatérales	ملحق بشأن تعديل المادة الثانية من الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي، الجزائر في 23 جويلية 1990.	85-
23/07/1990	Alger	Affaires Commerciales Multilatérales	إتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي، الجزائر في 23 جويلية 1990.	422
10/03/1991	Ras Lanouf	Relations Economiques et Coopération Internationale	إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول المغرب العربي، رأس لانوف في 10 مارس 1991.	
10/03/1991	Ras Lanouf	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	إتفاقية خاصة بالطب البيطري والتعاون في ميدان الصحة الحيوانية بين دول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في 10 مارس 1991.	
10/03/1991	Ras Lanouf	Développement Social	إتفاقية الضمان الإجتماعي بين دول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في 10 مارس 1991.	84-
10/03/1991	Ras Lanouf	Relations Economiques et Coopération Internationale	إتفاقية تعاون في المجال البحري بين دول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في 10 مارس 1991.	

	10/03/1991	Ras Lanouf	Instances Juridiques Internationales	إتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.
	10/03/1991	Ras Lanouf	Affaires Commerciales Multilatérales	إتفاقية تجارية وتعريفية بين دول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.
	10/03/1991	Ras Lanouf	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	إتفاق البريد السريع بين دول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.
390	10/03/1991	Ras Lanouf	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	إتفاق الطرود البريدية بين دول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.
	10/03/1991	Ras Lanouf	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	إتفاق البريد بين دول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.
	10/03/1991	Ras Lanouf	Instances Juridiques Internationales	قرار باعتماد الملامح الكبرى لإستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.
	10/03/1991	Ras Lanouf	Instances Juridiques Internationales	قرار باعتماد توصية مجلس وزراء الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي بخصوص البرامج التنفيذية، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.
	10/03/1991	Ras Lanouf	Instances Juridiques Internationales	قرار باعتماد الإتفاقيات التي أعدتها اللجان الوزارية المتخصصة لدول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.
	10/03/1991	Ras Lanouf	Instances Juridiques Internationales	قرار بخصوص النظام الأساسي للهيئة القضائية لإتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.
	10/03/1991	Ras Lanouf	Instances Juridiques Internationales	قرار مجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي بشأن تعزيز مسيرة الإتحاد وتحقيق أهدافه وتطوير معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.

1 - 30

UMA

Union du Maghreb Arabe

Date Signature	Lieu de Signature	Domaine	Libellé	N° D
10/03/1991	Ras Lanouf	Instances Juridiques Internationales	إتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول إتحاد المغرب العربي، رأس لانوف في *10* مارس *1991*.	181
14/09/1991	Casablanca	Relations Economiques et Coopération Internationale	محضر إجتماع خاص بتصحيح المادة العشرين من إتفاقية تشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي، الدار البيضاء في *14* سبتمبر *1991*.	
14/09/1991	Casablanca	Affaires Commerciales Multilatérales	محضر إجتماع خاص بتصحيح المادة السادسة من الإتفاقية التجارية والتعريفية بين دول إتحاد المغرب العربي، الدار البيضاء في *14* سبتمبر *1991*.	
16/09/1991	Casablanca	Affaires Commerciales Multilatérales	ملحق بشان تعديل المادة الثانية من الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين إتحاد المغرب العربي، الدار البيضاء في *16* سبتمبر *1991*.	
16/09/1991	Casablanca	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	إتفاق خاص بحوالات البريد بين دول إتحاد المغرب العربي، الدار البيضاء في *16* سبتمبر *1991*.	
11/11/1992	Nouakchott	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	النظام الموحد للتأهيل بالمعاهد القضائية في دول إتحاد المغرب العربي، نواكشوط في *11* نوفمبر *1992*.	
11/11/1992	Nouakchott	Instances Juridiques Internationales	إتفاقية خاصة بالاعتراف المتبادل برخص السياقة بين دول إتحاد المغرب العربي، نواكشوط في *11* نوفمبر *1992*.	
11/11/1992	Nouakchott	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي، نواكشوط في *11* نوفمبر *1992*.	
11/11/1992	Nouakchott	Instances Juridiques Internationales	النظام الموحد للتأهيل بالمعاهد القضائية في دول إتحاد المغرب العربي، نواكشوط في *11* نوفمبر *1992*.	
02/04/1994	Tunis	Relations Economiques et Coopération Internationale	بروتوكول خاص بشهادة المنشأ بين دول إتحاد المغرب العربي، تونس في *02* أفريل *1994*.	
02/04/1994	Tunis	Relations Economiques et Coopération Internationale	إتفاق بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين بين دول إتحاد المغرب العربي، تونس في *02* أفريل *1994*.	
02/04/1994	Tunis	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	إتفاق بشأن الإنتاج السينمائي المشترك بين دول إتحاد المغرب العربي، تونس في *02* أفريل *1994*.	50-
02/04/1994	Tunis	Relations Economiques et Coopération Internationale	إتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول إتحاد المغرب العربي، تونس في *02* أفريل *1994*.	
02/04/1994	Tunis	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	إتفاق بشأن تبادل الخبراء والمتخصصين بين إدارات البريد والإتصالات بدول إتحاد المغرب العربي، تونس في *02* أفريل *1994*.	
02/04/1994	Tunis	Affaires Culturelles Scientifiques et Techniques Internationales	إتفاق بشأن إنشاء المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية، تونس في *02* أفريل *1994*.	
02/04/1994	Tunis	Affaires Commerciales Multilatérales	إتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول إتحاد المغرب العربي، تونس في *02* أفريل *1994*.	161
03/04/1994	Tunis	Instances Juridiques Internationales	قرار بتعديل المادة الثانية عشرة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي بخصوص عدد أعضاء مجلس الشورى، تونس في *03* أفريل *1994*.	
09/06/1994	Alger	Accord de Siège	إتفاقية المقر مع مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، الجزائر في *09* جوان *1994*.	
09/06/1994	Alger	Accord de Siège	إتفاقية المقر مع مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، الجزائر في *09* جوان *1994*.	

إعلان قيام منطقة للتبادل الحر بين دول المغرب العربي

إن مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي المنعقد بتونس في دورته العادية الرابعة عشر بتاريخ 1994/02/03.

سعيا منه لتحقيق أهداف معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي وبرنامج عمل الاتحاد.

وإذ يسترشد بقرار مجلس رئاسة الاتحاد الصادر عن دورته العادية الثالثة برأس لانوف بتاريخ 1991/03/11 بشأن اعتماد الملامح الكبرى للاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة.

وإذ يستذكر البيان الختامي الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الخامسة المنعقدة بنواكشوط يومي 10 و 1992/11/11 والداعي إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير العملية لقيام منطقة للتبادل الحر بين دول الاتحاد.

وإذ يؤكد على ضرورة وضع الآليات الكفيلة بتطبيق الاتفاقية التجارية والتعريفية واتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية المبرمتين بين دول اتحاد المغرب العربي بغية تكثيف المبادلات التجارية وانسياب السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

وإدراكا منه لما تمثله منطقة التبادل الحر من خطوة أولى هامة على درب الوحدة الاقتصادية المنشودة بين دول اتحاد المغرب العربي.

يعلن ما يلي:

- العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية.
- الاتفاق على شمل هذه المنطقة لكل المنتجات ذات المنشأ المغاربي مع إمكانية توسيعها إلى مجالات أخرى بما في ذلك قطاع الخدمات.
- السعي المشترك لتوفير ظروف المنافسة السليمة بين المتعاملين الاقتصاديين في دول الاتحاد.
- التنسيق بين السياسات التجارية والجمركية المطبقة في دول الاتحاد.
- تكوين فريق عمل بغية إعداد الاتفاقية المغاربية لإنشاء منطقة للتبادل الحر ووضع الوثائق اللازمة لإنشائها ومتابعة الدراسات في هذا المجال، على أن تجري أشغال هذا الفريق خلال سنة 1994.

وزير الشؤون الخارجية
للجمهورية التونسية
الحبيب بن علي

وزير الشؤون الخارجية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
محمد صالح دمبري

أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة
للجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى
جمعة المهدي الفزاني

وزير الدولة المكلف بالشؤون
الخارجية والتعاون الخارجي
للمملكة المغربية
عبد اللطيف الفيلالي

وزير الشؤون الخارجية والتعاون
للجمهورية الإسلامية الموريتانية
محمد سالم ولد لكحل

أولا : تجارة البضائع (الصادرات والواردات)

الجدول رقم(1)–: صادرات البضائع **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883
ليبيا	48673	18996	60946	43500	21000	10200	6000
موريتانيا	2074	2749	2641	2652	1935	1389	1299
المغرب	17771	21654	21446	21972	23920	22334	22773
تونس	16427	17847	17007	17061	16756	14073	13572
المغرب العربي	141996	134735	173906	150158	126497	82664	72526

المصدر: البنك العالمي

الجدول رقم:(–)واردات البضائع **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	40473	47247	50378	55028	58580	51702	46727
ليبيا	17674	8000	22000	27000	19000	13000	10600
موريتانيا	1935	2467	3129	3044	2646	1948	1825
المغرب	35381	44272	44872	45190	46283	38100	41528
تونس	22215	23952	24471	24317	24828	20221	19462
المغرب العربي	117680	125939	144850	154579	151337	124971	120141

المصدر: البنك العالمي

الجدول رقم(2): ميزان تجارة البضائع **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	16580	26242	21488	9946	4306	17034-	17844-
ليبيا	30998	10996	38946	16500	2000	2800-	4600-
موريتانيا	138	282	488-	392-	711-	559-	526-
المغرب	17611-	22618-	23426-	23218-	22363-	15766-	18755-
تونس	5789-	6105-	7463-	7256-	8072-	6148-	5890-
المغرب العربي	24316	8796	29056	4421-	24840-	42307-	47615-

المصدر: البنك العالمي

ثانيا : تجارة الخدمات

الجدول رقم(3) –: صادرات الخدمات الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	3489	3608	3749	3773	3544	3455	3561
ليبيا	410	40	152	180	79	483	-
موريتانيا	119	210	145	186	279	246	181
المغرب	14736	15899	15347	14353	15831	14674	15379
تونس	5632	4618	5077	4831	4734	3294	3136
المغرب العربي	24386	24375	24470	23323	24467	22152	22257

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

الجدول رقم(4): واردات الخدمات الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	11848	12586	10873	10795	11803	11077	10822
ليبيا	6127	4386	6996	8472	7452	4663	-
موريتانيا	670	761	1017	999	900	641	670
المغرب	7371	8574	8136	7571	8785	7913	8604
تونس	3234	3178	3196	3304	3400	3076	3002
المغرب العربي	29250	29485	30218	31141	32340	27370	23098

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

الجدول رقم (5)– ميزان تجارة الخدمات الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	8359-	8978-	7124-	7022-	8259-	7622-	7261-
ليبيا	5717-	4346-	6844-	8292-	7373-	4180-	-
موريتانيا	551-	551-	872-	813-	621-	395-	489-
المغرب	7365	7325	7211	6782	7046	6761	6775
تونس	2398	1440	1881	1527	1334	218	134
المغرب العربي	4864-	5110-	5748-	7818-	7873-	5218-	841-

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

ثالثا:التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب الشركاء:

الجدول رقم (6)- التبادل التجاري للجزائر حسب الشركاء ب (٪)

هيكلة الصادرات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإتحاد الاوروبي	50.8	55.3	63.5	64.2	66.3	57.4
باقي البلدان الاوروبية	5.9	4.6	3.7	4.4	5.4	4.9
أمركا الشمالية	26.7	22.1	13.7	10.1	8.2	17.2
أمركا اللاتينية	5.8	5.9	5.0	5.1	4.9	6.6
آسيا	7.4	7.7	8.5	10.0	8.7	7.9
المغرب العربي	2.2	2.9	4.1	4.9	4.5	3.9
البلدان العربية	1.1	1.3	1.2	1.0	1.6	1.3
أفريقيا	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
باقي العالم	0.1	0.0	0.1	0.0	0.2	0.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

هيكلة الواردات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإتحاد الاوروبي	52.1	52.3	52.2	50.7	49.3	47.7
باقي البلدان الاوروبية	5.5	8.0	7.0	7.0	7.3	6.8
أمركا الشمالية	5.1	4.5	5.0	5.7	6.4	6.0
أمركا اللاتينية	8.9	7.5	6.5	7.2	6.2	6.6
آسيا	21.1	20.9	21.2	23.2	24.1	25.9
المغرب العربي	1.5	1.6	1.9	1.3	1.3	1.5
البلدان العربية	3.7	3.1	4.4	3.3	3.7	4.1
أفريقيا	1.2	1.5	1.1	0.8	0.7	0.5
باقي العالم	0.9	0.8	0.7	0.9	1.0	0.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم : (7)– التبادل التجاري لليبيا حسب الشركاء ب (٪)

هيكلة الصادرات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإتحاد الاوروبي	81.9	74.6	.81.6	82.2	69.2	50.9
جامعة الدول العربية	1.0	1.0	1.3	5.7	14.5	30.4
آسيا	15.6	20.1	11.3	11.4	14.8	14.7
باقي البلدان الاوروبية	0.1	0.0	0.3	0.1	0.8	1.0
إفريقيا	0.0	0.2	0.1	0.0	0.2	0.0
أمركا	1.3	3.2	4.0	0.6	0.6	2.9
أستراليا ونيوزلندا	0.0	0.9	1.4	0.0	0.0	0.0

المصدر: مكتب الإحصائيات ليبيا

هيكلة الواردات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإتحاد الاوروبي	38.4	37.4	40.1	39.1	36.7	38.0
جامعة الدول العربية	23.4	21.9	18.5	18.4	21.3	21.3
آسيا	25.8	30.4	30.5	32.2	33.4	30.7
باقي البلدان الاوروبية	5.1	4.0	4.3	3.1	4.2	5.4
إفريقيا	0.2	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1
أمركا	6.8	5.9	6.2	6.7	4.1	4.1
أستراليا ونيوزلندا	0.3	0.4	0.3	0.4	0.3	0.4

المصدر: مكتب الإحصائيات ليبي

الجدول رقم (8)- التبادل التجاري لموريتانيا حسب الشركاء

هيكلة الصادرات مع الزبائن الرئيسيين	2013	2014	2015	2016
أوروبا	35.9	48.7	45.8	41.0
أمريكا	1.1	0.1	0.1	0.1
آسيا	58.9	42.0	43.7	48.5
إفريقيا	4.1	9.2	9.8	10.4
البلدان الاخرى	0.0	0.0	0.6	0.0
إجمالي الزبائن الرئيسين	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

هيكلة الواردات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات العربية المتحدة	35.7	30.3	31.4	23.9	13.5	18.0
فرنسا	16.9	14.4	16.2	12.9	5.3	10.0
بلجيك	19.3	20.1	16.0	8.2	7.5	13.8
الولايات المتحدة الأمريكية	4.2	6.3	9.4	30.7	22.5	20.3
الصين	7.2	7.1	6.5	8.0	5.8	13.5
إسبانيا	5.8	7.0	6.3	6.4	3.9	5.8
ألمانيا	3.7	4.0	5.1	2.0	1.2	3.3
المغرب	3.0	3.9	3.7	4.5	35.6	9.5
تركيا	2.1	4.2	3.2	2.3	2.8	3.4
البرازيل	2.0	2.6	2.2	1.1	2.0	2.3
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم (9)-التبادل التجاري للمغرب حسب الشركاء

هيكلة الصادرات . (٪)	2013	2014	2015
إسبانيا	18.8	21.9	22.7
فرنسا	15.5	20.6	19.9
إيطاليا	3.6	4.3	4.4
الهند	4.7	3.6	4.0
الولايات المتحدة الأمريكية	4.5	3.6	3.5
الصين	1.5	1.1	1.1
الجزائر	1.0	0.9	0.9
باقي العالم	50.4	44.0	43.5
المجموع	100	100	100

المصدر: المحافظة السامية للتخطيط

هيكلة الواردات	2013	2014	2015
إسبانيا	14.3	13.3	13.9
فرنسا	8.2	13.4	12.7
إيطاليا	4.4	5.0	5.5
الهند	1.5	1.1	1.1
الولايات المتحدة الأمريكية	8.8	6.9	6.5
الصين	4.4	7.6	8.4
الجزائر	4.2	2.9	2.1
باقي العالم	54.2	49.8	49.8
المجموع	100	100	100

المصدر: المحافظة السامية للتخطيط

الجدول رقم (10)- التبادل التجاري لتونس حسب الشركاء (٪)

هيكلة الصادرات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إفريقيا	11.3	11.9	12.0	11.8	12.2	12.2
أمريكا	2.4	2.9	3.4	2.0	3.1	2.4
آسيا	3.8	4.2	3.5	4.5	3.7	3.9
أوروبا	78.8	76.9	76.5	77.2	76.5	76.5
آخرون	3.7	4.1	4.2	4.5	4.6	5.0
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

هيكلة الواردات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إفريقيا	4.2	7.3	8.3	8.6	6.0	5.9
أمريكا	8.2	7.2	7.3	6.2	6.5	7.1
آسيا	14.7	16.8	14.2	15.7	17.0	19.2
أوروبا	71.2	66.7	68.0	67.6	68.5	65.3
آخرون	1.8	2.0	2.3	1.9	2.0	2.5
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

رابعا : صادرات البضائع نحو بلدان المغرب العربي

الجدول رقم (11) : صادرات البضائع من الجزائر

	القيمة بالمليون دولار أمريكي				النسبة ٪			
الزبائن	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
ليبيا	22	36	23	31	0.0	0.1	0.1	0.1
موريتانيا	29	248	57	39	0.0	0.4	0.2	0.1
المغرب	1052	1131	630	499	1.6	1.9	1.8	1.7
تونس	1649	1575	846	603	2.5	2.6	2.4	2.0
UMAا	2753	2990	1555	1172	4.2	5.0	4.5	3.9
العالم	65998	60388	34796	29992	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : Comtrade.un

الجدول رقم (12): صادرات البضائع من المغرب

	القيمة بالمليون دولار أمريكي				النسبة ٪			
الزبائن	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
الجزائر	209	210	197	236	1.0	0.9	0.9	1.0
ليبيا	87	36	68	90	0.4	0.2	0.3	0.4
موريتانيا	141	172	162	173	0.6	0.7	0.7	0.8
تونس	87	96	109	98	0.4	0.4	0.5	0.4
UMA	525	515	537	597	2.4	2.2	2.4	2.6
العالم	21965	23816	22037	22858	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : Comtrade.un

الجدول رقم(13): صادرات البضائع من موريتانيا

	القيمة بالمليون دولار أمريكي				النسبة ٪			
الزبائن	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
الجزائر	0	0	-	0	0.0	0.0	-	0.0
ليبيا	0	-	-	0	0.0	0.0	-	0.0
المغرب	0	1	-	0	0.0	0.0	-	0.0
تونس	1	1	-	2	0.0	0.1	-	0.1
UMAا	1	2	-	3	0.0	0.1	-	0.2
العالم					100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : Comtrade.un

الجدول رقم (14) – صادرات البضائع من تونس

	القيمة بالمليون دولار أمريكي				النسبة ٪			
الزبائن	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
الجزائر	486	619	558	664	2.9	3.7	4.0	4.9
ليبيا	869	668	540	443	5.1	4.0	3.8	3.3
موريتانيا	31	29	22	16	0.2	0.2	0.2	0.1
المغرب	192	180	180	169	1.1	1.1	1.3	1.2
UMAا	1579	1496	1300	1292	9.3	8.9	9.2	9.5
العالم	17060	16760	14073	13575	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : Comtrade.un

خامسا : واردات البضائع من بلدان المغرب العربي

الجدول رقم (15)– واردات البضائع بالنسبة للجزائر

	القيمة بالمليون دولار أمريكي				النسبة ٪			
الزبائن	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
ليبيا	317	4	8	0	0.6	0.0	0.5	0.0
موريتانيا	1	1	0	0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	218	217	215	270	0.4	0.4	0.4	0.6
تونس	489	517	458	431	0.9	0.9	0.9	0.9
UMA	1024	738	681	701	1.9	1.3	1.3	1.5
العالم	54910	58618	51803	47091	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : Comtrade.un

الجدول رقم (16)– واردات البضائع بالنسبة للمغرب

	القيمة بالمليون دولار أمريكي				النسبة ٪			
الزبائن	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
الجزائر	1284	1332	789	616	2.8	2.9	2.1	1.5
ليبيا	15	22	4	11	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	1	1	1	0	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	222	205	189	192	0.5	0.4	0.5	0.5
UMA	1523	1560	982	819	3.4	3.4	2.6	2.0
العالم	45186	46192	37546	41696	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : Comtrade.un

الجدول رقم (17)– واردات البضائع بالنسبة لموريتانيا

	القيمة بالمليون دولار أمريكي				النسبة ٪			
الزبائن	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
الجزائر	10	2	–	3	0.2	0.1	–	0.1
ليبيا	0	0	–	0	0.0	0.0	–	0.0
المغرب	87	126	–	137	2.2	3.5	–	6.3
تونس	22	15	–	9	0.6	0.4	–	0.4
UMA	120	144	–	149	3.0	4.0	–	6.9
العالم	3978	3642	–	2174	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : Comtrade.un

الجدول رقم (18)– واردات البضائع بالنسبة لتونس

	القيمة بالمليون دولار أمريكي				النسبة ٪			
الزبائن	2013	2014	2015	2016	2013	2014	2015	2016
الجزائر	1185	1572	801	713	4.9	6.3	4.0	3.7
ليبيا	409	56	19	30	1.7	0.2	0.1	0.2
موريتانيا	1	1	2	3	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	96	118	127	116	0.4	0.5	0.6	0.6
UMA	1691	1748	950	861	7.0	7.0	4.7	4.4
العالم	24266	24793	20223	19487	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : Comtrade.un

Avis de Manifestation d'Intérêt N°03-2019

« Elaboration de deux manuels : (i) Un manuel de gestion des risques de crédit, de change et de taux d'intérêt et (ii) Un manuel de dispositifs de notation des contreparties et de de notation externe volontaire »

Projet d'assistance technique pour l'appui au renforcement de capacités de la Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE)

Référence de l'accord de financement : 5500155013251 en date du 21/02/2019
N° d'Identification du Projet : P-Z1-HAA-091

1/ Contexte

Dans le cadre du projet d'assistance technique pour l'appui au renforcement de ses capacités, la Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE) a reçu un don de la Banque Africaine de Développement (BAD) sur le fonds d'assistance technique en faveur des pays à revenu intermédiaire - FAT-PRI (Projet N° : P-Z1-HAA-091, Don N° : 5500155013251 en date du 21/02/2019).

La BMICE entend utiliser les ressources de ce fonds pour recruter un **bureau d'études** pour l'assister dans l'élaboration de deux manuels : (i) Un manuel de gestion des risques de crédit, de change et de taux d'intérêt et (ii) Un manuel des dispositifs de notation des contreparties et validation du dispositif de notation interne.

2/ Instance au sein de la BMICE émetteur de l'Avis de Manifestation d'Intérêt (AMI)

Unité de Gestion du Projet (UGP) d'Assistance Technique (Pôle des Etudes Economiques et de la Coopération de la BMICE).

3/ Objectifs globaux de l'intervention

a- Manuel de gestion des risques de crédit, de change et de taux d'intérêt :

- Avoir un instrument de pilotage au niveau de la banque relatif aux risques de crédit, de change et de taux d'intérêt ;
- S'assurer de la transparence sur la situation actuelle de banque et des différents produits en matière de risques de crédit, de change et de taux d'intérêt et permet de prendre à temps les mesures requises pour prévenir ou atténuer ces derniers ;
- Permettre à la banque de prendre leurs décisions en tenant compte des événements et des évolutions concernant les risques de crédit, de change et de taux d'intérêt qui sont susceptibles de se produire à l'avenir et dont les principaux effets négatifs sur la réalisation des projets et des objectifs sont identifiés précocement et analysés ;
- Vérifier régulièrement sa propre efficacité (c.à.d., la banque) et garantit une amélioration et un développement constants en termes des techniques et des méthodes concernant les risques de crédit, de change et de taux d'intérêt.

b- Manuel de dispositifs de notation des contreparties et de de notation externe volontaire ;

- Soutient l'exécution des tâches liées à la gestion des risques ainsi que l'atteinte des objectifs de la banque ;

- Proposer des améliorations au modèle à dire d'expert de notation interne pour les contreparties, utilisé actuellement par la banque, en inspirant des approches adoptées par les institutions internationales similaires ;
- Avoir une approche préliminaire à suivre pour l'obtention d'une note des agences externes afin d'aider la banque dans l'exécution de ces objectives.

4./ Objectifs spécifiques de l'intervention

a- Manuel de gestion des risques de crédit, de change et de taux d'intérêt

- Définition et méthodologie d'élaboration des mécanismes, d'analyse et de suivi des risques de crédits, de change et de taux d'intérêt ;
- Définition et méthodologie de suivi de l'appétit aux risques (par type de risques, pays, secteurs…) et des concentrations de risques ;
- Étude sur les possibilités et moyens concrets et pratiques offerts à la BMICE afin de couvrir ses différents risques (marchés maghrébins, régionaux et autres) ;
- Une Analyse (Benchmark) reprenant les méthodes et les meilleures pratiques (*best practices*) utilisées, dans le domaine de la gestion des risques (crédit, change, taux d'intérêt) par les institutions financières similaires ;
- Elaboration d'un manuel d'évaluation des établissement financiers (sur place / sur pièces) ;
- Elaboration de cahier de charge pour une solution de gestion des risques de crédit, de change et de taux d'intérêt.

b- Manuel de dispositifs de notation des contreparties et de de notation externe volontaire

- Définition des critères qualitatifs pour l'évaluation des contreparties (Souverains, Banques, Corportate, …) ;
- Définition d'une méthodologie pour accompagner la BMICE dans le processus de notation externe volontaire ;

5/ Critères de sélection des bureaux d'études

La BMICE invite les bureaux d'études intéressés à présenter leur candidature en vue de fournir les prestations décrites ci-dessus :

- Les bureaux d'étude intéressés devront être ressortissant d'un des pays membres de la BAD,
- Les bureaux d'études doivent produire les informations sur leurs capacités et leurs expériences démontrant qu'ils sont qualifiés pour les prestations requises (documentation, références de prestations similaires, expériences dans des missions comparables de 10 ans ou plus)
- Disponibilité et nombre de personnel qualifié avec moins un diplôme de bac +5 dans un domaine en relation avec la gestion des risques.
- Références et expertise en matière de gestion des risques de crédit, de change et de taux d'intérêt au sein d'une institution financière,
- Références et expertises en matière d'accompagnement d'institutions financières dans le processus de notation externe volontaire.
- Démontrer des compétences d'analyse rigoureuse.
- Une parfaite maîtrise du français (écrit et oral) est nécessaire.
- Démontrer une capacité à obtenir des résultats satisfaisants dans les délais impartis.

La BMICE pourra aussi exiger tous documents ou attestations de satisfaction signée de la part des entités ayant bénéficiées des services rendus et ce pour chaque référence ou expertise mentionnée.

Les critères d'éligibilité, et l'établissement de la liste restreinte seront basés sur la méthode de **« Sélection Basée sur les Qualifications du Consultant – SQC »**, et ce conformément aux règles et procédures pour l'utilisation des consultants – firmes de la BAD, et aux documents de sa politique d'acquisitions, et qui sont disponibles sur son site web.

Les bureaux d'étude intéressés sont invités à envoyer leurs manifestations d'intérêt au plus tard le **30/08/2019**, à 12h00 et porter expressément la mention « **Projet d'assistance technique pour l'appui au renforcement de capacités de la Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE) - Volet : Risques et Conformité** » :

Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE)

À l'attention : **Mr. Yassine GMIHA**

Immeuble Lilia, Rue de la Bourse, Les Berges du Lac 2,

1053, Tunis, Tunisie

Tel : (00) (216) 70 246 131

E-mail : **yassine.gmiha@bmice-maghreb.org**.

Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur
Maghreb Bank of Investment and Foreign Trade

Immeuble Lilia, Rue de la Bourse, Les Berges du Lac II, Tunis,1053, Tunisie

Avis de Manifestation d'Intérêt N°5/2019

Elaboration d'une :
« Etude sur les dispositifs réglementaires de financement par émissions obligataires »

Projet d'assistance technique pour l'appui au renforcement de capacités de la Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE)

Référence de l'accord de financement : 5500155013251 en date du 21/02/2019
No d'Identification du Projet : P-Z1-HAA-091

1/ Contexte :

Dans le cadre du projet d'assistance technique pour l'appui au renforcement de ses capacités, la **Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE)** a reçu un don de la **Banque Africaine de Développement (BAD**) sur le fonds d'assistance technique en faveur des pays à revenu intermédiaire - FAT-PRI (Projet N° : P-Z1-HAA-091, Don N° : 5500155013251 en date du 21/2/2019).

La BMICE entend utiliser les ressources de ce fonds pour recruter un **consultant individuel** pour l'assister dans la réalisation d'une étude sur : **« Les dispositifs réglementaires de financement par émissions obligataires ».**

2/ Instance au sein de la BMICE émetteur de l'Avis de Manifestation d'Intérêt (AMI) :

Unité de Gestion du Projet (UGP) d'Assistance Technique (Pôle des Etudes Economiques et de la Coopération de la BMICE)

3/ Objectifs globaux de l'étude :

- Examen préalable de la résilience des systèmes bancaires et financiers dans les pays du Maghreb
- Analyse des pistes ouvertes des financements novateurs des investissements au Maghreb, et particulièrement des dispositifs réglementaires de financement par émissions obligataires

4/ Objectifs spécifiques l'étude :

Activité 1 : Analyse des secteurs financiers des pays du Maghreb

- *Domaine I : Analyse des secteurs bancaires dans les pays du Maghreb*
- *Domaine II : Analyse des secteurs financiers non-bancaires dans les pays du Maghreb*
- *Domaine III : Analyse des marchés de capitaux dans les pays du Maghreb*
- *Domaine IV : Matrice d'évaluation des risques bancaires et financiers (Rik Assessment Matrix - RAM)*

Activité 2 : Analyse des dispositifs des émissions obligataires non-souveraines

- *Domaine I : Offre de financement des banques et des entreprises et opportunités de recours à des émissions obligataires non souveraines*
- *Domaine II : Diagnostic des marchés obligataires des pays du Maghreb*
- *Domaine III : Benchmark des marchés obligataires transfrontaliers et expériences régionales comparées*
- *Domaine IV : Dispositifs opérationnels de la mise en place d'instruments obligataires à l'échelle des pays du Maghreb*

5/ Profil recherché, expériences et qualifications requises du consultant :

- Le Consultant devra être ressortissant d'un des pays membres de la BAD.
- Le Consultant devra posséder au moins un Diplôme de troisième cycle (ou équivalent) en finances, comptabilité ou gestion financière.
- Une expérience avérée de 10 ans et plus dans le domaine de la finance, comptabilité ou gestion financière, et en particulier dans la réalisation de rapports pertinents liés aux mêmes problématiques de la présente étude et/ou d'expertises techniques auprès de banques, institutions financières nationales ou internationales ou d'organismes assimilés.
- Le Consultant devra démontrer des compétences d'analyse scientifique rigoureuse.
- Une parfaite maîtrise du français (écrit et oral) est nécessaire.
- Le Consultant devra aussi démontrer sa capacité à obtenir des résultats satisfaisants dans les délais impartis.

Les critères d'éligibilité et la procédure de sélection seront conformes aux règles et procédures pour l'utilisation des consultants individuels de la BAD et qui sont disponibles sur son site web, ainsi qu'aux documents de sa politique d'acquisitions. Sur la base des informations reçues, **une liste restreinte de consultants individuels sera établie**. Seuls les candidats retenus seront consultés pour la transmission des offres techniques et financières et ceci conformément aux termes de référence qui leurs seront transmis

Les consultants individuels intéressés sont invités à envoyer leurs manifestations d'intérêt au plus tard le **Vendredi 04/10/2019**, par voie électronique, simultanément, à :

sami.mouley@bmice-maghreb.org
yassine.gmiha@bmice-maghreb.org

Ces manifestations d'intérêt doivent comporter : (i) un curriculum vitae détaillé du consultant, (ii) les expériences spécifiques pertinentes pour la mission.

Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur
Immeuble Lilia, Rue de la Bourse, Les Berges du Lac II, Tunis, 1053, Tunisie

Avis de Manifestation d'Intérêt (AMI) N°02/2021

Recrutement d'un Bureau d'Etudes pour La

Réalisation d'une Etude d'organisation Interne pour L'Optimisation des Ressources Humaines

(Mise en place du modèle organisationnel de la BMICE)

Projet d'Assistance Technique de la Banque Africaine de développement (BAfD) pour l'appui au renforcement de capacités de la BMICE

Référence de l'accord de financement : 5500155013251 en date du 21/02/2019
N° d'Identification du Projet : P-Z1-HAA-091

1/ Contexte

Dans le cadre du projet d'assistance technique pour l'appui au renforcement de ses capacités, la Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE) a reçu un don de la Banque Africaine de Développement (BAfD) sur le fonds d'assistance technique en faveur des pays à revenu intermédiaire - FAT-PRI (Projet N°: P-Z1-HAA-091, Don N°: 5500155013251 en date du 21/02/2019). La BMICE entend utiliser les ressources de ce fonds pour recruter un **bureau d'études international** pour la « **Réalisation d'une étude d'organisation interne pour l'optimisation des ressources Humaines (Mise en place du modèle organisationnel de la BMICE) ».**

2. Instance au sein de la BMICE émettrice de l'Avis de Manifestation d'Intérêt (AMI)

Direction Générale de la BMICE

3. Exposé des motifs et objectif global de la mission

Dans le but d'accompagner la mise en place de sa nouvelle stratégie d'intégration économique régionale, et consolider son nouveau modèle d'affaires économique pour la période 2022-2026, la BMICE entend mettre en place un nouveau modèle organisationnel pour l'optimisation de la performance de son organisation et l'accroissement de l'efficacité opérationnelle de ses ressources humaines.

En effet, eu égard aux contraintes et limites du modèle actuel, le nouveau modèle d'organisation cible cherche à s'adapter aux benchmarks des meilleures pratiques et formes d'organisations comparables à celles suivies par les institutions financières multilatérales et régionales similaires.

4. Objectifs spécifiques / composantes de la mission et tâches à réaliser par le bureau d'étude

Composante. 1 : Organigramme cible et nouveau modèle d'organisation et de gestion des ressources humaines

- Diagnostic de l'état actuel de l'organisation interne (organigramme, fiches de fonction, dimensionnement des structures, adéquation des postes aux profils…).
- Proposition d'un nouvel organigramme adapté aux besoins de la Banque, et en cohérence avec sa nouvelle stratégie 2022-2026.
- Mise en place d'un système de pesée des postes.
- Mise en place d'un REC (Référentiel des Emplois et des Compétences) au sein de la Banque.
- Mise en place d'une GPEC (Gestion Prévisionnelle des Emplois et des Compétences).

Composante. 2 : Optimisation de l'organisation pour une meilleure efficacité opérationnelle

- Diagnostic de l'état actuel de l'organisation interne (organigramme, fiches de fonction, procédures et processus …).
- Etat des lieux des procédures et processus de la Banque.
- Revue des procédures et des processus à la lumière de la nouvelle organisation et mise en place des procédures et processus manquants.
- Cartographie des processus et identification des processus sensibles.
- Définition des interactions et des passerelles entre les processus de la Banque.
- Définition des indicateurs de performance des processus.

Composante. 3 : Réglementation interne régissant la gestion du personnel

- Rapprochement entre les textes internes de la Banque et la règlementation propre aux institutions financières similaires.
- Projet d'un nouveau règlement interne du personnel.
- Révision des modèles des contrats de travail à la lumière des spécificités internes et de la nouvelle stratégie de la Banque.
- Politiques des Ressources Humaines : recrutement, rémunération et avantages …

Composante. 4 : Suivi et évaluation des performances

- Révision du système d'évaluation annuelle des performances du personnel
- Définition de critères de performances des Ressources Humaines (KPI's)

Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur
Immeuble Lilia, Rue de la Bourse, Les Berges du Lac II, Tunis, 1053, Tunisie

Avis de Manifestation d'Intérêt (AMI) N°01/2021

Recrutement d'un Bureau d'Etudes pour :

L'élaboration de la stratégie d'intégration économique Régionale de la BMICE 2022-2026

Projet d'Assistance Technique de la Banque Africaine de développement (BAfD) pour l'appui au renforcement de capacités de la BMICE

Référence de l'accord de financement : 5500155013251 en date du 21/02/2019
N° d'Identification du Projet : P-Z1-HAA-091

Dans le cadre du projet d'assistance technique pour l'appui au renforcement de ses capacités, la Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE) a reçu un don de la Banque Africaine de Développement (BAfD) sur le fonds d'assistance technique en faveur des pays à revenu intermédiaire - FAT-PRI (Projet N°: P-Z1-HAA-091, Don N°: 5500155013251 en date du 21/02/2019). La BMICE entend utiliser les ressources de ce fonds pour recruter un **bureau d'études international** pour l'« **Élaboration de la stratégie d'intégration économique régionale de la BMICE 2022-2026 ».**

Les prestations objet du présent Avis de Manifestation d'Intérêt (AMI) consistent notamment à :

- Elaborer une nouvelle vision et mettre en place une nouvelle stratégie d'intégration régionale de la BMICE pour la période 2022-2026, ce qui permettra de réviser en profondeur le modèle d'affaires économique (business model) actuel de la Banque et de réajuster ses orientations stratégiques.
- Analyse critique de la situation actuelle de la BMICE et revue critique des résultats des travaux des chantiers stratégiques internes de la banque concernant l'ancienne vision du plan quinquennal 2016-2020.
- Identifier le modèle d'affaires cible, eu égard aux contraintes et limites du modèle actuel, d'une part, et aux benchmarks avec des institutions financières multilatérales et régionales similaires, d'autre part.
- Détecter d'une manière détaillée des moyens et des leviers pour y parvenir en considérant l'environnement actuel et futur de la BMICE.

- Proposer des leviers de changement tenant compte des évolutions possibles dans les pays de la région en matière de mesures et/ou de réformes d'accès aux marchés maghrébins pour lever certaines contraintes majeures du périmètre d'intervention de la banque en matière de financement du commerce et des investissements.
- Accompagner la nouvelle stratégie et le nouveau modèle d'affaires par l'élaboration et la mise en place d'un nouveau cadre institutionnel et de gouvernance de la BMICE.

La BMICE invite les bureaux d'études intéressés à présenter leur candidature en vue de fournir les prestations décrites ci-dessus. Les bureaux d'études intéressés doivent produire les informations sur leur capacité et expérience démontrant qu'ils sont qualifiés pour les prestations (documentation, référence de prestations similaires, expérience dans des missions comparables, disponibilité de personnel qualifié, etc.). Les bureaux d'études peuvent se mettre en association pour augmenter leurs chances de qualification.

Les critères d'éligibilité, l'établissement de la liste restreinte et la procédure de sélection seront conformes aux « **Règles et Procédures pour l'utilisation des Consultants** » de la Banque Africaine de Développement, qui sont disponibles sur le site web de la Banque à l'adresse : http://www.afdb.org.

Les bureaux d'études intéressés peuvent également obtenir des informations supplémentaires par E-mail ou à l'adresse mentionnée ci-dessous aux heures suivantes d'ouverture de la Banque (du lundi au vendredi de 08h00 à 17h30 : Heure de Tunis -Tunisie)

Les expressions d'intérêt doivent être déposées en copie dure ou par courrier électronique à l'adresse mentionnée ci-dessous ou par mail, au plus tard le **5 Octobre 2021 à 17h30** (Heure de Tunis-Tunisie), et porter expressément la mention « **Projet d'assistance technique pour l'appui au renforcement de capacités de la Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE) - Volet : Elaboration de la stratégie d'intégration économique régionale de la BMICE 2022-2026** »:

Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE)
Immeuble Lilia, Rue de la Bourse, Les Berges du Lac 2,
1053, Tunis, Tunisie
Tel : (00) (216) 70 246 138 / 00 216 70 246120
E-mail : procurement@bmice-maghreb.org

Avis d'Attribution d'un Contrat de Marché
N°01/2022

Projet	Projet d'assistance technique de la Banque Africaine de Développement (BAD) pour l'appui au renforcement des capacités de la Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur (BMICE)
Référence de l'accord de financement	5500155013251 en date du 21/02/2019
N° Identification du Projet / Don	Projet N° : P-Z1-HAA-091 Don N° : 5500155013251 en date du 21/2/2019
Objet	Étude d'Élaboration de la Stratégie d'Intégration Économique Régionale de la BMICE 2022-2026
Demande de Proposition (DDP)	DDP N°01-2021
Bureau d'études	Groupe FINACTU 62, Boulevard d'Anfa et Angle Moulay Youssef, 6ème Etage, Apt 64, Casablanca- Maroc
Prix du Marché	274.449 USD (Deux cent soixante-quatorze mille quatre cent quarante-neuf dollar USD)
Durée du contrat	Cinq (05) mois
Date signature du contrat	16 Mai 2022
Début des prestations	23 Mai 2022